

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث عشر من كانون الأول ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ - مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الثاني ٩٦٢ في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث عشر من كانون الأول ٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: محسن سليم، انطوان صحنوي، بشير الأعور، خليل الحوري، وارتكس شامليان، نايف المصري، حبيب مطران، كميل شمعون، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان العلي، رشدي فخر، يوسف كرم، نقلا سالم، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، باسيل عبود، سميح عسيان، مصطفى الرفاعي، ناظم القادري، شفيق مرتضى

واعتذر السادة: جوزف شادر، نهاد بنيز، جبرائيل جرمانوس، جميل لحود، محمد مصطفى علم الدين، حبيب كيروز، رفيق شاهين، محمد صفي الدين، سليمان عرب، عادل عسيان، فضل الله دندش، شبلي العريان وحسين منصور.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فؤاد بطرس، رينه معوض، بيار الجميل.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: مشروع موازنة عام ١٩٦٣ مطروح للمناقشة بصورة عامة.

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية.

وزير المالية:

اطلعت، ولا شك، على فذلكة مشروع الموازنة لعام ١٩٦٣، هذه الفذلكة التي تتضمن دراسة اقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي، ودراسة مالية عن تطور أرقام الموازنة، ودراسة نقدية حول حركة النقد المتداول والتغطية الذهبية، ودراسة خاصة بمشروع موازنة عام ١٩٦٣ والميزات التي يتحلى بها بالنسبة للموازنات السابقة. وقد عززت جميع هذه الدراسات بالارقام والاحصاءات اللازمة.

لن أعيد هنا ما سبق تضمينه هذه الفذلكة، وأكتفي بكلمة موجزة حول الموضوع.

لما كان المفروض في الموازنة الحديثة ان تعكس حقيقة الدولة في مختلف ميادين نشاطها من اقتصادي واجتماعي وثقافي وغيره، وان تشكل الاداة الفعالة في تطوير هذا النشاط وتوجيهه، فقد أولت الحكومة أمر تحسين أوضاع الموازنة اللبنانية عناية خاصة لتصبح تلك الاداة التوجيهية والمرآة الصافية التي تعبر عن مختلف اتجاهات الدولة.

وغني عن القول أن بلوغ الهدف المنشود ليس بالأمر اليسير، فقد كانت الموازنة لفترة قريبة خلت تفتقر الى كثير من العناصر التي تجعل منها موازنة صحيحة متطورة. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة تحسينها وسد نواقصها، الى ان استوفت الآن في المشروع المعروض على حضراتكم كثيراً من الشروط الفنية التي تجعل منها موازنة عصرية حديثة. وبقيننا انها ستستوفي في السنتين المقبلتين سائر الشروط التي ما تزال تفتقر اليها.

لا شك في أن جعل الموازنة اداة انماء وتوجيه يستلزم توفير امكانات مالية هامة. ولذلك عمدت الحكومة الى درس قضية تنمية موارد الدولة عن طريق تعديل الانظمة الضريبية بشكل يحقق العدالة ولا يؤثر في استثمار الرساميل، وقد قطعت شوطاً بعيداً في هذا الموضوع. فمن الانظمة الضريبية ما تم تصديقه من مجلسكم الكريم كقانون ضريبة الأملاك المبنية، ومنها ما هو في طريقه اليكم، ومنها ما هو قيد الدرس في وزارة المالية.

لا مجال لتبيان جميع التحسينات التي ادخلت على الموازنة حتى مشروع موازنة عام ١٩٦٣، ونمتفي بالاشارة الى الموضوعين التاليين:

قضية وحدة الموازنة:

حققت في عام ١٩٦١ وحدة الموازنة بجمع الموازنة العامة والموازنات الملحقه في كتاب واحد، بعد أن كانت مشتة في عدة كتب.

ثم حققت وحدة جذرية في موازنة عام ١٩٦٢ اذ عرضت جميع الموازنات من عامة وملحقه في كتاب واحد، وبمشروع قانون واحد تطبق نصوصه على جميعها. وهكذا برزت امكانات الدولة المالية واعباؤها بشكل واضح وصريح.

وفي مشروع موازنة ١٩٦٣ اضافت الحكومة الى كتاب الموازنة استكمالاً لمبدأ الوحدة والابراز امكانات الدولة واعبائها على حقيقتها، حصة الحكومة من واردات الكازينو في قسمي الواردات والنفقات، كما أضافت اليه أرقام موازنات المصالح المستقلة باعتبارها تشكل أموالاً عامة.

وقد شملت عملية التوحيد تضمين الموازنة الاقساط السنوية للاعتمادات الانشائية الطويلة المدى التي سبق فتحها خارج الموازنة الى جانب سائر الاعتمادات العائدة للجزء الرابع. وحسن شكل اظهار هذا الجزء، من الناحية الفنية، في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ بحيث أصبح يبين بصراحة ووضوح قيمة اعتماد التعهد الأساسي، وما أرصد له من اعتمادات دفع في الموازنات السابقة، وما يتوجب لحظة في موازنات السنين اللاحقة.

يضاف الى ذلك ان في نية الحكومة إزالة الشخصية المالية عن بعض الموازنات والحسابات التي لا تستلزم أوضاعها تمتعها بهذه الشخصية. كما أنها تواصل الجهد لتحديد الاعتمادات التي سبق فتحها خارج الموازنة بغية الغاء ما لم يعد ضرورياً منها، ونقل أرصدة الاعتمادات التي لا تزال الحاجة قائمة لها الى صلب الموازنة العامة، استناداً الى الصلاحية المعطاة لها بموجب احكام المادتين ١٣ و ١٤ من موازنة عام ١٩٦٢ والمادتين ١٥ و ١٦ من مشروع موازنة عام ١٩٦٣.

وبذلك يصبح كتاب الموازنة متضمناً جميع امكانات الدولة واعبائها على أكثر ما يكون من الوضوح والجلال.

مشروع موازنة عام ١٩٦٣ ومقارنته بالموازنات السابقة:

يبلغ مجموع ارقام مشروع موازنة عام ١٩٦٣ /٤٦٩٨٤٩٠٠٠/ ل.ل. منها /٤٢٣٩٠٠٠٠٠/ ل.ل. للموازنة العامة و /٤٥٩٤٩٠٠٠/ ل.ل. للموازنات الملحقه، مقابل /٤١٥٧٧٠٠٠٠/ ل.ل. لموازنة عام ١٩٦٢ منها /٣٧٥٠٠٠٠٠٠/ ل.ل. للموازنة العامة و /٤٠٧٧٠٠٠٠٠/ ل.ل. للموازنة الملحقه.

فتكون زيادة أرقام موازنة عام ١٩٦٣ على أرقام موازنة عام ١٩٦٢ قد بلغت /٥٤٠٧٩٠٠٠/ ل.ل. منها /٤٨٩٠٠٠٠٠/ ل.ل. للموازنة العامة و /٥١٧٩٠٠٠/ ل.ل. للموازنات الملحقه وتكون نسبة الزيادة الاجمالية بالغة ١٣ بالمئة تقريباً.

والجدير بالذكر ان نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ (عامة وملحقه) بلغت ٣٤,٥١ بالمئة من مجموع اعتمادات الموازنة، مقابل ٣٣ بالمئة في موازنة عام ١٩٦٢، كما بلغت نسبة النفقات العادية والعسكرية في المشروع ٦٥,٤٩ بالمئة مقابل ٦٧ بالمئة في موازنة عام ١٩٦٢.

أما أرقام مشروع الموازنة العامة وحده لعام ١٩٦٣، أي بدون الموازنات الملحقه، والبالغة /٤٢٣٩٠٠٠٠٠/ ل.ل. فهي موزعة كما يلي:

الجزء الأول = النفقات الإدارية

الجزء الثاني = نفقات التجهيز والإنشاء السنوي

الجزء الثالث = النفقات العسكرية

الجزء الرابع = النفقات التجهيزية والإنشائية الطويلة المدى

قيمة الاعتمادات	النسبة المئوية
٢١١٢٩٠٠٠٠	٤٩,٨٤
٨٢٧٠٢٠٠٠	١٩,٥١
٦٧٢٠٨٠٠٠	١٥,٨٦
٦٢٧٠٠٠٠٠	١٤,٧٩
٤٢٣٩٠٠٠٠٠	١٠٠

وتوزع اعتمادات المشروع بحسب نوعيتها على الوجه الآتي:

١٧٢٣٥٧٩٥٠	٤٠,٦٧	القسم الأول - الرواتب والأجور وملحقاتها
٥٠٩٤٨٤٥٠	١٢,٠١	القسم الثاني - النفقات الإدارية العامة
٢٣٧٣١٧٠٠	٥,٥٩	القسم الثالث - النفقات والمساعدات الاجتماعية والثقافية وغيرها
١٤٩٤٠٧٧٠٠	٣٥,٢٥	القسم الرابع - نفقات التجهيزات والإنشاءات
١٨٣٧٧٥٠٠	٤,٣٤	القسم الخامس - الديون المتوجبة الأداء
٩٠٧٦٧٠٠	٢,١٤	القسم السادس - احتياطي لنفقات طارئة
٤٢٣٩٠٠٠٠٠	١٠٠,٠٠	

ولعل مجرد النظر الى هذه الارقام من قيم الاعتمادات والنسب المئوية ما يعطي صورة واضحة عن سياسة الحكومة، وما يجسد مفهومها في مختلف الحقول الادارية والانشائية والاجتماعية والعلمية.

فقد عصرت النفقات الادارية في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ الى أدنى حد ممكن، اذ أن طلبات هذه الاعتمادات درست بصورة دقيقة بعد أن نظمت تنظيمياً صحيحاً بموجب تعليمات تفصيلية وجداول نموذجية وضعت على اسس علمية، فاعتمدت الحكومة النفقات الضرورية، واهملت النفقات غير المجدية، مما أدى الى تدني نسبة نفقات الجزء الأول من الموازنة المخصص للنفقات الادارية العامة الى ٤٩ بالمئة بعد أن كانت تزيد لستين خلتا

عن ٦٠ بالمئة من مجموع نفقات الموازنة، وذلك على الرغم من العدد الاضافي من الموظفين الذين تطلبهم تحقيق اللامركزية.

اما النفقات الانشائية فقد عززت بشكل ملموس، وخصص القسم الأكبر منها لمشاريع الري والطرق والكهرباء والمشاريع الزراعية بحيث أصبحت نسبتها ٣٥ بالمئة تقريباً بعدما كانت لا تتعدى لستين خلتا ١٨ بالمئة. وأما الناحية الاجتماعية فقد أولتها الحكومة اهتماماً خاصاً، فتقدمت من مجلسكم الكريم بمشروع الضمان الاجتماعي، وسوف تخصص لتنفيذ هذا المشروع بعد تصديقه ووضع موضع التنفيذ مبالغ لا تقل عن ١٥/ مليون ليرة سنوياً.

ولأول مرة تناولت أرقام الموازنة الناحية للأبحاث العلمية، يوضع بتصرف المجلس الوطني للأبحاث العلمية الذي انشئ أخيراً والذي لن تقل الاعتمادات التي تخصص له في موازنات السنين اللاحقة أي بعد أن يباشر ممارسة أعماله، عن نسبة واحد بالمئة من مجموع اعتمادات الموازنة.

وقد تضمن مشروع قانون الموازنة احكاماً خاصة تقضي بالترخيص للحكومة بأن تنقل بعض الاعتمادات من ادارة الى أخرى وذلك لتحقيق اللاحصرية وتعزيزها، ولتسهيل المعاملات الادارية بحيث ينفق الاعتماد بواسطة من هو مؤهل لاستعماله بأسرع وقت وعلى أحسن وجه.

وهكذا خرجت الموازنة عن كونها أرقاماً جامدة لتصبح حاجات ومطالب من شأنها أن تعزز نهضة البلاد القائمة وتدفع عجلة الرقي فيها خطوات سريعة الى الأمام.

هذه، بايجاز، اهم خصائص مشروع الموازنة لعام ١٩٦٣. وفي فذلكة الموازنة الايضاحات التفصيلية الوافية عن المبالغ المخصصة لكل وزارة بالمقارنة مع أرقام الموازنة السابقة. كما اننا مستعدون للدلاء بالمعلومات الاضافية التي تستدعيها مناقشة كل من هذه المبالغ -.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: أريد أن أعرف لما لم يوزع معالي وزير المالية نسخة عن هذا البيان القيم على النواب، فهل يخشى معاليه انتقادات النواب؟ اننا الآن بصدد مناقشة الموازنة، وواجبنا ان نناقش وننتقد، فكيف أستطيع ان أناقش هذا البيان وليس أمامي نسخة عنه. وداكرتي مهما كانت قوية، لا يمكنها ان تستوعب كل ما ورد في هذا البيان وبالنتيجة لا أستطيع أن أناقش وانتقد. فاطلب من معالي الوزير أن يوزع هذا البيان على النواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: سيدي، لست أدري إذا كان من الواجب على وزير المالية أن يوزع الكلمة التي يلقيها كبيان عند مناقشة الموازنة بصورة عامة، لأنني أعلم ان الزميل الاستاذ ريمون اده لا يفروته شيء، فهو

يلقطها عالطائر، كما يقال بالعامية. وعلى كل، إذا شاء حضرته فليشرف الى مكنتي، لكي أفسر له ما قلته في هذه الجلسة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحرم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: انني أشكر معالي وزير المالية على هذه النكتة الطريفة، ولكنني أذكره أنه في كل سنة كان بيان وزير المالية يوزع على النواب

الرئيس: تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة يتلوه حضرة المقرر العام السيد جورج هراوي،

جورج هراوي: سيدي الرئيس، زملائي الكرام.

ظرف طارئ أجبر حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة أن يتغيب عن هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة، ولم يتمكن من تلاوة تقريره الذي وضعه عن واردات الموازنة العامة. وبالرغم من أن مشروع الموازنة درس في لجنة المالية والموازنة أثناء وجودي في أوروبا، فاني سأحاول أن أبين لكم بلمحة خاطفة، ما تضمنه تقرير رئيس اللجنة وافر عليكم الاستماع الى تلاوته بكامله، لا سيما وان التقرير قد وزع عليكم وبإمكانكم أن تطالعوه وتبنوا بحثكم على أساسه وعلى أساس رأي كل منكم في هذا الموضوع.

ان أول ما يلتفت النظر اليه هذا التقرير هو توازن الواردات مع النفقات في مشروع موازنة عام ١٩٦٣.

تعلمون أيها الزملاء ان الدولة عندما تضع مشروع موازنة السنة المقبلة تدرس النفقات المترتبة عليها ثم تعتمد الى درس الموارد التي تؤمن لها تغطية النفقات التي تكون قد طلبتها ادارات الدولة على اختلافها من المرجع المالي المختص.

هذا التوازن بين الواردات والنفقات حاصل في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ كما كان يحصل في موازنات السنين السابقة، انما في هذا التوازن يكمن خطر جسيم على مال الاحتياط، وقد المحت عن هذا الخطر في تقارير عن الموازنات السابقة، لأن من نتائج التوازن تدني الوفر السنوي الذي يغذي مال الاحتياط هذا الاحتياط الذي يمكن الدولة من القيام بمشاريع انشائية كبيرة، كالمشاريع الملحوظة في الجزء الرابع من هذه الموازنة.

ان مال الاحتياط، بصورة عامة، يتكون من بابين: الباب الأول والا هم هو زيادة دخل الخزينة عن الواردات التي قدرتها لادولة، وأعطي مثالا على ذلك: لو افترضنا انه توجب على الدولة نفقات بمئة مليون ليرة وقدرت لهذه النفقات واردات بمئة مليون ليرة، ولكن في نهاية السنة تحقق للدولة مئة عشرين مليون ليرة، فيكون قد تجمع للدولة عشرون مليون ليرة زيادة عن النفقات، ويذهب هذا المبلغ الى صندوق مال الاحتياط فيحفظ به للسنة المقبلة.

والباب الثاني الذي يتكون منه أيضاً مال الاحتياط، والذي لا يقره علماء المال، والذي لا يجب علينا الاتكال عليه هو عندما تقدر الدولة نفقاتها بمئة مليون ليرة ولا تنفق سوى ثمانين مليون ليرة، يتوفر لديها عشرون مليون

ليرة. ومع الأسف، فهذا الوفّر الذي يحصل من عدم الانفاق لا يتكوّن أبداً من وفّر قي النفقات اردارية أو النفقات غير المجدية، بل يتكوّن دائماً من عدم الانفاق على المشاريع الانشائية أو من الأموال المخصصة للتجهيز. إذ يصادف أن اردارة لا تتمكن من تنفيذ جميع المشاريع التي لحظت لها الاعتمادات اللازمة فتنتهي السنة المالية وتبقى بعض المشاريع بدون درس أو تنفيذ فيذهب المال المخصص لهذه المشاريع الى مال الاحتياط.

إن نتيجة هذا التوازن بين الواردات والنفقات كما قلت سابقاً، أحدثت تدنياً في مال الاحتياط. ونحن نتمنى أن يتكوّن مال الاحتياط الذي يؤمن لنا وللدولة تنفيذ المشاريع الانشائية، من الباب الأول الذي تكلمت عنه وليس من الباب الثاني.

لهذا السبب، ونظراً للملاحظات التي أدليت في المجلس النيابي وفي لجنة المالية والموازنة، ونظراً لتنبيه المسؤولين في وزارة المال الى هذا الأمر، نرى أن الوزارة اهتمت اهتماماً جدياً بهذا الموضوع وحاولت معالجته بأمور ثلاثة أولية:

الأمر الأول: ضبط المصالح المالية، لا سيما مصلحة الواردات ومصلحة الخزينة، من جهة الانظمة ومن جهة الملاكات والموظفين.

الأمر الثاني: تعديل قانون المحتسبة العمومية على ضوء الاختبارات الماضية وتوحيد حسابات وأموال ادارات الدولة والمؤسسات العامة التابعة لها. وهذا الأمر ظاهر في ضبط جميع الموازنات الملحقه والأموال المخصصة للمشاريع الانشائية في الجزء الرابع في هذا المشروع.

والأمر الثالث: اعادة النظر بالضرائب والرسوم المالية.

أعتقد أنه من الضروري اعادة درس الضرائب والرسوم في لبنان، لأننا في وضع تزداد فيه نفقاتنا سنة بعد سنة، ونخشى أن يأتي يوم لا نستطيع فيه أن نوفر للخزينة، بعد توازن النفقات والوردات، أموالاً لازمة للقيام بالمشاريع الانشائية الكبرى.

هذا النظام الضرائبي الذي اهتمت له وزارة المالية يجب أن يبنى على أسس حديثة، علمية وفنية، وضرورة اعادة النظر بالنظام الضرائبي تظهر جلية عندما ننظر الى تطور الحالة الاقتصادية والانتاج في لبنان.

يجب أن يكون دخل الفرد في البلدان التي تسمى بلداناً راقية الف وخمسمئة ليرة لبنانية سنوياً. واعتقد انه، بالنسبة لتطور الحالة الاقتصادية، سيصبح دخل الفرد الستوي في لبنان، الف وخمسمئة ليرة، قبل سنة ١٩٧٠، والدليل على ذلك هو أن الدخل السنوي لكل لبناني كان ستمئة ليرة لبنانية في عام ١٩٥٠، وأصبح في سنة ١٩٦١ الف ومئتي ليرة، أي ان دخل الفرد تضاعف في مدى عشر سنوات، وبناء على هذا التطور نأمل أن يصبح دخل الفرد السنوي في لبنان الف وخمسمئة ليرة قبل سنة ١٩٧١ فتتبعاً عندئذٍ، الادارة ووزارة المال الى هذا الوضع فتبني مشاييعها لتعديل النظام الضرائبي على الأسس الفنية العلمية الحديثة في العالم والتي يجب أن تطبق في لبنان

باعتماداً إذ لا يمكن أن تفرض ضرائب قوية وغير معقولة لأن إمكانيات الشعب اللبناني يجب أن تؤمن للدولة موازنتها وتؤمن في الوقت نفسه زيادة في أموال الاحتياط لتمكن الدولة من متابعة تنفيذ مشاريعها الانشائية وعلى هذا نرى أن النظام الضرائبي يجب أن يرتكز على الأسس التالية

- ١ - أساس الاعتدال بصورة عامة.
- ٢ - أساس العدالة الى أبعد حد ممكن بين مختلف فئات المكلفين.
- ٣ - أساس المساواة التامة بين المكلفين من فئة واحدة، ولا تؤمن هذه المساواة الا بمحاربة التلاعب ومنعه أو باعتماد طرق لا تترك مجالاً للتلاعب والغش.
- ٤ - اعتماد الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة.
- ٥ - اعتماد ضرائب ورسوم غير متعددة وأصول سهلة لفرضها وتحصيلها.
- ٦ - اعتماد ضرائب غير مزعجة للمكلف.

ان هذه التدابير التي ننوه بها والتي نطلب من وزارة المالية ان تعتمدها وتتهيأ للمستقبل على أساسها هي أولاً: السعي لتحصيل الضرائب المتأخرة التي بلغت قيمتها، في نهاية ١٩٦١ ما يقارب الثلاثين مليون ليرة. وكلنا يعلم أن المبالغ المستحقة على المكلف تسقط بمرور خمس سنوات على تاريخ استحقاقها فتضطر الحكومة الى التقدم بمشروع قانون الى مجلس النواب تطلب فيه الموافقة على اسقاط هذه الأموال بمرور الزمن من حساب الخزينة، كما فعلنا في قانون قطع حساب سنة ١٩٥٩ اذا اعتبرنا أن بقايا الضرائب السابقة لسنة ١٩٥٥ هي ساقطة بمرور الزمن وقد زادت هذه البقايا عن عشرة ملايين ليرة.

اذن، على الادارة أن تضبط الى أبعد حد ممكن، قضية الجباية والتحصيل وخاصة تحصيل المتأخرات، لأنه لا يجوز أن يبقى ما يقارب الثلاثين مليون ليرة دون تحصيل.

- ٢ - بيع القسم الواجب بيعه من أملاك الدولة الخاصة ولا سيما ان أسعار هذه الأراضي تميل الى الهبوط، بعد أن ارتفعت في الآونة الأخيرة.
- ٣ - تحصيل الديون المتوجبة للخزينة، لا سيما من جراء الكفالات المدفوعة عن ذمة بعض المديونين. وهذا باب يجب على الدوائر المختصة في وزارة المال أن تعيره الاهتمام الكلي.
- ٤ - تحصيل الغرامات المفروضة على المخالفين وعلى المحكوم عليهم من قبل المحاكم.
- ٥ - بيع الجنيهاات التي اشترتها الحكومة من المصطافين المصريين وكما تعلمون، هذه القضية تكبد الدولة خسارة، نغطيها بتصديقنا على مشروع قانون بعد أن يقفل حسابها في الدوائر لامالية.
- ٦ - تصفية السلفات المعطاة من الخزينة. وقد بلغت لنهاية شهر تشرين الأول الماضي مليون ليرة، واسترجاع ما

يمكن استرجاعه منها لا بمهل طويلة كما حصل لبعض السلفات، بموجب قوانين صدرت عن هذا المجلس.

فإذا طبقت هذه التدابير التي أشرنا إليها أعتقد أن الخزينة تتمكن من دفع ما يتوجب عليها من نفقات بما فيه النفقات الناتجة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي لنهاية ١٩٦٥، على الأقل.

وبذلك نكون قد قمنا بتسديد جميع نفقات الدولة العادية وغير العادية، وبمنح سلفات هامة للمصالح المستقلة، بنظام ضرائبي عادل ومعتدل وبالضريبة فقط، أي دون اللجوء الى أي قرض داخلي أو خارجي، وهذا لعمرى، لم يحصل في أي بلد من بلدان العالم، مما يمكننا أن نقول ان الوضع المالي في الجمهورية اللبنانية هو ربما، أسلم وضع في أي دولة في العالم.

هذا وأرجو من الرئاسة الكريمة ان تأمر بتسجيل تقرير حضرة رئيس اللجنة في محضر الجلسة كما ورد بحرفيته.

الرئيس: يسجل التقرير الذي وضعه حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة على واردات الموازنة العامة في محضر الجلسة.

تقرير عام على واردات الموازنة العامة

سيدي الرئيس، زملائي الكرام،

لقد بلغت واردات الموازنة العامة للسنة المقبلة ٣٦٢/ مليوناً و ٧٠٠/ الف ليرة، أي بزيادة مليون ونصف مليون ليرة على تقديرات الحكومة.

ان هذه الواردات تغطي تماماً الاعتمادات المفتوحة في الأجزاء الثلاثة الأولى من الموازنة لأن اعتمادات الجزء الرابع (٦٢ مليوناً و ٧٠٠ الف ليرة) هي مغطاة بمأخوذات من مال الاحتياط.

ومن واجبي التصريح بأننا حققنا توازن الموازنة بجهد كبير، بعد أن توسعنا الى أقصى حد في تقدير الواردات. وهذا الأمر لم يمنع من حصول وفر في نهاية السنة القادمة لأن النفقات لن تصرف بكاملها، الا أن هذا الوفرة لن يكون هاماً كما في السنين السابقة.

وان الخطر، كل الخطر، - لا سيما بعد زيادة الانفاق الحكومي خلال هذه السنة، في وزارة الاشغال العامة بنوع خاص، وتزايد النفقات العادية وغير العادية في السنين المقبلة، ان الخطر، قلت يكمن في عدم حصول الوفرة الكافي في نهاية سنة ١٩٦٤ وما يليها، إذا ما أبقينا على الأوضاع المالية بحالتها الحاضرة، ذلك الوفرة الذي يغذي سنوياً مال الاحتياط ونمو به مشاريعنا الانشائية. فالخطر اذاً هائل، طالما انه يؤدي الى تأخير تنفيذ مشاريع ضرورية لاكمال نمونا الاقتصادي والاجتماعي.

إني لا أرسل هذا الكلام على عواهنه، بل استمدته من الجدول المرفق بهذا التقرير، الذي يبين بالتفصيل حركة واردات ونفقات الموازنة العامة (في أجزائها الثلاثة الأولى) من أول سنة ١٩٥١ لنهاية سنة ١٩٦١. ومن يدري هذا الجدول يتبين له ان الفرق بين زيادة الواردات وزيادة النفقات قد تدنى كثيراً في السنوات الأخيرة، وهو ينقلب هذه لاسنة لصالح باب النفقات، نظراً لكثرة الانفاق في وزارة الاشغال، مما لفتنا النظر اليه في تقارير سابقة وفي بعض جلسات لجنة المالية والموازنة أمام ممثلي وزارة المال.

ومن الانصاف أن نقول ان صرخاتنا وجدت أذنًا صاغية إذا اهتمت الوزارة لهذا الأمر وباشرت بمعالجة الموضوع بصورة جدية مركزة جهودها على الأمور الرئيسية التالية:

١ - ضبط المصالح المالية، لا سيما مصلحة الواردات ومصلحة الخزينة، من جهة الانظمة ومن جهة الملاكات والموظفين.

٢ - تعديل قانون المحاسبة العمومية على ضوء الاختبارات الماضية وتوحيد حسابات وأموال ادارات الدولة وبعض المؤسسات العامة التابعة لها.

٣ - اعادة النظر بالضرائب والرسوم الحالية.

وقد أعطت هذه الجهود بعض ثمارها بقانون ضريبة الاملاك المنية الجديد، الذي سيطبق اعتباراً من أول سنة ١٩٦٣، وبيعض مشاريع القوانين التي وصلت مؤخراً الى لجنة المالية. فضلاً عن المشاريع التي هي قيد التحضير لترسل تباعاً الى المجلس، خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

ولا يسعنا في هذا المقام الا أن نهنيء المسؤولين في وزارة المالية، القائمين بهمة ونشاط بهذه الأعمال الجذرية لزيادة واردات الخزينة وتلافي المشكلة المرتقبة بطرق نريدها سليمة.

وتنويراً للأذهان وتعميماً للفائدة أرى من الضروري ابداء بعض الملاحظات العامة حول موضوع النظام الضرائبي العتيد.

١ - من المعلوم ان النظام الضرائبي الأمثل يختلف من بلد الى آخر، حسب أوضاع كل بلد الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتربوية.

٢ - ان علماء المال العصريين يفرقون، بالنسبة للنظام الضرائبي، بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، فالنظام المطبق في البلد الذي اكتمل نموه لا يلائم طبعاً البلد الذي لم يصل بعد الى هذه المرتبة.

٣ - وقد وضع هؤلاء العلماء مؤلفات عديدة لبحث الأوضاع المالية في البلدان المتخلفة ولدرس الانظمة الضرائبية الفضلى الواجب تطبيقها في كل منها.

٤ - يتبين من هذه الأبحاث ان النظام الضرائبي في البلدان المتخلفة يتميز بخاصتين رئيسيتين:

- الأولى، كونه خفيف الوطأة اجمالاً على جميع المكلفين، بغية تشجيع توظيف الرساميل في المشاريع الانتاجية وتوظيف الارباح في مشاريع جديدة، وبذلك ينمو الاقتصاد الوطني وتزيد الثروة القومية.

- والثانية، كونه مبنياً بالدرجة الأولى على الضرائب غير المباشرة، لأن طرح الضرائب المباشرة وتحصيلها بصورة مرضية يتطلبان إدارة راقية وتربية مدنية عاليه لدى المكلفين.

٥ - ويتبين أيضاً من الابحاث المشار اليها ان النظام الضرائبي في كل بلد متخلف يجب أن يتطور تدريجياً مع نمو البلد الاقتصادي، الى أن يصل الى الدرجة الدنيا من درجات النظام المعمول به في البلدان المزدهرة، وذلك عندما يكتمل نموه الاقتصادي فتزول عنه صفة البلد المتخلف، أي عندما يرتفع معدل الدخل السنوي للفرد فيه الى ٥٠٠ دولار، أي ١٥٠٠ ليرة لبنانية.

٦ - أما الوضع في لبنان فقد تحسن كثيراً خلال العشر سنوات المنصرمة، لكنه لم يصل بعد الى مستوى البلدان المتقدمة، لأن معدل الدخل السنوي للفرد فيه لم يبلغ بعد الحد الأدنى المطلوب (١٥٠٠ ليرة) إذ كان أقل من ٦٠٠ ليرة في نهاية سنة ١٩٥١ ثم ارتفع تدريجياً عاماً بعد عام، ليصبح ١٢٠٠ ليرة في هذه السنة. فلبنان إذلاً لا يزال بلداً متخلفاً، لكنه في طور النمو الاقتصادي، ونأمل أن يصل الى مرتبة البلدان المتقدمة قبل سنة ١٩٧٢ بإذن الله.

٧ - تجاه هذا الوضع يجب أن يكون النظام الضرائبي في لبنان للسنوات العشر المقبلة - كما يوصي به علماء المال العصريون - نظام البلدان المتخلفة مع بعض تعديلات يتطلبها التطور الاقتصادي القائم، بمعنى ان نقطة الانطلاق للنظام الضرائبي العتيد يجب أن يكون نظام البلدان المتخلفة المعدل، لا نظام البلدان المزدهرة المعدل والفرق بين الطريقتين كبير، من الناحيتين النظرية والعملية.

٨ - اذا انطلقنا من أسس نظام البلاد المتخلفة وأخذنا بعين الاعتبار وضعنا الاقتصادي الحاضر ووضع الادارة اللبنانية وعقلية المكلف اللبناني وعاداته، - وهي أمور لا بد من ادخالها في الحساب عند وضع النظام الأفضل للبنان للعشر سنوات المقبلة - نرى ان هذا النظام يجب ان يركز على الأسس التالية:

أ - أساس الاعتدال بصورة عامة

ب - أساس العدالة الى أبعد حد ممكن بين مختلف فئات المكلفين.

ج - أساس المساواة بين المكلفين من فئة واحدة، ولا تؤمن هذه المساواة الا بمحاربة التلاعب ومنعه أو باعتماد طرق لا تعطي مجالاً للتلاعب والغش.

د - اعتماد الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة.

هـ - اعتماد ضرائب ورسوم غير متعددة وأصول سهلة لفرضها وتحصيلها.

و - اعتماد ضرائب غير مزعجة للمكلف .

٩ - ان نظاماً مبنياً على الأسس المذكورة لا يعطي ايراداً كافياً للخزينة اللبنانية ، لأنه يراعى الى حد بعيد العدالة الضرائبية .

لذلك وجب التفكير بأمور أخرى يكون من شأنها سد الفراغ ، أي تأمين ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٤ للموازنة العامة بأجزائها الأربعة مع العلم بأن هذا المبلغ مدعو للازدياد سنة بعد سنة بمقدار عشرة بالمئة تقريباً .

١٠ - وللوصول الى هذه الغاية على الادارة ان تلجأ الى ثلاثة أنواع من التدابير :

الأول يؤدي الى توفير في لانفقات ، والثاني الى زيادة محصول بعض الواردات بصورة دائمة ، والثالث الى زيادة مداخيل الخزينة بصورة استثنائية .

ومن التدابير الداخلة ضمن النوع الأول :

- استعمال معدات حديثة لبعض الاشغال وفرض هذه المعدات على الملتزمين .

- عدم تجزئة الاشغال بل اتمامها دفعة واحدة على قدر الامكان .

- إقرار الاستثمارات جملة وتجميد أسعار العقارات المستملكة مدة من الزمن .

- وضع دفاتر شروط صحيحة من الناحية الفنية .

- مراقبة تنفيذ الالتزامات والتلزميات ودراس الادارة لمنع سوء العمل والغش .

ومن التدابير الداخلة ضمن النوع الثاني نذكر :

- تنظيم ادارة واستثمار املاك الدولة

- مكافحة التلاعب في كثير من الضرائب والرسوم ولا سيما ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية وضريبة

الارث ورسم الفراغ ورسوم الجمرک .

- مكافحة التهريب على أنواعه .

- التشدد في تطبيق قانون الطوابع .

- فرض الشرفية على أصحاب الاملاك الذين يستفيدون من المشاريع والاشغال الهامة .

اما التدابير التي من النوع الثالث فهي التالية

- تحصيل الضرائب المتأخرة وقد بلغت في نهاية سنة ١٩٦١ : ٣٠ مليون ليرة تقريباً «خوفاً» من أن نظطر الى

أسقاط البقايا القديمة بقانون خاص كما فعلنا في قانون قطع حساب سنة ١٩٥٩، إذ اعتبرنا ان بقايا الضرائب السابقة لسنة ١٩٥٥ هي ساقطة بمرور الزمن وقد فاقت هذه البقايا عشرة ملايين ليرة.

- بيع القسم الواجب بيعه من أملاك الدولة الخاصة ولا سيما ان أسعار هذه الأراضي تميل الى الهبوط، بعد ان ارتفعت في الآونة الأخيرة.

- تحصيل الديون المتوجبة للخزينة، لا سيما من جراء الكفالات المدفوعة عن ذمة بعض المدينين.

- تحصيل الغرامات المفروضة على المخالفين وعلى المحكوم عليهم من قبل المحاكم.

- بيع الجنيهاات التي اشترتها الحكومة من المصطافين المصريين.

- تصفية السلفات المعطاة من الخزينة وقد بلغت لنهاية تشرين الأول الماضي ٢٣٨ مليون ليرة واسترجاع ما يمكن استرجاعه منها، ولو بمهل طويلة، كما حصل لبعض السلفات، بموجب قوانين صدرت من هذا المجلس.

ويقيني ان من شأن التدابير المذكورة، اذا طبقت تمكين الخزينة من دفع كل ما يتوجب عليها من نفقات، بما فيه النفقات الناتجة من تطبيق قانون الضمان الاجتماعي لنهاية سنة ١٩٦٥، على الأقل.

وبذلك نكون قد قمنا بتسديد جميع نفقات الدولة، العادية وغير العادية وبمنح سلفات هامة للمصالح المستقلة، بنظام ضرائبي عادل ومعتدل وبالضريبة فقط، أي دون اللجوء الى أي قرض داخلي أو خارجي. وهذا، لعمرى، لم يحصل في أي بلد من بلاد العالم.

بيروت في ١٢ كانون الأول ١٩٦٢

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

الرئيس: الكلمة حضرة النائب المحترم الاستاذ سعيد فواز ليتلو تقريراً خاصاً حول مشروع موازنة ١٩٦٣.

تقرير المقرر الخاص حول مشروع موازنة ١٩٦٣

حضرة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

بموجب المرسوم رقم ١٠٧١٣ المؤرخ في ٢٨ أيلول ١٩٦٢ احوالت الحكومة الى مجلس النواب مشروع

الموازنة العامة لسنة ١٩٦٣ مرفقاً بربع موازنات ملحقه للهاتف واليانصيب الوطني ومكتب القمح والجامعة اللبنانية وارفقته بفدلكة تفصيلية تعكس مختلف أوجه النشاط المالي والاقتصادي في البلاد. وقد درست اللجنة المالية هذه الموازنات بحضور ممثل عن وزارة المالية وممثلي مختلف الوزارات والادارات المختصة بها.

في الشكل

جريباً على العادة المتبعة في العام الماضي اخضعت جميع هذه الموازنات لنص قانون موحد وادخلت في الجزء الرابع من المشروع مخصصات المشاريع الانشائية الطويلة المدى.

أما الموازنات الأخرى العائدة لنهر الجوز وأدونيس واليمونة ونبع الغار فقد أصبحت خارجة عن نطاق الموازنة العامة وبات تصديقها منوطاً بوزير المالية عملاً بقانون خاص صدقه مجلسكم الكريم هذا العام اعتباراً من سنة ١٩٦٣.

وزيادة عما ورد في ميزانية ١٩٦٢ فان كتاب ميزانية ١٩٦٣ يحتوي على لمحة موجزة عن موازنات المصالح المستقلة وقد ظل خالياً من ذكر السلفات التي أعطيت من الخزينة والكفالات التي ضمنت الدولة بموجبها بعض المؤسسات تجاه مؤسسة الاصدار.

ولا بد من الإشارة الى التحسينات الشكلية العديدة التي ادخلت على كتاب الموازنة خصوصاً لجهة تدوين اعتمادات السنة الماضية بجانب اعتمادات السنة المقبلة على كل صفحة ليتبين القارئ الزيادة والنقص دون عناء باضافة الى جداول المقارنة لكل بند ولكل جزء من أجزاء الموازنة لاطهار النسبة المئوية لنفقات التجهيز والانشاء من جهة والنفقات العادية والعسكرية من جهة أخرى ولا يقل كتاب قطع حسابات ١٩٦١ عن هذا المشروع من حيث الدقة والمقارنة والترتيب.

لذلك لا يسعني الا أن اتوجه بالشكر للجهاز المختص في وزارة المالية الذي عني بجمع واعداد هذا المشروع.

وتجدر الإشارة الى تصريح حضرة مدير المالية العام أمام اللجنة حول دمج الموازنات الملحقه الأربع بالمشروع العام في موازنة ١٩٦٤ بحيث تؤلف هذه الموازنات مع الموازنة العامة وحدة كاملة وهي خطوة تستحق التقدير.

في الأساس

من حيث التقديرات فالموازنة لا تختلف عن سابقتها أي أنها بنيت على متوسط واردات السنتين الأخيرتين مع أخذ الزيادة التي تحققت في خلالها بعين الاعتبار.

وعلى هذا الأساس بلغت تقديرات عام ١٩٦٣ كما وردت في المشروع:

٤٢٣٩٠٠٠٠٠ ل.ل. للموازنة العامة

٢٢٩٠٠٠٠٠ = لموازنة الهاتف

١٢٢٠٥٠٠٠ = اليانصيب الوطني

٧٠٤٤٠٠٠ = مكتب القمح

٣٨٠٠٠٠٠ = الجامعة اللبنانية

فيكون مجموعها: ٤٦٩٨٤٩٠٠٠ ليرة لبنانية

وهنا أترك لرئيس اللجنة الاستاذ جوزيف شادر أن يتحدث اليكم بتقرير خاص عن الواردات وللاستاذ جورج هراوي أن يتحدث عن اعتمادات الجزء الرابع العائدة للمشاريع الانشائية.

وسأتولى فيما يلي بحث أوضاع النفقات الواردة بهذه الموازنات.

تطور الموازنة

لقد ازدادت أرقام الموازنة في خلال السنوات العشر الأخيرة على الوجه التالي:

السنة	ليرة لبنانية
١٩٥٣	١١٢٨٣٦٠٠٠
١٩٥٤	١٢٣٤٠٠٠٠٠
١٩٥٥	١٣٧٥٠٠٠٠٠
١٩٥٦	١٥١٥٠٠٠٠٠
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠٠٠٠
١٩٥٨	١٩٤١٦٥٠٠٠
١٩٥٩	٢٠٦٠٠٠٠٠٠
١٩٦٠	٢٢٢٢٣٥٠٠٠
١٩٦١	٢٧٣٨٠٠٠٠٠
١٩٦٢	٣٦٨٢٠٠٠٠٠ (بدون الموازنات الملحقة)
١٩٦٣	٤٢٣٩٠٠٠٠٠ (بدون الموازنات الملحقة)

من ذلك يتضح ان الميزانية زادت أربعة أضعاف عما كانت عليه منذ عشر سنوات.
وكانت النفقات الفعلية في خلال السنوات العشر الأخيرة على الوجه التالي:

السنة	ليرة لبنانية
١٩٥٢	٨٨٥٠٩٨٥١
١٩٥٣	٩٦٣٢٧٤٢٣
١٩٥٤	١١١١٨١٩٦٩
١٩٥٥	١٣٢٣٧٦٩٦٥
١٩٥٦	١٦١٣٤٨٠٢٤
١٩٥٧	١٩٢٤٦٦١٣٧
١٩٥٨	١٨١٦٢٢٣٣٨
١٩٥٩	١٩٨٥٧١٢٩٦
١٩٦٠	٢٤٣٠٨٧٧٥٣
١٩٦١	٢٦٩٢٦٠٣٠٦

أما الزيادة الحاصلة في مشروع سنة ١٩٦٣ فافهمها في الوزارات التالية: وهذا على وجه التقريب:

- رئاسة مجلس الوزراء زادت مبلغ مليوني ليرة لبنانية.
- وزارة العدلية - زادت مبلغ نصف مليون ليرة لبنانية.
- وزارة الخارجية - زادت مبلغ مليوني ليرة لبنانية.
- وزارة الداخلية - زادت مبلغ مليون ونصف ليرة لبنانية.
- وزارة الدفاع الوطني - زادت مبلغ أربع ملايين ليرة لبنانية.
- وزارة التربية الوطنية - زادت مبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية - زادت مبلغ مليون ليرة لبنانية.
- وزارة الارشاد والانباء والسياحة - زادت مبلغ مليوني ليرة لبنانية.

وزارة الاشغال العامة - زادت مبلغ ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية.

وزارة الزراعة - زادت مبلغ مليوني ليرة لبنانية.

وزارة البريد والبرق - زادت مبلغ مليون ليرة لبنانية.

وزارة التصميم العام - زادت مبلغ ثلاثة أرباع المليون ليرة لبنانية.

وأهم الزبادات كما ترون كان في وزارة التربة الوطنية والاشغال العامة. وفي الأولى مازالت الدولة تتابع سياسة تربية واسعة وهذا ما يتطلب المزيد من النفقات وفي الثانية زيادة مخصصات الطرق والمباني والمياه والكهرباء.

من ذلك يتضح مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لتوفير المياه والكهرباء وتحسين شبكة الطرق لجميع المناطق اللبنانية مما يساعد على اشاعة العمران وتنشيط المرافق الاقتصادية.

ونظراً للاعتراضات التي يبديها النواب حول تسمية الطرق الدولية والرئيسية والمحلية فقد طلبت اللجنة من ممثل وزارة الاشغال ضرورة اتخاذ أساس محدد يتم بموجبه تصنيف هذه الطرق منعاً للأخذ والرد في كل عام فقدم الى اللجنة كتاباً من معالي وزير الأشغال العامة برقم ١٥٠٦٦ تاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢ يتضمن قيام بعثة ايرفد باعداد الدراسات الاحصائية بغية تصنيف كافة الطرق اللبنانية وان هذه الدراسات سوف تكون جاهزة لعام ١٩٦٣ بحيث تتمكن وزارة الأشغال من استصدار النصوص القانونية التي تحدد نوعية هذه الطرق.

وقد زادت اللجنة على الاعتمادات الواردة في الموازنة العامة بناء على طلب الحكومة وموافقة مجلس الوزراء مبلغ مليون ونصف ليرة لبنانية وذلك فرق موازنة المحاكم الشرعية التي نقلت من وزارة العدلية الى رئاسة مجلس الوزراء ومساهمة الحكومة في برنامج المساعدات التابع للأمم المتحدة واحداث أربع مدارس ثانوية ومخصصات معرض نيويورك الدولي وهذه الزيادة قابلتها زيادة في الواردات.

وقررت اللجنة تخفيض اعتماد المساهمة في نفقات مصلحة النقل (السكك الحديدية) مبلغ مليونين ونصف وأضافت هذا المبلغ على اعتماد استرداد الامتيازات على أن يكون للحكومة عند الحاجة حق التقدم بطلب اعتماد اضافي لمصلحة السكك الحديدية. وهذا التعديل لم يلحق زيادة أو نقص في مجموع الاعتمادات.

فأصبحت تقديرات النفقات في الأجزاء الثلاثة بعد هذه الزيادة ٣٦٢٧٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية، فإذا أضفنا اليها مخصصات الجزء الرابع وقدرها ٦٢٧٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية يكون مجموع النفقات لعام ١٩٦٣ مبلغ ٤٢٥٤٠٠٠٠٠ ل.ل.

ولا بد من التوضيح ان اعتمادات البنود ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ المخصصة للرواتب والمساعدات والتعويضات في الجزء الأول تبلغ ١٢٥٢٠٣٧٥٠ ليرة لبنانية وهي ذاتها في الجزء الثالث تبلغ ٤٧١٤٥٢٠٠ ليرة لبنانية، فيكون المجموع: ١٧٢٣٥٧٩٥٠ ليرة لبنانية.

والاعتمادات المخصصة للتجهيز والانشاء فهي كما وردت في البندين ٤١ و ٤٢ من الجزئين الثاني والثالث ٥٩٤٠١٠٠٠ ل.ل. يضاف اليها ما خصص في الجزء الرابع وقدره ٦٢٧٠٠٠٠٠ فيصبح مجموعها ١٢٢١٠١٠٠٠ ل.ل.

أما الميزانيات الملحقه فقد بلغت تقديراتها كما يلي :

الهاتف : ٢٢٩٠٠٠٠٠ ل.ل. وكانت في سنة ١٩٦١ : ١٩١٠٠٠٠٠ ل.ل.

اليانصيب الوطني : ١٢٢٠٥٠٠٠ ل.ل. وكانت في سنة ١٩٦١ : ١٢١٢٥٠٠٠ ل.ل.

الجامعة اللبنانية : ٣٨٠٠٠٠٠ ل.ل. وكانت في سنة ١٩٦١ : ٢٨٧٠٠٠٠ ل.ل.

مكتب القمح : ٧٠٤٠٠٠ ل.ل. وكانت في سنة ١٩٦١ : ٦٦٧٥٠٠٠ ل.ل.

وقد خصص من نفقات الهاتف مبلغ عشرة ملايين ليرة للانشاءات والتجهيزات الجديدة وأرصدة في موازنة اليانصيب الوطني مبلغ مليونين وثمانمائة الف ليرة مساعدة لمصلحة الانعاش الاجتماعي وأرصدة في موازنة مكتب القمح مبلغ خمسة ملايين وسبعمائة الف ليرة لبنانية لانشاء سلو لتخزين الحبوب.

فيتضح مما تقدم أن سياسة الحكومة ما زالت تتجه الى الامام في الحقول الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية.

وهكذا فقد أصبح مجموع التقديرات لنفقات ١٩٦٣ : ٤٧١٣٤٩٠٠٠ ليرة لبنانية.

هذه خلاصة موجزة لما ورد في مشروع الموازنة العامة وملحقاتها، ولا بد لي من أن أذكر أهم الملاحظات التي وقفت عندها اللجنة في أثناء دراسة لمشروع.

لوحظ ان الحكومة تقتطع قسماً من الدولارات التي تستوفيها من عائدات البترول كي تحوله بالسعر الرسمي الى السفارات اللبنانية في الخارج وقد ارتأت اللجنة أن يتم هذا التحويل بالسعر الحر دون أن يتحمل موظفو السفارات اللبنانية هذا الفرق بحيث تظهر المبالغ الحقيقية في الميزانية سواء أكان في حقل لاواردات أم في حقل النفقات.

وتبين أن عمليات المساحة لجميع الأراضي اللبنانية ما زالت متأخرة واللجنة تكرر تمنياتها في العام الماضي حول ضرورة الاسراع في أعمال المساحة سواء أكان لأملاك الافراد أو لأملاك الدولة الخاصة.

كذلك تكرر تمنياتها لجهة توحيد المصالح المستقلة بدلاً من تعددها كما هي عليه الآن.

ولا بد من الاشارة الى زيادة النفقات ومتابعة تسليف الأموال للمؤسسات العامة دون أن يتوفر مقابل لها في فصول الواردات ومتى علمنا ان مشروع الضمان الاجتماعي الذي سيوضع موضع التنفيذ في منتصف سنة ١٩٦٤ سيكلف الدولة /٧٥/ مليوناً في غضون السنوات الخمس المقبلة بالاضافة الى الزيادة المتتالية في النفقات العامة أدركنا الأعباء الكبرى التي سوف تترتب على عاتق الخزينة، ولذلك فان اللجنة توصي بضرورة الاقتصاد

الكلي عند وضع الاعتمادات للعام القادم والاهتمام بتحسين ادارة المشاريع المتجة التي توفر على الخزينة ما تتكبده من خسائر يمكن تلافيها عن طريق تحسين الجباية بزيادة الموظفين الضروريين في مصلحة جباية الضرائب وتحصيل الغرامات والرسوم التي تحكم بها المحاكم العدلية وهذا ما سوف يرد ذكره باسهاب على لسان رئيس اللجنة في تقريره المختص بالواردات وتحسين أوضاعها.

وبناء على ما تقدم فإن اللجنة تتمنى على مجلسكم الكريم تصديق مشروع الموازنة كما عدلته متمنية أن يتم تحقيق ما تضمنه من المشاريع والاعمال العمرانية لما فيه خير البلاد وازدهارها.

بيروت في ١٢ كانون الأول سنة ٩٦٢

مقرر لجنة المالية والموازنة الخاص

سعيد فواز

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: حضرة الرئيس

حضرة الزملاء المحترمين

ليس لي في علم المال ما استطيع ان أفيدكم به. ولو كانت لي فيه معرفة تفيد لادخرته لنفسي، وسددت انفاقه.

كانت لي ملاحظات هي من منطق العلم أكبر ما هي من قواعد العلم ودقته، قلتها في السنوات السابقة، ولم تفعل، فلا أجدني في حاجة الى تكرارها الآن.

سواي، بعد قليل، يجيء ليقول:

هل أن الموازنة المبحوثة، اليوم، موازنة عصرية حديثة تستطيع أن تكون، على ما جاء في كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، أداة توجيهية، ومرآة صافية، تعبر عن مختلف اتجاهات الدولة، ومختلف امكاناتها. وسواي يجيء ليقول:

ما هل أمنت وحدة الموازنة، أمنيته جميعاً، إذا كانت قد وحدت الموازنات المستقلة في كتاب واحد، على ما جاء في كلمة رئيس مجلس الوزراء وزير المالية؟ وسواي يجيء ليقول:

ما هل استعصرت، حقاً، النفقات الادارية، الى حد أصبحت معه ٣٥؟ من مجموع الارقام الغير المنتجة، ما هل زادت، فعلاً، النفقات المنتجة الموازنة العامة، وما هل ان هذه الزيادة تكفي؟

وسواي يجيء ليقول :

ما هل يصح القول الذي سمعناه وهو أن الموازنة المبحوثة خرجت عن كونها ارقاماً جامدة الى كونها تحقق مطالب الشعب، وتسد حاجاته؟

وسواي يجيء ليقول :

هل لم يزل صحيحاً ان الامساك في الانفاق افقار للشعب . وان الدولة بنسبة ما تزيد هراء بنسبة ذاك زيد فقر الشعب؟

وليقول :

هل لم تزل الدولة ممسكة بغرشها، مجمدة الأموال المكدسة في صناديقها، أم أنها اقتنعت، مؤخراً، بافلات غرشها، وباطلاق عقل الأموال المكدسة في الصناديق تفريجاً عن ضائقة لا تزال تشد في خناق الناس؟ أما انا فسأقصر كلامي على أشياء عرفتھا وعاشتھا، فلا أتجاوز حدود ما أعرف الى ما لا أعرف، ابتغاء الافادة والايجاز .

في موازنة التربية الوطنية والفنون الجميلة

أيها السادة!

أقرأ في موازنة التربية الوطنية ان وزارة التربية خصت باعتمادات مجموعها الاجمالي /٥٠٦٧٥٠٠٠/ ل.ل.ل. هذا المجموع، اذا ما عدنا الى سنوات خلت، يوازي مجموع الموازنة اللبنانية، في وزارات الدولة جميعاً، هذا لا يعني انني ضد هذه الاعتمادات. بل العكس. سيجيء الكلام على أن هذا الرقم الذي خصت به وزارة التربية قليل بالنسبة للمهام المطلوبة منها.

وانني بصراحة كلية أريد أن أعلن، من فوق هذا المنبر، ان كل مال يخص به العلم، وكل مال يخص به أمن البلاد انما هو مال حلال. ومهما زيد هذا المال يظل لا يضاهي رغبة اللبنانيين في تأمين العلم لأبنائهم، وفي تأمين الأمن لأنفسهم ولبلادهم. أليس ان في نشيدنا الوطني:

«سيفنا والقلم ملء عين الزمن»

فكل اعتماد يذهب في هذا الباب من الموازنة، أو في ذلك، انما هو اعتماد في محله.

ولكني اقرأ في بنود هذه الموازنة ان التعليم الابتدائي الرسمي قد خص بـ /٣١٨٦٣٠٠٠/ ل.ل.ل. يقابلها /٣٨٠٠٠٠٠/ ل.ل.ل. للتعليم الابتدائي في المدارس المجانية الخاصة. أي أنه قد أعطي للتعليم الخاص ١٠٪ مما أعطي للتعليم الرسمي.

على أن عدد التلاميذ الذين يأخذون العلم في المدارس الابتدائية الرسمية يوازي، تقريباً، عدد التلاميذ الذين يأخذون العلم في المدارس الخاصة. هنا مئة ألف تلميذ، وهناك مثلهم حيال هذا أسأل:

هل من الحق أن لا تشمل مراحل الدولة، بالسواء، التلاميذ اللبنانيين جميعاً؟!

أليس ان المادة السابعة من الدستور اللبناني تقول: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون»؟

وتقول: «كل اللبنانيين يتمتعون بالسواء بالحقوق»؟

أليس ان المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤، الصادر بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩، يقول في مادته التاسعة والاربعين:

«التعليم مجاني في المرحلة الابتدائية الأولى. وهو حق لكل لبناني في سن الدراسة الابتدائية»؟

فعندما يكون هذا الالتزام، الزام التعليم الابتدائي مجاناً في الجمهورية اللبنانية، منصوصاً عليه في الدستور وفي المراسيم الاشتراعية.

وعندما لا تكون لأبناء اللبنانيين مدارس رسمية كافية لاستيعابهم، جميعاً.

وعندما يجد أولياء التلاميذ انفسهم مضطرين الى الاستعانة بالمدارس الخاصة لكي يؤمنوا التعليم الابتدائي لأبنائهم.

عند ذاك يصبح لا مفر للدولة من واجب، وهو، لدى عجزها عن تأمين التعليم الابتدائي المجاني في مدارسها، ان تساعد المدارس الخاصة في المهمة التي ندبت نفسها لها.

فعلى نحو ما تنفق الدولة ٣١ مليون ليرة لبنانية في التعليم الابتدائي الرسمي. هكذا يجب أن تنفق ٣١ مليون ليرة لبنانية في التعليم الابتدائي الخاص.

قد لا تكون كلفة تعليم المائة ألف تلميذ في المدارس الخاصة موازية لكلفة تعليم اقرانهم في المدارس الرسمية. ذلك ان الدولة لا تستطيع ما يستطيعه الناس من شؤون الادارة والتوفير. وقد تكون اعباء الدولة أقل في الانفاق على التعليم الخاص. عندها يرد المال المدخر بالتوفير الى صناديقها. أما اذا كانت الكلفة هنا مثلها هناك فلس ما يعفيها من الدفع حتى استهلاك الـ ٣١ مليون ل.ل. كاملة.

وأقرأ في الموازنة ان التعليم التكميلي والثانوي الرسمي قد خص بـ /٣٧٣٠٠٠٠ ل.ل. يقابلها /٧٥٠٠٠ ل.ل. للتعليم التكميلي والثانوي في المدارس الخاصة.

عدد التلاميذ في المدارس الرسمية لا يتجاوز الأربعة آلاف تلميذ.

على أنه يتجاوز في المدارس الخاصة السبعين ألف تلميذ.

التلميذ في المدارس التكميلية والثانوية الرسمية يكلف الخزينة نحواً من ٧٠٠/ل.ل.

وهو يكلف وليه في المدرس الخاصة ما يقرب من نصف هذه القيمة.

ومع ذلك نرى أن الدولة تتولى دفع الرسوم المدرسية، كاملة، عن التلميذ في المدارس الرسمية ولا يصيب التلميذ في المدارس الخاصة سوى ليرة لبنانية واحدة، أو أقل، على مدار السنة كلها.

وعلى سبيل المثال اذكر:

ان المقاصد الخيرية تتناول من صندوق الخزينة الف ليرة لبنانية. وهكذا مدرسة الحكمة اما مدرسة الاستايط شارل سعد، رئيس لجنة التربية الوطنية البرلمانية، فلا ينالها سوى ٢٥٠/ل.ل. في مدار السنة كلها.

ان هذا، أيها السادة، يصرع الضمير اللبناني عندما يقف أمام حقيقته. ومما يزيد في صراع الضمير اللبناني ان اللبنانيين، جميع اللبنانيين، متساوون في دفع الضرائب. وبخاصة الضرائب غير المباشرة. وقد سمعنا، لدقائق خلت، حضرة مقرر اللجنة المالية يقول ان هناك سعيًا نحو تعميم الضرائب غير المباشرة والاستغناء، ما أمكن، عن الضرائب المباشرة. مما يزيد اعباء الفقراء اللبنانيين أكثر فأكثر. قلت: ان اللبنانيين متساوون بدفع الضرائب، وانه من مجموع هذه الضرائب تتكون أرقام الموازنة. وان الخمسين مليون ليرة لبنانية المرصدة لوزارة التربية الوطنية ان هي الا من الضريبة التي يدفعها كل لبناني عن مأكله، وملبسه، ولهوه، ودوائه. ثم يطلب من هذا المواطن اللبناني ان يعلم ابنه - الزاماً في الابتدائي وتنفيذاً لرغبة أصيلة بنفسه فيما عدا ذلك - وان يدفع عنه الرسم المدرسي كاملاً، دون أي مساعدة له من صندوق الخزينة الذي يتكون من تضحياته وحرمانه. فيكون ان بعض المواطنين اللبنانيين يدفعون ضريبة العلم مرتين. وهذا غير حار. مرة عندما يدفعون الضريبة المباشرة وغير المباشرة. وهي واحدة على اللبنانيين أجمعين، ومرة ثانية عندما يذهب الى مدرسة المقاصد، أو مدرسة الحكمة، أو مدرسة شارل سعد ويؤدي الرسم كاملاً عن ابنه التلميذ.

أما المساواة!!

المساواة المنصوص عنها في الدستور،

المساواة التي تسعى الى تحقيقها المراسيم،

المساواة التي تقول بها شرعة حقوق الانسان،

المساواة التي تقول بها شرعة حقوق الولد،

المساواة التي تقول بها شرعة الانسكو المتعلقة بعدم التمييز في التعليم.

المساواة التي بدونها لا تكون دولة اذ بدونها لا يكون عدل.

هذه المساواة فانها تئن وتبكي.

فالمساواة وعدم دفع الضريبة مرتين هذا ما يجب، على ضوءه، في مستقبل قريب، ان نواجه مشكلة التعليم في لبنان.

وعلى ضوء هذا يجب أن نواجه غلاء الرسوم المدرسية. هذه الرسوم التي كنت قد تقدمت بسؤال بصددتها، فتلقيت جواباً عليه هو هذا الجواب بالذات الذي يحتم علي أن أحول سؤالاً الى استجواب لكي نتمكن من بحثه، بحثاً مستفيضاً وافياً، في جلسة مقبلة ان شاء الله.

واقراً في الموازنة، موازنة التربية الوطنية أيضاً، باب المساعدات، أن ادباء لبنان، شعراءهم نقادهم، مؤرخهم، قصاصيهم، محاضريهم، خطباءهم، ومسرحييهم، قد خصوا، جميعاً، بعشرة آلاف ليرة لبنانية تشجيعاً لهم على الانتاج.

وان الفنانين، نحّاتين، ورسامين، وموسيقيين ومغنين ومن اليهم، قد خصوا بخمسة وعشرين الف ليرة. انها لمزحة.

لا يمكن ان يكون هذا صحيحاً!!

لا يمكن ان يكون هذا صحيحاً في لبنان، وفي النصف الثاني من القرن العشرين!!

وقبل أن ادخل في صلب هذا الموضوع أقول:

لولا الجائزة التي خص بها الادبار فخامة رئيس الجمهورية الأمير فؤاد شهاب، وقدرها خمسة الالف ليرة لبنانية، تعطي توجيهاً لانتاج أديب لبناني تختاره لجنة معينة. ولولا الجوائز التي توزعها، سنوياً، جمعية أصدقاء الكتاب، لما كان تشجيع في لبنان للأديب والادباء.

ذلك ان العشرة الاف ليرة المذكورة في الموازنة نعرف، جميعنا، كيف توزع. انها تعطى كصدقة، كحسنة، للمساكين من الأدباء الذين يذلون أنفسهم ويذهبون الى وزارة التربية الوطنية في طلب المساعدة. واني أعرف أدباء كثيرين تضطروهم الحاجة الى مساعدة فلا يطلبونها من وزارة التربية ليعفوا انفسهم - وهم الاباة - من ذلك السؤال. خاصة انهم يعرفون أن وزير التربية، ايّ كان، لا يستطيع أن يعينهم، على عظيم رغبته في ذلك، الا بمقدار يسير.

وهو المقدار المحدد في هذا الاعتماد المخجل.

المساعدات الأدبية، في الأصل، هي لتشجيع الانتاج الأدبي.

ان من عانى مشكلة الادب يعرف ان وضع كتاب في الادب يستغرق السنين والسنين. ولو ان الأديب انصرف عن الوضع الى تحصيل المال لا ترى. وقت الأديب هذا لا يعيظه عنه مال. ولكن الأديب، بالنظر الى عمله الذي يتطلب قعوداً عن طلاب المال، يستيقظ، في يوم، فارغ الجيب وادراجه حبل بالمخطوطات والتأليف.

هذه التآليف يجب أن تصدر بالطبع . لقد حرم نفسه النور من أجلها فهل من العدل ان تحرم، هي، النور، مثله .
فان مال المساعدات الادبية يجب أن يكون بنسبة ما في ادراج الأدباء من المخطوطات التي يجب أن تنشر . فهل ان
العشرة آلاف ليرة لبنانية قادرة على تظهير مخطوطة قيمة واحدة بالطبع اللائق؟

من هنا حق أن أقول :

بئس المساعدة هذه المساعدة .

انها مساعدة على الاذلال لا على الاعتزاز بالنشر

من الخير ان تتحولوا بها الى باب آخر فلا تبقى طعمة المعتدين عى صنعة الادب الذين يسيئون الى الادب
والأدباء والى أنفسهم سواء بسواء .

واصل، من هنا، الى مساعدة الفنانين .

٢٥ الف ليرة لبنانية لمساعدة الفنون على أنواعها .

ان ما صح قوله في مساعدة الأدباء يصح قوله، تكراراً، في مساعدة الفنانين، وأزيد:

اننا على عتبة نهضة فنية زاهية .

كان لنا فنانون قبل أن يصبح لنا متذوقون للفنون . الأمر الذي جعل انتاجهم في كساد . والأمر الذي يحمل
الدولة على أن تحل نفسها في محل المتذوقين، فلا يشمل الكساد الصنيع الفني جميعاً، ولا يكسد لكساد صنيعهم
الفني الفنيون جميعاً .

لذلك كان واجب الدولة ان تعتمد الى شراء اللوحات الفنية شراء كثيفاً، فتنقل هذه اللوحات من صوامع
الفنانين الى الدور الرسمية، الى الماتب والدواوين والصالات، والى معارض تنشئها الدولة خصيصاً لذلك .

وكان من واجب الدولة أن تشتري ما في صوامع النحاتين من تماثيل، وان تستزيدهم منها، فتزرعها في
الساحات العامة، في المدن وفي القرى، تذكيراً بحدث تاريخي، أو ابتغاء للجمال، على نحو ما نرى في عواصم
العالم وفي مدينة روما، مثلاً، التي باتت بفعل هذا التشجيع، من الباب الى الباب، متحفاً قائماً برأسه .

انني أعرف دولاً، في العالم المتحضر، على الرغم مما بلغت اليه فيها نهضة الفن، وعلى لرغم من التساوي
بالتذوق بين الفنان والمحين للفنون . . . دولاً تنفق اعتمادات لا حد لها في هذا السبب . ان فرنسا، مثلاً، لا
تزال الى الآن تنفق من مال الخزينة على دار الأوبرا ودار الكوميديا الفرنسية . وان بعض هذه الدول تخص الفنانين
بنسبة مئوية من مجموع موازنتها العامة . على نحو ما فعلنا، نحن، في لبنان، وهذا فخر لنا، عندما خصصنا
مجلس الابحاث العلمية بواحد بالمئة من دخل الموازنة العامة . من أجل أن نلحق بالعالم المتحضر في نهضة العلوم .

أنا لا أعرف نهضة استقامت لأمة الا عندما مشت العلوم والآداب والفنون في طريق صعود واحد .

وهذه الفنون، عندئذ، ستبقى متفهمرة، متلكأة عن الماضي في سبيل التقدم والازدهار الى أن يخطر في بال المسؤولين ان يخصصوا نهضتها بموازنة لا تقل عن واحد بالمئة من مجموع الموازنة اللبنانية العامة كما خص مجلس الابحاث العلمية قدماً بقدر.

وإذا ما عدت الى هذه الخمسة والعشرين الف ليرة لبنانية تعطى للفنانين أسأل نفسي وأسألكم أي عمل، أي مساعدة، أي تشجيع يمكن أن نقدم بواسطتها لهذه الطائفة الحلوة من المهويين اللبنانيين؟

هل نستطيع أن نؤمن المتاحف والمعارض، هنا وفي الخارج، لأنتاجهم الفني؟

هل نستطيع ان ننشيء للفنانين بيتاً، أو نادياً، يستظلون سقفيهما بعد ساعات التعب والدفق والعطاء؟

هل نستطيع أن نبحت الناشئين منهم الى عواصم الجمال للتخصص؟

هل نستطيع ان نوفد بعضهم الى مطارح العرض في عواصم العالم ليروا وليغنموا الجديد الذي في العالم؟

هل نستطيع ان نوفد بعضهم للتدرب، للاطلاع، وللترفيه عن ريش أو إزميل أقصمها اللون والحجر؟

هل نستطيع ان نبتاع شيئاً من نتاجهم؟

وهل نستطيع ان نطالبهم بصنيع فني منعم يكون لنا في الملائن والقرى؟

ما هذه الخمسة والعشرين الف ليرة لبنانية ان لم تكن قد وضعت خصيصاً لتشجيع الفنان الرديء والنصيع الفني الرديء؟!

فالموهوب من الفنانين لا ينام على بلغة تعدى اليه حسنة.

اجعلوا مساعدة الفنون على مستوى الفنون والا ابطالوا هذه المساعدة. ففي ابطال مثل هذه المساعدة خدمة للفنانين، واعتراف بتفوقهم.

في وزارة الارشاد والانباء والسياحة

واقراً في موازنة وزارة الأنباء والارشاد والسياحة:

اقراً، أولاً، وزارة الارشاد!

لا أدري إذا كانت هذه التسمية نابعة من قلب ديمقراطي، صادق، صاف.

ديمقراطية وارشاد، ديمقراطية وتوجيه. ديمقراطية وضغط كلمتان لا تتفقان.

وانني أقول ان كلمة ارشاد، من حيث اللغة، أقوى اتصالاً بالضغط من كلمة توجيه. فلو قيل وزارة التوجيه

لكان أخف. ذلك أنه إذا رجعنا الى القاموس نرى:

ارشده الله تعالى: أهده.

والرشد: الاستقامة على طريق الحق مع التصلب فيه.

أما وجه الشيء فأداره الى جهة معينة.

ومن ظاهر اللفظ يتبين ان الرشد أكثر اتصالاً بالذات، وبقوى النفس البشرية من التوجيه.

لأن التوجيه يتناول الوجه.

والارشاد يتناول العقل والقلب ولا ضمير.

فما ينال الوجه سطحي وما ينال الضمير يصل الى الاعماق.

أعرف أن للدولة رأياً وهو الذي بموجبه تحكم.

وأعرف ان من حق الدولة أن تروح لهذا الرأي.

ولكنني أعرف ان ليس من حق الدولة أن تجعل رأياً المذهب بوسائل الدعاية التي تملك، وبوسائل المال الذي هو وفير لديها.

الدولة تملك رأياً. وهي حرة في العمل على تدعيمه وترويجه.

ولكن الدولة لا تملك الوسائل التي تضعها في خدمة هذا الرأي. فالوسائل - من اذاعات، ونشرات، ومال - هي ملك الشعب. وهي لا تستطيع ان تأخذ ملك الغير لنفسها - وان فعلت فهي في حكم المقتصب. والمقتصب، إذا كان من عامة الناس، مردول لفعلة. فكيف اذا كان المقتصب هو من أقيم على حماية الناس من الاغتصاب: الدولة؟

على الدولة، إذا شاءت، ان تستعين بوزارة الأنباء لبث رأي، أو تصدير فكرة. ولكن عليها أن تكتفي بامداد مراكز النشر بالمعلومات. وعلى مراكز النشر هذه أن تضع بالمعلومات اخباراً ومقالات وفاقاً لما ترى، بالأسلوب الذي ترى. وهي مطلقة اليد في استنتاج ما تريد، وفي التشديد على ما تريد. هكذا يبقى التنوع في الرأي. لهذه الظاهرة الفذة التي تميزها لبنان، والتي سيظل لبنان متميزاً بها باذن الله.

وأقرأ في وزارة الأنباء والسياحة - وقد أسميتها هكذا لأنني عزمت على أن أسقط لفظة الارشاد من اسمها كلما حملت على التلفظ باسمها - باب الدعاية للخارج/٢٥٦٠٠٠٠/ل.ل.

قلت مرة، في هذا المجلس، ان القليل اذا وضع في مكان الكثير هدر هدر ولم يفعل. قلت ذلك عندما ناقشنا، في المجلس، اعتماداً ضئيلاً طالبت به وزارة الأنباء من أجل مساعدتها على شؤون دعائية. وأعيد، اليوم، ان هذه القيمة الضئيلة، تخص بها الدعاية للبنان في الخارج، ان لم تزد، أضعاف الأضعاف، تكون في غير محلها، وتهدر ولا تفيد.

لأن المطلوب من وزارة الأنباء، بهذا الصدد، أمر كبير. إذ المطلوب هو أن تقوم بالدعاية اللازمة من أجل أن يرسخ في ذهن العالم ان لبنان بلد سياحة، فريد من نوعه على وجه الأرض. أقول هكذا وكلكم تعرفون ان ليس في القول تبجح.

ان مدينة صور هي المدينة الوحيدة على الأرض التي تجمع، على رقعة صغيرة، احتفرت على يد مديرية الآثار، خمس حضارات متراكمة، حيناً، ومتجاورة، حيناً آخر، هي الحضارات العريقة التي عاشت على حوض هذا البحر الازرق المتوسط وفعلت فعلها فيه، ثم كانت نواة كل حضارة كان لها وسوخ في العالم.

ليس على وجه الأرض كتاب، لا مدينة، يستطيع أن يعطي ما تستطيع أن تعطيه صور لعين الحشري، والسائح، والفنان، والعالم، والمؤرخ، من صور نابضة بالحياة، عن الحضارات الخمس التي كونها الانسان المتوسطي الفائق فكونت، هي بدورها، كل انسان في العالم.

وهكذا جبيل. وجيب تعطي أكثر من ذلك فهي تعطي مشهداً لا يستطيع العالم كله أن يعطيه. فبالإضافة الى ما يجد الانسان في جيب من تراكم الحضارات، وتجاوزها، يستطيع ان يجد فيها البيت الأول الذي بناه الانسان من حجر صلب. يوم كان الناس يعملون في السواحل ثم لا يلبثون عند مجير الليل، أن يذهبوا الى مغاورهم في الجبال، رأى الانسان الجبيلي ان يحجر المغاور من رقابها الى حيث كان عمله في الساحل. فعمل شاقوفه في الصخر، ثم عمل بيكه في الحجر، ورصف الحجر على الحجر مداميك، وكان البيت الأول الذي بناه الانسان على شاطئ مدينتنا الخالدة بيبولوس التي عاد فتسمى باسمها الكتاب الكتاب المقدس وكل كتاب آخر.

وبعلبك هذه التي نرى لها شقيقات في روما. من منا رأى روما، ورأى بعلبك، ولم يران عظمة الرومان تتجلى في بعلبك أكثر مما تتجلى في الكليزه بروما الخالدة.

وجعيتا!! يا لمغارة تشهى بعضها أورع مغاور الأرض! لقد رأيت في تجوالي الكثير من المغاور. مثل هذه لم أر. ولا يستطيع سواي أن يرى. درة الدنيا، درة المغاور، مغارة جعيتا.

وفي جانب كل ذلك المناظر الطبيعية، هنا وهناك، على هذه الرقعة الصغيرة من الأرض التي يتجاوز فيها البحر والجبل، والتي تصح فيها السباحة والتزلج على الثلج، في كل فصل، على مسافة لا تزيد على الربع ساعة، وفي الصيف ساعة.

التقيت في كابري، لستين خلتي، سيدة المانية قرأت على وجهي انني شرقي فوجهت الى هذا السؤال الساذج والعفوي في آن واحد قالت:

«انني مريضة بكابري. يجب أن أعود اليها في مثل هذه الأيام من كل عام. فقال لي صديق يعرف لبنان انني لن اشفى من هذا المرض، كابري، الا إذا زرت لبنان. لماذا؟

قلت: لا أستطيع جواباً على سؤالك لأنني من لبنان وأحب كل ذرة من ترابه.

وعند الحاحها أجبت الجواب الذي يتبادر الى أذهاننا جميعاً.

أقول ان هذا الرقم الذي لحظ للدعاية للبنان في الخارج، مليونين ونصف المليون من الليرات اللبنانية، ضئيل، يجب أن يضرب بعشرة على الأقل.

واننا لنكون مطمئنين الى أن هذا المال ينفق في أغراضه ما دام في وزارة الانباء رجل نعرف استقامته، وحبه للبنان، وقدرته على العمل الذي أوكل اليه.

فإذا ما زيد هذا المال، وإذا ما انفق في أغراضه، يصبح باستطاعة سيدة كابري الالمانية ومثيلاتها الكثيرات في العالم أن يعرفن عن لبنان ما يرغبن في معرفته عنه. ولا يعود أمرهن موقوفاً على الصدف والسانحات.

ثم بعد ذلك يصبح سخيفاً أن نتبجح بعدد السياح الذين يؤمون لبنان في كل عام والذين لا يزيد عددهم على الخمسين الفا في سنين الخير والاقبال عندما نرى أن عشرين مليون سائح يغدون، سنوياً، الى ايطاليا.

وعندما يجيء رئيس مجلس الشيوخ الايطالي الى لبنان. ويطري خصائص لبنان السياحية، ويقول أنه مؤهل لافتان السياح فوق ما هي ايطاليا مؤهلة لذلك.

عند ذاك يصير من واجبنا أن نخجل عند ذكر الرقم الذي ما يروح يذكر في نشرات مفوضية السياحة والاصطياف، ويصير من حقنا ان نطمع بالاكثير الذي يجب أن يبلغ بنا، يوماً، الى مراتب ايطاليا.

ثم في وزارة الانباء وكالة للانباء.

فما هو موجب انشاء وكالة للانباء الوطنية؟

أجل الذين فكروا بانشاء وكالة الانباء هذه أن يكونوا قد لحظوا، منذ انشائها، انها تنشأ لتنظيم الكذب الرسمي.

لماذا انشئت وكالة الانباء الوطنية؟

أمن أجل ان تسدد ثغرة في عالم الصحافة اللبنانية؟

ألم تكن لنا شركات أنباء محلية؟

ألم تكن بالعشرات؟!

ألم تكن تؤمن الخبر، والتنوع بالخبر، على ما يليق بالصحافة اللبنانية، وبالحرية معبودة اللبنانيين؟

أليس ان كل مخبر يستطيع أن ينشئ، وحده، وكالة أنباء. ومن منكم، الوزراء خاصة لا يرى كل يوم عشرات من المخبرين الشباب النشيطين الذين ينتزعون الخبر انتزاعاً من كل واحد منها، ثم يذهب به الى جريدته - من منا لا يعرف هؤلاء الشباب المتوثبين؟!

هؤلاء المخبرون، معظم هؤلاء المخبرين، قد احتكرتهم وكالة الأنباء الوطنية، فصاروا مخبرين ومحررين فيها. فلم يعد للنشاط الفردي، للنشاط المتعدد الوجوه، أثره البارز في السوق الصحافية اللبنانية. وهذا مضر بلبنان بمقدار ما يضر بلبنان حرمانه من الحرية.

نتيجة وكالة الأنباء هذه ما هي؟ هي أن يسك الخبر الصحفي كالعملة المسكوكة. فلا يختلف خبر عن خبر الا بمقدار ما تختلف ليرة لبنانية عن ليرة لبنانية أخرى، أو يكاد.

أهو هذا المطلوب في لبنان؟!

هنا يصار بامكاني أن أفهم لماذا سميت وزارة الأنباء بوزارة الارشاد.

أما وأنت، يا معالي الوزير، على رأس هذه الوزارة، ونحن نعرف من أنت، فأول ما يجب أن تبادر لايه هو اسقاط اسم الارشاد من اسم هذه الوزارة، والغاء الاعتمادات التي للوكالة الوطنية، ثم إعادة وكالات الأنباء المحلية التي كانت تعيش في هذا البلد بالعشرات، من أجل أن نستعيد وجهنا الصحيح. وجهنا الحقيقي، الوجه الذي يترأى لنا، في تلال الكورة الخضراء، وسهولها، وجبالها ووهادها منعاً، زاهياً، متغاير الألوان والخطوط.

وان لم عوناً على ذلك.

هي النقمة العامة على وكالة الأنباء من غير الرسميين، واستحياء الرسميين بها.

والا لماذا تهرب اعتمادات هذه الوكالة تهرباً. ولماذا يهرب اسمها تهرباً. فهي تارة وكالة الأنباء الوطنية، وتارة وكالة الأنباء، وتارة أخرى الوكالة الوطنية. وهي تخص باعتمادات على كل اسم من هذه الأسماء المرهبة؟!

بدعة في عالم الصحافة اللبناني. قد يكون افادت في يوم ولكنها يجب أن تزول اليوم.

في وزارة الخارجية والمغتربين

واقراً في موازنة وزارة الخارجية والمغتربين: الفصل الثاني، البعثات في الخارج، مجموع هذا الفصل

٨٢٦٤٩٠٠ ل.ل. لانفاق على:

٤٠ وزيراً مفوضاً.

٣٣ مستشاراً أو قنصلاً عاماً

٣٤ سكرتيراً أو قنصلاً

٣٤ ملحقاً أو نائب قنصل.

أنا لست ضد الوجود اللبناني في العالم. على قدر امكاناتنا يجب أن يكون وجودنا في العالم الديبلوماسي.

وقد أثبتنا وجودها فوق امكاناتنا فلا بأس . انه لوجود . وانه لترسيخ في ذهن العالم لهذا البلد لاصغير ، لبنان ، وان ما يبرر مثل هذا الانفاق على مثل ما لنا من السفارات في مختلف انحاء المعمور هو أيضاً الانتشار اللبناني . فالمغترب اللبناني يلقي انسا في السفير اللبناني المقيم في بلاد الغتراه . وهو له موضوع اعتزت . وهذا من حق المغترب على لبنان المقيم .

ولكن ماذا يمنع ان يكون لهذا الانوجد منافع أخرى نقطفها على هامش ما تحقق من سفاراتنا في الخارج زيادة عما ذكر .

لبنان ينتج الفاكهة ، والكتاب ، ويعد نفسه أن يكون بلداً سياحياً . فماذا يمنع ان يكون لنا في السفارات اللبنانية في عواصم العالم ملحقون ثقافيون ، وملحقون اقتصاديون ؟ أما الملحقون الثقافيون فحيثما تكون سوق للكتاب اللبناني . صناعة الكتاب ، في لبنان ، صناعة تتعاطم يوماً بعد يوم .

منذ ما يناهز العشر سنين كان لبنان يستورد كتبه المدرسية ، التي باللغة العربية ، من دول شقيقة . منذ عشر سنين نشطت دور الطباعة والنشر اللبنانية الى واجبه ، فوضعت في السوق المحلية كتاباً عربياً للتعليم لا يجاريه كتاب عربي آخر . هذا الكتاب ، بعد أن دفع عن لبنان الكتاب الدخيل عرفت له مميزات وخصائص في الخارج ، فاذا له ، اليوم ، أسواق رائجة في ليبيا ، والحبشة ، والسودان ، والمغرب ، والبلدان الشقيقة وفي أفريقيا السوداء .

فتح الكتاب اللبناني السوق الخارجية بفضل طابعه وناشره والمشرفين على بيعه . خدمة واحدة لم تسد الى الكتاب اللبناني من الجانب الرسمي . كأنه نبت غريب . كأن لا علاقة للدولة في انتاج الافراد .

فماذا يمنع ان يكون لنا ملحقون ثقافيون قادرون لدى سفاراتنا في البلدان التي ذكرت ؟ ماذا يمنع أن يكون من اختصاصهم - وهذا أجدى ما في اختصاصهم - تعريف الكتاب اللبناني الى المؤسسات التعليمية ، والمكتبات ، والافراد ، والترويج له لديهم ترويجاً وافياً مدروساً .

ثم ماذا يمنع أن يكون لنا في قلب باريس ولندن وواشنطن وموسكو وروما وطوكيو ملحقون ثقافيون حيث تحضر دوائر المعارف العالمية فيتفادون ، باتصالاتهم ، ما وقعت به دائرة المعارف الفرنسية ، لأروس ، من أخطاء سببت لها الحجب والتمزيق ، وما يمكن أن تقع به دوائر أخرى . بل يذهبون ، بالاجابية ، الى أبعد من ذلك ، فيقدمون المعلومات العلمية ، الصحيحة عن بلادهم لتأخذ مكانها من دوائر معارفهم الكبرى .

أو يأخذ لبنان مكانه من الخرائط التي تعد وتطبع في دورهم ، فتفادى ، مثلاً ، غياب لبنان عن خريطة العالم

الموضوعة في طوكيو والتي تدرس في مدارسهم، ومعاهدهم، وجامعاتهم. وقد ذكرت لكم، في جلسة سابقة، كيف ان مأمور البريد في بلاس أوتيل بطوكيو لم يعرف أي ناحية يوجه رسالة كنت أوكلمها اليه لتوجه الى لبنان.

لبنان!! قال لي

قلت: نعم

قال: أين يقع لبنان؟

قلت: في آسيا

قال: هنا آسيا

قلت: في آسيا الصغرى. في الشرق الأوسط.

فلم يعن ذلك له شيئاً.

قلت: العراق، المملكة السعودية العربية، مصر، تركيا، ايران.

فظل داهلاً الى أن قلت له: شرقي البحر المتوسط. فقال: أ. اسرائيل. ووضع يده على الخريطة في مكان أدرج فيه اسم اسرائيل. ولم أجد في قربه اسماً للبنان.

ملحقون ثقافيون يعنون بكل هذا. ويعنون بالكتاب اللبناني الذي ينشر باللغات الاجنبية. ولبنان أكثر البلدان المشرقية انتاجاً بالفرنسية، والانكليزية، والاسبانية، والبرتغالية. وكتب مؤلفيه بالعربية أكثر الكتب ترجمة الى هذه اللغات.

ملحقون ثقافيون يعنون بكل هذا معاً،

يروجون للكتاب العربي المطبوع في لبنان،

يسدون ما ينشر عنا في الموسوعات العالمية،

يدفعون الأذى عن بلادنا وعنا،

ويحيطون بلادهم علماً بما ينشر لأبنائهم باللغات الأجنبية في العواصم التي يمثلون بلادهم فيها.

وانني أعرف دولاً، كفرنسا مثلاً، تلحق بسفاراتها، سواء أكانت في لندن، أو واشنطن، أو بونس ايرس، ملحقين ثقافيين يصدرون نشرات دورية باسماء وأوصاف وخصائص الكتب التي تكون قد صدرت في بلادهم، ويعممون هذه النشرات على الدور والمؤسسات والأفراد الذين يعينهم هذا الأمر.

فلماذا لا تكون لنا نشرة، في هذا الموضوع، يتولى اصدارها، دورياً، كل ملحق ثقافي لنا في عواصم العالم، وفي عواصم البلدان التي تستهلك كتابنا اللبناني.

وان هذا الذي قلته بصدد الكتاب، أقول مثله بصدد الفاكهة اللبنانية، وبصدد السياحة التي يتأهب لبنان أن يصير قاعدة لها.

لماذا لا يكون لنا ملحقون اقتصاديون يعرفون التفاحة اللبنانية الى العالم، ويروجون لها. وهي تفاحة فريدة في التفاح. لقد أكلتها حيثما كان من العالم. وأكلتها في كاليفورنيا من حيث مطاعيم التفاح الى تنمو على أرض بلادنا، كالغولدن، والستاركن. ولكن كذاق التفاحة اللبنانية، طعمها ورائحتها، لم أجد في العالم.

كم من الناس ممن لنا بين ظهرانيهم سفراء، ووزراء مفوضون، وقناصل، يعرفون هذه الحقيقة؟! هنا عمل الملحقين الاقتصاديين بالاصافة الى الف عمل وعمل آخر. فهل عينوا. والذين قد عينوا منهم فهل قاموا بواجبهم؟

ولماذا لا يكون لنا ملحقون اقتصاديون يدلون العالم الى فرائد لبنان، مباهجه، وأشبائه التي لا توصف؟

أليس اننا وضعنا بلادنا على طريق الانتقال مما هي عليه الى بلد سياحي؟
أليس ان هذه المصير هو الأكثر ارتباطاً بمؤهلاتها، والأكثر ضماناً لازدهارها؟

ما هي النشرة التي صدرت، في لبنان، أو خارج لبنان، عن كل هذا؟

أي سفارة في الخارج تستطيع أن تعطي السائل نشره يستقي منها ما يريد من المعلومات؟

لو لا بعض شركات الطيران، وبصورة خاصة المبدل إيست، والبان اميركان، واير فرانس، لما كان لنا ذكر في مراكز السياحة العالمية. لقد رأيت في مكاتب هذه الشركات حيثما مررت نشرات تعرف لبنان الى زبائنهم. انها كريمة المادة، جميلة الاخراج، ومشوقة حقاً.

أين الكتاب اللبناني في هذا الموضوع؟

وأين النشرات فيه؟

كنت أحب أن استقدم معي، الى هنا، كدسة من المنشورات التي أعطيت لي في كوريا عندما حضرت مؤتمراً في عاصمتها ساوول، السنة الماضية. وهي منشورات عن مواقع اثرية، ومواقع جمالية في كوريا التي يطلق عليها الناس في الشرق الأقصى اسم سويسرا الآسيوية. هذه المنشورات كنت أحب أن استقدمها معي لو كنت عالماً أن في هذه الجلسة سيكون دوري في الكلام. ولا بد ان استحضرها، يوماً لتعرض أمامكم. لقد دفعت عن هذه الشحنة من المنشورات ٤٨ دولاراً أميركياً. وهذا الرقم يعطي فكرة عن مقدار وزنها، ومقدارها. كلها منشورات تتولى تعريف كوريا الى الناس من خلال مفاتها وجمالاتها وشعبها. وهي لا تزال غارقة في هموم حرب أهلية، تنظر الى المستقبل بقلق.

فماذا عملنا، نحن، على غرار كل هذا؟

لنا نشرة صدرت، مؤخراً، عن مفوضية السياحة سيتولى الحديث عليها زميلي الاستاذ ريمون اده، عندما يؤذن له في الكلام. وقد رأيتها معه. وهي حقاً معيبة.

ثم لماذا لا يفرض على كل سفير، ووزي مفوض، وقنصل، وملحق تسند اليه مهمة في الخارج، ان يتولى وضع تقرير عن البلد الذي يخدم فيه. تقرير يتوخى فيه تصوير الواقع الذي يراه، ويخلص من التصوير الى اقتراح الأخذ ببعض ما يراه ناجحاً عندهم؟

ولماذا لا يوسع هذا العمل بحيث يصير واجباً على كل من يوفد بمهمة رسمية، طال أمدتها أو قصر، ان يضع تقريراً عن الطرائف التي تقع عينه عليها في اثناء رحلته، يحول الى دائرة مختصة تستخلص من مجموع هذه التقارير ما يناسب الأخذ به في انهاض لبنان؟

بل أكثر من ذلك يكون من صلاحية هذه الدائرة، بالاضافة الى جميع ما في التقارير، ان تعتمد الى قراءة كتب الرحلات والاسفار وتلتقط الطرائف فيها تصوغها باقتراحات للمراجع المختصة.

ان لبنان أكثر البلدان قابلية للتطور. يأخذ ويهضم، ويحول كل ما يأخذ الى شيء منه.

هذا فضلاً عن أنه ليس من الاجب اللازم ان يعيد كل بلد الاختبارات التي تكون قد مرت بها بلدان اخرى.

الاكتساب، في عصر السرعة، والتمثل، من شيم هذا العصر.

وخير اقتباس هو الاقتباس المنقى.

فأين نحن من كل هذا؟!

في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

اما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الابنة العم الفقيرة، فلا أقرأ على اسمها في الموازنة سوى مليون ونصف المليون من الليرات اللبنانية. أي ما يوازي الاعتماد الذي أعطي لمفوضية لاسايحة في وزارة الانباء لكي تصدر النشرة التي ستطلعون عليها غداً. وهو يوازي ثلث الاعتماد الذي أعطي لمديرية الاذاعة في وزارة الانباء (٤٤٠٠٠٠٠ ل.ل.). لكي تمد صوتنا الى الخارج فماذا تفعل؟ وهل هو صوتنا الحقيقي الذي يصل الى الخارج؟

أيها السادة!

ان العالم، اليوم، يتجه ناحية الشؤون الاجتماعية.

أكبر وزارة في الولايات المتحدة الأميركية هي، بعد الخارجية، وزارة العمل ولشؤون الاجتماعية.

وهكذا في العالم اجمع.

لأن عليها - على وزارة الشؤون الاجتماعية - يتوقف الضمان الاجتماعي، وتأمين اليد المتعطلة عن العمل، ورعاية النقابات والجمعيات والتعاونيات، ومكافحة المبادئ الهدامة، ومراقبة السجون والمساجين، وبث الانعاش الاجتماعي درأاً للمهجرين الى المدينة والهجرة الى خارج البلاد، وتطوير الحياة العامة تطوير هادئاً أكيداً مستمراً.

ثم ان المراسيم الاشتراكية الأخيرة تتجه بلبنان ناحية الشؤون الاجتماعية. فقد بنيت على الاجتماع. وتهدف الى تطوير المجتمع.

كل ما في القرن العشرين اجتماعي. أو يبدأ من الاجتماعي.

وهذا توق المسؤولون في لبنان.

فلماذا لا نضع انفسنا، نحن، على هذه الطريق، ونعمد، فوراً، الى رفع هذه الاعتمادات من المليون ونصف الى ما تستحق هذه الوزارة عوناً لها على تأدية رسالتها، والقيام بأعبائها.

ان موازنة الشؤون اذا بقيت على ما هي عليه لا يمكن أن تقضي بها الى عمل مفيد، من الاعمال المفيدة الكبرى.

رئيس الوزراء: لا تنس مصلحة الانعاش الاجتماعي.

ادوار حنين: عشرة ملايين!! ولكن هذه المصلحة مفصولة عن وزارة الشؤون. وزير الشؤون الاجتماعية يتصرف بمليون ونصف المليون ل.ل. وتعرف دولتك انه عندما روجع في الصلاحيات قيل ان صلاحية مدير مصلحة الانعاش الاجتماعي تختلف تماماً عن صلاحيات وزير الشؤون.

رئيس الوزراء: ولكنها تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

ادوار حنين:

نعم ولكنها ليست بتصرفه. واني اتكلم على الاعتمادات التي هي بتصرف وزير الشؤون الاجتماعية. هناك وصاية لوزير الشؤون على مصلحة الانعاش ولكنه لا يستطيع ان يتصرف بقرش واحد من اعتماداتها. نحن لا نشكو من الذي ينفق هذا المال. فمن هو على رأس مصلحة الانعاش رجل حكيم يتصرف بالتصرف النزيه اللائق. ولكن وزير الشؤون لا يستطيع ان يتصرف الا بهذا المليون ونصف المليون ليرة فقط.

أيها السادة

وعلى سبيل التخصيص اقرأ في موازنة وزارة الشؤون ان المجلة الاجتماعية قد خصت بخمسة وعشرين الف ليرة لبنانية لتصدر في مدار السنة الواحدة.

خمسة وعشرون الف ليرة لبنانية لاصدار المجلة الاجتماعية!!

يا دولة الرئيس!

اسمح لنفسي أن أقول، بهذه المناسبة، ان الدولة على ما هي عليه اليوم تخاف من الحرف المكتوب. فهي لا ترعى اي دائرة من دوائرها، أو مؤسسة من المؤسسات التي تصدر عنها نشرة أو مجلة الا رعاية حية خجولة. كأن الشيطان في الحرف. أو كأنه من الشيطان.

تعطي دولتكم طريقاً من الطرقات عشرات الملايين. وهذا حق. ولكن عندما يطلب منها ان تعطي مجلة تصدر في وزارة التربية الوطنية أو مجلة تصدر في وزارة العدل، أو هذه المجلة التي تصدر في وزارة الشؤون تنكمش وتبخل، ويتعلثم القرش بين أصابعها.

ان الحرف تسعيرة دنيا. ونحن في بلاد الحرف الأولى.

وان تسعيرة المجلة يراوح بين العشرة آلاف والخمسة والعشرين ألفاً. ان هذا المبلغ، لو شاء صاحب المجلة ان يصدر عدداً لاثقاً لا يستحي فيه امام الناس، لا يكفي لاصدار عدد واحد.

لماذا الحياء، حياة الدولة، من الحرف المكتوب؟

لماذا حياء الدولة من المجلة الي بدونها يظل الشعب جاهلاً، أو يظن ان هذا الشعب؟!

الخمس والعشرين الف ليرة يجب أن تكون مائتي الف ليرة للمجلة الاجتماعية، ومثلها لمجلة تعنى بشؤون العدل، ومثلها لثلاثة تعنى بشؤون التربية الوطنية. والا عدنا الى القول ان القليل في موضع الكثير ينفع ولا ينفع فكأنه يهدر هدرأ.

وليت ان هذا الخوف من الانفاق رافق الدولة عندما أعطت وكالة الانباء الوطنية وسخت عليها.

فلو ان للبلخ حسنة واحدة لكانت هذه هي الحسنة الوحيدة.

اما ان يسخر على وكالة الانباء وان يبخل على المجلات الثلاث فضرر على ضرر.

واقراً:

٤٠ الف ليرة لبنانية للتدريب النقابي وللتثقيف العمالي.

ان هذا الاعتماد يجب أن يكون في مستوى اعتمادات وزارة التربية الوطنية جميعاً.

هناك تعليم. وهنا تعليم.

هناك قوت الحياة. وهنا السد المنيع في وجه المبادئ الهدامة.

فأي عمل يفضل الآخر؟ كلاهما في مرتبة حياتية واحدة!!

واقراً:

١٤٠ الف ليرة اعانات للنقابات!!

انني ادعو النقابات الا تقبل اي اعانة من الآن الى أن يتجاوز هذا الرقم حد الشحادة.

واعدوها ان تقف هذا الموقف الى أن تصبح وزارتهم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة متساوية بالعزة والكرامة مع كل وزارة اخرى في لبنان.

واقراً:

٤٠ الف ليرة لبنانية مساعدات عائلات المتوفين واولادهم.

فماذا ننتظر لالغاء هذه المساعدات الشحبة المذلة، ولاستبدالها بضمانات تكفل لهؤلاء الحياة الكريمة اللاتقة؟

بعد أن ألغيت الشحادة في الطرقات والساحات العامة يجب الانظم الشحادة الرسمية.

ان عائلات المتوفين، من أبناء الحكومة، وأولادهم يستحقون غير هذه الرعاية. لماذا تحملونهم على الشحادة؟!

مسكينة وزارة الشؤون الاجتماعية. لقد تعبت عنها. فرحة بها اتوقف عند هذا الحد، في الكلام عليها.

في وزارة العدل

ان مجموع اعتمادات وزارة العدل تسعة ملايين ليرة لبنانية.

يا دولة الرئيس!

لقد مارست المحاماة نحواً من ثلاثين سنة (أصوات: فضحت حالك!! حنين: باقي بعد ثلاث سنين يصيرون يقولوا الناس انشاء الله كل محب يعيش قدوا) وتعرفت الى قضاة كثيرين ولم أزل على علاقة صداقة وود مع الكثيرين منهم. واني أعرف ان في القضاء اللبناني قضاة يشرفون العدل الذي يخدمون. ولكنني أعرف ان بعضهم يموت جوعاً.

كميل عقل وأحمد اسبر: ولو!! وين هو القاضي الجوعان؟

ادوار حنين: بسيطة اجرة البت يقديس، يا كميل بك؟ اجرة المدرسة، اذا عند القاضي ولدين، قديش، ت

يأكل، قديش ت يلبس، وقديش معاشو؟

أحمد اسبر: معاشهم أكثر من معاش النواب.

ادوار حنين: يدك حرة، يا أحمد بك، بتطال. يد القاضي ما بتطال.

أحمد اسبر: بلى بتطال.

ادوار حنين

نحن اعلم نك بالقضاة، ومنعرف أن يدهم ما بتطال، وكل يد طالت انكسرت ومات صاحبها.
دولة الرئيس!

هذا القاضي المسكين ليس موظفاً بالمعنى الشائع لنفرض عليه القيود المقرضة على الموظفين انه شبه كاهن وشبه رسول. موزع العدل، موزع الحق شبه كاهن ورسول. لقد قال فيه، يوماً، لامينيه، الكاتب الفرنسي:

«انني أتهيب وارجف وجلا عندما أرى رجلاً يحكم بمصير رجل».

هؤلاء القضاة الذين بكلمة من شفاههم تزهق روح، وتتحول ثروة من مكان الى مكان، لم يعمل من أجلهم ما كان يجب أن يعمل.

يكفي ان حياتهم في حرج دائم.

لقد قالوا قديماً، في عريضة شهيرة، متهورة بتواقيع كبارهم، ان الحكم بالعدل مجازفة في لبنان. أجل. كان الحكم بالعدل مجازفة تعرض الحاكم بالعدل الى النقل أو العزل.

فهل بطلت المجازفة، اليوم؟!

انها وان قل شأنها تظل المجازفة مجازفة الى أن يصبح على لسان كل نافذ، عندما يطالب بالتدخل هذا لاقول المأثور:

«أنا، يا صاحبي، اعجز من أن أطول ضمير المحكمة. هي عالية وأنا قزم.

»وانظف من أن أدس يدي في جيب خصمك لاشيل منها وأضع في جيبك».

»فالمحاكم هي المحاكم. تحكم بالعدل. ولا بد أن يصل صاحب الحق الى حقه».

فكل جنوح عن هذه الطريق يفضي الى جنوح عن طريق العدل.

أما الذين تتهممهم الشائعات فقلة اذا كانت فلا تكون الا لاثبات قاعدة الفضل والاستقامة.

ثم اقرأ في موازنة العدل فلا أقع على غرش واحد لبناء السرايات!

رئيس الوزارة: لحظت اعتمادات لبناء السرايات.

ادوار حنين لا أرى شيئاً من هذه الاعتمادات في هذه الموازنة. المحاكم موزعة في بيوت مأجورة. وستظل محاكم عاليه والدامور وصور في بيوت مأجورة. فماذا كنتم قد لحظتم اعتمادات فلا بد من أن تكون لبناء السرايات في مقام المحافظات. والا انكم لم تلاحظوا اعتمادات لبناء دور للحكم في كل مكان تكون فيه محكمة. على ان انشاء هذه الدور أمر ضروري لتشجيع الرهبة في نفوس الناس. ولكي لا يدخل المواطن الى المحاكم كما يدخل الى حانوت بقال وسمان. وكما لو كان لن يلتقي فيها قاضياً ولا عدلاً.

رئيس الوزارة: من أجل معلوماتك. بلى. يوجد اعتمادات لبناء سرايات في القائم مقاميات.

ادوار حنين دولة الرئيس! هذا تصريح يثلج قلبنا. وتعلمون دولتكم اننا، من لهجتنا الأولى، لم نلهج اللهجة التي يلهجها غيرنا. واننا لا نتكلم للتعجيز. ولا نتكلم للتشهير. . وإنما ندلي بما لدينا من المعلومات والملاحظات عوناً لكم ولكل من يريد تحقيق ما تصبو اليه نفوس اللبنانيين أجمعين. لا أقول هذا من أجل أن أشهر وزارة العدل. معاذ الله. وإنما أقول هذا في خدمة العدل. وان الذي رأى في بروكسيل، مثلاً، قصر العدل على أعلى تلة في المدينة. ثم رأى القصر الملكي في منخفض على ثلاثمائة متر تقريباً منه كأنه بيت شريك في ظل بيت ثري تدليلاً على أن العدل يعلو ولا يعلو عليه، وان الملك صغير بالنسبة الى العدل الذي في ملكه. . . ان من رأى ذلك لا يستطيع ان يقبل بأن يوزع العدل في لبنان من الدكاكين. وان من رأى قصر العدل في واشنطن على مثال هيكل الحكمة لسليمان كما تصوره بانيه لا يستطيع أن. . .

رئيس الوزارة: وقصر العدل عندنا مما يشكو؟

ادوار حنين:

قصر العدل الذي ينتموه لنا في فرن الشباك؟! يا ليتكم لم تنبوه. لأن لا شيء فيه يدل على أنه قاعدة العدل، ومنطلق العدل انكم لم تنصبوا فيه تمثالاً لواحد من الذين اشتهروا بعلم الحقوق في بيروت كاوليان وبابينيان. ولم تمدوا ساحة امامه تفرج عنه وتخلع عليه شيئاً من الوقار. انه وكالة ككل الوكالات التي تصلح للتأجير. وأنا شخصياً انصحكم بأن توجروه، وان تنبوا لنا قصرًا للعدل آخر، يكون فعلاً قصرًا للعدل.

لماذا فرضنا «الروب» على القاضي والمحامي أليس من أجل الوقار. أليس من أجل أن يدخل في روع الناس انهم امام موزع العدل، وراعيه؟ فلماذا لا نفرض على المتدعين ان يكونوا في ثياب العيد عندما يلجون قصر العدل؟ ان ولوج المواطن قصر العدل يجب أن يكون تاريخاً في حياته. والا ظلت الليرة الواحدة مجرة الناس أمام القضاء. وظل الناس على استخفافهم به. وهذا لا يجوز.

هذا وانني لم الحظ اعتماداً لانشاء المكاتب في المحاكم!!

مسكين قاضي الملحق ان لم تكن له مكتبة خاصة فماذا يستعين على احكامه. أي كتاب تضعه الدولة بين يديه؟!

لقد أثبرت قضية المكاتب في جلسة سابقة فرد وزير العدل على من أثارها، الاستاذ ريمون اده، ان الوزارة

قد وجهت مجموعة القوانين اللبنانية الى كل محكمة في لبنان.

هذا لا يكفي. كان ينقص هذا!!

مجموعة القوانين شيء. ومجموعة الاجتهاد شيء آخر.

كل هذا شيء ومؤلفات الفقهاء والعلماء والائمة شيء آخر.

كل محكمة في الجمهورية اللبنانية يجب أن تخصص بمكتبة تكون مرجع القاضي أولاً، ومرجع المحامين عند الحاجة. ومن العيب ان يضطر القاضي الى مراجعة مكتبات المحامين، أو ان يضطر الى الحكم بدون أي مراجعة، أو بالاستناد الى الاستشهادات الواردة في لوائح المتداعين دون ما أمكان للتثبت من صحتها.

هنا القاضي الشرعي

هنا القاضي العقاري

هنا القاضي بمخالفات السير

وهنا محاكم أخرى

كأن كل واحد من القضاة هو فاتح دماناً لحسابه.

وهنا لا مكتبة، ولا كتاب ولا مرجع،

حالة يجب الا تدوم.

وعندما تقوم السرايات، فتلج أبوابها، ونستظل افياءها، ونستعين بمكتبات القضاة على تسديد حاجتنا، عند ذاك، وعند ذاك فقط نقول: ان صار القضاء واحداً كما قيل ان الموازنة صارت واحدة. وان صار للقضاء بيت، وان صار لرب البيت معجن يغترف منه رغبته.

في وزارة الداخلية

واقراً:

٣٢ مليون ليرة لبنانية مجموع اعتمادات وزارة الداخلية.

لماذا؟

لكي لا تستطيع أن ترد السلب عن الناس في الطرقات وفي المنازل!!

لماذا؟

لكي لا تستطيع ان تضع نظاماً للسير يمنع عرقلة السير في المدينة!!

لماذا؟

لكي تبطل مفعول البطاقة الانتخابية المستحدثة في قانون الانتخابات الحديث!!

ولماذا؟

لكي تعلم العالم الحر كيف تجري الانتخابات البلدية!!

لو أن الاعتمادات تعطى بحسب استحقاق الوزراء لا الوزارات لكنت طلبت ان تلغى اعتمادات وزارة الداخلية عن بكرة أبيها. لأنه لا ينتفع بها اللبنانيون في شيء.

في ضريبة العقارات المبنية

وأصل في الختام الى نقطة هامة تشغل الناس وتقلق عيشهم. وهي ضريبة العقارات المبنية. في تقرير المقرر ما يستفاد منه ان الدولة عازمة على اعادة النظر بالضرائب والرسوم الحالية. وان اعادة النظر هذه ستكون لجهة الزيادة لا التخفيض تمكينا للدولة من القيام باعبائها وهي تتزايد يوماً بعد يوم.

فهل يعني ذلك أن ضريبة العقارات المبنية ستعرض، هي أيضاً، للزيادة؟!

وعدتكم انني لم اتكلم الا في ما أعرف.

ضريبة العقارات المبنية فاحشة في قضاء بعدا.

لقد كان معالي الشيخ بيار الجميل وزيراً للمال عندما أثرت هذه القضية لأول مرة. وقد استمع اليها واستجاب لبعض مطالبينا. ولكن الضريبة لم تنزل فاحشة. ولم أزل أطمع بان يظل الاستماع اليها على أمل الوصول الى حل عادل.

في بعدا - المتن الأعلى، كانت ضريبة العقارات المبنية ١,٤٠٠,٠٠٠ ل.ل.

فأصبحت، اليوم: ٢,٣٠٠,٠٠٠ ل.ل.

في بتخنيه، وهي قرية متواضعة في المتن الأعلى، كان مقدار الضريبة العقارية التي تستوفي منها عشر ليرات لبنانية فأصبحت اليوم ستة آلاف ليرة لبنانية.

الحمد لله ان هذه النسبة في الزيادة لم تلحق سوى بتخنيه!!

هذا مع العلم ان البناء في بتخنيه لم يزد حجراً واحداً.

لماذا هذه الزيادة الخارقة؟!

لأن لجان التخمين التي جاءت في أعقاب السنة ١٩٥٨ خمنت بيوت اللبنانيين ومنازلهم تخميناً فاحشاً. وما زالت الضريبة تفرض على أساس هذا التخمين. وقد ذهبت هذه اللجان في تخمينها مذاهب غريبة.

أضرب مثلاً:

عندنا في الساحل الجنوبي، قبل هذا الازدهار الطارئ، كان الناس يعيشون في تربية دود القز (الحرير). وكان في كل عودة قبو «ينحلون» فيه، يشكن فيه الشريك، تلجأ اليه مواشيه، وتودع فيه «الآلة» بعد انتهاء الموسم. وعندما بطلت صناعة القز تحولت هذه الأقبية الى منازل للسكن. غير ان اللبناني، وهو نظيف بطبعه، راح يقسم القبو الى أقسام: هنا غرفة النوم، هنا حمام صغير، هنا مطبخ صغير وهنا مدورة وهو. جاءت لجنة التخمين فرأت القبو الذي انقضى عليه مائة سنة قبواً قد صار بيتاً للسكن. فعدت الحواجز والغرف التي يحتويها فإذا كل قبو قد صار بناء من خمس غرف. فدونت ذلك في كشفها، ورفع الكشف الى المرجع المختص. فقراً: بناء مؤلف من خمس غرف. فضربت الضريبة التي تفرض على البناء الكبير. على أن مساحة البناء في هذا البيت بالنسبة الى كل بيت آخر مؤلف من خمس غرف هي نسبة واحد الى خمس. ومع ذلك جعلت ضريبة هذا البناء كضريبة ذاك.

دولة الرئيس!

الضريبة العقارية لم تزد قيمتها. كانت ١١ ونصف؟ أما الذي زاد فهو القيمة التأجيرية من جراء التخمين الفاحش.

هذه القيمة التأجيرية الفاحشة التي رفعت ضريبة بعدا - المتن الأعلى العقارية من ال ١٤٠٠٠٠٠ ل.ل. الى ال ٣٣٠٠٠٠٠ ل.ل. لا يستطيع أن يتحملها المتنيون. واللبنانيون، على ما تعرفون، شديدو الحساسية حيال الضرائب.

وان في تاريخهم من العاميات وأشهرها عامية لحفد في بلاد جيل - ما يدل على أنهم كانوا يجمعون شملهم لمقاومة كل ضريبة جائرة.

لا سمح الله أن يكون في هذا تهديد باللجوء الى القوة.

ولكن أرجو أن يكون فيه تنبيه الى اعتماد الحكمة والتبصر، راجياً من فهمكم واخلاصكم ان تبادروا الى اعادة النظر في شأن هذه الضريبة الفاحشة.

واني اعتقد أنه بإمكاننا انقاذ المواطنين من وقر هذه الضريبة باللجوء الى تدبير طفيف استمده من المراسيم الاشتراعية:

لقد انشأت المراسيم الاشتراعية اللامركزية.

طبقوا اللامركزية في فرض هذه الضريبة وفي استيفائها.

كيف؟

نجد، اليوم، رئيساً للمالية في محافظة جبل لبنان. قاعدته بعبداء. يعاونه أربعة مراقبين هو ومعاونوه يفرضون الضريبة، غيباً، على أبناء جبل لبنان، جميعاً. فماذا يمنع أن نبعث مراقباً من المراقبين الى بلاد جبيل يلتحق بالمحاسب هناك وآخر الى الشوف، وآخر الى عاليه، وآخر الى المتن. يكون المحاسب وهذا المراقب على تماس واتصال دائم بالمكلفين في حدود القائم مقاميات التي يعملان فيها. فانهما يتعرفان الى المكلفين، الى بيوتهم، الى امكاناتهم، ويفرضان عليهم الضرائب التي يريان أنها تناسب المقام ولا يفرض الضريبة على المكلفين في بلاد جبيل، مثلاً، رئيس مالية في بعبداء، ومراقبون اربعة لا يرون لهم وجهاً ولا يعرفونهم.

وإذا نقص عدد المراقبين عن الحاجة عينوا مراقبين جدداً، وإمنوا بهم اللامركزية. هكذا يعود فرض الضريبة عادلاً كما كان عادلاً.

هذا، وقد سمعت من الأذاعة، منذ أيام، انذاراً توجهت به وزارة المال الى المكلفين من أجل ان يمثلوا بدفع الضرائب التي عليهم والا نزلت بهم العقوبات وسقطت من يدهم الحقوق. فهل هذا صحيح يا دولة الرئيس؟ أنذار عان يحل محل الانذار الخاص في ترتيب الحقوق والواجبات؟

يعني يذاع من الاذاعة ان استحقاق الضرائب يقع في يوم كذا فمن لا يدفع تضاعف عليه الضريبة أو سقط من حقه في الحسم. . . اذا كان هذا صحيحاً. . .

رئيس الوزارة: بالاضافة الى الانذار الخطي.

ادوار حنين المهمل أن يبقى الانذار الخطي لأنه، وحده، يرتب الواجبات ويسقط من الحقوق شكراً. دولة الرئيس

سواء أعمدت الحكومة الى تطبيق اللامركزية أو عمدت الى تدبير آخر، يظل أمر يجب التنبيه اليه. وهو هذا:

حيث يكون تأجير وعقود ايجار يعول في فرض الضريبة على هذه العقود. فإذا كان بدل الايجار الف ليرة لبنانية استوفي من المؤجر، ضريبة عن البيت المأجور، ١١١٣٣ غرشاً. أي ١١٣٣ غ.ل. عن كل مائة ليرة.

هذه الطريقة باستيفاء الضريبة العقارية خاطئة.

لأنه من هذه القيمة يجب أن تسقط:

١ - نفقات الصيانة والتصليلات.

٢ - قيمة التخفيض (١٥؟) التي قضى بها قانون الأجور الجديد.

٣ - ثم مقدار الضريبة ذاتها.

فيجري الحساب هكذا:

٨٩ ل.ل. صيانة وتصليلات.

١٥٠ ل.ل. قيمة التخفيض.

١١١ ل.ل. مقدار الضريبة.

فيكون المبلغ الخاضع للضريبة:

$$١٠٠٠ - ٨٩ - ١٥٠ = ١١١ \text{ ل.ل.}$$

والحال ان الضريبة تستوفي، حالياً، على أساس بدل الايجار الأصلي وقيمتة الفدلية.

ويا دولة الرئيس

لقد بلغت الغرامة، أحياناً، الى أن يدفع صاحب الملك ضريبتين مختلفتين عن منزلين متشابهين في البناء الواحد.

أعرف رجلاً يشكن في الطابق الأول من الشقة اليمنى في ملكه.

وهو يؤجر الطابق المماثل في الشقة اليسرى

جاءت اللجنة وخمنت المنزل الذي يشغله بـ ٣٥٠٠ ل.ل. كقيمة تأجيرية، على ان المنزل المماثل

المقابل المأجور يدفع على أساس بدل الايجار وقيمتة ٢٥٠٠ ل.ل.

فكيف يكون ذلك؟!

أيها السادة!

لما كنت قد قصرت كلامي على أشياء معيشية، ومحسوسة مني، فلم اتجاوزها الى مواضيع أخرى
تمتيت لو يؤخذ كلامي هذا من المسؤولين، ومن دولة الرئيس بصورة خاصة، على محمل التعاون
في الخدمة لا على محمل آخر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف سالم.

يوسف سالم: حضرة الرئيس،

أتكلم في النظام، أنا أعلم ان النظام الداخلي لا يوجب على الوزارة الحضور عندما تكون هناك
مناقشة عامة، ولكن النظام غير المكتوب يوجب على كل الوزراء أن يكونوا موجودين عندما
تكون هناك مناقشة عامة تعم كل وزارات الدولة ودوائرها.

كنت اتمنى لو أن هذا الخطاب القيم الذي القاه حضرة الزميل الاستاذ حنين، يصل الى مسامع كل
الوزراء، لذلك أرجو من دولة الرئيس، أن يدعو الوزراء الى الحضور في الجلسة القادمة لأن

الملاحظات والمناقشات التي سيلقيها النواب في موضوع مناقشة الموازنة بصورة عامة، سيتناول كل الإدارات العامة. فأرجو من الرئاسة أن تؤول دوري في الكلام الى الجلسة القادمة ربما يكون فيها أكثر من وزيرين.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

اعتباراً من هذا اليوم سيعقد المجلس ثلاث جلسات في كل أسبوع، في أيام الاثنين والثلاثاء والخميس من كل أسبوع، أرجو من حضرات الزملاء أن يأخذوا علماً بذلك وان لا يتغيّبوا عن حضور هذه الجلسات.

وارفع الجلسة على أن تعقد نهار الاثنين القادم الساعة الخامسة بعد الظهر، لمتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساء بعد ان تقرر يوم الاثنين في ١٧ كانون الأول ٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

امينا السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الأمضاء: مارون كوكباني

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة

٢ - متابعة مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد العادي الثاني ٩٦٢ في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٧ كانون الأول ٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، انطوان صحنواوي، لويس أبو شرف، ريمون اده، بشير الأعور، عبد اللطيف الزين، كميل شمعون، محمد حمزة، محمد علم الدين، علي عبد الكريم، سميح عسيران، شبلي العريان، ناظم القادري.

واعتذر السادة: قبالان قبالان، نهاد بوز، جميل لحود، حسين منصور، خليل الخوري، عبدو صعب، مرشد حبشي، حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، عادل عسيران، محمود عمار

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: علي بزي، رينه معوض، عثمان الدنا، فيليب بولس، بيار الجميل، فيليب تقلا.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الثاني ٩٦٢ في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث عشر من كانون الأول ٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: محسن سليم، انطوان صحنوي، بشير الأعور، خليل الخوري، وارثكس شاملان، نايف المصري، حبيب مطران كميل شمعون، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان العلي، رشدي فخر، يوسف كرم، نقولا سالم، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، باسيل عبود، سميح عسيان، مصطفى الرفاعي، ناظم القادري، شفيق مرتضى.

واعتذر السادة: جوزف شادر، نهاد بويز، جبرائيل جرمانوس، جميل لحود، محمود مصطفى علم الدين، حبيب كيروز، رفيق شاهين، محمد صفى الدين، نعمان عرب، عادل عسيان، فضل الله دندش، شيلي العريان، وحسين منصور.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء المحترمين السادة: فؤاد بطرس، رينه معوض، بيار الجميل.

أعلنت الرئاسة البدء بمناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣ بصورة عامة فافتتح المناقشة دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بتلاوة بيان عام حول مشروع الموازنة، ثم تلي تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة وتقرير المقرر الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

نتابع مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة،
والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني:

دولة الرئيس،

حضرة الزملاء الكرام،

في البلدان التي تنعم بحياة ديمقراطية صحيحة ينظر الى مناقشة الميزانية على أنها أقدم مهمة يضطلع بها مجلس النواب. ذلك لأن جميع العناصر التي تتألف منها الدولة مرتبطة ان مباشرة أو واسطة بالميزانية. هذه حقيقة بتنا من شدة ادراكنا لها نحاول دائماً ان نجسمها ونبرزها للملا كالمقدم قدمنا اليها الميزانية وعمدنا الى مناقشتها. واني اذ يسرني في بدء كلامي أن أنوه بالمستوى الرفيع الذي بدأ به زميلي المعارض الاستاذ ادوار حنين مناقشة الميزانية، لا بد أن أوضح نقطة مهمة وهي أن النقد - ونقد الميزانية بصفة خاصة - ليس وقفاً على معارضة، ولا يجوز أن يكون محصوراً في نطاقها. فالتأييد لا يكون تسليماً أعمى، وربما كان نقد مؤيدي الحكومة لأعمالها أقسى من نقد المعارضين، لأنهم - أي المؤيدين - يتحملون مسؤولية الحكم مع من يؤيدون من أعضاء الحكومة. فالنقد الذاتي واجب وهو من مظاهر الحيوية والتقدم.

وعلى هذا الأساس، وبصفتي مؤيداً للحكومة الحاضرة من خلال الكتلة المستقلة التي انتمي إليها، أوجه كلمتي اليوم الى دولة الرئيس وأعضاء حكومته، آملاً أن تكون بما تحمله من نقد حافزاً لها فيجعلها أكثر نشاطاً مما كانت عليه، ويجعل أعمالها أقوى فعالية مما هي عليه، وبذلك تدرك أنه إذا صح الاعتزاز بالامجاد فلا يجوز النوم على هذه الامجاد، ذلك أن التقدم الصحيح المثمر ليس انتقالاً من السيئ الى الحسن وحسب وإنما يعد تقدماً إذا كان من الحسن الى الأحسن.

ولنبداً الآن، بعد هذه اللمحة الخاطفة، بالوزارات واحدة بعد أخرى، فنعالج بعض شؤونها على سبيل المثال لا الحصر.

وزارة العدل

في وزارة العدل نجد أعمالاً جليلة تحققت في نطاق تشكيلات القضاء. ومع ذلك لا بد من التساؤل: هل يعتقد معالي وزير العدل أن الدعاوى في المحاكم تسير بالطريقة المثلى التي تشيع الرضى والارتياح؟ وإذا كان هناك بطء وهو أمر ظاهر، فما السبيل الى سرعة البت بالدعاوى؟ ان القضاء ككل عضو في جسم الدولة ينمو مثل غيره ويكبر كلما كبر لبنان وتوسع في مجارة التطور. وعلى هذا يمكن القول ان العدالة تشكو من نقص في عدد القضاة وفي رفع المستوى المادي لهم، وهذا أمر يحتاج الى اهتمام دائم.

وللمناسبة الفت النظر الى قضية السجون والاجراءات التي يجب أن تعتمد لتأكيد فلسفة السجن. فهو ليس للقصاص وحسب ولكنه قام أيضاً لاصلاح المجرم وتهذيبه حتى إذا ما غادر سجنه بعد اجتياز مدة القصاص ظهر في المجتمع عضواً نافعاً.

وزارة الخارجية والمغتربين

انتقل الى وزارة الخارجية والمغتربين لانهما على ما قامت به من أعمال موفقة كل التوفيق. ولقد بتنا نستطيع القول في هذه الأيام انه أصبح للبنان سياسة خارجية واضحة المعالم. ولا ريب بأن معالي الوزير فيليب تقلاً جازف بكل رصيده الشخصي، وهو رصيد غني ولله الحمد، ووضع في ميزان الدبلوماسية الدولية لافهام الجميع بأسلوبه الموفق ان لبنان لا يمكن أن يعتمد في تعامله مع اخوانه العرب الا سياسة التوفيق وسياسة الحياد تجاه جميع الفرقاء. ومع ان الجهات المختلفة فيما بينها، في المجموعة العربية لا تزال كل منها تحاول جذب لبنان صوبها، فلقد استطاعت الدبلوماسية اللبنانية بما عندها من صراحة في العمل وطيبة في العنصر وسلامة في النية ان تجنب لبنان مهاوي الانزلاق وان تبقيه صامداً تجاه جميع المحاولات فهو لخير الجميع وليس مع فريق ضد آخر. وهو بالتالي واقف بالمرصاد لجميع فرص التوفيق لا التفريق. وفي اعتقادي اننا جميعاً مقتنعون بجدوى هذه السياسة وفعاليتها، وبأنه لا يمكن للبنان أن يقف الى جانب ضد آخر. لقد كان لموقف لبنان هذا حكاية صعبة ولكن صمود وزير الخارجية واخلاصه وعلمه وثقته بنفسه وبلبنان كل هذا مكننا من اجتياز العقبات.

هذا عن دبلوماسية لبنان وسياسته الخارجية.

اما عن سمعة لبنان في الخارج، فالتوفيق كان حليفنا أيضاً. وهنا لا بد من التنويه بدور التاجر اللبناني المنطلق في آفاق العالم، وبدور المغترب اللبناني المقيم خارج لبنان الذي يصل الليل بالنهار جاداً لنفسه وللبنان وللبلاد التي يقيم فيها، وبدور سفرائنا وبدور الدبلوماسية اللبنانية مرة أخرى، فقد كان لهؤلاء جميعاً الفضل في إعادة السمعة التجارية الحسنة للبنان في العالم كله بعد أن كانت هذه الثقة قد تعرضت في السنين الماضية لأكثر من هزة.

وإذا كان المديح للسياسة الخارجية واجب التأدية، وهو قائم على أساس الاستحقاق والجدارة، مضافاً إليه ما يجب من ثناء على حسن التعاون الوثيق والمستمر بين اللجنة الخارجية ومعالى الوزير تقلاً، فلا بد من لفت الانتباه في هذا المجال الى أمور منها:

أولاً - تعزيز تمثيلنا الدبلوماسي في الخارج على الصعيد المادي. فثمة سفارات، وبعضها في افريقيا مثلاً، لم تتمكن من اقامة الحفلات الرسمية بسبب عدم وجود المال، وهي عندما تضطر الى الدعوة لحفلة رسمية تنتظر العون والمساعدة من المغتربين الذين يبذلونها عن طيبة خاطر، وامنيتههم فقط هي تعزيز مكانة سفاراتنا في الخارج مادياً ومعنوياً.

ثانياً - بعض معتمدنا في الخارج مفتقر لوسائل الدعاية السياحية الى حد كبير. فالمنشورات المصورة بلغة أجنبية غير متوفرة، والمرسل منها الى سفاراتنا لا يفي بالمطلوب. مثال على ذلك أن منشوراتنا باللغة البرازيلية ليس لها أثر في البرازيل نفسها، مع أن منشورات غيرنا وفيرة فيها. فارجو الانتباه الى هذه الناحية الحيوية.

وثمة نقطة أخرى. لقد اشترت الحكومة بعض الدور لتستقر فيها السفارات اللبنانية في الخارج، وهي في صدد الاستمرار بالتملك ولكن عملها هذا بطيء. وإذا لم يكن المال متوافراً لهذا الغرض، ففي وسع الحكومة استقراض المال من بنك أو أكثر، وتسديد المال المستقرض مع الفائدة من بدل الایجارات التي تدفع كل سنة لدور السفارات.

وزارة الداخلية

بالنسبة لشؤون هذه الوزارة لا أحب الاسترسال في البحث، فلربما كان غيري أحق مني في الدفاع عنها أو أشد مراساً في انتقادها. ولكنني أكتفي بالقول ان وزارة تستأثر بما يوازي ١٠ بالمائة من مجموع الميزانية يحق لنا أن نطالبها بعمل الكثير. ونأمل بهذه المناسبة ان يتمكن معالي وزير الداخلية من التفرغ لشؤون هذه الوزارة دون غيرها، وفي هذا ما قل ودل.

وزارة الدفاع الوطني

نحن على استعداد دائم لاجابة طلبات هذه الوزارة مهما بلغ شأنها في الميزانية. فهي عماد الدفاع عن هذا الوطن. فلا يمكن أن نبخل عليها بشيء. بيد انني أعود الى ما قلته أكثر من مرة من أن وزارة الدفاع إذا لم تتمكن

من تبني مشروع التجنيد الاجباري للشباب اللبناني، فينبغي على الأقل أن تضع برنامجاً أوسع لتدريب عسكري للمدنيين يشمل جميع الفئات اللبنانية. فالخدمة العسكرية وان اقتصرت على ستة أشهر فقط في حياة المواطن اللبناني، هي ذات تأثير عظيم في مستقبل المواطن، وهي الاداة الوحيدة التي تصهر جميع اللبنانيين في بوتقة واحدة، وهي المعول عليها أكثر من أية مدرسة للتخلص من شرور الطائفية السياسية.

وزارة الصحة

ان من حسن حظ وزير الصحة وحظ لبنان ان طبيعة لبنان وهواءه الطلق وسماؤه وشمسه المطهرة، وطبيعة اللبنانيين أنفسهم وميلهم للنظافة قد حفظ سكان هذا البلد من شر البرغش والأمراض الفتاكة والأوساخ والاقذار. فإذا كان الله والطبيعة، يا معالي الوزير، شريكين لك في عملك، أرجو الا تعتمد عليهما بشكل كامل، بل عليك مساعدة الطبيعة ومساعدة الله الكريم في المحافظة على لبنان. ويؤسفني القول انه ليس للبنانيين أن يتيهوا اعتزازاً بوزارة تقوم في بلد مهما تعددت مزاياه فهو بعيد عن مجارة متطلبات هذا العصر. وها كم مثلاً واحداً على ما أقول، وهو مستشفى حرمون. هذا المستشفى بناه المغتربون في مرجعيون بأموالهم، وظل دون تأثيث مدة طويلة. وتوالت الصرخات تطالب بتجهيزه وتعيين الأطباء له.

من حق كل لبناني أن يطالب الحكومة بالمستشفى والمستوصف في منطقة سكنه وعمله. فهل توافق معي يا معالي الوزير على أن هذا المطلب هو حق، وان الوزارة مسؤولة عن تأمين هذا الحق؟ اسمعك تقول انك في طريق تحقيق جميع المطالب، فان كنت حقاً في هذا الطريق ينبغي ان تعترف بوجود البطء. فهل لك أن تسير بسرعة البرغش على الأقل؟

وزير الصحة: سنسير بسرعة الـ «كات».

البستاني: أجل ليتك تسير بسرعة الـ «كات» اذ لو تسنى لك ذلك لتمكنت من تحقيق جميع ما يطلب منك.

وزارة التربية الوطنية

زميلي الاستاذ ادوار حنين قال في الجلسة الماضية عن هذه الوزارة ما يغنيني عن التكرار. غير أني أود لفت النظر الى الأمور التالية:

ان الحكومة مجبرة على تأمين التعليم الابتدائي لجميع اللبنانيين، وهذا حق مقدس لكل لبناني وعليها أن توصل المدرسة الى كل قرية. منذ سنوات ونحن نطالب بهذا الحق المقدس وبأن يخصص له المال اللازم والمعلمون. فماذا فعلت الحكومة حتى الآن؟ أين المدارس الابتدائية وأين هم المعلمون؟ وما الذي تفعلونه حتى تقوموا بواجباتكم نحو الشعب اللبناني في مضمار التعليم الابتدائي؟ اما التعليم الثانوي فقد طالباكم مراراً بأن تتركوه لغيركم لأن المدارس الخاصة اقدر منكم عليه. ولكم فقط أن تمارسوا التوجيه الوطني في هذه المدارس وان تراقبوا برامجها بطريقة مجدية مثمرة وان ترصدوا أيضاً الاعانات المالية للمتفوقين في مدارسكم الابتدائية. وكذلك لمن ليست عندهم المقدرة المادية على دخول المدارس الخاصة. أما أولئك الذين يجتازون مرحلة التعليم الابتدائي دون أن

يمتازوا بالتفوق فهؤلاء يجب ان تسهلوا لهم دخول المدارس المهنية. وللمناسبة لا بد من السؤال عن هذه المدارس، أين هي؟ لقد سمعنا الكثير في هذه السنة وفي السنة الماضية عن المدارس المهنية، وقلتم ان انشاءها هو من أهداف سياستكم. الم يمض الوقت الكافي لانشائها بالمئات لا العشرات؟ الا ترون اني اتجهتم بانظاركم في ارجاء لبنان كيف ان الكثيرين من حملة شهادات البكالوريا يطرقون بابا بعد باب لاستجداء الوظيفة بطريق الواسطة، هذا في الوقت الذي لا تحسون فيه بوجود نجار حاذق مثلاً أو بناء ماهر أو صاحب صنعة يطلب توصيتكم لعمل أو وظيفة؟ اليس في هذا برهان كاف على أن النقص في التعليم اليوم هو نقص في المدرسة الابتدائية فالمدرسة المهنية؟

اذن فالمدرسة الابتدائية والمدرسة المهنية حق لكل لبناني ناشئ ولا يمكننا الادعاء بأننا نقوم بتحقيق عدالة اجتماعية مهما عملنا قبل أن نوفر لهم هذا الحق.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

هذه الوزارة يا معالي الوزير شيء هام جداً، و«العمل» كلمة ذات معانٍ جد عميقة. فليس المهم أن ترفع أجور العامل، وليس المهم كذلك ان نحاول فك الاضرابات، فلقد أصبح لمجرى حياتنا علاقة وثيقة بالدفع الاشتراكي الذي يهز العالم اليوم. هذا الدفع وصل تياره الى لبنان وهو تيار جازف مدمر اذا لم نعرف كيف نستقبله فعلينا اما أن نماشيه ونحاول تسييره وفقاً لارادتنا فنتجه به الى ما يسعد لبنان ويؤمن له الرخاء المادي والرفاه الاجتماعي، واما ان نقبله بعدم الاكتراث فيجرفنا ويدك الأسس التي نلتزمها في عيشنا. الاشتراكية ليست بضاعة للتصدير. اذن ليس لنا أن ننقل عن غيرنا في هذا المضمار. للبنان طبيعة خاصة، والاشتراكية بالنسبة اليه هي كالبلدة التي يحتاج اليها الجسم يجب قصها وتفصيلها وخياطتها وفقاً للقياس المطلوب حتى تكون بحقيقتها مريحة وبمظهرها أنيقة جذابة. وفي رأيي، وأنا اتحدث عن هذا، ان من أهم الواجبات المفروضة في هذا الطرف على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن تساعد بل أن تحرك كل مشروع يؤدي بنتيجته الى قيام الاشتراكية الصحيحة، حتى ولو لم يكن هذا المشروع من اختصاصها المباشر. لقد أصبحت بيروت اليوم كاراجاً، مصنعاً، معملاً. فالقروي يترك بيته وارضه ويأتي الى بيروت طلباً للرزق وعندما توافقون على جعل سعر الكهرباء في القرية مهما بعدت أرخص منه في بيروت، أي كلما بعدت القرية، كلما كانت اسعار الكهرباء للصناعة القائمة فيها ارخص، وإذا كنتم في سياسة الضرائب على الصناعات والمشاريع توافقون على جعلها ادنى نسبة كلما بعد المصنع أو مركز العمل عن بيروت، عند ذاك تخرج الصناعات الى الدساكر والقرى، وعندها يعمل القروي في المصنع والحقل، فيتمكن المصنع بالتعاون مع أهل القرية أو القرى المجاورة له من أن ينشئ مدرسة، أن يبنى مستشفى، ومدرسة مهنية، ان يقيم ملعباً للفوتبول. هذا هو التدبير الأولي الفعال للاتجاه بلبنان نحو الاشتراكية الصحيحة التي تلائم وضع لبنان. نحن نريد أن يبقى العامل والمزارع في قريته، قرب بيته، نحن لسنا بحاجة للمساكن الشعبية هنا. هذه سياسة يجب أن تقرر. حتى ولو أنكم لم ترصدوا لها أرقاماً في الموازنة يجب عليكم ان تذكروا في الفذلقة انكم على الأقل توجهون البلاد هذا التوجيه.

الاشتراكية يا دولة الرئيس ليست غاية بنفسها. انها الوسيلة للوصول الى غاية. والغاية هي اسعاد الشعب. الغاية هي أن يكون العامل في بحبوحة وان يكون المزارع في بحبوحة. فإذا وفرنا للعامل العمل بصورة شريفة وقريباً من داره نكون قد حققنا هدفاً من أهداف الاشتراكية. ليت معالي وزير الشؤون الاجتماعية، الصديق الاستاذ جان عزيز، بينا الآن لاذكره بمركز للشؤون الاجتماعية في قرية لبعاء في منطقته وقرب داره.

لقد بنى هذا المركز الاهلون بأيديهم. بناه الخوري والشيخ. تعاون على بنائه شباب من الكتائب وشباب من منظمة عباد الرحمن. تبرعوا بالعمل تبرعاً، بنوا هذا المركز العظيم الحديث. وكانت ادارة التعمير آنذاك تقوم بالعمل فيه. ولكن ما ان تسلمت الشؤون الاجتماعية هذا المركز حتى اقفلته كأن الأمر لا يعينها. وهو لا يزال مقفلاً يربط أمامه حمار. أخذت صورة لذلك الحمار وارسلتها الى معالي الوزير. ومنذ أشهر مررت صدفة بذلك المركز فوجدت انه أصبح مربوطاً لحمارين!

وزارة الانباء والارشاد

كنت في السنة الماضية أول من نادى بتعزيز الارشاد ودعوت الحكومة الى الاستفادة من الأفلام اللبنانية القادرة والوفيرة العدد، فحاولت الحكومة اقامة جهاز لمثل هذه الغاية، وهي محاولة تشكر عليها، ونعذر الوزارة اذا كانت لم تتمكن حتى الآن من القيام بما يقصد من هذه المحاولة. فلذلك نحن نقدر الظروف التي تمر بها هذه الوزارة لأنها وزارة حديثة العهد، ولكننا نأمل بعد تنظيمها أن تهتم على الأقل بأمر المراقبة.

لقد قيل لي ان المراقبة تخضع لوزارة الانباء. وقد لفت النظر الى الصحف والمجلات التي تباع في المطار ويشترىها المسافر الذي يضطر الى التوقف بعض الوقت في المطار، فيرى بعض صفحات المجلات الاجنبية ممزقة ويا ليتته تمزيق هندسي، انما هو تمزيق خال من الذوق. ويقولون في هذا ان المراقبة فعلت ذلك. ليتكم يا معالي الوزير تمنعون دخول ذلك العدد من المجلة منعاً باتاً ولا تتركوا للمراقبة مجالاً لأن تشوه سمعة لبنان بهذا الشكل، لأن تمزيق الصفحات على النحو المشار اليه يسيء الى سمعتنا كثيراً.

الخطأ يكمن في أنكم تتركون أمر المراقبة أحياناً الى اشباه مثقفين أو أميين تقريباً. ولن اتطرق الى ذكر الحادثة التي قد يثيرها زميلي الدكتور مخيبر والمتعلقة بالمراقبة على التلفزيون. فقد كان ذلك المراقب الأمي يتخطى تعليمات الوزير وحتى تعليمات رئيس الوزراء لينفذ ما يقرره هو بنفسه، وهو غشيم لا يعي ما يقرأ ويسمع.

نحن نرحب بالمراقبة التي تستهدف المصلحة العامة خير البلد. ولتأمين هذه المصلحة ينبغي اناطة المراقبة بمن يقدر اهميتها ويفهم معناها، هذا اذا كان لا بد من المراقبة. أعود فأقول ان هذه الوزارة هي حديثة العهد وأنتم تجتهدون في تنظيمها، فعليكم أن تنظموها التنظيم اللائق، وقد حققتم حتى الآن أعمالاً تذكر فلقد أصبحنا اليوم نستمع بلذة الى الاذاعة اللبنانية نظراً لحسن الاداء وجودة النوع كانت الاذاعة منفرة للذوق فأصلح من شأنها وبدأت بتطويرها. وما نقوله عن الاذاعة المحلية يصح على الاذاعة التي توجه الى خارج لبنان وعبر القارات.

وزارة الاقتصاد الوطني

عمل هذه الوزارة يجب أن يكون إيجابياً، واقتصادنا - وقد سمعنا دولة الرئيس في كثير من المناسبات يقول هذا - يرتكز الى النظام الحر. فالتقييد ليس مبدأ في مثل هذا النظام بل هو شذوذ يقوم في حالات ضرورية معينة، مثل الاجازات المسبقة التي ما تزال رائحتها تسبب الصداخ لمعالي الوزير ولا تنفيذ الا تجار الكوتا وباعة الأسيرين، كما قال معاليه. ولقد وعدنا معالي الوزير بوضع حد لمثل هذا الشذوذ الذي يلحق أشد الضرر باقتصادنا. فهل حدث شيء من هذا؟

المفروشات مثلاً ممنوعة الا برخص مسبقة. هذه الرخصة أصبحت منذ زمن بعيد سلعة يتاجر بها الناس من جماعة الكوتا وغيرهم. ان عدد العمال اللبنانيين في هذه الصناعة يبلغ ١٢٤٤ عاملاً فقط كما جاء في احصاءات فذلقة الموازنة. فهل الرخصة المسبقة هي لحماية صناعة المفروشات؟ وإذا قصدتم حقاً هذه الحماية فلم لا تضاعفوا ضريبة الجمرك مرة بل مرتين وثلاث مرات إذا اقتضى الأمر؟ رائحة هذه الاجازات تزكم الأنوف، وانف وزير الاقتصاد في الطليعة. فمن الذي قيد يده ومنعه من شطب بعض هذه السلع من لائحة الرخص المسبقة؟ انني أعود واطالب بازالة هذه الرائحة باطلاق الحرية ليس لهذه الصناعة فقط، ولكن لكثير مما هو مقيد اليوم من الصناعات برخص مسبقة.

وزارة البريد والبرق والهاتف

لا أعتقد أن المجال الآن هو مجال شرح قيم للحالة الخاصة بالبريد والتلفون، فالبريد يحتاج من الوقت لكي يصل من بيروت الى بيروت أكثر بكثير من الوقت الذي يتطلبه ليصل من اليابان الى بيروت مثلاً. هذا إذا كان البريد يصل من بيروت الى بيروت خلال وقت شبه معقول. اما الهاتف فله مزاج خاص معاكس تماماً لمزاج معالي الوزير. فمعاليه، كما ترون، مبتسم، بشوش، متكلم، فصيح، محبب الى القلب بل شديد القرب اليه، ولا يهتم او يتأثر بالبرد والمطر. ولكن هاتفه، مع الأسف، يعارضه معارضة تامة لأنه شديد الحساسية بالنسبة للبرد فبمجرد هدير الرعد وزحف البرد ونزول المطر يختفي عنا اختفاء تاماً حتى ليجعلنا نضيق بحالته ذرعاً فنضطر الى التخلي عن وقارنا ونستعين بكلمات لا مجال لها في هذا المقام الرفيع! ليت الهاتف يكون منسجماً ولو مرة مع وزيرنا المحبوب حتى لا نضطر الى القول ان وزارة البريد والبرق والهاتف هي وزارة الرعد والبرق بلا هاتف.

وزارة التصميم

ليس عندي ما أقوله في هذه الوزارة لأنني لم اسمع عنها شيئاً فيما عدا استخدام الخبراء. ولا أدري ما هي الحكمة من استخدام هؤلاء الخبراء في الوقت الذي نقرأ في الصفحة الحادية عشرة من الفذلقة ما يلي: «ومن جهة أخرى تجري حالياً مشاورات مع حكومة نيجيريا الشمالية بغية استخدام خبراء وفنيين لبنانيين في تنفيذ مشاريعها العمرانية والانشائية».

إذا كنتم يا سادة تعرضون خدمات خبرائكم وفنيكم على الغير، فلماذا تستقدمون الخبراء من الخارج بهذه الكثرة؟ وهل لك يا معالي الوزير ان تنبئنا ولو مرة واحدة في هذه المجلس عما قال به هؤلاء الخبراء ولم نقله نحن؟ الوزير: لقد عملوا كثيراً.

البستاني: لم نر من أعمالهم شيئاً. والحق معك، ان أعمالهم تدل عليهم وعلى هذه الوزارة وذلك لأننا لم نر بعد شيئاً.

وزارة الزراعة

مكتب الفاكهة هو من الأمور التي تعني بها هذه الوزارة. وهنا أكتفي بأمرين:

١ - قيل لي ان مكتب الفاكهة أرسل الى سفرائنا في الخارج بعضاً من التفاح لأيام العيد، وذلك على سبيل اظهار جودة الانتاج. فكانت النتيجة كما هي في بعض الحالات: «رأس الصندوق رخام ومن جوا سخام». فهل هذا صحيح؟ وقيل ان أحد المفتشين اقصى عن مركزه لأنه شد على التدقيق والتفتيش عند ارسال الفاكهة في الجمرك. فهل هذا أيضاً صحيح؟

٢ - قال لي رئيس غرفة التجارة في روتردام منذ اسبوع ان مدير مكتب الفاكهة اللبناني بحث معهم عندما كان في زيارتهم أخيراً قضية التفاح. فأوضحوا له ما يجب أن يكون عليه التفاح اللبناني من جودة وتوضيب لكي يقبلوا على استيراده. فما كان من مدير المكتب الا أن «رقعهم» خطاباً طويلاً عريضاً مبيناً لهم كيف يجب عليهم أن يتقبلوا الفاكهة بالكيفية التي يرسلها هو! هذا مثال رائع في فن التجارة. يقول المثل: الزبون هو دائماً على حق. وفي الحكاية التي رويتها اقلبت الآية، فنحن على حق.. والزبون غلطان..

وزارة الاشغال العامة

لنا مع هذه الوزارة شؤون وشجون. فالماء والطريق والكهرباء هي بجملتها علة العلل في لبنان، ولكنها في الواقع علة وجود أو عدم وجود وزارة الاشغال. ولا ادري أيهما أصح.

وابداً بالطريق - مشروع شبكة الطرق القروية. انه لما يخجل ان نتحدث امام الناس عن هذه الشبكة التي ارصد لها اعتماد قدره ٨٤ مليون ليرة. وقد كان لي شرف وضع أسس هذا المشروع، وصادق عليه المجلس منذ سنتين، وكان مفروضاً أن يبدأ تنفيذه منذ سنتين. وعلى هذا الأساس وعدنا المواطنين بان يبدأ العمل به منذ سنة، لكن هذا المشروع لا يزال ونحن في نهاية عام ١٩٦٢ عبارة عن خرائط وتصاميم. ان ما يحير فعلاً هو كيف يتسنى لغيرنا تنفيذ مثل هذه المشاريع بسرعة فائقة ونبقى نحن ازاءها متفرجين جامدين مع ان الامكانيات جميعها جاهزة متوافرة عندنا للشروع في العمل ولا يحتاج الأمر الا لجرارات ومحادل وماكنات تعمل في المحافظات الخمس في وقت واحد وبالسريعة اللازمة لانجاز هذا المشروع في أقل من عامين. لقد وضع المشروع كي ينفذ في مثل هذا المدى من الوقت وهو مشروع سهل ميسور أمره يخلو من التعقيد وليس بحاجة لحك الرأس.

وأعطيتكم مثلاً آخر عن التأخير. استقر الرأي على انشاء شركة بواخر تتولى نقل الانتاج اللبناني الى القارة الافريقية، على أساس أن تسهم الحكومة في هذه الشركة ويسهم فيها الآهلون وهم مستعدون للاكتتاب. فتولت جمعية الصناعيين وضع هذا المشروع وقدمته للدرس. فلماذا يتأخر درس هذا المشروع الحيوي؟ انا أفهم يا سادة ان تكلفوا لجنة لدرس هذا المشروع فتقولوا لها: لا يمكن أن تغادري هذه الغرفة قبل أن تنجزى درس المشروع لا أن ينال هذا المشروع في الادراج يكلف المشروع مبلغ ١٥ مليون ليرة تدفع الحكومة ثلثه حتى يعرف الجميع ان الحكومة مساهمة فيه. ولولا الرغبة في ان يعرف الناس أن الحكومة مساهمة لما كنا بحاجة الى أموال الحكومة فالأهالي مقتدرون ومستعدون لتمويل المشروع بدون مساعدة الحكومة. هذا التأخير يا سادة غير جائز (١). أموركم كلها تسير على مهل. نيتكم حسنة، ولكن هناك ما هو أهم من النية. هناك السرعة. تريدون ان تجاروا الناس، انظروا الى ما يعمل غيرنا. بيوم واحد يشقون طريقاً، وبشهر واحد ينون بناية. يجب أن تكون الحكومة كالشركات تقوم باعمال سريعة. انظروا الى البنايات التي ترتفع في بيروت. تمرون في مكان خال ليس فيه شيء، وبعد اسابيع ترون في هذا المكان نفسه بناية ضخمة. هذا عمل الافراد والشركات. اما الحكومة فلو شاءت ان تنشئ بناية لمرت الأشهر وبقي البناء عبارة عن أساس... لا نريد نية حسنة وحسب ولكننا نطالب بالسرعة في العمل يا معالي الوزير.

خذوا مثلاً. وقع نظري في فذلكة الموازنة على قول هو ان ثمة وفراً يحصل كل سنة بين التقديرات وبين النفقات. عيب علينا ان نستعمل كلمة وفر. هذا ليس وفراً، هذا عجز عن العمل هل تعرفون مقدار هذا الوفرة الذي ذهب الى صندوق الاحتياط في مدى عشر سنوات؟ لقد بلغ هذا الوفرة يا دولة الرئيس ٥٠٠ مليون ليرة. تصوروا لو أننا صرفنا هذا المبلغ الضخم - ٥٠٠ مليون ليرة - على المشاريع المنتجة وحولناه من ليرات ورقية الى انشاءات، كيف تكون حالة لبنان اليوم؟

المياه

أعطيتكم مثلاً. سنة ١٩٥٥ اشترت الحكومة من كرسي بيت الدين المياه لاقليم الخروب. وحدث الزلزال وجاء دور مصلحة التعمير لكي تعمّر، فقلنا انه لا بد من وجود المياه للتعمير، فقامت المصلحة بمد بعض الشبكات القصيرة، ورجونا الحكومة ان تسرع بالعمل عبر القساطل والشبكات ففعلت ولكن ظهر في النتيجة ان العمل كان غير فني. فبدأت المواسير تتشقق وتتفجر. وكانت الحكومة قد تعهدت بأن تبني القناة في الاتفاقية التي اشترت بموجبها المياه من كرسي بيت الدين. فهل فعلت ذلك؟ يرسل الأهالي البرقيات في كل سنة، وحتى في فصل الشتاء، بأن لا مياه عندهم. والماء يسيل في الوديان لأنكم لم تبنوا هذه القناة. المال موجود، والارادة الحسنة موجودة، ولكن يجب أن تقصوا أولئك الذين يعرقلون أعمالكم ويفسدون حسن نيتكم زجوههم في السجون، أحرموهم من الماء، لأنه لا يجوز أن تبقى الأمور على هذه الحالة ابداً. من حق الشعب أن ينال حقوقه كاملة، فكيف تطلبون منه دفع ثمن مياه لا تصل اليه؟ ولا أدري اذا كانت وزارة العدل توافق على استيفاء ثمن المياه من الأهالي والمياه لا تصل اليهم. ما رأي وزير العدل بذلك؟ هل من العدل ان تحاسبوهم على بضاعة لم يتسلموها منكم؟

التعمير

وما أدراك ما التعمير! وزعت المصلحة الجديدة التي انشئت لتصفية مصلحة التعمير ستة عشرة مليون ليرة نقداً وعداً. وقد قلنا لهم سابقاً «يا جماعة لا توزعوا المال». فهل بإمكانك يا معالي الوزير الآن أن تريني، لا على الورق بل بالمحسوس، أن عشرة بالمائة فقط من هذا المال قد تحول إلى بناء؟ أني أراهنك على ذلك، بل أني اتحدى هذه الإدارة في وزارتك. في المدة الأخيرة قرأنا عن فضيحة اختلاس وتزوير وتلاعب - إعطاء مال لمن لا يستحقون. ولم نسمع أن وزارة الأنباء كذبت هذا الخبر. ولم نسمع أنكم أقمت الدعوى أو أنكم حققت بالامر، ربما حققت بالامر، ولكننا لم نسمع بالنتيجة.

فيما يتعلق بيوت التعمير. هنالك ألف وستمئة بيت بنتها المصلحة. من الذي استعمل هذه البيوت؟ هل وضعتم قانوناً يبين كيفية استعمالها؟ هل طبقتم القانون؟ أن الذين يسكنون هذه البيوت قد احتلوا عتوة. لم يحتلها من لهم حق سكنها. فهل وضعتم الصيغة التي بموجبها تسترد الأموال؟ أن كل الأموال التي صرفت على بناء هذه البيوت هي سلفة بموجب القانون. وقد وقع كل من الذين استفادوا منها على اتفاقية تنص على أن الأموال المدفوعة والمواد التي سلمت له هي سلفات. ووعدتم أنتم أمام المجلس أنكم ستضعون قانوناً خاصاً بكيفية استيفاء هذه السلفات. يا سادة، أن المال السائب يعلم الناس الحرام. قد يكون بعض من يسكن هذه البيوت مستحقاً، فعلى الأقل ثبتوه فيها بأمر منكم انتم.

أن هذه البيوت التي اتكلم عنها كانت عرضة للانتقاد مرات كثيرة، ما عدا البيوت التي انشئت في طرابلس فقد كانت بنايات لا بأس بها. أما تلك التي انشئت في القرى فقد كان علينا أن نختار بين أحد أمرين، أما أن نبني بيوتاً من حجر كما فعلنا في صيدا وطرابلس، أو أن نبني أكبر عدد من الغرف. وقد انشأنا من هذه البيوت ألفاً وستمئة بيت لأناس لم يكن عندهم أرض ولا بيت فآثروا أن نبني لهؤلاء المحرومين على الأقل بيتاً صغيراً وبسيطاً على أن نبقىهم في العراء. فبنينا بيوتاً مؤلفة من غرفتين ودار، وتركنا لصاحب البيت أرضاً فسيحة فيستطيع بعد أن تتحسن أحواله أن يكسوها بالأشجار من الخارج فتظهر جميلة. أن مصلحة التعمير في أيامنا قامت بتصليح عشرين ألف بيت بواسطة الأهالي أنفسهم وقد ينال الأهالي أيضاً عشرة آلاف بيت جديد. أما الانتقاد الغاشم الذي وجه في الماضي فقد جاء بعد أن ذهب بعض الزملاء ومروا بهذه البيوت مرور غير الكرام فقالوا عنها أنها خلايا نحل. ولكن «على قدر بساطك مد رجلك» وبإمكانكم أن تجعلوا من هذه الخلايا قصوراً شرط أن تطبقوا القانون، شرط أن يكون صاحب البيت متأكداً من أن البيت ملكه الخاص فيبدأ بتحسينه. فالأرض حول البيت واسعة والتنظيم حسن (١).

أن قصة التعمير ستدخل تاريخ لبنان بقسميها:

العملي - وكان هذا أنبل شاهد على الروح اللبنانية الحققة.

والتخريبي الاتكالي اللامبالي - وهذا ما نحاول إصلاحه إلى يومنا هذا،

وفي سياق كلمتي عن التعمير اتطرق الى ميزانية التعمير الحالية التي تتحول الى تعمير جديد. وهذا ما أشرنا اليه في مقدمة الكتاب الذي وضعناه في الأيام الأولى للتعمير من «أن المنازل المهترئة القديمة العهد في القرى التي نخر الدهر حجرها أصبحت بحاجة ماسة الى تجديد والى بعث تشترك الحكومة مع الشعب في وضع أسسه حتى يعم الازدهار كل لبنان ويملك كل لبناني منزلاً. فاللبناني الذي لا بيت له في لبنان لن يعتبر لبنان وطناً له ويبقى غريباً عن هذه الديار يفضل النزوح عنها.

وأفة هجرة القروي الى العاصمة وتراكم السكان في المدينة وما أدت اليه الهجرة بصورة عامة من دمار وخراب في القرى التي كانت حياة لبنان، تدفعنا الى مطالبة الحكومة بالقيام بحركة اعمار شاملة تعم لبنان من أقصى شماله الى أقصى جنوبه، من غربه عند الساحل الى شرقه عند مرمى الثلج حتى يصبح جنة الله في أرضه». ان مصلحة التعمير تسير اليوم على أسس جديدة لا اعترض لنا عليها الا من جانب واحد. فميزانيتها لا تخضع لموافقة مجلس النواب. وقد لا يكون في هذا ضير، ولكن هذه الميزانية، وهي ضخمة تراوح بين ١٩ و ٢٠ مليون ليرة في السنة يجب أن تعرض على المجلس لأخذ العلم على الأقل ان لم يكن للموافقة. هذا فضلاً عن ضرورة ادراجها في الميزانية العامة.

نهر الحاصباني

هناك أمر هام جداً لم يرد ذكره في الموازنة وان كنا قد تحدثنا عنه في مجالات سابقة في هذا المجلس وفي بعض اللجان النيابية، وأعني المبلغ الواجب ارضاده لمشروع تحويل نهر الحاصباني. لقد أصبح التحويل ضرورة ملحة بل واجباً وطنياً لا يجوز تأخير، والمال لمثل هذا المشروع متوافر ونتائجه لا تقف عند حد. اذ أن له أهميته الوطنية فضلاً عن النتائج المترتبة عن التحويل على الصعيدين العربي والعالمي. وهو بالتالي مشروع مائي حيوي للمنطقة التي يمر فيها. وآمل أن يناقش هذا المشروع في اللجنة الخارجية وان يقوم دولة الرئيس باجراء تعديل في هذه الموازنة لمصلحة تحويل مشروع نهر الحاصباني، وإذا لم يكن التعديل ممكناً ينبغي التقدم باعتماد اضافي بـ ١٥ مليون ليرة لتنفيذ القسم الأول منه.

ان وضعنا المالي والحمد لله سليم جداً وهذا بفضل نشاط اللبنانيين وحكمة المسؤولين والمجال الواسع الذي يعمل فيه اللبنانيون سواء في لبنان أو الخارج. ان هذه التوجيهات والآراء وان كان فيها كثير من النقد فهي تستهدف جعل ميزانية السنة المقبلة ميزانية ثورية خلاقة، وعندها يصح ما جاء في الصفحة الثانية من الفذلحة من ان الميزانية ليست ارقاماً جامدة بل أصبحت حاجات ومطالب من شأنها ان تعزز نهضة البلاد القائمة وتدفع عجلة الرقي خطوات الى الامام، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف سالم.

يوسف سالم: أيها الزملاء الكرام،

عندما طلبت الكلام من عطوفة الرئيس، قال لي ان أكثر من عشرين نائباً طلبوا الاشتراك في المناقشة. وكأنه أراد أن يقول لي بأن اختصر ما أمكن. لذلك، سأسعى بأن أعطي كثيراً من الشرح بأقل عدد ممكن من الكلمات. وقد ساعدني على ذلك السيد اميل البستاني والاستاذ ادوار حنين، اذا أنهما أحاطا بالموازنة من جميع نواحيها.

أيها السادة: عندما تصفحت الموازنة الماثلة أمامكم وجدت فيها تقدماً محسوساً بالنسبة للموازنات التي سبقتها. وجدت فيها تقدماً محسوساً في الزيادة في النفقات، لأنه لا يجوز لبلد يحترم نفسه أن يكون مجموع الموازنة ثلاثمئة وعشرين مليون ليرة فقط كما كانت في السنة الماضية.

وما أثلج قلبي أيضاً هو ما قاله دولة الرئيس من أن الموازنة سترتفع ارقامها سنة بعد سنة بمقدار عشرة بالمائة من مجموعها. هذا قول حسن يا دولة الرئيس، ولكن من هم الذين سيشاركون في زيادة ارقام الموازنة؟ انهم المكلفون ولا شك. كنت أتمنى لو أنكم ذكرتم ما عملتم لكي يتمكن هؤلاء المكلفون من تخدية الموازنة وزيادتها عشرة بالمئة عن مجموع الموازنة التي سبقتها؟

من هم المكلفون؟ هم التجار، الصناعيون، أصحاب الاملاك المبنية، هم الشعب اللبناني فيما يختص بالضرائب غير المباشرة.

ماذا يطلب التجار؟ انهم يطلبون الاستقرار أولاً. واعتقد ان الاستقرار المنشود قد تم، وباستطاعتنا أن نطمئن الى ذلك. والتجار يطلبون الاسواق أيضاً لتجارتهم، ولصناعاتهم لمتوجاتهم الزراعية. هذا ما كنت أريد، يا دولة الرئيس، ان تذكره هنا وتذكر ماذا عملت الحكومة او ماذا تريد أن تعمل لتأمين هذه الزيادة التي وردت في ارقام الموازنة وليطمئن المكلفون بأن الدولة ستعوض عليهم بأسواق تمكنهم من انتاج ما يزيد في الضرائب التي يدفعونها للحكومة.

وماذا يطلب الصناعيون: انهم يطلبون مصرفاً يمكنه أن يؤمن لهم قروضاً لآجال بعيدة أو متوسطة. هذا هو الشيء المهم الذي ينقص وجوده في لبنان.

ان في لبنان مصارف كثيرة، ولكنك تعلم يا دولة الرئيس، ان هذه المصارف لا يمكنها ان تقرض التاجر لأكثر من ستة، لأنها اذا اقرضته لأكثر من ستة لا يستطيع بنك الاصدار أن يخصم هذه الأوراق من جملة ما يخصمه للمصارف الخاصة. فعندما تزيد مدة القرض عن ستة يجب أن يكون من حصة البنك الذي يصرفه ولا يمكن لهذا المصرف ان يعمل العمل التجاري الحقيقي أي أن يجري حسماً ثانياً لهذه المبالغ. لأن بنك الاصدار، بموجب قانونه، لا يقبل بأن يحسم سنداً يكون أجله لأكثر من ستة. وعندما أقول أكثر من ستة أعني به حدا أقصى، لأن البنك يطلب دائماً أن تكون المدة لأقل من ستة أشهر.

وأعتقد ان هذا الأمر، وان يكن جديداً في لبنان، موجود في كل العالم. ففي كل البلدان مصارف تجارية ومصارف عقارية. وبامكاني ان أؤكد لك يا دولة الرئيس، ان معظم البنائات التي انشئت منذ ثلاث أو أربع

سنوات مرهونة بفوائد كبيرة، لأنه لا يوجد بنك عقاري يمكنه أن يقرض المال لأكثر من سنة واحدة.

بقيت قضية المزارعين. المزارعون أيضاً يا دولة الرئيس يطلبون أسواقاً، وهذه الأسواق ليست تلك البعيدة عنا، في أوروبا مثلاً، وليت تلك التي جرت العادة أن تعقد الاتفاقات بشأنها في وزارة الخارجية والمغتربين لتصريف المنتوجات الزراعية، ولكن هنالك أسواق قريبة منا يجب أن نسعى لأن نفتحها بوجه المزارع اللبناني. ان المعاهدات التجارية الموضوع، هي جيدة ولكنها لا تكفي لأن تستوعب كامل الانتاج الزراعي اللبناني لأنه يزداد سنة فسنة.

لقد طلب السيد اميل البستاني صرف المبالغ للمدراس الخاصة والمدارس الابتدائية وللسياحة والاصطياف، وانتقد أيضاً وزارة الاشغال العامة لأنها لم تكمل العمل الانشائي الذي وضعته للماء والكهرباء. يسرني أيها السادة ان أقوم مدافعاً عن وزارة الأشغال العامة. انا أعلم ان هذه الأمور لا يمكن لبلد أن يقوم بها في سنة واحدة، ولا يجب أن ننكر على الحكومة وعلى وزارة الاشغال بصورة خاصة ما قامت به من أعمال محسوسة لمسناها لمس اليد، في هذه السنة، وفي السنتين السابقتين. وإذا كان الاستاذ بستاني يريد أن تتحقق هذه الأعمال بسنة واحدة فيلزمها أكثر من مليار ليرة. وهذا غير ممكن، ولا يجب أن نؤخذ بالالوهام وان نتقذ دون أن نكون مقتنعين.

انني أراك تستغرب ما قلت يا حضرة الزميل. فعندما تقوم الحكومة بتعميم الكهرباء في جميع انحاء لبنان يجب على الحكومة ان تصرف أكثر من مليار ليرة. وانتم تعتقدون ان المال موجود في الخزينة، ولكن نحن الذين ندفع المال نريد أن نعلم ما يمكننا أن ندفع في سنة واحدة، يجب أن نقسم الدفع على سنوات،

أيها السادة، لا يجب ان نعتقد ان بإمكاننا ان نصلح في سنة واحدة هذا البلد الذي كان في الماضي متأخراً اننا من الذين ينتقدون أكثر من سائر الزملاء، ولكن لا يجب أن نبخس الناس حقوقهم، لا يمكننا ان نطلب المستحيل. فعندما نطلب المال يجب أن يكون هذا المال موجوداً وقد لا نجد في سنة واحدة ما يكفي لحاجات لبنان كلها.

هذا ما كنت أريد أن أقوله لأن الزملاء الذين سبقوني أحاطوا بكل مواضيع الموازنة ولم يتركوا زيادة في البحث المستزيد. لذلك أطلب من الحكومة ان تنظر بعين الاهتمام الى قضية ايجاد عمل وموارد للذين يدفعون الضرائب لتغذية صندوق الخزينة، لأن الذي دفع العشرة في السنة الماضية لا يستطيع أن يدفع الاحد عشر في السنة القادمة الا اذا أمتتم له موارد جديدة. وهذه الموارد الجديدة تكون في تسهيل العمل والاسواق التجارية في خارج لبنان وفي العالم اجمع. لا سيما وان أسواقاً جديدة تنتظرنا في افريقيا ويمكن للحكومة اذا نظرت جيداً الى هذا الأمر ان تجد في هذه الاسواق ما يؤمن للتاجر وللمصانع اللبناني ما يمكنه من دفع ما يتوجب عليه للموازنة ومن زيادة ارقامها والعمل على جعل لبنان، بالنسبة للبلدان المجاورة، جنة بالفعل وليس بالقول المجرد. وآمل أن تنظر الحكومة الى هذه الناحية بعين الاهتمام وان تسعى الى تحقيقه بشتى الوسائل لأن المكلفين اللبنانيين ينتظرون منكم الكثير والكثير جداً.

هذا ما أردت أن أقوله حول الموازنة ولا أزيد على ما قلت شيئاً لأن الزملاء الذين سيعقبوني سيبحثون في المواضيع الأخرى وقد يكونون أقوى مني على ذلك. والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس،

هذه الموازنة التي بين أيدينا اليوم هي موازنة باتفاق الجميع، تختلف عن الموازنات السابقة. ولقد درجنا على أن نتناول هذه الموازنات وان نوجه إليها الانتقادات لأنها كانت لا تنطبق ولا تتماشى مع التطور الفني الحديث للدول الراقية. أما اليوم فاننا نجد ان هذه الجهود التي بذلت من أجل اعداد هذه الموازنة قد سارت في سبيل اعداد موازنة حديثة تنطبق على الفن الحديث. وبالواقع اذا أردنا ان نحكم ما اذا كانت هذه الموازنة قد حققت نجاحاً أم لا، يجب علينا أن ننظر الى الشروط الأساسية التي ينجح بموجبها موازنة أو لا تنجح. فهذه الشروط هي ثلاثة:

أولاً: ان يتحقق الضبط الفني

ثانياً: ان تكون هناك واردات كافية لكي تسد الحاجات.

ثالثاً: ان تكون لدى الحكومة سياسة واضحة تبني موازنتها على أساسها.

أما من ناحية الضبط الفني، فلنا أمثلة نستطيع ان نوردها في هذا الشأن. فأول مثال على الضبط الفني هو ما سمي بوحدة الموازنة. فلقد رأينا أن الموازنات السابقة لا سيما قبل عام ١٩٥٩ كانت السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لا تستطيعان أن تتبنيا الموازنة لوجود عدم من الموازنات، فقد كانت الموازنة العامة وموازنات أخرى ملحقة. ولم يكن يعرف أحد ما هي الواردات كلها ولا النفقات كلها. أما الآن فبمجرد فتح كتاب الموازنة يمكن معرفة ما على الدولة وما لها. ولقد تمت خطوات كبيرة في هذا السبيل. فوجدنا ان من وضع الموازنة في السنوات الماضية قد درج على ايجاد كتاب واحد، وكانت هذه وحدة جزئية تجمع الموازنة في قانون واحد لا كتاب واحد، فالتحويل أصبح واحداً، وفي موازنة عام ١٩٦٣ نجد ان الواردات قد أضيفت الى بعضها وأصبحت في قانون واحد وكتاب واحد. فاضيف الى ذلك حصة الحكومة من واردات الكازينو، والاعتمادات المفتوحة في السنوات الماضية والتي لا يمكن حصرها من شهر الى شهر جرى احصاؤها ونقلت الاعتمادات غير المعقودة الى الاجزاء المختصة من الموازنة ووضع هذا النص في قانون الموازنة. وتعدنا الحكومة اليوم بأنها تفكر في ازالة الشخصية المميزة لبعض الموازنات في السنة القادمة كموازنة الهاتف مثلاً، فتدخل هذه الموازنة في صلب موازنة البريد والبرق لأن اجراءاتها مماثلة لبعضها البعض.

وكذلك لم تكن الاعتمادات الخاصة بالجزء الرابع وهو المختص بالمشاريع الانشائية الطويلة المدى، لم تكن تظهر في الماضي واليوم نجدها بارزة في الموازنة.

ان هذا مثال على الضبط الفني يدفعنا الى ان نشكر الحكومة على المجهود الذي بذلته في هذا السبيل.

ومن ناحية أخرى نجد من أمثلة الضبط الفني تبرير الاعتمادات المطلوبة. فأصبحت الوزارة الآن تبعث الى وزارة المالية بطلب ما يلزمها من اعتمادات مع وثائق ومستندات للتثبت من الحاجة الحقيقية لهذه الاعتمادات. ولم تعد هناك المساومة التي كنا نشهدها بالماضي والتي بموجبها كان يحصل أخذ ورد بين الوزارتين حتى يتوصلا الى الاتفاق على رقم معين. اما اليوم فاننا نجد أن المبالغ التي تطلبها الوزارة ترفقها بتعلييل وتبرير. وهذا برأبي قد قلب المفهوم تماماً ونجم عنه ان النفقات الادارية هبطت الى ٤٩ بالمئة بعد ان كانت لستين خلتنا تزيد على الستين بالمئة. اما النفقات الانشائية فقد ارتفعت الى أن وصلت الى ٣٥ بالمئة بعد ان كانت لستين خلتنا لا تتعدى الثمانية عشر بالمئة. وهذه ثورة في النفقات الانشائية تؤدي الى الانعاش والازدهار المنشودين.

وهكذا نرى أن الحكومة، تستطيع، من الآن وصاعداً، عقد النفقة بوضوح مع اعتماد الدفع على أساس اعتماد التعهد، وهذا مهم من الناحية الفنية.

وهذا الشرط من شروط النجاح لا بد أن يقترن، لكي يتم، بوجود الوردات الكافية، وهذا يجعلنا نعود الى نظامنا الحاضر الذي لا يزال مجحفاً بحق الطبقات المتوسطة والفقيرة، ومتساهل مع الطبقات الفنية. فالواردات عمياء، أي أن هناك ٨٥ بالمئة ضرائب غير مباشرة و ١٥ بالمئة ضرائب مباشرة، وهذا لا حاجة بي الى الاشارة الى أنه ظلم اجتماعي كبير. حتى الضرائب المباشرة نفسها مجحفة لسبيين، أولاً، لأنه ليس هناك اعفاءات أساسية ذات شأن، حتى ضريبة الأملاك المبنية التي أحدثت بعض التحسن، قد أصبحنا لا نجد فيها أي اعفاء الا بالنسبة للاماكن التي يسكنها أصحابها فقط.

أما المعدلات التصاعدية فهي لا تزال خفيفة، وأقصى حد لها هو ٤٢ بالمئة على كل مبلغ يتجاوز التسعمائة وخمسين الف ليرة.

كذلك، ضريبة الارث في لبنان كان الحد الأقصى لها اثنتي عشرة بالمئة على كل مبلغ يزيد على الأربعمائة الف ليرة، فإذا بنا نجدها اليوم وقد أصبحت سبعة بالمئة على المليون ليرة فقط. وهذا أمر مجحف كثيراً، يدفعنا الى التساؤل عن سياستنا في توزيع المداخل من الناحية الاجتماعية.

لذلك فإننا نجد أن وزارة المالية تنكب في هذه الأيام على اعادة النظر في الضريبة لتحقيق العدالة بحيث يسهم في واردات الدولة القادرون على الدفع دون سواهم، ولتأمين المزيد من الواردات للدولة، وكل هذا يجري في نطاق النظام الضرائبي المعتدل، لا سيما وان الحاجات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يكن بإمكان الحكومة ان تقف مكتوفة الأيدي حيالها، تتطلب أموالاً كثيرة لا يمكن تأمينها من المصادر الموجودة في الوقت الحاضر، وتتطلب بالفعل، اعادة النظر في الضريبة. لا سيما وان أموال الاحتياط التي تكلم عنها الاستاذ اميل البستاني والتي قال انها وصلت الى خمسمئة مليون ومليون ليرة وانها لو انفقت لكانت قد عمرت البلاد، نحن نظمته بأن أموال الاحتياط هي كلها برسم المشاريع الانشائية، واننا الآن نتساءل من أين سنحصل على أموال أخرى نرصدها في باب الاحتياط من أجل أعمال أخرى. هذا ما أخطأ به الاستاذ بستاني.

أما التوازن المالي، بسبب هذا الشح في مال الاحتياط نجد أننا لا نصل إليه إلا بطرق تحتية اصطناعية، وذلك بالتخلص من كثير من الطلبات التي ترد من الوزارات والتي بعضها فقط ضروري وأساسي.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي ينبغي على الدولة أن تضع موازنتها لأجلها فإننا نجد أن العهد الحاضر كان أول من وضع سياسة اقتصادية اجتماعية انشائية ترابية واضحة نسبياً، بينما كانت الحكومات في العهود الماضية لا تضع أية سياسة ولا تتمشى على أي نهج من هذا القبيل. وهنا يجب أن نتوجه بالشكر إلى المسؤولين وإلى العهد الذي وضع هذه السياسة وأمن لها الاختصاص والتخطيط. ونستطيع الآن القول بأن هناك سياسة ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإلى إزالة الفوارق بين الفئات والمناطق، وهذا الأمر يسير في طريق التحقيق.

لا أريد أن آخذ من وقتكم أكثر مما أخذت وأقول: إن الموازنة، من الناحية الفنية قد تطورت بصورة مرضية، وأصبحت تضاهي الموازنات الموجودة في الدول الراقية من الناحية الفنية أما الضرائب، فهي ما تزال في مهدها، لا بل إن ضريبة الدخل والارث تدهورت كثيراً ويجب إعادة النظر بشأنها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

بمناسبة درس الموازنة، لا بد لي من أن أثني على ما قاله الزميل الأديب الكبير الأستاذ إدوار حنين. لأنه جال في مضمار هذه الموازنة جولة موفقة فكان على مستوى عال جداً.

إنني أترك للزملاء أمر بحث المواد التي يرغبون أن يبحثوا بها واحصر بحثي في موازنة وزارة الأشغال العامة، لأن هذه الناحية تهمنا جداً نظراً لحالة منطقة الشمال المتأخرة وخاصة في منطقة بلاد البترون.

فلو راجعنا موازنة ١٩٦٢ - الباب الثالث عشر، الفصل الثاني - إنشاءات جديدة - البند ٤٢، الصفحة الأولى لوجدنا أن موازنة هذا البند تبلغ خمسة ملايين وثلاثمائة ألف ليرة. ولو قابلنا بين هذا الرقم والرقم الذي وضع في موازنة ١٩٦٣ في نفس الباب ونفس البند، الصفحة ٣٥٧ والصفحة ٣٥٨ لوجدنا أنه بلغ ستة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف ليرة. أي زيادة مليون وسبعمائة وعشرين ألف ليرة.

إن الأموال التي خصصت في هذا البند من موازنة ١٩٦٢ لم ينفذ منها، لسوء الحظ، إلا القسم الضئيل. ومع هذا فقد خصصت الأموال التي وضعت في موازنة ١٩٦٣ للطرق التي وضعت لها المبالغ المذكورة في موازنة ١٩٦٢. ومن المقابلة بين البنود في السنتين ينضح جلياً هذا الواقع:

لقد جاء التوزيع على الطرق الدولية في غير محله. حيث إن هذه الطرق التي اعتبرتها الإدارة دولية ليست بالواقع إلا طرقاً رئيسية. ما عدا طريق الشام - طريق بيروت حمص - طريق بيروت فلسطين. وما تبقى من الطرق فهي مجموعها، طرق رئيسية وليست دولية.

فالطرق الرئيسية وضع لها في موازنة ١٩٦٢ عشرة ملايين وثمانمئة وخمسة وأربعين ألف ليرة. اما في موازنة سنة ١٩٦٣ فقد وضع لها سبعة ملايين ومئة ألف ليرة. أي بنقص ثلاثة ملايين وسبعمئة وخمسة وأربعين ألف ليرة.

ومن التدقيق في موازنة هذه السنة يتضح بأن المال المخصص للطرق الرئيسية المعدة في موازنة ١٩٦٣ طرّقاً دولية، مع بعض الفارق بالاسماء تغطية لتوزيع المال بالاسلوب المرضي عنه.

أما الطرق السياحية والاصطيفائية والوصلات الضرورية فقد وضع لها في موازنة ١٩٦٢ في الصفحة ٣٧، البند ٤٢، مليونان وتسعمئة وخمسون ألف ليرة. اما في سنة ١٩٦٣ فلم يوضع لها شيء. والمستغرب في الأمر، ان الحكومة تهتم بالسياحة والاصطيفاف وتعمل من أجل تعزيزهما، ونحن لا نرى في الموازنة الحالية عرّشاً واحداً لهذه الناحية.

هذا ما لمستّه وتحققت منه في هذه الموازنة الجديدة.

أما الانشاءات الجديدة فقد بلغ ما خصص لها سنة ١٩٦٢ أربعة ملايين وستمئة وخمسة وعشرين ألف ليرة. وبلغ ما خصص لها في الموازنة الحالية أربعة ملايين وسبعة وثمانون ألف ليرة. أي بزيادة مئة وخمسة وخمسين ألف ليرة. ولسوء الحظ لم تنل محافظة الشمال من هذا المبلغ شيئاً. وعندما تصفحت المفردات وجدت ان محافظة الشمال محرومة حرماناً كلياً.

وهذا الحرمان قد أحاط بمحافظة الشمال من جميع النواحي، واليكم الدليل المادي الذي لا يقبل أي جدل: يوجد في محافظة جبل لبنان، حسب الاحصاءات الكيلومترية، ألفا كيلو متر طرقات. وفي محافظة الجنوب ما يزيد على الألف وستمئة كيلو متر. وفي محافظة البقاع ما يزيد على الألف وخمسمئة كيلو متر، اما محافظة الشمال - المحافظة المسكينة - تدل الاحصاءات الكيلومترية على أن فيها أقل من تسعمئة كيلو متر من الطرقات، بما في ذلك طرابلس.

إذا، نحن نعلم بأن هذه المحافظة مهضوم حقها. ومن المقارنة بين هذه المحافظة وباقي المحافظات نجد أن طرقاتها تبلغ نصف الطرقات الموجودة في محافظة جبل لبنان وأكثر من نصف الطرقات الموجودة في محافظة الجنوب، وأقل من ثلثي الطرقات الموجودة في محافظة البقاع.

اما الطرقات السياحية والاصطيفائية والوصلات الضرورية فقد بلغت اعتماداتها في موازنة ١٩٦٢ مليونين وتسعمئة وخمسة وخمسين ألف ليرة أما في موازنة ١٩٦٣ فلم يوضع لها شيء. مع أن الحكومة انشأت دائرة خاصة للسياحة والاصطيفاف غايتها تشويق الاغراب الى المجرى الى لبنان والتعرف اليه والى آثاره.

ان الحكومة التي تعرف حق المعرفة ان التوجيه السياحي هو الذي يدر الخير على البلاد، فكيف لا تضع له المال الكافي للتشويق الى ارتياد لبنان ولشق الطرق ولتجهيز الاماكن الخلابة لاستهواء السائح الذي يمر في لبنان حتى يقوم هو بنفسه، بالدعاية للبنان دعاية مثمرة.

وهناك أمر آخر له أهمية كبرى. وهو أمر المخالفات القانونية التي تصدر عن المسؤولين. ان المخالفات التي ارتكبت ضد القانون هي على غاية من الاهمية لأن القانون لا يجوز ان يجرح ممن تولى المحافظة عليه ورفع الاعتداء عنه.

ان الموازنة، بعد أن يصدقها المجلس الكريم يصبح قانوناً، والقانون لا يتقيد ولا يتبدل الا بموجب قانون آخر يصدر عن هذا المجلس. فمعالي وزير الداخلية غير وبدل في الموازنة حين كان وزيراً للاشغال، ونقل الأموال من أماكن الى أماكن أخرى، واليكم ما عمله:

في موازنة ١٩٦١ ورد في فقرات موازنة مياه الري:

بلعة، شاتين، تنورين - خمسة الاف ليرة.

ينابيع ومحاقن واقنية تنورين وجرودها - عشرون الف ليرة.

جدران ووقاية على ضفاف نهر الجوز وحريصا - أربعة الاف ليرة.

اصلاح وإكساء وترميم أقنية نهر الجوز - تسعة وعشرون الف ليرة.

رام - ثلاثة آلاف ليرة.

وادي المسيل في وادي تنورين - خمسة الاف ليرة.

نبع الجديدة وقناة رأس بنيه - سبعة الاف ليرة.

قناة الفوار - خمسة الاف ليرة.

فكان التغيير في هذه الفقرات على الشكل الآتي: وهذه صورة مصورة عن الأوراق الرسمية:

نبع الحويليفات، اكساء القناة قرب النبع - الفا ليرة.

نبع المفراق - ستة آلاف وخمسمئة ليرة (ولم يكن اسم هذا النبع معروفاً في الموازنة)

نبع الشيخ - احد عشر الفا وخمسمئة ليرة (كان مرصداً له خمسة الاف ليرة).

عين الحفة - الفا وخمسمئة ليرة: الى آخره

إذا، فوزير الاشغال العامة حور في هذا المجال القانون الذي يجب أن لا يمس وان يكون مقدساً. والذي يجب أن يحترمه جميع الناس.

هذا أمر واقع، وقع في موازنة عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ والذي نلفت النظر اليه اثناء بحثنا في موازنة السنة الجديدة، ونطلب التحقيق في هذا الأمر وردع كل من تخوله نفسه ان يعمل اعمالاً مغايرة للقانون، وإرغامه على احترام القانون، وحصر أعماله ضمن الصلاحيات المعطاة له بموجب القانون.

فتجاه هذا الأمر اعتبر ان المخالفات كانت السبب في حملة الناس على هذه الأعمال.

وأريد ان الفت نظر معالي الوزير الجالس أمامنا الآن الى أن التنفيذ في مناطقنا غير جار، وان الأموال التي وضعت سابقاً لا تزال باقية حيثما كانت، الا اذا كان قد طرأ عليها شيء لا نعلمه، وتحولت الى مكان آخر، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس،

لا يوجد نصاب، ولهذا فاني لا أود الكلام وأرجو ان يؤجل دوري الى الجلسة القادمة.

الرئيس: ارفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر غد لمتابعة مناقشة الموازنة.

ولما كان قد طلب الكلام أكثر من عشرين نائباً، فاني أعلن عن عقد جلسة يوم الاربعاء القادم في الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الأول ٩٦٢ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة

٢ - متابعة مناقشة مشروع موازنة ١٩٦٣ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد العادي الثاني ١٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ كانون الأول ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، محسن سليم انطوان صحنوي، بشير الأعور، بهيج تقي الدين عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور اللواء جميل لحود، البير مخير، فؤاد البرط، علي عبد الكريم، محمد علم الدين، فؤاد غصن، يوسف كرم، نقولا سالم، سليمان عرب، سميح عسيان، نايف المصري، وناظم القادري. واعتذر السادة: قبلان قبلان، حبيب كيروز موسيس دركالوسيان، نهاد بويز، حسين منصور، جورج هراوي، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ومعالي الوزراء الأمير مجيد ارسلان، فؤاد بطرس، علي بزي، فيليب بولس، رينه معوض، جوزيف سكاف بيار الجميل، كامل الأسعد، عثمان الدنا.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد العادي الثاني ١٩٦٢ في الساعة السابعة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٧ كانون الأول ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميريان، انطوان صحنواوي، لويس أبو شرف، ريمون اده، بشير الأعور، عبد اللطيف الزين، كميل شمعون، محمد حمزة، محمد علم الدين، على عبد الكريم، سميح عسيران، شبلي العريان، ناظم القادري.

واعتذر السادة: قبالان قبالان، نهاد بويز، جميل لحود، حسين منصور، خليل الخوري، عبدو صعب، مرشد حبشي، حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، عادل عسيران، محمود عمار.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: علي بزي، رينه معوض، عثمان الدنا، فيليب بولس، بيار الجميل، فيليب تقلا.

صدق محضر الجلسة السابقة:

ثم استؤنفت المناقشة حول مشروع موازنة ١٩٦٣ فاشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٦٢ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس، أن يدون بأنني اعتذرت في الجلسة السابقة.

الرئيس: يدون ذلك في المحضر.

ونستأنف المناقشة بمشروع الموازنة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: في موازنة سنة ١٩٦٣

حضرة الرئيس والزعماء الكرام:

الموازنة أيها السادة، رسم لوجوه الانفاق، وتعيين لموارد الدخل بالنسبة للدولة خلال سنة كاملة، وهي عندنا - بوضعها الحاضر - مقيدة تقييداً شديداً بحيث لا يمكن لأي من أجهزة الدولة أن يتخطاها قيد شعرة، أو أن يخرج عن حدود حريتها مهما دعت الضرورة ومست الحاجة الى ذلك.

وانطلاقاً من هنا أحب أن أحضر حديثي في هذه الجلسة عن هذه الموازنة التي ندرس من وجهين اثنين: أولهما نظري مبدئي عام وثانيهما عملي تفصيلي:

من حيث المبدأ

١ - في حرفة الموازنة.

من ينظر الى هذه الموازنة من الناحية التنظيمية، أي من حيث الابرار والتنسيق، وتفصيل الأبواب بين الدخل والخرج، وضبط أرقامها، ومقابلتها تفصيلياً بموازنة السنوات السالفة.

قلت من ينظر الى الموازنة من هذه الناحية التنظيمية يجد أنها وليدة درس وضبط، حتى لقد استحقت وزارة المال والقائمون على تحضيرها شكرنا مع التهئة والتقدير.

أما بالنسبة الى المضمون في ملاحظة لا تتعلق بهذه الموازنة بالذات، بقدر ما تتعلق بالروتين التي جرى عليها تنسيق جميع موازاناتنا. أعني ذلك التضييق الشديد على الوزارات والجهزة الادارية، بحيث يتقيد بها القيمون على الأعمال تقيداً يحد من كل مطمح للتجديد المفيد، أو كل توق الى اتخاذ المبادرة البناءة في الشؤون العارضة وما ذلك الا لأن الأرقام تقف حجر عثرة في تحقيق كل فكرة مفيدة صالحة ليس ملحوظاً عنها في الموازنة.

فكم من مرة تضطر الوزارة لارسال مشروع معجل مكرر للمجلس لاعتماد مبلغ كبير أو ضئيل لم يكن ملحوظاً عنه بالموازنة أو لتغيير كلمة أو جملة لتفي شروط حرفة الاعتماد، أو لادخال قانون لتتمكن من توظيف استاذ أو موظف أو عقد اتفاق وكم من هذه المرات تكون عجلة الاصلاح كبش المحرقة.

هنا يكمن خطأ الموازنة اذ تقف منها أجهزة الدولة عاجزة عن اتمام عمل حيوي ملح، أو ملافاة عارض عابر بسبب تضييق الموازنة. وكم من مرة يكون هذا التأخر سبباً لتفاقم الضرر وزيادة التكاليف في النفقات وخسارة مادية ومعنوية. هذا فضلاً عن أن هذا التضييق في ميزانية كل وزارة يحد من حرية الراغبين من المسؤولين في اتخاذ المبادرة البناءة لأعمال جديدة لم ترد في الموازنة قد تحقق منها الدولة صلاحاً للبلاد.

أيها السادة: ان العالم المتمدن اليوم ينظر الى الآفاق البعيدة ويتطلع الى المبادرة الذاتية ويساعد أصحاب العقول المبدعة لتنتج الى أبعد حدود الانتاج.

أما ميزانيتنا فكأنني بها تحد أولاً نشاط الموظفين المسؤولين، وأخاف ان تحد من عزيمة كل من يلجأ الى إصلاح أو تحسين يتطلب نفقات جديدة. لذلك أقترح ما يلي:

بالاضافة الى كل موازنة من موازنات الوزارات وبالاضافة لاحتياطي النفقات الطارئة الوارد ذكرهما في الباب التاسع عشر من تفصيل موازنة النفقات.

أقترح كتجربة لعام ١٩٦٣ تخصيص مئة الف ليرة لكل وزارة من الوزارات، تصرف بناء على اقتراح الوزير المختص وبموافقة مجلس الوزراء، في كل عمل ملح أو طارئ وفي صرفه منفعة عامة.

ان اقرار مشروع مثل هذا قد يكون تجربة لاتخاذها قاعدة للسنوات الآتية. فنجرؤ على ان نخصص مبالغ محترمة تفي كل وزارة حقها من هذا الاسهام.

٢ - التصميم على المدى الطويل .

أما فيما يتعلق بالمأخذ الثاني من حيث المبدأ العام، فهذه الموازنة كسابقاتها غير مستمدة من تصميم مدروس لمدى طويل . فمتى تمكننا من درس موازاتنا لآماد طويلة نجد أن الأهداف الكبيرة التي يعوزها عدد من السنوات قد يخطط لها في موازنة كل سنة مما يساعدنا على تحقيق أهدافنا بالسرعة والمدة التي نخططها . وسوف نرى مثلاً على ذلك في تعليقنا على ميزانية وزارة التربية .

وهنا لا شك أن المسؤولية تقع على كل وزارة أن تخطط لآماد طويلة تصاميم التطورات التي ترتبها في سبيل النهوض بمختلف مرافق البلاد .

٣ - في وزارة التربية .

وهنا أريد أن أسجل على رئيس لجنة المالية تقصيره في عدم دعوة لجنة التربية عندما درست لجنته مشروع موازنة التربية لأن العرف يقضي بأن تتعاون لجنة المال مع جميع اللجان في درس موازاتها المختلفة . لأن هذه اللجان أجدر من غيرها بتفهم حاجات الوزارات المختصة بها .

كما وان دعوة اللجان للاشتراك بدرس الموازنة في لجنة المالية يوفر كثيراً من النقاش والبحث في جلسات المجلس نفسه . فعسى ان يولي رئيس لجنة المالية وكل رئيس آت دعوة اللجان أهميتها .

هذا من حيث الشكل . أما بخصوص الموازنة بالذات ، فإني أوافق حضرة الزميل الاستاذ ادوار حنين على ما طالب به منذ أبام . من ضرورة مضاعفة الاهتمام بوزارة التربية . واني أؤيد مطلبه في خطوطه الأساسية ، راجياً أن تعير السلطة هذه النقطة أهمية متزايدة وان تعي خطورة هذه الناحية وأثرها في تطور البلاد والحفاظ على مستواها الثقافي والفكري .

وأضيف الى قوله ما يلي : نظرة سريعة الى موازات التربية خلال عدد من السنوات ، ترينا أن نصيب وزارة التربية كان دائماً يتراوح حول ١٢,٥٪ من مجموع الموازنة ، مع أننا منذ سنتين ونصف نناشد الحكومة ان ترفع بنسبة موازنة التربية عن هذا الرقم وكأن هذا الرقم آية منزلة لا تحيد عنه رغم المطالبات الملحة ، الأمر الذي يظهر لنا أن الموازات لم توضع بناء لتصميم على سنوات بل كانت وليدة تقليد يستمر من موازنة الى أخرى كما يتبين ان الذين درسوا الموازنة لم يعطوا التربية أهميتها في ناحية تطورها ولا قدرها ما ينبغي للتربية من مضاعفة الاهتمام .

أما الأسباب التي تجعل للتربية هذه الاهمية فهي :

أولاً : ان النشاط التربوي الرسمي لا يزال عندنا شبه بدائي يحتاج الى مراحل من التطور الجذري حتى يصبح بمستوى البلاد ، لذلك يحتاج الى نفقات سريعة وكبيرة ، لأن مستوى ثقافة البلاد لا يكون بفئة واحدة فقط بل برفع جميع الفئات الى مستوى أعلى وأرفع حتى نلعب دورنا الثقافي العلمي في هذا الشرق ، وحتى يصبح لبنان مدرسة الشرق بأسره .

ثانياً: ان كل مبلغ ينفق في سبيل تحسين التربية سيعود حتماً بالخير العميم على جميع ابناء لبنان وعلى اقتصاد لبنان وسياحته وزراعته وصناعته وجميع مرافقه على الاجمال، وهذا ما يخفف عن كاهل بقية الوزارات وعاتها. ذلك لأننا بتثقيف أكبر عدد من اللبنانيين نزيد عدد المنتجين الذين يساهمون بدورهم في زيادة الدخل القومي وبالتالي في واردات الدولة.

كما وان ذلك يقلل من عدد الذين يعيشون عبثاً على كاهل كل وزارة وكل حكومة.

ثالثاً: هذا فضلاً عن الناحية الانسانية المحض. فإن التربية الصالحة ترفع من قيمة الانسان كإنسان، وهذا ما يفوق في الأهمية كل اعتبار اقتصادي وهذا انسجاماً مع رسالة لبنان وانضمامه الى أسرة شرعة حقوق الانسان وتمشياً مع دستوره الذي كلنا يحل ويحترم ويسير على نهجه وروحه.

رابعاً: ان الدول الراقية أخذت تعتبر منذ الآن أن أهم جهاز يمكن أن تهيب له للغد، ما ينبغي أن نواجه به مشاكل الغد، انما هو المدرسة. ولذلك ارتفعت أصوات المفكرين الكبار في مختلف أقطار المعمور مجمعة على المطالبة بمضاعفة الجهود التربوية لاعداد جيل في حجم مشاكل الغد الذي ينتظره وهي مشاكل ضخمة معقدة ضخامة التطور العلمي وتعقده، وليس يستطيع لبنان أن يكون في منأى عن هذا كله.

هذا من حيث المبدأ العام، أي على الصعيد النظري البحث أما على الصعيد العملي، فما هي المشاريع التربوية الملحة التي لا يستطيع لبنان تأجيلها أو صرف النظر عنها الا على حساب مستواه الثقافي والانساني؟

هناك في الدرجة الأولى مشروع التعليم الابتدائي الالزامي المجاني الذي ينبغي لنا أن نتمه على مراحل لا تتجاوز بضعة سنوات، وأفضلها أقلها. هذا المشروع الذي يعتبر حقاً للمواطنين بموجب الدستور وبموجب المراسيم الاشتراعية وبموجب ارادة الشعب وارانكم أنتم ممثلي الشعب، يحتاج الى رفع موازنة التربية الى ضعفها وقد تبلغ بعد خمس سنوات مثلاً لا أقل من مئة مليون ليرة لبنانية اذ يصل عدد المعلمين الى ١٢ ألف معلم ليقوموا بتعليم ثلاث مئة ألف طالب ولتحضير دور معلمين لتدريب هذا العدد الوافر من المدرسين، فضلاً عن توسيع نطاق الجامعة اللبنانية لتستوعب ثلاثة أضعاف عددها اليوم ولفتح المعاهد المهنية، ومضاعفة المساعدات الفنية والأدبية مرات عديدة وفتح أبواب المساعدات والتخصص في الخارج، فلا نبقي ضمن اطار التقتير والتوفير.

ان اتمام هذا كله - وكله ضروري حتى الالحاح - يحتاج الى ميزانية قد تبلغ بعد خمس سنوات أكثر من مئة مليون ليرة كما أسلفت، فكيف نصل الى هذا الرقم اذا لم نزد موازنة التربية في كل عام ما يقارب ١٢ مليون ليرة لكي ينجح ذلك على مراحل كما ذكرت.

ولندع الآن الارقام نتكلم:

جاء في موازنة ١٩٦٣ النفقات الآتية:

٣٠ مليون للتعليم الابتدائي بما فيه حصة المدارس المجانية (ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون).

مليونان وثلاثة أرباع المليون للتعليم المهني والتقني .

ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون للتعليم الثانوي .

٣ ملايين لاعداد المعلمين بما فيه مليون ليرة تقريباً منح اعاشة لطلاب دور المعلمين .

فهل لهذه الأرقام ان تتكلم عن ظلامتها في بلد يتسع لانفاق اضعافها في هذا السبيل الذي هو قوام وجود لبنان كبلد ثقافي ممتاز؟ أين نحن مما يستوجب التعليم الابتدائي الالزامي؟ وموازنة التعليم المعني هي أقل ما يصرف على مدرسة واحدة في بلاد الناس؟ وهذا التعليم الثانوي أترك لكم أن تقولوا كلمتكم فيه . اما دور المعلمين، وهنا بيت القصيد، فأين نحن من اعداد المعلمين للوصول الى هدف تعميميه والزاميته؟ ماذا يمنع ان يخصص الآن في الموازنة الجديدة (٢٠٠٠٠٠٠) مليونان ليرة لمضاعفة دور المعلمين أو مضاعفة عدد طلابها؟ ان سياسة تعيين المعلمين التي تبعتها وزاراتنا منذ الاستقلال الى اليوم باجراء امتحانات عابرة وتعيين حاملي شهادات غير متخصصين في فن التعليم، سياسة خاطئة ويجب الاقلاع عنها . فالتعيين لا هو حل للمشكلة ولا وفاء بالحاجة، انما هو تحذير للأهلين وفيه داء دفين لان التعليم رسالة قبل كل شيء، ولا يقوم به إلا من كان في نفسه شيء من الرسالة نحصره وندرجه قبل أن نحمله رسالة التعليم وتوجيه النشء وتحضيره لمواجهة معضلات الغد . وكل حكومة تود أن تحتط لنفسها سياسة تربوية صحيحة لا بد لها أن تبدأ من ايجاد المعلم وتدريبه تدريباً لائقاً . فلا مهرب - يا سادة - من تدريب المعلمين أولاً لأن هذا هو حجر أساس كل سياسة تربوية تحتارون . لماذا تؤجلون للغد ما يجب أن نفعله اليوم؟ وإذا كان بإمكانكم تأجيل مشاريع حيوية كالطرق والكهرباء على أن تحقق دفعة واحدة بعد بضع سنوات، فقد يكون بذلك خير . أما التعليم فيعوزه تحضير معلم وامكانات علمية ووقت طويل فلماذا لا نبدأ اليوم؟

٤ - في موازنة السياحة والاصطياف

لا نعلنوا عن شيء ليست ذاته اعلاناً عن ذاته .

وبصدد الاعلان عن لبنان، بلد سياحة وبلد اصطياف، ينبغي أن نسعى أولاً الى جعله بلداً يستطيع أن يعلن بذاته عن ذاته، فلا نعلن عنه أمام الناس (إلا بعد الانتهاء من هذه المرحلة الأولى) .

انطلاقاً من هنا ننظر الى عمل السياحة والاصطياف من ناحيتين اثنتين أولاًها داخلية تتعلق بتحسين شروط السياحة والارتفاع بمستواها، والحفاظ على السائح اذا أتى، وترغيبه أن يعود، ويتطلب ذلك نشاطاً شاملاً يتناول تحسين أوضاع السائق والشرطي وموظف المؤسسات الفندقية والمواطن العادي، فضلاً عن ناحية أخرى مهمة، تعزيز أشمل وأشد في مديرية الآثار . ذلك ان في لبنان عدداً من الآثار التاريخية المدفونة في تربته ولاستخراجها أهمية أثرية بالغة تجلب للبنان مئات الوف السائحين وذلك على مدار فصول السنة . فأقترح فتح مدرسة لتعليم التنقيب عن الآثار حتى نتمكن في يوم قريب أن نظهر جميع الآثار المدفونة التي لا تكاد تخلو منها منطقة من مناطق لبنان في الساحل والجبل .

أما على صعيد الدعاية في الخارج فيجب تزويد سفاراتنا بالمعلومات الوافية التي يتطلبها السائح من معلومات واحصاء وتزويدها بالرسوم والصور والنشرات المتقنة الطبع والابرار الكاملة بمعلوماتها عن مناخ لبنان وجمال أرضه وسمائه وروعة آثاره. ان المجال لهذا العمل الدعائي واسمع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أوروبا الشمالية بلاد الغيوم الدائمة التي لا يقل عن بضعة ملايين عدد الذين يبحثون من أبنائها عن المناطق المشمسة لزيارتها والاقامة فيها بضعة أسابيع. وقد يكون من المناسب أن تعقد مصلحة السياحة اتفاقاً لاستئجار طائرات تضعها في خدمة السائح من شمالي أوروبا بنفقات مخفضة تسهلاً لقدمهم.

ان تسهيل قدوم السائح الاجانب الى لبنان ليس ذا فائدة اقتصادية فحسب، بل أنه مظهر من مظاهر الصلات الانسانية والثقافة بين لبنان والبلدان الراقية العريقة في المدنية، وهذا غنى حضاري جديد للبنان.

٥ - في مجمل الموازنة

أيها السادة: قد يتخوف البعض من الموازنة الكبيرة. أما أنا فلست أجد مبرراً لهذا الخوف. بل أجد - على نقض ذلك - ان الموازنات الكبيرة ما هي الا دليل على الازدهار والرخاء، ومن ثم فهي سبب من أسباب هذا الازدهار والرخاء. فالامم الراقية درجت على جعل موازنتها ثلث الدخل القومي، ونحن لا نزال بعيدين في موازنتنا عن هذا الرقم.

وإذا أدى رفع الموازنة الى رفع الضرائب، فليس في ذلك أي غضاضة على الجماعة والافراد، لأنه خير للفرد أن تتوفر له الأسباب لمضاعفة أرباحه مرة ولو أدى ذلك الى مضاعفة ما يدفعه من الضرائب عدداً من المرات. ولا بد لي أخيراً من أن أشير الى انني كنت أود أن ينال مجلس الابحاث العلمية أكثر مما خصص له في هذه الموازنة بالنسبة لأهمية المشروع وما ينتج عنه من منافع علمية واقتصادية للبلاد.

فعسى أن تأخذ الدولة في موازنتها المقبلة ذلك كله بعين الاعتبار، فنصل الى يوم يكون لنا من موازنتنا دليل على أن الدولة تنظر الى أبعد من يومها. وتخطط لأكثر من سنة في مواجهة مشاكل الغد القريبة منها والبعيدة.

بيروت في ١٨ كانون الأول ١٩٦٣

شارل سعد

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: دولة الرئيس

زملائي المحترمين

نحن اليوم، مرة أخرى، في صدد المناقشة في الموازنة العامة. هذه الموازنة التي هي أصدق تعبير عن ارادة وطننا في السير الى الامام، وهي أكمل صورة للتطور المنشود في نطاق العدالة الاجتماعية.

لن أعرض لجميع بنود هذه الموازنة بنداً بنداً ولكنني أحصر كلامي في موضوعين اثنين، أرى من الواجب أن نعنّى بهما عناية خاصة، وهما:

المجهود العمراني أولاً، والسياحة والانباء ثانياً.

فالمجهود العمراني في نظري، هو الموضوع الرئيسي، الجامع، الذي يجب ان نحصر فيه كل نشاط، حتى تهون عنده جميع المسائل الفرعية.

ولهذه المناسبة، وقبل أن ادخل صلب البحث أود أن اذكر الحكومة المحترمة بقضية طرق عاليه. وقد وصفتها بالقضية لأنّي أراها مستعصية الحل يا دولة الرئيس ولو لم تكن قد رأيت بام العين حالتها المذرية التاعسة، حالتها غير اللائقة بلبنان الحديث لظننت ان في كلامي ميلاً الى المبالغة. أو مقصداً الى غايات خاصة. ولكنك رأيت بعينك وعرفت الحال، فهل يعقل أن نرضى - ونحن نرحب بكل ما يحصل من عمران في جميع الأراضي اللبنانية، ولا نزاحم أحداً الا في السعي والخدمة، ولا تضيق عيننا بأي عمران على الاطلاق - هل يعقل ان نرضى بهذا الاجحاف الفظيع الذي نزل بمنطقتنا في مشروع موازنة الاشغال العامة هذه السنة؟

هل من المعقول أن تكون الموازنة كلها في تصاعد، ونحن وحدنا في قضاء عاليه بانحدار؟ فلا ذكر لمجاز بحدودون الضيعة وهو ممر حيوي للاصطياف، ولا ذكر لطريق الجمهور بسوس - عين الرمانة، وهي أيضاً ممر حيوي لتخفيف الضغط عن طريق بيروت عاليه صوفر، ناهيكم بحاجة سكان بسوس وسكان جميع القرى التي يمر بها هذا الخط الى تحسين طرقهم.

لقد تقدم نواب عاليه بلائحة مفصلة، تتضمن أقل ما يمكن أن يلبي حاجات المنطقة هذه السنة. ونأمل بأن تدرس هذه الطلبات الحق، وان تلبى قبل أن نقدم على تصديق هذه الموازنة.

ونأمل بأن تأتينا وزارة الاشغال العامة بمشروع جديد لطريق عاليه (بدنا نأكل عنب ما بدنا نقتل الناطور) فنحن طالما كنا، ولا نزال نسعى الى معالجة المسائل العامة بروح ايجابية جدية، بعيدة كل البعد عن العرقلة والمشاغبة، فنطلب بصوت عال مساواتنا بالغير وتنفيذها ما هو ممكن من برنامجنا وبرنامج الادارة لمنطقتنا.

وبعد

فلتسمح لي الحكومة الجليلة ان اسألها: ما هو مفهومها للطرق الدولية؟

وفي فهمها ما يغنيني عن دخول التفاصيل واني أطلب بالخاح ان تشرع بدرس هذا الموضوع درساً جدياً، وتضع تشريعاً تحدد بموجبه الطرق الدولية والرئيسية والمحلية، على ضوء العلم والفن، لا بطريقة كيفية كما هو الحال اليوم.

في المجهود العمراني

وبعد، فانتقل الى المجهود العمراني لأقول:

ان كل وصف لهذا المجهود وكل عناية به، هو دون ان يعبر عن مجموعة المنافع التي يجنيها لبنان منه .

موازنتنا اليوم تعبر في أكثر فصولها عن رغبة الدولة الصادقة في اعطاء الافضلية للتجهيز والتعمير . فالعناية بالطرق والري ومياه الشفة والتحريج، وما اليها، تصون ثروتنا الطبيعية وتشجع ابناء المحافظات على البقاء في قراهم، أو على الرجوع اليها، وتسعى بالتالي الى التوازن بين عدد سكان العاصمة وضواحيها المتلاصقة بها - وهو عدد متصاعد - وبين سكان سائر المناطق وعددهم ينحدر ويا للأسف انحداراً خطراً! ولا ريب بأن المشاريع الكبرى التي هي قيد التنفيذ في المناطق اللبنانية تشجع مختلف النشاطات فيها، ولكن على الحكومة أيضاً أن تلجأ الى طرق مباشرة لتحقيق مشاريع صناعية ومشغل في القرى تطبق عليها نظاماً ضريبياً وانخفاضياً

ولما كان التشريع المالي من صميم العناصر التي تساعد لبنان على الاستفادة من المشاريع الكبرى والتجهيزات القائمة والمنتظرة، فأرجو ان تعبر الحكومة المحترمة انتباهها - كل انتباهها - الى مشروع قانون المصرف المركزي الذي يعد: فكل ما من شأنه في هذا القانون ان يظهرنا دولة مترددة، حائرة، بين نظامها الحر الحالي - وكلنا يشهد بأن هذا النظام الحر قد أثبت صحته الكاملة وانطباقه على طبيعة بلدنا وحاجاته - وبين نظام تشتم منه عودة، أو شبه عودة، نحو الانظمة الموجهة، قد يحدث كارثة مالية أقل ما يقال فيها اننا في غنى عنها. فالمساس بسرية المصارف - مثلاً - من شأنه ان يخلق جواً من القلق، وكذلك حصر سلطات واسعة في يد مدير المصرف المركزي يحدث أيضاً استغراباً، إذ اننا في لبنان اجتزنا طرق التجارب ورسخنا مستوانا المالي والاقتصادي على واقع هو أقوى من كل تشريع.

واستشهد بالسابقات، فلا أرى مثلاً أجلى وأوضح من مثل هولاندة: هنالك بلد شمالي يتحمل القيود والانظمة، بطبيعته وتكوينه، أكثر منا. اصدروا فيه قانوناً صارماً لمصرف مركزي حصروا بموجبه السلطات المالية كلها في يد المصرف وأعطوه صلاحية الاشراف والتوجيه ثم أيقن الهولنديون بعد حين أن بلداً حراً ترتكز شؤونه المالية على الحرية أساساً، لا يتلاءم حال مع مثل هذه الانظمة. فتركوا القانون في المحفوظات ورجعوا الى الخطة التقليدية التي خلقت مركزهم وجمت ثروتهم ونموهم. وهولانده بلد صغير، في المساحة مثلنا، نشر أبنائها نشاطهم في الدنيا قاطبة، مثلنا، وهم اليوم لا يعتمدون على مستعمرات كما كانوا في الماضي، بل يعتمدون، مثلنا أيضاً، على جالياتهم.

واذن، فلنعتز بهذا المثل القريب، مع العلم والتذكير ان الذي لا يطبق في بلد منظم تنظيماً كاملاً مثل هولانده يصعب وضعه وتطبيقه عندنا، والتضييق به على الوثبة الرائعة التي يقوم بها اللبنانيون في بلادهم والخارج، شرط أن لا يقيدوا بقيود تخالف طبيعتهم في صميمها.

ليكن المصرف المركزي مصرف اصدار قبل كل شيء. الاصدار مهمة ذات شأن خطير، فلا يثقل عليها بملاحق تضعفها.

في السياحة والانباء .

أما السياحة والانباء فعلي أولاً أن أقول كلمة حق في الاذاعة اللبنانية التي نرحب بتحسينها هذا التحسين الملموس، بمختلف اجهزتها وبرامجها الاخبارية والثقافية والموسيقية انها صارت الرابطة التي طالبنا بها مراراً بين اللبنانيين المقيمين وأخوتهم المغتربين . وكم سررتني رسائل تلقيتها من المهجر، ولا سيما من البرازيل، يثني فيها كاتبوها على هذا الواقع اللبناني الجديد، إد صار باستطاعة انسابنا وراء البحار أن يسمعون صوت لبنان في كل يوم جلياً.

كلامي هذا لا يعني ان كل شيء في الاذاعة ممتاز، فقد قصدت به التهنئة على ما حقق والتشجيع على التحسين المتواصل، بتقوية البرامج وزيادة ساعات البث وتجنيد القوى لمتابعة الطريق التي بدأت.

وأريد أن أتكلم بالمناسبة في موضوع اذاعي آخر تزداد أهميته يوماً بعد يوم، ويشكل قوة لا تضاهى في حقل النشر، يجب أن تحسب الدولة له حساباً كبيراً. عنيت: التلفزيون!

في لبنان، حالياً محطتان للتلفزيون تتضاربان، ولا تستطيعان والحالة كما هي أن تنموا نمواً يناسب مستواهما المنشود.

على الحكومة يا سادتي أن تنسق شؤون المحطتين، بالاتفاق معهما. وعليها أن تضع معهما أيضاً أنظمة ثابتة، مالية وإدارية، تفسح لهما الفرصة حتى يحتل التلفزيون مكانته في بلدنا الراقي، وعلى مستوى هذا الرقي.

ان الدولة تريد أن تستخدم التلفزيون للإرشاد - وهي في الواقع قد وضعت نواة لهذا الاستخدام، كما أنها وضعت عليه رقابة. وهذا كله غير منظم بالتشريع الخاص الذي يحتاج اليه هذا الموضوع.

أطلب الى الحكومة ان تستبق الحوادث مرة واحدة على الأقل، وان تستبق الأزمة التي ستقع دون شك في عالم التلفزيون اللبناني، فيما إذا تركت الأمور على حالتها، فتدعو الشركتين معاً الى الاجتماع معهما لتدارس هذا الوضع بما يستحق من عمق وجد وأن تصل معهما الى حلول تجنبهما الأزمة التي بدأت تلوح.

لقد جنت الدولة مبالغ طائلة من التلفزيون عند نشأته: كانت أولى الشركتين تتوقع أن يباع في لبنان ٤٢٠٠ جهاز في السنة الأولى. ووضعت هذا الرقم أساساً لتعاقدها مع إحدى شركات الدعاية. فهل تعملون ما هو عدد الاجهزة الموجودة عندنا اليوم؟

٥٢٠٠٠ جهاز، دفعت رسوماً جمركية ما يقرب من ثمانية عشر مليون ليرة!

هل تعلمون عدد اللبنانيين الذين يتناولهم التلفزيون؟

انهم اربعمئة الف تقريباً. وهو عدد في تصاعد مستمر.

حوالي الفين لبناني يعملون في شركتي التلفزيون وفي ما له علاقة بهما. عدا الفنانين الذين فتح لهم التلفزيون أوسع مسرح. فهل يعقل أن تترك قوة كهذه القوة دون أية رعاية رسمية؟

أما السياحة فهي مستقبل لبنان

قد يضيق يوماً نطاق الخدمات التي يستفيد لبنان اليوم من تقديمها للعامل، فالزمخات تزداد سنة بعد سنة، ولا سيما لأن بعض بلدان النظام المالي الموجه أخذت تتجه نحو انظمة حرة.

يجوز أن تجتاز الصناعة مرحلة صعبة. ويجوز أن تحدث أزمة حتى في التجارة. أما اذا نجحنا في تطوير الحركة السياحية نحو لبنان فنكون قد تداركنا - دون مبالغة - نشوب الأزمات. فالسياحة تنمي النظام المالي الحر، وتنمي الانتاج الصناعي والحركة التجارية. انها كنز لا حد له!

صحيح ان لبنان فيه جميع ما يستهوي السائح من لذة عيش الى شمس وثلج وشطوط وأماكن واثار تاريخية، وعناصر كثيرة غيرها، ولكن هذا السائح الذي نريد جذبه بدعايتنا يرغب مبدئياً أن يقوم بزيارة مثلثة:

يريد زيارة لبنان وما في لبنان. يريد زيارة الاماكن الاثرية في سورية - كتدمر مثلاً - يريد الحج الى الأماكن المقدسة.

فإذا تعذر علينا الغاء تأشيرة السفر، فلا أقل من الاسراع الى انشاء فيزا يعمل بها في جميع البلدان السياحية، وهي صالحة لعدة رحلات، فتبيح للسائح الدخول إلى لبنان والخروج منه مرات عديدة. وكم من سائح تململ وتذمر من فرض تأشيرة جديدة على جوازه في رجوعه من القدس الينا، فاضاع من وقت زيارته وقتاً ثميناً هدره في الحصول على الفيزا، فتذمر، وتأفف.

ان الفيزا السياحية هي أقل ما نعمله لتسهيل السياحة الينا، مع التذكير بأنه يجب تخفيض رسوم التأشيرة السياحية في القنصليات اللبنانية، بالنظر الى التفاوت البعيد بين الذي تجنيه الخزينة من دخل الفيزا وبين المنافع العظيمة التي تجنيها البلاد كلها من الغاء تلك الرسوم، أو من تخفيضها على الأقل.

لا يكفي أن ننظم البيت، ونجهزه، وندعو الى زيارته، بل يجب أن لا تقوم عراقيل في سبيل الزائرين.

هنا أود أن ألفت نظر الحكومة مرة أخرى الى موضوع أثرته في هذا المجلس المحترم يوم تناقشنا في قانون الأجانب: لا شك في أن من مصلحتنا السياحية الواضحة أن تزور لبنان شخصيات ذات شهرة عالمية، وأخص بالذكر نجوم السينما. ولكن، كم من النجوم وصلت الى لبنان للسياحة والاستجمام فسئلت في المطار، وفي المرفأ عن تصريح وزارة الشؤون الاجتماعية لها!..

لقد رويت للزملاء الكرام قصة الصحفية الأميركية العالمية السامكسل التي زارتنا بدعوة من لجنة مهرجانات بعلبك الدولية، وفتحت لها السلطات صالون الشرف في المطار، وأوفدت موظفاً عالياً لاستقبالها والترحيب بها.

فبينما هي في صالون الشرف أخذ الموظف جوازها للتأشير عليه، وبعد قليل رجع اليها ضاحكاً في حزن... .
لقد سأله الموظف المختص عن ماذونية العمل التي لم تحصل عليها. وحجته في سؤاله ان جوارها مكتوب عليه
كلمة «نجمة تلفزيون» وصفاً لنشاطها في حين أن عمرها خمس وسبعون سنة، وهي آتية الينا ضيفة شرف.
والمسؤولون يعرفون قيمة كل كلمة تكتبها في الصحف الاميركية عن لبنان.

وقد كتبت سبع مقالات عنا اثر هذه الزيارة

هنا أيضاً يظهر التفاوت الشاسع بين نيات المسؤولين وسوء تنفيذ التعليمات الرسمية وقد استشهدت بهذه
الحادثة لأنها طريفة. ونشكر الله على أنها حلت على الفور وبالحسن، دون أن تعلم بها السامكسول (والا يا دلنا
من لسانها!) فكم حادثة مثل هذه الحادثة تقع ويا للأسف!.

من ضمن المخطط السياحي يجب أن نغنى بتشجيع انتاج الافلام في لبنان. وقد بدأ هذا الانتاج على نطاق
يستحق الاهتمام. فالدعاية بشكل أفلام وانباء تتقبلها النظارة والقراء أكثر من الدعاية التي تعرف انها دعاية.

أما تجهيز لبنان في الداخل لاستقبال الزائرين فليس بحاجة الى المزيد من الفنادق الجديدة، انها صارت متوفرة
في العاصمة. والسائح الذي ينزل بيروت تتيح له المسافات غير المتباعدة عندها أن يزور مختلف المناطق السياحية
ويرجع في اليوم عينه الى فندقه. علينا أن نعمل أولاً لأملاء الفنادق. فإذا تزايد عدد الزائرين على مقدار املنا،
وجد ابناء البلاد الحلول المناسبة لاستقبالهم على مختلف مستواهم.

حضرات الزملاء المحترمين

حاولت التعبير عن رأيي في بعض مواضيع تمت الى صميم التطور اللبناني. وهو تطور نريده وتريدونه في
اطار دولة حديثة الأساليب، عريقة الأسس. دولة تنظر بفخر وارتياح الى تاريخها وتقاليدها لتستوحي منها أسباب
الثوبة البناءة التي تفسح لها احتلال مكانتها في عالم اليوم. مكانة تفوق مراراً ومراراً وسع أراضيها، لتكون عند
ايماننا بقدرة اللبنانيين على الانطلاق.

أرجو ان لا أكون قد اطلت عليكم!

وأرجو أن نتناسى كل ما من شأنه ان يفرق بيننا

وان ننصب جميعاً على الاسهام في بناء البيت اللبناني الصالح، الامن المضيف، فاشترأنا، جميعاً، في القيام
بواجبنا اللبناني شرف لنا

والطريق امامنا معبد، والسلام...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس :

عطوفة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ، في تعليقي على الموازنة لا بد لي من بيان أهمية مصاريف الدولة في تأثيرها على الاقتصاد اللبناني وفي الأزمة التي قد تنتج من عدم الانفاق وبيان بعض التقديرات المغلوطة الواردة في موازنة ١٩٦٢ ، هذا هو البحث العام ، ومن ثم انتقل الى البحث الخاص للعائد للقضايا الزراعية .

ان موازنة عام ١٩٦٢ قدرت النفقات بما يقارب /٤٦٩/ مليون ليرة فإذا ما أضفنا إليها موازنة المصالح المستقلة التي قد تبلغ مائة وخمسين مليون ليرة وإذا ما أضفنا الى ذلك موازنة البلديات والمصالح المستقلة الأخرى التي لم يرد ذكرها في الموازنة ، نكون قد وصلنا الى مبلغ ما يقارب الـ /٧٠٠/ مليون ليرة لبنانية ، يعني ان الدولة والادارات العامة تساهم بمبلغ يوازي ما يقارب ٤٠٪ بالمئة من الدخل القومي الوطني .

من هنا أردت أن أبين أنه اذا ما أرادت الدولة ان تنفق هذه المبالغ هي واداراتها المسؤولة عنها ينتعش الاقتصاد وإذا ما جمدت هذه المبالغ يفشل الاقتصاد وتحصل الأزمة ! وهذا ما يدلنا بشكل واضح جلي ان انفاق الدولة في اقتصاد البلاد يؤثر كثيراً ، ان لجهة التحسن وان لجهة الانكماش وإذا ما رجعنا الى قطع حسابات ١٩٦١ نجد أن مشاريع الاعتمادات الملحوظة في الجزأين الثاني والرابع تكاد ان تبلغ تقريباً ، صفحة ٢٠٤ من قطع حساب موازنة ١٩٦١ ، ما يقارب /١٦٢/ مليون ليرة لم ينفق من هذا المبلغ سوى /٤٨/ مليون ليرة لبنانية فقط لا غير .

صفحة ٢٠٤ أيضاً من قطع الحسابات ١٩٦١ . والجدير بالذكر ان فوائد الأموال المودعة من قبل الدولة في بنك الاصدار بلغت سنة ١٩٦١ ما يقارب مليون ومئتي ألف ليرة مما يبرهن ان متوسط هذه الودائع يبلغ مائة وثلاثين مليون ليرة باعتبار أن الفائدة هي واحد بالمائة .

فهل لمعالي وزير المالية دولة الرئيس ان يقول لنا : ما هي قيمة ودائع الدولة لدى بنك الاصدار وما هي قيمة ودائع الادارات العامة ، وما هي قيمة ودائع المصالح المستقلة ، وهل يمكنه أن يعطينا متوسطاً عن ودائع الدولة وعن هذه المصالح لسنة ١٩٦٢ كي نتمكن من معرفة الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد ، ويظهر أن السياسة المالية لم تزل حتى اليوم سياسة مفقودة لأننا نسبح في قضاء شامل ، فلماذا تقدم لنا الحكومة موازنات دائماً في عجز ؟ أقول انها تقدم لنا موازنات في عجز لأنها تضطر ان تسد هذا العجز من مأخوذات مال الاحتياط وقلنا فيما مضى انه إذا استمرت الدولة في وضعية مالية حسنة لا لأنها تتبع سياسة مالية تقود الى هذه النتيجة الحسنة ، بل لأن الدولة تعجز عن الانفاق ، عن انفاق المبالغ التي قد وضعتها في الموازنة وتتحول هذه المبالغ أكثريتها الى مال الاحتياط ، وعندما تعجز الحكومة أن توازن الواردات والنفقات تلجأ الى هذا التكديس الموجه الى مال الاحتياط لتسديد العجز الذي يرد في الموازنات . وفي هذه السنة اضطرت الحكومة أن تأخذ من مال الاحتياط ما يقارب مبلغ /٦٨/ مليون ليرة لتسديد العجز الحاصل . لذلك أصبح من واجبات الحكومة ان تطلعنا على وضع مال الاحتياط وعلى وضعية الخزينة كي نعلم إذا كانت هذه الوضعية تسمح لنا فعلاً أن نأخذ هذا المبلغ من مال الاحتياط أم لا . أم أن الحكومة «وهذا ما اعتقده» تتكل انها لن تصل الى هذه النقطة لأنها حتماً سوف لا تصرف

المبالغ المدونة في الجزأين، الثاني والرابع وعلى ما أعلم أن مال الاحتياط مركب عليه سلفات بلغ مجموعها/٩٧/ مليون ليرة لبنانية وهنالك ارتباطات وهذه الـ/٩٧/ مليون ليرة موجودة بالفعل. وهنالك أيضاً مبلغ يؤخذ من الاحتياط وقدره/٧٥/ مليون ليرة لبنانية ويدفع لصندوق الليطاني. علينا أن نعرف ما هي موجودات مال الاحتياط بالضبط، وما هي الواجبات المترتبة على هذا المال لأنه كثيراً ما ترتب موجبات على مال الاحتياط ولا تحسم من هذا المال حتى نعرف فعلاً فيما إذا كان بإمكاننا أن نأخذ الـ/٦٨/ مليون ليرة وان نفق فعلاً هذا المبلغ في الموازنة تسديداً للعجز الحاصل وهل يمكن للخزينة أن تتحمل جميع الاعباء التي تلقى على عاتقها ويمكننا أن نقول وأردد ما قلت سابقاً:

لم يكن يوماً للحكومة سياسة مالية تنفق ما نرى مثلاً أن الزيادة المقدرة لضريبة العقارات العقارية الوضع؟ ألا يجب علينا أن نجد حلولاً جذرية للمستقبل؟

وعندما ننصفح تقدير الواردات لسنة ١٩٦٣، نرى أن الزيادة المقدرة لضريبة العقارات العقارية تبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية تقريباً، والزيادة المقدرة لضريبة الدخل تبلغ ثلاثة عشر مليون ليرة لبنانية تقريباً.

فإننا نتساءل: لماذا لم تعطنا الدولة الأدلة على هذه الزيادات؟ وهل يعتقد أن الأزمة الحاصلة ١٩٦٢ تبرر هذه الزيادات؟ ان لجهة الايجارات في الجبل وان لجهة لجوء السياح المستأجرين في الصيف في المناطق الجبلية وان لجهة زيادة ضريبة الدخل في هذه السنة؟

كل ذلك يحتاج الى دليل كي نقتنع من أن هنالك زيادة في هذه الضرائب أي زيادة في ضريبة الأملاك المبنية وزيادة في ضريبة الدخل لأنه حسب اعتقادي أن هنالك نقصاً في كلتا الضريبتين وليس من زيادة.

وإذا ما اطلعنا مثلاً على رسوم الترابية، نرى أن تقرير وزارة المالية ١٩٦٣ أقل من تحصيلات ١٩٦١، هل تعتقد الحكومة ان هنالك أزمة في البناء؟ لأنني لا أفهم ان يكون هنالك نقص اذا كان هنالك البناء مستمراً على وضعيته السابقة. فلماذا هذا النقص؟ أريد أن أعطي الدليل على ذلك وظهر سنة ١٩٦٢ لأول مرة إيرادات مكتب القطع. فمن أين نتجت هذه الإيرادات؟ وهل لم يتحمل فعلياً مكتب القطع خسارات فعلية عملية واقعية كأمثال: فرق الليرة المصرية التي ندفعها للسواح المصريين أو بالأحرى للمصطافين المصريين، نطلب من الحكومة اعطاءنا تقريراً مفصلاً عن وضع مكتب القطع وموازنة هذا المكتب وأعماله لنهاية هذه السنة كي نتمكن من درس وضع هذا المكتب الحقيقية.

ولنعد الى قطع الحسابات لنتمكن من الحكم على السياسة المالية ودوائر التحصيل.

ظهر في قطع حساب ١٩٦١ ان الحقوق المترتبة خلال السنة، والضرائب والرسوم المدورة من السنين السابقة بلغت ما يقارب/٥٣٣/ مليون ليرة وان/٣٢/ مليون ليرة تقريباً قد سقطت بمرور الزمن، وان الأموال التي بقيت لآخر السنة بدون تحصيل بلغت/١٨٧/ مليون ليرة لبنانية ونيف. يستنتج من ذلك، ان الضرائب والرسوم

المنزلة والمدورة قد بلغت/٤١/ بالمائة من المجموع المترتب وهذا ما يدلنا أيضاً على عدم التنظيم في وزارة المالية، نعم أقولها بكل صراحة لأنه لو كان هنالك من تنظيم فني لدوائر المالية، لما كان يجب أن يبقى في ذمة المكلف اللبناني مبلغ/١٨٧/ مليون ليرة لبنانية.

«يا سيدي، أنا أشير الى مكان الخلل وأعتقد أنك كلك رغبة كي تزيل هذا الخلل».

وقبل أن تفكر الحكومة بزيادة ضرائب جديدة «وهنا بيت القصيد» لماذا لم تفكر الحكومة بجباية الضرائب الجديدة يا دولة الرئيس؟ وأريد أن أعرف هل أن هنالك فئات من المكلفين اللبنانيين تدفع هذه الضرائب وهل أن هنالك فئات أخرى لا تدفع هذه الضرائب واين تكون متوجبة تلك الضرائب المتأخرة لأنه من حق النائب ممثل الشعب أن يكون على نيرة في الشيء الذي يصوت عليه كي يقتنع في التصويت والا حجب تصويته عن المادة المطروحة عليه.

ولحظنا ان الفذلكة في هذه السنة لم تتطراً الى اعطائنا احصاءات لا عن أسعار المعيشة ولا عن أسعار الجملة ولا عن حجم النقد، وهل أن لدى الحكومة هذه الاحصاءات؟ وهل هنالك دائرة احصاءات تستعمل فعلاً وتجري الاحصاءات فعلاً؟ أم أننا اشترينا فقط الماكينات الاحصائية وهي من الحديد لتأكلها الجراذين! لأنني على ما أعلم ان الحكومة أرادت ان تعيد بعض هذه الماكينات الى الشركات التي اشترتها منها فرفضت بداعي أن الجراذين قد أكلت هذه الماكينات!

وأخيراً نريد أن نلفت النظر بأن العادة قد درجت على التزوير في تزوير الاعتمادات، مثلاً ذكر في باب نفقات التشييد والانشاء أمور لا علاقة لها بهذه القضية وانما تخبيء المصاريف العائدة للموظفين والتعويضات العائدة أيضاً للموظفين، فكان الأجدي أن تذكر في الباب الأول من الموازنة لا في الجزأين، الثاني والرابع.

ومثلاً ثانياً، أنه ذكر في باب الانشاءات أيضاً عجز سكك الحديدية البالغ عشرة ملايين ليرة لبنانية.

فأريد أن أسأل دولة الرئيس: ما هي الانشاءات التي أحدثتها هذه السكك الحديدية في دوائرها؟ ولماذا هذا العجز؟ حتى كل سنة يزيد عن السنة التي سبقتها وهل أن هنالك انشاء بالمعنى الحقيقي؟ أم أن هنالك مبلغاً يهدر كمعاشات للموظفين فقط ولا يجب أن يدخل في باب الانشاء؟

اننا نحذر فيما إذا بقيت الأشغال وهمية. لأنه سوف يقال ويداع على التلفزيون والراديو بأن الحكومة تصرف وتنفق وبين أيدينا قطع الحساب فهو ينفي كل تأويل وكل دعاية. كما أي أخشى إذا ما بقيت الدولة مجمدة أموالها أن يحجر هذا التجميد الى إفلاس لدى التجار ولدى الصناعيين ولدى المزارعين. وان يقال اننا صرفنا مبلغ كذا والحقيقة قد تكون ان الانفاق لم يحصل وان اعتمادات الجزء الثاني والجزء الرابع ١٩٦١ بلغت/١٦٢/ مليون ليرة تقريباً، لم يصرف منها الا/٤٨/ مليون ليرة. هذه الارقام التي تقطع السبيل لكل دعاية أريد أن انبه الحكومة الى ان لا تستغل الدعاية وحدها لأن الدعاية لا تمنع الكارثة ولان الانفاق وحده من شأنه أن يمنع الكارثة.

ونلفت الانظار الى أن مجموع الاحتجاجات لدى كتاب العدل التي كانت توازي ما يقارب المليون ليرة وأقل حتى نهاية ١٩٦٠ قد قفز في نهاية ١٩٦١ الى ما يزيد عن التسعة ملايين ليرة في مدينة بيروت وحدها. وان لوائح الاحتجاجات والافلاسات في سنة ١٩٦٢ ربما زادت عن هذا المبلغ لأنه ليس لدي الاحصاءات.

وأسف ان أقول بأن الثقة قد قلت كثيراً وفقدت في الأسواق المالية لعدم تمكن المصارف من ملاحقة بعض الزبائن نسبة للمداخلات التي تحصل وان الشيكات التي توزع بدون مؤونة قد تكاثرت بشكل مفرج دون أن يتعرض في كثير من الأحيان موضع الشك الى الملاحقة، وليسأل معالي وزير المالية هذه المصارف عن نسبة السندات التي تدفع في استحقاقاتها وعن نسبة السندات التي تجدد؟ ولماذا تجدد هذه السندات وما معنى هذا التجديد؟ فإذا كنا على الف خير فلماذا يضطر المديون أن يأتي الى البنك ويطلب في كل مرة تجديد سند الدين؟ من خلال ذلك يمكننا ان نحكم على الوضع الجاري في البلد وكفانا دعاية بأن الحال على أحسن ما يرام.

وانتقل من هذا الوضع العام الى ما قلت الى الوضع الخاص، وهي القضية الزراعية، واستند في ذلك على الفذلكة التي تقر وتعترف بأن سياستنا التصديرية بقضية الفواكه وبالقضايا الزراعية قد فشلت فشلاً كاد أن يكون تاماً! لأسباب تتعلق بعلاقاتنا مع الدول المجاورة التي قاطعت الانتاج اللبناني من حمضيات وتفاح «فيا معالي الوزير» أنت نائب عن طرابلس المشهورة ببساتينها وأنا كذلك أحد مزارعي التفاح في لبنان إذا ما عدت الى الاسعار التي كانت رائجة لهذين الصنفين تجد يا معالي الوزير أن الاسعار قد هبطت بنسبة مئة بالمئة تقريباً وان الشجرة لم تعد تنتج على صاحبها ما يكفيه لكي يسد انفاقه عليها، واسألك صريحاً أن تجول مثلاً في حمانا التي هي قرية قريبة من بيروت كي ترى أن المزارع اللبناني بدأ يقطع اشجاره المثمرة لأنه يفضل أن يبقى الأرض بوراً من أن ينفق على أشجاره وان يأتي الموسم ولا يستطيع أن يبيع هذا الموسم.

وقد ورد أيضاً في الفذلكة ان الحكومة ساعية لتحسين المساحات الزراعية في لبنان أو لتكثيرها. أنا أوافق ان تكون المساحات الزراعية في لبنان أكثر من المساحات الموجودة حالياً. وأنا أوافق أن يعم الري على هذه المساحات ليس بطريق المياه الجوفية يا دولة الرئيس بل بطريقة السدود لأنك تعلم ونحن نعلم ان المياه الجوفية ربما توفقت الدولة مرة في اكتشاف نبع الا أنها مئات المرات لا تتوفق وأنه الأفضل لنا وللسياسة الحكومية أن تولي السدود أهمية كافية وان امكانها وطبيعتها متوفرة في لبنان، لا أن تولي عناية للمياه الجوفية التي ربما ذهبت أموالها في كثير من الاحيان هدرًا وبدون جدوى، وإذا ما وسعنا هذه المساحات، أسألكم مخلصاً: ماذا نعمل بالمرزوعات هل نرميها كما يرمي بعض الأحيان البرازيليون البن في البحر؟ والفرق بيننا وبين البرازيل، ان البرازيل تعطي منحة للمزارع ولكن دولتنا لم تشاء في وقت من الأوقات ان تساعد المزارع مساعدة فعالة على أساس المنحة وقد حذرت في السنة الماضية عندما بحثنا مشروع مكتب الفاكهة، والاستاذ شادر زميلي يتذكر ذلك لأنني درست هذا المشروع وياه حذرت من أن هذا المشروع لا يفي بالغاية وانه لا يحل أزمة التصدير، وقد بلغني مثلاً هذه السنة أن مكتب الفاكهة زواراً أوفد الى افريقيا كي يعقدوا معاهدات فذهبوا الى بلدان في افريقيا ليس بينها وبين لبنان اتفاقات

تجارية فماذا عملوا في هذه البلدان؟ وكيف يمكن لمكتب الفاكهة ان يعقد اتفاقاً طالما أن الدولة لم تعقد اتفاقاً بينها وبين البلد المطلوب بقضية محمولاتنا.

يا سيدي الرئيس، الأموال التي منحت لمكتب الفاكهة، اخشى أن تذهب هدرًا وان تستعمل كما استعملت بعض أموال السياحة للتزهر وبقصد زيارة البلدان التي يجهلها هؤلاء الموفدون، وعليكم السلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك مطران.

حبيب مطران:

دولة الرئيس، انا لست خبيراً بالمسائل الاقتصادية ويصعب علي درس ميزانية تتضخم وتتسع دروسها وتزداد أرقامها سنة بعد سنة. وهذا ما الالحظه بأن ميزانية ١٩٦٣ ازدادت ما يقارب التسعين مليون ليرة عن ميزانية عام ١٩٦٢.

وقد كان لي الشرف ان كنت عضواً في هذه الندرة ٩٥١ و ٩٥٢ يوم كانت هذه الميزانية /٥٥/ مليون ليرة ثم ارتفعت الى السبعين مليون ليرة فدهشنا لهذه الزيادة وكانت عجلة الدولة ماشية، وكنا ننعيم بالرغد والرفاهية. واليوم وقد وصلنا الى رقم /٥٠٠/ مليون ليرة عدا الميزانيات الاضافية التي تاتيها في غضون السنة لظروف طارئة، منها مفرحة ومنها غير مرضية. ولقد استمعنا الى مقرر اللجنة المالية في السنة الماضية إذ قال لنا على أننا سنقع في عجز الى ما يقارب /الخمسين/ مليون ليرة وسنضطر الى اتخاذها من مال الاحتياط. فإذا أخذنا هذا الرقم كقياس لما قاله مقرر اللجنة المالية في السنة الماضية نكون في هذه السنة في عجز لا يقل عن /١١٩/ مليون ليرة فلا تخافوا من هذا العجز فيما إذا نفذت الميزانية، ولكنها والحمد لله لا تنفذ، والعجز باق حبر على ورق، وعلى كل حال أنا لم أرى في هذه الميزانية والفروقات تحسناً ملموساً في وضعنا الاقتصادي أو في وضعنا الاجتماعي. وحالتنا الاقتصادية كما عبر عنها الزميل الاستاذ جرمانيوس بشكل واضح بصدد دروس اطلع عليها التقني معه على صعيد واحد بأن اقتصادياتنا وحالتنا المالية سيئة جداً وهداً، وانني لأعطي البرهان الساطع رغم الاشاعات السائدة بان حالتنا جيدة والمال متوفر ومكثف في البنوك والمصارف غير أن هذه البنوك والمصارف أيها السادة لم تنزل سعر قطع الحسم كما هو مفروض عند التضخم مع أنها تريد أن توظف الأموال، ورغم ذلك بقيت على منوالها تنسج، أما المعاملات الخاصة وفيها الرهنيات فلا تقل فائدتها عن الخمسة عشر بالمائة وأكثر، وهذا مخيف ويمكن لكل لبناني أن يقرأ في كل صباح اعلانات لبعض شركات التجارة والبيوعات عن الاسعار المعروضة للأموال المبنية التي ايراداتها تتراوح بين /١٥/ و /٢٠/ بالمائة فلو كان هناك ازدهار حقيقي لما باع صاحب البناية، بناية تعطيه عشرين بالمائة الا إذا تسنى له أن يوظف هذا المال بـ /٣٠/ بالمائة أو /٤٠/ بالمائة بالمراباة! وعلى كل حال نحن نعيش في المراباة ولا قانون يحمي حق الموظف الصغير من المراباة.

وإذا قمنا بمقارنة بعد الاطلاع على هذه الميزانية التي وضعت وتضخمت في نواح وخفضت في نواح أخرى، نجد مثلاً أن وزارة الشؤون الاجتماعية تبلغ ميزانياتها المليون ونصف من الليرات في الجزء الأول، وسبع

ملايين في الجزء الثاني، وكذلك وزارة الزراعة تبلغ ميزانيتها أربع ملايين في الجزء الأول، وخمس ملايين في الجزء الثاني أما وزارة الانباء وهنا بيت القصيد فميزانيتها تبلغ في الجزء الأول احد عشر مليون ليرة تصرف على الدعاية أكثر مما تصرف في عمل انتاجي حتى تغطي بالدعاية التقصير الواقع في الانتاج، وها نحن موقوفون وناجحون واليكم مثلاً، انموذجاً من هذا التوفيق: كنت نهار السبت ظهراً في غرفة انتظار دولة رئيس الوزراء وإذا بشاب أجهله تقدم وطلب مني تصريحاً فقلت لمن؟ قال: لوكالة الأنباء الوطنية، فقلت: لا شيء عندي، فقال: ما تقوله عن سفرك قلت: ليس عندي شيء. فقال: الا تريد أن تعطي تصريحاً الى وكالة الانباء الوطنية؟ قلت لا. فقال: لماذا؟ قلت: لأنني لا أرغبها. فقال ولماذا لا ترغبها؟ قلت لأن وكالة الأنباء الوطنية فيما مضى جرى لي معها حديث وهي تعدل وتقتطف وتحول تصريحات بعض النواب لبعض الجهات ولذلك أنا لا أرغبها، وأعتقد انني بذلك حر.

فقال: أرجو منك أن لا تتكلم ولا تتجاسر على وكالة الأنباء، فهي تراقب كل الأعمال حتى الوزراء أنفسهم ودولة رئيس الوزراء نفسه لا يمكنه أن يعطي أي تصريح دون أن تراقبه «ومن المراقب؟» قال: وزارة الداخلية وما فوق!! نعم.. قلت إذا لم تعد وكالة أنباء بل أصبحت وكالة ارشاد وتوجيه؟ قال: نعم. قلت له انني اهنتك على ذلك. قال: أنا لا أهنتكم على سفركم مع السيد بشارة مارون. قلت له: وهذا صحفي أيضاً. قال: انا لا أحترم النواب ولا قيمة ولا وزن لهم انما أحترم الاشخاص («نعم هو الشخص حضرته») فقلت في نفسي: انه ينقصه شوية تهذيب. وعندها أخذ التلفون وخابر نقيب المحررين غاضباً ومهدداً بالوزير وليس برئيس الوزراء الذي نحن بانتظاره، بل بالوزير الخاص به وذلك في غرفة انتظار رئيس الوزراء نفسه! فمنعه الموظف لكنه خرج غاضباً يقول: سأشكوك للوزير. فقلت له! اركض... أسرع وأنا سأقابل الوزير ولكن للأسف لم يحضر ولم أعرف من هو، ولكنني افترضت وقلت ربما يكون وزير الأنباء وعلى كل حال أسرد القضية لوزير الأنباء لأن لهذا المعتدي وزيراً خاصاً ومن فوق. ولقد تقدم بشكوى، والاغرب من هذا كله أن وكالة الارشاد أعدت بياناً مع نقابة المحررين على ما يلي: ان مجلس محوري الصحافة اللبنانية بعد أن اطلع على الشكوى التي تقدم بها الزميل نزيه الحاكوم بحق النائب السيد حبيب مطران الذي أساء معاملة الزميل وأقدم على شتمه وتهجم على سلك المحررين تطوعاً ودون مبرر، وذلك في مجلس عام، ضم النائبين السيد شفيق مرتضى ومصطفى الرفاعي في مكتب أمين سر دولة الرئيس رشيد كرامي.

ان مجلس النقابة يعتبر ان هذا التصرف عدائي من جانب النائب المذكور وقد قدم شكوى بهذا المعنى الى عطوفة رئيس المجلس النيابي وهو ينتظر من السيد مطران جلاء وايضاحاً لتصرفه هذا والا اتخذ المحررون موقفاً منه في ضوء هذا التصرف غير اللائق والذي لا يجوز ان يصدر عن ممثل للشعب واحد رجال التشريع في لبنان.

نعم يا سيدي نتلقى دروساً ممن يقول ويصرح لا حساب للنواب عنده وحتى الوزراء عنده تحت غربة قلمه وتهذيبه العالي. ففي هذا الحادث اسأل الوزير: من هو المدرب والمشرف على هذه الناشئة المهذبة من الموظفين

الذين ليسوا بمحررين ولكنهم عينوا إرضاء لزيد أو لعمر، مع اننا نصرف مبلغ احد عشر مليون ليرة ونعطي من هذا المبلغ رقماً مجهولاً لوكالة الأنباء الوطنية وقد حاولت كثيراً أن اطلع على مجموع ما ينفق ويصرف لأنني أرى مئات من العاملين في هذه الوكالة، ولم أرى مدى حسابهم في هذه الميزانية وكيفية انفاقها، فلا نجد سوى هيئات ليست معروفة. وهذه الوزارة تستوعب أكثر بكثير من وزارة الزراعة، ومن وزارة الشؤون الاجتماعية المفروض بهما الأعمال الخيرية والمقيدة والمثمرة للبلاد. اما ان نغطي هذا النص بهذه الدعاية ونجعل السيد حاكم حاكوماً على البلاد يشرف على الوزراء بأمر الله تعالى! فهذا ما لا نرضاه من وكالة الأنباء!!

أما فيما يعود الى هذه الوكالة فكنت قد تقدمت بسؤالين لم أجب عليهما. عن المصدر الاخباري الذي تتخذه، وعن تحويل وتغيير بعض التصاريح التي كانت تطلب منا ولم احظ بالجواب ولا يخفى أن وكالة الأنباء الكريمة واللطيفة تكلفنا أكثر من مليون ونصف ليرة، نعم أكثر من مليون ونصف إذا جمعنا الأرقام قدر ما نقدر، لأنهم ادخلوها حشواً من هنا وهناك، والتي ارغب لو كان بإمكانهم أن يفيدوني في هذه الميزانية عن هذه الأرقام الصحيحة والا فليفصلوا وكالة الأنباء لأنها أصبحت أداة دولة وأداة متينة للاشراف على كل أعمال الدولة على ما جاء في قول حاكم.

وفيما يتعلق بالمحررين الصحفيين، فاني أحترم وكنت دائماً أحترم كل ما يأتي من الصحف على مختلف نزعاتها وانني اتشرف شخصياً ان أكون صديقاً للمحررين وللصحفيين اذ كنت دائماً اعتمد قول الكلمة للصحافي. ولهذا أكرر احترامي وتقديري الى الصحفيين والمحررين، انما لا أهنيء وكالة الأنباء على تدريب هكذا محررين عملاء يعملون لحساب فلان أو فلان وعلى كل، أطلب اجراءات وتحقيقاً بخصوص هذا الموظف الحاكم ليصبح اقلاً محكوماً ويتخذ درساً في التهذيب البديهي ويتعلم أساليب اللياقة كي يصبح قادراً ان يعمل منجزاً أو نائباً مثلاً والنائب لا يهم إذا شط أحياناً عن مسالك الآداب لأنه ربما اضطر أن يجيب نائباً آخر للدفاع عن نفسه ثم من جهة التصريح فقد تمنعت من اعطاء التصريح انما اتساءل في هذه المناسبة هل وكالة الأنباء هي التي تخدم البلد عامة أم تخدم فكرة افراد؟ وانني أرغب معرفة كيفية توزيع الاعلانات الرسمية، ولماذا كلفت وكالة الأنباء بتوزيع الاعلانات الرسمية، لاقضاء فلان أو لتهذيب فلان، على غرار ما صدر عن حضرة حاكم بهذبنا مثلاً، ويلقي علينا درساً.

وكذلك اتساءل وأسأل عن كيفية توزيع هذه الاعلانات، وهذا أمر مهم جداً بحيث انني قرأت بلاغات من وكالة الأنباء الى بعض الصحفيين توزع عليهم الاعلانات بالشكل الكيفي وتطبق في موضع آخر اقضاء البعض عن منحة هذه الاعلانات فلماذا هذه الوكالة تريد خنق الوكالات المحلية الأخرى؟

فعلى كل حال، انا أعتبر اننا هنا في بلد نمارس فيه الحرية والديمقراطية، وان الصحافة قامت خير قيام بمهمتها فاطلب في هذه المرة التحقيق جدياً عما وقع من جراء هذا الحادث آملاً من الحكومة ان تشعر زملائي النواب بجدية البحث والتحقيق لأنهم غير مستعدين لأن يتعرضوا لاهانة وكالة تسمي نفسها وكالة وطنية، وبما

انها وطنية، فالوطنية لا تنحصر دروسها وتعاليمها عند السيد حاكوم وكم كنت أتمنى أن يكون بين الحاضرين هو ومن يدفعه لاعطاء الدروس ويفاجئنا هذه المرة بشكوى صحيحة واضحة الى وزيره.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

لقد طلب الي بعض الزملاء تأجيل دورهم الى يوم غد ولم يبق أحد من طالبي الكلام في هذه الجلسة، لذلك أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الرابعة بعد الظهر لمناقشة الموازنة العامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ١٩ كانون الأول ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - مناقشة مشروع موازنة سنة ١٩٦٣

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميريان، انطوان صحنوي، عبد الله المشنوق، نهاد بويز، ادوار حنين، وارثكس شاملين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، علي عبد الكريم، كميل عقل، سليمان العلي، يوسف كرم، نقولا سالم، باسيل عبود، سليمان عرب، سميح عسيان، حبيب مطران.

واعتذر السادة: إبراهيم العبد الله، حبيب كيروز، الدكتور الياس الخوري، قبالان قبالان، محمد علم الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ومعالي الوزراء فؤاد بطرس، فيليب بولس، بيار الجميل، رينه معوض، كامل الأسعد، عثمان الدنا، علي بزي الرئيس - افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الرئيس: الغائبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم

تليت

يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، محسن سليم، انطوان صحنوي، بشير الأعور، بهيج تقي الدين، عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور، اللواء جميل لحد، البير مخبير، فؤاد البرط، علي عبد الكريم، محمد علم الدين، فؤاد غصن، يوسف كرم، نقولا سالم، سليمان عرب، سميح عسيران، نايف المصري، وناظم القادري.

واعتذر السادة: قبلان قبلان، حبيب كيروز، موسيس دركالوسيان، نهاد بويز حسين منصور، جورج هراوي، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، ومعالي الوزراء الأمير مجيد ارسلان، فؤاد بطرس، علي بزي، فيليب بولس، رينه معوض، جوزف سكاف، بيار الجميل، كامل الأسعد، عثمان الدنا.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم استؤنفت المناقشة حول مشروع موازنة سنة ١٩٦٣ فاشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

تلى لائحة المشاريع المعجلة.

فتليت اللائحة التالية:

١١٣٧٨ - ١٩٦٢/١٢/١٠ - إضافة وظيفتي طبيب رئيس قسم في جدول رقم ١ الخاص بملاك وزارة الصحة العامة.

١١٤٢١ - ١٩٦٢/١٢/١٢ - تعديل المادة ٣ من القانون الصادر بتاريخ ١٨ أيار سنة ١٩٥٧ «تعويض اختصاص لمهندسي وزارة الدفاع الوطني».

١١٤٧٣ - ١٩٦٢/١٢/١٤ - تأمين الدفاع عن الموظفين الملاحقين بسبب أعمال وظيفتهم بواسطة وزارة العدل.

١١٥٢٧ - ١٩٦٢/١٢/١٩ - قانون البلديات.

الرئيس: تحال لائحة المشاريع المعجلة إلى مراجعها المختصة وتتابع مناقشة الموازنة بصورة عامة. والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب صراف.

يعقوب صراف:

دولة الرئيس، أيها السادة، في نطاق بحثي في هذه العشية على هامش موازنة الدولة العامة لا أرى مندوحة لي بادئ ذي بدء من إعادة ما سبق وتفضل به بعض الزملاء في ناحية أو أكثر من أبواب هذه الموازنة أو من وزاراتها لذلك أراني مضطراً كالذين سبقوني أن أطري المزايا القيمة التي تمتعت بها وزارة الخارجية أو سياسة الحكومة الخارجية.

كلنا يعلم أن خطة الحياد وعدم الانحياز الذي أتجراً وأدعوه عدم الانحياز الإيجابي، هي خطة تمشى عليها الشعب اللبناني، وإذا ما أطرينا مزايا الحكومة في هذا الصدد فلأنها بما تمتعت به من حنكة عرفت كيف توفق بين أهدافها كحكومة وبين ما يتطلبه الشعب في سياسته الخارجية، وكان لهذه السياسة مداها البعيد، ليس في البلدان المجاورة أو البعيدة فحسب، بل في الداخل أيضاً أي في صميم الشعب اللبناني، إذ إن هذه السياسة الحكيمة كان من تأثيرها أن وحدت بين صفوف اللبنانيين فأمنت لنا الوحدة اللبنانية التي بدونها لا يمكن للبنان أن يكون أو أن يصبح دولة ذات اعتبار. وفي هذا المجال لا يسعني إلا أن أتوجه بكل اعتباري واحترامي إلى تلك اليد الكريمة التي عرفت كيف تهدي اللبنانيين سواء السبيل وكيف تجنبهم وقت الحاجة أزمات هم بغنى عنها كدولة ناشئة. وأعتقد أننا بعد كل ما رأيناه من ثمار هذه السياسة، السياسة الخارجية اعتقاداً جازماً أنه لو قدر - لتاليران - أن يبعث في هذه الساعة لكان من جملة المصدقين لها، وفي هذا المجال لا يسعني أيضاً إلا أن أتوجه إلى الحكومات السابقة في هذا العهد لأنه هي أيضاً عرفت كيف تتمشى على هذه السياسة.

وهنا أنتقل إلى أبواب الموازنة، فلن أتطرق إلى الأبواب التي سبق الزملاء وطرقوها بل أكتفي ببعضها فأبدأ بالصحة:

يا سيدي كلكم يعلم أن مرض البلازيا قد تفشى في الجنوب وأنه لو أخذت وزارة الصحة طرق الوقاية من أمد بعيد لكانت جنت المنطقة هذا المرض الويل، فأغتنم هذه الفرصة لأوجه نظر الحكومة إلى ما فاتها بالأمس البعيد كان بالمقدور تماماً أن تحتاط له في باقي المناطق لا سيما في المناطق التي بدىء بإنجاز مشاريع ريفها، وبالطبع إن هذا المرض الويل الذي فتك وما زال يفتك فتكاً ذريعاً في مصر نعوذ بالله من شره في هذا البلد الذي نريده أن يبقى نظيفاً ومحافظاً على صحته.

أما في حفل التربة الوطنية، يا سيدي، فأنا لا أفهم كيف أن بلداً كلبنان يتمتع بجامعات كثيرة خاصة وبكليات لا يقل عددها عن المئة، أنا لا أفهم كيف أن هذا البلد يسكت عن جعل التعليم الابتدائي إلزامياً فيه، فمما نفع المناطق في الأرياف إذا كان في بيروت مئة جامعة وألف كلية وهنالك ما زال أهل الريف راسخين تحت كابوس الأمية، لذلك أتوجه إلى الحكومة راجياً أن تكثر من خلق المدارس وخاصة في الأرياف.

يا سيدي، إن مدارسنا التي تخرج المعلمين والمعلمات هي قليلة العدد جداً بحيث لا تستطيع أن تعطي لبنان

أكثر من مئة أو من مئتي معلم ومعلمة في السنة بينما نحن بحاجة في كل سنة إلى ألف مدرّس، تريدون أن يصبح التثقيف الرسمي في لبنان على الأقل موازياً للتثقيف الخصوصي، وأنا لسوء الحظ أبشركم بأنكم لن تستطيعوا ذلك ما دمتم تتكلمون في تجهيز مدارسكم على المعلمين حملة الشهادة التكميلية. أنا لا أفهم كيف يمكن لتلميذ في مدة سنة أن يصبح بين ليلة وضحاها معلماً! في المدرسة نفسها.

هذا فيما يختص بالتعليم في المدارس، ألا تقرون معي أن في البلاد أزمة كتاب؟! ألا تقرون معي أن سبب تلك الأزمة يعود إلى سوء الإدارة؟! ألا تقرون معي أنه بالإمكان أن تؤلف الحكومة لجنة من الأخصائيين التربويين وتفرض على هذه اللجنة أن تنتقي الكتاب اللازم للمدارس الرسمية أما المدارس الخاصة فأنني من الذين يحترمون فيها حرية اكتاب وحرية التأليف ولكنني لا أقبل بهذه الحرية للمدارس الرسمية لا سيما وأنا أرى بأم العين أن قضية الكتاب أصبحت في هذا البلد لا قضية تثقيف بل قضية تجارة! وإنني على استعداد لإعطائكم البرهان تلو البرهان بأن هنالك رجالاً طلب منهم أن يكونوا مربين في المدارس، وهؤلاء الرجال أنفسهم هم الذين يأخذون من واسطة تأليف الكتاب واسطة للرشوة.

وبخصوص بناء المدارس ففي الدولة أو في الحكومة صندوق أسمته الصندوق الخاص بالمدارس، وإنني لأتساءل: أمن العدل أن يكون نفع ذلك الصندوق وفقاً على مناطق دون أخرى؟ في عكا يا سادتي المدارس الرسمية تدفع في كل سنة ما يربو على المئة وعشرين ألف ليرة لهذا الصندوق، وحتى الآن لم يبادر إلى بناء جدار واحد في مدرسة واحدة فمن الناحية الثانية، في بيروت، تدفع وزارة المعارف أجور الدور والبنيات والغرف للمدارس، أما في الأرياف حيث لا يوجد إلا البلديات الفقيرة، فإن ثقل ذلك عائد على كاهل البلديات، وأنا لم أفهم ما الحكمة من ذلك ألم يكف المزارع في الأرياف ما يتكلفه في زراعته وفي عدم تصريف انتاجه حتى تأتي الحكومة وتزيد على كاهله ثقلأً جديداً فتلزم بلديات قراه دفع أجور المدارس وهذه الأجور تربو على الألوف! إلى هنا أعتقد أنني اكتفيت من وزارة التربية فانتقل إلى وزارة الزراعة.

يا سادة، هللنا جميعنا للمشروع الأخضر الذي بشرت به الحكومة، وقد صفقنا كثيراً لها في هذا المشروع الذي يتطلب إصلاح الأراضي، ولكن ألا ترون معي أن الأحسن من ذلك، بالرغم من أن هذا حسن، الاعتناء بما لدينا من أراضٍ صالحة؟ ألا ترون معي أن نتوجه إلى درس زيادة إمكانيات في تصريف ما لدينا من إنتاج حمضيات، ومن تصريف ما لدينا من إنتاج تفاح، ومن مساعدة مزارعيننا بما يلزمهم من حارثات، ومن جرارات ومن آلات نقيب؟ ماذا يهمني أنا إن أحدثت الحكومة مليون مشروع أخضر إذا كنت رازحاً تحت ديوني كمزارع، لذلك أطلب أن تعير الحكومة هذه الناحية درساً دقيقاً وتنظر بادئ ذي بدء إلى المشاريع المنتجة لأننا نحن لا نريد فخفخة بل نريد إنتاجاً.

هنالك مسائل عديدة كان يتمتع بها المزارع في السنين الغابرة، منها الثروة الحيوانية، الثروة الحيوانية التي تدر علينا اللبن والزبدة والسماذ الحيواني وكلكم يعلم حاجتنا الملحة إلى السماذ الحيواني إذ أصبح وجوده يكاد يكون

مستحيلاً فيضطر الفلاح إلى تكديس الأسمدة الكيماوية تارة عندما تلزم وتارة أخرى عندما لا تلزم وأنتم تعلمون أن السماد الحيواني يصلح لجميع الأراضي، أما السماد الكيماوي فلا يصلح إلا لبعضها وللأرض التي تثبت الدروس أنه صالح لها.

ماذا يضير الحكومة؟ لقد امتلكت، أو أوجدت في تربل وتل العمارة مزارع لتربية المواشي منذ عشرات السنين، وإذا كنت لم أخطئ منذ ثلاث عشرة سنة، وقد جيء بهذه الحيوانات «يعني من بقر حلوب» خصيصاً إلى تلك المنطقة لتأصيل ما لدينا من بقر وتوزيع بعضه مساعدة إلى المزارعين. وكان فيما مضى في لبنان العدد يقدر بمئة وعشرين ألفاً من البقر الحلوب، أتعلمون كم هو العدد الذي نملكه الآن؟ إنه لا يتجاوز العشرة آلاف، فيا للأسف!

أتعلمون أن البقرة الحلوب فيما مضى كانت تتمتع بالمكانة، التي كانت تتمتع بها دودة الحرير تلك المكانة التي شغلت مئات وألوفاً من المزارعين ناهيك عن أنها أشغلتهم عن هجر أوطانهم والنزوح بنهات كلي إلى المدن، لقد أصبح الريف فقيراً أيها السادة فإن لم نتداركه بهذه المسائل التي هي في نظري وفي نظر الحكومة بسيطة جداً، لأصبح من المتعذر علينا في وقت من الأوقات أن نحرمه أو أن نحد من نشاطه عن الزحف إلى المدينة.

نقطة أخرى وهي تخص وزارة المالية والاقتصاد والزراعة، عانيت بها زراعة التبغ والتبناك في لبنان، فيا سادة، كان من الجميل جداً على الدولة التعويض عن الزراعات التي أفلست أو التي بارت في لبنان كزراعة هذا الصنف، وكثيراً ما توجهنا إلى الحكومة ملتجئين زيادة الأسعار، فكانت تزيدنا باليمنى لتسترجعها باليسرى وسوف أبين لكم الطرق التي ركنت إليها في أخذ ما سبق وأعطته.

ولما طالبنا بالزيادة قالت الحكومة من على هذه المنصة: إنها أعطت للمزارع زيادة ١٥ بالمائة على الأسعار، وعندما قلنا لها ان هذه الزيادة قليلة جداً بالنسبة لغلاء أجور العامل عمدت إلى زيادة ١٢ بالمئة فأصبح مجموع الزيادة ٢٧ بالمئة، إلا أنها عمدت في الوقت نفسه إلى خطة لا أقول جهنمية لأنها قد تكون فاتتها معرفتها! كان الدخان والتبناك فيما مضى يقسمان إلى فئات أربع، الفئة الممتازة وتعرف «بالإكسترا» والفئة الأولى، والفئة الثانية، والفئة الثالثة. أما الفئة الرابعة والفئة الخامسة والفئة الغير المستعملة فهذه لم تكن لها وجود في سجلات الإدارة. فجاءت الحكومة وأحدثت الزيادة على الصنفين الأولين يعني: على الإكسترا والفئة الأولى، وشاءت أن تجعل من نفسها حاتم طي حين زادت على الفئة الثانية، ولكنها أنزلت أسعار الفئة الثالثة والرابعة والخامسة بحيث كانت تتناول كيلو التبغ من الفئة الرابعة بمبلغ ١٢٠ غرشاً، وكان سعره قبل الزيادة بثمانين غرشاً فأدخلت زيادة عليه ١٥ أو ١٧ بالمئة حتى رجع إلى سعره القديم، فتكون الزيادة التي تبجحت الحكومة بإعطائها هي وهمية أكثر منها عملية.

وهنا على وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية ووزارة الزراعة أن تعنى بإيجاد أسواق لدخاننا، ويوجد أصناف من الدخان يمكن أن نتبادلها كاللاكي سترايك والشستر فيلد والمارلبورو عوضاً عن أن نتناولها بأموال نادرة. ففي أوروبا وأوروبا الشرقية، حتى في أميركا أوساط تطلب أصنافاً معلومة من تبغنا.

أنا لا أرى موجباً أو لا أدرك السبب في تقاعس الحكومة عن ولوج هذا الباب.

ومن خصوص وزارة الاقتصاد، وأعتقد أن دولة الرئيس هو القائم بالوكالة عليها الآن لا أطلب منه كثيراً إذا أصغى إلي بعض الوقت لمدة لا تتجاوز الثلاث دقائق، لا سيما والقضية التي أبحث فيها تخص منطقتك يا دولة الرئيس، قيل ان في الدولة أو أن لدى الحكومة رديات للمازوت سوف تعطىها للمناطق التي استهلكت المازوت قبل التخفيض، وطلب من جميع سكان المناطق اللبنانية أن يتقدموا بطلبات يبنون فيها مقدار ما حرقوه من مازوت، وألفت لجان لهذا الغرض بقرارات وزارية، وبعضها اتخذ في مجلس الوزراء محافظة على سمعتها، إنما لسوء الحظ لم يسر مفعول تلك القرارات إلا على الفئة القليلة في البلاد بحيث تمتع بمزية ذلك التوزيع جبل لبنان وبيروت، ولما جاء دور الشمال وبقا المناطق اللبنانية قيل لهم إن ما تطلبونه من تعويضات مازوت فهو باهظ جداً وقد تركنا اللجنة الأولى وعمدنا إلى تعيين لجنة أخرى حتى تحدد مقدار ما يصرفه الموتور بثمانى ساعات عمل في النهار، فتصوروا أن تراكتور الفلاحة لا يعمل في اليوم إلا ثمانى ساعات بينما قدرته اللجنة الأولى بثمانى عشرة ساعة.

فيا سادة كلنا مزارع في هذا المجلس، ولا يسعني إلا أن أتوجه في هذه الساعة إلى كل مزارع وأسأله: ألا يعمل التراكاتور في اليوم سوى ثمانى ساعات؟ وما ربح المزارع إذا كان لا يعمل في اليوم إلا ثمانى ساعات؟ فيا دولة الرئيس، إن التراكاتور آلة معدنية لا تعمل أكثر من أربع أو خمس سنوات، فإذا ما شغله صاحبه إلا ثمانى ساعات فيكون قد رمى بدراهمه في البحر!

والحكومة لم تتمش على هذه الشروط إلا عندما وصل الدور إلى الشمال، والجنوب وبعلبك. فلماذا لم تتمش على تقرير اللجنة الأولى عندما كان التعويض يعطى لبيروت وجبل لبنان؟

أيها السادة، في اختياري بعض هذه النقاط الضعيفة في درس هذه الموازنة، لا يعني أن الموازنة لا تتمتع بصفات طيبة جداً، لأنها ليست كالموازنات التي سبقتها فيما مضى إنما جاءت موازنة متوازنة فيها الكثير من الفن الحديث، وأرجو في المستقبل أن توجه الوجهة الاقتصادية المنتجة وعليكم السلام.

الرئيس: الكلمة لخضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد أسبر.

أحمد أسبر:

دولة الرئيس، كلنا يعلم أن أبلغ خطاب في موضوع الموازنة هو الصمت. وأن النتيجة واحدة لا تتغير في التصديق عليها أو عدم التصديق، ولكن طالما أن لنا في دفتي هذه الموازنة اعتماداً خصص لنا، وطالما أنه من المفروض فينا أن نقبض هذا الاعتماد كنواب فإنني أحاول كغيري من الزملاء أن أدرس هذه الموازنة وأدلي هنا أمام الزملاء الكرام وأمامكم ببعض ملاحظات.

يا دولة الرئيس، سأكون صريحاً ومعتدلاً في كلمتي هذه إذ أنني لا أرغب في التجني على أحد. فعلتينا في

أمر الموازنة وفي غيرها أصبحت معروفة واضحة، هي أننا نفهم الديمقراطية على طريقتنا الخاصة، وتأتي حكوماتنا لتمارس عملها على طريقتها الخاصة، ومن ثم تذهب حكوماتنا وتأتي غيرها على طريقتنا الخاصة. وجميعنا لم نتوصل بعد إلى تفهم الديمقراطية على المستوى الذي تفهمه الدول العريقة، لذلك لم أستغرب مطلقاً ألا يأخذ أي وزير من الوزراء الكرام قلماً وورقة ليدون هذا الفيض من الملاحظات التي تقدّم بها زملائي من النواب المحترمين، ولن أستغرب ذلك إذ أن الوزير لو دَوّن هذه الملاحظات فما هو بالمعتقد بأنه سيبقى إلى سنة أخرى ليضع موازنته حسب الملاحظات التي سمعها، وأنا كذلك وحتى لا أتجنّى عليكم، لا أدوّن هذه الملاحظات فيما لو كنت قد هيأت نفسي لأن أكون وزيراً، لأنني لا أعلم أية وزارة ستكون من نصيبي، فالأمر سيان بيننا وبينكم، نحن لا نفهم الديمقراطية على حقيقتها ولا نمارسها كما تمارسها الدول العريقة، لأنه ليس هناك حكومات وليس هناك أشخاص يهيئون أنفسهم ليحلوا محلها ويقوموا بدراسات يطبقونها عندما يأتون إلى الحكم. ولا بد من أن أقول كلمة للحكومة: يا سيدي العلة هنا! بأن الوزراء قد يعودون إلى الحكم وإذا ما عادوا لا يعرفون في أي حقبة سيتكلمون، ونحن نعلم بأن هذه الموازنة قد وضعها بعض الموظفين والأخصائيين، وكان بودي أن تستحضر الحكومة هذا البعض ليدوّن على الأقل هذه الملاحظات التي أدلى بها حضرات الزملاء وقد يجدون فيها ما يفيدهم ويفيدنا.

هذه مقدمة لا بد منها قبل أن أدلي ببعض الملاحظات التي رأيت واجباً علي أن أقولها.

يا سيدي، وجدت بصورة عامة أن قانون الموازنة لم ينجح في صلبه مادة تشجع الموظف العامل المنتج المخلص، فهو ينتظر ترقّيته مدة سنتين ونصف، بنفس الطريقة التي ينتظرها الموظف الخامل، فأية مؤسسة من المؤسسات، بل أية إدارة من الإدارات الخاصة لها عين ترعى بيقظتها الموظف الكفؤ المنتج العامل المخلص، وتأخذ بيده وتنشطه وتقول له: هذا جزاء الإنتاج والعمل الخلاق، بينما تهمل الموظف الخامل؟ فلا يجوز أن تأتي هذه الموازنة ولا تحوي في صلبها تشريعاً يميز بين الموظف العامل المنتج والموظف الخامل المستهتر.

قد تقولون: نحن نخشى إذا وضعنا هذا التمييز يساء استعماله وأن تتحكم السياسة فيه، فجابي على ذلك هو أنه من الأفضل كثيراً أن يساء استعماله بعض الوقت فيستفيد منه بعض الخاملين، من أن يحرم الموظفون الأكفاء العاملون المخلصون.

أما ملاحظتي الثانية، فهي أننا منذ مدة قريبة صوّتنا على اعتماد بلغ الخمسة ملايين وخمسمئة ألف ليرة لبناء المصرف المركزي الذي سيحل محل بنك الإصدار أي بنك سوريا ولبنان وقد صوّت هذا المجلس دون أن يعير انتباهاً كبيراً إلى أن مركز هذا المصرف سيكون في حي الصنائع. فالظروف المالية في بلدان كثيرة جمعت المصارف في أحياء واحدة. ففي نيويورك مثلاً، شارع مخصص للمصارف، وفي لندن كذلك، وانسياقاً مع المصالح المالية أعد هنا في بيروت شارع خاص بالمصارف كاد أن يجمعها كلها، فإذا بكم تودون أن تنقلوا المصرف المركزي إلى حي الصنائع، وكانت حجتكم أن القائمين على أمر مصرف سوريا ولبنان قد غالوا كثيراً في طلب ثمن البناية

القائمة في هذا الشارع، وقد يكون كلامكم هذا حقاً، وقد تكونون قد أحسستم كثيراً لعدم انسياقكم إلى ما يطلبونه من ثمن فاحش وإلى ما حامت حوله من روائح ومن شبهاً ومن قضية عمولات إلى غير ذلك، ولكن أود أن ألفت نظركم، أن البناية المركزية يا سيدي هي من جملة الأمور الخاضعة للتصفية، هي من جملة ممتلكات بنك سوريا ولبنان التي تشملها التصفية، وبإمكانكم أن تصفوا هذه البناية بالسعر الذي تستحقه، بإمكانكم عندما تجرون التصفية النهائية بينكم وبين المؤسسة أن تجروها على كل ممتلكاتها ومن ضمنها هذه البناية، لذلك أرجو منكم أن تترثوا قبل أن تباشروا في بناء هذا المصرف، وإذا كنتم قد باشرتم وعجلتم فأرجو أن لا تكونوا قد أخطأتم.

أما ملاحظتي الثالثة فهي أنني وجدت أن قانون الموازنة استناداً لقانون نشر بمرسوم قد زدتم قضية الضريبة التصاعدية على الأملاك المبنية.

يا سيدي، كلنا نعرف المثل القائل: عندما يكون البناء مزدهراً يكون كل شيء مزدهراً. ونعلم أيضاً أن هذا الازدهار المائل أمامنا، كالبنائات الضخمة، وكتشغيل اليد العاملة، هو من جملة الأموال العربية التي تستغل وتستثمر عندنا بنايات، وأن هنا أموالاً مهجرية أيضاً تستثمر بنايات. قد يكون الخبراء وجدوا بأن ازدهار العمران قد زاد عن حده، فنصحبكم بأن تضعوا هذه الضريبة التصاعدية للحد من ذلك فينصرف الازدهار إلى نواح اقتصادية أخرى.

أنا أفهم أن يوجه الاقتصاد فيما لو كانت جميع رؤوس الأموال هي رؤوس أموال لبنانية، وبإمكان الدولة ساعتذاك أن تناشد الممولين اللبنانيين حتى لا يجمدوا رساميلهم بنايات شاهقة يستثمرونها بطريقة بسيطة لا كد فيها ولا جد، كنت أفهم ذلك لو أن الأموال لبنانية لكانت انصاعت لرغباتكم ولندائكم الوطني، ولكن الأموال العربية والمهجرية لا يمكنكم أن تتحكموا بطريقة استثمارها، إنكم بهذا العمل ستخفضون قيمة الفائدة التي يستفيد منها أصحاب الأموال وإذ ذاك يخرجونها إلى محلات أخرى وإلى بلدان غير لبنان.

فأرجو منكم أن تعيروا مصلحة هذا البلد الأهمية الكبرى قبل أهمية الخزينة، وأنا أفهم أن هذه الضريبة ستسد عجزاً أو ستعطي الخزينة مورداً جديداً، ولكنني أقول لكم قد لا تجدون بعد اليوم أموالاً غريبة توظف في هذه البلاد.

ولا بد لي من أن أقول كلمة، يا سيدي، هل تعتقدون أن هذه الرساميل ستتحول إلى التصنيع؟ أنا معكم بأن لبنان وقد فشلت سياسته الزراعية أو كادت أن تفشل، مصممون أن تخلقوا فيه سياسة أخرى أعني بها سياسة التصنيع. ولكن كيف تؤمنون بـ سياسة التصنيع؟ أنا أرى أن سياسة التصنيع وازدهار القرى اللبنانية توأمان متلازمان يسيران جنباً إلى جنب، ففي إيطاليا عندما ازدهرت المنطقة الشمالية بسبب سياسة التصنيع وضعت الحكومة ضريبة لمصلحة إيطاليا الجنوبية، ووضعت قوانين من شأنها أن تحد من ازدهار الصناعة في منطقة إيطاليا الشمالية التي ازدهرت وكادت أن توازي بازدهارها أميركا وألمانيا، نعم وضعت الحكومة الإيطالية سياسة للحد من هذا

الازدهار وللاانتقال بالصناعات وبيع بعض الصناعات الجديدة إلى الجنوب، وألاحظ اليوم أن الصناعة في لبنان تقوم إما في المدن وإما في ضواحي المدن، أما القرى، أما مشكلة هذا البلد الأساسية، القرية اللبنانية، نزوح السكان عنها، الهجرة منها، وجود البؤس والفقر والدمار والخراب في أكثر نواحيها، فلم تعرها حكومتكم المحترمة الاهتمام الكافي في صلب هذه الموازنة، وإنني أعلم أن أموراً قد بحثت، ربما في بلاد سبقتنا واستفادت منها، وهو إيجاد حلقات مستديرة للتصنيع. الحلقة الأولى تكون في العاصمة أو في ضواحي العاصمة ويفرض على كل مصنع يبنى في العاصمة ضريبة معينة، والحلقة الثانية على بعد عشرين كيلومتراً مثلاً ويفرض على هذه المصانع ضريبة أخف من الأولى. وهكذا دواليك إلى أن تبنى المصانع في الأرياف فلا يفرض عليها أية ضريبة بل بالعكس تم بمقروض وتساعد بمنح من الحكومة، وبوسعكم أن تحدّدوا عدد المصانع التي تبنى بعيداً عن مركز العاصمة بواسطة خبراء حتى تنقلوا التصنيع إلى الأرياف، يعنى صاحب المصنع من الضريبة، يساعد بالقروض، يستفيد من ثمن الأراضي المخفضة، تشغل اليد العاملة، ولكن قبل هذا وذاك يطلب منكم أن تؤمنوا الماء والكهرباء في الأرياف، وفي سائر المناطق اللبنانية فالجنوب في إيطاليا استفاد من الضرائب التي وضعت على الشمال لمصلحة الجنوب، ولماذا لا يستفيد الجنوب في لبنان؟ لماذا لا يستفيد الشمال؟ لماذا لا يستفيد البقاع؟ لماذا لا تستفيد المناطق المتخلفة؟ كجبل وكالبترون من سياسة اقتصادية مركزة واعية؟ بإمكانكم يا دولة الرئيس أن تأتوا بموازنة من شأنها أن تساعد المناطق المتخلفة. فالسياسة التي نسير عليها اليوم ضمن دفتي هذه الموازنة، هي سياسة غير منصفة، توزع الاعتمادات على النواب، لكل نائب مبلغ معين ينفق على منطقته، لا يا سيدي هذا ليس بالعدل! لبنان ليس مقسماً للنواب ولا يجوز أن يقسم حسب عدد النواب، يجب أن يكون التوزيع حسب حاجة كل منطقة، بالأمس كنت في البقاع وأتيت من البقاع إلى المتن وأقول لكم خلاصاً أنني أحسست أنني انتقلت من بلد إلى بلد غريب عني، انتقلت من منطقة متخلفة إلى منطقة مزدهرة، نعم يا سيدي أحسست أن في لبنان تفاوتاً كبيراً، لا يجوز أن تكون حصة المناطق المتخلفة كحصة غيرها من المناطق المزدهرة، يجب أن تسير الحكومة سيراً جديداً للنهوض بهذه المناطق المتخلفة حتى تقوى وتقف وتسهر جنباً إلى جنب مع زميلاتها من المناطق المزدهرة، وعند ذلك ينهض لبنان لأن أي عضو ضعيف في أي جسم سليم يؤثر على باقي الأعضاء.

وأقول على سبيل المثال: في السنة الماضية كنت في موقف مثل هذا الموقف ويومها ناشدت الحكومة ألا تكتفي بوضع ثلاثمئة ألف ليرة لإنعاش القرى التي ليس فيها بلديات، ومع ذلك يا سيدي، لقد أصاب كل قرية ألف ليرة لبنانية، إنما وللأسف لم يصرف هذا الاعتماد، أي أن السنة قد انقضت ولم تنفق هذه المبالغ الضئيلة في سبيل إنعاش القرية ولا يمكن أن تصرف بعد اليوم إلا إذا أراد مجلسكم الكريم أن يدور هذا الاعتماد.

فيا سيدي، إن الازدهار الذي تكلم عنه زملائي قد يكون حقيقة ملموسة، وقد يكون واقعاً صحيحاً، وأنا لست متشائماً ولا أبغي أن أجد جواً من التشاؤم، غير أن هنالك تفاوتاً عظيماً بين ما نلاحظه من الازدهار هنا في العاصمة وفي المدن، وفي بعض المناطق اللبنانية، وبين المناطق المتخلفة.

أما ملاحظتي الأخيرة فأرجو أن لا تحملها الدولة إلا على محمل الإخلاص .

الوكالة الوطنية للأنباء، يا سيدي، نحن نعلم ورائدي في كل ما أقول الصراحة، أن موارد غير منظورة يستفيد منها بعض الناس في بعض مختلف الهيئات اللبنانية، ومن بعض هذه الهيئات، الصحافة. وأعلم أن الحكومة عندما فكرت في إيجاد الوكالة الوطنية للإرشاد، لإعطاء الخبر الصحيح، ولإعطاء البناء الصالح إنما فعلت حسناً حفاظاً على الخبر المدسوس، واستنكاراً للجهات الموجهة من خارج هذا البلد، ولكن هل أعطت هذه الوكالة النتيجة المتوخاة؟ أقول بكل الأسف: كلا... لأن الوكالة إنما وجدت ويجب أن توجد في سبيل مصلحة الدولة والدولة لا تعني الحكومة، فالحكومة تزول وأشخاصها يذهبون ويعودون، أما الدولة فيجب أن نحافظ عليها وأن نغذي أي وكالة من أجلها، وللأسف ان هذه الوكالة أتت ولم تفهم معنى الرسالة التي أنشئت من أجلها، لم تسخر أرقامها للحفاظ على الدولة بل سخرت أرقامها للحفاظ على الحكومة، وشتان بين مفهوم الحكومة ومفهوم الدولة، فالدولة هي الحكومة والشعب معاً ومصالحهما ومصالح الشعب فوق كل شيء، وجاءت الوكالة لا تهتم بأن تسد الثغرات التي تأتي إليها من الموارد الغير منظورة، والتي توجه البعض من صحافتنا، ولكنها جاءت لتتغاضى عن كل ذلك وتعمل في طريق واحد، طريق الحفاظ على الحكومة، وقد نست أن الحكومة تزول ونحن نزول، والدولة باقية مع الزمن، ولذلك يجب أن تلغى هذه الوكالة وأما أن تغير نهجها سواء السبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أسعد بيوض.

أسعد بيوض:

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، لقد قيل ان صديقك من صدقك لا من صدقك، إن هذا القول لينطبق على مؤيدي الحكومة أكثر مما ينطبق على معارضيها، وإذا قلنا هذا لحق لنا نحن المؤيدين لهذه الحكومة - إذا كان هنالك من مجال للانتقاد - أن نكون أول المنتقدين وأول من يعارضها في الأمور التي تنتقد من أجلها، لقد قلت في جلسة الثقة بأنني عندما أعطي هذه الحكومة الثقة أعتمد على دولة الرئيس وعلى معظم الوزراء في إيجاد الانسجام بين أعضاء هذه الوزارة، وقلت هذا في حينه.

إلا أنه تبين لكل من يبصر أن دولة الرئيس وكافة الوزراء في هذه الوزارة قد عملوا يداً واحدة لإيجاد الانسجام الذي كنا نشكو منه في وزارات سابقة، فإذا بهذا الانسجام يؤول إلى خير البلاد، يؤول إلى إيجاد المشاريع، إن هذا التكتاف بين أعضاء هذه الوزارة، هذا التكتاف الذي كان مفقوداً في الوزارات السابقة والذي حققته هذه الوزارة، لا شك بأنه أتى علينا وعلى هذه البلاد بالخير والنعم. إنه والحق يقال أيها السادة، لمن دواعي افتخارنا واعتزازنا أن يكون هذا العهد وسيد، عهد إنشاء، عهد تعمير، عهداً يعمل لمصلحة الشعب اللبناني فرداً فرداً، لا يخصص منطقة دون أخرى ولا فرداً أو إنساناً دون آخر، فلقد أثبت هذا العهد بأنه للجميع وبأنه يعمل من أجل لبنان، وبأن لبنان هو واحد وهو لكل أبنائه.

وهكذا جاءت هذه الوزارة التي وضعت نصب عينها بأنها ستكون منسجمة لأنه بدون هذا الانسجام لا يمكنها أن تأتي عملاً ما، فإذا بها تنسجم مع سياسة هذا العهد، مع سياسة رئيسه الحكيمة الرشيدة، التي حققها لهذا البلد، وإذا ما قلنا كل هذا فإنه لمن الحق علينا تجاه هذه الوزارة أن نشكرها لما قامت به ولما ستقوم به.

أيها السادة، سأنتقل وأنا كما قال الزميل أدوار حنين الذي ابتداء مناقشة الموازنة بصورة عامة، إذ قال فيما قال بأنه سوف لا يتطرق إلا لأمر يعتبرها من اختصاصه أو من الأمور التي يستطيع أن يتكلم بها، وما أنذا، أنتقل الآن وأنتقل بصفتي مؤيداً لهذه الحكومة لأقول كلمتي في وزارة الأشغال العامة، ولا أريد أن أنتقل كمنتقد، لا بل كشاعر لمعالي الوزير الشيخ بيار الجميل ولكل من يعاونه في هذه الوزارة، لأنني أعرف هذه الوزارة حق المعرفة وقد كنت موظفاً فيها لمدة أربعة عشر عاماً. لقد كانت هذه الوزارة لستين أو ثلاث خلت، ربما كانت مقصرة في بعض النواحي، إلا أنها في هذه السنة بالذات قد قامت بأعمال، يمكن أن نسميها، فعلاً بالأعمال الجبارة، وإذا ما شكنا بعض الزملاء من أنهم لم يشاهدوا الأشغال ولم يشاهدوا المشاريع تنفذ فإني أقول لهم، بأن هذه الوزارة قد قامت بأعمال التخطيط والدروس فعلاً ما لم تكن لتتصور بأنها ستقدر أن تعمله، وبالنسبة لما قامت به فإنني واثق كل الثقة من أنه في السنة المقبلة أي في عام ١٩٦٣ سيري الزملاء الذي انتقدوا بأنهم لم يروا أشغلاً في الطرق والماء والكهرباء وإلى ما سوى ذلك، وإني لواثق جداً أنهم سيرون هذه الأعمال حقاً في عام ١٩٦٣ لأن عام ١٩٦٢ كان بمعظمه للتخطيط والدروس، مع أن الوزارة قامت أيضاً بأعمال تشكر عليها في حقل التنفيذ، ولكن يا سيدي معالي الوزير مع شكري لوزارتك وثقتي الكلية بإخلاصك وبتجربتك، ومع أنك رئيس لحزب لم تكن يوماً لحزبك بل كنت لبنانياً مجرداً ولكل اللبنانيين إلا أنني أريد أن ألفت نظرك إلى أمر ربما يعنيني وربما يعنيني الكثيرين من الزملاء وهو: أولاً الطرق الدولية، إنني أذكر عندما كنت في وزارة الأشغال العامة بأننا كنا نسمي هذه الطرقات بالطرقات اليتيمة، كموظفين. لأنه في ذاك الوقت لم تكن لنشاهد أو لنقابل مسؤولاً، سياسياً كان أم نائباً أم غير ذلك، يأتي ويطلب بطرق دولية. ولهذا كنا نسميها بالطرقات اليتيمة. والآن بعد أن اطلعت على هذه الموازنة وجدت بأن طريق الزهراني - مرجعيون - بانياس لم يلحظ لها في هذه الموازنة سوى ثلاثمئة ألف ليرة، بينما طول هذه الطريق هو خمسة وستون كيلومتراً، وهذه الطريق بحالتها الحاضرة فعلاً يرثي لها. وإذا كنتم يا سيدي معالي الوزير، ولا أستطيع بأن أضع اللوم عليكم بل إنني أضعه على بعض المسؤولين من الموظفين الذين ربما لم يعطوك وصفاً حقيقياً عن هذه الطريق، إنها طريق يا سيدي يرثي لحالتها، وبالتالي يرثي لحالة كل من يمر عليها. إنني أتوجه إليك بصفتك مسؤولاً عن هذه الوزارة، أن تهتم بهذه الطريق الدولية سيما وأنها هي الطريق التي يعتمد عليها اللبنانيون والذين يأمنون عليها من سوريا إلى لبنان في فصل الشتاء عندما ينقطع ظهر البيدر. إنني أتوجه إليك يا معالي الوزير بصورة خاصة أن تهتم أولاً بإصلاح هذه الطريق بحالتها الحاضرة لأنه لا يمكن أن تنتظر طويلاً بينما يتم الاوتوستراد الذي باشرت العمل فيه ونشكركم عليه.

وكذلك يا سيدي معالي الوزير، لم أر في هذه الموازنة ذكراً لمجاز مرجعيون، هذه البلدة التي، على ما أعتقد،

لها حقوق كثيرة على الدولة لأن الدولة حتى الآن لم تتكرم عليها إلا بالقليل القليل، وكما قال المثل الذي يردده دولة الرئيس كرمال عين تكرم مرجعيون (فبركي كرمال عيني تحطوا لها شيء).

وكذلك يا سيدي معالي الوزير الطرق الرئيسية، إن معظم هذه الطرق هي موجودة إلا أنها مزفتة منذ القدم وعلى ما يظهر أن الموظفين المسؤولين عنها أيضاً لا يعطونك أوصافاً حقيقية عنها لأنه يلزمه تجديد، فعلاً، وكذلك يوجد في منطقتي ولربما يوجد في بعض المناطق الأخرى ذات الأمور فيما يعود للطرق المحلية، فكما قال الأستاذ اسبر أن اعتمادات الطرق المحلية توزع على الرأس، يعني أنه يلحقني من هذه الاعتمادات ثلاثين ألف ليرة لبنانية. فتصوروا يا سيدي ماذا يستطيع النائب أن يوزع من هذه الثلاثين ألف ليرة على الطرقات المحلية، فالطرق المحلية يا سيدي، منها ما هو مشقوق ومزفت نصفه أو ثلاث أرباعه وبقي القسم الآخر، فلم أر في الموازنة أي مبلغ مخصص لإكمال طريق، أو أي مبلغ لتجديد طريق موجودة حالياً وهي بحالة يرثى لها. إنني والحالة هذه يا معالي الوزير أتوجه إليك بصورة خاصة أيضاً أن تهتم بهذه الأمور وخاصة في منطقة مرجعيون، حاصبيا، لأنها منطقة حدود وأعتقد أن هذه المناطق يجب أن تحظى بكرمكم أكثر من سواها.

التربية الوطنية: لا بد لي أيضاً وأنا عضو في لجنة التربية إلا أن أتوجه بالشكر لهذه الوزارة لما قامت به ضمن إمكانياتها وضمن الاعتمادات المخصصة لها، من أعمال جبارة، وخاصة في حقل تصميم التعليم الابتدائي. وبهذه المناسبة يا دولة الرئيس، أود أن ألفت نظر الحكومة الكريمة، وقد قلت في بدء كلمتي بأن هذا العهد وهذه الحكومة قد انسجما معاً في إحقاق المشاريع الكبرى وإذا حق لنا أن نتكلم عن مشروع فإنه ليكون مشروع تعميم التعليم الابتدائي هو أول ما يجب أن نبحت به ونولي اهتمامنا.

يا سيدي، يوجد أمامنا الآن مشاريع تنفذ أو نأشرنا بتنفيذها، كمشروع الطرق للقرى المحرومة من الطريق، كمشروع تعميم المياه وتعميم الكهرباء. أنا أقول يا سيدي بأن الطريق والماء والكهرباء لو تأخرت أربع أو خمس سنوات فإنها لن تقوم القيامة ولن يخسر لبنان شيئاً حتى ولا المواطن يخسر شيئاً، فما رأي الحكومة إذا ما قدمت لها هذا الاقتراح بأن تدخل في جملة المشاريع الكبرى مشروعاً يسمى: مشروع تعميم التعليم الابتدائي في كافة أنحاء لبنان. لأن هذا المشروع هو أهم بكثير من مشروع الطريق وأهم بكثير من مشروع المياه، وهو أهم بكثير من مشروع الكهرباء، وإذا ما قلت لكم السبب فإن السبب بسيط وبسيط جداً، وهو أن الولد الطفل إذا لم يذهب إلى المدرسة من الآن إلى خمس سنوات أو ست سنوات نكون قد قضينا عليه وبقي أمياً وخسر لبنان إنساناً أفضل للبنان لو كان متعلماً من أن يبقى أمياً.

إنني أتوجه إلى الحكومة الكريمة بأن تعمل جاهدة لتحقيق هذا المشروع لأنه يجب أن يعطى الأفضلية بالنسبة للبنان سيما وأننا نحن في لبنان نسمي أنفسنا بلد النور والإشعاع، بلد العلم، ويجب أن نكون فعلاً هكذا. وبالتالي حتى لا نفوت الفرصة على قسم كبير من جيلنا الطالع فنحرمه من حق له علينا.

الصحة يا سادة، وهنا أعتبر أن هذا ليس من اختصاصي، ولكن الأستاذ أميل البستاني عندما ذكر معالي وزير

الصحة بمستشفى حرمون وقد سبقني إلى ذلك مع أن هذا كان من واجبي فإني أتوجه إليه بالشكر، باسم المقيمين وباسم المهاجرين من أبناء مرجعيون ووادي التيم، الذين قدموا لها هذا المستشفى، إن هذا المستشفى يا سادة، قدمه لنا المهاجرون ومن حقنا، ومن واجب الدولة أن تهتم به. ولكن لسوء الحظ لم أجد له ذكر في هذه الموازنة. كنت أتمنى أن يكون معالي وزير الاقتصاد هاهنا لألفت نظره إلى أمر ما، دولة الرئيس أريد أن ألفت نظرك إلى أمر هام -

في وزارة الاقتصاد يا سادة لجنة يسمونها لجنة الصناعة والإنتاج أستعيز بالله من هذه اللجنة! إن هذه اللجنة يا دولة الرئيس يجب أن نسميها لجنة التعطيل للصناعة والإنتاج في هذا البلد وأتمنى على دولة الرئيس وعلى معالي وزير الاقتصاد أن يعطينا هذه الصلاحيات للموظفين المختصين وأن يلغيا هذه اللجنة لأنها بالفعل تكدر المشاريع لديها والمواطنون ينتظرون جواباً ولا يجدون جواباً.

وختاماً إنني أشكر هذه الوزارة على هذه الموازنة التي تقدمها لنا لعام ١٩٦٣، وهي بالفعل بستريئة من الطراز الأول لما جاء فيها من زيادة في الاعتمادات ولما جاء فيها من مشاريع ممتازة. وإنني أتمنى لهذه الوزارة أن تديم علينا النعم لعام ١٩٦٣ وما بعده والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم ألبير مخير.

ألبير مخير:

عطوفة الرئيس، زملائي الكرام إن أيام الموازنة، في الحياة البرلمانية، هي أفضل الأيام لأن أساس الحياة البرلمانية، وأساس عمل النائب، هما مراقبة الحكومة، ومراقبة مالية البلاد، وكذلك، مراقبة الميزانية التي هي أساس تطور البلاد. فالموازنة تعطي فكرة عن الخطوط الكبرى التي تحتطها الحكومة لنفسها. وفي العالم كله، تسقط حكومات بسبب الموازنة أو تعطي ثقة عليها.

ليس بإمكاننا أن نحاسب الحكومة الحاضرة على خطوط سياسية ظاهرة في هذه الميزانية، لأننا لا نزال نتمشى، في وضع الموازنة، على الطريقة الروتينية القديمة. ولم تقل الحكومة هذه المرة أن لديها برنامجاً لتطوير البلاد في السنة القادمة وهذه خطوطه، ولم يرد شيء من هذا لا في الموازنة ولا في الفدلكة ولا في بيان رئيس الحكومة الذي اعترف بأنه كان خطاباً متواضعاً، وهذا ما يشكر عليه.

لقد سألنا الحكومة في السنة الماضية من على هذه المنصة عما تنوي اتخاذه من تدابير حيال التيارات الاجتماعية التي تغزو الشرق الأوسط كالاشرابية والرأسمالية. ولا بد من إعادة السؤال هذه السنة أيضاً، لأننا لم نجد أثراً لهذه السياسة في هذه الموازنة، ومن أولى واجباتنا كنواب أن نحدد موقفنا من هذه التيارات.

لقد قالت الحكومة فيما مضى انها تعمل على وضع مخطط شامل، لكننا يعوزها الإحصاء، وأرادت أن تستعين بالخبراء فتقدمت من المجلس الكريم بطلب اعتمادات لخبراء في جميع نواحي حياتنا الاقتصادية فوافق

المجلس على هذه الاعتمادات واستقدمت الحكومة الخبراء. وها قد جاء يوم الحساب، فأسأل الحكومة: كم خبيراً لديها؟ أين هي المخططات التي وضعها هؤلاء الخبراء؟ وإذا كانت هذه المخططات موجودة لماذا لا نرى لها أثراً في هذه الموازنة؟

أيها الزملاء، أنا أوّمن بالخبراء وأوّمن بالإحصاء وكم من مرة طالبت الحكومة من على هذه المنصة بأن تنشئ وزارة للإحصاء، لأنه بدون إحصاء لا يمكن لأية حكومة أن تفعل شيئاً. وها قد مرت السنة ونحن ما زلنا في الموقف نفسه. كنت أتمنى من كل قلبي لو قالت الحكومة: هذا مخطط للزراعة أخذته عن بعثة أيرفد، وعلى أساسه وضعت موازنة هذه الوزارة. أو لو قالت هنالك مخطط صحي سأطبقه في السنة القادمة، ولكن الحكومة، مع الأسف مثلت أمام مجلسكم الكريم فارغة اليدين لا مخطط ولا برنامج عندها وإذا بنا، نحن الذي يطلب منا أن نراقب الحكومة وأعمالها، نرى أن الأموال الطائلة التي تصرف على الخبراء وعلى بعثة أيرفد بالذات من ستين لم تعط أية ثمرة. ولهذا فلا حاجة بنا إلى مناقشة مواد هذه الموازنة من حيث الأرقام لأن بإمكاننا مناقشة هذه الأرقام أثناء التصويت عليها بنداً بنداً كما نص الدستور على ذلك. إنما لا بد من أن أقول كلمة في ما جاء في خطاب رئيس الحكومة بوصفه وزيراً للمالية، لقد قال دولته: «أولاً، أريد أن أعترف أن الحكومة أجابت طلبات المعارضة في السنة الماضية».

لقد طالبنا الحكومة بمجلس وطني للأبحاث العلمية، ولبت الحكومة الطلب. وطالبنا أيضاً في السنة الماضية، وأذكر رئيس الحكومة بهذا، طالبناها بزيادة معدل الرسم الجمركي على الوسكي ففعلت. واليوم أطلب من هذه الحكومة أن تزيد الرسم الجمركي على عموم المسكرات متين بالمئة، فالسائح الذي يؤم البلاد لا يهيمه أن يدفع ثمن كأس الوسكي ضعفي ما يدفعه الآن. وهذا يمكن أن نحافظ على منتوجات هذا الوطن.

والمطلب الآخر الذي طالبت به المعارضة وطالب به معظم النواب في السنة الماضية هو أن تتفرغ الرساميل والقسم الأكبر من الموازنة لمشاريع الإنشاء والإنتاج، فلم يتحقق من هذا المطلب إلا الشيء القليل حسب قول معالي وزير المال بأن المعدل الذي كان مخصصاً للإنشاء في السنة الماضية كان ٣٣ بالمئة فأصبح في هذه السنة ٣٥ بالمئة. ومع أننا لا نعتبر هذا الرقم نصراً، فإننا نعتبر أن وضع هذه العبارة في خطاب وزير المالية يعد ربحاً لأن تكرار وضعها في الموازنة سنة بعد سنة لا بد وأن تنبه عقولنا وأفكارنا إلى الإنشاء والتجهيز بصورة مستمرة وتفهمنا بأن الرساميل يجب أن تعمل في غير رصف الحجارة لتشييد الأبنية ويجب أن تعمل في حقول الإنتاج والإنشاء لتوفر للبلاد الأموال وتبعد عنها شر البطالة والفاقة.

وما أشد ما كانت دهشتي عندما قال لي خبير استعنت به، إن الحكومة وضعت على باب الإنشاء والتجهيز أشياء لا يمكن أن تكون إنشاء وتجهيزاً. لقد وضعت في هذا الباب الأدوية والطوابع البريدية ولوحات السيارات وعجز سكة الحديد. هذا أمر عجيب أنا لا أستطيع أن أفهم كيف أن الفنيين في وزارة المالية وضعوا هذه الأشياء في باب التجهيز والإنشاء. وبإمكانكم أن تجدوا ذلك في البنود ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من الجزء الرابع من الموازنة.

فإذا استثنينا من هذا الجزء هذه السلع التي ليست تجهيزاً، فيصبح الرقم المخصص للإنشاء ١١١ مليوناً بدلاً من ١٤٥ مليوناً. فتسقط النسبة المئوية للإنشاء إلى ٢٧ بالمئة بدلاً من ٣٥ بالمئة كما يقول معالي وزير المالية. ولا يمكننا أن نجزم بأن هذه النسبة كانت ٣٣ بالمئة في السنة الماضية لأنه يجوز أن تكون هذه السلع وهذا العجز قد وضع أيضاً في باب الإنشاء والتجهيز في السنة الماضية. لا يمكنني أن أتصور كيف يمكن اعتبار عجز مالي في دائرة من دوائر الحكومة إنشاءً وتجهيزاً.

أنا أفهم بالإنشاء والتجهيز أن تقول الحكومة مثلاً، لقد وضعت في الموازنة نسبة مئوية معينة للإنشاء والتجهيز، وهناك في المرفأ ثلاث بواخر لبنانية مبرّدة تنقل فاكهتكم إلى الغرب وهناك أيضاً ثلاث بواخر أخرى تنقل سلعكم إلى الخارج.

نحن يا دولة الرئيس بحارون وتجار منذ أن عرف الإنسان هذا الشاطئ وهذه الأرض. بإمكاننا أن نتناسى كل هذه الإنشاءات والتجهيزات ونكتفي بهذه البواخر وباستطاعتنا أيضاً، بناء على تقارير الخبراء الذين استقدمتموهم واستخدمتموهم، أن نمد خطاً حديدياً بين بيروت وصيدا وبين بيروت ودمشق، فتصل الشاحنة إلى دمشق بساعة ونصف الساعة. هكذا يقول الخبير السويسري الذي استقدمته الحكومة لهذه الغاية وكلف الخزينة مبلغاً كبيراً من المال دفعه المكلف من عرق جبينه.

هذه البواخر وهذه السكة الحديدية هي بالفعل إنشاءات وتجهيزات خاصة وأنتم تعلمون أن هنالك مشكلة الترانزيت وأن هنالك ارتباطات دولية. وعندما بحثنا مشكلة الترانزيت في اللجنة الخارجية، في العام الماضي، قيل لنا ان اتفاقية الترانزيت، تنص على أن دخول البضائع إلى الدول المجاورة يجب أن يتم بواسطة السكك الحديدية لا غيرها من وسائل النقل. وهذا صحيح لأن الاتفاقية الدولية للترانزيت التي وقعت في البورتغال نصت على أن الترانزيت يكون بالسكك الحديدية وليس بسيارات الشحن.

فلو أن الحكومة أنشأت خطاً حديدياً بيننا وبين دمشق لكان بالإمكان إيصال البضائع إلى دمشق بساعة ونصف الساعة بواسطة الديزل، بدلاً من إرسالها بسيارات لتصل إلى دمشق بثماني عشرة ساعة.

ومن مراجعة قطع حساب ١٩٦١ نجد أن الموازنة كانت دائماً خالية من التخطيط. فترى أن الحكومة صرفت من الموازنة ٢٧٤ مليون ليرة. وصرفت أيضاً بموجب اعتمادات إضافية ٢٠٦ ملايين ليرة لبنانية. فما معنى وضع الميزانية يا دولة الرئيس، إذا كانت الحكومة تصرف من الموازنة ما نسبته ٣٠ بالمئة ثم تصرف ما نسبته ٧٠ بالمئة بموجب اعتمادات إضافية لكي تتمكن من تنفيذ الأعمال الحكومية، وماذا يعني هذا المجلد الضخم الذي ترسلونه إلى المجلس في كل سنة والذي يتضمن موازنة الدولة للعام كله؟

ثم، سمعناك يا دولة الرئيس تتكلم عن الضريبة، فالضريبة، كما يحددها فلاسفة المال والاقتصاد والاجتماع، هي إعادة توزيع الثروة. وهي بالمعنى الصحيح أخذ الكثير ممن عنده الكثير. وأخذ القليل ممن عنده القليل.

قلت ان الضريبة هي إعادة توزيع الثروة. ومتى دخلت هذه الآلية في رأس دولة رئيس الحكومة يقتنع عندئذ بأن الضريبة تؤخذ من البيت الذي يسكنه صاحبه، ولا تؤخذ من العمل الذي لا يكاد يؤمن العيش لصاحبه ولأطفاله.

وأقول هذا لأصل إلى ضريبة الأملاك المبنية. فهذه الضريبة هي ظلم متفاقم لحق بالناس. وإنني أعجب كيف أن الحكومة تريد أن تنعش القرية اللبنانية، وأن تشجع اللبنانيين على السكن في الأرياف، وكيف أن النواب يطالبون بنقل المصانع والصناعة إلى الأرياف لكي يظل العامل والفلاح في قريته وأرضه، ونرى الحكومة من جهة أخرى تثير المواطنين بفرض ضريبة باهظة على بيوتهم ليس باستطاعة تجار السوق الطويلة أن يتحملوها. وإليكم مثلاً على جور هذه الضريبة: هناك بيت مؤلف من غرفتين يسكنه فلاح مع زوجته وأولاده الخمسة، ذهبت لجنة التخمين فوقفت في عرض الشارع ونظرت إلى البيوت من الخارج وأخذت أسماء أصحابها ووضعت قيمة التخمين فكانت تتراوح بين الخمسمئة والألف ليرة. وراحت الحكومة تستوفي من هؤلاء المساكين ١١ و ٣٣ بالمئة. ولما وضعت الحكومة مشروع قانون لإزالة هذا الحيف عن المواطنين، جعلت مفعوله نافذاً في أول سنة ١٩٦٣. إنني أطلب من الحكومة أن تعير هذه الناحية اهتمامها الكلي فتتقدم بمشروع قانون يجعل للقانون الذي أعفى الفلاح من هذه الضريبة مفعولاً رجعياً يشمل سنة ١٩٦٢ أيضاً.

وكما تكلمت عن الخبراء، أتكلم الآن عن أمر وضع لتسهيل أمور الناس وراحتهم وأعني به اللامركزية. هل تعلم يا سيدي الرئيس أن اللامركزية التي يطبقونها الآن أتت على المواطنين بالبلايا. وأعطيتكم مثلاً: لنفرض أن رجلاً توفي في إحدى قرى المتن وأن على الوريث أن يعمل حصر ارث. هل تعلم يا دولة الرئيس ماذا يتوجب على هذا الوريث أن يفعل ليحصل على حصر الإرث؟ عليه أولاً أن يذهب إلى دائرة المالية في بعثا ثم إلى الجديدة لتخمين الأملاك، ثم إلى جونية للاستحصال على إفادة عقارية وأخيراً إلى بكفيا إلى دائرة الأحوال الشخصية. وهكذا يقضي أربعة أيام على الطريق لإكمال المعاملات، هذا إذا حالفه الحظ.

أريد منك يا دولة الرئيس أن تعتبر جيداً أنني عندما أنتقد إنما أنتقد عن حق، وعندما أطلب بشيء فإنني أطلب بحق، وأريد منك أن تتأكد بأن مطلبي هو دائماً مطلب حق لا أبغي إلا مصلحة الناس، وإلا لما كنت قد جئت إلى هذا المجلس.

يا سيدي دولة الرئيس، ألم يخطر في بال ذلك الخبير الذي نظم اللامركزية أن على هذا الرجل، من أجل معاملة بسيطة، أن يذهب إلى بعثا والجديدة وجونية وبكفيا. احصروا هذه الأمور كلها في مركز واحد من هذه المراكز. الناس يشتموننا من أجل هذا، إذا لم أقل انهم يشتمون الحكومة. وحرام أن نضيع على الفلاح والعامل عمله مدة أربعة أيام من أجل معاملة بسيطة. هذا شيء لا يمكن السكوت عنه ولا الإبقاء عليه، كما يعتقد دولة رئيس الحكومة. وإنني أطلب من الحكومة أن تسجل هذه الملاحظات لعلها ترجع عن خطأها، والرجوع عن الخطأ فضيلة.

عطوفة الرئيس،

لا أريد اليوم أن أتوسع في بحث بنود الموازنة، ولكن، هنالك، في كل وزارة أمور يقتضي أن نعطي بشأنها ملاحظات خاطفة.

وزارة التربية: نحن أمام أزمة تعليم. ولتفادي هذه الأزمة يجب القبول بمبدأ البطاقة المدرسية حتى يتمكن وزير التربية الوطنية من إيجاد المدارس الكافية لأولاد الناس.

أنت تعلم يا دولة الرئيس أن في المدارس اليوم ٣٧٥ ألف تلميذ. وأن في القرى أولاداً كثيرين يتسكعون في الأزقة والطرق. فماذا يمنع الحكومة من أن تتبنى، ولو مؤقتاً، مبدأ البطاقة المدرسية. خاصة ونحن نعيش في بلد ديمقراطي حر. دعوا المواطن يرسل ولده إلى أية مدرسة يشاء.

فتجاه هذه الأزمة، أصر يا دولة الرئيس على اعتماد البطاقة المدرسية. وأتوجه إلى معالي وزير التربية الوطنية بهذا القول: إلى أن يصبح لدى الدولة مدارس ومعاهد تستوعب عموم الأولاد والتلامذة اللبنانيين، طبقوا مبدأ البطاقة المدرسية، فالبطاقة المدرسية قد تنهي هذه الأزمة الآخذة برقاب الفقراء والمحتاجين من المواطنين.

وزارة الأنباء: لن أتعرض كثيراً لهذه الوزارة وأؤيد جميع ما قاله زملاء بصددنا، ولن أزيد شيئاً على ما قالوا لأنهم أفاضوا وأجادوا، إنما أريد أن أذكر معالي وزير الأنباء والسياحة والاصطياف والإشتاء بأني قدمت، منذ أكثر من سنة سؤالاً خطياً طلبت فيه معرفة موقف الحكومة تجاه أمر معين. فقد سألت وزارة الأنباء هذا السؤال: هل يحق للمعارضة البرلمانية أن تتكلم في الإذاعة وفي التلفزيون كما يحق للوزراء وللنواب الموالين؟ فجاء رد وزارة الأنباء يفرح القلب، ويفرج كربة العقل. ويجعلنا نؤمن بزيادة بالحرية وبالديمقراطية، إلى أن جاء يوم ودعاني الزميل الأستاذ أميل البستاني إلى ندوة في التلفزيون، فذهبت، وكان في نيتي أن أقول الحق - ونحن نشعر بالاحترام الكلي لزملاء لنا في الوزارة هم غير موجودين الآن، ولم يكن هدفنا أن نكيد لوزير غائب أو لحاكم غائب أو لموظف غائب، فنحن لنا من احترام لأنفسنا ما يكفي لأن تصدق الحكومة أننا لن نقدم على عمل كهذا. ونحن الذين نقول للحكومة بوجهها، ما يجب قوله، لماذا تخشون وتمنعونا من قول الشيء ذاته في التلفزيون. فأنا حر بأن أقول، أنني لست من رأي فلان من الوزراء في القضية الفلانية. وهل بعد هذا القول طعنًا بالوزير المعني؟ وإليكم ما حصل أثناء المقابلة في التلفزيون بينما كان الأستاذ بستاني، على سجيته، مسروراً، يلقي الأسئلة إذاً بجاذب يتقدم منه ويقول له: انتهى الوقت يا أستاذ أميل. فغضب الأستاذ بستاني غضبة النمر وقال: أنا قلت لكم ان المقابلة لمدة عشر دقائق ولن أقبل بأقل من هذه المدة، ولكنه لم يكن يعلم أن صوتي وصوته أخذنا في تلك اللحظة. فخرجنا من التلفزيون وهو غاضب يهدد ويتوعد ويقول سأعمل كيت وكيت فتقدم منه موظف وقال له، لا تأسف يا أستاذ على الدقائق الباقية فإن صوتكم على كل حال لم يسمع لأن موظفًا من الأمن العام أمر بإقفال الميكروفون حتى لا يسمع صوتكم.

يا سيدي، هذه قضية تهم الجميع هنا، موالين ومعارضين، لأننا لا نريد أن نعطي لبنان هذا الوجه البشع،

ولأننا لا نعتقد أن أية مراقبة تستطيع أن تسكت صوت النائب إذا كان يريد أن يواجه منتخبيه، أو إذا كان يريد أن يواجه الشعب اللبناني بأسره، فالنائب عندما ينتخب يصبح ممثلاً للشعب بكامله.

هنالك أمر آخر أريد أن ألفت نظر معالي وزير الأنباء والسياحة إليه. أعتقد يا معالي الوزير أن وزارتكم الكريمة، عندما تفكر بالسياحة وتؤلف مجلساً وطنياً للسياحة، يجب أن تحقق شيئاً تلفت نظر السائح إليه عندما يأتي إلى هذه البلاد. إن في وزارتكم مشروعاً لإنشاء تلكابين لمنطقة صنين (Telecabine) وقد وضع لهذا المشروع اعتماد قدره خمسمئة ألف ليرة. وفي السنة التي قبل الماضية حذف هذا الاعتماد من الموازنة، ثم أعيد إليها في السنة الماضية، أما في هذه السنة فقد اختفى تماماً من الموازنة.

إن منطقة صنين قريبة من بيروت وباستطاعة المرء أن يستحم في البحر وبعد ساعة من الوقت يصل إلى بولونيا وإلى صنين للتزلج، وهذا التلكابين أمر ضروري يا معالي الوزير وإني أؤيدك في وضع اعتماد له.

هناك أمر آخر مهم جداً. في هذا البلد صحافة أجنبية تدفعون لها الأموال من أجل الدعاية للبنان في الخارج. وهؤلاء هم دائماً ممتعضون، بحيث إن هناك أشياء تضايقهم. إنني ألفت نظر معالي وزير الأنباء إلى وجوب تكريم هؤلاء الصحفيين لأن بإمكانهم وحدهم أن ينقلوا إلى الخارج هذه الصورة الجميلة عن هذا البلد الجميل. ولهذا أرى أنه من الواجب أن يكون للصحافة الأجنبية بعض الامتيازات كتسهيل النقل، والحسم على البرقيات - ولا أعتقد أن معالي وزير البريد والبرق والهاتف يحل بذلك عليهم - والتساهل معهم في نشر أخبار دولية لا تمس لبنان بشيء. لماذا هذه الرقابة؟ لماذا لا تجعل من لبنان إذاعة عالمية. ليكن لبنان مركزاً لكل صحفي أجنبي يريد أن يذيع على العالم أخبار الشرق الأوسط، خاصة عندما لا تمس هذه الأخبار كرامتنا ولا كرامة الدول العربية.

إنني لا أعلم سبباً ظاهراً لهذه الرقابة الصعبة على الصحافة الأجنبية والتي لا وجود لها في أي بلد عربي آخر.

إنني أحب كثيراً الزميل الكريم الأستاذ أسعد بيوض، ولكنه يدهشني عندما يقول إن الانسجام الوزاري موجود: نحن عندنا وزارة للاقتصاد الوطني وعلى رأسها وزير يتمتع باحترام هذا المجلس وباحترام الرأي العام. ومنذ عشرة أيام قرأت في الصحف أن معالي وزير الداخلية يتخذ قرارات تتعلق بالاقتصاد اللبناني، وصادف أنني لم أجد الأستاذ رفيق نجا وزير الاقتصاد هنا في المجلس فاعتقدت أن معالي وزير الداخلية أصبح وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة، لأنه يصرح في الجرائد، أنه سيصادر معامل النسيج.

عطوفة الرئيس، الازدواجية في الحكم لا تجوز فكيف يجوز لوزير الداخلية أن يدحض في تصريحه للصحافة ما جاء في بيان الحكومة حول نهجها وسياستها في الحقل الاقتصادي، فيقول بأنه يريد أن يصادر معامل النسيج. إنني بهذه المناسبة أسأل دولة رئيس الوزراء، هل أن سياستكم الاقتصادية هي سياسة المصادرة والتأميم أم لا؟

رئيس الحكومة: نعم .

ريمون إده: هل هذا جواب الحكومة القاطع هذا جواب قاطع . كلمة نعم يعني أن سياسة الحكومة التأميم .

الرئيس: أرجو المحافظة على النظام وعدم المقاطعة .

ريمون إده: المقاطعة مسموح بها برضى الخطيب . الدكتور مخير سأل سؤالاً صريحاً وجدياً وأجبتة نعم .

رئيس الحكومة: هذا مزاح .

ريمون إده: إنه لم يكن يمزح .

رئيس الحكومة: لقد سألتني «نعم أم لا» فأجبت نعم .

ريمون إده: ليس الوقت وقت مزاح .

رئيس الحكومة: طول بالك علينا، ما حدا يبقدر يزاحك بهالكار .

ريمون إده: طيب غداً نرى ما سوف يكتبون .

رئيس الحكومة: سيكتبون نعم أم لا .

ألبير مخير: كان سؤالي سؤالاً جدياً، لا يمكن ولا يجوز أن يمزح بهذا الموضوع . فلو كان معالي وزير

الداخلية هنا اليوم كنت مصمماً أن أطرح عليه هذا السؤال الذي طرحته على رئيس الحكومة

الآن . فإذا أجاب بأن سياسته هي غير ما قالت به الحكومة، أو أن سياسته هي سياسة التأميم

والمصادرة لطرحته الثقة به منفرداً . وكان على رئيس الحكومة إما أن يترك أمر الثقة معلقاً بين

المجلس ووزير الداخلية، وأما أن يكون رئيس الحكومة، والحكومة متضامنين مع وزير الداخلية

في سياسة المصادرة والتأميم .

إنني أسأل رئيس الحكومة بكل جدية: هل أن سياسة حكومته سياسة تأميم ومصادرة أم لا؟

وإنني أتوقف عن الكلام حتى يجيبني دولة الرئيس، وهذا حق من حقوقي .

اميل البستاني: لا يمكنك أن تجبره على الإجابة .

ألبير مخير: للنائب الحق أثناء مناقشة الموازنة، أن يسأل الحكومة ومنتظر الجواب، وأرجو من الرئاسة الكريمة

أن تطبق النظام بهذا الشأن .

بهيج تقي الدين: أنا مع الدكتور مخير، فمن حق النائب أن يطرح سؤالاً على الحكومة ويتوقف عن الكلام حتى

تجيب عليه، ومن حق الحكومة أن لا تجيب، ومن حقنا أن نطلب من الرئاسة تعليق الجلسة .

جورج الهراوي: إذا لم تجب الحكومة على السؤال فعلى النائب أن يعود إلى بيان الحكومة ويقتنع به .

الرئيس: النائب يطرح سؤالاً، وللحكومة الحق بأن تجيب أو لا تجيب .

ألبير مخير: إذا لنقل بأن الحكومة لن تجيب على السؤال.

الرئيس: عدم الجواب جواب.

ألبير مخير: النظام صريح، من حقي أن أنتظر جواب الحكومة ولن أستأنف الكلام قبل أن أسمع الجواب.

رئيس الحكومة: سأجيب على السؤال في الجلسة القادمة.

ألبير مخير: إذا أرجو من الرئاسة الكريمة أن تكون عادلة في هذا النظام الذي نعيشه. إذا كانت الرئاسة قبلت بجواب رئيس الحكومة فلتقبل أن يؤجل دوري بالكلام أيضاً إلى الجلسة المقبلة.

الرئيس: الرئاسة تعتبر أن الحكومة أجابت بأنها ستجيب على السؤال في الجلسة المقبلة.

ألبير مخير: إذا كانت القضية قضية شخصية فأنا أتنازل عنها. أما إذا كانت قضية حق ونظام فإني أتشبث بها. لأننا ونحن مجتمعون في مكتب رئاسة المجلس كنا نبحث بهذا الأمر بالذات وقال رئيس المجلس بأن أثناء بحث الموازنة يحق للنائب أن يسأل الحكومة وأن يتوقف عن الكلام إلى أن تجيب الحكومة على السؤال. وإذا كان الأمر في كل مرة سيتهي كما سيتهي الآن فنكون قد تعدينا على نظام برلماني.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

لقد جرى البحث في غرفة الرئاسة حول هذا الموضوع. وقد لاحظتم الآن أن الرئاسة لم تتدخل بالأمر طالما أن رئيس الحكومة لم يجب على السؤال. ولكن عندما قال رئيس الحكومة بأنه سيجيب على السؤال في الجلسة القادمة أصبح الأمر منتهياً وعلى حضرة النائب الخطيب أن يستأنف الكلام.

بهيج تقي الدين: إن رئيس الحكومة لم يكن واضحاً في جوابه وهو يريد أن يقول بأنه سيجيب على سؤال الدكتور مخير بعد أن ينهي كلامه فهل يجوز أن تتوقف عن الكلام بعد هذا الجواب.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

إن القانون صريح بهذا المعنى. لا يجوز للنائب أن يناقش نائباً آخر، وفي نفس الوقت لا يجوز له أن يناقش الحكومة، بل يحق له أن يسأل وأن ينتظر الجواب وعلى الحكومة أن تجيب. لا تجوز المناقشة بطريقة السؤال والجواب. واعلم يا حضرة النائب المحترم أنه إذا أعطيت الكلام لدولة رئيس الحكومة فإني سأمنعك عن الكلام.

ألبير مخير: إنني سأستأنف الكلام حسماً للمشكلة، ولكنني أرجو من الرئاسة أن تحيل هذا الموضوع إلى مكتب المجلس لدرسه من الوجهة القانونية والدستورية، واتخاذ قرار نهائي حتى لا نجعل من هذا الأمر سابقة خطيرة على مجرى المناقشة في الموازنة.

كنت أتكلم عن الاقتصاد وقلت بأن معالي وزير الداخلية اتخذ لنفسه صلاحية وزير الاقتصاد الوطني، وهذا شيء لا يجوز.

إن ما يبدو من تصرفات بعض الوزراء وتصريحاتهم يخلق في هذا البلد نوعاً من القلق وعدم الاستقرار.

وفي سياق الكلام عن الاقتصاد لا بد من أن أرجع بكم إلى قضية اقتصادية اتخذ المجلس قراراً حاسماً بها بتصديقه على القانون القاضي بمنع السيارات العاملة على المازوت من العمل في لبنان. مع أن لهذه القضية علاقة وثيقة في اقتصاديات البلاد، فهل فكرت الحكومة بإعادة النظر فيها؟ وهل خطر ببال الحكومة إن منعها لسيارات المازوت أضرت بالاقتصاد الوطني ضرراً بالغاً. فأسعار الأراضي والأبنية تدت كثيراً بعد صدور قانون سيارات المازوت، لأن الناس لم يعد بإمكانهم الانتقال بالسرعة التي يرغبون وبالسعر الذي يتحملون. إنني أعجب كيف أن الحكومة ترفض السماح لهذا النوع من النقل السياحي أن يعمل في لبنان مع أن سيارات النقل الكبيرة والصغيرة التي تسير على المازوت تشكل عصب النقل والسياحة في انكلترا وفرنسا وفي عموم أوروبا، ولم نكن نحن يوماً أكثر تقدماً وأكثر اهتماماً بالصحة العامة من هذه الدول.

المازوت شريان هذا البلد. والمثل يقول: عندما يدور الدولار يدور كل شيء.

إنني أعلن للزملاء الكرام أن هناك ما يقارب الخمسين مليون ليرة لبنانية ديوناً مترتبة على أصحاب السيارات التي كانت تسير على المازوت وقد توقف هؤلاء، منذ ثمانية أشهر، عن دفع ما يتوجب عليهم.

ونذكر في هذا السبيل أنه كان في نية الحكومة أن تنقص سعر البنزين ليرة أو ليرتين، ولكنها لم تفعل حتى الآن. لهذا فإني أرى أنه من أولى واجبات الحكومة والمجلس إعادة النظر في قضية سيارات المازوت والسماح لها بأن تعمل بمحركات جديدة يستعملها الفرنجة والعالم المتمدن منذ أكثر من خمس سنوات.

أيها السادة: في هذا المجلس خبراء في الاقتصاد ورجال أعمال، وهم يعلمون أكثر مني بأننا نترك أمر اقتصادنا للظروف وللأحوال الجوية وللرياح والتيارات التي تهب علينا من الخارج لا نكون ضمن إطار الإصلاح الذي رسمه هذا العهد.

إن الأسواق التجارية الخارجية التي أشار إليها الزميل يوسف سالم، هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة الخارجية، ولا يمكن أن يفصل عنها دقيقة واحدة. فماذا عملت سياستنا الخارجية، لكي تؤمن لمنتجاتنا وصناعاتنا الأسواق الضرورية وخاصة الأسواق التي هي أقرب إلينا من غيرها والواقعة على حدودنا؟

أيها السادة: فتحت كتاب المعاهدات التي ارتبط بها لبنان، فوجعت عيني على أكثر من عشرين معاهدة اقتصادية لم تكن الحكومة تهتم كثيراً بتطبيقها، وانما كانت تتغاضى عنها لأنه لم يكون باستطاعتها أن تسير سياستها الخارجية على ضوء هذه المعاهدات. فهناك معاهدة سنة ١٩٥٣ مع الشقيقة سوريا والتي جددتها الحكومة مرة ثانية وثالثة حتى سنة ١٩٥٥. أنا لا أناقش الآن عدم تنفيذ هذه المعاهدة، إنما أقول ان مجرد التفكير بهذه المعاهدة التي

كانت موجودة بين لبنان وسوريا يتبين أنها نوع من السوق المشتركة التي كان قد تصوّرها لبنان والتي هي صورة مصغّرة عن السوق الأوروبية المشتركة التي يسعى لبنان إلى الانضمام إليها بأسلوب من الأساليب أو بطريقة من الطرق.

أيها السادة: لا يمكن لنا ولا لأي دولة موجودة في هذا المحيط أن تتنكر بشكل مفضوح للدول المجاورة التي يجب أن نكون معها في حقل الاقتصاد نوعاً من السوق المشتركة لتصريف منتجاتها ومنتجاتنا وصناعاتها وصناعتنا.

وهنا لا بد من القول إذا نجحت سياستنا الخارجية في إشراكنا بالسوق المشتركة الأوروبية فأقل ما يقال في هذا النجاح إنه عمل جبار، إنما يؤسفني أن أقول بأن الحكومة لم تعلن شيئاً عن نوع الاشتراك بهذه السوق الأوروبية، أو عن طريقة اشتراكنا بها، خاصة وأن هناك دولة، على الأقل، تزاخنا على الاشتراك بهذه السوق وإنني أعتبر أن السوق الأوروبية المشتركة، بالنسبة إلى لبنان، هي شريان كبير لتغذية اقتصاده.

إذاً، لماذا يا زميلي الأستاذ بستاني، لا نفكر بإقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة، وضعت أسسها في سنة ١٩٥٣. غداً يطل موسم الحمضيات، وغداً نسمع الزميل محمد حمزه يصرخ ويطلب بإيجاد الأسواق لهذه الحمضيات. وأسواق هذه الحمضيات هي في العراق والأردن والكويت وسوريا.

إنني لا أجد مبرراً لعجزنا عن تأمين الأسواق الخارجية لمنتجاتنا، ولا أعلم لماذا لا نكون أحراراً في سياستنا الخارجية في الحقل الاقتصادي مع كل من الدول المجاورة لنا.

إنني أكرر ما قلته سابقاً: لو أن الحكومة كلّفت نفسها عناء قراءة المعاهدات الاقتصادية التي نوّهت عنها لوجدت أنها تعفى من الرسوم الجمركية الإنتاج الزراعي في كل من سوريا ولبنان وهذا ما أذكر الحكومة به وما يجب أن تعمله في أقرب وقت ممكن.

عطوفة الرئيس، إنني أؤيد رأي الزميل ادوار حنين بوجوب رفع مرتبات القضاء إلى الحد الذي يجعلهم مرتاحين إلى حالتهم المادية. وأود أن ألفت نظر معالي وزير العدل إلى أمر هام، وهو أن هنالك تجاوزاً في توقيف الناس، فالمستنطقون يرسلون الكثير مما تسمونه استنابات إلى البوليس والدرك والأمن العام. إنني واثق يا معالي الوزير بأنك الرجل الوحيد الذي باستطاعته أن يحقق ويحصى ذلك العدد الهائل من الاستنابات التي يرسلها المستنطقون إلى رجال الدرك والبوليس وغيرهم.

إن القانون يحمي المواطن عند المستنطق ولم يحمه في ظل استنابة دائمة عند البوليس والدرك، أنت تعلم يا سيدي الوزير، وأنت تأملت كما تأملنا نحن عندما توقف المواطنون وجرى التحقيق معهم بالشكل الذي تعرفه ونعرفه.

إنني أطلب منك وأناشدك وأنا أعلم جيداً ما لك من فضيلة المهنة والإمكانية، أن تمنع هذه الاستنابات أو على الأقل أن تأمر بأن يقلل المستنطقون منها إلى الدرجة التي يسمح بها القانون.

كان في نيتي أن أهدي هذه الحكومة كتيباً يبحث في تربية النحل، وذلك لكي يقرأه الوزير ليعرف كيف يجني النحل وكيف يعمل. أقول هذا، لأن الشرط الأساسي في تربية النحل هو الاستقرار والصمت والسكوت، وإن القلق وعدم الاستقرار يمنع النحل من العمل. فكيف يمكن للحكومة أن تعمل، بل كيف يمكن للشعب اللبناني أن يعمل وسط هذا الضجيج من وزارة الخارجية ووزارة الأشغال العامة، ووسط هذه المهاترات التي نتهم بها نحن.

أيها الزملاء، لنكن رياضيين، فلا يجب أن نعزو ما ننتقد به الوزراء إلى أمور شخصية. إننا نشعر بمسؤولية وجودنا في هذا المجلس. نحن نمثل الشعب ونراقب الحكومة. لا يجوز أن يسود البلاد القلق والاضطراب بسبب وزير الداخلية الذي لا يترك فرصة إلا ويثير كل ما يبعث في البلاد عدم الاستقرار ويزرع القلق في النفوس، فيشعر المواطن أن هناك فكرة أساسية للهدم لا للبناء.

يا سيدي، كمال جنبلاط صديقي، ولكنني لا أقره على أعماله. بالأمس طلب الرميل الكريم يوسف سالم أن يحضر الوزراء جميعهم جلسات مناقشة الموازنة فأجابه وزير الأشغال العامة قائلاً: شرط أن لا يكون هناك مهاترات.

أصدر وزير الداخلية تصريحاً تعرّض فيه لجنسية المغتربين، وإذا بوزير الأشغال العامة يثور عليه في الصحف ولم نكن بعد قد ارتحنا من ضجيج الوزراء أكثر من خمسة أيام. ثم سمعنا وزير الداخلية ينفي أنه أعد مشروعاً للجنسية اللبنانية وينفي أنه أراد حرمان المغتربين من لبنانيّتهم. وإذا بوزير الأشغال العامة، بعد أن أقلق البلاد بطولها وعرضها. وبعد أن أثار المغتربين والمقيمين يقول: لا شيء بيني وبين كمال جنبلاط فالقضية انتهت. قال لي أحد الزملاء: لكي تكون سياسياً كاملاً ينبغي لك أن تكون حقوداً وأنت لست حقوداً. والحقيقة أنني لست حقوداً ولا يعرف الحق إلى قلبي سبيلاً.

هل جئنا إلى هنا لكي نتهلّى، أم أننا جئنا لكي نقول الحقيقة بوجه الوزير وبوجه رئيس الوزراء. إننا لا نقبل أبداً أن يفتعل الضجيج وزير، صباح كل يوم ومساء كل يوم، وأن يرد عليه وزير آخر بنفس الضجيج، ثم ينتهي الضجيج من هنا، وينتهي من هناك كأن هذا الضجيج مصطنع لإثارة القلق بين الناس، أو لربح شعبية تنتهي بعد سبعة أيام إلى لا شيء. لماذا لا يحصر وزير الداخلية اهتمامه بالأمر الداخلي. نحن بلد سياحي. تصرفون الملايين في سبيل تشجيع السياحة. من منكم يمكنه التجول بسيارته في المدينة من زحمة السير وعرقلة السير. ألم تستقدم حكومتكم بعثة من البوليس الإيطالي لتدريب بوليس السير عندنا. وبعد شهر من وجود هذه البعثة كما نرى البوليس اللبناني مرفوع الرأس نشيط الهمة يعطي إشارات المرور بأشكال هندسية. انظروا إليه اليوم كيف أصبح عديم النشاط، يستند إلى الحائط ويختبئ من المطر. فقد نسي الإشارات التي تعلمها من البوليس الإيطالي. لو كان كمال جنبلاط يحافظ على ما تعلمه البوليس من تلك البعثة لكانت ربحت البلاد هبة وكرامة. ولكن كمال جنبلاط لا تهتمه الأقوال ولا الانتقادات التي توجه إليه لأنه يعتبر نفسه في الحكم بقوة السلاح لا بثقة هذا المجلس.

- جميل لحود: مقاطعاً - لا تضرب على الوتر الحساس فإن فعلت فستعرف النتائج.
- فريد جبران: مقاطعاً - إن الوزير جن بلاط اشتراكي وبصفته اشتراكياً يحق له أن يتكلم بالاقتصاد وغير الاقتصاد خارج الحكم أما في الحكم فإنه يؤيد الحكومة.
- ألبير مخير: أنا أعجب كيف لا يأسف اللواء جميل لحود أن يفقد البوليس اللبناني الميزات التي اقتبسها عن البوليس الإيطالي. وأعجب كيف أنه وهو الاختصاصي بهذا الفن، عندما يمر في الشارع ويرى هذه الأمثولات التي كلفت الدولة أموالاً ذهبته هدرًا. فكأننا زرعنا الحنظل في أرض العنبر فلما كبر عاد إلى أصله.
- الرئيس: أرجو من حضرة الزميل أن لا يخرج في كلامه عن نطاق موضوع البحث، نحن بصدد مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة، فلا يجوز أن توجه لنائب قاطع بكلمة صغيرة، خطاباً طويلاً عريضاً.
- ألبير مخير: معك حق يا دولة الرئيس، وأهنتك.
- أنا أعلم أن الهدف من الإصلاح ومن المراسيم الاشتراكية كان تحرير الموظف مما يسمونه ضغط رجال السياسة. وأنا أفهم أن هذه كانت فكرة العهد. ولكن آسف جداً أن يكون المحافظون والقائمقامون في وضع ليس بإمكان التفتيش أن يطالبهم ولا بإمكان وزير أن يراقب أعمالهم.
- لا أريد أن أسهب بتعداد الحوادث، فقد يطول بي الكلام حتى الصباح. إنما هناك أشياء لا بد من أن نلفت إليها نظر الحكومة. هناك عضو في إحدى البلديات خالف قراراً مالياً. حصلت مشادة بينه وبين رفاقه. ماذا كانت النتيجة؟ أجرى القائمقام تحقيقاً بالقدرح والدم، وأهمل الناحية المبدئية التي هي مخالفة للقرار المالي. وكانت النتيجة أن قرر محافظ جبل لبنان كف يد العضو البلدي لأنه خالف قراراً مالياً واستند في قراره إلى المادة ٤٢ من قانون البلديات التي تنص على أنه أثناء التحقيق يمكن أن تكف يد العضو الذي يخالف قراراً مالياً.
- فكيف يتجاسر بعد الآن عضو بلدي أن يصوت ضد قرار مالي إذا كان يريد أن يدافع عن مالية صندوق البلدية؟
- أردت أن أسرد هذه الحادثة الواقعية لأنني أكره الكلام المجرد ولا ألقى القول على عواهنه. ولن أسرد أكثر من ذلك فهناك حقائق كثيرة تعرفها الحكومة.
- أرادت الحكومة أن تجري تشكيلات القائمقامين فلم أهتم للأمر كغيري، وإنني أتحدى أي وزير أن يقول إنني تدخلت أو طلبت التدخل من أجل وضع القائمقام الفلاني في المركز الفلاني. وأحب بهذه المناسبة أن أقول ان المحافظ والقائمقام اللذين أرادهما المشتري وواضع المراسيم

الاشتراكية أن يظلا بعيدين عن السياسة أصبح كل منهما رئيس لائحة انتخابية. والدليل على ذلك هو، عندما أرادت الحكومة، في الأسبوع الماضي، أن تنقل قائمقاماً من مركز إلى آخر قامت القيامة، وقرأت في الصحف، واضع هذا النص تحت نظر رئيس الحكومة، قرأت أن مظاهرات صاحبة سيقوم بها طلاب مدارس ونواد رياضية إذا نقل القائمقام الفلاني من مركزه! وسأني كلمتي بعد أن أقول رأيي في وزارة الأشغال العامة، هذه الوزارة الواسعة الشاسعة المترامية الأطراف والتي نجد فيها ٢٢ مصلحة مستقلة.

لقد تصفحت موازنة هذه الوزارة، ومن واجبي وواجب كل نائب أن يطلع على موازنة استثمار هذه الوزارة وهذه المصالح المستقلة، فوجدت أن فيها ٢٢ مصلحة مستقلة مجهل المجلس موازنتها، ولا يسمع إلا بكلمات عجز عجز. إنني أسأل معالي وزير المالية: هل يحق للنائب أن يطلع على حساب الاستثمار أم لا؟ طبعاً، من كل بد.

وزير المال:

أبير مخير:

إنني أطلب يا دولة الرئيس، أن تكون موازنات هذه المصالح المستقلة داخلية ضمن الموازنات العامة لأن من حقنا أن نطلع على الاستثمار ومن حقنا أن نطلع على الملاكات التي تؤلف منها هذه الشركات. لهذا، فهذه المصالح التي قد يعتبرها بعض الوزراء سبيلاً إلى تأمين المصلحة العامة فإننا بالعكس نعتبرها عاجزة عن تأمين هذه المصلحة. ودليلي على ذلك هو أن كل مصلحة تسلمتها الحكومة تضاعفت أسعار منتجاتها ومنيت بعجز دائم تن منه يا دولة الرئيس، وأنا أعرف بأنك لست بالرجل الكريم في مضمار المال العام، فكيف تقبل أن تدفع هذا العجز المستمر.

لهذه الوزارة المترامية الأطراف كما تقول دولة الرئيس، سياسة كهربائية، وإذا بنا نجد أن مصلحة كهرباء بيروت بعجز يبلغ ١٩ مليوناً.

يعلم هذا المجلس الكريم أنني قدمت سؤالين عن قضية مياه المتن وأحلت سؤالي الأخير إلى استجواب. وبعد مفاوضات بيننا وبين رئيس الحكومة ومعالي وزير الأشغال، وبعد أن دخل السجن أكثر من مئة مواطن من أبناء المتن، وبعد أن ترفق الله بالمتن فلم يقتل منهم أحد، لأن الضابط الذي أطلق النار في روم وقتل رجلاً هو ذاته الذي أرسلوه إلى بتغرين ليهدىء الحال.

طلبنا معالي وزير الأشغال العامة في مكتبه بحضور الخبراء، فقلت لا شك بأنني سأكون الرجل الغير العارف، فتساءلت ثم عرفت أن معاليه موجود والخبراء موجودون أيضاً. تطلعت إلى مدير مصلحة الكهرباء السيد مبيض، وقلت له ان موازنة مصلحة مياه المتن هي ٥٢٥ ألف ليرة تدفع للكهرباء ٣٠٠ ألف ليرة. وإنني متأكد بأنه بالإمكان إنزال سعر الماء في المتن، وذلك بأن تأخذ الحكومة أربعة غروش ثمن الكيلوات.

وزير الأشغال العامة: مقاطعاً - لقد طلبت منا موعداً وأجبناك إلى طلبك ولكنك تأخرت ساعة عن الموعد. ولقد عطلنا كل أعمال الخبراء والدولة ونحن بانتظارك وحضرتك لم تحضر.

الرئيس: أرجو المحافظة على النظام.

بهيج تقي الدين: إن للوزير الحق أن يقاطع.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، ليس للوزير ميزة على النائب في هذا الأمر فشأنه شأن النائب تماماً. إن للوزير حق الأولوية في الكلام ولكن لا يجوز له أن يقاطع النائب أثناء الخطابة.

ألبير خبير: أرجو من حضرة الشيخ بيار أن يهدى أعصابه لأنه عندما تثور أعصابه يخسر.

سيدي الرئيس ان كل هذه الثورة من الشيخ بيار وزير الأشغال العامة هي لأنني وصلت إلى مكتبه متأخراً نصف ساعة وكان سبب تأخيري السير، وزحمة السير وعرقلة السير وسقطنا في ذلك اليوم في أكثر من أربعين حفرة في الطريق مغطاة بمياه المطر.

على كل حال، ومهما كانت مدة تأخر وصولي وصلت إلى الوزارة العامرة فوجدت لحسن حظي أن تكون الدولة حاضرة في مكتب الشيخ بيار. فوجهت إلى مدير مصلحة الكهرباء السؤال التالي: ميزانية مياه المتن ٥٢٥ ألف ليرة تدفع منها ٣٠٠ ألف ليرة للكهرباء فأريد أن أعرف، لأنني مؤمن أن سبب غلاء سعر المياه هو غلاء سعر كيلوات الكهرباء. لذلك أسألك: كم هو سعر الكيلوات، وبالأحرى ما هي كلفة سعر الكيلوات؟ فأجابني: هذا سؤال من الصعب أن أجيب عليه الآن. فقلت له: هناك نوعان من الكهرباء، نوع تنتجه محركات على المياه ونوع تنتجه محركات حرارية. قال لا يمكن أن أجيبك الآن، وتطلعت إلى الوزير فلم يقل كلمة. فقلت له أنت مدير مصلحة الكهرباء والمصلحة بعجز ولا تعلم ما هو سعر الكيلوات. قال، هذا يتطلب كثيراً من الحسابات. فسعر الكيلوات يقدر بحسب سرعته على الشريط. فيكون سعره في بيروت غير سعره في عاليه وسعره في عاليه غير سعره في المتن. قلت إذا أخذنا هذا المعدل نجد أن مصلحة مياه المتن أقرب الجميع إلى محطة الإنتاج. فأنتم تبيعون الكيلوات بأقل من أربعة غروش لمصلحة كهرباء عاليه، لماذا لا تبيعون الكيلوات بأربعة غروش لمصلحة مياه المتن وتنتهي هذه المشكلة. وبالرغم من هذه المقارنة وهذه التفاصيل، وهو الرجل الفني، أجاب بأنه أيضاً لا يستطيع أن يقول ما هو سعر كلفة إنتاج الكيلوات.

هذه هي صورة عن الدولة التي قال عنها معالي وزير الأشغال العامة انها كانت مجتمعة في مكتبه. هل سألت يا معالي وزير الأشغال مدير مصلحة الكهرباء لماذا لا يعرف سعر كيلوات الكهرباء؟

وزير الأشغال: أنا لست خبيراً بالكهرباء.

ألبير مخير: أنا لم أوجه السؤال إلى معالي الوزير بل وجهته إلى مدير مصلحة الكهرباء.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

إذا تابرتم على هذه الخطة فإنني سأضطر إلى رفع الجلسة.

ألبير مخير: عطوفة الرئيس، - أيها الزملاء الكرام

لقد شعرت وأنا في هذا الاجتماع الذي حضرته الدولة أن هنالك تعاقدًا جهنميًا...

وزير الأشغال العامة: لو كنت تحترم نفسك لأتيت في الموعد.

ألبير مخير: متابعاً -

لم يكن في ذلك الاجتماع الذي حضرته الدولة سوى صمت كامل، لا تسأل أحداً منهم أمراً ويجيب عليه، فرأيت نفسي تجاه حائط من الصمت وأمام تعاقد جهنمي لا أستطيع السكوت عنه في هذا المجلس، وإني أطلب بموجب اقتراح خطي تألي لجنة تحقيق برلمانية للتفتيش والتحقيق، ويكون لها الصفة القضائية ليفهم أولئك الموظفون أن عليهم أن يجيبوا على الأسئلة التي توجه إليهم، وأن هذا التعاقد الجهنمي يجب أن يفصح أمره في وضوح النهار. لهذا اتشبت بطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق.

أيها السادة، إنني أعطيكُم مثلاً على عدالة القضية التي أدافع عنها، ومثلي هو هذا: عندما يكون مواطن مؤمناً بقضية، ويذهب في سبيلها إلى السجن لا بد وأن يكون المواطن على حق.

فذهاب أبناء المتن إلى السجن بسبب حرمانهم وحرمان أطفالهم من المياه كان يجب أن يكون أمثلة للحكومة ولوزير الأشغال. إن الديكتاتورية في مجالات الاختصاص والإنعاش والماء والكهرباء والطرق لا يمكن أن تسري على اللبنانيين وبالأخص على المتنين.

هذه أمثلة يجب أن يتعلمها الوزراء لكي يؤمنوا عندما يعلنون عن شيء أن يذهبوا في سبيل ما يعلنون عنه، لا أقول إلى السجن، بل إلى الاستقالة.

أما فيما يختص بسمعة لبنان الهندسية والجسور، وهذا شيء مهم جداً، فأقول بينما نرى الحكومة ترصد مبالغ من المال لتهيئة المهندسين والخبراء لتصديرهم. نجد أن لوزارة الأشغال العامة، إن كان لجهة صنع الطرقات وإن كان لجهة سقوط الجسور، سمعة عند الأجانب تجعلهم لا يثقون بغدنا. أقول ذلك، وأنا أعتبر أننا لا نعيش في جو خال من المراقبة. فللأجانب عندنا عيون ترى وتراقب أعمالنا، كبيرة كانت أم صغيرة. فعندما ينهار جسر الباشا كيف يمكن لنجيريا مثلاً أن تأخذ مهندساً من لبنان لبناء جسورها؟

تمكنت الحكومة من إعطائنا فذلكة للموازنة وللطرقات الخ. ولكننا نجهل كل شيء عن سنة ١٩٦٣، والحكومة تعلن بالإذاعة والتلفزيون عن أعمالها للمواطنين. لقد سمعت مرة الإذاعة تقول: كيف لا يستطيع أهالي المتن أن يدفعوا ٦٥ ليرة ثمن متر المياه وأهالي جبل عامل يدفعون ٧٠ ليرة. ثم نرى وزير الأشغال العامة

يتقدم من المجلس النيابي بمشروع قانون يطلب اعتماداً قدره ٣٣٠ ألف ليرة لسد عجز مياه جبل عامل، كيف يجوز للإذاعة أن تقول هكذا؟ أين وزير الأنباء؟ أين المراقبة؟ وكيف يجوز لدائرة إذاعية حكومية أن تقول غير الحقيقة للناس؟

بالأمس، أثناء درسنا الموازنة، أخذت جريدة فوجدت فيها إعلاناً، وأتحدى الوزير أن يقول لي انه لم يدفع أجره هذا الإعلان. وقد ظهر في جريدتين فرنسييتين وفي جرائد أخرى عربية. كأن الحكومة تخاف إذا هي وزعت هذا الإعلان على النواب أن لا يفهموا ما تريد أن تقوله فيه. ولتسمح لي الرئاسة أن أتلو نص الإعلان بالفرنسية لأنه مكتوب بهذه اللغة.

EN MARGE DES DEBATS SUR LE BUDGET 1963

PREMIER BILAN DES REALISATIONS

DES TRAVAUX PUBLICS EN 1962

En marge des débats sur le projet de budget général de l'Etat pour 1963, le ministre des travaux publics a publié, hier, un bilan de ses activités à ce jour à la lumière du calendrier des projets annexé à la déclaration ministérielle du cabinet Karamé.

Du bilan dressé par le ministre des T.P. il ressort notamment ce qui suit:

? sur les 11 postes du programme calendrier, n'étaient du ressort du ministère des T.P.

? Le calendrier des projets comportait:

- 1481 projets, à la direction des routes.
- 130 projets, à la direction des bâtiments.
- 835 projets, à la direction des eaux.
- 65 projets, à la direction de l'électricité.

Jusqu'au 15 novembre 1962, les dépenses relatives à ces projets, s'élevaient à:

- 35334000 livres pour les routes.
- 9305000 livres pour les bâtiments.
- 20979000 livres pour l'eau et l'électricité.

- 967 projets de routes ont été étudiés dans les 4 mohafazates de province: 413 sont exécutés ou en cours d'exécution.

? les 130 projets de bâtiments sont soit sous étude, soit en cours d'exécution.

? Dans le domaine des travaux électriques:

- 286 km. de lignes de haute tension sont sous étude.
- 11 km. de ces 286 ont été adjugés.
- 127 postes de transformation sont sous étude. dont 81 ont été déjà adjugés.

- 152 km. de réseaux de distribution ont été étudiés, et 203 km. ont été adjugés.
- ? Dans le domaine des travaux hydrauliques:
 - Des réseaux de distribution et des réservoirs ont été adjugés dans 345 villages.
 - Des travaux d'amélioration du réseau ont été exécutés dans 250 villages.
 - Des travaux d'irrigation de 5025 hectares ont été adjugés.
 - la fourniture d'un équipement mécanique d'une valeur de 1200000 livres a été adjugée.
 - 139 villages ont été reliés à des réseaux de distribution principaux.
 - Des travaux d'amélioration du réseau d'irrigation de 9550 hectares ont été adjugés.
- ? Voici un tableau- bilan des travaux:

Direction	Total des projets	Projets étudiés
Routes	1481	967
Bâtiments	130	104
Eaux	853	534
Electricité	65	63
Total	2529	1674

Sous étude	Exécutés	A exécuter
430	289	678
26	45	59
319	453	81
2	24	39
771	811	863

? Les dépenses du ministère des travaux publics au 15 novembre 1962, se sont élevées 120613000 livres: ce qui représente le triple des crédits dépensés en 1961.

أيها السادة، ليس في المجلس قاصر. كان من الواجب أن يوزع هذا البيان على النواب إذا كان لدى وزير الأشغال العامة بيان كهذا.

نم لماذا تدفع الحكومة أجرة هذا الإعلان؟ أريد أن أعلم. هذا ليس خيراً، بل هذا إعلان وزع على الصحف ودفعت الحكومة أجرة إعلانه. ونحن في هذا المجلس نبحث في قطع حساب سنة ١٩٦١. وهذه المشاريع التي نشرت في الصحف لا يمكن أن أهنيء وزير الأشغال العامة عليها لأن نسبة المشاريع المنفذة في سنة ١٩٦٢ لن تكون أكثر من نسبة المشاريع التي نفذت في سنة ١٩٦١.

على الوزير أن يتكلم تحت قبة هذا المجلس لكي يتمكن النائب من مناقشته .
هذا يا سيدي ، نوع من الازدواجية التي يجب أن تتهرب الحكومة منها وأن يقف المجلس بوجهها ، لأنه لا يجوز أن يكون للحكم وللسياسة شخصيتان مختلفتان ، والسلام على من اتبع الهدى .

تصفيق

الرئيس : أرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الخامسة من مساء غد لمتابعة المناقشة في الموازنة بصورة عامة .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

نائب رئيس المجلس

منير أبو فاضل

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

مارون كوكباني

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١١٥٩١ بتدوير رصائد الاعتمادات غير المستقلة من موازنة ١٩٦٢ إلى ١٩٦٣
 - ٣ - متابعة مناقشة موازنة عام ١٩٦٣ بصورة عامة
- عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الثاني ١٩٦٢ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة
- تغيب السادة: انطوان صحنوي، نهاد بويز، عصام الحجار، ادوار حنين، سالم عبد النور، نقولا سالم، إبراهيم العبد الله، سميح عسيان، كاظم الصلح، شفيق مرتضى
- واعتذر السيد حبيب كيروز
- وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي: رينه معوض، جان عزيز، فؤاد بطرس، فيليب بولس، الأمير مجيد ارسلان، بيار الجميل
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين
- الغائبون، تتلى أسماؤهم
- تليت -
- الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم
- تليت -
- يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة
- فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الثاني ٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٠ كانون الأول ٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيّب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميريان، انطوان صحنواوي، عبد الله المشنوق، نهاد بويز، ادوار حنين، وارثكس شامليان، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، علي عبد الكريم، كميل عقل سليمان العلي، يوسف كرم، نقولا سالم، باسيل عبود، سليمان عرب، سميح عسيان، حبيب مطران. واعتذر السادة: إبراهيم العبد الله، حبيب كيروز، الدكتور الياس الخوري، قبالان قبالان، محمد علم الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ومعالي الوزراء فؤاد بطرس، فيليب بولس، بيار الجميل، رينه معوض، كامل الأسعد، عثمان الدنا، علي بزي.

صدّق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس مناقشة مشروع موازنة ١٩٦٣. فاشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢١ كانون الأول ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر

نستأنف بحث الموازنة بصورة عامة

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فريد جبران

فريد جبران: عطوفة الرئيس، لقد عالج بعض الزملاء موضوع الموازنة بطريقة أقل ما يقال فيها انها بعيدة عن

روح العدل والحق والإنصاف إذ اتخذوها ذريعة للهجوم على الحكومة بدلاً من البحث الرصين

والدراسة الجدية العميقة على أساس الأرقام ومقارنة هذه الأرقام بأرقام موازنات العهود الماضية.

لو كان بعض الزملاء منصفين لأشاروا إلى العقبات التي تعترض سبيل الحكومة والصعوبات التي

تلاقيها بفضل مخلفات العهود السالفة من فوضى في الإدارة ومحسوبية إلى حد السمسرة في بعض

الأجهزة ودوائر الدولة. هؤلاء الزملاء الذين يتكلمون وينتقدون لمجرد النقد والتجريح ولغرض

في نفس يعقوب لا غيرة على الوضع والاستقرار في لبنان، لأن الوضع والاستقرار في خير

والحمد لله، إنما أقول لهؤلاء هل كانوا يرفعون الصوت في العهود السابقة بمثل هذه الطريقة

ويمثل هذا الأسلوب مع ما كان يسود العهود السابقة من فساد ومن أوضاع متخلفة. لو كانوا يتهدفون خير لبنان ومصلحته العامة، أو لو كانوا منصفين لأقروا بحسنات هذه الحكومة لأن حسناتها أصبحت واضحة للعيان، فالمشاريع والمخططات التي وضعتها بدأت تعطي ثمارها وسوف تأتي نتائجها كاملة في السنوات القليلة القادمة مع العلم أن معظم هذه المخططات أصبح بمرحلة التنفيذ. وهنا لا بد لي من ذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر. وهي: الضمانات الاجتماعية والمساكن الشعبية، والاهتمام بتحسين أوضاع المناطق المتخلفة وزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وتخفيض أسعار الدواء مع أنني لا أزال أطالب بتأميم استيراده، وهناك أيضاً مشاريع الطرق فقد شقت ووسعت وعُبدت في أكثر المناطق اللبنانية التي كانت محرومة منها طيلة العهود الماضية وكذلك مشروع الماء والكهرباء الذي سيعم لبنان بأسره ولا بد لي من ذكر المشروع الأخضر الذي سيجعل من لبنان جنة. أنا أفهم أن يكون الانتقاد للإصلاح والبناء لا أن يكون للتجريح والهدم، قارنوا الفرق بين آخر موازنة في العهد السابق وبين هذه الموازنة التي بين أيديكم فيتين لكم بوضوح كلي حركة الإنشاء والعمران الجبارة التي يطلع بها العهد الحاضر بواسطة حكوماته، وهذا يكفي لهداية من لا غرض عنده يعميه ويبعده عن جادة الحق والصواب.

وكلمة أخيرة أقولها للمتباكين إلى ما يسمونه عدم الاستقرار، بالله قولوا لنا أين هو عدم الاستقرار؟ أهو بوجود رؤوس الأموال المتزايدة أم بالتجارة والتصنيع؟ وفي عام ١٩٦١ فقط تأسست تسعون شركة جديدة برأسمال قدره مائة وستون مليون ليرة، أهو باضطراب الزيادة في الموازنات المتتالية ومشاريع الإنشاء الاقتصادية والاجتماعية أم هو باليقظة التي تبديها الحكومة بالضرب على أيدي المخربين الهدامين؟ أم هو بالعمل على صيانة الوحدة الوطنية التي ما زلنا نتمتع بها منذ قيام هذا العهد؟ أم هو بالسعي إلى تنظيم شؤون الدولة على أسس علمية عصرية؟ إن كان هنالك عدم استقرار فإننا لنجده في نفوس هؤلاء المدعين الذين يبدو أنهم اعتنقوا مبدأ الاستقرار وأخذوا يفرضونه على البلاد، ومعاذ الله من ذلك.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم ١١٥٩١. أ. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

نعود إلى مناقشة الموازنة العامة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم

محسن سليم: عطوفة الرئيس، أيها الزملاء الكرام

يعتقد البعض أن مناقشة الموازنة منوط بالمعارضة البرلمانية وحدها - إن هذا الاعتقاد خاطيء من أساسه.

فواجب كل نائب أن يناقش الموازنة - وأن يبين حسناتها وسيئاتها.

وعلى الحكومة التي قدمت مشروع الموازنة إما أن تقبل بإصلاح الفاسد منه وإما أن تعمل على حسن تطبيقها بما يتلاءم مع الملاحظات البناءة التي تتفق مع الصالح العام.

منذ قيام الحياة البرلمانية - تعودنا أن نرى وزراء المالية المختلفين، يتقدمون من المجلس النيابي عاماً بعد عام بميزانيات يعلنون أنها متوازنة الدخل والخرج - ولقد كانت بالفعل متوازنة كعملية حسابية توازنت أرقامها.

ولكن هل توازن الأرقام هو التوازن الصحيح؟

والتوازن المطلوب - في الميزانيات الحكومية الحديثة - أو بعبارة أخرى - هل التوازن الرقمي هو التوازن الاقتصادي؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضي أن نتساءل ما هي الميزانية؟

والرد البسيط على هذا السؤال هو أن الميزانية ليست إلا مرآة اقتصادية للواقع - ما يقع منه وما يتوقع بين عام وآخر - ومن ثم فالمقياس الحقيقي لموازنتها هو توازن أحكامها توازناً عادلاً مع حكم الواقع.

فإذا ما اختل هذا التوازن لسبب أو لآخر - كما إذا أسيء تقرير الواقع الاقتصادي أو تقديره - كانت الميزانية غير متوازنة فعلاً مهما يكن من توازن أرقامها شكلاً.

ومعنى ذلك أن التوازن الصحيح هو أولاً التوازن الاقتصادي أو الاجتماعي العادل بين أحكام الميزانية بغض النظر عن أرقامها - ثم يليه أو يصحبه التوازن بين هذه الأحكام وحكم الواقع - هذان هما الركنان الأساسيان لكل توازن.

الدستور الاقتصادي

قد يبدو غريباً لأول وهلة أن أحدثكم عن الدستور في معرض مناقشة هذه الميزانية - لكن الواقع الذي لا شبهة فيه أن للاقتصاد دستوراً هو أسس الدستور بل لولاه لم يكن دستور.

هذا الدستور الاقتصادي هو ما اصطلح على تسميته بالعدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والبيئات والهيئات.

فنحن والشعب من ورائنا نطالب بتحقيق ذلك العدل الاجتماعي أو التوازن الاقتصادي.

ولعل أجهل وأكمل تعريف للتوازن الاقتصادي أو العدل الاجتماعي ذلك الذي كان عمر بن الخطاب يقول:

«والله ما أحد أحق بمال الدولة من أحد - وما أنا أحق به من أحد - والله ما من الناس من أحد إلا وله في

هذا المال نصيب. فالرجل وبلاءه والرجل وقدمه والرجل وحاجته، والله لئن بقيت لهم لتأتين الراعي في جبل صنعاء حقه من هذا المال - وهو في مكانه يرعى».

والحق - أيها الزملاء الأكارم - لم أقرأ فيما قرأت من كتب الاجتماع والاقتصاد الحديثة تعريفاً أو تحليلاً للعدل الاجتماعي أو الاقتصادي أصح وأروع من هذه الكلمات الخالدات التي جاءت على لسان عمر - فكانت دستوراً للاقتصاد في كل أمة وفي كل عصر.

هذه المقدمة أيها السادة، هي لنقول بأن الموازنة إذا كانت متوازنة رقمياً يجب حتماً أن تكون متوازنة من الناحية الاقتصادية وعلينا وعليكم أن ندرس ما إذا كانت هذه الموازنة متوازنة اقتصادياً أو غير متوازنة.

وبعد أنتقل أيها السادة إلى نقاط في هذه الموازنة وأتوجه في بادئ الأمر إلى معالي وزير العدل، لأنني أريد أن أعالج معه هذه المناقشة مسائل يعرفها هو، ولكنني أعتقد أنه لا يعرفها بالضبط لأننا نحن المحامين الذين يمارسون مهنة المحاماة في مختلف قصور العدل نحس أكثر مما يحس صاحب المعالي وقد غاب عنا مدة سنة كاملة فلا غرو أن نذكره ببعض الأمور التي يحتاج إليها الشعب.

يا سيدي، معالي الوزير تعلم أن هناك محكمة إدارية خاصة، وهذه المحكمة بالرغم من أنه عين لها قضاة لم تصدر حكماً واحداً منذ سنتين تعلم عدد الدعاوى المكدسة المجمدة لدى المحكمة الإدارية المختصة؟ إنني أرجو منك رجاء حاراً منذ هذه اللحظة أن تأخذ علماً بهذا الأمر، وأن تدبر هذه القضية بحكمتك التي نعهد بها.

ثم يا سيدي، أنتقل فوراً إلى نقطة ثانية، وهي قضية التبليغات العدلية، هذه النقطة أساسية جداً، تشغل الدولة وتشغل رجال الأمن وتشغل المباشرين، وأنت واسع الاطلاع لا تحتاج إلى أن أدلك على طريقة متبعة في الدول الراقية، كأمثال الطرق المتبعة في مصر، وفي فرنسا، يمكنك أن تجد عملاً لخمسين أو ستين محامياً في لبنان بمجرد أن تجد طريقة جديدة هي الطريقة المتبعة في فرنسا أو في غيرها من البلدان، فتتقلب مكاتب بعض المحامين إلى مكاتب لتبليغ الأوراق العدلية وفقاً للنظم والقواعد التي أتت بأحسن النتائج في تلك الدول. أما الطريقة التي نتبعها حتى اليوم فلم تعد كافية لسد الشغرات ولسد الحاجات التي يحتاج إليها لبنان. أنت تعلم يا سيدي أن القضية أصبحت قضية عيش، وأن المباشر الذي يبلغ الأوراق العدلية، يستفيد ألف ليرة وألف وخمسمائة ليرة في الشهر بطرق لا أريد أن أقول عنها غير مشروعة ولكن بطرق ملتوية، فعلياً أن ندرس دراسة موضوعية حاجة الشعب اللبناني وحاجة المتقاضين فنطبق نظاماً جديداً يتفق مع الوضع الجديد.

ثم يا سيدي، النقطة الثالثة هي نقطة مهمة جداً تتعلق بجميع اللبنانيين وأنت تعلم يا معالي الوزير بأن هناك قانون الاستملاك، هذا القانون، طرق تطبيقه مختلفة بالنسبة للمواطنين، هناك مواطن تستملك أرضه، تعين له التعويضات، ثم يذهب لمناقشة هذه التعويضات أمام لجنة معينة برئاسة قاضي، وهذه اللجنة تصدر حكماً مبرماً. وهناك مواطن آخر، تستملك أرضه فيذهب أمام لجنة أخرى، فيحكم له أو عليه ولكنه يحق له أن يستأنف قرار اللجنة أمام محكمة الاستئناف.

لماذا هذا الاختلاف في المعاملة بين اللبنانيين بالنسبة إلى موضوع الاستملاك؟

أنا أفهم أن القوانين يجب أن تطبق على جميع اللبنانيين، وجميع الأصول التي تطبق على مواطن في بيروت أو في الجبل يجب أن يستفيد منها جميع اللبنانيين في جميع المناطق اللبنانية. أنا لا أفهم أبداً تمييزاً في المعاملة بين مواطن ومواطن، مواطن تحكم له أو عليه اللجنة الاستملاكية حكماً مبرماً ولا يحق له أن يطعن بهذا الحكم إلا أمام مجلس شورى الدولة في تجاوز حدود السلطة، ولجنة تجمع وتقرر وتحكم وعندئذ يحق للمواطن الآخر أن يعترض أو أن يستأنف قرار هذه اللجنة أمام المحكمة العدلية.

أيها السادة، إنني أحس مع معالي وزير العدل بأن هذه الملاحظات هي حقيقية، ولا يمكنني أن أقدم له إلا ملاحظات حقيقية بناءة يحس بها كل اللبنانيين. نحن نريد أن يشعر كل لبناني أنه مساوٍ لأي لبناني آخر فلا يكون هناك مواطن ممتاز ومواطن غير ممتاز، ولا يكون هناك مواطن يحس بالغبن وهناك مواطن آخر لا يحس بالغبن! فأرجو منك يا معالي الوزير أن تتقدم فوراً بمشروع قانون يتعلق بطريقة موحدة للاستملاك فلا يحس المواطن أنه أقل من مواطن آخر وإذا لجنة حكمت، يجب أن يستأنف قرار هذه اللجنة أمام القضاء ونحن لنا ملء الثقة بالقضاء اللبناني إذ لا يمكن لأحد منا، لا حكومة ولا مجلساً أن يشك لحظة واحدة في أن أحكام القضاء اللبناني يمكن أن تكون موضع شبهة. عندما يضع القضاء اللبناني يده على قضية معينة يتحمل هذه المسؤولية وعندئذ يعطى لكل حق حقه.

والمسألة الرابعة يا معالي الوزير هي ما سبق لي وأثرته في عدة مرات في هذا المجلس، هو الاعتداء على القضية المحكمة والأحكام التي لا تنفذ لدى دوائر الإجراء.

يا سيدي هناك أحكام مبرمة لدى دوائر إجراء بيروت وجبل لبنان وزحلة وكافة المناطق اللبنانية. هذه الأحكام اكتسبت القضية المحكمة دوائر الإجراء لا تنفذ لأن في تنفيذ هذه الأحكام ما يسيء أو ما يجعل الأمن مضطرباً في تنفيذها، فهناك نص أو هناك تقليد يسمح لدوائر الإجراء أن لا تنفذ هذه الأحكام.

ماذا يحصل؟ يحصل أن صاحب العلاقة يربط النزاع مع الدولة، وعندئذ بعد شهرين يتقدم بدعوى بنوعين في التعويض، تعويض عن عدم التنفيذ وتعويض عن التأخير في التنفيذ، وهناك من يطلب من مجلس شورى الدولة أن يعين له بنداً إكراهياً على الدولة كل شهر أو كل سنة في حال استمرار عدم تنفيذ حكم القضاء.

أنا لا أفهم يا سيدي وأنت وزير للعدل والدولة هي الدولة لها نفوذها ولها شخصيتها ولها سلطتها أن لا تنفذ أحكاماً مبرمة، هذه الأحكام يجب إما أن تنفذ وإما أن يؤتى بأحاب العلاقة لتسوية بينهم على الأضرار التي التحقت وتلتحق بهم من جراء عدم تنفيذ هذه الأحكام.

هذه خمس ملاحظات، والسادسة ملاحظة تتعلق بوزارة العدل وهي أيضاً مهمة جداً وأعتقد أن معالي الوزير يعتبرها أهم من كل تلك الدعاوى هي قضية الخبراء يا سيدي.

نحن مقبلون يا معالي الوزير على تعيين الخبراء لدى المحاكم وأنت تعلم أن سبعين بالمئة من الدعاوى المدنية

والتجارية تستدعي تعيين خبراء، معظم الخبراء يا سيدي هم من المتعishين، هم من السماسرة، هم من الأشخاص الغير موثوق لا بعلمهم ولا بخبرتهم ولا بأخلاقهم!..

هل يجوز أن نعرض أحكام المحاكم المدنية أو أن ننقل ثروة من مكان إلى مكان لمجرد أن خبيراً عين وهذا الخبير قد اتصل به أحد الأشخاص أو أحد الطرفين ودفع له مبلغاً من المال في سبيل نقل ثروة من مكان إلى آخر!؟

يا سيدي، نحن مقبلون على تعيين عدد من الخبراء، الطلبات تقدمت إلى مجلس القضاء الأعلى، مجلس القضاء الأعلى بيت بها بعد أسبوعين أو ثلاثة، أرجو منك رجاء حاراً أن تتدخل شخصياً، ففي بلاد العالم لا يعين الخبراء إلا مدراء البنوك، كبار التجار، كبار الملاكين، كبار الرجال الموثوقين. فهل لدينا من هؤلاء؟ نعم لدينا من هؤلاء الكثير، فلماذا تلجأون إلى هذه الطبقة من المتعishين، الأميين، وتجبرون المحاكم على الاستناد إلى تقاريرهم؟ ثم أفتح نافذة بسيطة لأقول لك بصراحة، وهنا أدلك على نوع واد من الخبراء، خبراء الميكانيك في كل يوم حوادث السيارات، هل وصل إلى علمك أن ثمانين بالمئة من خبراء الميكانيك هم موظفون عند شركات التأمين أو شركات الضمان؟! هل وصل إلى علمك أن معظم السيارات حتى الآن هي مؤمنة لدى شركات الضمان وأن أول شخص يصل إلى محل الحادث هو خبير إحدى شركات الضمان، تدفعه إلى محل الحادث ليتبرع بتنظيم تقرير ثم يضم التقرير إلى الملف سواء كلف رسمياً من قبل الجهات المختصة أو لم يكلف.

يا سيدي، يجب إعادة النظر في قائمة الخبراء عامة وفي قائمة خبراء الميكانيك خاصة، لأن خبراء الميكانيك من يعمل منهم سواً بسيطاً، يمكنه اليوم أن يتقدم بطلب ويسجل اسمه في سجل خبراء الميكانيك، ثم يتقدم من إحدى شركات الضمان ويقول لها: أنا بأمرك، عينني عندك، فتعيينه بثلاثمائة ليرة، وعندئذ يصبح موظفاً لدى شركات الضمان، وشركات الضمان لها مصلحة في أن تستخدمه، وهكذا نضلل القضاء يوماً بعد يوم في تقارير نحن نعلم مسبقاً أنها تقارير كاذبة.

يا سيدي، هذه ملاحظات ست، ولكنني أعود إلى النقطة التي أشار إليها الزميل اميل بك البستاني عندما طلب منك أن تعيد النظر في مرتبات القضاة، فأنا من هذا الرأي يا سيدي، إن زيادة مرتبات القضاة مهماً ارتفعت هي قليلة جداً إذا أردتم استقلالاً للقضاء، وإذا أردتم حماية للقضاء، وإذا أردتم قضاء مجرداً وكذلك أفهم ماذا يريد زميلي الشيخ هيج تقي الدين، انه يريد قضاة حقيقيين، وهذا معناه أن بعض القضاة الذين دخلوا إلى السلك قد يكونون بارعين في الدخول لسلك آخر، وقد يكون حظهم أو سوء حظنا أن يكونوا في القضاء إذ يمكن أن يكونوا منتجين أكثر في حقول أخرى، وأنا معك يا زميلي بأنه إذا كان هناك قاضٍ بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، يجب أن نراعي كلمة هذا القاضي ووضعه ونعطيه ما يجب أن يعطى بالموافقة. أما بقية العناصر ففي كل سلك من الأسلاك، هناك الجيد وهناك الأجود، وهناك الصالح وهناك الطالح، ولا يبنى إلا على القاعدة الأساسية.

هذه هي الملاحظات التي دونتها أمامي بما يتعلق بوزارة العدل وأرجو من معالي الوزير أن يأخذ علماً بها.

وكم كنت أود أن يكون حاضراً بيننا معالي وزير الاقتصاد لأحدثه عن موضوعين، ولا بأس يا دولة الرئيس أن تستمع إلى هذه الكلمة لأنني آليت على نفسي أن أناقش الموازنة بمواضيع حساسة بناءً.

طالما أن معالي وزير الأنباء حاضر بيننا فقد آليت على نفسي أن أذكره بأمر مهم جداً يتعلق بوزارة الأنباء ويتعلق بوكالة الأنباء والإرشاد.

لا أريد أن أجرح بهذه الوكالة، ولا بالقيمين عليها، ولا أريد أن أنتقدها لأطلب زوالها، ولكنني أريد أن ألفت نظركم إلى أمر مهم جداً وأنت القاضي السابق والمحامي المعروف توليت وزارة العدلية عدة مرات وأنت اليوم على رأس وزارة الأنباء.

يا سيدي، هذه الوكالة، الوكالة الوطنية للأنباء، لها صفة رسمية موظفوها ومخبروها متعاقدون من الدولة، يقبضون مرتباً، ومفروض بنقل الخبر ألا ينقل الخبر إلا من مصدره الحقيقي الرسمي، لأن وكالة الأنباء هي مؤسسة رسمية يجب على المخبر أن يتصل بالعنصر الرسمي وينقل منه الخبر، بحيث إن الخبر عندما يذكر في وكالة الأنباء الوطنية، يرتدي طابعاً رسمياً، أي أنه يرتب مسؤولية أدبية وغير أدبية على الدولة. فماذا يحصل يا سيدي؟

في كل يوم تتقدم دعوى أو دعاوى على أفراد، وهذه الدعاوى ترسل للتحقيق، والتحقيق يبدأ ثم ينتهي بقرار، أما بقرار منع محاكمة، وأما بقرار إحالة، فقرار منع المحاكمة معروفة نتائجه، وقرار الإحالة لا يعني إلا الظن. فلا يعني الحكم. أي أن القرار الظني يمكن أن يبطل عندما تنشر الدعوى أمام محكمة الأساس، أو عندما تستأنف الدعوى أمام محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز. وأنت تعلم يا سيدي أن الأصل براءة الذمة وأن كل فرد بريء تثبت إدانته بحكم مبرم. وتعلم أيضاً يا سيدي أن وكالة الأنباء الوطنية وعلى رأسها محام ورجل قانون نحترمه ونجمله، لا يجوز أن يصدر عن هذه الوكالة أي خبر قضائي.

في بلاد العالم، في فرنسا وفي انكلترا وفي أميركا، حتى القرار الظني ممنوع نشره، حتى الحكم البدائي لا ينشر إلا كخبر، فلا ينشر إلا الحكم النهائي المكتسب القضية المحكمة. فكيف يجوز لوكالة الأنباء التي تنقل عنها جميع الصحف الأخبار القضائية، أن تنشر وهي وكالة رسمية يشرف عليها مأمور رسمي، موظفوها ومخبروها رسميون. تحكمون على رجل بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة وهو لا يزال قيد التحقيق! إذ يمكن للمحقق أن يقول له اذهب فأنت بريء.

كيف يجوز أن تشهروا الأشخاص وأن تنشر عنهم الوكالة أنهم متهمون في كذا وكذا.

هذه نقطة يمكن أن يتعرض لها كل مواطن لبناني يا سيدي. أنت اليوم في الحكم وغداً يمكن أن تكون خارج الحكم، ويمكن أن تستدعي أنت أمام المحقق لطلب شهادتك فينشر في اليوم التالي: الأستاذ فيليب بولس استدعي لدى المحقق. استدعي لماذا؟ استدعي كشاهد، استدعي لتوجيه التحقيق، ولتنوير التحقيق، لم استدع كما استدعي المجرمون!

فأرجو منك يا معالي الوزير أن تلفت نظر مدير الوكالة الوطنية لكي يأتي بقانون المطبوعات وبقانون العقوبات ويأتي بجميع القوانين فيدرسها دراسة موضوعية قانونية، وعندئذ أنا واثق بأن لا خبر قضائي يمكن أن ينشر في الوكالة، وأنت تعلم يا سيدي أن الوكالة اليوم، لو أراد الأشخاص أصحاب المصلحة أن يقيموا الدعوى عليها لكانت تكبدت حتى الآن مئات الألوف من الليرات كتعويضات لمجرد نشرها هكذا أخبار. . فلا يجوز هذا أبداً لأنه يمكن أن يستدعى غداً رئيس الوزراء للتحقيق أو لاستنارة التحقيق ويمكن أن يستدعى أي وزير أو أي نائب، فهل استدعاؤه من قبل المحقق معناه أن التهمة ثبتت بحقه؟

هذه النقطة أريد أن ألفت النظر إليها وأن تنتبه إليها وزارة الأنباء.

ولا بأس الآن أن أتكلم في غياب دولة رئيس الوزراء في الموضوع الذي أريد أن أتحدث عنه لأن معالي وزير العدل يعرفه معرفة تامة وهو أنه في هذا المجلس تقدم مشروع قانون يتعلق بالملكية التجارية.

ولا أعتقد أن نائباً واحداً في هذا المجلس يرضى بأن لا يكون للبنان قانون الملكية التجارية لبنان بلد تجاري. بيروت مدينة تجارية، زحلة مدينة تجارية، صيدا مدينة تجارية، صور مدينة تجارية، إلى ما هنالك من مدن تجارية، يعني على مسافة أربعة كيلو مترات خلو المحل من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف ليرة، ما في محل في لبنان إلا وله خلو! يا سيدي، هل تعلمون أن لبنان وحده ليس فيه قانون يتعلق بالملكية التجارية؟ في مصر القانون موجود وكذلك في العراق وفي الأردن وفي كل البلاد العربية موجود وفي فرنسا وفي كل بلد في العالم موجود هذا القانون المسمى بقانون الملكية التجارية الذي يعطي صلاحية للتاجر وأن تسعين بالمائة من اللبنانيين هم من التجار، يتصرفون بخلو محلاتهم فيبيعونها ويتنازلون عنها ويرهنونها بدون موافقة الملاك وبعد أن ينتقل هذا العقار من مستأجر إلى مستأجر آخر، ويحصل الخلاف على بدلات الإيجار حينئذ يصار إلى فض الخلاف في تعيين هذه البدلات بواسطة القضاء.

هذا القانون درسناه في لجنة الإدارة والعدلية كما يعلم الزملاء الكرام ودرسناه مع جميع الرجال المعنيين وهو يا دولة الرئيس موجود في المجلس، أرجو من عطوفة رئيس المجلس النيابي أن يضعه على جدول الأعمال في أول جلسة يعقدها هذا المجلس ليصير إقراره.

ما الفائدة من هذا القانون؟ وهذا القانون محمد حتى الآن ما لا يقل عن خمرة مليارات ليرة لبنانية، فبمجرد التصديق عليه يعطي مجالاً للتداول بخمسة مليارات ليرة لبنانية!

لذلك أرجو منك يا دولة الرئيس أن تنتبه إلى هذا الأمر وأن تتحمس كما أنا أتحمس إذ ليس لي مصلحة في هذا القانون سوى المصلحة العامة.

وإليك الآن موضوعاً آخر يهكم أيضاً وهو قضية شركات الضمان، لم أسمع أحداً في المجلس قد تكلم عن شركات الضمان، هناك عدد كبير من شركات الضمان، شركات ضمان للحياة، شركات ضمان للسيارات،

شركات ضمان للحوادث، شركات ضمان لغير ذلك! كل هذه الشركات الضمان تتعاقد مع لبنانيين وأجانب مقيمين في لبنان للحصول على عقود فتسحب الأموال إلى خزائنها إنما أين توظف هذه الأموال؟ هل توظفها في لبنان أم في الخارج؟ ليس هناك قانون يتعلق بشركات الضمان في لبنان ولا بكيفية توظيف الأموال التي تدخل إلى صناديقها! وإنما هناك قانون قديم منذ ثلاثين أو أربعين سنة يا سيدي. وهنا أريد أن أسأل زميلي يوسف سالم وهو صاحب شركة ضمان، ما هي الضمانة التي تفرضها الحكومة لشركة ضمان؟ خمسون ألف ليرة يا سيدي، هذه شركة ضمان تسحب ثلاثة ملايين وأربعة ملايين وخمسة ملايين ليرة سنوياً من لبنانيين وغير لبنانيين وتوظف جميع هذه الأموال في الخارج بالمئة ستة وسبعة وبثمانية وتسعة ولا أعرف بالضبط، ليس هنالك من ضمانات للبنانيين إلا الخمسين ألف ليرة التي هي موجودة، وأين؟ في وزارة الاقتصاد.

يا سيدي، اسمح لي أن أقول بصراحة: أنت تسافر إلى أوروبا، وإلى أميركا، وإلى كل الأنظار، والأستاذ اميل البستاني يعلم جيداً وأرجو منك أن تستحضر معك يا أستاذ اميل في المرة القادمة قانوناً أو قانونين من قوانين الضمان لنعلم ما هي الضمانة. وما هي الضمانات التي يجب على شركات الضمان أن تدفعها لتؤمن المؤمنين لديها في حالة إفلاسها أو في حالة كارثة تقع عليها.

ثم يا سيدي، المسألة الثالثة تتعلق بمعالي وزير الشؤون الاجتماعية، طبعاً لا أحمله أية مسؤولية إلا من يوم دخوله الحكم، لقد وعدت الحكومات السابقة أن تحصى العاطلين عن العمل، ولا أريد أن أسمي العاطلين عن العمل العمال أو ما يشبه العمال ولكن أعتقد أن البطالة في لبنان هي بطالة المتعلمين، أصحاب الشهادات الصغيرة، فأرجو منك يا معالي الوزير طالما أنت تحوز ثقة هذا المجلس أن تبادر فوراً إلى إجراء إحصاء العاطلين عن العمل من طبقة المتعلمين لأننا في لبنان لا نشكو من بطالة العمال أعطني ألف عامل وألفين عامل وثلاثة آلاف عامل لأشغلهم لك فوراً.

إلا أنك تعلم حق العلم بأن هناك مئات من الشباب اللبنانيين المتعلم المثقف الذي يحمل البكالوريا القسم الأول والقسم الثاني، ولا يجد له مكاناً في البنوك أو في المؤسسات الخاصة أو العامة.

لذلك أرجو منك أن تفتح سجلاً، وتكلف دائرة مخصصة في وزارة الأشغال العامة، وفي وزارة الشؤون الاجتماعية لضبط أسماء وهوية هؤلاء لتتدارك مع زملائك كيفية القضاء أو الحد من هذه البطالة.

وأخيراً أيها السادة، قد رأيتم إنني لم أكتفي بالكلام المجرد بل أتيت على مواضيع حساسة لم يطرقها أي نائب في هذا المجلس، والآن أختتم كلمتي بكلمة تعبر عن صوت مدينة بيروت في هذا المجلس، لأنني لم أسمع واحداً من المتكلمين المعارضين منهم والموالين، يتكلم عن مدينة بيروت في معرض بحث هذه الموازنة. كأن مدينة بيروت يجب أن تعيش على هامش هذه الموازنة، وأن تكتفي فقط بالمجلس البلدي وبموازنة المجلس البلدي؟ أيها السادة، إننا نعلم أن سياسة هذا العهد الميمون هي سياسة الكفاءة الاجتماعية هي سياسة المساواة بين المناطق بحيث لا تكون مناطق متخلفة ومناطق غير متخلفة. لقد سمعنا وسمعتم بأن هناك الملايين من الليرات خصّصت

في سبيل المشاريع الكبرى للمناطق المتخلفة وأنا أرجو من الحكومة أن تنظر إلى المناطق المتخلفة لأن في بيروت مناطق متخلفة غيرها من المناطق اللبنانية، ولا تقل تخلفاً عن تخلف أي تخلف آخر في المناطق اللبنانية، ولذلك أتساءل ما هي المبالغ يا سادتي الوزراء، التي خصصت لمدينة بيروت من أصل /٤٨٠/ مليون ليرة التي خصصت للمشاريع الكبرى في سبيل تحسين أوضاع المناطق المتخلفة؟ فأنا أرجو أن تنظروا إلى مدينة بيروت، في بيروت ليست عاصمة البيروتين إنما هي عاصمة لجميع اللبنانيين، فإذا ما حسنت أوضاع البيروتين وأعطيت المناطق المتخلفة حقها وجعلتموها تحس أنها من لبنان أو من بيروت، حق لكم أن تقولوا: بأنكم عدلت في حكمكم وقدمتم موازنة متوازنة لا من حيث الأرقام بل من حيث الواقع. وإني أشكركم على استماعكم لكلمتي هذه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

جميل لحود: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

إن الصراحة التي يجب أن يتصف بها النائب عندما يقف على منبر ندوة الشعب توجب عليه أن يقول للحاكم أحسنت في مواضيع الحسنات دون أن يرجو مغنماً من الشاء.

وأن يقول له أسأت في مواضيع الإساءة دون أن يخشى أذى يلحقه من الانتقاد إنها المبادئ الأولية في الأصول البرلمانية أذكرها لا لألقي درساً، وكلكم أيها الزملاء الكرام أخرى بإلقاء الدروس والتفهم والوعي، بل لأدعو البعض إلى عدم تعمّد الانحراف لأسباب شخصية أو حبا بالنكرزة وبعض الأحيان لمجرد النكته والمزح، ولنتقل بحياتنا كمثلي أمة وحاملي أمانة شعب إلى الأعمال المنتجة البناءة في ممارسة حقنا النيابي وتطبيقاً للنظام الديمقراطي الحر.

وضمن هذا الشعور أود يا دولة الرئيس أن أبدي ملاحظاتي على أعمال دولة رئيس الحكومة وأصحاب المعالي الوزراء على ضوء مشروع الموازنة العامة وتعليقاً على ما سمعته من بعض الزملاء الكرام.

إن مشروع موازنة ١٩٦٣ يؤمن للشعب اللبناني مكاسب عديدة وجديدة، فهو مبني على أصول علمية حديثة تنسب مواد الموازنة إلى أصول أصلية، فلم تعد مجهولة الهوية كما كانت في السنين السابقة: ولا عملية حسابية وعرض أرقام جامدة خالية من التعاليل والأسباب الموجبة.

إن الفذلكة التي أرفقت بمشروع الموازنة ملأت الفراغ المزمّن وجعلتها أداة توجيه تنطلق نحو أهداف رسمتها الدولة.

فالمشاريع الإنشائية البعيدة المدى، والدعائم التي أقيمت للاقتصاد الوطني زراعياً وصناعياً ترافقها كلها الدراسات العلمية لكل جهد لبناني فيحقل الإمكانيات العامة، جعلتنا نلمس لمس اليد هذا التطور التقدمي المفيد في حياتنا العامة متجاوباً مع مشروع الموازنة الجديدة منسقاً في جهاز إداري للتصميم العام يؤمن ويضبط التوقيت الموافقة في نشاطات الدولة المختلفة.

في هذه الناحية إنني أهنيء رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته وكل من ساهم في إعداد مشروع الموازنة وأثنى على جهودهم المثمرة التي أدت إلى ارتفاع ملحوظ بالاعتمادات المرصدة للأعمال المنتجة المفيدة، وهبوط ملحوظ في سواها من الروتين القديم.

وهذه التهنئة وهذا الشاء اللذان في محلها لا يمنعاني من إبداء ملاحظاتي من الناحية العملية سبق لي أن تعرضت لها عند دراسة مشروع موازنة السنة الماضية وأكررها اليوم لاعتقادي بفوائدها وجدواها.

إن إدراج الموازنة العامة في مثل هذا المجلد الضخم يصعب درسه كما يجب عملياً وقد لا يتسع الوقت لذلك، فمن المستحسن أن يجزأ وينسق ويجعل لكل وزارة قسم خاص بها يمكن جمعه مع الأقسام الأخرى وفصله عنها.

ومن ناحية ثانية ألا ترون كما أرى أن التسمية التقليدية لم تعد تنطبق على موازنتنا الجديدة الحديثة؟ ألا ترون أن المشروع الذي بين يدينا الآن لم يعد مجرد توازن أرقام بل أصبح درساً كاملاً لشؤون الدولة المالية وصار من المناسب أن نسميه (مشروع قوانين مالية الدولة اللبنانية وموازنتها العامة) أو ما ترونه أنسب لتأدية المعنى.

قبل أن أنتقل إلى الناحية الثانية التي لا أستطيع - مع الأسف - أن أتابع فيها خطة الشاء على الحكومة، أراني مضطراً أن أود إلى بعض قضايا عاجلها أحد الزملاء الكرام باستعراضها على ضوء المصلحة العامة. فإن كان الحق فينا قال أضرم صوتي إلى صورته، فإن لم يكن فإنني أدعوه إلى جادة الاعتدال والحق لخدمة لبنان وخدمة المنطقة التي نمثلها.

قال الزميل الكريم:

إن وزير الداخلية في الحكم بقوة السلاح وليس بثقة مجلس النواب.

إنني لا أتبرع للدفاع عن الوزير وهو ليس بحاجة لذلك!

ولكن هنالك كرامة هذا المجلس وهيبة الدولة والنظام فلا يجوز أن يفترى عليها أو تمتهن على هذا النحو

وزير في الحكم بقوة السلاح!!

فإنني أتساءل وأسأل هل يوجد في هذا المجلس الموقر نائب يقول بانه منح الثقة مكرها أو تحت التهديد أو

الوعيد؟!

قليل من الروية أيها الزميل وذلك ضناً بكرامة هذا المجلس الذي يفتخر بحريته وبنظامه الديمقراطي في عهد ترك الحرية البرلمانية في كل وقت مستقلة طليقة.

ثم يقول حضرة الزميل الكريم:

إن وزير الداخلية مسؤول عن عرقلة السير في البلاد وإن أفراد شرطة السير نسوا ما تعلموه من البعثة الطليانية وتقاوسوا وتراخوا الخ... .

أراني مضطراً إظهاراً للحقيقة ولوضع الأمور في نصابها أن أتوقف قليلاً عن هذه النقاط فأقول:

إن وزير الداخلية تمكن بالتدابير الحازمة التي اتخذها من إدخال تحسن محسوس على قضية السير، فالإشارات الضوئية ونقل مواقف السيارات العامة من وسط العاصمة التجاري أو ما يسمى (المنطقة الخضراء) إلى خارجها أدى كلاهما إلى كثير من التحسين في معالجة معضلة السير علاجاً نافعاً عملياً.

ورجال سلطة السير اللبنانيون، من الإنصاف القول إنهم في طليعة رجال السير في أرقى الدول ذكاءً وجهاداً ومتاعب في سبيل القيام بالمهمة الصعبة المسندة إليهم. ولكن المسؤولية تقع على معضلة السير المستعصية لا عليهم.

وهذه المعضلة الكبيرة هي:

ضيّق شوارع العاصمة وعدم تهيئتها لاستيعاب هذا العدد الضخم من السيارات المتدفق عليها في كل وقت. توقف السيارات على جانبي الشوارع علاوة عن أنها ضيقة.

حافلات الترام التي تسير أكثر خطوطها في شوارع رئيسية ضيقة بالكاد تتسع لها وعلى الخصوص عند التقاء الداهب بالآيب منها.

توقف سيارات السرفيس حيث يشاء السائق وحين يشاء لاصطياد الركاب ولإنزالهم ومتى وجد الحل لهذه الصعوبات انحلت معضلة السير وإلا فعبثاً نستقدم الخبراء ونؤلف لجان السير ونلقي المحاضرات.

إن انتقاده لوزير الأشغال العامة لأنه يعمم على الصحف لوائح الأشغال المنفذة والمشاريع أو التي هي قيد التلزم والتنفيذ منها فهي في غير محلها، وما عده سيئة وجعله موضوع انتقاد ما هو إلا حسنة يستحق الوزير الكريم عليها الثناء والاطراء، لأنه اختط خطة الاتصال بالرأي العام لاطلاعه على أعماله، وتركه يحكم له أم عليه على ضوء الأعمال، فيا حبذا لو عمد كل وزير وكل قائم بوظيفة عامة إلى ذلك بدلاً من التهويش سلباً كان أم إيجاباً.

والخلاف بين الوزراء وغير الوزراء. كما يسر البعض أن يتحدث عنه ويحسمه في كل مناسبة؟!

أما أن الوقت لأن ننتهي من حديث خلاف وأحياء النعرات وخلق أسباب التفرقة؟!

لماذا يعود الزميل الكريم إلى حديث خلاف مزعوم بين وزيرين في الحكم أو بالأحرى شطرين في البلاد ثبت أنه ما كان إلا نتيجة تحريف واختلاق، فمعالي وزير الداخلية لم يقصد قط الإساءة إلى إخواننا المغتربين الأعراف في مشروع قانون الجنسية الذي وضعه وقد فسّر ذلك وأوضحه وانتهى إلى كل شيء، فلماذا العودة إلى إثارة هذا الموضوع الحساس؟!

ومن ناحية ثانية، أثار الزميل الكريم مرة جديدة قضية مياه المتن وهي القضية التي أشبعناها درساً وتمحيصاً وجولنا ملابساتها في هذا المجلس وعلى صفحات الجرائد.

لقد اتضح أن مصلحة مياه المتن رفعت الأسعار بسبب زيادة التكاليف بعد استعمال طريقة ضخ المياه لسد العجز الناتج عن ازدياد العمران في المنطقة وكثرة استهلاك المياه. والضخ يكلف زيادة عن ثمن المحركات، ثمن الطاقة الكهربائية والمحروقات وأجور الأخصائيين.

عملية ضخ المياه الخاطئة في المتن التي سببت ارتفاع أسعار المياه والضجة القائمة الآن جرت قبل هذا العهد أي في العهد الذي كان فيه الزميل الكريم نائباً نافذاً ووزيراً منفذاً؟!

فلماذا وافق على العملية الخاطئة؟ لماذا لم يقترح يومذاك ما تبنته الحكومة الحالية لمعالجة قضية ارتفاع ثمن المياه في المتن الشمالي الناتجة عن الأخطاء السابقة، أعني مد قسطل آخر لاستيعاب كمية المياه اللازمة وجلبها من جرود المنطقة حيث هي كثيرة بواسطة الجاذبية والاستغناء عن عملية الضخ الكثيرة التكاليف.

قضية عضو بلدية عينطورة وقد كفت يده لأنه تناول على رئيس البلدية لاعتبارات حزبية وليس كما قال الزميل للدفاع عن ميزانية البلدية وذلك لأنه أي هذا العضو لم ينجح بالانتخاب لرئاسة البلدية الذي كان رشح نفسه لها.

كنت أتمنى على الزميل الكريم - بمناسبة درس مشروع الموازنة العامة - أن يطالب بحقوق المنطقة التي وضعت ثقتها بنا كنواب، وأن يصر على انتزاع هذه الحقوق وعندئذ يسرني أن أضع يدي في يده سعياً لأجل هذه الغاية.

هذه هي الناحية السلبية ناحية التقصير والإهمال التي أعدها بعضها بصراحة دون لف ودوران.

يقولون ان الحكومة تعمل لإنصاف المناطق المحرومة، وهذا ما نهنتها عليه لأننا نحن نواب لبنان ولسنا نواب منطقة معينة منه ولكن هذا لا يمنع أن نطالب بما يجب عمله في المنطقة التي شرفتنا بتمثيلها حين تبين أنه هناك تغاض عنها من قبل المسؤولين.

هنالك اعتمادات أرصدت للطرق الداخلية في منطقة المتن الشمالي في موازنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ ولم ينفذ منها إلا الجزء اليسير فلماذا هذا التقصير يا سادة؟

هنالك طريق رئيسية من سن الفيل إلى المكلس فالمنصورية ضرورية للمنطقة وضعت قيد التنفيذ منذ مدة طويلة ولم تنفذ بالرغم من المطالبة بها والمراجعات المستمرة بشأنها؟

وطريق سن الفيل - المكلس - المنصورية - عين سعادة - بيت مري - برمانا - بعبدات - الدوار - زهور الشوير - لماذا لا تصنفها الحكومة من الطرق الدولية وهي كذلك لترصد لها الاعتمادات بمئات الألوف كما تفعل تجاه مثيلاتها في المناطق الأخرى، بالرغم من مطالبتنا بذلك وسؤالاتنا البرلمانية بهذا الخصوص؟

لماذا لم ترصد الحكومة أي مبلغ لمجازات هذه القرى وسواها مثل المروج وبيت شباب وبتغرين ويسكتنا والنتين وعينطورة الخ. . كما رصدت لسواها في المناطق الأخرى بالرغم من كونها جميعها بلدان اصطياف من الدرجة الأولى. ولماذا هذا الإهمال وهذا الغمط في الحقوق؟

وطريق بتغرين - بسكتنا - صنين لماذا أرصد لها مبلغ ضئيل لا يتناسب مع أهمية الأشغال المقررة؟

لماذا التقدير والبخل علينا والإسراف والكرم في النواحي الأخرى؟

وأخيراً لا آخراً لماذا لا يوجد بين بيروت ومدن الاصطياف الكبرى في المتن الشمالي سوى خط هاتف واحد فيستغرق طلب المخابرة من بيت مري أو برمانا أو بعبدات للعاصمة غالباً أكثر من ساعة انتظار. وهذا يستحق هذه المنطقة إلا خط واحد، وهي تحتوي على مراكز اصطياف تعد بين أجملها في لبنان.

البلديات

وقضية البلديات المنحلة ولتي أوكل أمر إدارتها للقائمقام وهي ثماني عشرة بلدية جلها في قرى الاصطياف فمهما بلغ شأن وحسن نية القائمقام لا أرى بإمكانه إدارتها ومراقبة أعمالها على الوجه المنبغي. فلماذا لم تعين لها الحكومة لجان مؤقتة تقوم بإدارتها بصورة جهرية.

هذه هي ملاحظاتي على الأعمال بمناسبة درس مشروع الموازنة العامة وما أرجوه الآن هو أن يعاد النظر في التقصير والاهمال عند التصويت على المشروع مادة مادة.

وبالوقت نفسه إنني أظهر ارتياحي تكراراً للوجه العصري الحديث الذي أطل علينا في ميزانية السنة القادمة ولا بأس أردد في نهاية كلمتي هذه عبارة لكاتب كبير يقول فيها:

«لن نصل أبداً إلى الكمال في هذه الدنيا، إنما مجرد اتجاها نحو الكمال يكفي ليجعلنا من المجتهدين ومن المخلصين».

والسلام

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد حمزه.

محمد حمزه: دولة الرئيس، حضرات الزملاء لكرام

لما كنا بصدد مناقشة مشروع الميزانية العامة لعام ١٩٦٣، ولما كان بعض الزملاء الكرام قد أثاروا موضوع الإجحاف اللاحق بطرابلس وما يلحق باقتصادياتها من أذى كبير من جراء عدم تصدير الحمضيات والفاكهة أرى لزماً علي أن أشكرهم على موقفهم هذا. وأن أصرح الحكومة المؤقتة بأمر أرى من المصلحة العامة إثارتها الآن.

أولاً: أدرجت الحكومة في مشروع الميزانية بنداً خصّصت بموجبه مبالغ محترمة لمكتب الفاكهة، وإنه ليؤسفني أن أقول ان كميات كبيرة جداً من الفاكهة ما تزال حتى الآن مكدسة في الصناديق دون تصدير مما يهدد بكارثة اقتصادية لا تتحملها طرابلس والشمال.

لذلك أسأل الحكومة عن التدبير التي اتخذها مكتب الفاكهة أو ينوي اتخاذها لتدارك الكارثة التي حلت بالمزارعين والتجار. كما وأنا نوهنا في جلسات سابقة لمعالي وزير الاقتصاد عن احتكار السكر ووزعنا بياناً عن تكاليفه فما كان من معالي وزير الاقتصاد إلا أن خفض مبلغ خمسة قروش لبنانية عن الضريبة المفروضة على استيراد الكيلو الواحد من السكر الأحمر، وبذلك يكون قد خسرت الخزينة من جهر وحمى المحتكر من جهة أخرى دون أن يستفيد منه المواطن اللبناني لأن سعر الكيلو من السكر الأبيض لم ينخفض وذلك بعد أن اتخذ قراراً بمنع استيراد السكر الأبيض المكرر من الخارج. وإذا علمنا أن الخزينة اللبنانية كانت تستفيد مبلغ ٣٣ قرشاً لبنانياً رسم ضريبة وجمرك عن كل كيلو سكر أبيض مكرر مستورد من الخارج. بينما تستفيد مبلغ ٩ قروش فقط من جراء استيراد السكر الأحمر رسم جمرك وضريبة اقتصاد، أي بفرق يعادل ٢٤ قرشاً لبنانياً عن الكيلو الواحد. إذا عرفنا ذلك تبين لنا أية خسارة تصيب الخزينة اللبنانية من جراء هذا القرار المجحف الذي حمى المحتكرين وأصحاب المصانع وأضاع على الخزينة مبالغ طائلة. كما وأنه الحق أكبر الأذى بالملكف اللبناني، لا سيما وأن الصنفين يستوردان من الخارج. لذلك أريد أن أسأل معالي وزير الاقتصاد لمصلحة من اتخذت قراراً بعدم استيراد السكر المكرر، وهل كان قرارك مستهدفاً لمصلحة الملكف اللبناني؟!

ثانياً: لم أر رغم صرخاتي المتكررة أن الحكومة لحظت في مشروع الميراثية أي مبلغ للتعويض على ذوي شهداء طرابلس بما يحقق المساواة مع شهداء منطقة مجاورة. وأنا عندما أطلب بإعادة النظر في التعويضات فإنني لا أستكثر المبالغ التي صرفت للتعويض على ذوي شهداء المنطقة المجاورة.

وإنما فقط أطلب تطبيق المساواة التي تترنم بها الحكومة دون أن تخرج من حيز الكلام إلى حيز الفعل والتنفيذ. لذلك فإنني أطلب بتخصيص مبلغ مليون ليرة لإنصافهم وإذا امتنعت الحكومة عن تنفيذ ذلك فالأفضل أن لا تدعي المساواة وهي تفرق بالمعاملة بين سائر المواطنين وأن تضيف إلى كلمة مساواة حرف لا أو عدم فتصبح لا مساواة أو عدم مساواة في خطبها وتصريحاتها وبياناتها.

هذا وقد سبق لي أن أرسلت كتاباً مفتوحاً إلى الحكومة المؤقتة نوهت فيه بالإجحاف اللاحق بملاك الجنائن في طرابلس من جراء استملاك أراضي المعرض والمحجر البيطري بأسعار جد زهيدة ولكن لم أجد أي اهتمام من المسؤولين.

ثالثاً: ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل زيادة الدخل لقاء زيادة الضرائب التي فرضت بصورة فاحشة.

رابعاً: أحب أن أستوضح الحكومة عن سياستها إزاء شركة نفط العراق التي أخذت تسرح المئات من الموظفين والعمال مما يشكل خطراً جسيماً على اقتصاديات طرابلس خاصة ولبنان عامة ويهدد كثير من العائلات بالجوع والبطالة. ولا بد لي هنا من سؤال الحكومة، لماذا لما تضع في اتفاقيتها التي عقدها مع الشركة نصاً يحمي العمال والموظفين من التسريح الكيفي أسوة بالاتفاقية المعقودة بين الشركة والحكومة السورية. وعلى

كل حال فإنني أسأل الحكومة ما هي التدابير التي تنوي اتخاذها لحماية هؤلاء الضعفاء وحماية الاقتصاد في طرابلس والشمال؟

وأحب هنا أن أشير إلى بيان صدر عن مفوضية العمل في الحزب التقدمي الاشتراكي بطرابلس صدر في ملحق لجريدة الأنباء عدد ٥٥٠ (بعنوان مؤامرة على عمال شركة نفط العراق) جاء فيه بالحرف الواحد منذ مدة غير بعيدة قررت الإدارة العامة لهذه الشركة في لندن تعيين مدير جديد للشركة في لبنان. وقد تعهد هذا المدير بأنه سيختصر النفقات المترتبة على الشركة وكان أول ضحية له العمال إذ قرر التسريح الجماعي وذلك بعد أن اتفق مع مسؤول كبير من طرابلس: فمن هو هذا المسؤول الكبير من طرابلس الذي يشير إليه البيان؟ أوجه هذا السؤال إلى معالي وزير الداخلية الأستاذ كمال جنبلاط الذي يرأس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي صدر عنه ذلك البيان.

وأقول له إذا كنت على علم بالبيان ولا ريب أنك اطلعت عليه ومؤيد لما جاء فيه فتفضل وقل لنا بصراحة من هو هذا المسؤول الكبير من طرابلس فقد آن الأوان في هذا العهد أن يطلع اللبنانيون على الحقائق كل الحقائق.

وإذا كنت لا توافق على ذلك فلماذا لا تستنكر أو تنفي ما جاء في البيان المذكور.

إني أريد أن أسمع منكم يا معالي الوزير رداً شافياً يقطع كل الشكوك والتساؤلات التي أخذ الشماليون عامة والطرابلسيون خاصة يغطون بها. وأحب منكم يا معالي الوزير أن تتفضلوا بالجواب عن سؤالين: أولاً: هل في الأمر مؤامرة كما جاء في البيان؟ فإذا كان الأمر كذلك فكيف سكت عنها حتى الآن ولم تفضح القائمين بها والمشاركين فيها. ثانياً: فإذا كانت الحقيقة غير ما جاء في البيان فلماذا سمحتم بإصداره وإطلاقه التهم جزافاً. الأمر الذي يشير الخواطر ويدعو إلى القلق والاضطراب.

خامساً: إن دوائر المالية وأمانة السجل العقاري بطرابلس تشكو من قلة الموظفين الأمر الذي أدى إلى تراكم المعاملات التي مضى عليها وقت طويل دون إنجاز. لذلك أطلب بتخصيص ما يكفي من المال لتعيين العدد المطلوب من الموظفين بقصد المساعدة في إنجاز معاملات المواطنين العالقة.

سادساً: من المؤسف أن اضطر إلى القوم رغم النداءات المتكررة بأن حالة سراي طرابلس الجديدة من حيث الأقدار أشبه ما تكون بالخطائر. لذلك أسأل الحكومة ووزير العدل بصفة خاصة لماذا لم يعر هذا الأمر ما يستحق من عناية خاصة وأن نقابة المحامين في الشمال كانت قد أعلنت الإضراب بسبب ذلك؟

سابعاً: طالب بعض الزملاء بإلحاح زيادة رواتب القضاة وأنا أؤيدهم في ذلك اعتقاداً مني أن شعور القاضي بالكفاية المادية تزيد من نزاهته ويقوي من مناعته ضد جميع وسائل الإغراء. وإذا كنت أذكر ذلك فليس في قصدي أبداً أن أطعن بكرامة الجسم القضائي الذي نفاخر به ونعتز.

ولكن ما أقصده من إثارة هذا الموضوع بالذات هو أن أتظلم إلى معالي وزير العدلية شاكياً إليه أحد القضاة

الذي لم يستهدف إحقاق الحق في حكمه بل صدر في تصرفاته عن تحيز سافر تأباه العدالة وترفضه النزاهة. وإذا كان معالي الوزير يرغب في الوقوف على حقيقة الأمر فما عليه إلا أن يطلب ملف الدعوى وأنا على استعداد لتزويده بما يشاء من معلومات لدرس الدعوى وفي حال الثبوت يجب أن يعطى هذا القاضي وأمثاله درساً قاسياً لإحقاق الحق وإزهاق الباطل إن الباطل كان زهوقاً.

ثامناً: جاء في بيان الحكومة أنها خصّصت مبالغ لا يستهان بها وذلك لشراء أجهزة لمستشفى الحكومة وتأمين وسائل العلاج من دم وأدوية للمرضى. ولكن مع الأسف لم أر أثراً لذلك في مستشفى الحكومي بطرابلس. بل وجدت أن الوزارة تصدر قراراً بإقفال صيدلية وطنية بطرابلس بتبيع بأسعار مخفضة وبربح معقول. وأنه لا يجوز ان تصدر عن الوزارة مثل هذه التدابير التي يستنكرها الشعب اللبناني.

هذا ما أردت أن أذكره. وما هو إلا قليل من كثير وقد قلته مخلصاً يدفعني إليه واجبي وضميري. ولست أبغي من ورائه النشر والدعاية ولكن المصلحة العامة هي رائدي وتفرض علي أن أقول كلمة الحق في وجه الأقوياء وهذا ما تعودنا عليه وأنا ما تعلمت على حرق البخور لإرضاء المسؤولين ولا وضع العصي في الدواليب لتأخير مصالح المواطنين وإنما المسؤولية الملقاة عى عاتقي تفرض علي أن أتلقي الجواب على أسئلتني. وإذا لم تعرنا الحكومة إذناً صاغية في كل ما جاء في هذا البيان، فإنني أعلن أن البحث في الموازنة، ما هو إلا جدل بيزنطي. وهذا ما يحمّلني - في حال عدم رد الحكومة بأجوبة مقنعة - على عدم المصادقة على مشروع الميزانية ولكل حادث حديث.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، اني اترك التصديق على ملخص محضر الجلسة للجلسة القادمة وارفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حماده

أمين السر

فؤاد نفاع و هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في السابع والعشرون من كانون الأول ١٩٦٢

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة المناقشة بمشروع موازنة عام ١٩٦٣ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع والعشرون من كانون الأول سنة ١٩٦٢، برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فريد جبران، نقولا سالم، نهاد بويز، عصام الحجار، ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، يوسف كرم، معروف سعد، سليمان عرب، سميح عسيان، مخايل الدبس، شبلي العريان، ناظم القادري، شفيق مرتضى، حبيب مطران.

واعتذر السادة: مصطفى الرفاعي، حبيب كيروز، ومحمد مصطفى علم الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، رينه معوض، جان عزيز، كامل الاسعد، عثمان الدنا وبيار الجميل.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الثاني لسنة ١٩٦٢ في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٦٢ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده .

تغيب السادة: انطوان صحنوي، نهاد بويز، عصام الحجار، ادوار حنين، سالم عبد النور، نقولا سالم، ابراهيم العبد الله، سميج عسيان، كاظم الصلح، شفيق مرتضى .
واعتذر السيد حبيب كيروز .

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي: رينه معوض، جان عزيز، فؤاد بطرس، فيليب بولس، الامير مجيد ارسلان، بيار الجميل .

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تلي مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١١٥٩١ بتدوير رصيد بعض الاعتمادات غير المستعملة من موازنة ١٩٦٢ إلى موازنة ١٩٦٣ كما تلي اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرات النواب بتعديل المشروع المذكور . وبعد المناقشة أقر مشروع القانون معدلاً، ثم انتقل المجلس إلى متابعة مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣ فاشترك فيها عدد من حضرات النواب، ثم تقدم بعض حضرات النواب باقتراح مشروع قانون معجل بمادة وحيدة باستعمال الاعتمادات المدورة من الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من البند ٤٢ من موازنة سنة ١٩٦٢ إلى موازنة ١٩٦٣ لاعمال حدالة وتزفيت ولاعمال صناعية وشق، أقره المجلس بالاجماع .
فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٧ ك ١ سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير .
ألبير مخير: عطوفة الرئيس،

كنت أثناء مناقشتي للموازنة قد طلبت من دولة رئيس الحكومة أن يجيبني على . . .

الرئيس: أرجو أن لا تخرج عن الموضوع إذا كان لك اعتراض على المحضر أرجو أن تدلي باعترضك .

ألبير مخير: إني اعتبر أن ما أردت أن أقوله يجب أن يسجل في المحضر .

الرئيس: هذا مسجل في المحضر المطول .

البير مخير: كنت أريد أن يجيبني دولة رئيس الحكومة على السؤال الذي القيته عليه في الجلسة الماضية ووعد انه سيجيب في الجلسة المقبلة وهذه هي الجلسة التي تلي جلسة المناقشة

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ بهيج تقي الدين .

بهيج تقي الدين: دولة الرئيس،

ورد في ملخص المحضر أن المجلس صدق مشروع القانون القاضي بتدوير الاعتمادات . فأرجو أن يقال في المحضر ان المشروع صدق معدلاً .

الرئيس: المجلس لم يصدق على مشروع الحكومة بل صدق على اقتراح مشروع القانون المقدم من السيد منير أبي فاضل.

إذا لم يكن هناك اعتراض آخر، صدق المحضر نستأنف البحث في مشروع الموازنة بصورة عامة. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: حضرة الرئيس،

حضرة الزملاء،

اننا متفقون جميعاً، ان أفضل نظام يصلح للحكم في لبنان هو النظام الديمقراطي - البرلماني. ومن حسنات هذا النظام ومن مقتضياته، انه يوجب درس موازنة الدولة ومناقشتها من قبل ممثلي الشعب. وبهذه المناسبة يفسح المجال أمام نواب الامة أن ينتقدوا في مجالات الانتقاد طرق تحديد الاعتمادات وإنفاقها، والانتقاد هو ركيزة من ركائز هذا النظام، لذلك سأبحث اليوم المواضيع التالية:

الرئيس: حضرة الزميل،

التلاوة ممنوعة في المجلس وقد أبديت مثل هذه الملاحظة في جلسة قبل الظهر إلى حضرة النائب المحترم فريد جبران، فأرجو أن تتقيدوا بالنظام.

ريمون اده: وأنا اسأل حضرة الرئيس هل هذا آخر اجتهاد من اجتهاداته أو هو أولها.

الرئيس: هذا ليس اجتهاداً ولكنه نص تضمنه النظام الداخلي الذي تطبقونه.

ريمون اده: انني أستغرب ملاحظة حضرة الرئيس، اننا نقوم بدرس موازنة، وهناك أرقام فكيف يتمكن النائب أن يحفظ جميع هذه الارقام الموجودة في الموازنة عن ظهر قلبه، فلا يمكنني أن أبحث في الموازنة دون أن أطلع على الارقام.

الرئيس: الرئاسة لم تعرض على تلاوة الارقام. والقانون صريح بهذا المعنى: يمكن للنائب أن يستشهد بفقرات مكتوبة ويتلوها.

ريمون اده: هل يمكنني أن أتلو فقط المقدمة لابين كيف سأوزع بحثي على أبواب الموازنة؟

الرئيس: تفضل.

ريمون اده:

إذاً أقول، ان من حسنات النظام الديمقراطي - البرلماني انه يفتح المجال للانتقاد. لذلك سأقوم بمهمتي كنائب وانتقد الموازنة كما يجب أن تنتقد. وسأبحث أمام الزملاء المواضيع التالية:

أولاً - كيف تنفذ الموازنة.

ثانياً - كيف تقدر الواردات لتأمين توازن الموازنة.

ثالثاً - ما هو وضع حساب الاحتياط.

رابعاً - ما هي نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة السنة ١٩٦٣.

خامساً - ما هو مقدار الاعتمادات التي خص بها وزير الاشغال العامة منطقة جبيل.

سادساً - طرق الدعاية التي تقوم بها وزارة الانباء والارشاد والسياحة.

سابعاً - اخفاق وزارة الداخلية في بعض شؤونها.

أولاً - كيف تنفذ الموازنة

لا يمكن أن يتم درس تنفيذ الموازنة بالاستناد إلى قانون قطع الحساب، وليس بين أيدينا، اليوم، غير مشروع قانون قطع الحساب لموازنة السنة ١٩٦١.

١ - فإذا رجعنا إلى هذا الحساب (الصفحة ١٢٢) نرى:

ان قيمة الاعتمادات الاساسية هي ٢٧٣،٨٠٠،٠٠٠ ل.ل.

وان قيمة الاعتمادات الاضافية هي ٢٢٢،٨٤٠،٠٠٠ ل.ل.

يكون مجموعها ٤٨٠،٦٤٠،٠٠٠ ل.ل.

يحسم من هذا المبلغ قيمة الاعتمادات الملغاة ٢٧،٦٤٨،٩٢١ ل.ل.

فيبقى ٤٥٢،٩٩١،٣٠١ ل.ل.

إذا كان برسم الانفاق في الموازنة ١٩٦١:

ويشمل هذا المبلغ اجزاء الموازنة الاربعة.

فما هي القيمة التي أنفقت بالفعل؟

ان هذه القيمة هي ٢٦٩،٢٠٦،٣٠٦ ل.ل. و ٦١ غرشاً.

(الصفحة ٢٠٤)

وان تقصير الادارة، أو عدم إمكانياتها، في

الانفاق حملتها على الغاء قيمة

وحملنا معها على تدوير قيمة
يكون مجموع الاعتمادات التي لم تنفق في
السنة ١٩٦١

إذا لم يصرف من موازنة السنة ١٩٦١ إلا ما يقارب الـ ٦٠٪ من الاعتمادات المرصدة.

٢ - يتبين، أيضاً، من مراجعة مشروع قانون قطع الحساب ان قيمة الاعتمادات الاضافية التي صوت عليها المجلس، والتي أدخلت في موازنة السنة ١٩٦١ هي: ٢٢٢،٨٤٠،٢٠٦ ل.ل. و ٢٨ غ.ل. وان هذه القيمة موازية، تقريباً، للمبالغ الملغاة والمدورة.

وإذا رغبتنا في الاكثر من الدقة يجب أن يزداد
على قيمة الاعتمادات الملغاة والمدورة وهي
المبالغ التي ألغتها الادارة في بداية السنة
وقيمتها

فيكون مجموعها
فيمكن القول، والحالة هذه، ان القيمة
الحقيقية التي لم تنفق السنة ١٩٦١ هي:

ولكن إذا اكتفينا برقم الـ ١٨٣ مليون ل.ل. نرى أن ٤٠٪ من الاعتمادات المرصدة في موازنة السنة ١٩٦١ لم تنفق.

فلماذا، إذًا، نصوت على كل هذه الاعتمادات الاضافية مع معرفتنا أن أجهزة الادارة لن تتمكن من انفاقها؟
مع معرفتي بأنه ليس من الضرورة أن تنفق كل هذه الاعتمادات في سنة واحدة - وان كان من الافضل أن تنفق - فبإمكاني أن أستنتج أن لا حاجة، اليوم، لزيادة الضرائب ما دام ان الادارة عاجزة عن انفاق الواردات المتأتية لنا من الضرائب الحالية.

فكان يجب على الحكومة، وهي تعلم أكثر من غيرها عجز الادارة في هذا الموضوع، ان تتدارك الامر، وأن تعتمد إلى التدابير اللازمة لتتمكن من انفاق كل ما يلحظ في الموازنة من اعتمادات. لانه بسبب هذا الانفاق تزدهر البلاد.

غير اننا سنرى أن الحكومة لن تفعل شيئاً يذكر في هذا السبيل.

فإذا رجعنا، الآن، إلى مشروع قانون قطع الحساب لموازنة السنة ١٩٦١ (الصفحة ٢٠٤) نرى:

أن الاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني ٩٤,٧٨٩,٨٦٠ ل.ل. قيمتها:

وان الاعتمادات المرصدة في الجزء الرابع ٦٧,٣٠٨,٢٢٧ ل.ل. قيمتها

يكون المجموع: ١٦٢,٠٩٨,٠٨٧ ل.ل.

فماذا أنفقنا من هذه الاعتمادات الضرورية طالما خصت بالتجهيز والانشاء، والتي من ورائها تطوير مستوى البلاد؟

- لقد أنفقنا من الجزء الثاني ٣٥ مليون ل.ل. من أصل ٩٥ مليون ل.ل. أي ٣٧٪.

- وأنفقنا في المشاريع الكبرى ١٢ مليون ل.ل. فقط من أصل ٦٧ مليون ل.ل. أي ١٨٪ تقريباً.

فيكون المجموع: ٤٧ مليون ل.ل. من أصل ١٦٢ مليون ل.ل. أي ٢٩٪ تقريباً.

فعلى الرغم مما يذاع في الراديو، وبعض الصحف، والتلفزيون،

وعلى الرغم من حفلات التدشين المضجعة، فان الدولة لم تنفق سوى ٤٧ مليون ل.ل. من أصل ١٦٢ مليون

ل.ل. أي ما يعادل ٢٩٪ لا غير.

هل ان دوائر الدولة تحسنت أوضاعها في السنة ١٩٦٢؟

وهل تمكنت من انفاق أكثر من ٢٩٪ من الاعتمادات المرصدة لها؟

لا يمكن لأحد منا أن يجيب على هذا السؤال ما دام لم ينجز بعد قطع الحساب لموازنة السنة ١٩٦٢.

ولكن يمكن أن نعرف قيمة الاعتمادات التي وجدت في موازنة السنة ١٩٦٢ للاشغال العامة وللمشاريع

الكبرى:

ان اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزأين الثاني والرابع التي دورت في السنة ١٩٦١ إلى السنة ١٩٦٢ قيمتها:

وان اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزأين الثاني والرابع الواردة في موازنة السنة ١٩٦٢ قيمتها:

يكون المجموع: ٢٢٩,١١٩,١٥٢ ل.ل.

إذا قيمة الاعتمادات التي كانت برسم الانفاق في موازنة السنة ١٩٦٢ هي ٢٢٩ مليون ل.ل. ما عدا الاعتمادات الاضافية التي صوت عليها في أثناء السنة ١٩٦٢ ، والتي أجهل مقدار قيمتها.

فكم صرف من هذه الملايين؟

لا أدري .

ولكنني اطلعت في هذا الصباح على بيان من وزير الاشغال العامة يقول فيه انه بلغ ما صرف على المشاريع حتى ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ :

في مديرية الطرق ٣٥,٣٣٤,٠٠٠ ل.ل.

في مديرية المباني ٩,٣٠٥,٠٠٠ ل.ل.

في مديرتي المياه والكهرباء ٢٠,٩٧٩,٠٠٠ ل.ل.

يكون المجموع ٦٥,٦١٨,٠٠٠ ل.ل.

صرفت كما قال الوزير على درس أو تلزيم المشاريع .

وينتهي معالي الوزير إلى القول : أما المصاريف التي أنفقتها الوزارة على المشاريع حتى ١٥ تشرين الثاني المنصرم فقد كانت ١٢٠ مليون و ٦١٣ ألف ليرة لبنانية .

فأي من المبلغين يدل على الحقيقة؟

وهل جرى الصرف أم اكتفي بعقد التفتحات فاسموه صرفاً؟

واني أنظر إلى هذين الرقمين بكل تحفظ ، لا سيما ، إلى الرقم الثاني ريثما يقدم لنا معالي وزير المالية اثباتات من دائرة الصرفيات ومن الخزينة عن المبالغ المصروفة بالفعل .

أما من الناحية القانونية فلا يمكنني إلا أن أستند إلى الارقام التي ستشتر في قطع حساب السنة ١٩٦٢ الذي كما تعرفون لم ينجر بعد .

وفي كل حال لنفترض ان وزارة الاشغال صرفت ٦٥,٦١٨,٠٠٠ ل.ل. من أصل ٢٢٩ مليون ل.ل. فهذا ما يعادل ٢٩٪ تقريباً ، ويمكن أن تكون هذه النسبة أقل إذا ما أضفنا إلى الـ ٢٢٩ مليون ليرة الاعتمادات الاضافية التي صوت عليها في خلال سنة ١٩٦٢ .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار رقم الـ ٦٥ مليون و ٦١٨ ألف ل.ل. المذكور في بيان الوزير ، فهناك ١٦٤ مليون ليرة تقريباً بقيت بدون انفاق ويجب تدويرها للسنة ١٩٦٣ ، وإلا ألغيت .

هذا هو الوضع التقريبي لموازنة الاشغال في نهاية السنة ١٩٦٢ .

أما ما هي الاعتمادات المرصدة في موازنة السنة ١٩٦٣ التي نحن بصدددها الان؟

ففي الموازنة ١٤٥،٤٠٢،٠٠٠ ل.ل. للجزأين الثاني والرابع .

ويجب أن يزداد على هذا الرقم قيمة الاعتمادات التي سنصوت على تدويرها، وقد قدم مشروع التدوير هذا من قبل الحكومة، وتقدمنا نحن، مع بعض الزملاء، ببعض التعديلات عليه . ويمكنني أن أقدر هذه الاعتمادات بـ ١٦٤ مليون ل.ل. على أقل تقدير .

فيكون برسم الانفاق، بيد الحكومة، أكثر من ٣٠٩ ملايين ل.ل. .

فهل اتخذت التدابير اللازمة بعد خبرتها الطويلة لتتمكن أجهزتها من انفاق هذه الاموال؟

هل لديها العدد الكافي من المهندسين؟

هل لديها العدد الكافي من الطبوغرافيين؟

وإذا لزمتم هذه الاشغال، هل تكون مطمئنة إلى أن الملتزمين سينفذون التزاماتهم أم أنهم يكتفون بمباشرة العمل فقط مرتاحين إلى أنهم سيربحون قضيتهم على الدولة إذا هم تخلفوا عن القيام بتعهداتهم، وعن تنفيذ كامل المشروع، وقاضتهم الدولة في ذلك .

وإني أريد أن ألفت نظر وزير الاشغال العامة إلى أن وزارته بحاجة إلى دكتيلو واحد لطبع دفاتر الشروط . لأنه، كما قيل لي، ان العمل يتأخر بسبب ان طبع دفاتر الشروط يجري في خارج الوزارة .

فعلى وزير الاشغال ان يخصص من الـ ٣٠٩ ملايين ل.ل. الاعتماد اللازم لموظفة تقوم بعمل الدكتيلو .

وقد قيل لي أيضاً ان قلة الانتاج في وزارة الاشغال مرده إلى أسباب كثيرة ومنها أن بعض مهندسي وزارة الاشغال ألحقوا بمصلحة المشاريع الكبرى، وأن هؤلاء يتقاضون تعويضات وأجوراً أكثر من زملائهم الذين بقوا في وزارة الاشغال . على الرغم من أن هؤلاء أكثر قدمية في الوظيفة من أولئك، مما أدى إلى تقاعس مهندسي وزارة الاشغال عن القيام بأعمالهم قياماً حسناً .

وأضيف إلى ذلك ملاحظة هامة :

ان قانون الاستملاك المعمول به في وزارة الاشغال للمشاريع العادية هو غير القانون المعمول به في المشاريع الكبرى، وعلى الاخص المشاريع الواردة في قانون الـ ٨٤ مليون، وهي تستفيد من قانون للاستملاك جديد سهل المعاملات . فيجب أن يعمم بنص قانوني، تطبيق قانون الاستملاك الجديد على جميع الاستملاكات التي تقوم بها وزارة الاشغال .

وأخيراً هناك مشكلة عدد المهندسين الذين تحتاج اليهم الادارة والذين لا يمكن تعيينهم لاسباب طائفية معلومة . فعلياً حيال هذه المشكلة المزمدة أن نخترار بين الطائفية وتنفيذ الاشغال .

أما وقد أصبحت سياسة وزير الاشغال معلومة فقد فضل أن يحافظ على الطائفية مضمحياً بتنفيذ الاشغال. واني اتفق معه بقدر ما تبعد المحافظة على الطائفية خطر الدكتاتورية. ولهذا التحفظ شرح طويل سندي به في الوقت المناسب.

فالمهم، اليوم، هو أن نتمكن من صرف أكثر من ٣٠٩ ملايين ل.ل. في السنة ١٩٦٣ مع أو بدون مراعاة الطائفية. لأنه، كما قلت، من وراء صرف كامل اعتمادات الموازنة رفع مستوى الشعب اللبناني، جميعاً، دون أي تمييز طائفي.

وما دامت الفائدة تعم جميع أبناء الشعب يصير من الممكن أن نتجاوز الاعتبارات الطائفية التي تحول، إلى اليوم، دون تعيين ما نحتاج إليهم من المهندسين.

ثانياً - كيف تقدر الواردات لتأمين توازن الموازنة

ان المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ المتعلق بالمحاسبة العمومية تنص على:

«تقدر واردات السنة الجديدة مبدئياً استناداً إلى متوسط تحصيلات السنتين الاخيرتين المقطوع حسابهما». «ولوزير المالية الحق بتعديل التقدير على أساس أوضاع يعود له اعتمادها على أن يبرر أسبابها ونتائجها في حقل الملاحظات أو في فذلكة الموازنة».

إذاً لتقدير واردات السنة ١٩٦٣ يجب أن نستند إلى متوسط تحصيلات السنتين ١٩٥٩ - ١٩٦٠، لانه عندما وضع مشروع الموازنة كان قد قطع حساب السنتين ٥٩ - ٦٠ فقط.

ولكن حضرة وزير المالية تجاوز الصلاحية المعطاة له في المادة ١٤ وبالع في تقدير الواردات دون أن يبرر أسباب الأوضاع التي اعتمدها لا في بيانه الذي خصني بنسخة منه في الجلسة الأولى للمناقشة بدلاً من أن يوزعه، على جميع النواب، ولا يفي الفذلكة كما تنص على ذلك المادة ١٤.

وإليكم أربعة نموذجات عن الطريقة التي استعملها حضرة وزير المالية لتضخيم الواردات:

١ - كان متوسط ضريبة العقارات المبنية في السنتين الاخيرتين (٥٩ - ٦٠) ١٣ مليون تقريباً فأصبح ٢٤.

٢ - كان متوسط ضريبة الدخل ٢٢ مليون تقريباً فأصبح ٣٥

٣ - كان متوسط رسوم المواد الملتهبة ٢٠ مليون تقريباً فأصبح ٣١

٤ - كان متوسط رسوم الجمارك ١٠٠ مليون تقريباً فأصبح ١١٨

(راجع الصفحة ٢ و٣ من قسم الواردات في مشروع الموازنة ١٩٦٣)

هكذا تصرف حضرة وزير المالية، وكانت نتيجة تقديراته لهذه السنة زيادة قيمتها ٨٦،٨٠٠،٠٠٠ ل.ل.

ينزل منها ٨,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. وهي قيمة الواردات التي خفضت، فتصبح الزيادة المقدرة للواردات ٧٨,١٠٠,٠٠٠ ل.ل.

(راجع الصفحة ٥ من قسم الواردات في مشروع الموازنة ١٩٦٣)

فيمكنني أن أستنتج، إذاً، أمرين:

- ١ - لا حاجة إلى إيجاد ضرائب جديدة، أو إلى زيادة تعرفه الضرائب الحالية لسد نفقات الدولة.
- ٢ - يمكن زيادة واردات الدولة مليون أو مليونين لسد حاجة بعض المناطق المختلفة بدون أي ضرر في توازن كفتي الموازنة.

واني بحاجة إلى ١٥٠ ألف ليرة لمنطقتي ليصبح مجموع الاعتمادات المرصدة لطرفاتها موازياً للاعتمادات التي وضعها وزير الأشغال العامة بموافقة وزير المالية لمجاز بكفياً.

وأود أن أذكر، أخيراً، حضرة وزير المالية أن قيمة الاموال الباقية بدون تحصيل، في ختام السنة ١٩٦١، هي ١٨٧,٠٩٦,٧٨٦ ل.ل. و ٦١ غ.ل.

فإذا جدت وزارة المال إلى تحصيل المتأخرات فلا تكون حاجة، أيضاً وأيضاً، إلى فرض ضرائب جديدة، وتكون في غنى عن المبالغة في تقدير الواردات.

وجل ما أتمناه أن تحيي تقديراته، عند قطع حساب السنة ١٩٦٣، متوافقة والواقع.

ثالثاً - ما هو وضع حساب الاحتياط

يلحظ مشروع الموازنة للسنة ١٩٦٣ اللجوء إلى مال الاحتياط بمبلغ ٦٢,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. لسد عجز الموازنة، أي لتغطية نفقات الجزء الرابع، من الموازنة المتعلق بالتجهيز والانشاء. (الصفحة ٧ من قسم الواردات). إذا ما عدنا إلى قطع حساب ١٩٦١ نجد (الصفحة ٢١٧):

ان رصيد مال الاحتياط بعد قطع حساب موازنة ١٩٦١ يبلغ: ٢٧٠,٩٢١,٨٤٣ ل.ل.

ينزل منه الاعتمادات المدورة من السنة ٦١ إلى السنة ٦٢ ١٢٥,٤٤٧,٥٨٧ ل.ل. والبالغة

فيكون الرصيد ١٤٥,٤٦٥,٢٥٦ ل.ل.

وكان يجب أن يحسم من هذا الرصيد - الامر الذي لم تفعله وزارة المالية - قيمة السلفات الممنوحة من الخزينة للمصالح المستقلة وقيمتها على الاقل ٩٦,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. (الصفحة ٩٩ من فذلكة موازنة السنة ١٩٦٣).

وإذا قيل ان وزارة المالية لم تنزل قيمة هذه السلفات من الرصيد السابق لكونها ستسد للخزينة فأجيب:

عندما تسدد للخزينة تضاف قيمتها على حساب الاحتياط.

ولكن، اليوم، يجب أن تحسم قيمة الـ ٩٦,٧٠٠,٠٠٠ ل.ل. من الـ ١٤٥,٤٦٥,٢٥٦ ل.ل. فيصبح الرصيد الحقيقي ٤٨,٧٦٥,٠٠٠ ل.ل.

لذلك اسأل وزير المالية:

كيف لجأ إلى مال الاحتياط وأخذ منه ٦٢,٧٠٠,٠٠٠ ما دام لا يوجد في حساب الاحتياط سوى ٤٨,٧٦٥,٠٠٠ ل.ل.

هل يمكن لوزير المالية أن يبيّنني على ذلك؟

وألأحظ في هذه المناسبة أن رئيس لجنة المالية قال في تقريره:

«ان هناك خطراً من عدم حصول وفر في السنوات المقبلة لتغذية مال الاحتياط وتمويل المشاريع الانشائية».

انني لا أفهم هذا المنطق. لان الوفر يتأتى حسب مفهومه، من عدم صرف الاعتمادات الملحوظة للاشغال والمشاريع الانشائية.

فمن الافضل، إذاً، أن تصرف هذه الاعتمادات وان لا يتكون منها وفر يتحول إلى الاحتياط كما يحصل عندما تلغي وزارة المالية اعتماداً من الاعتمادات.

وانه من حسنات صرف هذه الاعتمادات في موعدها زيادة الدخل الوطني، فتزيد، من جراء ذلك، مداخيل الافراد، وبالنتيجة تزيد مداخيل الدولة، وعندئذ تغطي الواردات جميع نفقات الدولة ويبطل تخوف رئيس اللجنة المالية.

رابعاً - ما هي نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة السنة ١٩٦٣

قال وزير المالية في بيانه:

ان نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة ١٩٦٣ بلغت ٣٤,٥١٪ مقابل ٣٣٪ في موازنة السنة ١٩٦٢ أي بفارق ١,٥١ بالمئة.

انني ألأحظ ان مشروع الموازنة يتضمن رقمين مختلفين لتحديد نسبة نفقات التجهيز والانشاء:

فجدول ينص على ٣٤,٥١٪

وأخر ينص على ٣٥,٢٥٪

فأي الرقمين هو الرقم الصحيح؟

وان الفرق بين الرقمين يعادل ٤,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. لان قيمة ٤٩,٤٠٧,٧٠٠ ل.ل. نفقات التجهيز والانشاء في الجدول الأول هي

وقيمة هذه النفقات في الجدول الثاني هي ١٤٥,٤٠٢,٠٠٠ ل.ل.

فيكون الفرق ٤,٠٠٥,٧٠٠ ل.ل.

يبدو أن الفروقات بالملايين تافهة في نظر وزارة المالية. على أن كل واحد من الزملاء النواب يبح صوته في المطالبة بعشرة الاف ل.ل. لطريق أو ماء أو كهرباء فلا يتوصل إليها.

غير أن المهم في موضوع تحديد نفقات التجهيز والانشاء بالنسبة إلى مجموع نفقات الموازنة هو طريقة تحديد هذه النفقات.

فالمادة ٢١ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تحدد معنى نفقات التجهيز وهي «النفقات التي تؤدي إلى انماء ثروة البلاد المادية والمعنوية».

ولكن نرى ان وزارة المالية أدخلت في نفقات التجهيز والانشاء مبالغ لا صلة لها بانماء ثروة البلاد المادية والمعنوية. مثلاً:

في الصفحة ٣٣٢ من مشروع الموازنة اعتماد بـ ٢,٦٧٨,٠٠٠ ل.ل.: ملابس قوى الامن الداخلي والسجناء، وتجهيزات لهذه القوى.

وفي الصفحة ٤٢٤ من مشروع الموازنة اعتماد بـ ٤٠٠,٠٠٠ ل.ل.: استئجار ماكينات للاحصاء.

وفي الصفحة ٤٠٩ اعتماد بـ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. لسد عجز سكك حديد الدولة.

وغير ذلك الكثير.

إذا أسقطنا هذه الاعتمادات من الاعتمادات المعدة للتجهيز والانشاء تقل نسبة التجهيز والانشاء في الموازنة عن الثلاثين بالمائة.

ولكن كما قلنا سابقاً يظهر أن معالي وزير المالية يتصرف بالارقام، كما يشاء مستهدفاً ايها النواب والشعب.

خامساً - ما هو مقدار الاعتمادات التي خص بها وزير الاشغال العامة منطقة جبيل

قلنا انه سيصبح، في السنة ١٩٦٣ بيد وزارة الاشغال العامة، أكثر من ٣٠٩ ملايين ل.ل. برسم الانفاق على الاعمال العامة والمشاريع الكبرى.

وقلنا انه بإمكان وزير المالية أن يزيد هذه الاعتمادات عن طريق الزيادة في تقدير الواردات فتصبح مخصصات وزارة الاشغال ٣١٠ ملايين ل.ل. مثلاً،

وهذا المليون الزائد يمكن أن تخصص به منطقة جبيل المحرومة فنتمكن من القيام بالمشاريع الضرورية المستعجلة من طرقات وكهرباء ومسلخ حديث. فوزير الاشغال العامة أصبح يتردد شخصياً، أو بشخص ابن عمه الزميل الاستاذ موريس الجميل، أو بشخص أمين سره الخاص في وزارة الاشغال على منطقة جبيل، وأصبح مطلعاً على تخلف هذه المنطقة بالنسبة إلى غيرها في محافظة جبل لبنان. هذا التخلف الذي يحمل معاليه مسؤوليته لنواب المنطقة ويتهممهم بالاهمال.

فمنذ ثلاثة أشهر تقريباً ذهب حضرته إلى عمشيت ليستعرض «جيشه» ويحضر مناوراته، فبعد هذا الاستعراض ذهب إلى بجه ليقوم بواجب تعزية فاجتاز طريق عمشيت - غرفين واستغرب وضع هذه الطريق التي بدأ شقها منذ أكثر من سنة ولم تنته بعد على أن طولها لا يزيد على الكيلومتر الواحد، فأزعجه المرور عليها بسبب الحفر والاختاديد، ثم وصل إلى بجه وبعد أن قدم بالكلام المألوف تنوح على حالة المنطقة وتقهقرها التي ينقصها ماء وطرقات وكهرباء، واستغرب صبر أبناء بجه على هذا الاهمال وقال انه لو كان من بجه لما كان صبر على ذلك. وقال الكثير غير ذلك مما لا نجد حاجة إلى ترداد. وكل ما قاله يشكل انتقاداً للوضع. فأيده الجمهور المستمع ولكن بعد أن ترك القرية راجعاً إلى المدينة قال أبناء بجة فيما بينهم - وبجة معروفة بذكائها - هل نسي معاليه أنه وزير الاشغال، وأنه مسؤول عن هذا الاهمال، وبإمكانه أن يلبي مطالب نواب المنطقة فيضع في الموازنة الاعتمادات التي يطلبونها منه.

وآخر خبرية، عندما ذهب ابن عم الوزير إلى منطقتي، ويظهر أن مناخ المتن، لم يعد يناسبه فأراد أن يغير المناخ. فصعد إلى قرطبا وهناك التقى بأمين سر معالي الوزير فقال له، ماذا نقدر أن نعمل هنا، ويظهر أن نواب المنطقة لا يعملون شيئاً. فقليل له، أو أنه هو اكتشف أن هناك مغارة في الرويس تبدأ في الرويس وتنتهي في زحلة. وقرأنا بعدئذ في الصحف أن الشيخ موريس اكتشف مغارة فسألته إذا كان صحيحاً قد اكتشف مغارة فقال: نعم، اكتشفت مغارة تبدأ بالرويس وتنتهي في زحلة. ونحن نعرف هذه المغارة، وصبري بك يعرفها لأنه هو أيضاً من العاقورة، هي مغارة عادية.

ولكن الشيخ موريس اتصل بالمهندس سامي كركبا وقال له: لقد اكتشفنا مغارة جديدة. ولكن السيد كركبا استغرب ذلك لأنه يعرف كل مغاور لبنان، ومع ذلك ذهب إلى الرويس والتقى بالشيخ موريس. وأخبرني الاهلون بأنهما دخلا إلى المغارة قليلاً وخرجا.

ثم قرأت بعدئذ في جريدة الاوربان تصريحاً للسيد كركبا يقول فيه: . . . ذهبت إلى الرويس لانهم أكدوا لي بأن المغارة الجديدة تنتهي في زحلة، وان الذاهبين إلى المغارة يرافقتهم مهندسون فنيون من وزارة الاشغال العامة. . . وعند وصولي إلى الرويس لم أجد من ممثلي وزارة الاشغال العامة سوى رئيس مكتب وزير الاشغال العامة الذي لا اختصاص له في الموضوع، والسيد موريس الجميل وبعض القرويين ومصورين، والتلفزيون (رجعنا للتصوير والتلفزيون).

وبعد خروجنا من المغارة عدنا في طريق القرية، ولاحظت أن عودتنا كانت بشكل مظاهرة انتخابية. ويختم السيد كركبا تصريحه بقوله: انني وضعت في مشروع موازنة ١٩٦٣ مبلغ ثمانين ألف ليرة، قبل أن يفكر الشيخ موريس الجميل بالمغارة أو قبل أن يكتشفها - لإظهار محاسن تلك المغارة التي يمكن أن تزيد في مفاتن الطبيعة في هذه البلاد.

يعني أن السيد كركبا هو الذي اهتم بالمغارة ووضع اعتماداً لها ثم يأتي الشيخ موريس الجميل وأمين سر معالي وزير الاشغال يتخذون من هذه المغارة سبيلاً للدعاية فسخروا التلفزيون والمصورين وظهر الشيخ موريس في التلفزيون إلى جانب أمين سر معالي الوزير وأخذوا يبحثان فيما يجب عليهما أن يعملوا، والمراقبة لم تزعج نفسها وتمنع ظهور الشيخ موريس مع أمين سر الوزير، إنما عندما ظهر المسكين الدكتور مخير مع مسكين آخر هو السيد اميل البستاني تحركت المراقبة وعاقبت الموظف الذي سمح بظهورهما. أما الشيخ موريس فيمكنه أن يظهر في التلفزيون مع أمين سر الوزير ولا حرج.

فلنر، إذأ، ماذا فعل وزير الاشغال العامة بعد أن وقف بنفسه، أو بشخص ابن عمه، أو بشخص أمين سره على حالة منطقة جبيل مبتدئين بالاعتمادات المخصصة بالطرق.

نقرأ في الصفحة ٣٦١ من مشروع الموازنة الاعتمادات التالية:

في الطرق:

٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

جبيل

٦٤٠,٠٠٠ ل.ل.

كسروان

٤٢٠,٠٠٠ ل.ل.

المتن

٦٨٠,٠٠٠ ل.ل.

الشوف

٤٠٠,٠٠٠ ل.ل.

مجاز بكفيا وأقسام مختلفة

(الصفحة ٣٥٧)

في المشاريع المائية:

مياه الشفة (الصفحة ٣٨٥)

١١,٠٠٠ ل.ل.

جبيل

مياه الري (الصفحة ٣٨٧)

٢٢,٥٠٠ ل.ل.

جبيل

في الاشغال الكهربائية: (الصفحة ٤٠٤)

٤٦,٢٠٠ ل.ل.

شبكات توزيع في لاسا وبجيه

٤٨٠٠ ل.ل.

اشغال كهربائية مختلفة

٥١,٠٠٠ ل.ل.

المجموع

فإذا جمعنا كل اعتمادات الطرق والماء والكهرباء الواردة في مشروع الموازنة للسنة ١٩٦٣ نجد أن هذا المجموع يبلغ: ٣٣٤,٥٠٠ ل.ل.

أي أقل من الاعتماد الذي وضع لمجاز بكفيا.

وكل هذا بعد أن بكى وتنوح معالي وزير الاشغال العامة على الوضع السيء الذي يعيش فيه أهالي بلاد جبيل. فكيف لو لم ير؟!

وعندما اطلعت على هذه الاعتمادات ذهب فكري إلى أبناء بجيه وسالت نفسي ما الذي سيقولونه، من جديد، في معالي وزير الاشغال.

وربما سيتولى معاليه الرد على ما أقول.

ولكن أعتقد أنه لن يجرؤ على أن يجيبني، وان يجيب الزملاء الذين تكلموا قبلي، والذين سيتكلمون بعدي، كما لم يجرؤ أن يحضر جلسة واحدة من جلسات لجنة المالية والموازنة أو لجنة الاشغال العامة، على ما كان يجب عليه أن يفعل ليناقش النواب لو كان حقيقة يريد أن يحافظ على النظام البرلماني، وان يعززه في لبنان.

وربما يقوم رئيس لجنة المالية ليقول:

ان هناك قانون ٨٤ مليون لطرق القرى المعزولة. ومشروعاً انشائياً للكهرباء والماء يقوم مقام الموازنة العادية.

لذلك فلنبدأ بقانون ٨٤ مليون:

هذا القانون، كما تعلمون، ذو شقين، يتضمن اعتمادات الدروس، واعتمادات لتنفيذ المشاريع المدروسة.

وان الشركة التي التزمت الدروس الاولى هي شركة منفريدي الايطالية.

فعندما علمت أن شركة ايطالية التزمت الدروس سررت لانني أعرف مقدرة الايطاليين في انجاز الطرق الحديثة. غير أن سروري لم يطل بعد أن عرفت ملاسبات دفتر الشروط والمخالفات التي حصلت منذ الدقيقة الأولى. إذ فهمت ان الملتزم الايطالي التزم كيلو متر الطريق بسعر وكلف ملتزماً لبنانياً القيام بأعمال طبوغرافية بسعر أدنى، وان الملتزم اللبناني كلف مهندساً لبنانياً بسعر، وهو أيضاً، أدنى من السعر الذي التزم به، وأن

المهندس اللبناني، بدوره كلف طوبوغرافياً لبنانياً القيام بالاعمال التي كان مفروضاً أن يقوم بها المهندسون والطوبوغرافيون الايطاليون. وكانت النتيجة أن صارت كلفة الكيلومتر الواحد ثلاثة أو أربعة أضعاف القيمة التي سيقبضها الطوبوغرافي اللبناني الذي قام بالعمل الفعلي.

وهو هذا، وغير هذا، ما حملني على أن أتقدم من الحكومة بسؤال، عن طريق مجلس النواب، بتاريخ ٥/١٢/١٩٦١ أ طرح فيه أسئلة عدة اخرها:

«ما هي المدة التي يجب أن يتم فيها التخطيط والدروس للطرق الواقعة ضمن الالتزام. وهل تتم هذه الدروس والتخطيطات في المدة المعينة».

فتلقت جواب الحكومة بعد مضي ثلاثة أشهر في ٢٠ آذار ١٩٦٣، وفيه تقول:

«ان جميع القرى التي لزم درس طرقها ستستفيد من هذه الدروس ما عدا القرى التي تصلها طريق، حالتها جيدة أو التي لها تخطيط سبق درسه».

وطبعاً لم تعين الحكومة ما هي هذه الطرق.

وأجابتنني أيضاً بقولها:

«ان مهلة الالتزام هي سنة واحدة اعتباراً من ٢٨ آب ١٩٦١. ويتبين، حالياً، أن المتعهد قد اتخذ الاجراءات الكفيلة باتمام اعماله خلال المدة المذكورة».

لذلك اسأل معالي وزير الاشغال العامة أن يبينني أمام ممثلي الشعب:

هل ان شركة منفريدي قامت بواجباتها؟

وهل انها تمت أعمالها ضمن المدة التي حددت لها؟

وإني أطلب منه أن يرسل إلى المجلس اسماء الطرق التي أنجزت تخطيطاتها، وأسماء الطرق التي لزم أشغالها؟

فهل يجب؟!!

أما معلوماتي فهي أن شركة منفريدي لم تقم بواجباتها، وأن قسماً كبيراً من الطرق الملزمة لها لم ينجز تخطيطها، وأنه لا يمكن لوزير الاشغال العامة أن يطمئن الشعب والنواب، وبصورة خاصة أهالي بلاد جبيل، إلى أن طرقهم ستتحقق قريباً عن طريق قانون الـ ٨٤ مليون.

أما تنفيذ المشاريع الكهربائية والمائية عن طريق القوانين الانشائية فلم أتمكن من الحصول على اسماء القرى التي تستفيد منها في السنة ٦٣ وكنت قد تقدمت من الحكومة، بهذا الصدد، بسؤال، بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٦٢، وحتى الآن، على الرغم من مضي خمسة أشهر، لم أتلّق جواباً.

فيا معالي وزير الأشغال العامة كفاك وكفانا دعاية صبيانية يقوم فيها الكلام والصور مكان الاعمال والتنفيذ. مذكراً معاليك، في هذه المناسبة، أن الشعب اللبناني شعب ذكي، قد يوهم أحياناً بأنه صدق وخدع ولكن بالنتيجة يكون عارفاً الحقيقة ومتخذاً لنفسه موقفاً على أساسها.

لذلك لي اليك ثلاث نصائح:

الأولى: يجب على وزارة الاشغال أن تعيد النظر في نصوص دفاتر الشروط لتجعلها أكثر احكاماً فيمتنع الملتزم عن التهرب من القيام بتعهداته، كأن تزداد الكفالة المالية.

والثانية: أن تتقدم بمشروع قانون يفرض عقوبة السجن على كل ملتزم سبق انه لم ينجز عملاً التزمه ثم عاد فلم ينجز التزاماً آخر. وان عقوبة السجن للمكرر تكون معقولة لانه بعمله هذا يقضي على حياة قرية بكاملها.

الثالثة: فهي منذ الآن وصاعداً يجب أن تدشن المشاريع في نهاية انجازها لا عند البدء بأعمالها، إذ ذاك نكون من المصفيين.

وأن كل ما قلته وما يصح على بلاد جبيل يمكن أن يقال وهو يصح على جميع مناطق الجمهورية اللبنانية.

سادساً - في طرق الدعاية التي تقوم بها وزارة الارشاد والانباء والسياحة

في الجمهورية اللبنانية، اليوم، وزارة الارشاد والانباء والسياحة. يعاون هذه الوزارة «المجلس الوطني لانماء السياحة» وقيمة الاعتمادات المرصدة لهذه الوزارة ولهذا المجلس في مشروع موازنة السنة ١٩٦٣ هي: ٢٠٠،٦١٣،١١ ل.ل.

فماذا يلمس السائح الذي يأتي إلى لبنان أول وصوله، وإذا أراد أن يتوجه إلى مكتب السياحة في المطار؟ يجد، أول ما يجد، غرفة صغيرة، تحتوي على مقاعد من الجلد الاحمر العتيق الممزق، طاوولات مغبرة، تتبعثر عليها ثلاثة نماذج من المنشورات مغبرة أيضاً:

واحد يتعلق بتعريفه النقل باللغتين العربية والفرنسية. يتضمن خريطة سوداء للطرق اللبنانية وضعت سنة

١٩٥٠!!

وآخر يتضمن بعض النصائح، بالفرنسية للسائح في لبنان.

وثالث - وهو بصورة منشور - باللغة الانكليزية فيه ذكر المواقع الاثرية.

وهذه المنشورات ان دلت على شيء فعلي أمرين:

فقر واضعي هذه المنشورات لجهة التأليف، وفقر طابعيها لجهة الاخراج.

وكلها على ورق لا يليق إلا بصر اللحم.

وقد كان هذا الانتاج قبل مجيء صديقي الاستاذ شارل حلو إلى رأس المجلس الوطني للانماء السياحي .
أما بعد مجيئه ، فقد صدرت نشرة جديدة اكتفي بأن أقول فيها انها تتضمن اهانة جديدة لهذا المجلس .
فبعد أن اعتدى الاستاذ شارل حلو على شخص أدونيس الجالس في دار مجلس الانماء ، فيها هو ، الان ،
يعتدي على المجلس النيابي وهو قابع في داره . ذلك انه قد جاء في هذه النشرة نص بالفرنسية هذه ترجمته :
«في ساحة المجلس تجدون ، مبعثرة السمانة ، والفاكهة ، والخضرة ، والاحذية ، والالبسة ، وغيرها» .
إذاً لقد أفهم شارل حلو السائح قبل وصوله ، ماذا يجد لدى وصوله ، في ساحة المجلس .
وتكلفنا هذه النشرات - فضلاً عن الاهانة - ألوف الليرات .

أما شركة الميدل ايست ، التي بفضلها عرف لبنان في جميع أنحاء العالم ، فقد أصدرت نشرات مختلفة ،
مصورة وملونة ، وبلغات متعددة ، تتضمن كافة المعلومات التي يحتاج إليها السائح بما في ذلك تعريفه النقل
وأجور الفنادق ، وبما في ذلك بدل استئجار عدة التزلج على الثلج وعلى الماء . وهذا لا يكلف الدولة اللبنانية
سوى كلمة شكر قد يكون انها لم تصل بعد إلى أصحابها .

يجب أن يعرف نهائياً أن المهم في السياحة والاصطياف هو أن نجلب أكبر عدد ممكن من السياح والمصطافين
الأغراب .

ولكي نكون منصفين ، فإذا كان من الحق أن نحمل الاستاذ شارل حلو مسؤولية عدم الكفاية في الدعاية ،
فليس من الحق أن نحمله مسؤولية الاخطاء التي ترتكب في السياسة الخارجية والتي من جرائها يتدنى عدد الذين
يفدون إلى لبنان كسياح أو مصطافين .

كلنا يعلم أن عدد المصطافين السعوديين ، والكويتيين ، والاردنيين ، والعراقيين ، والسوريين قد نقص هذه
السنة لاسباب تتعلق بالسياسة الخارجية .

أما المصريون ، فإن عدم محيئهم يتعلق بإمكانيات مالية محدودة .

وأما الاجانب ، فقد أوجدنا لهم عرقلة اسمها (شهادة المعمودية) وهذه حكايتها :

كل أجنبي يطلب فيزا من قنصلية لبنان في الخارج يطلب منه القنصل ابراز شهادة معمودية .

ففي أوروبا من الاهانة أن تسأل انساناً عن مذهبه .

أما قنصل لبنان فلا يكتفي بالسؤال عن مذهب طالب الفيزا بل يطلب منه أوراقاً مثبتة لمذهبه . فيكون قد
أهان الطالب مرتين :

مرة عند سؤاله عن مذهبه .

ومرة عندما لم يصدقه في قوله

فلا يبقى من يجيء إلى لبنان غير من يقبل بالاهانتين، ويجب أن يكون مضطراً، لسبب من الاسباب، إلى المجيء للبنان.

أما إذا ذهب السائح إلى قنصل الجمهورية العربية المتحدة، فيرحب به، ويزوده بالمنشورات الدعائية اللائقة بدون أية عرقلة أو اهانة.

ولما كنت وزيراً للخارجية بالوكالة، لمدة شهر طلبت أن يعمم على قناصلنا في الخارج الامتناع عن طلب شهادة المعمودية من الراغب في المجيء إلى لبنان، ويبدو أن هذا التعميم لم يعمل به أو أبطل مفعوله.

لأن هذا التدبير إذا وجد لمنع جواسيس صهيونيين من الدخول إلى البلاد، فبإمكان الجاسوس الصهيوني أن يحصل بالتزوير على شهادة معمودية لأي دين كان.

وفي أوروبا، وغيرها من العالم الغربي، ناس كثيرون لا يدينون بدين.

فممن يريد قنصل لبنان أن يستحصل هؤلاء على شهادات بمعموديتهم؟!

يجب أن يوضع حد لهذه المهزلة إذا كنا، حقيقة، نريد جلب أكبر عدد ممكن من السياح.

وهناك شيء جديد في حقل الدعاية..

انني أجهل من هو المسؤول عن اصدار مجلة «لبنان اليوم» التي قيل في تقديمها انها:

«تتوخى اظهار نواحي الحياة في لبنان» وانها ستكون:

«صلة وصل بين الوطن وأبنائه المغتربين».

ثم وجدنا في مضامين هذه المجلة خلاصة القرار الظني للمؤامرة الفاشلة، مع تصاوير عديدة للأسلحة وللمهتمين فيها، باثناء محاكمتهم.

فعندما اطلعت على ما تتضمن هذه المجلة من صور المؤامرة والمتآمرين، سألت نفسي:

أهي طريقة للدعاية الحديثة بغية تشويق المغتربين في زيارة بلادهم، واقناع السائح، وهو طالب راحة واستجمام، أولاً، في المجيء إلى لبنان؟!

ترى من هو المسؤول عن هذه المجلة - المهزلة؟!

فيما خصني، شخصياً لا يمكنني إلا أن أرسل كلمة شكر للذي كلف بوضع خلاصة التقرير الظني لانه قال فيه (الصفحة الرابعة):

«اتصل عبد الله سعادته بريمون اده (فلا سيد ولا أستاذ، كأن بين الكاتب وبينني خوشبوشية قديمة) لايجاد

تعاون بين الحزب القومي السوري والكتلة الوطنية غايتها (هكذا! والصحيح لغوياً غايتها) إيجاد (تكراراً) تكتل في وجه بعض التيارات السياسية لم تفده بنتيجة نظراً لمعارضة السيد اده (شكراً لكلمة سيد) وتحفظه حيال بعض مبادئ الحزب وأساليبه».

وكلمة الشكر هذه فلأن كاتب الخلاصة صحح العبارة التي صدرت في القرار الظني والتي كان القصد منها اشاعة الظن حول هذه المقابلة. وقد يكون الدافع إلى اشاعة هذا الظن موقفي في المدافعة عن حقوق الانسان في لبنان.

إذا كان هدف مجلة «لبنان اليوم» أن تطلع المغتربين على ما يجري في لبنان، فأمل أن يصدر العدد الثاني من المجلة وفيه المواضيع التالية:

- ١ - على باب المجلس النيابي في لبنان، وبالقرب منه، تعلق لافتات تتضمن عبارات مهينة بحق المجلس ونوابه فتعطي فكرة طريفة عن كيف تطبق بعض أجهزة الدولة المبادئ الديمقراطية، وكيف تعزز النظام البرلماني.
- ٢ - ان النائب الاستاذ نسيم مجدلاي ضرب بالموسى على وجهه، بالقرب من المجلس. المعتدون أربعة أشخاص. ثلاثة منهم حائزون على مأذونية بحمل السلاح الحربي، أعطيت لهم من المكتب الثاني. انهم أوقفوا بعد أن تمكن رجال الامن العام من اكتشافهم. وتجري الآن محاكمتهم وليس من يدري إذا كانت المحاكمة ستكشف عن المحرضين.
- ٣ - بعد وقت قليل تعرض نائب آخر، الاستاذ غبريال جرمانوس، لاطلاق عيارات نارية عليه في قرية العاقورة عندما كان يقوم بزيارات ترافقه فيها عقيلته وبعض اصدقائه، فأصيب أحد مرافقيه، وأصيبت سيارته. وكان المعتدون حائزين، أيضاً، على مأذونيات بنقل سلاح حربي أعطيت لهم من المكتب الثاني المكلف باعطاء هذه المأذونيات. ولم يذهب المستنطق إلى العاقورة إلا بعد مضي ٢٤ ساعة. ولم تصل مذكرة التوقيف إلا بعد مضي عشرة أيام. وبعد عدة مراجعات وإثارة الموضوع في مختلف المراجع سلم المعتدون أنفسهم للقضاء بدون أن تتمكن قوى الامن من القاء القبض عليهم. وانهم لا يزالون موقوفين، حتى الآن، ولا يعرف إذا كان التحقيق لدى المستنطق سيتمكن من اظهار المحرضين في هذا الاعتداء البشع.
- ٤ - منذ اسبوع، في ليلة ١٦ - ١٧ كانون الأول ١٩٦٢، أُلقيت متفجرات على بيت السيد جورج حرب رئيس بلدية جبيل، فتكسر زجاج شبابيك بيته، وتخرب قسم من الدرج. فلم يلق القبض على المعتدين، حتى الآن.

أما المحرضون فلن يعرفوا أيضاً لأنه من المقدر أن تكون المصلحة تفرض ألا يعرفوا.

- ٥ - في ليلة أمس كنا مدعوين إلى العشاء أنا والاستاذان أحمد اسبر وغبريال جرمانوس في منزل السيد نهرا بارد في جبيل. وقد تركنا المنزل في الساعة الحادية عشرة ليلاً. وفي الساعة الثالثة صباحاً حدث أن شخصاً

طرق باب السيد نهراً وقال له ان الاستاذ جرمانوس بانتظارك في سيارته وهو بحاجة إليك، فاستغرب السيد نهراً وقال له: انتظري حتى ألبس ثيابي وأرسل شقيقته لتتعرف إلى الشخص. وبعد بضع دقائق ترك الشخص المنزل بعد أن شتم صاحب المنزل وشتمني أنا أيضاً، ولما وصل إلى الشارع صار يطلق الرصاص في الهواء. وحتى الآن لم يلق القبض على أحد. ربما لان قوات الامن لم يسبح لها الوقت للقبض عليه.

وكان يمكن أن يقال في هذه المجلة «مجلة لبنان اليوم» انه يمكن لقوات الامن في لبنان أن يدخلوا البيوت بدون مذكرة من النيابة العامة، وبامكانهم أن يوقفوا أي شخص كان، وان يخرقوا حرمة المنازل، وللمنازل حرمة مقدسة نص عليها الدستور ولكن في لبنان يخرقون حرمة الدستور وحرمة المنزل.

ويمكن أن يقال في هذه المجلة أيضاً، انه عندما يلقى القبض على شخص من قبل بعض الاجهزة يمكن أن يبدأ التحقيق معه دون استنابة من النيابة العامة أو من المستنطق، وان الاستنابة ستأتي فيما بعد. وأمس أوقف شخص هو ابن عم وزير الاشغال العامة سابقاً، ظل موقوفاً مدة أربعة أيام وعومل معاملة حسنة لانه معروف وابن عم وزير سابق.

انني أسأل معالي وزير العدل: هل يمكن للبوليس أو لقوات الامن، رغم وجود الاستنابة، أن يستجوبوا الشخص المدعى عليه.

وزير العدل: لم يكن قد ادعي عليه. فالادعاء حصل بعد أن أحضر أمام المستنطق وقد استجوب قبلاً لاجل استقصاء معلومات. والملف موجود وبامكانك أن تطلع عليه، وقد اطلعت أنا شخصياً على ملف هذه القضية.

ريمون اده: طالما أن الامر كذلك، هل بامكانك أن تجزم أن أحداً لم يوقف بهذه الطريقة في عهدك.

ان هدفي الوحيد من ذلك أن ألفت نظر معالي وزير العدل إلى هذه الامور التي لم اختلقها ولكنني أطلع عليها، وأثيرها في المجلس لان للنائب حصانة، ولاني معارض والمظلوم يأتي إلى المعارض ليرفع إليه ظلامته، و«يفش خلقه».

أنت تعرف يا معالي الوزير أكثر مني ربما بانه لا يجوز لقوات الامن ان يستجوبوا المدعى عليه. ولكنهم يستعملون طريقة غريبة، يوقفون الشخص وي طرحون عليه اسئلة بصفته شاهداً ويبقى موقوفاً مدة تزيد أحياناً عن العشرين يوماً دون أن يستجوبه المستنطق. وهناك شخص يعرفه الاستاذ محسن سليم، بقي أربعين يوماً موقوفاً دون أن يستجوبه المستنطق. وبعد أن استجوبه المستنطق وسأله سؤاليين قال له: مع السلامة. ولكن بعد أن قضى في التوقيف أربعين يوماً.

يا سيدي أنا أعلم بأن الخطأ ممكن وقوعه ولكن لا يجوز أن يستمر التوقيف الاحتياطي أكثر من أربع وعشرين ساعة كما ينص القانون وكما تنص أكثر قوانين العالم. وذلك لان المستنطق يشكل ضماناً للمتهم.

ويمكن أن يقال أيضاً في المجلة، ان المتهم المحال إلى المستنطق العسكري لا يجوز أن يرافقه محاميه. وأنا أذكر أنه في أيام الانتداب كان المحامي يرافق المتهم أمام المستنطق العسكري، ولكن، أمام المحاكم الوطنية كان يمنع المحامي من حضوره مع المتهم. أي أنه في أيام الانتداب كان الوضع أمام المحاكم العسكرية أحسن وكانت الضمانات أوفر من تلك التي كانت للمتهم أمام المحاكم الوطنية.

وقد تقدمت منذ سنتين بمشروع قانون يجيز للمتهم أن يصحبه محاميه أمام المستنطق العسكري وقال لي معالي وزير العدل، ولم يكن يومئذ وزيراً أنه ينوي تعديله مع الشيخ بهيج نقي الدين بحيث يجيز القانون حضور المحامي أمام المحاكم العسكرية أيضاً. وقد درست لجنة الإدارة والعدلية اقتراحي وقدمت تقريرها إلى المجلس. وعندما طرح المشروع على المجلس لدرسه، جاء صبري بك بلباقته المعروفة وأحاله إلى لجنة الدفاع الوطني.

الرئيس: أنا طرحت الاقتراح على التصويت والمجلس هو الذي صوت على حالته.

ريمون اده: ثم جاء نائب الكتائب المفروض فيه، بصفته رجلاً حزياً، ان يهتم بهذه الامور أكثر من لا ينتمي إلى حزب، واقترح ارساله إلى لجنة الدفاع الوطني.

ذهب المشروع إلى لجنة الدفاع واعتقدت ان رئيس لجنة الدفاع وهو رجل عسكري سيسرع في انجاز درس هذا المشروع.

جميل لحود: لم يصل المشروع بعد إلى لجنة الدفاع الوطني.

ريمون اده:

إذاً، الحق على صبري بك، واعتذر منك يا حضرة الجنرال. وألقي المسؤولية على مكتب المجلس. وأطلب من الرئاسة أن ترسل هذا المشروع إلى لجنة الدفاع الوطني لان المصلحة الوطنية تقضي بأن لا يقال ان الوضع في لبنان اليوم أصبح اسوأ مما كان عليه في أيام الانتداب. ولكن جديدين.

ان هذا الذي سبق أن قلته آملاً أن ينشر في مجلة «لبنان اليوم» أحب، أيضاً، ألا ينشر. لأن مصلحة لبنان توجب ذلك.

ولو كنت أنا المشرف على اصدار «لبنان اليوم» وإذا كان لا بد من الكلام على المحاولة الفاشلة، لكنت قلت، بإيجاز كلي:

وقعت محاولة انقلاب صباح يوم الاحد في ٣١/١٢/٦١ قضي عليها في بضع ساعات بفضل الجيش اللبناني وقوى الامن، ولم تمنع الشعب اللبناني من الانصراف إلى لهوه وأعياده بحرية كاملة وقلب مطمئن.

ان محاكمة المتهمين جرت بحسب الاصول الجزائية (بدون أن أقول ان أخطاء حصلت من بعض المتهمين لدى توقيف الذين أوقفوا وعمولوا معاملة لا تتفق وحقوق الانسان).

وان المتهمين اختاروا وكلاءهم بكل حرية.

وان حكم المحكمة العسكرية نقض في التمييز.

وان محكمة التمييز التي يرأسها قاض كبير معروف بعلمه ونزاهته واستقلاله يعيد النظر اليوم في القضية.

وانه في عهد الرئيس فؤاد شهاب طبق القانون واحترمت حقوق الدفاع كاملة.

هكذا كنت ذكرت المحاولة الفاشلة لو كان لا بد من ذكرها، ذلك اننا، كما سبق وقلت، بحاجة إلى السائح والمستجم والمصطاف. ومن واجبنا أن نبعد عنهم كل ما من شأنه أن يحملهم على الاعتقاد انهم يجدون، في لبنان، بحال قدومهم إليه، ما يمكن أن يرعب أو يزعج.

وبهذه المناسبة أطلب من وزير الدفاع أن يلغي الحواجز القائمة في طريق جونه المؤدية إلى بيبلوس، والحواجز القائمة في طريق ضهر البيدر - شتورة المؤدية إلى بعلبك، والحواجز القائمة في طريق صور المؤدية إلى آثارها. لان مصلحة السياحة توجب ذلك لثلا تقع عين السائح والمغترب والمصطاف على ما يخيفهم من حالة الامن.

وأود أن أؤكد، هنا، أن رئيس البلاد موجود على رأس البلاد بارادة الشعب اللبناني، وبارادة ممثليه، وبفضل نزاهته وتجرده وسياسته الحكيمة وليس بفضل أي ارادة أخرى.

وقبل أن أنتهي من وزارة الارشاد لي تعليق في موضوع الاذاعة:

أنا لست من الذين يستمعون كثيراً إلى الاذاعة ولكنه قيل لي انها تحسنت كثيراً بالنسبة إلى الماضي. وآمل أن ما يصل إلى المغتربين بواسطتها يشجعهم على زيارة بلادهم.

غير أنه لي مأخذ على بعض التعليقات السياسية التي تصدر عنها:

هناك تعليق صدر في ١١ تشرين الأول ٩٦٢ عنوانه «النظام البرلماني والتخطيط» جاء فيه:

«ان من الثابت لدى أهل الرأي في لبنان أن النظام الديمقراطي البرلماني وان لم يكن خير نظام أخرج للناس فهو، دون شك، أفضل نظام للحكم في لبنان.

انني أوافق الموافقة التامة على هذا القول. ولكني، بكل أسف، أجد اننا لا نزال بحاجة إلى تطبيق هذا النظام تطبيقاً سليماً من قبل الاجهزة والادارات ومن قبل الاذاعة نفسها.

إذ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٢ صدر تعليق من الاذاعة اللبنانية ذاتها يعطي درساً لنواب الامة بالطريقة

التالية:

«أ يكون الانسحاب من جلسات البرلمان بعد ابداء الرأي خير طريقة للمناقشة الحرة التي تتيحها الديمقراطية البرلمانية. بل هل يكون هذا الانسحاب مجرد طريقة سوية سليمة.

«هذا هو السؤال الذي طرحه على نفسه كل مواطن مهتم بالشؤون العامة في لبنان على اثر الاسلوب الذي اتبعته المعارضة في الجلسة الاخيرة

وفي غير مكان يقول المعلق:

«ان لكل نائب أن يقول ما يشاء تحت قبة البرلمان».

ويقول:

هنالك كلمة حق لا بد من قولها وهي أن الحكومة ونواب الاكثرية الذين يؤازرونها لم يلجأوا إلى أي اسلوب من أساليب الضغط كاللغط واحداث جو من الشغب لمنع نواب المعارضة من الكلام وجعل كلامهم غير مسموع أو مفهوم. ولهذا لسنا نرى داعياً للانسحاب من الجلسة ما دام المجال فسيحاً أمام المناقشة الحرة».

ان تعليقي على هذا التعليق هو انه غير متفق والحقيقة لان انسحاب النائب من جلسة ما هو حق من حقوقه. وخلافاً لما أذيع فلو لم تنسحب المعارضة لكنت انقلبت الجلسة إلى «هرج ومرج».

وأخيراً أقول:

ان ما حدث للنائب الدكتور البير مخير الذي لم ينسحب يكذب قول المعلق.

هذا هو القليل الذي وصل إلي فلا أعتقد أن مجلسكم الكريم بحاجة إلى هذا النوع من الارشاد يلقي عليكم من وزارة الارشاد والانباء والسياحة التي سنعطيهها غداً، ٢٠٠، ٦١٣، ١١ ل.ل.

لذلك، يا دولة الرئيس، وقد اقتربت من نهاية كلمتي يجب أن يعاد النظر في هذا الاسلوب وهذا النوع من الارشاد.

فنحن ممثلو الشعب نعرف واجباتنا تماماً، ولسنا بحاجة لمثل السيد (اجهل اسمه) الذي يعلق في الاذاعة، لان يلقي علينا دروساً من هذا النوع.

وانني متأكد أن الوكالة الوطنية غداً لن تذكر شيئاً من أقوال المعارضين وخطبهم، إذ يظهر أن الملايين التي نصوت عليها هنا والمخصصة لهذا الحقل ستستفيد منها الحكومة فقط ولن يستفيد منها النواب.

سابعاً - اخفاق وزارة الداخلية في بعض شؤونها

قد يعاب علي أن أختتم كلامي في هذه المناقشة دون أن آتي على ذكر صديقي القديم كمال بك جنبلاط وزير الداخلية.

تشرف وزارة الداخلية على أمن البلاد الداخلي، وعلى بلدياتها، وتحت سلطة وزير الداخلية المحافظون والقائم مقامون.

فإذا تطلعنا إلى الامن نرى أنه إذا كانت حوادث القتل قد قلت، فالفضل يرجع، بنظري إلى قانون اعدام القتال لأن أحكام الاعداد وان لم تنفذ حتى الان بحق المحكومين باستثناء الثلاثة الاولين منهم تخيف المجرمين. ذلك أن الحكم بالاعداد ولو أعفي صاحبه ينقلب إلى أشغال شاقة مدى الحياة. والأشغال الشاقة هذه تخيف المجرم أكثر مما كانت تخفيه الاحكام السابقة التي لم تكن تتجاوز الخمس أو السبع سنوات.

وبصدد الحوادث التي وقعت، أخيراً، وحوادث كثيرة أخرى تقع في غالب الاحيان، من أناس حائزين على مآذونيات نقل السلاح أود أن أسأل معالي وزير الداخلية والحكومة إذا كان لا يريان أن ترجع في اعطاء مآذونيات نقل السلاح الحربي إلى الطريقة التي كانت متبعة قبل المرسوم الاشتراعي رقم ١ الذي كنت اقترحت اصداره بسبب ظروف البلاد آنذاك، وهي الطريقة التي كانت تخول وزارة الداخلية اعطاء هذه المآذونيات بالإضافة إلى المآذونيات التي كان يعطيها الجيش اللبناني في سبيل المحافظة على سلامته وسلامة البلاد الخارجية.

أسأل هذا لانني أعتقد أنه في سبيل المحافظة على النظام الديمقراطي بلبنان، يجب ألا تعطى هذه الصلاحية لسلطة واحدة.

لذلك عندما درس المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٨ المتعلق بقوى الامن حرصت على ابقاء قوات الامن تحت سلطة وزير الداخلية.

ولكن قبلت باشتراك قوى الامن وقوى الجيش في بعض الصلاحيات بغية تقوية الانضباط في صفوف قوى الامن، وتغطية للنقص الذي حصل، بعد حوادث السنة ١٩٥٨، في صفوف قوى الامن، وابعاداً لقوى الامن عن السياسة.

غير أن الامر الذي كنت اتخوف منه، وقلته يومذاك، قد وقعنا فيه اليوم.

أما وقد عادت البلاد إلى طبيعتها فيجب اعادة النظر في المرسوم ١٣٨.

وانطلاقاً، دائماً، من الفكرة ذاتها فإن مصلحة البلاد توجب الا تكون القوى المسلحة خاضعة لسلطة واحدة.

فلنبداً باعادة صلاحية اعطاء مآذونيات نقل السلاح إلى وزير الداخلية بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١ لان انعقاد وزير الداخلية، أو وزارة الداخلية على الاشراف في استعمال هذا الحق يحول دون انتقاد أجهزة لا نحب أن نوجه اليها الانتقاد دائماً.

وبهذه المناسبة أقول انه من حق النائب في كل بلدان العالم أن يتكلم بقضايا تتعلق بالجيش ولكن مع الاسف، عندما أتكلم أنا هنا عن المكتب الثاني يقولون: ريمون اده يهاجم الجيش، الجيش اللبناني شيء والمكتب الثاني شيء

آخر، لأن هذا الأخير استحصل على صلاحية اعطاء رخص السلاح، وبإمكانني أنا ككاتب أن أنتقد طريقة توزيع مآذونيات حمل السلاح، وهذا من حقي. وقد سمعت أن أحد الضباط قال لصديقي: لو قال ريمون اده خارج المجلس ما قاله في المجلس لكنت كسرت رأسه. ويظهر أن هذا الضابط لا يفهم القانون. أنا لا أتكلم إلا ضمن المجلس، لأن من حق النائب ومن واجباته أن يتكلم بكل شيء يعتبر أن فيه مصلحة لبلاده. ولذلك فلا خوف علي من هذا الضابط لأنني لا أتكلم إلا ضمن الدستور وضمن هذا المجلس، ومتى أصبحت رجلاً عادياً لا يعود لي أن أتكلم لا بالمكتب الثاني ولا بوزارة الأشغال العامة ولا بالارشاد والانباء الخ.

وبهذه المناسبة أيضاً، تعلمون أن القانون في أميركا وفرنسا وبريطانيا يخول العسكريين ان ينتخبوا، وباستطاعتنا، إذا كان هناك نية لتعديل قانون الانتخاب عندنا أن نقترح بأن يسمح للجيش اللبناني أن يشترك بالانتخاب، عندئذ يصبح بإمكان الجيش أن يتدخل بأمور السياسة ويستطيع كل فريق من الضباط أن يناصر فريقاً من السياسيين.

أما بخصوص البلديات فنرى أن وزير الداخلية قد أخفق. فانه لم يتمكن من تعيين لجان للبلديات التي حلها فأصبحت أكثرية قرى الاصطياف الكبرى بدون مجالس بلدية. مما أفر في أوضاع هذه القرى لجهة النظافة والتنوير، وتنظيم مياه الشفة، وتأمين السير، والمحافظة على راحة الاهلين.

وكان عليه أن يسارع في انجاز مشروع قانون انتخاب المجالس البلدية قبل الصيف الماضي لأن الانتخاب يبقى أفضل طريقة لتعيين المجالس البلدية اللهم إذا كان الانتخاب صحيحاً غير متلاعب فيه.

وأرجو أن يصير درس مشروع هذا القانون وإقراره في المجلس، وقد وصل إليه مؤخراً، قبل أن يجيء الصيف المقبل لكي لا تقع هذه السنة في المحاذير التي وقعنا فيها السنين الماضية.

يبقى لي على وزير الداخلية مأخذان:

الأول هو أنه لم ينفق، بعد، الاعتماد، المدرج في موازنة السنة ١٩٦٢ (الصفحة ٢٥٧) برسم انعاش القرى التي ليس لها بلديات وقدره ٣٠٠ ألف ل.ل.

فلماذا لم يفعل؟

ألم يكن من الأفضل أن يهتم بتنفيذ موازنته بدلاً من أن يحل محل وزير الخارجية ويهتم بسياسته ويوزع التصاريح المنتشرة ذات اليمين وذات الشمال.

والمأخذ الثاني هو أيضاً بسبب عدم اتفاق أموال الصندوق البلدي العام أربعة ملايين ل.ل. تقريباً هذه السنة.

وهنا أقول ألم يكن من الأفضل أن يهتم معاليه بتوزيع هذه الاموال على البلديات المحتاجة بدلاً من أن يتسلى بتوزيع القائم مقامين على مناطق لم تشعر هي، ولم نشعر نحن، بضرورته، وبالفائدة المرجوة منه.

أو لم يكن من الافيد أن يهتم بمدينة بيروت ونظافتها، وأن يتجول فيها مشياً على الاقدام، ليتحقق بنفسه من الوضع الشاذ الذي بلغت إليه طرقاتها وأرصفتها بكل ما فيها من جور لا تسد، ونفايات وأقذار لا تنقل، وقناديل لا تنير.

فهل بإمكان وزير الداخلية أن يأمر محافظ بيروت بلم المتسولين - ومعظمهم من الغرباء - الذين يملأون شوارع المدينة، وينبطحون على الارصفة باثماتهم وعاهاتهم استدراراً لشفقة الناس ان موازنة الدولة تزيد على الاربعمائة مليون ل.ل.

وتزيد موازنة وزارة الارشاد والانباء والسياحة على الـ ١١ مليون ل.ل.

فكان بإمكانه أن يأخذ بعض مئات الليرات ليضع حداً لهذه المظاهر التي لا تتفق ومصالحة السياحة في البلاد.

ثم ان معالي وزير الداخلية يتلهى بتنقلات القائماين، وأنا متأكد من أن لا فائدة من هذه التنقلات لانني لمست لمس اليد، انه، وبكل أسف، ورغم المراسيم الاشتراعية، ورغم اللامركزية التي تتحقق تدريجياً، لم يتمكن القائمقام أن يمثل السلطة، بكل معنى الكلمة.

هنالك شخص، وأقول ذلك بكل صراحة، يمثل المكتب الثاني، أوامره إلى الدرك أهم من أوامر القائمقام.

أنا معك يا حضرة الزميل ان على المكتب الثاني أن يهتم بأمن الجيش.

وكان على معالي وزير الداخلية أن يهتم بتعيين المجالس البلدية. وانك لا شك تذكر يا دولة الرئيس، عندما كنا سوية في المعارضة، تقدمنا، أنت وأنا، بمشروع قانون يرمي إلى انتخاب المجالس البلدية، وبعد عدة أشهر أقر المشروع وأرسل إلى المجلس، وتقدمنا بهذا المشروع لاننا كنا قد اتفقنا على انه من أصعب الامور على أية حكومة كانت أو على أي وزير داخلية تعيين مجلس بلدي، ووجدنا أنه من الافضل ينتخب انتخاباً، شرط أن يكون الانتخاب حراً نزيهاً.

وبسبب اعمال وزير الداخلية لهذه الناحية بقيت قرى الاصطياف هذه السنة بدون مجالس بلدية: أرصفة مكسرة، عواميد كهرباء معوجة، ولا اناارة على الطريق الملعب البلدي. واناارة هذه الطريق مقسمة بين وزير الاشغال العامة ووزير الداخلية ويظهر ان الانسجام بينهما، هذه المدة، ليس على ما يرام، فلم يتفقوا على هذه الانارة، مع أن هذا الشارع هو أحسن شارع في المدينة وفي خارجها، وجميع السياح والمصطافين الذين يأتون من المطار يمشون في هذا الشارع الواسع.

قد يكون كل ما قلته بصدد وزارة الداخلية من الوقت الضائع، لانه لا يستبعد أن يكون وزير الداخلية غارقاً بالتفكير في إلغاء رقصة جديدة، أو بتأمين شركات النسيج مع معرفته التامة أن كلمة تأمين يجب ألا تلفظ في هذا البلد الذي قرر أن ينهج نهج الاقتصاد الحر، والتجارة الحرة، والصناعة الحرة.

وسمعت بكل أسف حضرة رئيس الحكومة يقول لي، لا أحد يسبقك في حقل المزح، ولكنه سبقني كثيراً في المزح. فأنا يا دولة الرئيس عندما أريد أن أمزح فاني أمزح في بعض الامور التي يمكن المزح فيها. ولكنني لا أسمح لنفسني بصفتي نائباً وممثلاً للشعب أن أمزح بالامور الجدية.

كان يجب عليك يا دولة الرئيس، بعد تلك «المزحة» عندما سألك النائب البير مخير عما إذا كانت الحكومة تريد تأمين مصانع النسيج واجبته مازحاً: نعم. وكان من نتيجة هذه «النعم» أن السفارات والمصارف والمغتربين وأصحاب الاعمال استغربوا أن يمزح رئيس وزارة عندما يكون البحث بقضية تأمين شركات. وكان اجمع هؤلاء وبحثوا الموضوع وأرسلوا تقارير إلى حكوماتهم.

انني أطلب منك جدياً يا دولة الرئيس ان تحيب على سؤال الدكتور مخير، بالرغم من انك لست مقتنعاً بكل اقتراحات زميلك وزير الداخلية أرجو منك أن تحيب جواباً جدياً، لان الشعب، والمغتربين خاصة، لا يمكنهم أن يصدقوا أن رئيس الحكومة كان يمزح.

أيها السادة،

إذا كنت قد قلت ما قلت،

وإذا كنت قد بالغت في الاستفادة من صبركم فما ذلك الا لاعتقادي أن من واجباتي كنائب أن أبحث كل هذه المواضيع وأن أنتقد كل ما تعرضت له بالانتقاد، لانني استهدف من هذا البحث وهذا الانتقاد خدمة مصلحة الشعب اللبناني وانني متأكد، على كل حال، من أن موقعي هذا، وموقف الزملاء الذين تقدموني في الكلام والذين سيتكلمون بعدي، يعززان النظام الديمقراطي الذي يعزز، بدوره، كل انسان في لبنان.

تصفيق

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عدنان الحكيم.

عدنان الحكيم: قال الزميل ريمون اده ان الطائفية تلعب دورها في التوظيف، وقال انه يغتنم فرصة وجودي هنا ليداعبني. لا بأس. ماشي الحال.

يقول، ان الاعمال في وزارة الاشغال العامة تتعطل بسبب قلة المهندسين، وان ملاك المهندسين ناقص بسبب قلة وجود المهندسين، المسلمين، فعليه لا بأس من أخذ المهندسين من أي طائفة.

هذا قول جميل، وأذكر بهذا الصدد واقعة حصلت منذ عامين، عندما كان السيد عثمان الدنا وزيراً للاشغال العامة في الوزارة السابقة أصدر مرسومين، احدهما بتعيين المهندس محمد علي العيتاني ليرأس مصلحة الدروس في مديرية المباني، والآخر بتعيين السيد رامي بربارة المهندس رئيساً لدائرة التصميم في مديرية الطرق.

لنرى ماذا حل بدينك المرسومين؟

السيد عثمان الدنا وزير الاشغال العامة السابق موجود هنا، والسيد صائب سلام رئيس الوزارة السابقة موجود هنا أيضاً، وكذلك السيد بطرس الجميل وزير المالية السابقة موجود أيضاً.

واقعة يجب أن يعلمها الشعب، حتى لا يعتب على عدنان الحكيم عندما يطالب باحقاق حق كل طائفة في التوظيف.

بعد أن صدق المرسوم من وزارة الاشغال العامة وأحيل إلى وزار المالية لتصديقهما، سار مرسوم رامز بربرة بأمان الله إلى شاطئ السلامة فاستلم رامز بربرة مركزه في وزارة الاشغال، وبقي مرسوم محمد علي العيتاني في الادراج ولا يزال فيها حتى اليوم، ومحمد علي العيتاني يقبع في وزارة الاشغال العامة، كأنه في الاستيداع، ولا عمل له.

أعتقد أن الزملاء يستغربون معي هذا الواقع ان صح ما أقول، وقولي صحيح، ووزير الاشغال العامة ووزير المالية ورئيس الوزارة السابقون موجودون هنا. فليعلنوا صراحة ما إذا كنت صادقاً فيما أقول، أو انني أتجنى على الحقيقة.

يجب أن نطلع عن هذه الاساليب، كان يجب أن يصدق المرسوم وان يسيرا معاً لا سيما وانهما على درجة واحدة، هذا رئيس للدروس في المباني وذاك رئيس للتصميم في الطرق. فلماذا يصدق مرسوم ويوقف آخر.

فلهذه الاسباب، عندما يرى المهندسون المسلمون هذا التفريق وهذا التفاوت في المعاملة يتكون الوظيفة ويلجأون إلى البلاد العربية لكي يعملوا فيها. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود:

نحن الآن في معرض مناقشة الموازنة بصورة عامة. وقد تطرق أحد الزملاء بلباقته المعهودة إلى انتقاد مواضع شتى، فكان محقاً في بعضها ومخطئاً في البعض الآخر. وأترك التعليق عليها إلى حين مناقشة بنود الموازنة.

أما الذي لفت نظري بصورة خاصة، وهذا من واجبي ومن حقي، لصفات عديدة، هو ما ألمح إليه عن الجيش والجهاز الخاص فيه والحواجز الشائكة وقوى الامن.

لذلك فإني أسأل بواسطتكم حضرة الزميل الكريم، ماذا يعني بقوله، عندما تكلم عن الاعتداء على بعض الزملاء، ونحن جميعنا نشجب ذلك الاعتداء، وقال ان المعتدين كانوا حائزين على اجازة حمل سلاح معطاة لهم من الجهاز الخاص. هل يعني بذلك أن كل من كان لديه اجازة حمل

سلاح مفروض فيه أن يعتدي على الناس، وانه مفروض بهذا الجهاز أن يعرف أن حامل هذه الاجازة مستعد للاعتداء على الناس؟ وهل أن هؤلاء المعتدين اعتدوا بدافع من هذا الجهاز؟ أنا متأكد بأن الزميل لم يتهم الجهاز بالاعتداء ولكن ما معنى التلميح إلى كون الجهاز هو الذي أعطى الترخيص بحمل السلاح إلى أولئك المعتدين؟ ونحن نعلم أن هذا الجهاز يعطي اجازات حمل السلاح بتفويض قانوني من الحكومة التي كان حضرة الزميل، وزيراً للداخلية فيها. ولي تعليق آخر على جواب الزميل على سؤالي فيماذا يتهم هذا الجهاز أولاً.

أما فيما يتعلق بالحواجز، فكلنا يجهل الاسباب التي تحمل قوى الامن على اقامة هذه الحواجز على الطرقات، واني متأكد أنه لو لم يكن هناك دوافع وأسباب تخفى علينا لما وضعت قوى الامن هذه الحواجز المزعجة لافرادها وللمواطنين وللأجانب. إلا أنني أعتبر، أنا الاختصاصي في الموضوع، ان الحواجز هذه، بدلاً من أن تزعج الأجانب والمواطنين، فانها مدعاة اطمئنان وشعور بالامن وبسهر قوى الامن على حفظ الامن.

إذاً، احتجاج حضرة الزميل على هذه القضية وتعرضه لها هما، في نظري، في غير محلها. ثم تكلم حضرته عن توحيد قوى الامن، انني لا أرى أي توحيد في قوى الامن. فالجيش مستقل عن قوى الامن. وقوى الامن تتضمن الدرك والشرطة. فالشرطة في المدينة والدرك في الارياف، ولا أرى غبناً في أن تطبق في هذه القوى وحدة التعليم والتمرين والتعاون في شتى حقول المحافظة على الامن الذي نشهده كلنا، والذي بدونه لم نكن لننعم بهذه النعم الاستقلالية الديمقراطية البحت.

وإنني ما زلت بانتظار جواب حضرة الزميل على السؤال المتعلق بالجهاز الخاص حتى أعلق عليه.

ريمون اده:

حضرة الرئيس،

أرجو اعطائي الكلام لارد على حضرة الزميل جميل لحد انه فسر أقوالي فيما يتعلق بالجيش على غير حقيقتها.

الرئيس:

ألفت نظر الزميل اده إلى أن مناقشة النائب للنائب لا تجوز في المجلس وعليه فاني سأعطي الكلام لحضرة الزميل في اخر الجلسة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: في معرض مناقشة الموازنة العامة، لا بد من القول انه عندما ننتقد ونبين الاخطاء، علينا أيضاً أن نوجه الحكومة وأن نتعاون معها في تصحيح الاخطاء، علينا أيضاً أن نوجه الحكومة وان نتعاون معها في تصحيح الاخطاء عند وجودها.

وهنا لا بد من القول ان الموازنة الحاضرة هي خير ما وضع من موازنات حتى الآن تبويباً وتنظيماً وقد أحبت أن يكون الزميل الاستاذ اده موجوداً هنا للنقاشه الارقام.

لقد قال، ان ما صرف في وزارة الاشغال العامة حتى ١٥ تشرين مبلغ خمسة وستين مليون ليرة، ولو أن الاستاذ اده اطلع على جميع الموازنات منذ عام ١٩٥٨، وتفحص الارقام لوجد أن المجهود الذي قامت به وزارة الاشغال العامة في هذا العام مجهود جبار تشكر عليه.

لقد أنفقت هذه الوزارة في سنة ١٩٥٨

/ ٣٦،٩٦٠،٠٠٠ / ليرة وفي سنة ١٩٥٩

/ ٤٨،٢٠٠،٠٠٠ / ليرة وفي سنة ١٩٦٠

/ ٥٦،٨٩٠،٠٠٠ / ليرة وفي سنة ١٩٦١

/ ٥٣،١٥٠،٠٠٠ / ليرة وفي سنة ١٩٦٢

/ ١٢٨،٦٤٢،٠٠٠ / ليرة، وليس كما قال الاستاذ اده انها صرفت في سنة ١٩٦٢ / ٦٥،٠٠٠،٠٠٠ / ليرة

لبنانية.

إذ ان هذه المصاريف ظهرت بالارقام التالية:

الاشغال العامة:

٢٨ ٥٢٥ ٠٠٠ ليرة

الطرق

١٠ ٢١٠ ٠٠٠ ليرة

أشغال المباني

٢٣ ٨١٤ ٠٠٠ ليرة

أشغال كهربائية ومائية

٣٣ ١٨٤ ٠٠٠ ليرة

أشغال كبرى

٩ ٤١٨ ٠٠٠ ليرة

النقل

١٤ ٤٩٥ ٠٠٠ ليرة

نفقات ادارية

فكيون مجموع ما صرفته وزارة الاشغال العامة حتى ١٥ كانون الاول ٩٦٢: ١٢٨٦٤٢٠٠٠ ليرة، أي ضعفي ما صرفته في السنة الماضية.

جهد لا يمكن إلا أن نعترف به، ولكنني على الرغم من هذا كله ألفت نظر معالي وزير الاشغال العامة ودولة رئيس الحكومة إلى الاجحاف اللاحق بمنطقتنا، منطقة عاليه، إذ أن الاعتمادات التي وزعت، أو خصصت لهذه

المنطقة، كانت أقل بكثير مما خصص للمناطق الاخرى. وأمل، كما وعدنا، أن ننصف وأن نعطي من بعض المخصصات الطارئة أو من مال الاحتياط لتسديد العجز، يا معالي الوزير.

ولي رجاء آخر، ألفت نظر وزير الاشغال العامة إليه، وهو أن عليه أن يعمل على زيادة المهندسين كي يتمكنوا من تنفيذ اعتمادات هذه السنة بكاملها حتى نقول لك يا معالي الوزير، في السنة القادمة انشاء الله: مبروك وبرافو عليك.

ولا يسعني إلا أن أنوه أيضاً بما قامت به وزارة العدل من زيادة عدد القضاة، ومن إيجاد المحاكم الجديدة في جميع المناطق حيث أصبحت جميع الدعاوى تنتهي بشكل أحسن مما كانت تنتهي به سابقاً.

هذه لمحة عن الموازنة، وأريد أن ألفت نظر الحكومة إلى شيء هام.

نحن في عجز في ميزاننا التجاري. وهذا العجز يسدد، يا دولة الرئيس، كل سنة من الخدمات التي نقوم بها. وأصبحت السياحة أهم هذه الخدمات.

لقد عملنا وعملت الدوائر المختصة على جلب العدد الكبير من السواح إلى لبنان، ولكن، لأن لم نقم بالمجهود المطلوب منا.

ان الهدف الذي ترمي إليه الحكومة هو جلب نحو من مئة ألف سائح إلى لبنان. وهذا مكتوب بالاحرف العريضة في المعرض القائم الآن في أوتيل كارلتون.

كيف تريدون أن يأتي السائح إلى لبنان ولا يجد مسكناً له.

دولة الرئيس،

أعتقد أنه من الأفضل أن أتوقف عن الكلام لانه لا يوجد نصاب ولا يوجد من يستمع.

الرئيس: الرئاسة ستطرح في آخر هذه الجلسة اقتراحاً يقضي بقفل باب المناقشة والانتقال إلى درس الموازنة بنداً بنداً.

موريس الجميل: دولة الرئيس،

انني أنتظر منذ خمسة عشر يوماً لأن أتكلم في الموازنة. نحن في دولة ديموقراطية برلمانية، ولي الحق بأن أتكلم، وأطلب أن أتكلم في مجلس فيه نواب، ولا أقبل ولا بطريقة من الطرق ان يقفل باب المناقشة وان ينتقل المجلس إلى مناقشة بنود الموازنة.

الرئيس: حضرة الزميل،

لقد أعلنت ما أعلنته لانه لم يبق من طالبي الكلام أحد. لا سيما واني قد دعوت حضرة الشيخ موريس الجميل أكثر من ست مرات للكلام ورفض.

موريس الجميل: لم أطلب الكلام إلا بعد أن هوجمت، وأصبح من حقي أن أبين وجهة نظري. ولكنني لن أتكلم إلا في جلسة يكون فيها نصاب.

وأرجو أن تفسح لي الرئاسة مجال الكلام في جلسة أخرى.

الرئيس: إذاً، أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر ويسمح بالكلام فيها إلى حضرة

النواب المحترمين السادة: موريس الجميل، لويس أبي شرف، سليمان العلي، ومنير أبو فاضل.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٨ كانون الأول سنة

١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس

منير أبو فاضل

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الدور التشريعي العاشر - العقد الاستثنائي الأول الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع
في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة :

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة .
 - ٢ - تلاوة المرسوم ١٦٨٥ بدعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٦٣ وتنتهي في ٣١ منه .
 - ٣ - تلاوة المرسوم ١١٥١١ باسناد مهمام وزارة الاقتصاد الوطني إلى رئيس مجلس الوزراء بالوكالة طيلة غياب الوزير الاصيل .
 - ٤ - متابعة مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣ بصورة عامة .
- عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده .
- تغيب السادة : عدنان الحكيم، سورين حال اميريان، انطوان صحنواوي، عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور، اميل مكرزل، سعيد طوق، سميح عسيران، ناظم القادري، وجورج هراوي .
- واعتذر السادة : هاشم الحسيني، قبالان قبالان، حبيب كيروز، وابراهيم العبد الله .
- وتمثلت الحكومة بالسادة : دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء : فيليب بولس، فؤاد بطرس، جوزف اسكاف، بيار الجميل، كمال جنبلاط، رينه معوض، علي بزي، جان عزيز، عثمان الدنا، وكامل الأسعد .

الرئيس : افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين .

المتغيبون، تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس : المعتذرون، تتلى اسماؤهم .

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الثاني سنة ١٩٦٢ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٦٢، برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: فريد جبران، نقولا سالم، نهاد بويز، عصام الحجار، ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، يوسف كرم، معروف سعد، سليمان عرب، سميح عسيران، مخايل الدبس، شبلي العريان، ناظم القادري، شفيق مرتضى، حبيب مطران.

واعتذر السادة: مصطفى الرفاعي، حبيب كيروز، ومحمد مصطفى علم الدين.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، رينه معوض، جان عزيز، كامل الاسعد، عثمان الدنا، وبيار الجميل. صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣، اشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الجمعة في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

يتلى المرسوم رقم ١١٦٨٥ بدعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية.

فتلي المرسوم التالي:

مرسوم رقم ١١٦٨٥

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى - يدعى مجلس النواب لدورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٣ وتستمر لغاية ٣١ منه
لمتابعة درس مشروع موازنة سنة ١٩٦٣ .

المادة الثانية - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الذوق في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٢

الامضاء: فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس: يتلى المرسوم رقم ١١٥١١ القاضي مهام وزارة الاقتصاد الوطني إلى حضرة السيد رشيد كرامي
بالوكالة .

فتلى المرسوم التالي:

مرسوم رقم ١١٩١١

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي

المادة الأولى - يعهد إلى حضرة السيد رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء بمهام وزارة الاقتصاد الوطني
بالوكالة، طيلة غياب الوزير الاصيل خارج لبنان لاسباب خاصة .

المادة الثانية - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الذوق في ١٨/١٢/١٩٦٢

الامضاء: فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

ورد في جدول الاعمال «تلاوة لائحة المشاريع المعجلة» ولما كان مرسوم الدورة الاستثنائية لا يسمح بذلك فقد أمرت الرئاسة بشطب لائحة المشاريع المعجلة من جدول الاعمال، ونستأنف البحث في الموازنة بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ موريس الجميل.

موريس الجميل: عطوفة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

سمعنا الكثير من الأقوال والآراء والانتقادات والتأييد. وسمعنا الكثير من النظريات. وبما أننا الآن في أواخر الجلسات المخصصة للمناقشة العامة في مشروع الموازنة، رأيت من المناسب أن استمحيكم عذراً، قبل أن أبدي رأيي الشخصي سواء أكان في أعمال الحكومة أم في أقوال حضرات النواب، أو بأن أضع نوعاً من الترتيب، ليتسنى للتفكير أن يتوصل إلى ابداء الرأي الصائب في المواضيع. فإذا اتخذنا الخطة التي تسمح لنا كمجلس نواب، أن نبدي رأياً صحيحاً في المناقشات للرأي العام خارج هذا المجلس، أرجو أن تسمعوا لي بأن أبدي بادئ ذي بدء بعض الشروط اللازمة لكي نتمكن من تأدية هذا الواجب، أي واجب ابداء الرأي في ما سمعنا وإبداء الرأي في ما عرض علينا في موضوع الموازنة العامة. وكما نعلم جميعاً ان الموازنة العامة هي مرآة الدولة وسياستها.

نرى من مجمل الابحاث أنه يجب أن نحدد الشخصية لكل مناقش دون أن نتعرض إلى الاسماء وأرجو أن لا يؤخذ كلامي على أنه موجه إلى أحد النواب الكرام ونحن نكن لكل واحد منهم الاحترام الكامل. ولكن من الضرورة أن نعود إلى التصنيف في الاشخاص، حتى يتسنى لنا.

أحمد اسبر: مقاطعاً - ما هو هذا التصنيف؟

موريس الجميل: عندما تستمع إلى ما سأقوله ستجد نفسك في أحد الاصناف التي سأعدها

أحمد اسبر: ومن أي الاصناف أنا يا ترى؟

موريس الجميل: لا أعلم. فالرأي العام سيحكم عليك وعلي.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

ان حضرة الخطيب يقصد بأنه يناقش الآراء لا الاشخاص.

موريس الجميل: أريد أن أعود إلى ما قاله الزميل الكريم العلامة ادوار حنين، لأنني أريد أن أعطي لكل كلمة معناها الحقيقي. وهنا أميز بين جبهة حكومية وجبهة مناوئة للحكومة، ولا أقول جبهة معارضة، وسيأتي الكلام عن المعارضة.

أما فيما يتعلق بالجبهة الحكومية فيمكن القول ان هنالك فئات أربع :

الفئة الأولى هي فئة الاصدقاء وهي مؤلفة من الاشخاص الحسني النية والذين يريدون بالفعل تحسين الاوضاع ورائدهم الاصلاح الدائم، لذلك إذا هم انتقدوا الحكومة يكون انتقادهم للتحسين لا للطعن بها.

والفئة الثانية هي فئة الحلفاء، وهل مؤلفة من أشخاص متضامين مع الحكومة نظراً لتجانس وتقارب النظريات.

والفئة الثالثة - وقد بدأت بتصنيف فئات الجبهة الحكومية حتى عندما آتي على ذكر فئات الجبهة المناوئة للحكومة، يعلم الجميع انني كنت منصفاً في وضع هذه الاسس في الترتيب - فالفئة الثالثة هي فئة الاتباع، يعني الاختصاص، ويوجد في كل بلد من بلدان العالم فئة تسمى فئة المواليين لانها لها مصالح متعددة مع الحكومة.

والان وقد انتهيت من الترتيب المختص بالجبهة الحكومية، انتقل إلى جبهة المناوئين للحكومة. وهنا.

بهيج تقي الدين: مقاطعاً - ليس في هذا المجلس أتباع لا من المواليين ولا من المعارضين.

موريس الجميل: الحق معك ليس في المجلس اتباع وإنما عنيت بكلمتي المؤيدين، ولهذا فاني استبدل كلمة «اتباع» بالمؤيدين.

انتقل إلى الجبهة المناوئة للحكومة، وهنا ابدأ بالمعارضين، فالمعارضون هدفهم نفس الهدف الموجود عند الاصدقاء، يعني الاخلاص وحسن نية وأهداف طيبة، ورائدهم بناء البلاد. وقد يكون تفكيرهم يختلف عن تفكير الحكومة، وهذا لا بأس به، وقد يكون لهم أيضاً مخططات تختلف عن مخططات الحكومة، وهذا أيضاً لا غبار عليه، كما بين ذلك بعض النواب الكرام في نظرياتهم وبنوع خاص الاستاذ ادوار حنين.

أحمد اسبر: العلامة ادوار حنين.

موريس الجميل: نعم يا سيدي العلامة ادوار حنين وأقول ذلك بكل فخر واعتزاز.

والفئة الثانية من فئات المناوئين هي فئة المستكرسين. أي طلاب الكراسي. وهذه الفئة غايتها الوحيدة الوصول إلى الكرسي حتى ولو على حطام البلاد. وهذه الفئة لا يردعها شيء، مصلحتها فوق الجميع، وطرقها جميع الطرق بدون استثناء.

اميل البستاني: لا لزوم لمثل هذه العبارات: مستكرسون واتباع الخ.

موريس الجميل: نحن نريد أن نبين وان نحدد الاوضاع حتي يحكم لنا أو علينا من قبل الرأي العام مهما كلف الامر، لان هذا المجلس بحاجة لان يبرر امام الرأي العام اشغاله وأعماله.

الرئيس: ليسمح لي حضرات النواب ان أبدي هذه الملاحظة إلى حضرة النواب المعارضين: لقد استمع المجلس إلى ملاحظاتكم مدة طويلة بكل تأن وهدوء أعصاب. ان الاستاذ الجميل ينتقد الاراء ولم يسم الاشخاص حتى الان.

أحمد اسبر: دولة الرئيس،

أنا نائب مستكرس على حد قوله واعتبر انه تناولني شخصياً، فأرجو ان يسجل دوري بالكلام لارد عليه فوراً، حتى يعلم الرأي العام من هم المستكرسون الجالسون ابدأ، والمتشبهون بالكروسي.

موريس الجميل: دولة الرئيس،

لقد طلبت في مستهل كلامي ان لا يحمل كلامي على انه موجه لشخص معين. وإذا اعتبر الاستاذ اسبر نفسه انه داخل ضمن اطار هذا لتحديد فالذنب عليه لا علي. والفئة الثالثة وهي التي تشكل أكبر خطر على المجلس.

حبيب مطران: من هم الذين يشكلون خطراً على المجلس؟

موريس الجميل: هم الفئة الثالثة.

حبيب مطران: لا يحق لك أن تحدد الخطر ولا أن تعتبر أن هناك خطراً على المجلس. فأنت تشذ عن الموضوع. هذا تحد للمجلس لا تقبل به فلكل نائب رأيه الخاص، ولا يمكن لاي نائب أن يفرض ارادته على نائب اخر، وإذا كان سواك مستكرساً فأنت مسترئس. أنت لست أرفع غاية من غيرك.

الرئيس: حضرات الزملاء، الاسترأس ليس بأمر مشين.

موريس الجميل: أصل الان إلى الفئة الثالثة من جبهة المناوئين، وهذه الفئة وجدت صعوبة في ايجاد التعبير في اللغة العربية لتصنيفها بالرغم من استشارة عدد من اللغويين، وإنما يمكن القول بأن هذه الفئة يمكن أن تكون من محبي المظاهر.

بهيج تقي الدين: فئة المستظهرين.

موريس الجميل: برافو لقد وجدتها، فئة المستظهرين. وهذه الفئة ترغب بنوع خاص الاعلان ولا تهدف من وراء موافقها الا الاعلان. وهذا ما يسمونه بالفرنسية Inflation de la personne أو المتنفخون كما قال أحد الزملاء. وهذا هو التعبير الصحيح، وهؤلاء المتنفخون، همهم الوحيد قتل الوقت ومنع المجلس من أن ينجز الاعمال الملقاة على عاتقه.

ألبير مخير: أرجو من الرئاسة أن تجعل الخطيب يتراجع عن كلامه.

الرئيس:

انني أدعو حضرة الدكتور مخير إلى عدم مقاطعة الخطيب.

موريس الجميل: أعلم جيداً بانني لن أراجع وسأبقى هنا عشرين يوماً إذا اقتضى الامر لأسمعك أنت بنوع خاص ما أريد أن أقول.

وأخيراً، يوجد فئة أخيرة وهي فئة المخربين ولا وجود لهذه الفئة بيننا والحمد لله.

أما وقد بينت بصراحة وضعية الشخص المناقش فأصبح بإمكان الرأي العام أن يبدي حكمه في المناقشة على ضوء معرفته للشخص الذي يناقش.

وانتقل الان إلى موضوع يهمنا جداً. فقد كنا نسمع من ان إلى آخر بعض الهمس والغمز بحق أعظم مؤسسة في لبنان. وبعد أن أبين ما لهذه المؤسسة من فضل على البلاد سارد على الاراء التي أبدت بشأن هذه المؤسسة وأقول رأيي فيها. هذه المؤسسة هي الجيش اللبناني. فالجيش اللبناني لم يمنحنا قوة الدفاع عن الحدود فحسب بل انه أنعم علينا بشيء أعظم من ذلك بكثير.

لقد ورثنا بلداً من عهد بعيد، كان رائد خصومه إيجاد جميع الوسائل لتحطيم حيوية جيشه، فكانوا دائماً يبيءون بالفشل، والبرهان على ذلك واضح. ففي عهد الامراء، عندما كانت البلاد تواجه خطراً كان أمر التعبئة يلخص بكلمتين: على الرجال أن يوافوا الامير باسلحتهم. ولم يكن يقال على الموازنة ولا على السنة ولا على الدرور ولا على الشيعة ولا على الكاثوليك ولا على غيرهم من الطوائف الكريمة. . حضرة الاستاذ، هناك مسائل لا يجوز الهزل بها، فعندما نتكلم عن العلم، وعندما نتكلم عن الجيش كن محترماً، احترم بلادك. خلصنا منك. هناك مسائل يجب أن نضع لها حداً. نعم، اننا نأمل أن نضع لها حداً.

هذا الجيش منحنا هديته الأولى وهي البرهان القاطع بالرغم من تعدد طوائفنا واختلاف نزعاتنا وبالرغم مما أوجدته فينا السياسات الخارجية التي كانت تستهدف السيطرة على البلاد، هذا الجيش، بمواقفه، وبجنديه، أثبت لنا انه بإمكان اللبناني أن يكون مواطناً لبنانياً. وهذا البرهان، وان كنا في أحيان كثيرة لا نعيه اهتماماً، هو أساس حياة البلاد.

والهبة الثانية التي وهبنا اياها الجيش هي اعادة الثقة إلى نفوسنا، إذ قد مكنتنا من ان نعي ان باستطاعتنا أن نعمل ضمن ملاك المعرفة.

والهبة الثالثة هي التي أثبتت امكانية سيطرة المعرفة على القرارات.

والهبة الرابعة. . نعم يا دكتور، هذا لا يلذ لك، لا يلذ لك سوى الحرقعة في الضيعة.

أصوات احتجاج من النواب وضرب على الطاولات.

موريس الجميل: متابعاً - الهبة الرابعة هي التي اعطتنا الدليل على امكان اجراء العمل المنتظم.

أحمد اسبر: مقاطعاً - اننا نحتج يا دولة الرئيس على هذا النهج الذي ينهجه حضرة الخطيب، فهو يأمر ولا يخطب.

اميل البستاني: ان ما يقوله حضرة الخطيب خارج عن الموضوع. هذا المجلس بكامله يكرم الجيش. فأرجو من حضرة الخطيب الذي استشهد بالزميل الاستاذ ادوار حنين ان يحافظ على الجو الذي افتتح به الاستاذ حنين المناقشة، هذه المناظرة في تكريم الجيش واقحام الجيش في موضوع بحث الموازنة لا تجوز. لا تدخلوا الجيش في الموضوع. الجيش فوق كل الشبهات. يكفي ان تقول انه حامي البلاد، وان نتقل إلى بحث الموازنة.

وزير البريد والبرق والهاتف: أرجو من الرئاسة الكريمة ان تمنع مقاطعة الخطيب. فإذا كانت المقاطعة ستستمر فالأفضل تعليق الجلسة.

وهنا حصلت مشادة كلامية بين معالي وزير البريد والبرق والهاتف وحضرة النائب جبرائيل جرمانوس -

الرئيس: حضرة الزميل. الكلام يوجه عادة إلى رئاسة المجلس أو إلى المجلس، فأرجو ان لا يخاطب نائب نائباً وان لا يذكر نائب نائباً، أثناء الخطابة، لا تصريحاً ولا تلميحاً. هكذا ينص النظام. وأرجو من حضرات النواب ان يعيرونا سكوتهم.

موريس الجميل: متابعاً -

والآن وقد عددنا بعض الصفات التي يتحلى بها الجيش اللبناني، وبعد أن رأينا بأمر العين بأن موضوع الجيش قد اثار عاطفة المجلس بأجمعه، اعتبر ان المسائل عادت إلى نصابها الحقيقي، لا لم يعد لي من حاجة لان أعدد مآثر هذا الجيش الكريم، إنما يهمني أن أقول بنوع خاص ان الجيش قام بواجباته في كل المحن التي حلت بالبلاد وخاصة أثناء المحنة الاخيرة. لذلك، نرغب إلى معالي وزير الدفاع الوطني ان ينظر في أوضاع أفراد الجيش البواسل الذين قاموا بواجبهم بدون أي تردد وأنقذوا البلاد من شر مستطير، لقد سمح لهم أن يكرموا أنفسهم بأنفسهم فلم يفعلوا لانهم متواضعون. لذلك نرى أنه من المستحسن ان نمنحهم ما يجب علينا أن نمنحهم اياه.

وانتقل من موضوع الجيش إلى موضوع وزارة الاشغال العامة: لقد قيل ان منطقة بلاد جبيل لم تحصل الا على الشيء الزهيد جداً. مع انه أرصد لهذه المنطقة في عام ١٩٦٢ مليون وأربعمائة وتسعة وسبعون الف ليرة موزعة على اثني وستين مشروعاً للطرق والمياه والكهرباء. وقد وضعت هذه المشاريع وفقاً لمخطط مدروس لانهاض هذه المنطقة التي لا نعتبرها متخلفة بل نعتبرها منطقة ضحية.

وعلى سبيل المقارنة نرى أن قضاء جبيل بالنسبة إلى سائر الاقضية الاخرى نال في حقل الطرق ١٦،١٥٠ كيلو متراً بينما نال قضاء عاليه ٣٥٠٧ امتار، ونال قضاء كسروان ٧٧٩٣ متراً وقضاء المتن الشمالي ٣٥٩١ متراً.

حضرات الزملاء الكلام،

أود أن أقول كلمة في مسألة تهم جداً منطقة بلاد جبيل . واني لست مسؤولاً عن هذه القضية . فالمسؤولون عن هذه المنطقة لم يعوا هذه الامور لانهم ربما لم يتنبهوا إليها . فالخط الذي تكلمنا عنه والذي اثار غضب الذين لم يتنبهوا إليه الخط الذي يتضمن أهم الآثار وأعظمها في العالم . فبالواقع ، إذا انتقلنا من بيروت إلى بعلبك في طريق الرومان لوجدنا مراحل سياحية عظيمة جداً ، ففي كل عشر دقائق سير ، نجد اثاراً جبارة وهذه اسمائها :

الآثار الرومانية من جسر نهر ابراهيم حتى قناطر زبيدة وهي غير قناطر زبيدة الواقعة على نهر بيروت . وبعد عشر دقائق نصل إلى ضيعة اسمها مشان وفيها آثار رومانية لا بأس بها ، وبعد عشر دقائق نصل إلى مكان اسمه المشنقة وفيه أعظم تمثال لعشثروت ولأدونيس منحوت بالصخر ، وبعد المشنقة يوجد آثار رومانية أيضاً . وبعد عشر دقائق نصل إلى قرية المغيرة وفيها آثار رومانية لا بأس بها ، وبعد عشر دقائق من المغيرة نصل إلى افقاً ، وهناك آثار رومانية لا بأس بها . ومن ثم نصل إلى مجدل عاقورة والعاقورة فنجد هناك مغاور عديدة وأمام احداها آثار رومانية . ثم نصل إلى اليمونة وفيها نرى آثاراً رومانية عظيمة ثم بعلبك ، ثم تدمر ، ثم خربة زينب . وكل هذه الآثار تقع على خط واحد يسمى خط أدونيس . فإذا أردنا احياء هذه المنطقة لا نكون قد اقترفنا جريمة .

نتنقل إلى ذكر المبالغ التي صرفتها وزارة الاشغال العامة هذه السنة ، فهذه المبالغ مثبتة بالارقام ، وبعد قليل سيتولى الزميل الاستاذ جوزف شادر تبيان هذه الارقام بالتفصيل .

وننتقل الان إلى موازنة وزارة المالية ، وهنا أرجو من دولة الرئيس وزير المالية أن يسمح لي أن أبدي بعض المعلومات التي حصلت عليها من خلال الدراسة التي قمنا بها حول مصلحة الريجي .

ان لادارة حصر الدخان أهمية كبرى لان واردات الدخان تمثل في موازنة الدولة رقماً عالياً وتمثل ناحية هامة من نواحي الاقتصاد اللبناني .

ان لحصر الدخان - المونوبول - تاريخاً اجتازته البلاد بسلام ، حتى عام ١٩٣٥ حيث خسرت المعركة . وليسمح لي أن أبين بعض المراحل التي شكلت المعركة الكبرى - معركة الدخان بين البلاد وبين المونوبول والقائمين عليه .

وفي عام ١٨٨١ قررت الدولة العثمانية انشاء مونوبول للدخان في بلادها لتأمين الاموال لدفع ما يتوجب عليها من ديون ، واستثنى جبل لبنان من هذا المونوبول . وبالرغم من هذا الاستثناء ظلت ادارة المونوبول تسعى وتحارب لكي تظم لبنان إلى المونوبول العثماني فكانت تسعى لدى السلطات العثمانية لعرقلة جميع الامور المتعلقة بزراعة الدخان في لبنان ، فذهبت جميع جهودها سدى ولم تنجح بالقضاء على زراعة الدخان وصناعته وتجارته في لبنان .

وجاء عهد ، الانتداب ، وعادت المساعي لايجاد المونوبول على الاراضي اللبنانية لان أراضي المناطق التي كانت مسلوخة عن الامبراطورية العثمانية كانت داخلة ضمن المونوبول ، لان الاراضي اللبنانية التابعة للبنان

الصغير كانت خارج هذا المونوبول. وبالرغم من جميع المساعي فقد رفضت البلاد، حكومة وشعباً القبول بالمونوبول. وبين يدي نسخة عن محضر الجلسة المنعقدة برئاسة المفوض السامي في ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩، وكان يرأس الوفد اللبناني الرئيس اميل اده. وهذه هي أقوال الرئيس اميل اده بشأن المونوبول كما هي مدونة في المحضر، وليس لي أن أقرأها باللغة التي دونت بها:

Le tabac est une des principales et uniques ressources du Liban. C'est pour le pays une question vitale, et le gouvernement actuel se verrait certainement contraint d'abandonner le pouvoir qui vient de lui être confié s'il ne pouvait donner satisfaction à ses électeurs sur un point aussi important que ceci considère, à tort ou à raison, d'une importance essentielle pour lui.

وبعد هذا الموقف من الحكومة والشعب ازاء المونوبول، رضخت سلطات الانتداب لهذا الموقف بالرغم من الكتاب المرسل من وزارة الخارجية الفرنسية إلى المفوض السامي، والكتاب المرسل من هذا الأخير إلى حاكم لبنان بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٤ وتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٦.

لقد قيل ان المونوبول، من الوجهة العملية الاقتصادية، يحسن أوضاع البلاد. ولكنه على العكس، فقد أحدث ضرراً في البلاد واليكم البرهان: كانت زراعة الدخان في لبنان في عام ١٩٣٥ - وقبل المونوبول - تنتج مليوني كيلو، وبعد وضع المونوبول موضع التنفيذ هبطت كمية الانتاج من مليوني كيلو إلى ستمائة ألف كيلو فقط، ولم تستعد هذه المرتبة إلا في عام ١٩٥١. إذاً، فالامر المهم الذي يجب أن نلفت نظر الحكومة إليه هو أن في البلاد مساحات كبيرة من الاراضي لا تصلح إلا لزراعة الدخان فالمونوبول إذاً معناه تبوير قسم من أراضينا بدون مبرر.

وإذا قيل ان المونوبول يدر على الخزينة أرباحاً أكثر فالارقام تدحض ذلك لأنها تبين لنا ان المونوبول لا يربح، فالموازنة نفسها تقول في الباب المختص: «رسوم المواد الملتهبة، رسوم المسكرات، رسوم الملح رسوم التبغ والتبناك». إذاً، يجب أن نميز، عند درس وضع الدخان، بين الربح الحاصل من زراعة الدخان وبين ما هو بالواقع ضرائب غير مباشرة. فالارقام تثبت بأن المداخل هي مداخل ضرائبية وليست مداخل أرباح ناتجة عن مورد من موارد البلاد الرئيسية.

وان ما يجب أن ألفت نظر دولة الرئيس إليه أيضاً هو الآتي: نحن ننتج حوالي مليون ومئة وخمسة وسبعين ألف كيلو من السجائر. وستورد سجائر من الخارج مقدار نصف هذه الكمية. وهذا يعني أن المداخل التي تلحظ في الموازنة هي المداخل الناتجة عن الاتجار بالسجائر المستوردة من الخارج. إذاً، حتى في حقل جباية الرسوم، الريجي أفلست تماماً.

إن إدارة حصر الدخان التي نعتبرها امتداداً للريجي العثمانية التي انشئت عام ١٨٨١ والتي استبدلت بالريجي اللبنانية السورية كان القصد منها تحسين الأراضي وزراعة الدخان ولكننا نؤكد لكم أن هذه الريجي لم تزد في رأسمال البلاد غرماً واحداً.

هذه الريجي باقية في البلاد بالرغم من انتهاء مدة امتيازها. نحن نحترم الاموال الاجنبية ونرحب بالنشاطات

الاقتصادية الأجنبية. ولكن هذه الريجي فرضت علينا فرضاً. وإذا كنا لم نجرب مرة أن نتخلص منها قبل انتهاء مدة الاتفاق المعقود بيننا وبينها بالرغم من الحيف الواقع علينا من هذا الاتفاق، فلأننا نريد أن نبرهن للملأ أننا نحترم عقودنا حتى ولو كانت جائرة علينا.

أما وقد انتهى امتياز هذه الريجي في عام ١٩٦٠ - ونحن الآن في عام ١٩٦٣ فلم يعد من الجائز، يا دولة الرئيس أن تبقى هذه المؤسسة وسواء الغينا الريجي كما يقضي بذلك العقل والمنطق والمصلحة، أم أبقينا عليها لضرورات آنية، فلا مبرر لأن يبقى هنا السيد جانيس ولا السيد ده فيليوه. وإذا كان بقاؤهما بسبب حسن ادارتهما لهذه المؤسسة فإن الأرقام تبين أن حسن ادارتهما جلبت كارثة على البلاد.

إن الريجي في فرنسا تصرف ٧٥ بالمئة من مداخيلها كنفقات، وأما نحن فنصرف ٦٠ بالمئة فقط. ولكن إذا القينا نظرة إلى أنظمة الدخان الموجودة في بلدان العالم التي ليس فيها ريجي نرى في انكلترا مثلاً أن المداخيل الناتجة عن الدخان بواسطة رسوم البندول لا تضاهيها المداخيل التي تؤمنها الريجي إلى الخزينة الفرنسية.

وإليكم البرهان. في السنة المالية ١٩٢٠ - ١٩٢١ بلغت مداخيل رسوم البندول في انكلترا ثلاثة مليارات فرنك ورق. وفي نفس المدة أمنت الريجي الفرنسية لخزينة الدولة ثمانمائة مليون فرنك ورق فقط أي أقل من الربع.

لا أريد، يا دولة الرئيس أن أطيل البحث في موضوع الريجي، إنما أحب أن الفت نظر دولتكم إلى وجوب اعارة هذا الموضوع الأهمية البالغة لأن المزارعين المحرومين من الأراضي كثيرون. وأذكر فيما أذكر، إن المغفور له أبا رشيد، عندما أراد العهد الانتدابي أن يفرض الريجي على البلاد كان موقفه سلبياً وضد هذا المبدأ بالرغم من الخصومة السياسية التي كانت بينه وبين آل المقدم الذين كانوا من كبار تجار الدخان والذين كانوا ضد الريجي. فأبو رشيد ضحى بأوضاعه السياسية الخاصة يومذاك ووقف إلى جانب آل المقدم ضد الريجي.

اكتفي بما قلته الآن في موضوع الريجي وقد كان بإمكانني أن أطيل الكلام في الموضوع، وانتقل أخيراً إلى موضوع هام جداً:

نسمع كثيراً البعض يقولون، لماذا يذهب دولة الرئيس برفقة أحد الوزراء لتدشين المشاريع؟ ولماذا التلفزيون والاذاعة والدعاية؟

أيها السادة، يكفي أن أقول في هذا الموضوع كلمة صغيرة أخذتها عن نابليون، فقد قال:

Il ne suffit pas pour être juste de faire le bien, il faut encore que les administrés soient convaincus. La force est fondée sur l'opinion. Qu'est-ce que le gouvernement? Rien s'il n'a pas l'opinion.

إذاً، من واجبات الحكومة أن تعلن وأن تبين للرأي العام ماذا تفعل.

كان من الواجب يا دولة الرئيس أن أطرق هذا الموضوع لأننا نسمع دائماً همساً وأقوالاً واشاعات يرددها

البعض. انني متأكد أن أحد الزملاء لا يحب وزير الاشغال العامة ولا ابن عمه، لا بأس، فنحن ديموقراطيون حقيقيون ونتمشى على الاساليب والقواعد الديموقراطية أما غيرنا فهو يتغنى بالديموقراطية وهو بعيد عنها. واليكم البرهان.

نحن لنا الشرف بالانتماء إلى حزب سياسي يديره رئيس ينتخب أما غيرنا فحزبه يديره وريث. أنا أعرف ان في الديموقراطية رؤساء أما في الاقطاعية فهناك غير اسماء وغير القاب. وعلى كل حال، نحن عندنا رئيس وليس عندنا وريث.

يبقى أن أقول كلمة لها أهميتها لاننا نعتبر ان الواجب الأول يحتم علينا أن لا ننسى أن لبنان هو لبنان واحد لا لبنانان يا دولة الرئيس. فعندما ينتقد وزير الخارجية وعندما ننتقد نحن كمشاركين في الحكم ومتضامين مع الحكومة في كل ما عمله، فليسمح لي أن استشهد بكلمة صادرة عن وزير خارجية كندا وقد نالت هذه الكلمة جائزة نوبل السلام.

يجب علينا يا سادة أن نراعي دائماً وأبداً ما نفعله في لبنان، دائماً وأبداً يجب أن نرعى لبنان في الداخل، دائماً وأبداً يجب علينا أن نكون حريصين، في كلامنا وأعمالنا على أن نتحاشى أحداث أي خلل في داخل صفوفنا. لقد فهمت كندا هذه الحقيقة، وحالها يشبه حالنا، فهي منقسمة إلى جبهتين، جبهة افرنسية وجبهة انكلوسكسونية وبسبب هذا الانقسام كانت البلاد تنشق على بعضها كلما دار الحديث عن السياسة الخارجية. لذلك تحرص كندا اليوم على أن تبعد من جو المناقشة في السياسة الخارجية كل ما يمس في وحدتها الوطنية. وهذا هو قول وزير خارجية كندا السيد لستر بيرسون:

Americains et canadiens ont réussi à élaborer progressivement à l'échec national un sentiment d'unité plus grand que celui qui existait au début de l'histoire. Il convient de l'appeller ici les étapes de cette évolution. C'est un principe fondamentale de la politique canadienne depuis l'établissement de la confédération, de la rechercher et de l'appliquer que des mesures susceptibles d'intéresser la majorité des habitants de chacune des grandes régions du pays. ce n'est évidemment possible que dans la mesure où nos concitoyens font preuve de certaines qualités d'intellectuel et de morale qui permettent aux habitants d'une région de comprendre le point de vue des autres et d'en tenir compte même lorsqu'ils ne la partagent pas.

كلمتي الاخيرة أقولها في حقل الاقتصاد. كثيراً ما نسمع المسؤولين يتكلمون ويصرحون عن الاقتصاد، وهذا يمكن أن يحدث ضرراً في اقتصادنا العام. ان علماء الاقتصاد ينهون المسؤولين لأن يتحاشوا التكلم في موضوع الاقتصاد، وأن لا يقحموا الاقتصاد في موضوع الانتخاب المحلي.

وكان بودي أن أقدم بعض الملاحظات على مواضيع تتعلق بوزارات أخرى، إنما هناك غيري من نفس الحزب عليه أن يؤدي واجبه في هذه المناقشة العامة، ولذلك فإني أشكر المجلس الكريم لمنحي هذه المدة الطويلة وأترك الكلام لغيري.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس،

أيها السادة الزملاء:

في معرض مناقشة الموازنة العامة لا بد من القول إنه مثلما علينا أن نراقب أعمال الحكومة ونبين أخطاءها كذلك علينا أن نعاون الحكومة برسم الاسس التي يجب اعتمادها لاصلاح تلك الاخطاء وهذا يكون بوضع خطط مدروس يرتكز على العلم والفن يتبع في وضع الموازنة العامة - وهنا لا بد من القول بأن الموازنة الحاضرة هي خير ما وضع من موازنات حتى الآن تبويهاً وتنظيماً.

وانتهزها مناسبة لانوه بالجهود الذي قامت به وزارة الاشغال العامة إذ أنفقت حتى ١٥ - ١٢ - ١٩٦٢ على المشاريع الكبرى، ومشاريع الطرق والمباني والكهرباء والماء نحواً من ١٢٩ مليون ليرة موزعة كما يلي:

أشغال الطرق	٣٨,٥٢٥,٠٠٠
أشغال المباني	١٠,٢١٠,٠٠٠
أشغال كهربائية ومائية	٢٣,٨١٤,٠٠٠
أشغال كبرى	٣٢,١٨٤,٠٠٠
نقل	٩,٤١٨,٠٠٠
نفقات ادارية	١٤,٤٩٥,٠٠٠
المجموع	١٢٨,٦٤٦,٠٠٠

وهنا لا يسعني إلا أن أوضح تطور أعمال وزارة الاشغال تطوراً محسوساً في هذا العام إذا ما قورنت بالاعوام السابقة:

عام ١٩٥٨ بلغ ما أنفق ٣٦,٩٦٠,٠٠٠ مليون

عام ١٩٥٩ بلغ ما أنفق ٤٨,٢٠٠,٠٠٠ مليون

عام ١٩٦٠ بلغ ما أنفق ٥٦,٨٩٠,٠٠٠ مليون

عام ١٩٦١ بلغ ما أنفق ٥٣,١٥٠,٠٠٠ مليون

وكم كنت أتمنى لو أن زميلي الاستاذ ريمون اده قد اطلع على هذه الارقام قبل أن يدلي ببيانه توضيحاً للرأي العام وتجنباً لكل ابهام.

ولا يمكنني إلا أن أعترف بنشاط وزارة الاشغال العامة على الرغم من الإجحاف اللاحق بمنطقتي عاليه في توزيع الاعتمادات آملاً أن يرفع هذا الاجحاف بتخصيص مبالغ كافية من اعتمادات الاصطيف والاعتمادات الطارئة .

وزارة العدل

وأنوه كذلك بالنشاط البارز الذي أبدته وزارة العدل في مختلف النواحي المتعلقة بها ولا سيما التعيين إذ قام وزير العدل بتعيين ما يوازي ربع القضاة الموجودين حالياً في الجمهورية اللبنانية رغبة في إنجاز القضايا بالسرعة المطلوبة . ولكنني آمل ألا يقف الوزير عند هذا الحد فيما يعمل من أجل نشر العدل بل يواصل جهده لتعيين أكبر عدد ممكن من القضاة فتعمم المحاكم على جميع المناطق دون استثناء .

وفي هذه المناسبة أريد أن أذكر الذين يتعرضون في أحاديثهم إلى قضايا الجرائم المخلة بالامن ان هذا التعريض يمس لبنان في صميمه وينفر السائحين من القدوم إليه .

صحيح اننا لم نبلغ بعد درجة الكمال في ناحية الامن ولكننا إذا ما قسنا أنفسنا بدولة كبيرة تنفق الملايين على أمنها لوجدنا اننا بالنسبة إليها ما نزال بأوفر حال .

لذلك بدلاً من اللجوء إلى التشهير يجب أن نعمل على مساندة السلطات المسؤولة لتحقيق ما نبغيه أجمع .

فالدولة التي ذكرت نشرة احصاءاتها عن الجرائم التي وقعت فيها خلال ١٩٦٠ فكانت كما يلي :

قتل ٩١٤٠ أي ٢٥ جريمة في اليوم .

السلب ٨٨٩٧٠ أي ٢٤٣ في اليوم .

الاذى والتعدى ١٣٠٢٣٠ أي ٣٥٦ في اليوم .

السرقا بالكرس والخلع ٨٢١١٠٠ أي ٢٢٤٩ في اليوم .

جرائم السرقا البسيطة ٤٧٤٩٠٠ أي ١٣٠١ في اليوم .

سرقا السيارات ٣٢١٤٠٠ أي ٨٨٠ في اليوم .

وقد قدرت قيمة المسروقات بما يقارب ٥٧٠ مليون دولار ، أما قوى الامن فلم تتمكن إلا من استرداد ٥٢٪ منها فقط .

وزارة الدفاع

كنت انتظر أن تكون الاعتمادات المخصصة لهذه الوزارة كبيرة بالنسبة إلى المهمة الملقة على عاتقها خاصة ونحن على حدود عدو له مطامع لا تحفى .

فجيشنا الذي أظهر في كل محنة مرت بها البلاد تفهماً للأوضاع، وتفانياً في سبيل منعة العلم وحفظ الكيان، والذي كانت له في الملكية بطولات يسجلها التاريخ، والذي له من روح الانضباط ما يحاكي أرقى جيوش العالم، هذا الجيش العزيز يجب أن يقوى عدة وعدداً ليتمكن من الدفاع عن حوض الوطن عند الملهمات الكبار.

ولا يسعني إلا أن أنوه بالدور الذي تلعبه أجهزته الخاصة في سبيل حماية الارز من كل عابث، وهناك قضايا عديدة تتعلق بالتجسس والاتجار مع العدو ألقت القبض على عصاباتهما وتمكنت من قطع دابرهما نهائياً.

وزارة الاقتصاد

أنا ممن يدعون إلى المزيد من عقد الاتفاقات الاقتصادية مع جميع الدول ولا سيما الافريقية منها. ولكن هذه الاتفاقات يجب ألا تبقى دون تنفيذ.

لذلك ينبغي أن يكون لنا في البلدان الافريقية عدد كاف من الملحقين الملمين بجميع الامور الاقتصادية بما فيها الاحصاءات للتمكن من اداء المهمة الموكولة اليهم خاصة في تنمية التبادل التجاري بين تلك البلدان ولبنان. وعلى الحكومة أن تزود هؤلاء الملحقين بالمعلومات تباعاً لتمكنهم من الاجابة على كل سؤال يطرح عليهم اجابة صحيحة فورية، تجنباً لما قد سبق وحصل مع عدد من ملحقينا الاقتصاديين.

قضية العلاقات الاقتصادية مع الدول الافريقية قضية فتح جديد للاقتصاد اللبناني وإذا لم نولها الاهمية اللازمة فلن نستطيع دخول أسواق تلك الدول بتصدير كميات كبيرة من منتجاتنا الوطنية مما يساعد على تركيز السياسة التي نرمي إليها في تلك الدول فنقل الابواب أمام عدونا المشترك، فإذا لم نقوم بواجبنا هذا مكننا هذه العصابات الاسرائيلية من فك الحصار الذي سبق أن ضربناه حولها.

وهنا لا بد لي من الاشارة إلى الجهد الذي تبذره وزارتا الخارجية والاقتصاد في هذا السبيل راجياً أن يوفقا لما فيه خير اللبنانيين المقيمين والمغتربين.

وهذه المناسبة يهمني كما يهم كل مواطن لبناني مخلص أن أشير إلى التصاريح التي أطلقت مؤخراً على السنة مسؤولين حول التأميم وما إلى ذلك من القيود الاقتصادية مما يثير الشك في أمر الاستقرار الاقتصادي الذي ينعم به هذا البلد ويؤدي إلى الضرر به.

أنا مع العامل في كل ما يؤول إلى رفع مستواه وتأمين حياته وحياة عائلته في جميع النواحي الاجتماعية، إنما تمكنا من الوصول إلى هذا، يجب أن نحافظ أيضاً على رب العمل فنساعده على الاستقرار في عمله تمكينا له من المساهمة في رفع مستوى العامل لان كل ضرر قد يلحق برب العمل أو مصنعه سيتحول حتماً إلى ضرر يلحق بالعامل وبالتالي بالاستقرار الاقتصادي.

رسم لبنان خطوطه الاقتصادية واضحة، خاصة ما يتعلق منها بالحرية الاقتصادية وسرية المصارف، وكل عمل ينحرف عن هذه الخطوط قد يؤدي إلى ما ليس هو في المصلحة العامة. فالحرية الاقتصادية وسرية المصارف هما من الاسباب الرئيسية الداعية إلى تدفق الاموال إلى لبنان والعمل على بعث الازدهار فيه.

وزارة الداخلية

نحن في طور تجهيز لبنان ليصبح بلداً سياحياً على غرار البلدان السياحية العالمية وليس بخاف ما يسعى إليه المجلس الوطني للسياحة في هذا السبيل ولكنني ألفت النظر إلى أمور هي من الخطورة بمكان لا يمكن تجاهلها بل يجب العمل فوراً على معالجتها معالجة ايجابية إذا أردنا لهذا المجلس الوطني التوفيق في المهمة الموكولة إليه. لاحظت في معرض «لبنان اليوم» أن المجلس الوطني للسياحة ينوي العمل على جذب مئة ألف سائح إلى لبنان.

إنه لعمل جبار إذا شئت ولكي يتم بصورة ترجع على لبنان بالخير الفت النظر إلى الامور التالية:
أولاً - تشييد فنادق صغيرة تعرف «بموتيل» على السواحل والجبال تمكن السائح من النزول فيها دون ارهاقه بالنفقات.

ثانياً - حجب المتسولين من الشوارع واسكان العاجزين منهم في دور خاصة واجبار الاصحاء منهم على العمل تحت طائلة العقاب وقد سبق لدولة الرئيس سلام أن قام بشيء من هذا يوم تولى وزارة الداخلية منذ سنوات.

ثالثاً - العمل على تنظيف الشوارع في العاصمة ومدن الاصطياف إذا لا يجوز تراكم الاوساخ في أي بلد صونا للصحة العامة وخاصة إذا كان هذا البلد يسعى لاجتذاب السائحين إليه.

رابعاً - السهر على ترميم الطرق التي تعبت فيها الامطار وأيدي العمال وانفجارات المجاريير تسهلاً للمواصلات وحفاظاً على راحة السائحين والغرباء والوطنين.

خامساً - المحافظة على نظافة وجمال الشواطئ من النفايات التي ترميها سيارات البلدية في أمكنة مختلفة ومن الأوساخ التي تنقلها المجاريير، خاصة التي تصب منها في المسابح الكبرى، فمن العار أن تبقى في هذا العصر مثل الحال التي ذكرت. فهنالك أساليب حديثة اعتمدتها الدول المتقدمة يجب أن نطبع على غرارها.

سادساً - العمل على تنظيم شركات سياحية تؤمن للسائح المواصلات بين مختلف الانحاء اللبنانية دون أن يتعرضوا لسائقين غير منظمين لا يهتمهم من عملهم إلا قبض المال دون تأمين الراحة للسائح.

سابعاً - منع باعة اليانصيب والعلكة والخضار وسواهم من ملاحقة السائحين لعرض بضائعهم وحملهم على شرائها.

ثامناً - تسهيل ادخال السائحين وما معهم من حاجات أو سيارات إذ قد ترمى إلى أن سيارة السائح مثلاً تبقى أربعة أيام في الجمرک لاتمام معاملة ادخالها المؤقت بينما تتم معاملة الادخال في البلدان السياحية فور وصولها.

تاسعاً - تنظيم بيع المواد الغذائية من لحوم وخبز واجبان وحلويات وما شابه ذلك للمحافظة على نظافتها وبالتالي على الصحة العامة فهناك مشاهد تسمثر لها النفوس وحذا لو قام وزير الداخلية بجولة في الاسواق وتبين هذه الحقائق بأم عينه .

عاشراً - منع نشر الرسوم التي تصور اللبناني في عهد لا يمت إلى الحاضر بصلة . وهنا أشدد على معالجة ما ذكرت معالجة فورية ايجابية قبل حلول فصل الصيف كي تتمكن الدوائر المختصة من نشر المعلومات الصحيحة المشوقة حتى إذا ما جاء سائح وعاد إلى بلاده طبعت في ذهنه الصورة التي سبق أن جذبته إلى لبنان صحيحة غير مشوهة .

وزارة الصحة

يؤخذ على هذه الوزارة تقصيرها في الامور التالية :

- ١ - عزل ذوي الامراض السارية عن ذوي الامراض العادية، إذ أنه يوجد في بعض المستشفيات الحكومية مرضى من الفئتين في غرفة واحدة .
- ٢ - الاهمال في مراقبة اللحوم لتطهيرها من مادة الشربون السامة .
- ٣ - الاهمال في مكافحة البعوض والبرغش الذي يملأ العاصمة والقرى .
- ٤ - عدم السهر على تأمين حاجات المستشفيات الحكومية، ولا بد من ذكر حادثة على سبيل المثال : انقطعت المياه مرة عن احدى المستشفيات مدة ثلاثة أيام، وكانت الوزارة تعلم بذلك يوماً ولكن دون أية نتيجة ايجابية .

فهل يجوز هذا يا حضرة الوزير في القرن العشرين، وفي بلد الاشعاع؟

وزارة المالية

في هذه الوزارة ضريبة تدعى ضريبة المسقفات .

من العدل أن يدفع هذه الضريبة من يستثمر بيته، أما الفلاح أو العامل وسواهما ممن يسكنون بيوتهم ولا يستثمرونها فلا أرى أي عدل في استيفاء هذه الضريبة منهم .
لذلك يجب اعادة النظر فيها، أما النقص الذي سيحصل فيمكن تسديده من زيادة الضرائب على الكماليات .

رجال الادارة والامن

الموظف وهو خادم الدولة والشعب، يجب أن تصان كرامته، وأن يعمل دوماً على رفع معنوياته، ليتمكن من اداء واجباته على الوجه الاكمل .

فعار على لبنان، في القرن العشرين، أن يبقى موظفه قلق النفس على حياته، ومستقبله ومستقبل عائلته، خادم الهيكل من الهيكل يعيش.

صدر أخيراً قانون بتسوية أوضاع الموظفين المؤقتين، وقد أحسنت الحكومة فعلاً في ذلك، ولكن عملها كان جاء أكمل لو أخذت بالتعديل الذي أجرته لجنة الإدارة والعدلية بشأن الدائمين المظلومين الذين يشغلون وظائف أعلى من فئاتهم وأظهروا فيها كفاءة وإخلاصاً فتشيتهم كما ستفعل بالمؤقتين تشجيعاً لهم ولسواهم وصوناً للمصلحة العامة.

وآمل أن تولي الحكومة عنايتها أمر معونة الموظف في تعليم أبنائه وتطبيب نفسه وعائلته حيثما شاء وذلك عن طريق التأمين لدى شركات التأمين على هاتين الناحيتين مثلما يجري في معظم المؤسسات الخاصة.

وألفت نظر الحكومة إلى ضرورة العناية بأمر رجال قوى الأمن الموجودين في الأماكن النائية فهؤلاء يجب أن تبنى لهم منازل أو أن تنشأ لهم ثكنات وفقاً لاحتياجاتهم العائلية على أن لا يتجاوز الأيجار السنوي ٥ بالمئة من مرتباتهم كما هي الحال في جميع البلاد المتقدمة، إذ من العيب أن يبقى حارس الأمن غير مطمئن إلى حاله وإلى حال عائلته.

السجون

أما فيما يختص في السجن فإني أريدها أن تكون مدارس تهذيب وتعليم لا أن تكون مقابر نفوس.

شرعتم في بناء سجن حديث واملوا ان يهتم وزير الأشغال في اسراع انجازه خلال العام الحالي.

المصالح المستقلة.

ألفت نظر الحكومة إلى توجيه اهتمام خاص للمصالح المستقلة، فيعمل على جمعها في وزارة واحدة تشرف عليها، وتنسق سياستها وفقاً للمخطط الإداري العام.

ولا بد لي قبل نهاية كلمتي هذه من أن أنه الحكومة إلى ارتكاب خطأ برلماني خطير تقوم به وهو إحالة مشاريع قوانين معجلة إلى المجلس أثناء الدورة الحالية التي يحتم الدستور والنظام الداخلي إعطاء الأولوية فيها إلى درس الموازنة قبل كل عمل آخر.

فهل يجوز أن نحسب الفترة التي تدرس فيها الموازنة من أصل الأيام الأربعين التي يعطيها الدستور أم يوقف مفعول هذه المدة خلال درس الموازنة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس أبي شرف.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس،

سليمان العلي: مقاطعاً - ليسمح لي الزميل الاستاذ أبو شرف أن أقول كلمة وجيزة، لقد تعودت أن لا أقاطع

أبدأ، إنما هذه المرة اضطررت إلى ذلك لكي أسجل احتجاجاً على الرئاسة الكريمة لأنها أخرت دوري في الكلام، لقد كنت في المرتبة الثانية حسب الترتيب وطلب مني دولة الرئيس أن أقبل بنقل اسمي إلى الترتيب الثالث فأجبت إلى طلبه. ولكن اعطاؤه الكلام إليك هو مخالفة للنظام وأريد أن أسجل عليه هذه المخالفة.

الرئيس:

حضرة الزميل، بقي من طالبي الكلام عشرة نواب ولم يبق بينهم سوى معارض واحد هو أنت، لهذا سأبقيك إلى الأخير وهكذا ينص النظام.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: دولة الرئيس،

وأول ما قاد المودة بيننا
بواد بغيض يا بئين سباب
فقلنا قولاً أجابت بمثله
لكل خطاب با بئين جواب

سيدي الرئيس،

ما كان بودي الرد على بعض التطاولات حرصاً منا على قدسية الكلمة، واحتراماً لمعارضة لنا فيها وبينها أشخاص نجل ونقدر، لا يتطرفون ولا ينحرفون ولا يتطاولون، إدراكاً منهم أن مسؤولية المعارضة كمسؤولية الحاكمين، ولكن ترك الحبل على الغارب قد يساء تأويل السكوت عنه، ولهذا نجيب كي لا تعاب الديموقراطية في صميمها على يد من لو تسلموا سيفها لكانوا نفوسهم أول ما يجرحون.

سيدي الرئيس،

أرادوها مناقشة سياسة أكثر منها مناقشة موازنة. وقد يكون لهم الحق في ذلك، وليكن لنا الحق أيضاً في الجواب من الناحيتين، لنعلن كيف يكون انتقاد الحكم من داخل الحكم، في سبيل إصلاح الحكم وكماله. ولا ننسى أن للمعارضة، جلها لا كلها، خطة ركزت بالامس على مهاجمة الحكومة من ناحية السياسة الخارجية، فلم يوافقها النجاح. وركزت خطتها هذه المرة، لمهاجمة الحكومة، وإذا المراقبون السياسيون في هذا البلد ينتظرون أن تفجر القنابل ويدوي دويها تحت قبة هذا المجلس. فماذا كانت النتيجة، زوبعة في فنيجان، انحصرت في مهاجمة وزارة الأشغال، وزارة الانباء والسياحة، وزارة الداخلية، وبعض قوى الامن.

فحمداً لله يا سيدي ان لكل انسان رأياً يحترم في هذا البلد. ومن احتكاك الآراء تتبلور الحقيقة وتنجلي، فنحن في هذه الحكومة، إذن، نحن معها، لكن وجودنا فيها وتأييدنا اياها لا يمنعاننا انتقادها المنزه البريء، فمعارضتنا من قبيل تشخيص الداء ووصف الدواء، وقد يوجع الدواء أحياناً ولكنه يريح أبداً. نعارض لنبي، ولا نعارض لتظاهر بالغيرة على الحكم فيما نحن نعمل على زعزعة بعض أسسه ومقوماته. ونحمد الله على اننا في بلد يخضع لنظام ديموقراطي، حيث الحاكم يحكم باسم الاكثرية، وعلى الاقلية أن تخضع وأن تعارض ما شاءت في سبيل توجيه الحكم، في طريق الحق والصواب.

اما أن نعارض لزرع البلبلة والشك في نفوس المواطنين فذلك ويل لمن تأتي الشكوك على يده، لانه كما قيل، الويل لمن تأتي الشكوك على يده، خير له أن يعلق في عنقه رحي الحمار ويزج في أعماق البحار.

أنا أفهم يا سيدي، أن يأتي المعارض ويوضح أخطاء الحكومة، وذلك حق من حقوقه. وأفهم أن يأتي المعارض إلى قلب هذا المجلس ليؤلب الانصار حوله لزحزة الحكومة عن مقاعدها لتنفيذ ما عنده من مشاريع، وذلك حق من حقوقه أيضاً. اما أن ينبري المعارض بسبب وبدون سبب، أو لأتفه الاسباب أحياناً يثيرها دون أن يكون لها علاقة بالمصلحة العامة، فذلك شيء من عدم تقدير المسؤوليات، وتحمل التبعات، فالمعارض مسؤول كالحاكم، وقد يصبح الحاكم معارضاً، والمعارض حاكماً، فهل نريد من الحاكم اليوم الذي يصبح معارضاً في الغد، أن يسلك الطريق الذي يسلكه المعارض اليوم؟ أنا أفهم يا سيدي أن تكون هناك أخطاء، ونحن ضد هذه الاخطاء، كل ما يعكر صفو الامن في هذا البلد وكل ما يسيء إلى سمعة لبنان، نحن نشجبه، وكل القاء متفجرة على أي انسان، أو أي مكان، نعتبرها جريمة لا يلجأ إليها الا الجبناء. ويجب ملاحقة الفاعلين والدفاعيين، ولكن هل يجوز أن نقيم الارض ونقعد السماء ونطلق التهم ذات اليمين وذات اليسار، ومن يدري، فلعل صاحب الحادث من أصحاب الاختصاص الذين يفتعلون الحادث والازمات، ليلصقوا التهمة بغيرهم توصلوا إلى غاية في نفس يعقوب، ومن، لتتهم، أشرف المؤسسات عندنا. قد تكون هنالك أخطاء، وهنالك ثغرة، فهل من المصلحة اللبنانية تعميق الجراح، ومعالجة الاخطاء بمثل هذه الاساليب العلنية؟ هنا، في هذا المجلس، يجب على المعارض، ان كان يدرك حقيقة المصلحة اللبنانية، أن يطلب المجلس إلى جلسة سرية تعالج فيها كل الشؤون العسكرية، أما أن يدلي على الرأي العام ما قيل وما نشر، فذلك ما نعتبره مساً بأشرف المؤسسات عندنا. وعندما تصور أفراد الجيش ساهرين تحت المطر والزمهرير، والناس ذهاباً وإياباً في بدخ واسراف، ألا نعتقد، اننا بطريقة غير مباشرة نحرض على التمرد أفراد فطروا على الانضباطية والنظام، ونحن لا نبالي بالمسؤولية التي نتحملها؟ سيدي الرئيس، لن نتملق، كما أراد البعض أن يتهم، وقلت، هنالك أخطاء يجب أن تعالج في جو هذا المجلس السري. ونحن يا سيدي، نقدر هذا السلك. والجندية رسالة كرسالة رجل الدين. ذلك نذر نفسه لربه وهذا لعلمه وبلاده، فلا نحاولن تضليل الرأي العام بأن أفراد الجند يقفون على الحواجز، ولماذا يظنون على الحواجز الشائكة؟

يا سيدي، قال بعض الزملاء، ان عدم الاستقرار في هذا البلد ناتج عن تصريحات بعض الوزراء. عدم الاستقرار في هذا البلد ليس ناتجاً عن تصريحات لمعالى الوزير كمال جنبلاط. فكما ان جنبلاط منسجم مع سياسة حزبه، وسياسة الحزب الواحد، في هذا البلد لا تطبق. وهنالك بيان وزاري ألزمت الوزارة به نفسها، فلم تحد عنه في المضمار الذي أراد بعضهم استدراجها إليه.

عدم الاستقرار ناتج عن بعض هذه الشائعات، والاشاعات المختلفة تموه بها الحقائق عن الرأي العام.

عدم الاستقرار ناتج، لو يعودون بالذاكرة إلى عام ١٩٥٦، يوم كانت تلقى المتفجرات في كثير من احياء العاصمة والمناطق اللبنانية، فلم نرهم يحركون ساكناً أو ينبسون ببنت شفة.

عدم الاستقرار ناتج عن تقوية بعض العناصر العاملة على تهديم أسس هذا البلد ومقوماته. والذين يعرف البعض وغيرهم كيف جاؤوا ومن أين جاؤوا ولأي مصلحة جاؤوا وماذا عملوا.

سيدي الرئيس، لن نعود إلى نبش دفائن الماضي، فتحت التراب سنديانة لبنانية عتيقة هيهات أن تكون أغصانها مثلها توقداً وغيره ووطنية وإخلاصاً.

ولكن، من دل اللبنانيين على بعض ما ينتقد المعارضون. يذكر الذاكرون، يوم القيت قنبلة على منزل فخامة الشيخ بشارة الخوري في بيروت، ويذكر الذاكرون يوم يعود فخامة الرئيس بشارة الخوري من باريس، وتأنّب وفود منطقة عاليه لاستقباله في الشارع الرئيسي، فإذا بقوات الدرك في ذلك العهد تريد أن تمنع الاستقبال بقوة السلاح ولو كان الأمير مجيد إرسالاً حاضراً هنا لكان يعطيكم الخبر اليقين.

ويوم عقد اجتماع على الدورة للكتلة الدستورية، قاوموا ذلك الاجتماع بقوة السلاح فمن يعتدي على مظاهر الديمقراطية في لبنان؟

يا سيدي، واعترضوا، بحق الدفاع عن حقوق الشعب ومصلحته بأنهم يدفعون ثمن الماء غالياً. ويطالبون بأن يضخ الماء من مغارة جعيتا ويدفع ثمن كيلوات الكهرباء أربعة غروش. وبعض أصحاب الامتيازات يدفعون ثمن كيلوات الكهرباء لمصلحة الكهرباء ثمانية غروش ويبيعونه من المستهلك بسبعة وعشرين غرشاً. ويريدون أن يصوروا الحكومة أمام الشعب انها عدوة الشعب.

بالله عليكم هل سمعتم بحياتكم ان ماء يضخ من الساحل على علو ألف ومائتي متر، ويكلف سعر متر الماء، كما قرر المرحوم ابراهيم عبد العال مئة وثلاثين ليرة لبنانية. فبدلاً من أن يضخ الماء من الساحل إلى الجبل كان بالاحرى بمن كانوا نواباً وكانوا وزراء أن يفضشوا عن الماء في الجرد ليدفعوها بالجاذبية إلى مناطقهم كي لا تكلف، وعندئذ قد تهبط الاسعار كما يريدون وكما يتمنون.

يا سيدي، لغيري من الزملاء الكرام أن يبحثوا في الموازنة أصولاً ونظرياً، مبادئ قواعد، وقد بحثوها، أما أنا فليسمح لي مجلسكم الكريم أن أجول ببعض خواطر حول هذه الموازنة. وتسمعها منا يا دولة الرئيس صادقة جريئة، لا كما سمعتها أو تسمعها وفيها بعض التجني والافتراءات.

نحن عندما ننتقد، نذكر الحسنات ولما لهذا العهد بالذات من حسنات وما لهذه الحكومة أيضاً من حسنات، تذكر لها وتشكر. ولكن، اسمح لنا يا دولة الرئيس ببعض آراء، هي تذكير ولعل الذكرى تنفع، ولعلها تصل بالحكم، والحكم خدمة في ظل العدالة والانسانية، إلى ما يصبو إليه المشتجون والمخلصون. آراء، يرددها كل انسان في هذا البلد. تسمعها منا صادقة جريئة.

وقبل التطواف حول هذه الموازنة، لا بد لي من أن اسأل نفسي وأسائل المجلس الكريم سؤالاً، الاجابة عنه من بدييات الامور. ما هي مهمة النائب في المجلس؟ التشريع؟ مراقبة الحكومة؟ محاسبتها؟ توجيهها؟

وبهذا الفعل نفسه، هل يتمكن النائب، بصفته ممثلاً للشعب وهمزة وصل بين الشعب والحاكمين. هل بإمكانه أن ينقل إلى الحاكمين رغبات الشعب الذي يمثل؟

لا لعمر الحق، يا دولة الرئيس.

نحن نعلم أن هنالك مراسيم اشتراعية، اعطت المدراء العامين والمحافظين والقائمين صلاحيات واسعة، لو تأملناها ملياً، لرأينا انه لم يعد بأمر النائب أن يفعل شيئاً في المنطقة التي له وحده شرف تمثيلها وحق التكلم باسمها. انه يعمل سياسة، كما يردد أحياناً شيخنا الشيخ بهيج تقي الدين. انه يعمل سياسة، ولكن بعض المحافظين والقائمين، الا يعملون سياسة؟ النائب، عندما يضع مبلغاً من المال لقرية في بلده فهو يعمل مع السياسة عمراً، لأنه الخبير بمصلحة منطقته، أكثر من أي من الناس في المنطقة التي يمثل. ومع هذا فنحن نرى يا دولة الرئيس أن هنالك صلاحيات واسعة.

أنا أفهم أن تنحصر مهمة المحافظ والقائم مقام في تنفيذ ومراقبة تنفيذ ما يطلب إليه تنفيذه. أما أن يسأل رأيه في أمر حاجات المنطقة بمعزل عن النواب فذلك ما أظنه اساءة إلى كرامة النائب ومهمته في المنطقة.

وهناك، يا سيدي الرئيس، جهازان تابعان لرئاسة الوزارة. جهاز هيئة التفتيش ومجلس الخدمة المدنية.

هيئة التفتيش كانت ضرورة ملحة واجبة لوقف العبث والاحمال واللامبالاة.

ولكننا نريد أن يظل مجلس التفتيش على قدسيته وحرمة، فلا يتدخل في أشياء لا تعنيه. ومن سوء الحظ أصبح شغل الموظفين في مختلف دوائر الدولة الرد على مذكرات هيئة التفتيش والرد يتطلب مراجعة والمراجعة تتطلب وقتاً، ولا يعود متسع من الوقت أمام الموظف ليقوم بواجبات وظيفته تجاه الادارة أو تجاه المراجعات، وما أكثرها، فيقضي وقته بالرد على مذكرات هيئة التفتيش التي كانت لتسهيل الاعمال ودفعها إلى الامام لا إلى عرقلتها.

وهناك لسوء الحظ، ونحن منكم وفيكم يا دولة الرئيس، لا نقولها تهجماً ولا تشهيراً، إنما رائدنا الحقيقة والاصلاح الكامل في الدولة هنالك بعض المفتشين الحزبيين الذين يسرون بعض الدوائر كما يريدون وكما يشتهون. ونحن نعرف أن التفتيش سيف مصلحت على رقاب الموظفين أكثر من سيف المدير أو الوزير نفسه. فكان الاجدر بالمسؤولين أن يأخذوا المفتشين من أصحاب الكفاءات من خارج الموظفين ليطمئن الموظف وصاحب العلاقة إلى التجرد المفروض في هيئة التفتيش.

ومجلس الخدمة المدنية، من حسنات هذا العهد انه انشأ مجلس الخدمة المدنية كي لا تبقى وظائف الدولة سائبة أو وقفاً على زعيم أو متنفذ بمجلس الخدمة المدنية انتظمت وظائف الدولة، وانحصرت وفق ما تفرضه الحاجة والمصلحة، ولكن لنا رجاء إلى مجلس الخدمة المدنية التابع لرئاسة الوزارة، أن يظل على قدر المهمة الموكولة إليه، وبالنسبة طالما أن هناك قضية تثبت بعض الموظفين الموقتين أو المياومين، فرجاؤنا أن لا يكتفي مجلس الخدمة

المدينة بما يرد عليه من أسماء، بل ان يضع بياناً وجدولاً مفصلين بأسماء الموظفين كلهم المنوي تشييتهم بكفاءاتهم وبخبرتهم وبأقدميتهم لا أن يترك قديم صاحب كفاءة ويؤخذ حديث أقل منه كفاءة. وبالمناسبة أيضاً يا دولة الرئيس، خطوة منك جريئة تسلط الاضواء على مكمن الداء في هذا البلد. أليس معيباً في حقنا، ونحن نبنى دولة عصرية تجاري الركب الحضاري أن يكون مقياس الوظيفة عندنا في لبنان، لا الكفاءة بل الطائفية. وقد لا يتورع موظف عن ان ينزل طائفته في المغطس من أجل وظيفة ينشد. مصلحة الطائفة ليست في الوظيفة. إنما مصلحة الطائفة في الخير المشترك توزعه الدولة بالعدل والتساوي على كل الطوائف. وما الوظيفة الا خدمة يؤديها موظف لبني قومه، وما همني أياً كان صاحب الوظيفة ساعة تكون الخدمة صادقة مجردة مخلصه جريئة.

انتقل يا سيدي إلى قضية المساعدات والمكفاءات. إن أموال الدولة، وأنت القيم على بيت المال، ليست وقفاً على موظف كبير أو مسؤول مهما علا قدره وسما جاهه، يوزع كيفما يشاء، هبات على من يشاء. إنما أموال الدولة يجب أن توزع لمن يستحقها عن جدارة وعن حاجة. فماذا يمنع أن يوضع جدول سنوي يعرض على هذا المجلس ليقرأ فيه أسماء الذين نالوا المساعدات وحصلوا على المكافآت مع قيمة المكافأة والمساعدة. عندئذ يطمئن ضمير المانح والممنوح إلى عهد يبشر بالعدالة والمساواة، ويوزع الكفاءات على أصحاب الحاجات.

انتقل إلى وزارة العدل. في لبنان قضاة، ولا أعف ولا أنزه. إنهم للملك أساس وللعدل قسطاس. فهل توفر الدولة لهم عيشاً يجعل ضمائرهم في عصمة واكفهم في منجاة؟ ولكن الذي نخشاه، يا معالي وزير العدل ثلاثة أشياء: بعض التقارير الطبية المزورة التي تضع الحاكم القاضي في حيرة بين القانون وبين ضميره. وشهود الزور الذين يتفقون مع مجرم ليبعد التهمة عنه ويلصقها بغيره. بالمعتدى عليه الاعزل من الشهود، فهل يضيع حقه لأن مجرمات مع شهود أمثاله على الجريمة النكراء؟. والتقارير الكاذب، من قبل بعض الانفار والمأمورين. قد تكون في نظرك القضية قضية عقلية وضمير. ولكنها في نظرنا قضية قانون يجب أن لا يسقط من حسابه عقلية فاسدة يجب أن تصلح. وضميراً معوجاً يجب أن يقوم، وقانوناً يجب أن يوضح على ضوء هذه العقلية وهذا الضمير.

انتقل إلى وزارة التربية

نحن متفقون مع الاستاذ ادوار حنين فيما ذهب إليه، إن لجهة المدارس الرسمية والخاصة وإن لجهة تشجيع الابداء والفنانين.

في كل سنة نلاحظ أن هنالك ازدياداً مطرداً في عدد التلامذة الذين يؤمّنون المدارس الرسمية. وقد بينت الاحصاءات أن هنالك في المدارس الرسمية ١٢٠ ألف تلميذ. يقابلهم مثل هذا العدد بدون مدارس. وتبين أيضاً أن هنالك نقصاً هذه السنة في عدد المدرسين والمعلمين يبلغ الثمانمائة معلم. وبهذا الصدد يا معالي وزير التربية، لي اقتراح، أنت تعلم وكلنا يعلم، أن التلميذ يدفع خمس ليرات لبنانية للصندوق المستقل تستخدم للابنية المدرسية. فماذا يمنع أن نزيد هذا الرقم إلى عشر ليرات لبنانية حتى نتمكن من أخذ الثمانمائة معلم الذين

ينقصونك في وزارة التربية دون أن نزيد أعباء خزانة المال. وإلا فماذا يمنع، وأقولها بكل صراحة وبكل بساطة، ماذا يمنع أن يوزع مال وزارة التربية كما أشار إلى ذلك الدكتور البير مخير، أن يوزع على التلاميذ بشكل لا يسيء إلى أحد، بشكل لا يسيء إلى أحد. أكرر. ويبقى للوزارة حق الاشراف الكامل فمن ضمن نطاق الدستور والقانون والنظام. خطوة جريئة منك يا معالي وزير التربية ومن الكثيرين من أمثالك، وعار علينا في لبنان أن ننظر إلى قضية التعليم من الناحية الطائفية. بل عار علينا أن ننظر إلى قضية التعليم من ناحية الخوف على فريق يترك مدارس ليلتحق بمدارس الفريق الآخر. أما قيل قديماً، اطلبوا العلم ولو في الصين.

يا سيدي معالي الوزير، الذي أشار إليه صديقنا وزميلنا الاستاذ ادوار حنين من أن المكافأة المخصصة للفنانين وللادباء هي ضئيلة وضئيلة جداً، في بلد، لا يعود مبرر لوجوده وبقائه ساعة تنطفئ منه شعلة الفكر والنور، وهو الذي صور الفكر حرفاً وهو الذي أبدع الفن رسماً ونحتاً ونسجاً وبناء. كي لا يصح فينا قول محمد ولي الدين: يموت ادباؤنا وتنطفئ أنوار المعاني في عقولهم، ونحن ساعة نشجع الفكر في لبنان والفن، فإنما هي أسلحتنا يوم يعوز السلاح في بلد، مبرر وجوده واستمراره وبقائه المعرفة والمحبة والايمان، مقومات الوجود اللبناني في كل ضمير وكل زمان وكل مكان.

انتقل إلى وزارة الخارجية.

بالرغم من تأييدنا للسياسة التي تنتهجها وزارة الخارجية، والمستوحاة من صميم الواقع اللبناني، ودقة الوضع وسلامة تركيبه، نتمنى على وزارة الخارجية أن تذكر سفراءنا وفناصلنا في مختلف ديار الاغتراب بضرورة بذل الجهد كي يعم نشاط جامعة اللبنانيين في العالم كل الاقطار، تعريفاً لحقوق الجيران وحقوق لبنان وصونا لهذه الحقوق.

وأمنية ثانية لا تقل عن الأولى أهمية، وقد باشرت بها الحكومة على نطاق ضيق، وهي فتح أبواب لبنان لكبار الساسة العالميين يؤمونه من مختلف الاقطار ليتعرفوا إلى حقيقة لبنان وجوهره وانسانيته، طالما قد فرضنا وجودنا على كل أرض وفي كل مكان، وليست شهادة رئيس مجلس شيوخ البرازيل ببعيدة عن الازدهار ليزداد لبنان ترسخاً في الانسانية، وهو أحد مشارفها التي انست الانسان وصنعت التاريخ.

وان لام البعض حكومتك يا دولة الرئيس، على انتهاج السياسة الخارجية التي تنهجون، فهي السياسة المثلى التي تنسجم مع وضع لبنان وسلامة تركيبه ودقة وضعه.

هنالك قضيتان: إما أن يمنع لبنان ويخضع صاغراً ويهرن سياسته باقتصاده ويفقد معنى السيادة والكرامة والحرية، وإما أن يعمد لبنان ويشمخ بأنفه كبراً، ولا يهرن سياسته باقتصاده ليحافظ على سيادته وحرية وكرامته واستقلاله، ولطالما عينا على المفاوض اللبناني في كل المفاوضات. عينا عليه مركب النقص في كل مفاوضة. ولأول مرة تفق حكومتكم الجليلة الموقف الوعر، ولكنه الموقف الذي تمليه الحرية اللبنانية والكرامة والسيادة والاستقلال.

انتقل إلى وزارة الداخلية .

وزارة الداخلية، وقد قامت بمهامها على يد رجال الأمن خير قيام .

وزارة الداخلية هذه، نطلب إليها أن تنتبه إلى بعض قضايا جوهرية وهامة . وهي : أليست ذرية هذه الحالة في بيروت العاصمة كما قال الزميل منير أبو فاضل من حيث النظافة وتنظيم السير في هذا البلد؟ ومتى تنهي الداخلية قضية نقل سوق الخضار؟ ومتى تنهي الداخلية قضية الخوة التي يفرضها البعض على مواقف السيارات وهم دويلة في قلب وزارة الداخلية . ومتى تنتهي من البسطات المرصوفة على الارصفة والتي تشوه جمال العاصمة ونظافتها؟

وهل تستأسر وزارة الداخلية لتزيل مدينة التنك من على طريق مطار بيروت، وجه لبنان الأول يطل عليه السياح والزائرون؟

ومتى تنفذ وزارة الداخلية القرية والقضاء من بعض قائمقامين نصبتهم غلماناً لتحكموا بالناس على هواهم، وجاؤوا اليوم يتسترون باقامة الدعوى لأنهم لم ينصفوا . فكيف تقبل وزارة الداخلية بمثل هؤلاء يتمردون عليها . كان الاجدر بها أن تنقلهم إلى وظائف تنسجم مع مؤهلاتهم وكفى .

وبالمناسبة يا سيدي، وزير الداخلية غائب، نتمنى على الحكومة التي منحت قوى الامن، كما نص المرسوم الاشتراعي ١٣٨ في المادة ١١٧ منه، منحة شهر كامل لأن المرسوم الاشتراعي ينص : عند قيام أي انقلاب أو قمع أي فتنة داخلية يعطى رجال قوى الامن منحة شهر كامل . أما التعويضات فإننا نأمل أن تشمل كل رجال الامن لا أن تخصص بفتنة دون أخرى لأنهم لا يزالون جميعهم محجوزين تحت السلاح .

وبالمناسبة أيضاً يا عطوفة الرئيس، هنالك بعض رجال الامن ممن لم تشملهم رحمة الترقية بالنسبة إلى الانقلاب الاخير، وكانوا من الذين عملوا أكثر من غيرهم، ولا أقول ذلك من أجل صديق أو انسان يخصني . كلا بل سمعت هناك تدمراً، من العدل في هذا البلد أن ننصف جميع من يستحقون، لا سيما وهناك أشخاص قاموا بواجباتهم ولم تدرج اسمائهم على جدول الترقية اسوة بسواهم . وإن الزميل الاستاذ نهاد بويز يشكره رجال الدرك دائماً . ما في ضابط إلا ويقول الاستاذ بويز عمال يشتغل بقضيتنا .

انتقل إلى وزارة الانباء والسياحة .

أود أن أسأل معالي وزير الانباء والسياحة، ما هي العلاقة القائمة بين وزارة الانباء والسياحة والمجلس الوطني للسياحة، هل هنالك عمل موحد؟ أم أن هنالك عملاً ينفرد به كل فريق دون الآخر؟ أما كان من الاجدر اضافة الاموال المخصصة للمجلس الوطني إلى وزارة الانباء والسياحة لتنفقها في وجوه أكثر فائدة ونتاجاً، وكى يسير العمل في طريق واحد لا في طريقين .

وزارة الانباء والسياحة تدرك تماماً أن لبنان بلد سياحة في الدرجة الأولى، لما خصه الله من مفاتن ومناظر حيث البحر عند مفرش قدميه والجبل في متناول راحتيه، وعلى بعد ساعة من الساحل إلى الجبل.

فهل مناطق الارز وبعلبك وجبيل ووادي أدونيس وجزين وطرابلس وصور وصيدا مهية بكل الاسباب والوسائل لاستقبال الزوار والسائحين الذين يمرون بلبنان ولو مروراً عابراً، يمكنهم على الاقل من زيارة مغارة جعيتا ليشاهدوا معجزة الفن، معجز الطبيعة التي لا يضاهيها ولا يجارها فن. وهل تنقل وزارة الانباء بمختلف دعاياتها وبياناتها واذاعاتها إلى العالم ما في هذا العهد الكريم من عمران أن ينشر الطمأنينة والرفاهية والعدل والمساواة والازدهار، أم تترك الدعايات المغرضة بين صفوف المغتربين تضليلاً وتمويهاً؟

وهنا ليعذرني زميلي الاستاذ حنين أنه كيف يجوز لنا أن نخلط بين الديمقراطية والتوجيه والارشاد، ساعة يكون التوجيه والارشاد لاطهار الحقيقة، فأني قسر وأي اكراه؟ وساعة تعطي الحكومة رأياً نقدر أن نناقشها فيه ضمن اطار الديمقراطية الصحيحة، وما دامت الحكومة منبثقة عن مجلس يمنحها الاكثرية، أفلا يكون التوجيه باسم الاكثرية التي تستند إليها هذه الحكومة، وما رأي الديمقراطية والمنادين بها ساعة لا تقدر الدولة دفاعاً عن الديمقراطية عينها أن توقف تيارات الدس والافتراء التي تعمل معاول الهدم في أساس الكيان والديموقراطية عينها.

انتقل إلى وزارة المالية.

يا دولة الرئيس، وبصفتك قيماً على بيت المال - أنا ألقت نظر الزميل منير أبو فاضل، إلى أن القانون الجديد، قانون ضريبة الاملاك المبنية، الذي سيطبق ابتداءً من هذا العام، سيحل مشكلة كبيرة لأن خيره سيصيب الطبقات الكادحة المسكينة التي اشترت إليها يا حضرة الزميل. وهذا القانون الذي تقدمنا به إلى الحكومة لما كان رئيس الكتائب، رئيسنا، وزيراً للمال، والذي سيفقد في مستهل هذا العام ويكون هدية للبنانيين لا يمنع، يا دولة الرئيس أن نلقي بعض الملاحظات.

هنالك قضيتان هامتان. في السنة الماضية ألغينا الغرامة، أي ضعف الضريبة على الابنية المكتومة. وكان عملاً مباركاً تشكر عليه.

وفي هذه السنة، ظهرت للعيان مشكلة جديدة هي الغرامة التأخيرية، أي الضريبة المفروضة على الذين تأخروا عن دفع الضريبة، فكيف يجوز، يا دولة الرئيس، معالي وزير المال، أن يكون صيف وشتاء على سطح واحد. أفلا يجوز، يا سيدي القيم على بيت المال، ان يتم العدل بالتساوي وتلغى الغرامة التأخيرية، كما ألغيت غرامة الابنية المكتومة.

والقضية الثانية، هنالك عشرات الوف الاعتراضات على الاملاك المبنية، لن يتسنى لموظفين قليلي العدد أن يعيدوا النظر بها ويبتوا فيها. وليس من المعقول أن لا يجيبوا أصحاب الاعتراضات على اعتراضاتهم. فتصفية لهذا

الماضي المثقل بالمشاكل، وتسهيلاً لتنفيذ القانون الجديد، وكسباً للوقت، والغاء لعشرات الوف الاعتراضات التي تنام مطمئنة في ادراج مأموري المال نومة أهل الكهف. ماذا يمنع يا دولة الرئيس، استصدار قانون جديد، يحسم خمسة وشعرين بالمئة حسماً يشمل كل الابنية في كل المناطق لكي نتخلص من ذلك القانون القديم. وأنا أطمئن بأن الدراسات التي أجريناها، بينت أن هذا المبلغ الربع لا يتعدى خمسة ملايين ليرة، ويرتاح هذا المجلس، في كل جلسة قد ترده برقيات احتجاج على التخمينات، وعلى ضريبة الاملاك المبنية، وبالتالي تقسيط المتأخرات التي يلح بها مأمورو المال على عدد السنوات المقبلة بالنسبة إلى السنوات الماضية.

وأخيراً انتقل إلى الشؤون الاجتماعية.

كلنا يعلم أن العالم اليوم، يا دولة الرئيس، أكثر من أي زمن مضى، يسير في تيار اجتماعي بخطى سريعة جريئة واسعة، ذلك لأن مفاهيم الدولة الحديثة غير ما كانت عليه بالامس.

فالمواطن جزء من الدولة، والدولة للمواطن، وبينهما تجاوب في الحق والواجب، في الاخذ والعطاء. ولأن مشكلة القرن العشرين، وإن سياسية في ظاهرها، إلا أنها، في حقيقتها، اقتصادية واجتماعية وعقائدية. ولهذا كانت وزارات الشؤون الاجتماعية في العالم كله.

ونحن الذين نقدر وزير الشؤون الاجتماعية، ونقدر مواهبه وموهلاته، يطيب لنا أن نسأله ونسأل الحكومة متضامنة متكافلة، هل هنالك في وزارات الدولة كلها موازنة مصلحة تفوق موازنة وزارة إلا في وزارة الشؤون الاجتماعية؟

موازنة الشؤون الاجتماعية مليون ونصف مليون ليرة، وموازنة مصلحة الانعاش الاجتماعي عشرة ملايين ونصف مليون ليرة. فماذا يمنع، وعدد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية أكثر عدداً وكفاءة من موظفي مصلحة الانعاش، ماذا يمنع أن نقلب الاسماء ونبدل، فنسمي وزارة الشؤون الاجتماعية مصلحة الشؤون الاجتماعية، ومصلحة الانعاش الاجتماعي نسميها وزار الانعاش الاجتماعي؟

وهل يدرك وزير الشؤون الاجتماعية كيف تنفق أموال مصلحة الانعاش الاجتماعي الضخمة؟ وعلى من تخصص هذه الأموال الكثيرة؟ الغايات سياسية، أم لمصلحة انتخابية يا معالي الوزير؟

لقد سألت مرة بعض كبار الموظفين عن مبلغ الف وخمسمائة ليرة لانشاء مدفن لقرية لا تزال تدفن موتاهها في حفر في الارض. فقال: يا أستاذ نحن عندنا مصلحة انعاش. قلت، هل عندك المال لمد الاقنية؟ قال نعم، نحن مصلحة انعاش، تريد أن تقول لنا مصلحة أموات، ولكنكم مصلحة أموات.

أنا أعلم يا معالي الوزير أن هنالك مجالس ادارية انشئت لهذه المصالح المستقلة، ونصت المراسيم الاشتراعية على شروط الكفاءات يتحلّى بها رؤساء هذه المجالس. نفذت هذه المراسيم الاشتراعية بحذافيرها. الرحمة تجوز على من في قلبه رحمة، وجدير بمن يراعي مصلحته ان لا يبينها على دموع الارملة وشهيق اليتيم، وجهيل بالدولة أن

تعطف على من لا كفاءة له، ولكن الاجدر بها أن تضع في ضميره بعض ما في ضميرها من عفة ونقاء، وأن تحرك قلبه بما في قلبها من شهامة ومروءة ووفاء.

ووزارة الزراعة، بانتظار صدور المشروع الاخضر، الرامي إلى استصلاح الاراضي اللبنانية، وابقاء اللبناني في قريته، وتجهيزه بمقومات العيش اللائق به. وهذا ما شكر عليه وزارة الزراعة، إذ يهمننا أن نسأل، ماذا اعتمدت وزارة الزراعة فعله بما يتعلق بمشكلة التفاح، لأن التفاح صار يشكل مشكلة عندنا في لبنان، ففقد خربت بيوت الغارسين والمتاجرين.

هل بإمكان وزارة الزراعة أن توقف تيار غرس التفاح؟

هل بإمكان وزارة الزراعة أن تنشئ بعض المعامل للعصير؟

ولكن، هل بإمكانها أيضاً أن تفتح أسواقاً مناسبة في المواسم المناسبة، لا سيما في دول الشركات التي نستورد منها بعض الادوية الزراعية والاسمدة الكيماوية، بإمكانها مراعاة لكل مواسم هذا البلد، التفاح والحمضيات والزيتون وغيرها أن تعمل على تخفيض أسعار الادوية الزراعية والاسمدة الكيماوية، لأنها في المصدر والمشأ شيء وتباع في لبنان بأسعار مرتفعة جداً، ولربما كان المستوردون على اتفاق فيما بينهم كي لا يخفضوا اسعار هذه المواد.

ورأيي جريء يا معالي وزير الزراعة، العناية بالتربة اللبنانية وإنشاء السدود والبحيرات وهذا ما تشكر عليه وزارة النافعة.

إذا أردنا أن يبقى اللبناني في الريف، وأن لا يجرفه تيار المدينة كما يجرف السيل التراب إلى البحر، ما علينا إلا أن نعنى بإنشاء البحيرات وضمان مياه الري اللبناني في قريته. انها ضمان بقاءه، انها ضمان لمكافحة البطالة والهجرة. وإنما بالتالي ضمانه لاستمرار لبنان وبقائه.

ورأيي أيها الزملاء قد يثير ضجة في الوقت الحاضر، فأنا أتمنى على الحكومة أن تبقى على ضريبة التعمير التي اعتادها اللبنانيون، شرط أن يحول أكثرها إلى المشاريع المائية، لا سيما السدود التي بها حياة لبنان وبقاؤه.

انتقل إلى وزارة البريد والبرق والهاتف. مهمتها أصبحت محصورة لتأمين إيصال البرقيات والرسائل والمخابرات، بالنسبة إلى سرعة العصر، فيا معالي الوزير. اسمح لنا أن نصارحك، بأن نقدنا للبناء ومعارضتنا داخل الحكم من أجل الحكم ذاته.

نعلم يا معالي الوزير ان القرى اللبنانية النائية، المحرومة من الكثير من مقومات العيش، ولا أقرب من أن نضمن لها هاتفاً يؤمن لها الاتصال عند الحاجة، بطبيب أو بمخفر أو بمسؤول. وأنت تعلم، أنه عندما يتعطل خط هاتفي في قرية، كم تتعطل مصالح الناس وتتأذى. أنشرك على تمديدات وإنشاءات هذه الخطوط الكثيرة، ولكن لا بد من الملاحظة، انه عندما تغيم السماء تتعطل الخطوط، وهذه قضية فنية لا دخل لك فيها.

الرجاء اليك انه عندما يتعطل خط هاتف في قرية، أن لا يتأخر اصلاحه عن يومين مهما كانت الاسباب ومهما كانت الاعذار.

وزارة الاشغال العامة: وهنا سأنتقد أيضاً لاننا تعودنا في هذه المدرسة أن نبدأ بنقد نفوسنا قبل أن نبدأ بنقد نفوس الناس.

يا سيدي، وزارة الاشغال العامة أكثر الوزارات اتصالاً بالناس، بالنسبة للماء والطرق والكهرباء والمباني، ولكن البعض، وعن غير حق، وسأبين ذلك، يشكون التأخير في التنفيذ، ولو رجعنا إلى أسباب التأخير لرأينا قضايا تعذر. أولاً، كثرة الاشغال، كثرة الدروس، تراكم المتأخرات، قلة عدد الموظفين، تأخر صدور الموازنة ونشرها للعمل بموجبها، وبعض فصول السنة التي يمتنع على الوزارة العمل فيها، وأسباب قاهرة أيضاً تحول دون تنفيذ الاعمال.

قد يقول البعض، زيدوا عدد الموظفين، لقد ألمح بعض الزملاء إلى هذه القضية عندما قال ان أبواب الرزق قد فتحت خارجاً أمام المهندسين أو عند بعض الملتزمين والمتعهدين، ففضلوا الشغل في الخارج أو عند المتعهدين على الشغل في دوائر الوزارة.

زيدوا المعاشات. ولكن زيادة المعاشات عدوى تنتقل إلى سائر موظفي الدولة وهذا ما لا قبل للدولة به. تبقى قضية تأخير المعاملات والمداات التي يستلزمها مشروع للتنفيذ.

أمامي ورقة تبين سير مشروع مجهز للتنفيذ: أولاً، المدة اللازمة، مرسوم منفعة عامة: ٣٠ يوماً. دفتر الشروط وأعداد ملف التلزم والاستملاكات: ٣٠ يوماً. الاحالة إلى التلزم: ١٥ يوماً، مدة الاعلان عن التلزم والتصديق على التلزم: ٣٠ يوماً. ثم ابلاغ التصديق: ٣٠ يوماً.

يتبين من ذلك أن هنالك مدة مئة وخمسة وسبعين يوماً يسير فيها مشروع تنفيذ لطريق ما أو لمشروع ما. هذا إذا سار بطريق طبيعي، ولكن الوزارة عمدت إلى تغيير هذه الخطة وتعديلها بأنها ستنوي، في هذا العام تقصير المدة حتى لا تعود تتجاوز على الأكثر، الشهرين أو الثلاثة أشهر. ولهذا نقترح على معالي وزير الاشغال أن يقسم الاشغال في المناطق بحسب فصول السنة. فالشق والتعبيد في الشتاء يكون في المناطق الساحلية والسهول. وفي الصيف والربيع والحريف يكون الشق والتعبيد في الجرود. أما الزفت، ففي أيام الصيف في كل المناطق.

ثانياً - تشغيل اليد العاملة اللبنانية، أيام لا تكون منصرفة إلى مواسمها الزراعية أو أعمالها في شتى الميادين والحقول.

ثالثاً - حضور مراقب عقد النفقات جلسات المناقصة ليوافق رأساً دون أن تمر عليه المعاملات بعد مدة طويلة فيتأخر التنفيذ.

وعلى كل حال، فالمشاريع التي قامت بها وزارة الاشغال، بعد الانتقاد الذي وجهناه إليها، مشاريع سائرة في

طريق التنفيذ. وعلى ما علمت عن يقين وصدق أن سنة ١٩٦٣ ستكون سنة تنفيذ لا سنة دراسات، بعد أن أنهت الدوائر المختصة كل الدراسات. ولا ننسى أن نذكر بعض الذين يقولون إن هذا المجاز كلف كذا من مئات الألوف من الليرات، أن نذكر أن مجاز جبيل خصص له مليونان من الليرات مقابل أربعمئة ألف ليرة لمجاز بكفيا وسبعمئة ألف ليرة لمجاز اهدن.

مليون ليرة من مشروع السبعة والثلاثين مليوناً لمجاز جبيل أعتقد أنه يكون رقماً كافياً وحجة كافية لإسكات من يريدون أن يعارضوا.

أخيراً، المصالح المستقلة بكلمة موجزة.

لقد ثنيناها في السنة الماضية حملة شعواء على المصالح المستقلة، فوعدت الحكومة انها ستضم هذه المصالح في هذه السنة إلى بعضها. وذلك تسهلاً للأعمال وتوفيراً على خزينة الدولة، وساعة تضم هذه المصالح في مصلحة واحدة، وتلغى المجالس الادارية المخلوقة أكثرها للتنفيذ، ويخرج من الموظفين من لا حاجة له ومن لا علم له ولا خبرة ولا فن، تهبط أسعار الماء وأسعار الكهرباء في كثير من المناطق.

يا دولة الرئيس، ما قصدت من وراء هذه الملاحظات والآراء والمقترحات إلا أن ألفت نظر الحكومة، ونحن منها وفيها، نريد على يدها الافضل والاكمل، وهي التي جاءت لتتم ما بدأت به الوزارة السابقة، والذين عارضوا تلك الوزارة يعارضونها به وسيظلون يعارضون لأن لا شيء يعجبهم ولا يرضيهم.

ألفت نظر الحكومة إلى ما يقوله رجل الشارع ورجل المكتب، والعامل ورب العمل، وكل من له علاقة بهذه الدولة ويغار عليها، وأنتم ونحن حراس على حقوق الشعب، أمناء على مصالحه ويهمنا أن نتعاون وإياكم لتأمين العدل والخير يشملان كل المناطق وكل الفئات وكل الطوائف، فيبارك اللبنانيون هذا العهد ويرتاح ضمير الحاكم والمسؤول، إلى انه قام بواجبات الحكم خير قيام، وفقكم الله، وهدى الضالين سواء السبيل.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليمان العلي.

سليمان العلي: حضرات الزملاء الكرام،

عطوفة الرئيس، معالي الوزراء،

لا بد لي، بعد أن أنهى الصديق الاستاذ أبو شرف كلمته، أن أجاهر بكلمة أدلل بها على أن روح الزميل الكريم هي روح طيبة وخيرة تتجه اتجاه كلياً نحو المعارضة الفعالة. وإن الانتقادات التي وجهها للوزارات، إذا كان المجلس يريد أن يأخذ بها، هي كافية لأن تسقط حكومة وتأتي بحكومة.

حضرات الزملاء،

بعد أن استمعنا إلى الكثيرين من الخطباء المعارضين منهم والموالين، وبعد أن ناقشوا أرقام الموازنة بنداً بنداً من ناحية المادة، لا أرى لزوماً أن أتناول موضوع الموازنة بعد أن أشبعه نقداً وتفصيلاً كثير من الخطباء. إنما لنا كلمة عامة في هذا الموضوع وفي هذه الموازنة بالذات لا بد من أن نقولها، وهي كلمة حق يراد بها حق.

أبدأ قبل كل شيء بوزارة الداخلية، وكنت أود أن يكون معالي وزير الداخلية هنا لسمع ما سأقوله وإني على يقين انه سيعترف بما سأقوله سراً وإن كان لن يعترف به علانية.

ان وزارة الداخلية، وشؤون الامن فيها ليست مرتبطة بمعاليه. وإن معاليه يتألم كثيراً من هذه الاوضاع التي يمر بها. ولكن للظروف أحكام، وأن بعض الظروف، في معظم الاحيان تحمل معالي الوزير على اطلاق الانتقادات الصارخة بالرغم من أنه يريدنا أن تبقى طي الكتمان، فيضطر معاليه إلى أن يدوي صوته.

وعندما نتلفظ بكلمة رجال الامن، تفسر هذه الكلمة تفسيراً خاطئاً، ويذهب البعض من الزملاء في التفسير إلى أبعد حد يمكن أن يذهب إليه أي فرد في هذا المجلس.

ان هنالك أجهزة خاصة في الامن العام اللبناني - ولنسم الاشياء بأسمائها - تتقاضى مخصصات تصرفها كما تصرف بعض الاجهزة الاخرى مواردها الخاصة في سبيل التعرض إلى كرامة الناس وخاصة إلى كرامة اللبنانيين المخلصين لهذا البلد.

وكلما تطرقنا إلى موضوع الامن العام نرى بعض الزملاء يأخذون كلمتنا على غير حقيقتها ويفسرونها بأن الجيش موضع اتهام. كلا! الجيش ليس موضع اتهام، ولن يكون هناك مجال لأن نتهمه. فبين أفراد هذا الجيش من هم من خيرة شباب هذا البلد، ومن هم حريصون أكثر منا ومنكم على استقلال هذا البلد وعلى كرامة كل فرد من أبناء هذا البلد، وهم يغارون على هذه الكرامة أكثر مما نغار نحن عليها. إنما هنالك أجهزة خاصة، لا علاقة للجيش بها على الاطلاق، هي التي تتجنى على كرامة الأهلين، وإذا استمرت هذه الحالة، فلن يبقى كرامة لأحد في هذا البلد.

كل كلمة تقال تفسر بالجيش - ما معنى كلمة جيش؟

ان أفراد الجيش هم حماة هذا البلد، وإن بينهم من يتألم أكثر منا، وإن بينهم من ينظر إلى الامور نفس النظرة التي ننظرها نحن. وإن بينهم من يحذر من نتائج وعواقب بعض هذه التصرفات.

كل كلمة تقال عن الامن العام تفسر بالجيش، الامن العام هو غير الجيش، والمكتب الثاني هو غير الجيش. اننا مستعدون أن ندفع للجيش ميزانية دون قيد أو شرط، لاننا بدون جيش يعني اننا بدون لبنان وبدون هذا الكيان اللبناني. فأنا، أحد المعارضين في هذا المجلس أقول: ان الجيش سياج الامة وسياج الوطن. فما معنى هذا التفسير الذي يطلق من اليمين ومن اليسار لكل كلمة تقال. وأكثر من هذا، كلما وقف معارض على منصة الخطابة، ينتقد حاكماً أو مسؤولاً أو وزيراً أو رئيساً للوزارة يقولون انه ليس ضد الحكومة فحسب بل انه ضد العهد.

لماذا يا سيدي هذا الافتراض؟ من قال لكم إنه ضد العهد؟ انه عندما ينتقد حكماً أو دائرة أو أمن عام أو مكتباً ثانياً فهو لا ينتقد عهداً. باستطاعة أي انسان أن ينتقد الجميع. فالدستور صريح في هذا الموضوع، ولكن رئيس الدولة فوق كل انتقاد.

إذاً لماذا هذا التفسير وهذا التأويل؟ انه ليحمل الناس على العداء دون أي مبرر. وهذا التفسير مصدره تبيض الوجوه. مصدره من الذين يهتهم أن يبيضوا وجوههم، والذين يهتهم أن تكون السلطات راضية عنهم فهم لا يجدون وسيلة أخرى لنيل هذا الرضى، سوى ترويج الاشاعات ووضع التقارير كما يفعل الامن العام والمكتب الثاني عندنا.

كنت أريد أن أدخل في موضوع كل وزارة على حدة وأن أناقش بنود الموازنة بنداً بنداً، ولكنني فضلت أن أبحث هذا الموضوع، لانني سمعت بعض الزملاء من اصدقائنا النواب الموالين - ولهم الحق في أن يكونوا موالين، كما ان لنا الحق في أن نكون معارضين - يفسرون كل كلمة نقولها على غير معناها الحقيقي.

ان ما نقوله هو القول الصدق وهو حقيقة الحال وحقيقة لبنان. وإذا أخذنا وصف الحالة من أفواه الموالين أنفسهم كالزميل الاستاذ أبي شرف لقلنا ان الحالة جد سيئة. وهذا أمر طبيعي لأن الزميل لم يقو على كبح جماحه، لأن نفسه تأبى عليه أن يقول الا الواقع كما هو، والحقيقة كما هي.

يطلبون منا أن نصدق على هذه الموازنات، وقد تطرقنا في كلمتنا عن وزارة الداخلية، إلى وزارة الدفاع ونريد أن نقول في هذه الوزارة كلمة بريئة.

ان ملاحظتنا على موازنة وزارة الدفاع هي أن في هذه الموازنة مصاريف سرية تصرف كيفيا. وتصرف برأي الاشخاص الذين يريدون من وراء الجيش، أن يجعلوا لهم هدفاً سياسياً في هذا البلد، وأن يجعلوا من أنفسهم حكاماً غير منظورين هذا هو الواقع المؤلم ولكنه حقيقة واقعة.

وبهذه المناسبة بالذات اتجه إلى معالي وزير العدل لاسأله كيف يسمح بأن تبقى الحالة على ما هي عليه.

ان للقضاء اللبناني حرمة ولن نقول عنه إلا ما هو فيه.

ان بين القضاة اللبنانيين من هم من خيرة القضاة في العالم، ولكنهم لا يعرفون كل ما يجري فالاشياء التي تصل إلى علمك إنك كوزير وكرجل سياسي مسؤول لن تصل إلى القضاء اللبناني وهذه الاشياء هي كما تعلم وكما ترى وتسمع في البيوت والشوارع والاندية وفي مجلس النواب ومن النواب الموالين والمعارضين.

ان هناك افتئاتاً على كرامة القضاء وهذا الافتئات يتأتى من جراء وضع زيد أو عمر أو بكر في السجن دون أن يأخذ رأي القضاء بأمره. ويبقى في السجن أسابيع وشهوراً ولا يعلم القضاء به. ويخلى سبيله بعد أن ينال البركة المعروفة من الجميع ولا يعلم القضاء بشيء مما يجري. فمن المسؤول عن هذا كله.

على وزير العدل أن يتخذ الموقف الذي اتخذته الرئيس عبد الناصر قبل أن يترك سوريا بشهرين وقبل حدوث الانقلاب الأول. فقد اصدر الرئيس عبد الناصر قراراً يقول فيه: لا يحق لاحد من رجال الامن أن يوقف شخصاً قبل استشارة النيابة العامة والمستنطق.

نحن لا نعارض للتهديم، نحن نريد من الحكومة أن تقف في وجه هذا الطغيان، فتجعلنا يوماً من الايام، نشعر بأنها أثبتت انها لا تقبل أن يتجاوز أحد على القانون ممن هم حماة القانون، حتى يمكننا فيما بعد أن نقول أن الحكومة في تاريخ كذا وقفت موقفاً مشكوراً. أما اليوم فإنها على العكس، تشجع على التجاوز على القانون عندما ننظر نظرة الهزء إلى كل ما يحصل من تعد على أي فرد من هذا المجلس. ان هذا الموقف الذي تقفه الحكومة في هذا الموضوع يشجع المعتدين على التماذي في تعدياتهم لانهم يعتقدون انهم هم الذين يخدمون هذا البلد ويخدمون مصلحته، - طالما أن الوزير المختص أو رئيس الوزارة الحالي يقول: معهم حق، شو بيسايل؟ - ضربوه كفين، شو بيسايل - عملو له قتله، شو بيسايل.

لم نر المجرمين يعاقبون، بل على العكس، ترسل اليهم كتب شكر، ويشكرون علانية أمام هذا المجلس. ننتقل إلى وزارة النافعة التي نريدها أن تكون نافعة بكل معنى الكلمة. أن نصف أعمال الدولة بهذه الوزارة، الماء، والكهرباء والطريق.

أنا لا أوّمن يا معالي الوزير بأنك تريد أن تضع في موازنة هذه الوزارة مئة مليون أو مئتي مليون لا تتمكن من صرفها كلها فنضطر إلى تدويرها فيما بعد. أنا أوّمن بأنك لا تريد هذا، ولكن هذا ما يحدث في نهاية كل عام. لقد اعترضت في اللجنة وقلت اننا لسنا بحاجة إلى كل هذه الاعتمادات إذا كانت ستدور سنة بعد سنة. أريد أن تعطوا هذه الوزارة عشرة ملايين فتصرفها كلها، فهذا أفضل من اعطائهم مئآت الملايين وتبقى في الخزينة. انني لا أشك بحسن نيتكم، ولكنني أقول هذا على سبيل التنبيه.

إذا كان عدم صرف اعتمادات الطرق والماء والكهرباء، سببه قلة التنظيم وقلة عدد المهندسين والخبراء، فلماذا لا يكون في الوزارة العدد الكافي منهم. فمن منّا يخل على وزارة الاشغال العامة بدفع رواتب المهندسين وأجور الخبراء حتى نؤمن لهذا البلد الماء والكهرباء والطرق.

اننا نرجو مخلصين أن تكون سنة ١٩٦٣ سنة عمل وتنفيذ في وزارة الاشغال العامة. ونرجو أن لا تنتهي إلا وتكون هذه الوزارة قد صرفت الاعتمادات هذه السنة والاعتمادات المدورة من السنين الماضية.

ننتقل إلى وزارة الخارجية. وكنت أتمنى أن يكون معالي وزير الخارجية هنا لاقول له أنه تلا علينا في الماضي بيانات، وقلنا له يومئذ، بمنتهى الصراحة، ان هذه البيانات لا يعمل بها اطلاقاً وإن الواقع غير ما تضمنته البيانات، ورجونا منه بصورة خاصة، من على هذا المنبر أن يتجه في هذه السياسة اتجاهاً سليماً فلا يورط هذا البلد في أزمة ليست من مصلحته ولا من مصلحة أحد على الاطلاق.

انني اختلف مع أكثر الزملاء بالاشادة في هذا المخطط السياسي الذي يقولون عنه انه مخطط حيادي صحيح صادق. لانني أعتقد أن هذا المخطط ليس مخططاً سياسياً صالحاً وأنه ليس حيادياً أبداً. ولو كان هذا المخطط حيادياً لما كنا نعاني ما نعانيه من أبناء جيراننا الاقرب الينا في دنيا العرب.

ان هذه السياسة بالذات هي التي تورط البلاد في أزمة اقتصادية خانقة. وهنا لا بد لي من أن أخالف الزميل الاستاذ أبي شرف فأقول: لو كنا نحن متجردين بكل معنى الكلمة لما كنا نمر بهذه الازمة الاقتصادية الخانقة التي

نمر بها اليوم أما من ناحية الانبطاح فأجيب حضرة الزميل بأنني لا أقره عليها إطلاقاً، فلم يكن هناك لا انبطاح ولا تزلف ولا زلفى، إنما هناك حقيقة واقعة انت تعلمها، وأنت في كنانة نفسك أكثر مني اقتناعاً بهذا الموضوع. فلا داعي للانبطاح ولا للزلفى والتزلف. هنالك تسويات تحصل بين الدول على قدم المساواة، وهذا ما نطلبه يا حضرة الزميل، ولم نطلب يوماً أن يكون هذا البلد مطية لبلد آخر مهما كانت الظروف ومهما اختلفت الألوان ومهما تنوعت السياسات.

ومن هذا الموضوع ننتقل إلى وزارة الانباء. فإذا أردتم أن تطلعوا على هذه الوزارة في وضعها الحالي وعلى دوائرها، لوجدتم ما يلي:

ان نصف موازنة هذه الوزارة يصرف على الموظفين المخلصين الذين لا تشوبهم شائبة ولا علاقة لهم بالسياسة، والنصف الآخر يصرف على مكاتب معلومة في هذا البلد، فلا يعين موظف الا بإشارة من الامن العام أو من المكتب الثاني. وعندما يصدر المرسوم يتم توقيع العقد ويأتي الموظف في آخر الشهر ويقبض المبلغ المعلوم.

أما وكالة الانباء الوطنية التي تطلع عليها أنت يا معالي الوزير فاني أعتقد أنك أنت، في قرارة نفسك لا تؤمن بها. فلا صحة للبلابات التي تصدرها هذه الوكالة إطلاقاً. وقد وقف امامك معالي وزير الداخلية يقول لي أن لا علم له بالبيان الذي صدر بامضائه عن الحادث الذي جرى لي على طريق دمشق. فنشرت وكالة الانباء ونشرت الصحف كلها بياناً بامضاء كمال جنبلاط تقول فيه أن الاستاذ جنبلاط احتج على هذا التدبير وطلب معاقبة الفاعلين. الخ. وأنه لا يرضى بمثل هذه الامور تجري مع زملاء له. فسألنا كمال بك فقال: لا علم لي بهذا على الاطلاق. فبالرغم من هذه الظروف، وبالرغم من وكالة الانباء التي تستعملها الحكومة للدعاية لها فلا يزال في هذا البلد أقلام حرة لا تقول الا الحقيقة كاملة غير منقوصة.

ولنا في هذا الموضوع كلمة عامة تشمل السياسة من جميع نواحيها فنقول: ان الحكومة الماثلة أمامكم أفلست داخلياً وخارجياً وإذا كانت أكثرية المجلس لا تزال تعطيها الثقة فلأن هناك مسايرات وظروف خاصة يراها كل فرد منكم بمرآته الخاصة. وقد يجوز أن تكون الاقلية مخطئة بعض الاحيان، وأن تكون الاكثرية مخطئة أيضاً في بعض الاحيان. فليس بيننا من هو بلا خطئية. كلنا نخطيء، وإذا كانت الاكثرية قد أعطت الثقة فليس معناه أن هذه الحكومة عملت ما عجز عنه الغير أو انها عملت ما لا يعمل في هذا البلد. وإذا كان المجلس قد أخطأ في اعطاء الثقة فلن يكون الاول الذي يخطيء، لقد أخطأت مجالس كثيرة قبل اليوم، في ظروف خاصة واستثنائية. وفي صدر الاسلام اخطأ المسلمون أيضاً عندما بايعوا معاوية وتركوا مبايعة علي.

فيا دولة الرئيس، ويا معالي الوزراء. قلت سابقاً وأقول الآن أن الكثيرين منكم وخاصة رشيد افندي كرامي، كلما وجهت إليه كلمة انتقاد يقابلها بابتسامة هزء. لقد رأينا قبلك كثيرين يا رشيد أفندي على هذه الكراسي يقابلون الانتقاد بنفس الهزء ولكنهم دفعوا ثمن هزئهم فيما بعد. نعم يا سيدي، الامة وحدها تجعلكم تدفعون الثمن الذي انتظره أنا مثلاً. ان المخلصين من ابناء بلدك يا رشيد افندي هم الذين سيجعلونك تدفع الثمن وليس سليمان العلي أو جان حرب أو ريمون اده، فلا أحد سوى اخوانك في بلدك طرابلس يجعلك تدفع الثمن. فأما

أن يحكموا لك أو يحكموا عليك، والمستقبل قريب، وأرجو مخلصاً أن يكون قريباً حتى تحكم الامة لنا أو علينا. قد يجوز أن ندفع نحن الثمن وقد تدفعه أنت. نحن نعتقد اليوم انك أنت وحدك ستدفع الثمن. وليس باستطاعة أحد أن يدين رشيد أفندي كرامي غير أبناء طرابلس، وليس باستطاعة أحد أن يدين سليمان العلي غير أبناء عكار. للمستقبل قريب، وأرجو أن يكون قريباً، فيحكم الرأي العام اللبناني من منا على خطأ ومن منا على صواب. وأريد أن أختصر يا عطوفة الرئيس بقدر الامكان حتى أترك لغيري أن يقوم بقسطه في هذا المجال، فأقول بكلمة مجملة، ان الحالة التي نحن فيها الآن لا تطمئن إليها نفوس الناس، وإن حريق البخور لن يجدي أحداً نفعاً، وإن الحقيقة يجب أن تقال وأن تسمع خارج هذه الندوة وخارج مجلس الوزراء. وهذه الحقيقة تقول ان البلاد غير مطمئنة إلى الحالة الحاضرة، وانكم أنتم المسؤولون عن هذه الحالة، وإن التاريخ سيحاسبكم فيما بعد على اهمالكم، ان أنتم اصررتم على هذا المخطط وأكملتم السير في هذه الطريق. وأختم كلمتي بالدعاء إلى الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعاً إلى ما فيه خير هذا البلد اللبناني العربي الكريم.

الرئيس: ارفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الخامسة مساءً المتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة. وقد بقي من طالبي الكلام حضرات النواب السادة: شفيق مرتضى، جوزف شادر، ونهاد بوز، وسنختتم المناقشة بعد أن يتكلم حضرات النواب الثلاثة.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس

الامضاء: منير أبو فاضل

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة مناقشة مشروع موازنة ١٩٦٣ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٧ كانون الثاني ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، شارل سعد، عبدالله المشنوق، بشير الاعور، موريس الجميل، كميل شمعون، فؤاد البرط، محمد حمزة، سعيد طوق، محمد فتفت، يوسف كرم، عبد اللطيف الزين، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، سليمان عرب، شبلي العريان، ناظم القادري.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، حبيب كيروز، وارتكس شامليان، أحمد اسبر، ادوار حنين، قبلان قبلان، جميل لحود.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: فيليب تقلا، فؤاد بطرس، علي بزي، رينه معوض، الامير مجيد ارسلان، رفيق نجا، بيار الجميل، كامل الاسعد، جان عزيز.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون - تتلى اسمائهم

تليت

المعتذرون، تتلى اسمائهم

الرئيس:

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الاولى من العقد الاستثنائي الاول في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثالث من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، انطوان صحنوي، عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور، اميل مكرزل، سعيد طوق، سميح عسيران، ناظم القادري، وجورج هراوي.

واعتذر السادة: هاشم الحسيني، قبالان قبالان، حبيب كيروز، وابراهيم العبد الله.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء: فيليب بولس، فؤاد بطرس، جوزف اسكاف، بيار الجميل، كمال جنبلاط، رينه معوض، علي بزي، جان عزيز، عثمان الدنا، وكامل الاسعد.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تلي المرسوم رقم ١١٦٨٥ بدعوة المجلس النيابي لعقد دورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٣ وتنتهي في ٣١ منه. كما تلي المرسوم رقم ١١٥١١ القاضي باسناد مهام وزارة الاقتصاد الوطني إلى دولة رئيس مجلس الوزراء اثناء غياب الوزير الاصيل، ثم تابع المجلس مناقشة مشروع موازنة ١٩٦٣ فاشترك في المناقشة عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات النواب المحترمين، أعلن دقيقة صمت وقوفاً، حداداً على الفقيد الراحل النائب السابق المرحوم شارل عمون.

- فوقف المجلس دقيقة صمت حداداً -

الرئيس: استؤنفت الجلسة،

الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: حضرة النواب المحترمين، ان الحكومة تشارك المجلس الكريم حزنه على الفقيد الكبير السفير شارل عمون وقد خسرت به وزارة الخارجية ركناً من أركانها كسفير من الیق سفرائها وأنشطهم، وخسر به لبنان عاملاً من أقدر عماله في ماضيه وفي سنواته الاخيرة، في حقول متعددة وخاصة

في حقول السياسة والثقافة والعلم والدعاية للبنان، أينما حل المرحوم شارل عمون.
فرحة الله عليه والعوض بسلامتكم جميعاً.

الرئيس: نستأنف مناقشة الموازنة بصورة عامة والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة رئيس المجلس المحترم، زملائي الكرام،

غيب الموت وجهاً لبنانياً ناصعاً طالما سبغ وبذل في المكرمات، وطالما أدى خدمات جساماً للبنان، وسواء كان ذلك في حقل السياسة أو في حقل الثقافة والادب. رحم الله شارل عمون رحمة واسعة وعوض لبنان والشعب اللبناني عنه خير العوض والسلام.

دولة رئيس المجلس المحترم، زملائي الكرام،

سمعتم وسمعنا في الجلسة السابقة كيف ان الزميل الكريم الشيخ موريس الجميل صنف السادة النواب، ولقد أصغيت بانتباه كلي علني أجد نفسي في هذا التصنيف فإذا أنا وزملائي خارج هذا التصنيف، فنحن نواب بعلبك نمثل فئة من الشعب تنبع قناعتنا من أعماق أنفسنا، فقد نعارض عندما نرى المعارضة في سبيل المصلحة العامة، وقد نؤيد عندما نرى التأييد يخدم هذه المصلحة، وقد نخطيء وقد نصيب والعصمة من بعد الله.

زملائي الكرام، لم أكن أنوي الكلام في ميزانية هذا العام، ذلك لأنني منذ ست سنوات ومنذ ان كان لي شرف المساهمة في أعمال هذا المجلس، لم أجد ان الكلام أجدي، ولم أجد أنه من شأنه أن يجدي في اصلاح ما أفسده الدهر القاسي، بل في اصلاح ما أفسده العهد السياسي في هذا البلد.

لم أجد أن الكلام يجدي في اصلاح ما أفسدته المحسوبة في تسيير شؤون الدولة، وفي دراسة المشاريع وفي اقرار الاعتمادات وفي عدم الحس بالمسؤولية العامة، حتى كأن المسؤول في هذه الجمهورية العلية لا يهتم الا بقريته، وإذا توسع مجازاً فبمنطقته، أما باقي أجزاء لبنان فكأنها في مجاهل افريقيا أو كأنها بلاد الماو الماو..

لو كان هنالك شعور عام بالمسؤولية، لما وجدنا أن مناطق معينة تزدهر وتزدهر ومناطق لبنانية أخرى تفقر وتفقر. مما يدعو اهلها على ترك حقولهم وديارهم والهجرة إلى المدينة طلباً للرزق المستعصي.

لم أجد أيها السادة ان الكلام أجدي أو من شأنه أن يجدي في اصلاح الضمائر الخربة لدى بعض الموظفين وما أكثرهم. كلكم يذكر تلك الحملة التي قام الرأي العام وقامت الصحافة وطلبت التطهير، وكلكم يعلم كيف تمخض الجيل.. ووقف التطهير على مدير لم يكن له من يسنده في الدولة، وكلكم يعلم أيضاً كيف انبثقت المراسيم الاشتراعية وأعطت الموظفين ذوي الضمائر الخربة حصانات وضمانات لم تكن لهم من قبل، فزادتهم فساداً على فساد وأخذوا يعيشون وقد استشرت بهم الرشوة، فنحن اليوم في عهد ديكتاتورية الموظف وخاصة الموظف الصغير. ولعلكم تذكرون حادثة الحاكم، وهذا مثال على عنترة الموظفين.

ولقد كنت أتمنى أن يكون معالي وزير الانباء هنا لاذكر له، واذكره بحادثة الحاكم، وما كان ينبغي أن تقف

الادارة في حادثة الحاكم، وما كان على وكالة الانباء الوطنية التي جمعت موظفيها من هنا وهناك، كيفما تيسر، ودون أي ضمانات أو كفاءات، بأن يرى كيف أن الاجير اليومي في هذه الدولة، يمر تعيينه على مجلس الخدمة وعلى ديوان المحاسبة وغيرهما من الدوائر، بينما استغرب كيف أن وكالة الانباء الوطنية قد عين موظفوها كيفما تيسر، وهب ان معالي وزير الانباء، وهو وزير اليوم، يحترمه ويطيعه القائمون على الوكالة الوطنية للانباء، فهل ضمن لنفسه انه سيبقى فيها؟ وما أدراه بأنه سيسلط عليه يوماً ما، حاكم آخر كما سلط حاكم على بعض زملائه؟

ومن يجعل النباح للصيد بازه قصيده النباح فيما تصيدا

لست أدري ما الحاجة الوطنية والاقتصادية والثقافية والادبية لوكالة الانباء الوطنية حتى يرصد لها عدد ضخمة من الملايين، وقد كان الاجدر أن ترصد هذه الملايين للزراعة مثلاً وهي وزارة منتجة، أو أن ترصد لوزارة الصحة مثلاً، ونحن بحاجة إلى عناية، ولكنها المحسوبة في تسيير أمور الدولة كما قلت.

ولم أر أيها السادة ان الكلام أجدى أو من شأنه أن يجدي في اصلاح ما أفسدته الطائفية في هذا البلد، والطائفية أيها السادة في هذا البلد اشبه ما تكون بالبوقة، رأس كبير وذنب صغير، تعمل عندما يكون الامر متعلقاً بمصلحة فئة معينة من اللبنانيين، وتهمل عندما يكون الامر متعلقاً بمصلحة فئة أخرى. والكل يتذمر من الطائفية.

ولقد سبق لي أن تقدمت باقتراح منذ سنة ونيف، أطلب فيه الموافقة على الغاء الطائفية.

فعندما نقول: اعملوا الطائفية على الجميع، أو ألغوا الطائفية عن الجميع يخرجون بالصمت عن لا أو نعم.

وقد تهون هذه المساوىء أيها السادة أمام الحزبية في هذه الدولة،

هذه الحزبية التي يحمل لواءها الخفاق وزير بارز معروف، كنت أتمنى لو كان حاضراً.

وإن كنت على خلاف في الرأي مع معاليه، إنما يقتضي الأخص ان اعترف له بفضيلة الصراحة في حزبته التي لا تهادن ولا تلين ولا ترضى بأنصاف الحلول. وهو يطبع الوزارة التي يحتلها بطابعه الخاص، وعندما نقول وزارة الداخلية مثلاً، فكأنما نقول: وزارة كمال بك جنبلاط.

انني على خلاف معه في الرأي، ولكن لا يسعني إلا أن أكن له التقدير والاعجاب وحرام ان تنكر مقادير الرجال.

ولأن كان الحزم والصلابة والعناد في الحق صفات مشكورة في خدمة الحق، فهي مذمومة عندما يرافقها الميل والغرض والحزبية وحب الانتقام. ومن دواعي الاسف ان صلابة وحزم وعناد معالي وزير الداخلية، ممزوج بالحزبية والغرض والميل والحق وحب الانتقام.

وعندما أبحث في وزارة الداخلية والشجون التي تمثل في هذه الوزارة فكأنما بحثت في جميع الوزارات،

فمعالي وزير الداخلية يدس يده واصبعه وانفه في كل وزارة من وزارات الدولة ولا استثني، فكلكم يذكر تلك الافتتاحية الجميلة التي صاغها في جريدته الرسمية، والتي نال منها من الشعب السوري الشقيق، كلكم يذكر تصريحه المتكرر في هذا المجلس عندما قال بالحرف، من واجبي كوزير للداخلية وهذه هي المستمسكات، ان الاحق تطبيق القانون أمام المدعي العام، وأمام المستنطق، وأمام كل فرد من أفراد القضاء الجالس، هذا القول أوضحه معالي وزير الداخلية وهو يمثل الهيئة التنفيذية في هذه الدولة، وقد قال: من حقه ان يلاحق تطبيق القانون مع القضاء، فمعنى هذا القول أيها السادة هو تدخل سافر فاضح في شؤون القضاء ونقض بارز لاحكام المواد ١٦ و ١٧ و ٢٠ من الدستور التي نصت على فصل السلطات، فالسلطة التشريعية أيها السادة مستقلة عن السلطة الاجرائية كما تعلمون، والسلطة الاجرائية مستقلة عن السلطة القضائية.

هكذا ينص الدستور، أما معالي وزير الداخلية فأريه يختلف عن أحكام الدستور، يقول هذا القول على مرأى ومسمع معالي وزير العدلية.

وهنا اسأل معالي وزير العدلية: إذا كان معاليه يقر زميله على هذا المبدأ الجنبلاطي الجديد، اسأله عن مجرد وجوده وزيراً؟ لماذا لا تلحق وزارة العدلية بإحدى مصالح وزارة الداخلية؟ فإذا كان معاليه لا يقره على هذا المبدأ فبماذا يفسر سكوته؟ ولماذا لم يستقل ولا هو استقال؟ ترى هي سياسة الاستكراس؟

وزارة الداخلية أيها السادة هي معبر لباقي الوزارات، فمن تشكيلات القائممقامين وما رافقها من شؤون وشجون، إلى معاقبة القائممقاميين، وحبذا لو كان معالي وزير الداخلية حاضراً لاسأله هامساً: هل بين المعاقبين من القائممقاميين، القائممقام جنبلاط مثلاً؟

إلى مدرسة شمالان، وما ادراكم ما مدرسة شمالان، وقف معالي وزير الداخلية امامكم أيها السادة وقال: انها وكر للجاسوسية يجب اغلاقها. وإنه من صلاحيته ان يغلق هذا الوكر، وإنه لم يغلق هذا الوكر حتى الآن، لأن اغلاقه يتطلب اصدار مرسوم وتعلمون من يصدر المراسيم. هذا ما قاله أمام مجلسكم الكريم معالي الوزير جنبلاط، وهذا نصه بالحرف.

هذا القول أيها السادة اتهام جريء لزملائه في الحكم. فهو يتهممهم انهم لا يوافقونه على اغلاق وكر الجاسوسية. ويتهممهم على انهم يسترون على الجواسيس. وأي اتهام أشد انحرافاً وقبحاً من هذا الاتهام؟

فبقاؤه أيها السادة، اما أن يعي هذا الوزير خطورة ما يقول وعند ذلك يقف أمام أمرين: وإما أن يتحمل مسؤوليته أو أن ينسحب من الحكم. أما ان لا يتحمل مسؤوليته وأن يتهمم رفاقه ومن هو فوق الاتهام. فهذا أمر لا يجوز.

اننا نعيش في بلد ديمقراطي يقوم على فصل سلطات الدولة، وإن معالي وزير الداخلية ينقض هذا المبدأ فوجوده في مركز الحكم خطر على مؤسساتنا هذه.

ليس الامر كل ما مضى، فوزير الداخلية مسؤول عن الامن وما ادراككم ما حالة الامن. فالقتلى تترى، واطلاق النار أصبح عادة مستحكمة، لم ينج نائب ولم ينج وزير، ولم ينج مسلم، ولم ينج قائد في الدرك.

أيها السادة، بين أيديكم سفر ضخّم هو مشروع الميزانية، ولقد تصفحته مع من تصفح، فلم أجد فيه على ضخامته وعلى ضخامة ارقامه انه أرصد غرش واحد مثقوب لبلد لبناني اسمه بعلبك. لا في حقل السياحة ولا في حقل الآثار، اننا أيها السادة، نسامح المسؤولين بالماء، ونسامحهم بالكهرباء ونسامحهم بالدواء، ونسامحهم في كل شيء من متطلبات الشعب، وإنما لم يعد بوسعنا ان نسكت وأن نصمت عندما نرى دماء اللبنانيين المواطنين، تهدر من كف رجال الامن الذين أوكل اليهم حفظ هذه الحياة، وحادث بعلبك، ومقتل طالب رعد على يد أحد أفراد الدرك شاهد صارخ على تعسف المسؤولين في وزارة الداخلية.

- وشر البلية ما يضحك أيها الامير الكريم الخطير.

طالب رعد، مواطن لبناني، لم تصدر بحقه أية مذكرة قضائية ولم توجه إليه أية تهمة، لا جنائية ولا جنحة، حتى ولا مخالفة. عريف في الدرك يحمل سلاح الدولة، ليحافظ به على أرواح المواطنين، عنّ على باله أن يجرب بندقيته فأطلق النار على طالب رعد وارداه قتيلاً عن بعد بضع خطوات.

فيا دولة رئيس مجلس الوزراء، لقد يسّنا من وزارة الداخلية ومن أجهزتها المتعفنة بالحزبية، فإننا نعتبرك مسؤولاً أمام المواطنين، وأمام ممثلي الشعب عن حزبية وزرائك وعلى رأسهم معالي وزير الداخلية.

ان طالب رعد لم يقترب أية جريمة، ومعالي وزير العدلية شاهد عدل على ما أقول، وقد أتت إليه التقارير في هذا الموضوع، فإذا كانت هنالك أية تهمة بحق طالب رعد فإني أطلب من معالي وزير العدلية أن يكذبني القول.

طالب رعد يسير على الشارع العام، وإذا بممثل الامن العام، العريف في الدرك، ورئيس الدورية يصوب بندقيته ويطلق عليه النار، فيرديه قتيلاً على الطريق العام في رابعة النهار، دون أي ذنب ودون أية جنائية ودون أي مخالفة.

يقول معالي وزير العدلية ان العريف قد أوقف، وما كان العريف ليطلق النار لولا الاستهتار.

ما كان أجدرنا ان لا يطلق النار وان لا يوقف العريف. . اننا نطلب التعويض لورثة هذا الشهيد، شهيد رجال الامن وانزال أقصى العقوبة بحق هذا العريف الأرعن.

اننا يا سادة، عندما نكون في نقاش موازنة عامة، لا ينبغي لنا أن نستطيب في شؤون فرعية، إنما نسمحكم عذراً فلا بد للمصدر أن ينفث، فقد انتفخنا وحن لهذا الفارس المعلم ان يترجل، وأعني بالفارس المعلم معالي وزير الداخلية، فبقاؤه في الحكم خطر على لبنان وعلى مؤسسات لبنان وعلى كرامة لبنان والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، زملائي الكرام

طلبت الكلام للجواب على بعض الانتقادات الموجهة للموازنة، بعد أن صدقتها اللجنة التي اشرف برئاستها، لكي أضع النقاط على الحروف بشأن الاخطاء التي وردت على لسان بعض الزملاء والتي من شأنها إلحاق الضرر بسمعة الدولة المالية.

وسأكون في جوابي موضوعياً، معتمداً الوقائع الراهنة والارقام الرسمية الصحيحة.

وسيتناول بحثي النقاط التالية:

- أهمية الانفاق الحكومي
- تقدير الواردات في موازنة ١٩٦٣ وتحصيل الضرائب المتأخرة
- وضعية مال الاحتياط
- العجز المزعوم في الموازنة
- الخلاصة

أولاً: أهمية الانفاق الحكومي.

من المعلوم ان الحكومة تنفق أموال الخزينة من أصل الاعتمادات المفتوحة في الموازنة وفي صناديق المشاريع الانشائية. ومعلوم أيضاً ان اعتمادات الموازنة تنفق بواسطة الوزارات. أما الصناديق المستقلة المنشأة منذ ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ فكانت مرتبطة بوزارة الاشغال العامة وكانت لها ملاكات مؤقتة تضخمت تدريجياً مع تعدد المشاريع المقررة إلى أن تم انشاء مصلحتين مستقلتين خلال سنة ١٩٥٦ لتنفيذ المشاريع المذكورة.

وقد ألغيت هاتان المصلحتان بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٥ اعتباراً من أول سنة ١٩٦٠.

وفي ١٥ حزيران سنة ١٩٦١ انشئ مجلس خاص لتنفيذ المشاريع الانشائية، بدأ عمله فعلاً في أواخر فصل الصيف من السنة المذكورة.

من زمن بعيد لاحظت لجنة المالية وجميع أعضاء هذا المجلس ان الانفاق الحكومي ضئيل وإن الاعتمادات المدورة تزداد عاماً بعد عام، فطالبنا جميعاً بتعزيز الانفاق بشتى الوسائل، منها زيادة عدد المهندسين والفنيين وشراء معدات وآلات حديثة وتكليف مكاتب خاصة للقيام بالدروس الفنية وتعديل قانوني الاستملاك والمحاسبة العمومية بغية اختصار المعاملات المؤدية إلى تلزيم الاشغال وتصفياتها.

وقد قامت الحكومات المتعاقبة ببعض الاصلاحات المذكورة فزاد الانفاق اجمالاً لغاية ١٩٦٠ ثم هبط سنة ١٩٦١ بصورة ملموسة. أما خلال سنة ١٩٦٢ فقد سجل الانفاق، للمرة الأولى في تاريخ وزارة الاشغال

العامه، زيادة غير منتظرة وسيرتفع أكثر فأكثر خلال السنوات المقبلة، مما حملني على أن أبدي، في تقريرى الاخير، تخوفاً من انخفاض أو انقراض الوفرة الناتج من تصفية حسابات الموازنة.

واليكم بالارقام على صحة اقوالى هذه، أقدمه أولاً بالنسبة للاجزاء الثلاثة الأولى من الموازنة ومن ثم بالنسبة للمشاريع الانشائية وقد أدخل قسم منها في الجزء الرابع من الموازنة.

١ - فيما يتعلق بالاجزاء الثلاثة الأولى من الموازنة العامة.

سأبين في جدول أول مقدار الاعتمادات النهائية المقررة والمبالغ المصروفة فعلاً في الاجزاء الثلاثة المذكورة، من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦١، بموجب قوانين قطع الحساب، وسأبين في جدول ثان المعلومات عيها، بالنسبة لباب واحد من الموازنة هو باب وزارة الاشغال العامة والنقل المختص باعتمادات التجهيز والانشاء (الجزء الثاني).

الجدول الأول (بالوف الليرات)

السنة	الاعتمادات النهائية الملحوظة في الاجزاء الثلاثة	مجموع النفقات المصروفة فعلاً	النسبة المئوية	الصفحات في كتاب قطع الحساب
١٩٥١	١٠٨ ٦٤٥	٩٠ ٠٥١	%٨٣	٦٠ و ٣٤
١٩٥٢	١١٦ ٨٤٤	٨٨ ٥١٠	%٧٦	٧٢ و ٣٦
١٩٥٣	١٣٤ ١٢٥	٩٦ ٣٠٩	%٧٢	٣٦ و ٣٣ في نهاية الكتاب
١٩٥٤	١٥٨ ٩٣٣	١١١ ١٨٣	%٧٠	٣٨ و ٤٧ في نهاية الكتاب
١٩٥٥	١٨٣ ١٦٦	١٣٢ ٣٧٧	%٧٢	٤٤ و ٥٥ في نهاية الكتاب
١٩٥٦	٢٢٣ ٣٤١	١٦١ ٣٤٨	%٧٢	٤٤ و ٤٤ في نهاية الكتاب
١٩٥٧	٢٥٢ ٧٨٢	١٩٢ ٤٦٦	%٧٦	٥٤ و ٧٦ في نهاية الكتاب
١٩٥٨	٢٥٦ ٥١٥	١٨١ ٦٢٢	%٧١	٥٠ و ٧٦ في نهاية الكتاب
١٩٥٩	٢٧٩ ٦٩٠	١٩٧ ١٨٢	%٧١	٥٤ و ٨٣ في نهاية الكتاب
١٩٦٠	٣٣٢ ٢٨٨	٢٤٠ ٨٧٣	%٧٢	١١٨ و ٧٤ أصفر
١٩٦١	٣٨٥ ٦٨٥	٢٥٦ ٥٥٠	%٦٧	١٢٢ و ٢٠٤ برتقالي

يفهم من هذا الجدول:

أولاً: ان تنفيذ الموازنة العامة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦١ تم بنسب مئوية تراوحت بين ٦٧ و ٨٣٪ أي بمعدل وسطي قدره ٧٣٪.

ثانياً: ان أدنى نسبة مئوية كانت في عام ١٩٦١ إذ بلغت ٦٧٪.

ثالثاً: لقد ارتفع مقدار الاعتمادات النهائية عاماً بعد عام بحيث بلغت الزيادة سنة ١٩٦١ ٣٥٥٪ بالنسبة لاعتمادات سنة ١٩٥١.

في حين أن النفقات المصروفة فعلاً زادت خلال الفترة ذاتها: ٢٨٥٪.

الجدول الثاني (بالوف الليرات)

السنة (١)	الاعتمادات النهائية الملحوظة لوزارة الاشغال العامة في الجزء الثاني	النفقات المصروفة فعلاً في وزارة الاشغال من الجزء الثاني	النسبة المئوية	الصفحة في كتاب قطع الحساب
١٩٥٤	٢٢ ٩٥١	٨ ٣٥٠	٣٦٪	٣٨
١٩٥٥	٣٢ ٩٧٥	١٧ ٥٩٣	٥٣٪	٤١
١٩٥٦	٤٠ ١١٤	٢٣ ٧٨٣	٥٩٪	٤١
١٩٥٧	٣٨ ٩٣٣	٢٤ ٤٧٥	٦٣٪	٥٠
١٩٥٨	٣٠ ٥٣٩	١٤ ٣٣٨	٤٧٪	٤٦
١٩٥٩	٣٧ ٨٨١	٢٢ ١٨٨	٦٠٪	٤٧
١٩٦٠	٥٨ ٢٨٤	٣٠ ٦٢٣	٥٣٪	٦١ أصفر
١٩٦١	٦٥ ٦٥٩	٢٠ ٧٦٢	٣٢٪	١٨٥ برتقالي

(١) لقد ابتدأت بالسنة ١٩٥٤ لأن تقسيم الموازنة إلى اجزاء لم يتم الا اعتباراً من السنة المذكورة.

يتبين من هذا الجدول:

أولاً: ان صرف الاعتمادات المخصصة في الجزء الثاني لوزارة الاشغال العامة تم من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦١ بنسب مئوية تراوحت بين ٣٢ و ٦٣٪، أي بمعدل وسطي يبلغ ٥٠٪.

ثانياً: ان هذا الصرف ارتفع باستمرار من سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ ومن ثم تدنى كثيراً سنة ١٩٥٨ (سنة الحوادث المؤسفة).

ثالثاً: ان أدنى نسبة مئوية كانت في عام ١٩٦١ (٣٢٪).

رابعاً: ان تدني النسبة المئوية خلال سنة ١٩٦٠ يفسر بأن الاعتمادات المخصصة للسنة المذكورة سجلت ارتفاعاً قوياً بالنسبة للسنة السابقة، إذ انها قفزت من ٣٨ مليون ليرة تقريباً إلى ٥٨ مليون و٣٨٤ ألف ليرة! فإذا نظرنا إلى حجم المصروف في كل من العامين، نرى أنه ارتفع من ٢٢ مليون و١٨٨ ألف ليرة سنة ١٩٥٩ إلى ٣٠ مليون و٦٢٣ ألف ليرة سنة ١٩٦٠، أي بزيادة ٣٨٪.

خامساً: ان الفرق بين النسبة المئوية لمجموع الاجزاء الثلاثة والنسبة المئوية للجزء الثاني وحده يفسر بسبب رئيسي هو أن الجزء الاول من الموازنة مؤلف من الرواتب والنفقات الادارية التي تصرف بتمامها تقريباً.

٢ - فيما يتعلق بالانفاق على المشاريع الانشائية (وقد أدخل قسم منها في الجزء الرابع من الموازنة العامة)

ان انشاء أو صندوق مستقل للمشاريع الانشائية حصل في ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ ومن ذلك التاريخ لغاية سنة ١٩٥٧ انشأت ١٩٥٧ انشأت عدة صناديق للقيام بأعمال هامة كطاري بيروت والقليعات والبولفارات والاتوستراد والمدينة الرياضية وبعض المستشفيات والمدارس والابنية الحكومية ومشروع الليطاني وكهرباء المناطق لسته أعوام ومشروع مياه الشفة لعشر سنوات، الخ.

واعتباراً من سنة ١٩٦٠ توالى المشاريع الانشائية بشكل ضخم وتصميمي، أذكر منها:

- مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة لخمس سنوات منها ٤١ مليون ليرة مخصصة سنوياً للجزء الرابع من الموازنة و ١٥٠ مليون ليرة سنوياً للتعمير.
- مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة لايصال الطريق إلى كل قرية أو مزرعة محرومة وسيكلف هذا المشروع أكثر من ٨٤ مليون ليرة لأن الحكومة اعتمدت تفسيراً واسعاً لهذا المشروع بناء على طلب النواب.
- مشروع الـ ٥١ مليون و ٤٣٠ ألف ليرة (المقبوضة من شركة نفط العراق).
- مشروع معرض طرابلس الدائم.
- مشروع توسيع مرفأ بيروت.
- مشروع المدينة الحكومية.
- مشروع نهر بيروت.
- مشروع بناء مصرف لبنان المركزي.
- مشروع انشاء خزان حبوب (سيلو). الخ... الخ...

ولدى اللجنة المالية الآن مشروع انشائي هام بمبلغ ٣٧ مليون ليرة (المقبوضة من شركة التبلاين) سيتم التصديق عليه قريباً على ما أعتقد (أو ينشر بمرسوم نظراً للعجلة).

أما الاعتمادات المفتوحة لجميع المشاريع الانشائية المقررة فقد بلغت من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٦٢ : ٣٢٢ مليون ليرة فضلاً عن سلفات الخزينة المعطاة لبعض الادارات العامة والمصالح المستقلة ومصلحة الليطاني، والتي تشكل أيضاً نفقة انشائية أو تجهيزية بالمعنى الحقيقي (دون أن تدخل في حساب مال الاحتياط، كما سنيينه بعد حين). أما مقدار هذه السلفات غير المسددة فيفوق الـ ١٨٧ مليون ليرة لغاية ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٦٢، وفيها للبيان التالي:

٨,١٧٣ ٤٤٥ ليرة	رصيد السلفات إلى مديرية الهاتف العامة
٤٥,٥٠٠ ٠٠٠ ليرة	رصيد السلفات إلى مصلحة كهرباء بيروت
١٢,٠٢٥ ٥٩٤ ليرة	رصيد السلفات إلى مصلحة مياه بيروت
٨٣,٥٠٠ ٠٠٠ ليرة	السلفات إلى مصلحة الليطاني
٣,٠٠٠ ٠٠٠ ليرة	سلفة لاسترداد امتياز شركة مياه عين الدلبه
٩,٨٠١ ٥٠٠ ليرة	رصيد السلفات لمصلحة التعمير
١١,٣٦٠ ٨٦٨ ليرة	رصيد السلفات للصندوق المستقل المحدث بقانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ لإنشاء أبنية حكومية وتسديد قيمتها بشحن أملاك الدولة المباعة
١٤,٠٠٠ ٠٠٠ ليرة	سلفة لدفع المتوجب لشركة المرفأ بدلاً من تسجيل أراض باسمها
١٨٧,٣٦١ ٤٠٧ ليرة	المجموع

ما هو المبلغ المصروف فعلاً من كل هذه الاعتمادات؟

ان الجواب على هذا السؤال سهل بالنسبة للمشاريع التي أدخلت في الجزء الرابع من الموازنة، اعتباراً من سنة ١٩٥٩ أما نفقات المشاريع الاخرى وهي تشكل القسم الاكبر فستعرف قريباً، لأن دوائر المالية قامت، بناء على طلب لجنة المالية، بتصفية حسابات المشاريع الانشائية اعتباراً من سنة ١٩٤٤ وبقطعها بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٢.

وقد تضمن قانون موازنة سنة ١٩٦٢ مادتين لهذه الغاية تجيزان للحكومة:

أولاً - ان تلغي رصائد الاعتمادات التي سبق فتحها خارج الموازنة قبل أول كانون الثاني ١٩٥٦ وكذلك رصائد الاعتمادات التي فتحت بعد التاريخ المذكور إذا تم تنفيذ الاشغال العائدة لها.

ثانياً - أن تلحظ في الموازنة العامة رصائد جميع الاعتمادات الاخرى المفتوحة خارج الموازنة. وبما أن دوائر المالية لم تتمكن من انهاء العمل المطلوب قبل انتهاء السنة الماضية فقد حوى مشروع قانون موازنة سنة ١٩٦٣ نصاً بنفس معنى المادتين المذكورتين.

وقريباً جداً ستمكن من معرفة المبالغ المقررة والمصروفة والملغاة والباقية من اعتمادات المشاريع الانشائية لغاية ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٢.

وبما أن المبالغ الباقية ستدخل دون استثناء في موازنة سنة ١٩٦٣ فتصبح جميع الاعتمادات المقررة لمختلف وزارات الدولة وللمشاريع الانشائية ظاهرة في الموازنة العامة.

وبانتظار هذه النتيجة، يمكنني اعطاء فكرة تقريبية عما أنفقته الدولة من سنة ١٩٤٤ لغاية ١٩٦١ على المشاريع الانشائية وهو يقسم قسمين:

- الأول: مدون في الجزء الرابع من الموازنة اعتباراً من سنة ١٩٥٩ كما يلي:

سنة ١٩٥٩ -	٩٧٢ ١,٣٨٨ ليرة بموجب قطع الحساب
سنة ١٩٦٠ -	٩٦٤ ٢,٢١٤ ليرة بموجب قطع الحساب
سنة ١٩٦١ -	٢١٧ ١٢,٧١٠ ليرة بموجب قطع الحساب
المجموع:	١٦,٣١٤,١٥٣

- الثاني: غير مدون في الجزء الرابع وهو يبلغ حسب تقديري ١٨٠ مليون ليرة على الاقل (فضلاً عن سلفات الخزينة التي سبق بيانها).

٣ - فيما يتعلق بالاتفاق الحاصل في وزارة الاشغال العامة سنة ١٩٦٢

ليس بالامكان اعطاء أرقام نهائية لسنة ١٩٦٢ قبل الحصول على مشروع قانون قطع حساب السنة المذكورة وقطع حساب المشاريع الانشائية كما سبق القول.

ولكن لدينا البيانات الرسمية التي أصدرتها وزارة الاشغال العامة والنقل استناداً إلى قيود سجلاتها.

وقد بحث الزميل الكريم الاستاذ اده أحد هذه البيانات تأييداً لزعمة بأن الاتفاق سنة ١٩٦٢ كان ضئيلاً (٢٩٪ من الاعتمادات) مثلما كان سنة ١٩٦١

فإليكم البيان الاخير الذي حدد المصروف في الوزارة المذكورة لغاية ١٥ كانون الاول سنة ١٩٦٢.

طرق	٣٨ ٥٢٥ ٠٠٠ ليرة
مباني	١٠ ٢١٠ ٠٠٠ ليرة
ماء وكهرباء	٢٣ ٨١٤ ٠٠٠ ليرة
الاشغال الكبرى	٣٢ ١٨٤ ٠٠٠ ليرة
النقل	٩ ٤١٨ ٠٠٠ ليرة
النفقات الادارية	١٤ ٤٩٥ ٠٠٠ ليرة
المجموع:	١٢٨ ٦٤٦ ٠٠٠ ليرة

وقد أعطيت الوزارة الارقام التالية لاجراء المقارنة:

١٩٥٧	معقود	٦٧ ٠٦٩ ٠٠٠ ليرة	مصرف	٥٦ ٩٤٦ ٠٠٠ ليرة
١٩٥٨	معقود	٤٦ ١٢٤ ٠٠٠ ليرة	مصرف	٣٦ ٩٦٠ ٠٠٠ ليرة
١٩٥٩	معقود	٦٤ ٨٥٠ ٠٠٠ ليرة	مصرف	٤٨ ٢٠٠ ٠٠٠ ليرة
١٩٦٠	معقود	٧٢ ٨٤٠ ٠٠٠ ليرة	مصرف	٥٦ ٨٩٠ ٠٠٠ ليرة
١٩٦١	معقود	٨٨ ٥٩٣ ٠٠٠ ليرة	مصرف	٥٣ ١٥٠ ٠٠٠ ليرة
١٩٦٢	معقود	١٨١ ٣١١ ٠٠٠ ليرة	مصرف	١٢٨ ٦٤٦ ٠٠٠ ليرة

من هذا البيان يظهر جلياً أن حجم الانفاق زاد بشكل هائل، خلال سنة ١٩٦٢، بالنسبة للسنوات السابقة، وذلك دون شك بفضل الروزنامة التي حثت المسؤولين على تنفيذ ما تعهدوا به في الاوقات المعينة وبفضل الجهود الجبارة التي قام بها الجميع في وزارة الاشغال العامة والنقل وفي مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، مما يستحق التهنة والتشجيع، دون التأثير باللائهات الخاطئة التي تطلق أو تنشر هنا وهناك.

لقد بحث الزميل الاستاذ اده في البيان العائد للمبالغ المصروفة لغاية ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ ولكنه أخذ من هذا البيان الارقام الثلاثة الأولى (طرق ومباني وماء وكهرباء) ومجموعها ٦٥,٦١٨,٠٠٠ ليرة في حين أن البيان يتضمن ثلاثة مبالغ أخرى تتعلق بالمشاريع الكبرى ومديرية النقل والنفقات الادارية. فلو أضف هذه المبالغ إلى الـ ٦٥,٦١٨,٠٠٠ ليرة لكان وصل إلى ذات الرقم المعطى من الوزارة (١٢٠,٦١٣,٠٠٠ ليرة لغاية ١٥/١١/١٩٦٢).

أما قول الزميل بأن الـ ٦٥,٦١٨,٠٠٠ ليرة تعادل ٢٩٪ من الاعتمادات المخصصة للمشاريع المعينة وقدرها ٢٢٩ مليون ليرة، فهو خاطيء لجهة الرقم الاخير، لأن هذا الرقم متأ من جمع مبلغين ذكرهما الاستاذ اده في خطابه (ص ٦ و ٧) كما يلي:

اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزئين الثاني والرابع التي دورت من ١٠٦ ٤٤١ ٤٥٢ ليرة سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٢ مبلغ

اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزأين الثاني والرابع الواردة في ١٢٢ ٦٧٧ ٧٠٠ ليرة موازنة سنة ١٩٦٢ مبلغ

٢٢٩ ١١٩ ١٥٢ ليرة

أما التقدير الصحيح فيجب أن يحصل على أساس الاعتمادات المخصصة للطرق والمباني والمياه والكهرباء دون سواها. فإذا رجعنا إلى موازنة سنة ١٩٦٢ وإلى قانون قطع حساب سنة ١٩٦١ نرى أن الاعتمادات المشار إليها هي التالية:

- الاعتمادات المخصصة للطرق والمباني في موازنة ١٩٦٢: ٣٧,٥٨٨,٠٠٠ ل. (ص ٢٨٢)

- الاعتمادات المخصصة للمياه والكهرباء: ٦,٦٠١,٠٠٠ ل. (ص ٢٨٥)

- الاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٢:

- للطرق والمباني: ٣٠,٧٩٠,٧٥٧ ل. (ص ١٧٧ من كتاب قطع الحساب)

- للمياه والكهرباء: ٦,٤٨٦,١٤٣ ل. (ص ١٧٧ من كتاب قطع الحساب)

- للجزء الرابع: (مجموع هذا الجزء بعد حسم الاعتمادات المبينة في الفصول ١٣٩ و ١٤٩ و ٢٠٩ التي لا دخل لها بموضوعنا: ٤٣,١٤٦,٠٨١ ل. (ص ١٩٧ وما يليها من الكتاب المذكور)

المجموع: عن كامل سنة ١٩٦٢: ١٢٤,٧١١,٩٨١

أما عن عشرة أشهر ونصف أي لغاية ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ فيخفض المبلغ المذكور إلى: ١٠٨,٧٨٠,٠٠٠ ليرة

ومن جهة أخرى تجدر الملاحظة بأن النفقات الادارية بالمبالغ المصروفة يجب أن تضاف إلى هذه المبالغ وهي لا تقل عن ٥٪ منها (بالاستناد إلى نسبة النفقات الادارية المبينة أعلاه: ١٤ ٤٩٥ ٠٠٠ ليرة لمجموع المصروف البالغ

١٢٨ ٦٤٦ ٠٠٠ ليرة) أي ٥٪ من ٦٥ ٦١٨ ٠٠٠ ليرة: ٣ ٢٨٢ ٠٠٠ ليرة

فيكون مجموع المصروف للطرق والمباني والمياه والكهرباء لغاية ١٥ ت سنة ١٩٦٢: ٦٨ ٩٠٠ ٠٠٠ ليرة

أي أكثر من ٦٣٪ من الاعتمادات (١٠٨ ٧٨٠ ٠٠٠ ليرة) وليس ٢٩٪ كما زعم الزميل الكريم . .

٤ - اتفاق وزارة الاشغال في منطقة جبيل

قلت في مستهل كلمتي انني سأكون موضوعياً، لذلك لن أجيب إلا بالارقام على الانتقادات والتهم والنصائح.

كان الزميلان الاستاذان اده وجرمانوس قد انتقدا مشروع الموازنة في احدى جلسات لجنة المالية العامة وذكرنا قلة الاعتمادات المخصصة لمنطقة جبيل وعدم لحظ أي اعتماد لمجاز جبيل، في حين أن المشروع يلحظ ٤٠٠ الف ليرة لمجاز بكفيا و ٤٠٠ الف ليرة لمجاز اهدن . .

وقد عاد استاذ اده إلى هذه الانتقادات في خطابه، وأضاف: «وربما يقوم رئيس لجنة المالية ليقول».

نعم سيقوم رئيس لجنة المالية ليجيب على الانتقادات الموجهة ضد موازنة وافق عليها مع زملائه في اللجنة لأن ذلك من واجباته، ولكن ليس للزميل ان يفترض ما سأقوله بل عليه أن يترك لي هذه المهمة وسأقوم بها باختصار:

أ - فيما يتعلق بالمجازات:

ان مشروع الـ ٣٧ مليون ليرة (الذي سبق لي وذكرته والذي قد يصدر بمرسوم قبل نشر موازنة سنة ١٩٦٣) يلحظ اعتماداً قدره ستة ملايين ليرة لاوتوستراد بيروت طرابلس (قسم مجاز جبيل وقسم القلمون - طرابلس وقسم جونيه - طبرجه).

والمفهوم ان الادارة ستخصص ما لا يقل عن مليون ليرة لمجاز جبيل من أصل الستة ملايين ليرة المذكورة وقد لحظ المشروع الاعتمادات التالية: ٦٠ ألف للملعب جبيل البلدي و ٨٠ الف ليرة لاستملاكات وانشاءات لمغارة الرويس (العاقورة)، فضلاً عما قد يصيب جبيل من الاعتمادات الاجمالية المخصصة لانشاء مدارس زراعية في المناطق ولتشجيع الحرف والصناعات اليدوية.

- فهل كان يجهل الزميل الكريم كل هذه الامور الجوهرية لابناء منطقته ولا سيما تخصيص الاعتماد المذكور لمجاز جبيل؟

ب - مشاريع الطرق: مجموعها ٦٢ مشروعاً منها:

٣٤٣,٠٠٠ ليرة

- ٢٤ مشروعاً تحت الدرس اعتماداتها

١٠٠,٠٠٠ ليرة

- ٢ مشروعان قيد التلزم اعتماداتهما

٤٨٥,٠٠٠ ليرة

- ٩ مشاريع قيد التنفيذ اعتماداتها

١٦ - مشروعاً انتهت اعتماداتها ٤٤٠,٠٠٠ ليرة

١١ - مشروعاً لحظت اعتماداتها في المشاريع الانشائية ١١١,٠٠٠ ليرة

المجموع: ٦٢ مشروعاً

المجموع: ١,٤٧٩,٠٠٠ ليرة

- طول الطرق التي تم تلزيمها (شق وتوسيع وحدالة وتزفيت وأعمال صناعية وبناء جدران وتأمين ادراج).

في عام ١٩٦٠ ١٠,٦٠٥ ك. م

في عام ١٩٦١ ١٣,٠٢٦ ك. م

في عام ١٩٦٢ ١٩,٤١٥ ك. م

ج - المياه في قضاء جبيل

- القرى التي تستفيد من مياه الشرب حتى نهاية ١٩٦٢: ٤٥ قرية
- الخزانات التي تم تلزيمها خلال عام ١٩٥٩ بلغت ٦٦ خزاناً
- عدلت الادارة مشروع تموين هذه القرى لأن مشروع بطرايش تدنى تصريف مياهه وأصبح لا يفي بالحاجة فاستبدلته بمشروع مياه سرعيتا الذي يبلغ تصريفه اليومي - ٨٠٠٠ م.م
- لزم قساطل الجر من هذا النبع الاخير ورفعت طاقة محطة تطهير المياه في جبيل مع اضافة مجموعة لتصفية المياه.
- انشئت شبكة جديدة لتوزيع المياه في مدينة جبيل ولزمت محطتا دفع لقرطبا وللقرى المرتفعة عن مشروع سرعيتا.
- خططت شبكات التوزيع في ٤٠ قرية من أصل الـ ٦٦ التي انشئت خزاناتها.
- ستنقل المياه إلى كافة الخزانات في منتصف عام ١٩٦٣ مع تلزيم شبكات التوزيع في القرى وقد تم كل ذلك وفقاً للروزنامة التي جرى اقرارها من قبل مجلس الوزراء.

د - مشاريع الكهرباء في قضاء جبيل بعد سنة ١٩٥٨

تم اصلاح خطوط التوتر العالي في منطقة جبيل ومحطات التحويل في نفس المنطقة.
انشاءات جديدة - في شبكات التوزيع الآتية:

قرطبا - العاقورة - المجدل - المغيرة - مزرعة الصياد - علمات - طرزيا - اهمج - مزرعة عبود - السقي - لحفد - شمش - جاج - ترتج - ميفوق - اللقلوق - (محطة تحويل شركة الطيران الاميركية).

تمت هذه الانشاءات وسلمت إلى مصلحة كهرباء بيروت التي وضعتها بدورها تحت التوتر اعتباراً من ٢٤/١٢/٩٦١ لغاية ٣٠/١١/٩٦٢ بالتتابع.

- انشاء شبكات في القرى الآتية:

المنصف - طبرجا - البوار - الشيخان - الصفرا - بلاط - اده - الفيدار - سقي رشميا - قرطبون - حالات.

تمت هذه الانشاءات وسلمت إلى شركة كهرباء جبيل.

- لزمّت أشغال كهرباء في جداول مجدداً بعد أن فسخ الالتزام السابق بسبب افلاس الملتزم القديم وتم ذلك خلال عام ١٩٦٢.

هـ - مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة.

الاشغال الملزمة سنة ١٩٦٢ في جبل لبنان:

قضاء جبيل: ١٦،١٥٠ ك م (أسماء الطرق: بير الهيت - زبدان - بير الهيت الحميري - سبرين - مهريين - فيدار سيران - عاقورة - اللقلوق - ميفوق - كفرشلي).

قضاء عاليه: ٣،٥٠٧ ك م

قضاء كسروان: ٧،٧٩٣ ك م

قضاء المتن الشمالي: ٣،٥٩١ ك م

قضاء بعبدا: ٤،١٩٠ ك م

قضاء الشوف: ١٩،٢٨٨ ك م

و - مشاريع انشائية أخرى (مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة ومشروع الـ ٥١ مليون ليرة).

لمنطقة جبيل حصة في هذه المشاريع لا مجال لذكرها الآن والزميل اده لا يجهلها على ما أعتقد (كما كان يجهل مجاز جبيل وغيره من المشاريع الوارد ذكرها في مشروع الـ ٣٧ مليون ليرة)، فضلاً عن المشاريع السياحية والاشتاتية والاثرية التي ستفيد المنطقة افادة كبرى.

يتبين من هذا العرض السريع ان الاعتمادات المخصصة لمنطقة جبيل ليست بقليلة وإن وزارة الاشغال العامة قامت بواجبها من ناحية الاتفاق تجاه هذه المنطقة التي أدخلت منذ سنة ١٩٥٥ (بناء على اقتراحي) في عداد المناطق المحرومة ولا تزال الحكومة تعتبرها منطقة متخلفة يجب زيادة الانفاق الحكومي فيها لمساعدتها وتحسين أوضاعها.

وإني أختم كلمتي بهذا الموضوع بترداد قول الزميل اده عينه، بأن الشعب في جيبيل ذكي، لا يخدع، وإنه يعرف وسيعرف أكثر فأكثر الحقيقة.

- ماذا نستنتج من هذا البحث حول الاعتمادات المقررة والمبالغ المصروفة من أصلها، لمشاريع التجهيز والانشاء بنوع خاص؟

- بكل تأكيد وانصاف يجب أن نقول:

لجهة اقرار الاعتمادات، لقد تميزت سياسة الدولة بالسخاء منذ سنة ١٩٤٤ وبالطابع التصميمي في العهد الحاضر وفيما يتعلق بالمناطق المتخلفة كان لي الشرف، وأنا أمثل حزب الكتائب في المجلس، بأن أحظى بتأييد زملائي في اللجنة المالية وفي المجلس على الاقتراح الذي قدمته سنة ١٩٥٥ لتخصيص اعتمادات اضافية لسبع مناطق محرومة (منها منطقة جيبيل) وقد دونت هذه الاعتمادات في بعض أجزاء الموازنة لجميع هذه المناطق أو بعضها لغاية ١٩٥٧.

أما بعد هذا التاريخ فالمعروف أن العهد الحاضر، وفخامة رئيس الجمهورية بنوع خاص، وجه اهتماماً خاصاً للمناطق المتخلفة فارصدت لها عشرات الملايين في المشاريع الانشائية.

أما من جهة الانفاق فالارقام الواردة أعلاه تدحض مزاعم الزميل الاستاذ اده سواء لجهة نسبة الانفاق أو لجهة مخصصات منطقة جيبيل كما نثبت بشكل قاطع الامور التالية:

أولاً - ان معدل الانفاق الوسطى بالنسبة للموازنة العامة بلغ ٧٣٪ من الاعتمادات المقررة، وهي نسبة لا بأس بها.

ثانياً - ان معدل الانفاق الوسطى بالنسبة للاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني لوزارة الاشغال العامة كان ٥٠٪ لنهاية سنة ١٩٦٠، ثم تضاعفت نسبة الانفاق سنة ١٩٦١ إلى ٣٢٪ (لا إلى ٢٩٪).

ثالثاً - ان حجم الانفاق في وزارة الاشغال العامة ارتفع ارتفاعاً هائلاً خلال سنة ١٩٦٢ إذ فاق الـ ١٢٨ مليون ليرة لغاية ١٥ ك١ سنة ١٩٦٢ أي أكثر من ضعف أعلى مصروف حصل في السنوات السابقة (٥٩ مليون ليرة في سنة ١٩٥٧) أما بالنسبة المئوية لهذا الانفاق فقد بلغت ٦٣٪ للمرة الاولى في تاريخ البلاد، (لا ٢٩٪).

٥ - الانفاق خلال سنة ١٩٦٣

وفيما يتعلق بالإنفاق خلال سنة ١٩٦٣ فالمحتمل أن يزيد حجماً ونسبة للأسباب التالية:

- لأن الروزنامة ستطبق بشروط أفضل على ضوء اختيار السنة الماضية.

- لأن مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية سينفق على المشاريع التي لزمها (توسيع مرفأ بيروت، السجن الحديث،

اللاتوسترد، الطرقات الخ) والتي سيلزمها قريباً، أكثر بكثير من المبالغ التي صرفها خلال سنة ١٩٦٢.

- لأن مجلس الخدمة المدنية سوف يعبىء الملاكات الفنية والادارية، بما فيه عدة مستكبتات جرى امتحانهن مؤخراً.

- لأن الحكومة أرسلت إلى المجلس مشروعاً يرمي إلى تعديل قانون المحاسبة العمومية ومشروعاً آخر يقضي بتعديل قانون الاستملاك.

ولا شك بأن تطبيق القانونين المعدلين سيسهل الانفاق على مشاريع وزارة الاشغال العامة والنقل.

٦ - نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة عام ١٩٦٣

كان على الزميل الكريم عند بحثه موضوع نفقات التجهيز والانشاء ان لا يكتفي بأرقام الموازنة، وهي محترمة، وأن لا يتمسك ببعض الامور الثانوية القابلة للجدل، بل أن يقر ويعترف بأن الحكومة (الحاضرة والسابقة) تمشت على سياسة اقرار مشاريع انشائية هامة جداً، كما بينا أعلاه، وإن أعضاء مجلس الامة هللوا ويهللون لهذه السياسة المباركة التي أتت وستأتي بأعظم الفوائد للشعب (وللخزينة أيضاً بعد مضي بضع سنوات) فإذا أضفنا اعتمادات التجهيز والانشاء الواردة في المشاريع الانشائية إلى الاعتمادات الملحوظة في موازنة سنة ١٩٦٣ يصبح الفرق في النسبة بين ٣٤،٥١ بالمئة وبين ٣٣،٠٣٪ من الامور الثانوية، إذ أن المهم هو مجموع الاعتمادات المخصصة للانشاء والتجهيز والاهم هو زيادة الانفاق، وهذا ما حصل، في وزارة الاشغال العامة بنوع خاص، خلال سنة ١٩٦٢ وما سيحصل أكثر فأكثر خلال السنوات المقبلة.

٧ - الخوف الذي أبدته في تقريره الاخير.

وأخيراً يجب أن أوضح للزملاء الكرام ما فصدته في تقريره الاخير على واردات الموازنة، من تحوفي على انخفاض أو انقراض وفر الموازنة، ذلك الوفر الذي غذى سنوياً مال الاحتياط وسمح للحكومة بالقيام بتنفيذ المشاريع الانشائية وبمنح سلفات هامة من الخزينة.

قال الاستاذ اده (ص ١٢ من خطابه):

«انني لا أفهم هذا المنطق لأن الوفر يتأتى حسب مفهومه مفهومي أنا من عدم صرف الاعتمادات الملحوظة للاشغال والمشاريع الانشائية.

وايه من حسنات صرف هذه الاعتمادات في موعدها زيادة الدخل الوطني فنزید، من جراء ذلك، مداخيل الافراد وبالنتيجة تزيد مداخيل الدولة وعندئذ تغطي الواردات جميع نفقات الدولة ويبطل تخوف رئيس اللجنة المالية».

... يبطل هذا التخوف إذا كان صرف الاعتمادات يزيد مداخيل الدولة حالاً وسريعاً ويزيدها بنسبة كافية

تسمح لنا باكمال تنفيذ برنامج المشاريع الانشائية. أما إذا كان صرف الاعتمادات لا يزيد مداخيل الدولة الا بعد عدة سنوات وبنسبة ١٠ أو ١٥ بالمئة فقط فمن أين تأتي بالاموال لننفق على المشاريع هذه السنة وسنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٥؟ - مع العلم بأن سبب تخوفي كان زيادة الانفاق الحكومي خلال سنة ١٩٦٢، في وزارة الاشغال العامة بنوع خاص، وتزايد النفقات العادية وغير العادية في السنين المقبلة. ولم أعترض قط على هذه الزيادة ولا على التزايد المذكور، بل دققت ناقوس الخطر، لأن الزيادة في الانفاق ستقع - لا سيما في وزارة الاشغال العامة ولأنه لن يسر لخزيتنا في السنوات المقبلة الاستفادة من مساعدات أجنبية كما حصل في الماضي ولا للحصول على واردات استثنائية كالمتاخرات من عائدات شركتي البترول فاستناداً إلى هذا الواقع، وإلى وجوب تحمل نفقات الامان الاجتماعي اعتباراً من ١٩٦٥ على أبعد تعديل، طلبت مرة أخرى أن تلجأ الادارة إلى التدابير التي يبتتها بالتفصيل والتي من شأنها تحقيق وفر في النفقات وزيادة في مداخيل الخزينة، دون فرض ضرائب جديدة ودون تثقيل كاهل المكلف اجمالاً.

ثانياً: تقدير واردات الموازنة.

- لقد ذكرت في تقريرنا اننا توسعنا إلى أقصى حد في تقدير الواردات وقد تم درس هذا الموضوع في اللجنة على ضوء المادة ١٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ وبرر وزير المالية زيادة تعديل الواردات على الوجه التالي:
- ضريبة العقارات المبنية: لقد زيدت لأن التخمين الاخير جاء لمصلحة الخزينة ولأن القانون (الجديد) سيعطي مدخولاً أكبر للخزينة.
- ضريبة الدخل: سيتم تعيين مراقبين جدد خلال هذه السنة وستكون المراقبة على تصاريح المكلفين أشمل وأجدى فتتحقق زيادة هامة في حاصل الضريبة.
- رسوم المواد الملتهبة: على اثر منع سيارات المازوت سيزيد استهلاك البنزين وبالتالي مدخول الخزينة.
- رسوم الجمارك: خفضت اللجنة المبلغ الذي كان وارداً في مشروع الحكومة من ١١٨ مليون ليرة إلى ١١٦ مليون ليرة.

أما قول الزميل اده بأن لا حاجة لايجاد ضرائب جديدة ولا إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية فقد قلناه قبله في تقريرنا المذكور مبينين الاسس التي يجب أن تعتمد لنظامنا الضرائبي الجديد نسبة لدرجة تخلف لبنان الاقتصادي، ومن هذه الاسس الاعتدال بالدرجة الاولى.

وأما مطالبة وزير المالية بتحصيل بقايا الضرائب البالغة ١٨٧ مليون ليرة حسب قانون قطع حساب سنة ١٩٦١ فنقره عليها، مع التذكير بأنه سبق لي أن طالبت بذلك في تقريري المشار إليه موضحاً بأن تلك البقايا بلغت في الحقيقة: ٣٠ مليون ليرة تقريباً وسبب الفرق بين ١٨٧ و ٣٠ مليون هو أنه، على اثر عقد الانفاق الاخير مع

شركة التابليين، جرى الغاء الضرائب التي كانت مفروضة عليها وعلى شركات أخرى استفادت هي أيضاً من التنزيل القانوني.

ثالثاً: وضعية مال الاحتياط.

قال الزميل اده ان رصيد مال الاحتياط يبلغ ٤٩ مليون ليرة تقريباً فكيف يمكن قيد ٦٢ مليوناً و ٧٠٠ الف ليرة في الجزء الرابع من موازنة ١٩٦٣ لتؤخذ من مال الاحتياط.

الجواب على هذا القول هو أن الزميل ارتكب خطأ جسيماً من ناحيتين.

الناحية الأولى: لقد حسم من رصيد حساب مال الاحتياط في ٣١ ك ١ سنة ١٩٦١ جميع المبالغ المدورة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ (١٢٥ مليون ليرة تقريباً) في حين أن هذا التنزيل هو موقت بانتظار قطع حساب الموازنة والمشاريع الانشائية. وبما أن هذه المبالغ لم تصرف كلها خلال سنة ١٩٦٢ فلن يحسم نهائياً من رصيد مال الاحتياط الا المبالغ المصروفة فعلاً.

الناحية الثانية: لقد حسم أيضاً الزميل من رصيد مال الاحتياط السلفات المعطاة إلى بعض المصالح المستقلة في حين أن هذه تتعلق بحساب صندوق الخزينة، ولا تقيد في حساب مال الاحتياط، إلا إذا صدر قانون بتحويل هذه السلفات إلى نفقات، كما حصل مؤخراً لبعض سلفات يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ١٩٥٠ وكان من الاكيد عدم امكان استعادتها.

أما وضع حساب مال الاحتياط الحقيقي فسيظهر قريباً بعد قطع حسابات المشاريع الانشائية وقد انتهت الدوائر المالية تقريباً من وضعه.

ويمكنني التأكيد منذ الآن بأن رصيد مال الاحتياط سيكون محترماً في نهاية سنة ١٩٦٢ لسببين:

- السبب الأول: هو أن الوفر بلغ:

سنة ١٩٥٨ : ٤٤ مليون ليرة تقريباً (صفحة من كتاب قطع الحساب)

سنة ١٩٥٩ : ٥٢ مليون ليرة ونصف تقريباً، بعد حسم الجزء الرابع.

سنة ١٩٦٠ : ٧٣ مليون ليرة ونصف تقريباً بعد حسم الجزء الرابع.

سنة ١٩٦١ : ٤٤ مليون ليرة تقريباً بعد حسم الجزء الرابع

سنة ١٩٦٢ : ٤٥ مليون ليرة حسب تقديري (بالرغم من زيادة الانفاق خلال سنة ١٩٦٢، ونظراً لقبض ٣٧

مليون ليرة من شركة التابليين)

المجموع: ٢٥٨ مليون ليرة

في حين ان الاتفاق على مجمل المشاريع الانشائية كان قليلاً لا سيما خلال سنة ١٩٦١ .

- السبب الثاني: عدم صرف جميع الاعتمادات المرصدة للمشاريع الانشائية وقد جرى مؤقتاً تنزيلها بكاملها من حساب مال الاحتياط في السنوات الماضية .

وعلى اثر قطع حسابات هذه المشاريع والغاء بعض الاعتمادات القديمة (بموجب نص المادة ١٦ من مشروع موازنة سنة ١٩٦٣) سيضاف إلى رصيد مال الاحتياط جميع المبالغ الملغاة والمبالغ غير المصروفة لغاية ٣١ ك ١ سنة ١٩٦٢ .

رابعاً: العجز المزعوم في الموازنة .

وأصل بكلمتي إلى أمر هام جداً يتعلق بتأكيد بعض الزملاء وجود «عجز في الموازنة» (كما ورد في الصفحة ١١ من خطاب الاستاذ اده مثلاً) .

ان كلمة عجز تضر بسمعة الدولة المالية وعلينا ان نتجنبها تماماً لانها غير صحيحة وتقلب الحقيقة رأساً على عقب :

- لم تكن الموازنة بعجز، في يوم من الايام، ودليلنا على ذلك توفر الهام الحاصل سنوياً والمبين في قوانين قطع الحساب والمرفوع أعلاه .
 - ولم يكن رصيد حساب مال الاحتياط بعجز، في يوم من الايام، بل كان دوماً دائماً وسيظهر بأنه دائن بنهاية سنة ١٩٦٢ ، على ما سبق وبينته .
 - ولم تكن الخزينة بعجز، في يوم من الايام، بل بالعكس كانت طافحة بالاموال، لا سيما خلال سنة ١٩٦١ (بسبب قلة الانفاق الحكومي) وهي الآن عامرة، والحمد لله، بالرغم من زيادة الانفاق سنة ١٩٦٢ وبإمكانها أن تقوم بجميع التاديات المتوجبة عليها وأيضاً بمنح سلفات هامة لبعض الدوائر والمصالح .
- فمن الخطأ الجسيم إذا التكلم عن أي عجز في مالية الدولة أو في موازنتها عندما تكون الحالة معكوسة تماماً وتكون الموازنة والخزينة ونقدنا بحالة يحسدنا عليها كثير من الدول، ومنها الغنية والمتقدمة .

خامساً: الخلاصة .

وخلاصة القول ان الانتقادات الموجهة ضد الموازنة من قبل بعض الزملاء ولا سيما من قبل الزميل الاستاذ اده هي غير مقبولة في مجملها، لأن معظم هذه الانتقادات مبني على معطيات وحسابات مغلوطة .

والحق يقال ان نسبة الانفاق كانت لا بأس بها ما عدا سنة ١٩٦١ (التي اختارها الاستاذ اده) وقد ازداد هذا

الانفاق حجماً ونسبة خلال سنة ١٩٦٢، لا سيما في وزارة الاشغال العامة، التي تقوم بتنفيذ المشاريع في جميع المناطق اللبنانية، خصوصاً في المناطق المحرومة (ومنها منطقة جبيل) لتصبح جميعها بمستوى واحد، وبذلك تتأمن المساواة والعدالة التي ننشد وتتعزز الوحدة الوطنية، وهي شرط أساسي لازدهار لبنان.

ومن المعلوم، من جهة أخرى، ان زيادة الانفاق الحكومي خلال السنة المنصرمة ساعد على تحسين الوضع المالي والاقتصادي في البلاد.

والحق يقال أيضاً أن لبنان، هذا البلد الفقير بموارده الطبيعية والغني بفضائل أبنائه المقيمين والمغتربين، تقدم منذ عهد الاستقلال حتى سنة ١٩٦٢ خطوات كبيرة في حقل العمران، إذ ازدادت موازنته العادية وغير العادية عاماً بعد عام زيادة كبرى، وذلك دون اللجوء إلى القروض وعلى أساس نظام ضرائبي خفيف الوطأة اجمالاً على المكلف.

وهذا لم يحصل، على ما أعتقد، في أي بلد من بلدان العالم.

وتجاه هذه النتيجة الممتازة، التي لمسها الشعب اللبناني، الذكي، الواعي، والتي سيلمسها أكثر فأكثر في السنوات المقبلة، - لأن الحصاد لم يكتمل بعد ولأن الزرع لا يزال مستمر - لا يسعني إلا أن انحني أمام جميع رجالتنا المخلصين الذين وضعوا الاسس السليمة لنقصدنا واقتصادنا وكانوا بناء وطن ودولة في تصرفاتهم، خاصاً بالذكر رجلين كبيرين خسرهما لبنان قبل الاوان: المرحومين رياض الصلح وميشال شياح.

أما الاحياء منهم فشفى الله أحدهم، وأعطى الباقين القوة والجلد لاتمام الرسالة الشاقة التي يضطلعون بها.

بيروت في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣

جوزف شادر

حاشية: على هامش الرد على الانتقادات الموجهة للموازنة أود أن أعلق على ما كتبه بحقي الزميل الاستاذ ريمون اده في الصفحة ٢٤ من خطابه وهو:

«ان المتهم يساق أمام المحقق العسكري ويستجوب دون أن يرافقه محاميه. وهذه المناسبة الفت نظر الحكومة إلى انني تقدمت بمشروع قانون يرمي إلى تعديل القانون السابق. ومشروع القانون هذا يسمح للمتهم بأن لا يجيب على اسئلة المستنطق إلا بحضور محاميه. وهذا المشروع صدق عليه منذ أكثر من سنة، من قبل لجنة الادارة والعدلية، وعدل بناء على اقتراح قدمه الامير عبد العزيز شهاب. وهذا الاقتراح يقول بضرورة وجود المحامي مع المتهم أيضاً أمام المستنطق لدى المجلس العدلي. وبكل أسف، لم يصوت حتى الآن على المشروع لأن النائب الكتائبي الاستاذ جوزف شادر اقترح على المجلس النيابي أن يرسل هذا المشروع إلى لجنة الدفاع الوطني. وكنت أنتظر من الاستاذ شادر أن يهتم أكثر من ذلك بتأمين حقوق الدفاع في لبنان».

- ان حقوق الدفاع مقدسة بنظري وينظر حزب الكتائب ولكن حقوق الدولة والامة اللبنانية مقدسة أيضاً في كل ما يتعلق خصوصاً بأمنها وسلامتها الداخلية والخارجية.

وعندما بحث المجلس اقتراح المقدم من الاستاذ اده والمعدل في لجنة الادارة والعدلية من قبل الامير عبد العزيز شهاب، كان رأيي، مع الموافقة على مبدأ الاقتراح، انه يجب درسه مجدداً على ضوء مصلحة البلاد العليا لأن وجود المحامي مع المتهم في القضايا المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها قد يضر كثيراً بهما، خصوصاً إذا كان المحامي ينتمي إلى ذات حزب المتهم أو إلى حزب ممنوع. لذلك اقترحت احالة اقتراح الاستاذ اده إلى لجنة الدفاع الوطني لأنها هي الصالحة بعد لجنة الادارة والعدلية لبحث موضوع يتعلق مباشرة بالقضاء العسكري وبسلامة الجيش وأمن الدولة. وقد صوت المجلس على طلبي فقرر الرئيس احالة اقتراح الاستاذ اده إلى اللجنة المذكورة.

أما ان يبقى هذا الاقتراح لغاية اليوم في أدارج مكتب المجلس أو في أدارج تلك اللجنة فالذنب لا يقع علي، بل على الاستاذ اده الذي لم يلاحق اقتراحه الهام، المقبول مبدئياً من الجميع، كما يلاحق قضايا أخرى، أقل أهمية بكثير. وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أذكر الزميل الاستاذ اده بأنه، هو أيضاً، اقترح على المجلس ارجاء النظر بمشروع القانون المقدم مني والمتعلق بتنظيم الابنية المؤلفة من عدة شقق أو طوابق الذي كان قد وضع على جدول أعمال المجلس مرتين على الاقل وذلك ليتسنى له، حسب قوله درس هذا المشروع فأقر المجلس التأجيل ولكنني لاحقت القضية إلى أن صدق المشروع فصار قانوناً معمولاً به.

وبهذه المناسبة أيضاً أريد أن أذكر الاستاذ ريمون اده بالتأييد الايجابي الفعال الذي أبديته اثناء درس مشروع قانون سرية المصارف الذي قدمه هو إلى المجلس وكيف انني قبلت، دون تردد، بمبدأ المشروع وقمت في لجنة المالية بتعديل بعض مواده، بالاتفاق مع الاستاذ اده، وكيف دافعت عنه في اللجنة المذكورة وفي المجلس لأنني كنت، مع حزبي، مقتنعاً بأن هذا المشروع يفيد المصلحة العامة، بالرغم من الضرر الجزئي الذي يلحقه بالخزينة، معتبراً أن الاهم يفضل على المهم.

وكل قصدي من هذا التذكير هو أن لا يعتقد الاستاذ اده بأنني طلبت تأجيل اقتراحه المتعلق بحضور المحامي مع المتهم أمام المحقق العسكري «نكاية به».

كلا، لأنني لم أطبع على هذه الصغائر، ولم أتعلمها في مدرستي الوطنية، التي لا تلقن إلا كل ما من شأنه خدمة لبنان وتأمين مصالحه العامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاني.

الرئيس:

نسليم مجدلاي: عطوفة الرئيس:

بعد أن أفاض الزملاء الكرام في مناقشة الموازنة من نواح متعددة أحب أن اقتصر في كلمتي على ملاحظة عامة وعلى ثلاثة أمور اعتبرها هامة.

أما الملاحظة العامة فهي أن الحكومة قد وعدتنا في السنة الماضية ان تأتينا هذه السنة بموازنة ثورية تكون مرتكزة على أسس جديدة ومبادئ علمية حديثة، فإذا بنا نجد ان لا فارق من حيث الاساس بين هذه الموازنة والموازنات السابقة اللهم الا في زيادة رسوم غير مباشرة على بعض الكماليات.

وأما الامور الثلاثة التي سأشير إليها باختصار فهي:

أولاً: أوضاعنا الاقتصادية - الاجتماعية على ضوء تقرير ايرفد.

ثانياً: متطلبات العاصمة بيروت.

ثالثاً: بعض قضايا الامن العام.

حضرة الزملاء الكرام،

عندما نتصفح تقرير بعثة ايرفد الذي درس أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية من جميع وجوها نجد ان الحكومة لم تفعل شيئاً من أجل زيادة مدخول الدولة مع العلم ان الاب لوبريه يقول في تقريره ان موازنتنا في عجز مستمر منذ عام ١٩٥٧ لو اننا صرفنا جميع الاعتمادات ونفذنا جميع المشاريع المرصدة لها هذه الاعتمادات سنة بعد سنة، وإن الضرائب غير المباشرة تفوق كثيراً الضرائب المباشرة، مع العلم أن الاسس المالية الحديثة في البلاد المتقدمة توجب علينا أن نعكس هذه الآلية حتى تتداول رؤوس الاموال بين جميع اللبنانيين وأن لا تكس هذه الاموال في خزائن أصحاب رؤوس الاموال الضخمة فتزيدها تضخماً بينما لا يستفيد منها الشعب ولا الحكومة.

هذا مع العلم ان تقرير ايرفد المذكور يبين أيضاً ان لبنان متخلف كثيراً اقتصادياً واجتماعياً رغم مظاهر الترف الخارجية التي تظهر عليه في بعض نواحيه والثروات الكبرى المحصورة بين أيدي القلة من ابنائه.

وإذا أشرنا إلى التخلف الذي تحقق منه الاب لوبريه في لبنان فإنما نعني بتلك الكثرة الساحقة من الشعب اللبناني التي لا زال معظم ابنائها يعانون الفاقة وقلة الرزق ولا عبء تلك القلة التي يراها الغريب فتبهر الانظار. ونحن الذين نعيش مع هذا الشعب عيشنا اليومي نحس احساساً حياً مما يشعر به من ضيق ونتألم للفوارق الاجتماعية الكبرى التي تتدمر منها الفئات الشعبية في المدن والقرى، والتي لم تعد تتماشى مع روح هذا العصر ولا مع روح هذا العهد في لبنان بصورة خاصة، وقد عرف فخامة رئيسه النبيل بحرصه على هذه الناحية الاجتماعية أشد الحرص فأولاهها أكبر العناية.

قلت اننا نعيش هذا كل يوم ونحس بالتذمر العام الذي يجهر به ابناء الفئات الشعبية المحرومة وقد جاء الاب

لوبريه وبعثة ايرفد فوضعا لنا صورة واضحة مؤلمة عنه لا يمكن لنا أن نتغاضى عنها، فبعثة ايرفد كما تعلمون قد توصلت إلى نتائج صارخة أرى من الفائدة أن أعيد على مسامعكم هنا بعض ارقامها:

- ان ٩٪ من سكان لبنان يتقاضون أقل من الف ومئتي ليرة لبنانية في السنة،

- وإن ٤١٪ منهم يتقاضون بين ١٢٠٠ و ٢٥٠٠ ليرة لبنانية في السنة.

وهذا يعني حسب تحقيقه،

- ان ٥٠٪ من السكان يستفيدون من ١٨٪ فقط من الدخل القومي.

بينما يقابل ذلك:

- ان ٣٢٪ من السكان يتقاضون بين ٢٥٠٠ و ٥٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة.

- وإن ١٤٪ من السكان يتقاضون ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة.

- وإن ٤٪ يتقاضون أكثر من ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة.

وهذا يعني أن هذه الفئة أي ٥٠٪ من السكان تتمتع بـ ٨٢٪ من الدخل القومي.

فبالاستناد إلى ما تقدم نلاحظ أن الموازنة المعروضة عليكم لا تتفق في جوهرها مع توجيهات تقرير ايرفد لأنه لا يجوز استمرار هذه الحال وأن يستفيد ٥٠٪ من السكان من ٨٢٪ من الدخل القومي بينما لا يستفيد النصف الباقي من السكان في لبنان سوى بـ ١٨٪ من هذا الدخل.

ولهذا فعندما تذكر الحكومة في بيانها ان الدخل القومي قد زاد بمبلغ كذا أو مبلغ كذا نجد أن الفئة الكبرى من الشعب اللبناني لا تأبه لهذه الزيادة إذا صحت، إذ ان أكثرية الشعب لا تشعر بالفرق ولا يصيبها شيء من خيرات بل نحن على يقين انه إذا استمر الحال على هذا المنوال فسيصبح الفارق بين الفئات المنعمة والفئات المحرومة أوسع وأكبر وسنجد لبنان تجاه كارثة أدهى وأخطر لأن أصحاب رؤوس الاموال يزدون في ثرواتهم على ظهر الفئات الفقيرة والمعدمة فتتضائل نسبة الـ ١٨٪ إلى ادنى وترتفع نسبة ٨٢٪ إلى أعلى.

فماذا فعلت الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي عنوان هذا العهد؟ وهل يرضى إلى الابد أصحاب الدخل المحدود بأن يتابع أصحاب رؤوس الاموال الكبيرة استثمارهم، وهل يقبلون بأن تكون الحكومة بوسائلها والاساليب التي تتبعها هي التي تشجعهم على الاغراق في هذا الاستثمار؟

ان شعور نصف سكان لبنان بهذا الحيف (أيها السادة) وبانهم دون المستوى اللائق بالبشر في هذا العصر، ليس بشعور الرضى مطلقاً وليس هو قطعاً أداة استقرار وطمأنينة وأمان في هذا الوطن العزيز.

أيها السادة، لقد آن لنا أن نستفيد من التخطيط الذي وضعته الدول التي سبقتنا في مجالات التطور الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ومنها الدول الرأسمالية بالذات، فعدم الاستقرار الاقتصادي الذي طالما نشكو

منه إن هو في الدرجة الأولى الا نتيجة حتمية لعدم الاستقرار الاجتماعي الذي يعيشه شعب لبنان والذي حققته بعثة ايرفد بالارقام.

ولا داعي ان نختلف في هذا المضمار على الاسماء والشعارات فإنما جل ما نقصد هو تحقيق العدالة الاجتماعية في لبنان ولجميع ابنائه على السواء. وإذا أردنا تجنب نشوب ثورة اجتماعية في ربوعنا وأردنا تطوير أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية فلا بد لنا من تطبيق اشتراكية معتدلة تعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله فنردم تلك الهوة الواسعة التي تفرق بين لبنان المستثمر ولبنان المستثمر فنصبح جميعاً لبناناً واحداً يرفرف عليه رعد العيش وينعم أبنائه بما نريده من طمأنينة واستقرار.

إذا أردنا كل ذلك فعلياً أن نعدل الاسس التي تركز عليها موازنتنا العامة بحيث:

- ١ - نزيد الضرائب المباشرة عندما تبلغ المداخل حداً يفوق حاجات الفرد.
 - ٢ - نلغي الضرائب عن المداخل المحدودة الضئيلة.
 - ٣ - نحدد أسعار جميع المنتجات المحلية كي لا تزيد في تكاليف المعيشة.
 - ٤ - ان نخرج عن نظرية حرية الاقتصاد الغوغائية التي يتغنى بها البعض - مع العلم ان لا حرية اقتصادية بالمعنى الصحيح في لبنان.
 - فحرية الاستيراد محددة ومقيدة بالحماية الجمركية التي يفرضها أرباب الاعمال والاموال.
 - وحرية التصدير هي أيضاً محددة ومقيدة في كثير من الاحيان.
 - وحرية انشاء المعامل والمصانع محددة ومقيدة دفاعاً عن بعض أصحاب رؤوس الاموال.
- بلى أيها السادة، ان الحكومة ارتكبت وولدت ارتباكاً في الرأي العام عندما سألتها أحد الزملاء عن قضية التأمين ولم تدر بماذا تجيب - بل انها أجابت بلا ونعم في آن واحد فكانت المذلة بل المأساة التي تنذر بها الرأي العام ولا يزال ومرد ذلك أن ليس للحكومة سياسة اقتصادية محددة واضحة وليس لديها مخطط اقتصادي - اجتماعي تتمشى عليه فهي قد اتت بموازنة شبيهة بما سبقها من موازنات دون تحوير أو تغير سوى في بعض الارقام ولم تعط اية عناية لتنفيذ التوجيهات التي وضعتها بعثة ايرفد والتي كلفتنا ملايين الليرات وفتحت أعيننا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية المريعة التي نتخبط بها وآن الأوان أن نعمل على الخروج منها.

العاصمة بيروت

وما يقال عن حالة لبنان بصورة عامة يصح أيضاً عن العاصمة بيروت التي يسكنها نصف سكان لبنان. والفوارق الطبقيّة القائمة بين أبنائها من حيث دخلهم القومي وبالتالي طراز معيشتهم هي أفظع وأشد وأدهى منها في المناطق المتخلفة في الجنوب والشرق والشمال وخاصة في بعض الاحياء الكثيرة الاكتظاظ، والتحقيقات التي

قام بها الاب لوبريه وبعثة ايرفد أعطتنا صورة قائمة جداً عن هذه العاصمة التي أطلق عليها منذ القديم بلد النور ودرة الشرق والتي لا زال بعض زوارها الاجانب الذين لا يرون منها الا الواجهة البراقة يرددون هذه المسميات الوهمية ويطرب البعض لذلك متجاهلين الحقيقة المؤلمة التي يعيشها أبناء بيروت ومعظم سكانها.

لقد وجدت بعثة ايرفد:

- ان ٢٥٪ من سكان بيروت هم من المكتفين

- وأن ٧٥٪ هم من غير المكتفين

كما وجدت:

ان ٣٠٪ من غي المكتفين هم فقراء بينما ٤٠٪ هم من المعدمين البؤساء Les Misérables كما سماهم لوبريه في تقريره.

- وأن ١٧٪ من المكتفين هم في حدود الكفاية والنعمة بينما ٨٪ منهم هم من الاغنياء والاغنياء جداً الذين يجارون كبار أغنياء العالم في ثرواتهم الضخمة Super développé ونتج عن هذا حسب تقرير الاب لوبريه ليس هذا التفاوت الصارخ فحسب بل إن هناك احياء من العاصمة غير صحية بتاتاً وهي مركز لتجمع الذباب والبرغش ومياه راكدة وهواء كريه وغرف لا يدخلها النور بحيث أصبحت موطناً للادمان على المسكرات والمخدرات ومصدراً للبؤس والاجرام.

هذه هي عاصمة لبنان كما يجب أن نراها على حقيقتها من أجل تلافي المآسي التي يعيشها معظم سكانها ومن أجل اعطائها حقها من العناية في النظافة والتنظيم الحديث.

فمن العيب أن نطلب من الاجهزة البلدية القيام بواجباتها كاملة، ومن العيب ان نتطلب نظافة المدينة كما نريدها فممنع انتشار الاوبئة والامراض الفتاكة، ونحول دون تزايد الاجرام في مواخيرها (هذا إذا لم نفكر بحل معضلات السير والعمل على تجميل الشوارع وتعميم الحدائق) أقول من العيب أن نتطلب ذلك ونحصل عليه إذا لم تشعر الحكومة بالواجب الملح بناديتها لتمديد المساعدة السخية لبلدية بيروت ولو بنسبة ما تساعد به سائر البلديات في الجمهورية اللبنانية.

وبعد أن ظهر الواجب واضحاً وقامت الضجة عالية من أجل قيام البلدية ببعض المشاريع الحيوية الضرورية الملحة، وبعد أن تهيء للبلدية مجلس فيه كل الكفاءات اللازمة - كنا ننتظر من الحكومة - وبينها أربعة وزراء من بيروت، ان تخصص مبلغاً كافياً لمشاريع العاصمة الحيوية التي أصبح من المحتم تحقيقها بسرعة ودون أي ابطاء. ولا يغرن أحداً أن لدى البلدية اليوم بضعة عشرات من ملايين الليرات تقوم بصرفها، فهذا عدا أن معظمه قرض من الكويت يبقى ديناً على خزانتها، فهو سيذهب بنسبة ٩٣٪ استملاكات التي كان يجب أن تقوم بها من سنين بعيدة و٧٪ فقط للعمل وهو في معظمه هدم للابنية وترميم.

ان تخطيط العاصمة يوجب فتح بلفارات في قلب المدينة لتتصل بما انشئ في ضواحيها وهذه البلفارات يجب أن تعتبرها الدولة من الطرق الدولية التي يقع على عاتقها أمر انشائها فتدفعها من خزائنها العامة ولا ترهق بها بلدية بيروت. وهذا أمر يوجب القانون وهذا ما جرت عليه الدولة في سائر المدن اللبنانية ومنها البلفار الذي يمر وسط طرابلس مثلاً فيصل طريق بيروت و - طرابلس بطريق طرابلس - حمص.

فنحن نجد في موازنة السنة الماضية أن الحكومة قد أرصدت مبلغ مليون و ٢٠٠ ألف ليرة لهذا البلفار كما أرصدت ١٥٠ ألف ليرة لطرق داخلية في طرابلس، ونحن نؤيد هذه المساعدة تأييداً تاماً وجل ما نطلب أن تعامل بيروت كما عوملت وتعامل طرابلس. وإنني تمشياً مع هذا المبدأ الحق لن أصدق على هذه الموازنة ما لم يرصد لمدينة بيروت ما يصيبها من غنم كبقية المحافظات.

وإذا عدد أحد ما يصرف في بيروت من مبالغ كالتي تخصص للمرفأ أو لانشاء البنك أو غيرها فأنا أحبهم أن يذكروا أن هذه المنشآت في بيروت إنما تزيد في الاعباء الملقاة على بلديتها دون أن تتحمل شيئاً في هذا السبيل. ولا يمكنني وأنا في هذا الصدد إلا أن أطالب الحكومة بأمرين هامين يعلق عليهما البيروتيون آمالاً كبيرة في مطلع العام الجديد:

أولاً: اعطاء البلدية الارض التي تطالب بها في منطقة الكرنتينا لاقامة سوق حديث للخضار عليها. ثانياً: عدم توقيف التنفيذ في شارع بشارة الخوري بعد أن انحلت جميع معاملات التخمين فيه ولم يبق من مبرر لتأخيرها.

قضايا الامن والشعبة الثانية:

وكلمتي الاخيرة التي لا أجد منها بداً تتعلق ببعض قضايا الامن واتصالها بحياتنا العامة. وأنا لا أنوي أن أدخل اليوم بالتفاصيل في هذا الموضوع إنما أرى أن الواجب يدعوني إلى بحث هذه الامور من حيث المبدأ. إنما قبل أن أسير إلى ما أريد بحثه في هذا الصدد، أحب أن أمهد بايضاح أتمنى أن يكون مفهوماً لدى الجميع، وهذا الايضاح هو التمييز بين جيشنا الباسل وبين ما تقوم به بعض الاجهزة في حقل الامن والسياسة الداخلية - عنيت جهاز الشعبة الثانية.

فجيشنا الوطني هو موضع فخرنا ومجال اعتزازنا، ونحن نكنّ له ولافراده كامل الاحترام ونحمل له ولهم كامل التقدير لما بذلوه ويذلونه من خدمات جلى وتضحيات كبيرة في سبيل ابقائه عنواناً لاستقلال وحرية هذا الوطن الحبيب.

ولهذا، ومن أجل الحفاظ على الجيش الباسل في هذا الاطار الكريم، نجد من واجبنا أن نطالب بعدم انزلاق الشعبة الثانية إلى القيام بأعمال الامن الداخلي ومن ثم الانخراط في تيارات السياسة المحلية. فاستمرار الشعبة الثانية، بل واغراقها بصورة متزايدة في التدخل بأمور بعيدة عن شؤون الجيش، خارجة عن صلاحياتها يجعلها

عرضة للانتقاد القاسي والتجريح، ويزيل عنها تلك الهالة من الكرامة والاحترام التي يجب أن تبقى للجيش الوطني وجميع أجهزته.

هذا وإن انخراط أحد أجهزة الجيش في حياة المواطنين المدنية العادية تورطه في معاطاة كل شاردة أو واردة، كل كبيرة أو صغيرة، فيتعطل الحكم الديمقراطي الذي نعيش في ظله ويتحول إلى حكم بوليسي معاذ الله أن يقبل به لبنان واللبنانيون. فالشعب اللبناني الذي يتعشق الحرية وهي ركن أساسي في حياته الخاصة والعامة، والذي لا يقبل عن نظامه البرلماني الديمقراطي بديلاً، والذي لا يتحمل بالنسبة لتكوينه أي نظام آخر، لا يمكنه أن يسكت عن ضيم لحق به إذ يشعر بأن حريته في مهب الريح.

نحن نعلم أن الحياة الديمقراطية في لبنان قد تعطلت أثناء ثورة ١٩٥٨ فكان لا بد للجيش وللكثير من أجهزته أن تتدخل في أمور لم تكن من اختصاصها، ونحن لا ننكر أننا جميعاً ساعدنا على ذلك في حالات شتى. كما أنه من الانصاف أن نعترف بأن الجيش الباسل وجهاز الشعبة الثانية بالذات قد قام بأعمال تذكر فتشكر. ولكن كل هذا لا يصح أن يكون أساساً نتمشى عليه في حياتنا العادية فنعيش في نظام بوليسي دائم أو فيما هو أمر وأدهى أي نظام بوليسي تحت ستار الديمقراطية المعطلة.

وليس من الحكمة في شيء أن نتجاهل الواقع أو ننكره فنرد على هذا الانتقاد الحق والمنطق السليم بالقول إننا نمارس الديمقراطية على أتمها إذ يمكن لنا أن نردد هذه الأقوال في هذه الندوة ولا يمنعا أحد. فنحن وأحرار اللبنانيين نتسلح دائماً بالجرأة في قول الحق مهما قست الظروف ولن تمنعنا قوة الأرض من اعلانه والجهر به لما فيه مصلحة هذا الوطن وخير أبنائه.

هذا ما أكتفي بقوله اليوم دون التفاصيل من حيث المبدأ.

وجل ما نطلب هو تقديم هذا الاعوجاج قبل أن يستفحل الأمر، وإعادة الأمور إلى نصابها قبل أن يصبح من الصعب تلافي الخطأ فنقول مع القائلين: ولات ساعة مندم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس،

شكراً للزميل الأستاذ نسيم مجدلاني لما ذكره فقط في الشق الأول من حديثه وكأنه مهد لكلمتي هذه وكنت يا دولة الرئيس آليت على نفسي أن أتحدث عن موضوع لم ينله أحد في أثناء المناقشة العامة للموازنة، والموضوع يعيره مع ذلك أعلام المال والاقتصاد في البلدان الراقية أهمية كبرى، وهو، ما هو تأثير الموازنة على تركيب الثروة الوطنية في عام ١٩٦٣، ماذا تكون تأثيرات الموازنة وتنفيذها على تركيب الثروة الوطنية في لبنان.

الموازنة أيها السادة بنظر الجميع أو بنظر البعض حجة للنقد أو الثناء، فرصة إما للتهجم على الحكومة والنيل من بعض أعضائها أو فرصة أيضاً يستسيغها البعض للإطراء بالأعمال الحكومية وإظهار محاسنها، ولكن الموازنة أداة حرمان، والموازنة أداة سخاء.

الموازنة اداة حرمان، الموازنة ضرائب، رسوم، عوائد الموازنة بنظر العامل والمستخدم هي محسومات في آخر الشهر من معاشه أو راتبه، وبنظر التاجر ورب الصناعة هي الجابي الذي يحضر في نهاية السنة ويقتطع من أرباحه، الموازنة صندوق يشارك المواطنين في أرباحهم ويقفر من يصيب من المواطنين.

ولكن كما تفضلت أيها الزميل الكريم، الموازنة أيضاً أداة سخاء، الموازنة في باب النفقات باب رزق للمواطنين، الموازنة رواتب وأجور ومعاشات، الموازنة مشاريع عمرانية كبيرة، ماء، كهرباء، طرق، موانئ، مطارات، مرافئ بحيرات، غدا ضمان اجتماعي، وإذاً تصبح الموازنة أداة اسعاد فتسعد وتغني الفئات التي تفيد منها.

فالموازنة إذاً أيها السادة أخذ وعطاء، غرم وغنم، حرمان وسخاء، فيجدر بنا أن نتساءل: هذا المشروع الذي بين أيدينا اليوم والذي يقضي بحركة مالية سوف تبلغ سنة ١٩٦٣ زهاء ٨٤٠ / مليون ليرة بين واردات ونفقات ٤٢٠ / مليون ليرة واردات و ٤٢٠ مليون نفقات، هذه الموازنة ماذا يكون تأثيرها على الثروة الوطنية في لبنان. فعندما تجبي الدولة ضرائبها إذا كانت تأخذها من فئات وجهات معينة ثم تنفق على الجهات نفسها، نقول عند ذاك بأن الموازنة لا تأثير لها بتاتاً على تركيب الثروة الوطنية، والثروة تبقى في نهاية ١٩٦٣ كما كانت في أولها.

أما وهذا واقع الحال في موازنتنا، إذا كانت الموازنة تأخذ ونحجي من جهات ثم تنفق على جهات أخرى، فنقول عند ذاك ان الموازنة تساهم مساهمة كبيرة في تكييف الثروة الوطنية وتعديل اركانها. فاسمحوا لي بطرفة عين أن ننظر أولاً إلى موارد الموازنة، من أين تغذي الدولة صناديقها. من المعلوم أيها السادة ان الضرائب والعائدات أهم ما فيها ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. ثم واردات الدولة، إما من أملاكها أو من مصالحها الخاصة.

فالضرائب المباشرة، دون أن ندخل في أي تفصيل، من ذا الذي يدفعها.

ضريبة الاملاك المبنية، ضريبة الدخل، ضريبة الانتقال، ورسوم الطابع والتسجيل على الاعمال وعلى العقود. هذه الضريبة يمكن القول ان الذي يدفعها إنما هي الفئات المسورة، تدفعها الطبقات المسورة ولا يصيب منها إلا النذر اليسير في الطبقات الفقيرة.

أما الضرائب غير المباشرة، ويبلغ مجموعها في لبنان ١٨٨ مليوناً فيمكن القول ان المواطنين جميعاً يدفعونها بالتساوي، ولكن هذه المساواة تخالف تماماً مبدأ المساواة الصحيحة كما عرفها مثلاً كبار الفلاسفة «أرسطو» وهو يقول: المساواة أن تعالج بغير المساواة أموراً غير مساوية. وهذه الضرائب، ولئن كان الوضع الضرائبي في لبنان يحتملها حالياً علينا بالنظر لسهولة تحصيلها، يجب أن يكون من رنامج الحكومة ومن صميم برنامجها أن تخفف وطأتها شيئاً فشيئاً عن الشعب.

الخلاصة أيها السادة، ٤٢٠ مليون ليرة لبنانية تستوفيها الدولة سنة ١٩٦٣ بمقدار الثلث من مداخيل العمل والثلثين من مداخيل رأس مالية أو من مال الدولة الاحتياطي نفسه، فهذا المال أين ينفق ومن يستفيد من هذا الصرف.

نأتي بإيجاز كلي إلى باب النفقات المقسم إلى أربعة أقسام:

- قسم الرواتب والاجور وهو يبلغ ١٧٣ مليون ليرة، هذه صرفيات نفقات تذهب كلها لتفيد مداخيل العمل، ونعني بالعمل هنا العمل على مفهومه الاوسع عمل الوزير عمل المدير عمل الموظف عمل العامل عمل الطبيب عمل المهندس أو سواه.

- الباب الثاني، النفقات الادارية ويبلغ ٥٠ مليوناً. وهنا تصرف الدولة على أنواع من المداخل فيفيد منها مداخيل العمل إذا صرفت مثلاً في صيانة البنايات، يفيد منها أصحاب الاملاك إذا صرفت بدلات أجور، ويفيد منها التاجر إذا ما اشترت لوازم وسواها. إنما يمكن القول بأن هنا أيضاً مداخيل العمل هي التي تستفيد من هذا الصرف.

- القسم الثالث المتعلق بالنفقات الاجتماعية والثقافية البالغ ٢٣ مليون فهو بكامله يذهب، ولا شك، إلى الطبقات الفقيرة غير الميسورة، وإذا أن شاء الله، تفضل هذا المجلس وأقر في هذه السنة مشروع الضمان الاجتماعي، عند ذاك تزيد النسبة بكثير لأن الدولة على الأرجح تشترك في هذا المشروع بنسبة ١٥ إلى ١٦ مليون ليرة.

أخيراً، القسم الاخير من النفقات، ما ينفق على نفقات التجهيز والانشاء ١٤٩ مليوناً سنة ١٩٦٣. هذه النفقات معظمها تذهب إلى الملتزمين المتعاقدين مع الدولة وهم بعد أن يقتسموا شيئاً منها بمثابة أرباح يوزعونها بدورهم معاشات وأجور ورواتب إلى عمالهم وعمالهم.

ويمكن بالاجمال القول أيها السادة ان الصرف يفيد عن طريق الدولة وأكثر ما يفيد منه الطبقات الكادحة أو مداخيل العمل وهي من الوجهة الاجتماعية أقرب المداخل إلى العدالة من جملة المداخل.

ويستخلص من هذا ان الموازنة في الوجهة الاجتماعية أداة فعالة لتسوية أوضاع المواطنين، ومن هنا تبرز ضرورة قصوى: هي أن الموازنة يجب أن تنفذ بكاملها، يجب أن تنفذ الموازنة بكاملها، فإذا سمحتم أيها السادة فلنبحث وياكم بكلمة موجزة في أسباب عدم تنفيذ الموازنة.

سأدتي، لقد عاب بعض الزملاء الامر على الحكومة، ولو جاريت عاطفتي لما كان، ربما، جوابي نافعاً، فأريد أن نأخذ من غيرنا أمثالاً ونقول أولاً بأن الذين يعيرون على الحكومة عدم تنفيذ الموازنة كانوا بدورهم في الحكومات السابقة ولكنني لا أرى في احصاءات المالية أية موازنة تنفذت بكاملها.

ثم أيها السادة أمامنا مثل هام جداً، فرنسا بين الحربين العالميتين الاولى والثانية توالى عليها بظرف عشرين

سنة أربعون حكومة، وهذا عنوان عدم الاستقرار الحكومي، ولكن الموازنات كانت تنفذ والامور كانت حسنة من الوجهة المالية والاقتصادية لأن في فرنسا ادارة قوية متينة الاركان، لها تقاليد قديمة ولها اساليب حديثة، فالسبب أيها السادة إذا ليست الحكومة المحترمة، سبب عدم التنفيذ يعود إلى الادارة، فعبثاً أيها السادة ندور في هذا المجلس ونضع أصبعنا على غير موطن الداء، علينا ان نكشف الداء لنصف العلاج.

أما البحث عن الادارة فطويل ولا يتسع لنطاق هذه الجلسة ولكن إذا أعزتموني شيئاً من انتباهكم أقول أمرين لا ثالث لهما، بمناسبة تنفيذ الموازنة. فأمر للادارة وأمر على الادارة. نسجل للادارة، واستبراء لذمتها، ان السلطات العامة بمناسبة تنفيذ الموازنة تثقل كاهل الادارة وتضع على عاتقها في بحر السنة اعباء غير مسيرة عن طريق الاعتمادات الاضافية.

سنة ١٩٦١ كانت ارقام الموازنة /٢٧٣/ مليون أما الاعتمادات الاضافية والاعتمادات المدورة من السنين السابقة فكانت ٢٠٦ ملايين. فماذا يحصل.

يحصل أن كل منا يعيب على الادارة بأنها لا تنفذ الموازنة الا بنسبة ٥٠ أو ٦٠ أو ٦٥ بالمئة وعلى هذا المقدار يجب أن نقول: ان موازنة سنة ١٩٦١ لم يصرف منها إذا إلا ١٥٠ أو ١٦٠ مليون ولكن من العودة إلى قانون قطع الحساب يتبين بأن الصرف، وأرقام الموازنة ٢٧٣ مليون، بلغ ٣٦٩ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٦١. الصرف الفعلي ولما كان هذا هو الامر المستمر في الموازنات السابقة، يمكنني بإذنتكم أن استخلص، ان سنة ١٩٦٣ ستصرف الدولة على الأرجح ما يتجاوز الـ ٤٠٠ مليون ليرة، ولكن ليس من أصل اعتمادات مصدرها موازنة سنة ١٩٦٣ إنما من اعتمادات مدورة واعتمادات اضافية سوف نصوت وياكم عليها.

صرف ٤٠٠ مليون ليرة لبنانية أيها السادة ليس بالامر الهين.

سنة ١٩٤٥ كانت موازنة الدولة ٤٢ مليون ليرة وكان عدد الموظفين في لبنان زهاء ٤٠٠٠ موظفاً. اليوم أيها الزميل الكريم الموازنة ٤٢٠ مليون أي عشرة أضعاف، أما عدد الموظفين فيقارب الـ ١٧ أو ١٨ ألف موظف، فإذا لا بأس في هذا الصرف ولكن يعني ذلك بأن كل شيء على أحسن ما يرام في الادارة قلت انني سأذكر ختاماً لكلامي شيئاً عن الادارة.

الادارة أيها السادة، إذا أرادت ان تكون الجهاز الفعال في التقدم والرقى في لبنان، لا بد لها أن تغير اساليبها، تحسن أولاً من أساليبها الفنية ومن ثم من أساليبها المعنوية، أساليبها الفنية أيها السادة، على الادارة أن تفيد مما حققه لبنان في القطاع الخاص، أن تفيد من استعمال الطرق الحديثة في فن الادارة، وهذا ما يسعى الاصلاح الاداري جاهداً لتحقيقه. ولكن سوف نتفق وإياكم على أن لا اصلاح ولا قوة ولا حول يمكن أن يبدل شيئاً إذا كانت الادارة لم تبدل ولم تحسن من أساليبها المعنوية.

أيها السادة، المراسيم الاشتراعية أعطت الموظفين حماية وأريد أن أقول عصمة تجاه الجميع، تجاه جميع

المداخلات خارجية كانت أم داخلية، والمجلس الكريم جاء سنة ١٩٦١ بناء لاقتراح الحكومة التي كنت اتشرف بأن أكون عضواً فيها وقرر هذا المجلس الكريم تحسين أوضاع الموظفين أيضاً وزادت معاشاتهم، ولكن في المراسيم الاشتراعية يقابل كل ذلك مسؤوليات جسام.

لأن المراسيم الاشتراعية كانت خاتمة وفاقحة، كانت خاتمة عهد وفاقحة عهد جديد، كانت خاتمة النظرية القائلة بأن الموظف يمارس سلطة عامة، وفاقحة عهد يقول بأن الموظف مولج بخدمة عامة. فهذه النظرية التي تبدلت في أوروبا منذ سنة ١٩٢٠ فاستبدل مركز العميد هوريو بسواه من أعلام الإدارة، هذه النظرية حققتها المراسيم أو أرادت أن تحققها في لبنان في سن التشريع الجديد في القوانين الإدارية، فمعنويات الإدارة، يجب أن يفهم الموظفون أن الخدمة هي رسالة والخدمة هي خدمة المواطن المتواضع البسيط الذي تعوزه الخبرة قبل خدمة المواطن الفطن الذي كيفما كان الامر يقضي أعماله ثم يتهيأ له بأن كل شيء على أحسن ما يرام في لبنان.

يجب أن يتفهم الموظف بأن الضمانات التي أعطيت له هي لقاء مسؤوليات جسام القيت على عاتقه. وإذا توصلنا ان شاء الله في سنة ١٩٦٣ إلى تحقيق شيء من هذا، وإذا أخذ الموظف يتفهم قيمة رسالته عندها ينشئ تيارات من المودة والتعاون بين الإدارة والشعب، وهذا هو مفتاح السر، وهذا هو مفتاح الرقي والتقدم في جميع أمورنا.

لا تقدم ولا رقي دون التعاون بين الحاكم والمحكوم، عند ذلك أيها السادة ننظر إلى شؤوننا غير النظرة التي ننظر إليها عادة اليوم ونعالج أمورنا على غير الطريقة التي نعالجها اليوم، وإذا بنهر بيروت مثلاً، وإذا بنهر بيروت لا يعود مركزاً لللاوساخ وقد يتحول إلى خط ملاحية، خط ملاحية داخلية تمخره وسائل النقل الحديثة، وإذا بقصر الانسكو يتحول إلى مركز ثقافي كبير تأوى إليه المؤتمرات الدولية ونحقق للبنان ما يصبو إليه كل منا ويطلبه له من تقدم، من افلاح في أعماله، ومن اسعاد لكل بنيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير

نهاد بوزير: دولة الرئيس،

أيها الزملاء الكرام،

شكراً للرئيس الذي لولا بيانه المنتظر لكان القسم الاوفر من الزملاء قد رحل عن هذه القاعة وإنني لا أعلم إذا كان هناك من شكر أبعده لدولة رئيس المجلس الذي جعل دوري في نهاية المطاف وأعني بالمطاف الميزانية اللبنانية التي كلكم على اطلاع واسع ووفير منها، وقد شاء الحظ ان لا يكون لي صدر الكلام في أبحاث الميزانية لكننا بقي لي في الخوض زاوية متواضعة لأقول لكم الاشياء التي يجب أن نفهمها بكل بساطة وايمان واخلاص، وأرى نفسي مضطرباً يا دولة الرئيس، لأنني لا أعلم في أي صفة من النواب أو في أي تصنيف منيت به لا تكلم؟ أتكلم كمواطن أم كنائب؟ أتكلم كمناوئ للحكومة، أم كمعارض عادي بسيط؟ أتكلم كمستكرس، أم كمسترس، أم كمستوزر؟ أم أتكلم كموال ورحمة الله على هذه اللفظة لأنني لم أوال إلا مرة واحدة في حياتي يوم

كان زميلنا ريمون اده في الحكم، وكانت موالاتي على وجهها العادي البسيط إذ كثيراً ما كنا نقف لنسد ثغرات الاعوجاج فنعارض حتى ريمون اده الذي قيل يومئذ بأنه أتى ببعض جلائل الاعمال.

وبما أنني وعدتكم بأن أقول هذا الشيء البسيط الهين الذي ليس بالأمر المستغرب إنما خوفاً من أن تكون فقد تعبت أذانكم، وتعب أيضاً تفكيركم بعد هذه الجلسات المتوالية التي إذا كانت قد برهنت على شيء وهو الشيء الاكيد، فإنما قد برهنت ان الحياة الديمقراطية في لبنان تحيا في المجلس النيابي حياتها العادية، وإن المناقشات كانت على شيء من الاهمية اسوة بمناقشات الدول على طراز عالمي، وأقول ذلك بدون تبجح لأنك يا سيدي الرئيس بفضل هذا المجلس كتبت لي أكثر من مرة حظاً بأن أحضر المناقشات، سواء البرلمانية الدولية أو المناقشات العادية فأمنت في هذه الجلسات مناقشة عالية يفخر بها لبنان ويفخر بها مجلسكم النيابي رغم التصويت الذي ورد عن غير تعمد وعن غير قصد، وكنا قبل ذلك قد حذرنا من مغبته. إلا أن الصحف في اليوم الثاني جعلت هذا التصويت في مقدمة اعمالها حتى انها ذهبت إلى أكثر ما ذهب من تولي هذه المهمة الشاقة في هذا المجلس، ف عفواً عما جاء وعفواً عما كتب.

أما بعد ذلك يا سيدي فلا يمنع من أن نلج صميم هذه الميزانية ولو كانت الارقام وهي المواد الجافة التي لا ترحم والتي يقال انها صحيحة على فم كل قائل، فأنا بعد أن سمعت كلمة زميلي الاستاذ جوزف شادر وقرأت أيضاً خطاب زميلي الاستاذ ريمون اده، رجعت بذاكرتي إلى كلمة قراتها في تقرير الاب لوبري، ونأتي على ذكره لأنه كان موضوع المناقشات في هذه الجلسة من قبل بعض الزملاء.

قال الاب لوبري: ان الموازنة الوطنية تتألف من موازنة الدولة التي يضاف إليها عدد من المصالح المستقلة، اليانصيب الوطني، مصلحة التلفون، مصلحة مياه بيروت، مكتب القمح، مصلحة الليطاني، وغيرها.

يا سيدي عندما تجمع الارقام أو تطرح فإن هنالك نظريات يؤخذ بها من جهة ويناقض بها من جهة ثانية، فالارقام التي وردت على لسان زميلنا ريمون اده لم توافق زميلنا الآخر جوزف شادر، وإنني أترك هذا الموضوع لدراسة يدلي بها رداً على ما جاء، وبعدئذ نكون قد دحضنا الارقام بالارقام وإن ما أسمعنكم اياه لم يبق لا في مخيلاتكم ولا في أذهانكم من غموض على الارقام.

أما الملاحظات التي يجب أن نبديها بصورة عامة في هذه الجلسة وخاصة بعد أن وعدتكم بأن لا ألج صميم الموازنة أرقاماً فهي دقيقة وهامة تتطلب التروي والتيقظ في خطورة هذه المناقشات فيما لو تنقلنا من لوبري إلى أرسطو وتعمقنا في كافة الوزارات، زراعة واقتصاداً وخارجية وعدلاً وداخلية لاستطعنا أن نقف على حقيقة الوضع المنشود.

وهنا تعود بي الذاكرة إلى يوم دعيت فيه إلى إحدى الحفلات التي أقامها معالي وزير الشؤون الاجتماعية وحضرها الاب لوبري قال لي الأب لوبري في مطلع حديثه: هنيئاً لك لانك لبناني. فأجبتة فعلاً إن لبنان هو من معطيات الله، إنما ما هي المنة الكبيرة التي يتميز بها هذا البلد الرسول في انحاء العالم؟ قال: فعلاً ان لبنان رسول

أمين وشعبه كريم وفي، غير شعوب العالم. فاللاتيني مثلاً مستبد بغريزته، والانكلو سكسوني مستعمر أو بالاحرى له قابلية الانتداب ولكل شعب ميزة تذهل وتحير أما الشعب اللبناني فهو رسول ايمان لانحاء العالم، جميع الاقطار شرقاً وغرباً تستقبله برحابة، ولهذا اهنتك بلبنانك يا عزيزي. وتوقف عند هذا القول ثم فكرت في نفسي قائلاً: أيسعدني الخط يوماً أن أقول بين زملائي الاحباء وجميعهم في الطليعة، بالا نأتي بالكلام النابي في حق أي دولة كانت، غربية أم شرقية، وبأن نكتب أنفسنا عن أن نقول في غيرنا ما لا يجوز أن نقوله فينا نحن، وبألا نرسل لسبب ولغير سبب الدم والقدح، نشرأ أو كلاماً، في أية دولة وفي حق أي رئيس، لأن أبواب الدول بأجمعها مفتوحة أمام اللبنانيين، فحفاظاً على هذه الرسالة التي أفسحت المجال للبناني أن يجعل منها مدرسة أو جامعة أينما حل وأن يجعل من الدكان المعتم في بلاد الاغتراب تجارة واسعة ونفوذاً مالياً، وهدفاً منشوداً، وموطناً آخر، يمكنه هو وأبناؤه من أن يكونوا حكاماً في أي بقعة نزلوا فيها.

هذه هي أمنيته وهذا هو رجائي خصوصاً مع اخواننا في البلاد العربية حيث يصح الكلام فيهم:

ولو اني بليت بهاشمي خؤولته بني عبد المدان

لهان علي أن القى ولكن تعالوا وانظروا بمن ابتلاي

أما من الوجهة الخاصة، فيما يتعلق بشؤون الدولة، فأقول يا سيدي ان هنالك عدة موارد لهذه الميزانية كموارد اليانصيب الوطني والسباق وهي تنفق بطرق يعلم الله كيف تنفق وكموارد القمار وقد بلينا بهذا الشر في لبنان، فأمنيته أيها المسؤولون ورجائي منكم أن تصرف هذه الموارد في سبيل الضمان الاجتماعي وحسب لا أن تصرف في طريق غير مشروعة أو غير انسانية.

وثانياً في هذه الملاحظات، ان هناك وضعاً مهما تقف الدولة مكتوفة الايدي حياله لولا أن بعض الافراد من كبار سيدات هذا البلد تعمل من أجل توطيد الصناعات الخفيفة، وهي التي قال عنها على ما أذكر الاب لوبري، وورد عنها أيضاً في كتب الزميل اميل البستاني على أن تشجيع الصناعات الخفيفة في لبنان يجب أن تكون إحدى موارد لبنان الطبيعية، لأن البلد اللبنانية قد حباها الله شيئاً من الفن والروعة لا تعلوها يد مهما كانت الصناعة في العالم مرهفة أو ثقيلة أو منتجة.

وثالثاً التعليم، ففي أكثر من مرة كان رجائي حاراً وصادقاً ومخلصاً شأن رجائكم أنتم في كل المواضيع التي تثار من قبلكم، وقد عز علي كما يعز على أكثر الناس يا صديقي معالي وزير التربية أن تبقى قرى في لبنان محرومة من المعلم فأنا أماشيك بالنظرية التي أبديتها أنت في السابق من أن هنالك نقصاً في الميزانية لا يعطي الحق للوزير بأن يرحل المدرسة، إلا أن على الوزير أن يجد ليس طريق الارتجال فحسب بل أن يجد الطريق التي تؤدي عملياً لايجاد هذه المدرسة وهذا المعلم.

فلبنان لا يحيا بأسطوله، ولا يحيا بمساحاته الرحاب، ولا يحيا بشعبه الذي لا يزيد عن المليون والنصف إنما

هو يحيا بمعلمه، يحيا برسالته، فإذا خصصت الميزانية اللبنانية معدلاً ايجابياً للتعليم فحسنا تعمل وتشكر على عملها وتردد الاجيال القول المأثور ان لبنان بلد العلم والمعرفة

وفي كل مرة يا سيدي كنت أتوقف عند موضوع هام، لالفت النظر إليه فكم كنت أتمنى على الحكومة وعلى زملائي أن ينهجوا النهج الذي نهجته بعض البلاد العربية في سياسة القروض. فمصر التي يرئسها سيادة الرئيس عبد الناصر قد أخذت قرضاً من أميركا لإنشاء محطة التلفزة، وأخذت من روسيا لجعل السد العالي، ويقال أن السد العالي في مصر سيعيد إلى أرض الفراعنة مجادها السالفة، ويقال أيضاً أن مصر ستصبح بعد عشر سنوات تربة خصبة للكرمة ولسنابل القمح، وقد قلت ذلك على لبنان ان ينهج هذا النهج، ولكنني رجعت اليوم، عن هذا القول. لماذا؟ لأنه قال لي أساطين المال في هذه الدولة أو في هذا المجلس، بأن هنالك ميزانية تعد بعشرات الملايين لم تنفق بعد، فقلت ساءتئذ: لبنان توقف حتماً عند هذه المرحلة، وتوقف عن سياسة القروض، لأن في القروض فزاعاً أو تدهوراً أو همساً على السياسة والاقتصاد وأن عليك أن تصرف تلك الميزانية التي هي بين يديك، فأنت تتصرف بارقامها كما تشاء، لأنك أنت سيد الصرف، ولأنك تتمكن من أن تجمع المال. وهنا يحضرنى هذا البيت من الشعر:

اجمع المال اذا استطعت ولا تنس العطاء

ولن ننسى يا سيدي من أن نجول جولة عابرة في صميم القضية العمالية في لبنان، فللقضية العمالية في لبنان ملاحظتان يا صديقي الوزير الجليل، الجليل بالصمت.

الملاحظة الاولى تتعلق بقانون تنظيم العمل، وهنا أريد أن أنبه بكل تواضع اصدقائي الرأسماليين في هذا المجلس وفي غيره، وأقول لهم على أن في قانون العمل مادة هي الغبن كل الغبن، والظلم كل الظلم على العامل، إذ يحق لرب العمل أن يصرف العامل من عمله وأن يعطيه التعويض الي نص عليه وعنه القانون، وأن يستعيض عنه بعامل آخر بمرتب زهيد، فيكون قدر ربح الفرق بين الاجر الذي يدفعه حالياً وبين الاجر الذي كان يدفعه قبل ان يصرف العامل من العمل، وهذا العامل الذي بلغ الاربعين من عمره بعد أن تدرساً حقيقياً في مهنته، وفي فنه، وفي تصرفه من عمله ماذا يمكنه أن يعمل بعدئذ؟ انه يبقى في بيته مكتوف اليدين لا يتمكن من ايجاد عمل يتلاءم وأهليته، لا يتمكن من ايجاد شغل يتناسب وكفاءاته، فعلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالدرجة الأولى ان تعير هذا النقص في قانون العمل وأن تأتي فوراً، وأقول فوراً أي بأقرب مناسبة على تعديل هذا القانون حتى إذا جاء هذا التعديل أنصف العامل، إذ ذاك لا يجوز صرفه لانه يكون في هذه المدة قد تدرس في مهنته، إلا إذا كان هنالك ظروف تدفع رب العمل إلى الاخذ بنظرية الصرف فيحال إلى المحكمة لتتظر إذا كان هنالك من موجب لهذا الطرد حتى لا يأتي هذا الطرد بصورة ارتجالية وكيفية.

وأما الموضوع الثاني فهو يتعلق بمستقبل الاقتصاد، وإن كثيراً من المؤسسات في بعض الدول أشركت العامل بأعمالها وبمشاريعها فأصبح العامل نسبياً أحد ارباب العمل، وضع من نفسه ووضع من أهليته ووضع من كفاءته

في هذا الميدان وجعل يعمل كأنه يعمل لنفسه لا لغيره وها ان إحدى الصحف الكبرى وعلى ما أظن جريدة النهار التي هي اليوم شبه مؤسسة شركة، جعلت من العمال ومن المحررين أصحاب العمل، في هذا المشروع الصحفي الذي يدر عليها ارباحاً تفي اتعاب هذه الفئة العاملة في هذا الميدان وفي هذا الحقل، وإذا قلنا ذلك فلا نكون قد أتينا ببذعة من البدعات بل نكون قد تمشنا على النهج الحديث في الاقتصاد الذي هو موضوع العالم بأسره اليوم.

وأما لجهة ارباح النفط العربي فأقول انني أطلعت في إحدى دوائر الداخلية أو بالاحرى في دوائر السير على ان هنالك إحدى الشركات التي تملك ثلاثمائة وعشرين سيارة لا تدفع ضرائب عنها. أصحيح يا دولة الرئيس ان هذا الاعفاء العفوي هو نتيجة لتلك المخبرات أو لتلك التسويات التي أقدمت أنت عليها؟ ويقال انها كانت لمصلحة الخزينة؟ فنحن نقول الشيء ونسمي الامور باسمائها عندما تقضي الحاجة وعندما يملي علينا الضمير، فإذا كانت هذه داخلة في نطاق تلك التسويات، فمرحى بهذا الاعفاء، وأما إذا كانت متمردة على الدولة وعلى هيكل الدولة الرسمي، فعليك أن تتنبه لهذا الامر، وما علمتك يوماً إلا حريصاً، قيماً.

والنفط العربي الذي انتقل إليه، ويعذرني المطلعون على هذا الذهب الاسود، فانا لا ذهب أسود ولا أصفر لي إنما أتمنى على الحكومة بالصيغة التي ترتئها أن تحول مدخول البترول العربي مهما كان مصدره إلى المشاريع الانشائية دون سواها فيستفيد منها الغني والفقير وعندئذ تكونون أنتم قد تمشيتم على هذا المبدأ المعروف فلم تفقروا الغني إنما تسعدون الفقير.

وأما الشواطىء اللبنانية، وهي إحدى ممتلكات الدولة، فيقال ان يد الاعتداء تمتد عليها فترة بعد فترة وقد سبق لي في أكثر من سؤال تقدمت به إلى الحكومة فلم أتل الجواب، وفي صدد هذا الموضوع أريد أن يستمع إلي معالي وزير الحاقانية على انه لما أخذت الحكومة الاملاك الواسعة لبناء المساكن الشعبية واستمكنت قطاعاً من الارض سها عن بالها أنه بموجب القوانين، إذا مرت مدة السنوات المحددة ولم تبشر الحكومة فعلاً وعملياً بالبناء أو بالتنفيذ، يحق للمالك أن يستعيد هذه الاملاك، ولا يمكنك أن تقول لي: انكم لم تنسوا هذا الامر، بل أظنكم نسيتم لأن في محكمة الاستئناف أشخاصاً بموجب دعاوى تحت أرقام وتواريخ أعرف ان هؤلاء الاشخاص قد استعادوا الاملاك التي كانت الحكومة قد اتخذتها لبناء المساكن الشعبية، وعلى كل اين هي تلك المساكن يا سيدي؟ نحن نريد أن يكون، لكل لبناني مواطن بيت وبذلك لا نريد أن نفقر الاغنياء بل أن نسعد الفقراء.

فيا سيدي، لو بقيت وبقينا طيلة الليل نبحث لوجدنا في كل دقيقة مأخذاً. . . ولو انبلج الصبح لما رأينا مع الانبلاج نجمة واحدة. وإنني لم أزل في البند السادس وهنالك أربعة عشر طلباً للكلام، فرحمة بكم ونحن ننتظر أن يقول دولة الرئيس كلمة في هذا الموضوع، نسأله: هل الخزينة سعت لتحصيل الكفالات المدفوعة عن بعض المديونين وتقدر على ما جاء في الميزانية بسبعة ملايين ليرة؟ وهل صفيت قضية الليرة المصرية التي كانت تدفع على غير معدلها؟ وهل الحكومة تسعى لاستيفاء الضرائب المتأخرة التي تقدر بـ ٤٢ مليون؟ انني إذ أسأل، أجيب أن الحكومة لم تفعل. وإنني بخصوص مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة وقد كنت في روما بصحبة الرئيس صفي الدين

زميلنا المحبوب، باعتباره كان رئيس الوفد البرلماني إلى مؤتمر روما وجاءت رئاسته عن طريق زميله صبري بك، فوصلنا إلى مطار روما ولم تتمكن من دخوله لأن الامطار كانت تهطل بغزارة داخل المطار، فأينا في روما كما في بيروت. وسألنا عمن نفذ مشروع ذلك المطار؟ فأجبنا بأن المشروع لزم للسيد - منفريدي - وجئنا وقتئذ نقول للحكومة اننا آتون من روما والمياه تغمر مطارها وإن الملتزم الشرعي لهذا المطار الضخم كان السيد منفريدي وحذرنا من ذلك ولكن تحذيرنا استقبل بعدم اكتراث وبقيت شركة - منفريدي - ملتزمة مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة وذلك لاسباب ولحكمة بعدت عن فهمنا العادي.

هذا ما أردت قوله هذا المساء، بعيداً عن الغرض، بعيداً عن التشفي، بعيداً عن الشطط، بمنزناً هادئاً رصيناً، وتعود بي الذاكرة عندما سألت معاوية الاحنف عن ابنه يزيد فأجابه: إذا صدقناك اسخطناك، وإذا كذبتناك اسخطنا الله، فخير لنا أن نقول لك الحقيقة وأن نسخطك ونرضي الله وضميرنا. والسلام.

الرئيس: انتهينا من طالبي الكلام في الموازنة بصورة عامة.

والكلمة الآن لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات النواب المحترمين

أبدأ كلمتي بيتين من الشعر من نظم الزميل الاستاذ جان عزيز من وحي هذه الجلسة إذ قال:

قوله قول بذى بسمام قد غذي
من هو المقصود قل لي هو ريمون الذي

حضرات النواب المحترمين،

لقد استمعنا طيلة جلسات متواصلة الى جميع ما قيل على لسان حضرات النواب المحترمين. ونحن إذ كنا نستمع إلى القول بكل رحابة صدر إنما يدفعنا إلى ذلك رغبتنا في كل ملاحظة تدلون بها، وللإستفادة من كل انتقاد بريء، ذلك لأن من مزايا النظام الديمقراطي الذي نؤمن به جميعاً هو أنه قد فتح المجال واسعاً أمام القول واحتكاك الرأي والاختلاف بما هو مفيد منه، لأن السلطة التنفيذية إنما هي متممة للسلطة التشريعية، فالسلطان بتعاونهما، إنما يعملان ما يتوجب عليهما من أجل خدمة المصلحة العامة.

ونحن كحكومة أخذنا المسؤولية في هذا الظرف الذي مر، فليس من المعول في شيء أن نتحمل ما تشكون منه، في سائر الميادين، لأن ما تشكون منه ليس حصيلة هذه الفترة بالذات بل انه نتيجة لعهود سابقة وسنين طويلة مرت، وأتينا إلى الحكم، وقد يكون فعل غيرنا كذلك، من أجل العمل على تحقيق الإصلاح للواقع الذي نعيش فيه حتى يأتي هذا الإصلاح كما هو مرسوم له وضمن الامكانيات المتوفرة لكي يشعر كل واحد منا براحة الضمير إذا ما أدى الواجب المطلوب منه بقدر ما سمحت به الامكانيات.

وإنني أستطيع أن أؤكد بأن السنوات الاخيرة كانت سنوات حافلة بالدراسات وبالتصاميم وبالتخطيط، من

أجل تحديد الواقع الذي يقوم في لبنان من سائر نواحيه حتى على أساس تحديد هذا الواقع وإظهاره يصار إلى وضع السياسة الملائمة لمعالجته معالجة علمية واقعية مدروسة، لأنه لم يعد يصح في وقتنا الحاضر، وفي عصرنا الذي نعيش فيه أن تبقى الأمور سائبة لا ندري إلى أين نسير ولا لأية غاية نسعى.

فمن أجل ذلك كانت بعثة أيرفد التي استشهد بها بعض الزملاء، وحسناً فعلوا. ونحن نؤيد القول الذي ورد على لسانهم ذلك لأن إظهار الحقيقة لا يخيفنا لاننا وإن كنا نتحمل مسؤوليتنا الكاملة بصدد إعلانها إنما الجراءة تقتضينا وكذلك الاخلاص أن نشمر عن سواعدنا لكي نعالج هذا الواقع المرير ولكي نرسم الخطط الصحيحة التي تؤول إلى تصحيحه وبصورة منتظمة متتدة ومستمرة.

وكذلك، ومن أجل هذه الغاية إنما استقدم الخبراء العديدين، هؤلاء الذين يعملون بكل جد وبكل ما اكتسبوه من علم وخبرة لكي يساعدوا على رسم السياسة الايجابية لمعالجة الاوضاع وفي سائر الميادين. وبما أن هذه الغاية التي تهدف إلى المصلحة العامة عن طريق أساليب علمية ومدروسة لم يسلم هؤلاء من الانتقاد، ولكن هذا لا يؤثر في شيء في تنفيذ الخطة المرسومة.

نعم ان بعثة أيرفد والخبراء الذين استقدموا من الخارج مع اللجان المحلية والخبراء المحليين، إنما يعملون حسب توجيهات قد أعطيت لكي يصار إلى تنظيم أوضاع هذه الدولة تنظيماً مدروساً صحيحاً ولكي يصار فيما بعد إلى تنفيذ البرامج الموضوعية حسب ما تقتضيه مصلحة هذا الوطن. وهذا ما يؤدي، فيما بعد إلى تنفيذ البرامج الموضوعية حسب ما تقتضيه مصلحة هذا الوطن. وهذا ما يؤدي، بالتالي، إلى نفي الارتجال من جهة وإلى وضع حد لما شكا منه الزميل الاستاذ بابكيان لأن الاستمرار في تنفيذ سياسة الدولة التي توضع على أسس مدروسة وبالمسابقة على مصلحة الدولة وواقعها لا يمكن أن تتغير بتغير الازمان ولا بتغير الحكام.

ومن هنا كانت المشاريع الانشائية المختلفة التي وضعت تحت هذه النوايا وبدافع من تلك الغاية، هذه المشاريع الانشائية التي خصصت لها الاموال الضخمة والتي وزعت توزيعاً شاملاً في سائر المناطق والقرى، حتى يستفيد الجميع بالعدل والمساواة من أموال الخزينة اللبنانية. ذلك لأن الموازنة وحدها لا تستطيع أن تؤمن كل ما يطلب منا في سبيل تحقيق المشاريع المختلفة، لذلك كانت المشاريع الانشائية مكملية للموازنات المتعاقبة حتى لا يبقى هناك من يشعر، وفي هذا الوقت بالذات، بأن أموال الدولة إنما توزع حسب النفوذ أو حسب التأثير الشخصي.

انتقل بعد ذلك إلى ما قامت به الدولة، على أساس سياستها المرسومة من أجل توفير الامكانيات للمرحلة التي تلازم المرحلة الاولى من الدرس والتخطيط، ألا وهي مرحلة التنفيذ. فقد عمدت الدولة، منذ سنوات، إلى وضع التخطيط الذي ينبثق عن واقع هذه الدولة ويتفق مع حاجاتها لكي يؤمن الاجهزة الصالحة.

لهذا فقد رأينا، ولأول مرة في تاريخ الدولة اللبنانية، جرياً على ما هو قائم وموجود في أكثر الدول المتقدمة والحديثة لقد انشئ مجلس الخدمة المدنية الذي يقصد من انشائه بعدما أعطي من صلاحيات وسلطات أن يقوم على

تغذية أجهزة الدولة المختلفة بما تحتاج إليه من الموظفين الكفاء، لذلك فقد اعتمدت الشهادات وقد اعتمدت المباراة وقد أبعدت في اختيار الموظفين، المحسوبية والسياسة، وبهذا قد قطعنا شوطاً بعيداً في سبيل تأمين الموظف الكفو الذي يستطيع عن طريق الضمانات التي وفرت له أن يقوم بالواجب المطلوب منه وعلى أحسن ما يمكنه ذلك.

انني أسارع إلى القول بأنه لا يمكن، جرياً على سنة الطبيعة التي لا بد لنا من أن نتقيد بنواميسها، إن هذه التدابير لا يمكن أن تعطي ثمارها الشهية بمثل ما يتصوره البعض، وبالسرعة التي يطلبون، لأنه ليس من الممكن أن تغير سائر أجهزة الدولة القائمة والموجودة حالياً والتي ورثناها منذ سنين طويلة، أقول بأنه ليس باستطاعة أية حكومة أن تقلب هذه الأجهزة رأساً على عقب مهما بلغت من حسن النية أو من الامكانيات المتوفرة. خاصة إذا ما علمنا بأن الصرف أو التسريح من الوظيفة هو أمر غير ممكن في بلد كلبنان.

هذا بالإضافة إلى ما اتخذته الدولة من اجراءات لكي تعمل على تحسين أوضاع الموظفين وزيادة امكانياتهم عن طريق التدريب وعن طريق فتح المعاهد التي تؤهل الموظفين وتعددهم وتهبىء لهم الخبرة التي قد تعوزهم، والعلم في الادارة وفي تحمل المسؤولية وفي اداء الواجب.

فهذه أيضاً من الامور الحيوية المهمة والمفيدة، التي تمت، إذ ان الموظفين الذين لهم حقوق مكتسبة في الدولة لا يمكن الاستغناء عنهم دفعة واحدة، أو ابدالهم بسواهم دفعة واحدة، فقد الافادة من هؤلاء بتوفير الاسباب التي تساعدكم كان من جملة البرنامج الموضوع أن يصار إلى على أن يكونوا أشد تفهماً في حمل الرسالة التي يحملون.

ومن جملة المبادئ العامة التي تضمنتها السياسة الاصلاحية في هذا الوقت إنما تقضي ليس فقط بابعاد السياسة عن أجهزة الدولة، بل كذلك، بتحقيق اللامركزية التي تقضي بأن تجعل الادارة أقرب ما تكون إلى المواطنين من أجل تحقيق مصالحهم وأداء ما يطلبون من خدمات.

وهنا لا بد لي من أن أقول أيضاً بأن اللامركزية لم تتحقق حتى اليوم على النحو الذي نريده جميعاً، ذلك لأنه من جملة ما تتطلب اللامركزية تحديد الصلاحيات وتوسيعها لكي تستطيع تلك الأجهزة والدوائر والمصالح الاقليمية من أن تقوم بتنفيذ ما يطلب منها على أساس السلطات الممنوحة لها. وهذا ما تم عن طريق توسيع تلك الصلاحيات وتحديدتها بصورة صريحة وواضحة لرفع كل لبس قد يقوم بين الادارات المحلية المركزية وغيرها من الادارات الاقليمية اللامركزية.

ومن ثم، لعمل على توسيع الملاكات واملائها بالموظفين الذين يوكل اليهم أمر تحقيق وتنفيذ الاعمال والمشاريع.

وهذه المراحل تم تنفيذ بعضها ونحن لا نزال في تحقيق ما تبقى منها. وأنا على ثقة بأن هذه المبادئ وهذه

الخطوات، عندما ستتم مع الوقت، ستوفر حتماً القوة التي تستطيع أن تدفع أكثر فأكثر بأجهزة الدولة إلى القيام بتنفيذ وصرف الاموال الموكول إليها صرفها.

انتقل بعد ذلك إلى التحدث عن الامور والميادين التي أولتها الدولة عنايتها، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، والعمرانية أيضاً، لأبين ما هو مدى الجهود والاعمال التي تحققت بفضل سياسة مرسومة واعية، إنما نبغي خير هذا الشعب دون أن يكون من وراء ذلك أي قصد قد يؤخر في تقدم أي مجال على المجالات الاخرى. وهنا لا بد لي من أن اسارع إلى القول، في الحقل الاقتصادي الذي سمعنا بعض التساؤلات حوله، وهي تساؤلات لا تركز على واقع يمكن أن يستنتج منه ما ذهبوا إلى استنتاجه، لولا أن المقصود من وراء ذلك اشاعة البلبلة في النفوس، لكنت مررت به مرور الكرام. ولكن أرى من واجبي، تأكيداً للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، هذه السياسة الاقتصادية إنما هي استمرار في مبادئها وخطوطها العامة وتفصيلاتها كما كان سابقاً. ذلك لأن هذه السياسة التي تقول على مبدأ الحرية، إنما هي السياسة التي أثبتت، بالنسبة إلى لبنان، ونظر أوضاعه، وظروفه وأحواله، بأنها السياسة التي تنبع من واقعه وتتفق مع مصلحته.

- تصنيف -

وأنا إذ أقول ذلك لا تعوزني الحجة، لان ازدهار هذا البلد، ولأن رؤوس الاموال التي تأتي إليه، والمشاريع التي تقوم فيه، إنما هي خير دليل على أن هذه السياسة إنما لعبت دورها الخير وأدت النتائج المرجوة منها. فهل يعقل بعد ذلك أن تلجأ حكومتنا إلى أن تغير في أسس هذه السياسة؟ كلا أيها السادة.

انني إذ أتكلم الآن وبمثل هذه الجدية أجد في هذا الجواب كلاماً يرد فيه على كل تساؤل قد انطلق من غير ان يدري من القاه ومن أثاره، وما هو مدى الضرر الذي قد يحدثه. وهنا لا بد لي من أن ألفت النظر إلى أن المعارضة هي حجر أساسي في النظام الديموقراطي، وهي في نظرنا محترمة ونقدر انتقادها، ولا بد لنا بحكم اخلاصنا لهذا البلد، من أن نقول لها، أو أن نلفت نظرنا إلى أن بعض الاقوال غير المسؤولة، التي قد تصدر أحياناً وفي ظروف، قد يقصد من ورائها الدعاية أو الاحراج، إنما تؤدي دون أن يدري قائلها إلى ضرر في مصلحة هذا البلد، ضرر نحن جميعنا متفقون على عدم احداثه.

وكنت أتمنى لو كان الاستاذ نسيم مجدلاي حاضراً لكي يسمع جوابي على ما قاله بصدد اشتراكيته. لأنني أنا معه في اشتراكيته ورأسماليته، فكلاهما متممان لبعضهما. ونحن في هذا البلد سنظل نسير في الطريق المرسوم في عهد حكومتنا، ونترك لسوانا، عندما يعود إلى الحكم، ليكمل ما بدأ به، إذ ان ما بدأ به إنما هو بعيد جداً عما يقوله ويعلمه. ونحن لا غضاضة علينا في ذلك، فالحكم شخص معنوي مستمر نتحمل دائماً مسؤوليتنا حياله. ولست أدري إذا كانت الحال التي نشكو منها إنما ساءت على أيامنا، أو أنها قد تحسنت عما كانت عليه، فهذا حكمه يعود للرأي العام الذي بوعيه وادراكه يستطيع أن يقدر نهج كل واحد منا ومبلغ عمله في سبيل خدمة المصلحة العامة.

انتقل إلى الحقل الاجتماعي لأقول بأن الدولة لم تغفل واجباتها في هذا الامر بل انها أدركت، ومنذ اليوم الاول. حساسية هذا الموضوع وأولته العناية الفائقة، ذلك لانه لم يعد يجوز أن لا تقوم الدولة بواجبها في هذا الحقل بالطرق الايجابية المدروسة التي تتوافق مع واقع هذا البلد ومع مبادئه وسياسته العامة عن طريق توفير المساعدات المختلفة لكي تصرف في وجوها لتتمكن، فيما بعد، الطبقات التي تشكو من الحرمان ومن الجهل ومن المرض ومن العوز والبطالة، من أن تحسن أوضاعها. وبهذا كانت الخطة العامة بإنشاء مصلحة الانعاش الاجتماعي التي سمعت بعض الانتقاد الاستقلال الذي لا يمكن أن يخرج بها عن حدود السياسة المرسومة التي يقوم على مراقبتها وعلى توجيهها وزير الشؤون الاجتماعية بواسطة مجالس تشكل من أهل الخبرة وأهل الاختصاص، هذه المجالس تدرس الاوضاع الاجتماعية العامة في البلاد وتوزع الاموال على المشاريع المختلفة حسب السياسة القائمة وبالتالي تقضي بمزيد المساعدة إلى كل فئة تريد أن تساعد نفسها لكي توفر لها الاسباب والامكانيات لذلك.

وعلى هذا فقد رأينا كثيراً من المشاريع كدور الحضانة والخلايا الاجتماعية والمشاريع المختلفة تساعد أبناء القرى وغيرهم على تحقيق ما يؤدي إلى رفع مستواهم وإلى توفير الخبرة والمادة الاولى اللازمة لتنفيذ المشاريع بالتعاون معهم.

هذا، ناهيك عن المساعدات التي تذهب مباشرة إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية المختلفة وقد خصص لمصلحة الانعاش الاجتماعي ما يقارب العشرة ملايين من الليرات.

وأنا، إذ أتحدث في هذا الموضوع لا بد لي من أن أشير إلى مشروع الضمان الاجتماعي، هذا المشروع الهام الذي تقدمت به الحكومة من مجلسكم الكريم والذي، عندما يصبح نافذاً، بعد تصديقكم عليه، سيسهم دون شك بالقيام بما يؤدي إلى توفير الضمانات حسب الامكانيات التي ستتوفر من ورائه، ضد الشيخوخة والبطالة والمرض. هذا المشروع الذي نرجو أن ندرسه واياكم في القريب العاجل لكي يصبح حقيقة نستطيع بعدها أن نقول ان لبنان هو أول بلد في هذه المنطقة يتمتع بمثل هذا القانون.

انتقل بعد ذلك لأتحدث عن وزارة الانباء وعن الوكالة الوطنية للانباء، وعن السياحة. ذلك لأنني ازداد إيماناً مع الوقت بأن الحقول التي يجب أن نعنى بها جميعاً والتي تؤمن لنا موارد تزيد في مداخيلنا وتساعدنا على القيام بما هو مطلوب منا في سبيل خدمة هذا الشعب هي السياحة من جهة، والزراعة من جهة ثانية. لأننا عن طريق السياحة وما نستطيع أن نفعله في هذا الميدان، من أجل استقدام السواح والزائرين إلى لبنان، هؤلاء الذين نستطيع عن طريق شمسنا وهوائنا ومياهنا، وعن طريق جبالنا وسهولنا وطبيعة بلادنا، أن نجعل منهم ثروة حقيقة نستفيد منها وتساعدنا على سد العجز الواقع في ميزاننا التجاري.

كذلك، الزراعة، وهي ما يجب أن نوليها عنايتنا الفائقة. لاننا إذا ما رجعنا إلى لائحة صادراتنا وتقدير الارقام بالنسبة لهذه الصادرات لتبين لنا أن معظمها ناتج عن تصدير فاكهتنا إلى الخارج. فأرض لبنان وهواؤه

يوفران أجود الامكانيات لانتاج أحسن أصناف الفاكهة في العالم كله. وإذا ما عرفنا أن هناك أراض كثيرة لا تزال غير مستصلحة وغير مستثمرة، وبأن هناك مشروعاً يدرس، وهو المعروف بالمشروع الاخضر الذي يرمي إلى مساعدة الفلاح والمزارع على استصلاح أرضه لكي نفيد من هذه الثروة الطبيعية الهائلة، عند ذلك أدركنا مدى ما يجب علينا أن نفعله حيال الزراعة في لبنان.

أما السياحة فقد بدأت الدولة توليها ما تستحقه من عناية. وهنا لا بد لي من أن أعترف بأننا لا نزال في بداية الطريق. ونحن نرجو أن نسير في المخطط المرسوم الذي يؤدي إلى زيادة وتنمية السياحة في لبنان عن طريق مجلس السياحة الذي خصص له مبلغ ثلاثة ملايين من الليرات في هذه السنة، ونحن على استعداد كلما طلب إلينا ذلك، أن نزيد هذه الاموال باعتمادات اضافية إذا ما تقدم هذا المجلس بتنفيذ السياسة المرسومة. وهو قد بدأ فعلاً بأن يفتح مكاتب للدعاية في الخارج وأصبح لنا مكتب في المانيا. وهناك سياسة ترمي إلى التعاون مع مكاتب خاصة نرجو أن توضع موضع التنفيذ وبأسرع وقت، لأن الدعاية للبنان يجب أن نسير قدماً في تطورها حتى يبقى هذا البلد في وضع يستطيع معه أن يستقبل السائحين من كل جهة.

ونحن في هذا الموضوع أيضاً، شعرنا بأن البلد يحتاج إلى فنادق من الدرجة الوسطى، ذلك لأن كثرة السواح تكون من أبناء الطبقات التي ليس بمقدورها أن تصرف الاموال الطائلة والمعروفة بالكروازيار.

فلكي نشجع هؤلاء على المجيء إلى لبنان تقدمنا من مجلسكم الكريم بمشروع قد أصبح نافذاً اليوم وأخذنا بموجبه مبلغ خمسة ملايين من الليرات كخطوة أولى وضعت من أجل تسليف كل من يريد أن ينشئ أوتيلات في لبنان لتأمين الامكانيات، لاستقبال السواح من الطبقات التي ذكرتها. طبعاً نحن متجددون في هذا الميدان، فغفوكم إذا ما حاسبتونا على ما كان قائماً، ونحن نرجو مخلصين أن يتحقق عن طريق هذه السياسة ما يعود بالخير على هذا البلد.

والوكالة الوطنية للانباء التي انشئت خصيصاً لكي تؤدي الدور المطلوب منها لتبيان الحقيقة عن نشاط الدولة وما تقوم به، خاصة بعد أن أصبحت اذاعتنا عالمية، بحيث لم يعد يصح أن تقوم الدولة بنشاطاتها المختلفة وبأعمالها، هذه الاعمال التي يجب أن تعرف من الجميع وعلى حقيقتها. فكيف يمكن للدولة أن تقوم بتزويد الصحف ووكالات الاجار وغيرها بما تقوم به الدولة، أو كيف باستطاعتها أن تدافع عن نفسها عند اللزوم ضد كل ما يقال أو يشاع، خاصة إذا لم نصحح هذه الاقوال وتلك الشائعات بسرعة وكلنا يدرك مبلغ الضرر الذي يترتب على بقائها دون تصحيح. وإنه لمن المفيد إذ إن هذا هو الجانب السلبي، بأن تكون الدولة قادرة على الافصاح عن سياستها وعن أعمالها بصورة جديّة واقعية وصحيحة.

نحن ندرك الاسباب التي من أجلها تهاجم وكالة الانباء الوطنية. وقد يكون في بعض هذه الاسباب ما هو محق ولكن معظمها لا يتفق مع الواقع. فحرام أن نتجنى على وكالة يريد القائمون عليها أن يؤدوا دورهم في خدمة المصلحة العامة بكل نشاط واخلاص. فعذرهم اليكم، إذ انهم لا يزالون في بداية الطريق. فعلياً أن نرقب

أعمالهم وأن نسدد خطاهم ذلك لأن وجود الوكالة هو دون شك أقوى افادة ونفعاً من عدم وجودها. فإذا كان هذا هو الواقع فما علينا، إذا كان هناك من تقصير، أو من خطأ، أن نعمل على تداركه لكي نأخذ بناصرها من أجل القيام بواجباتها.

سمعت كذلك انتقادات مختلفة خاصة فيما يتعلق بوزارة الداخلية، حتى انني استغربت كلاماً صدر عن زميل احترامه وأقدر رأيه هو الاستاذ ادوار حنين، إذ قال في معرض التحدث عن انتخابات بلدية بأنه من الانفع ان يصار إلى الغاء وزارة الداخلية. فهل يصح في جزئية لا معنى لها إلى مثل هذه الخطورة بحيث نخلص من ذلك إلى القضاء على وزارة الداخلية بما تشمل من أجهزة قد بذلت الجهود الكبيرة لكي توفر لها الامكانيات الصالحة، ولكي توضع في منأى عن كل ما كان يشدها في الماضي عن القيام بمسؤولياتها، ولكي تندفع بكل جد إلى المحافظة على أمن المواطنين والدفاع عن حياتهم. وهذه الترتيبات، من حسن الحظ وضعت في الحكومة الرباعية، وقد اشتركنا مع الاستاذ اده آنذاك، ووضعنا كل امكانياتنا الشخصية وخبرتنا العملية واخلصنا لهذا البلد حتى تم تنظيم وزارة الداخلية بما تشمل من أجهزة مختلفة على النحو الذي لم نندم عليه حتى اليوم، ولا يمكن أن نندم عليه لأننا عندما وضعناه إنما وضعناه عن قناعة وبملاء ارادتنا.

أيها الاخوان، لا شك ان وزارة الداخلية هي كغيرها من الوزارات، ولكنها أكثر حساسية من سواها نظراً لعلاقتها في أمور الناس وشؤونهم. هذه الامور قد ترتدي، في أكثر الاحيان، مصالح مباشرة لكل واحد منا. فمهما كانت تصرفات وزارة الداخلية، وأنا لا أعصمها عن اخطأ أحياناً، فانها قد ترضي فريقاً اليوم وقد تغضب نفس الفريق في الغد.

ولا بد لي وأنا أتحدث عن وزارة الداخلية وعن أجهزتها وعن الامن خاصة وقد اثار بعض الزملاء تصريحاً وتلميحاتاً موضوع الجيش اللبناني. هذا الجيش الذي وأنا أذكره الآن أشعر بالاعتزاز والفخر. في هذه المؤسسة الوطنية التي برهنت، في كل الظروف عن انضباطيتها وعلو خلقها، وعن وطنيتها وقدرتها رغم انها إذا ما قيست بالنسبة لغيرها من الجيوش، من حيث الزمن، استطيع أن أقول أنها قد سبقت غيرها في ميدان التقاليد العسكرية وفي ميدان الانضباطية وفي حقل الوطنية والخدمة العامة، ان جيشنا اللبناني إنما هو المرأة الصادقة لوحدة هذا الشعب الذي تعمل فيه السياسة والطائفية تمزيقاً وتفريقاً، وجيشنا الباسل هو هو، وحدة متماسكة مترابطة، تتكسر على وطنيتها وشجاعتها جميع الاجواء التي تحيط به فإذا به المثل الحي لما في هذا الشعب اللبناني من أصالة وعزة وكرمة.

- تصفيق -

والجيش اللبناني هو كل، وحدة لا تتجزأ، فمن العار علينا أن نضع هذا الجيش موضع الاخذ والرد، بل علينا جميعاً، إذا كنا مخلصين لهذا الوطن ولاستقراره ولسيادته، ان نبعد الجيش، في مختلف أجهزته، عن القيل والقال، وأن لا ندع لنزواتنا أو لشهواتنا العارضة أن تتقلب مع الظرف من مقدر ومعجب إلى ناقد ومنتقم لأن

الظروف التي قد يمر بها بعضنا لا يجوز أن نتخذ منها قياساً لنعبر عليه إلى مقدساتنا لأن هذا لن يفيد أحداً. وأنا على ثقة بأن القائلين إذا ما علموا أي ضرر قد يجلبون من وراء الكلام الذي يطلق في المناسبات وما يترتب عليه من خطورة لما أقدموا عليه. وإذا كان لهم ما يحز في نفوسهم فالأولى والاحدر أن تدفعهم ثقتهم بهذا الوطن ومحبتهم له بأن يضحوا بهذه الحزازات لأنهم بذلك يكونون قد أعطوا المثل بالتضحية من أجل خدمة لبنان عن طريق الحفاظ على ما هو سراج له ودرع في الملمات.

تصفيق

ويكفي هنا أن أقول إن الأجهزة التي يلمحون إليها أريد أن أسلم معهم بأن لها أو عليها بعض المآخذ، ولكن هل يصح أن نأخذ من المآخذ والهينات البسيطة ما يجعلنا نطلق الاحكام، وبمثل هذه القساوة لكي نتغاضى أو نتناسى ما لهذه الأجهزة من أعمال بطولية في الدفاع عن استقرار هذا البلد وعن سعادة ابنائه؟

تصفيق

ويكفيني أن أذكر بأن الاعين الساهرة إنما هي التي حفظت لهذا البلد أقدس مقدساته، وأعظم ما في ديموقراطيته من جمال وبهجة، هو هذا المجلس الكريم الذي نعيش في رحابه فنتكلم بكل صراحة وبكل جرأة ونقول ما يحلو لنا، وكل هذا بفضل ما تشكون منه. فهلاً ما تقوله، وهل ما نبديه وهل الحرية التي نعيش فيها لا توازي شيئاً بالنسبة لبعض المآخذ التافهة التي ليست هي مبدأ من مبادئ هذه الأجهزة ولكنها عرض لا يمكن أن يبنى عليه. وإذا ما رجعتم إلى الماضي القريب والبعيد وتصفحتم سجل هذه الأجهزة لوجدتم بأن لها في كل اسبوع اكتشافات لمؤامرات تحاك ضد أمن هذا البلد وضد استقراره. فهل يصح أن نشد إلى الوراء هذه النخبة الطيبة التي تعمل بوعي من اخلاصها ومن وطنيتها من أجل المحافظة على مقدسات هذا الشعب؟ كلا أيها السادة. نحن معكم ضد كل ما ينتقص من نظمنا الديموقراطية ومن حرياتنا العامة، ولكن علينا أن نسعى إلى ذلك بوسائل قد تقضي على هذه الانظمة وعلى هذه الحريات، وعند ذلك نندم ولات ساعة مندم.

انتقل بعد ذلك لأتحدث عن الموازنة فأرد على بعض ما ورد على لسان بعض الزملاء المحترمين خاصة لما اثاروه في بعض النواحي التي وجدت فيها بعداً عن الحقيقة والواقع، اقتضى وأنا وزير للمالية أن أضع دراسة استنبطها من واقع الموازنة وارقامها لكي أبين لكم الخطأ الذي وقعتم فيه.

لقد طلبتم ايضاحات عن حالة مال الاحتياط، ولذا فإني أتلو على حضراتكم البيان التالي:

علق بعض الزملاء على مشروع موازنة طلب البعض ايضاحات عن حالة مال الاحتياط، كما انتقد أحد الزملاء وضع هذا المال في قطع حساب موازنة عام ١٩٦١ قائلاً انه كان يجب على وزارة المالية أن تحسم من أصل رصيد هذا المال البالغ في التاريخ المذكور - ١٤٥ - مليون ليرة تقريباً قيمة سلفات الخزينة الممنوحة للمصالح المستقلة البالغة - ٩٧ - مليون ليرة تقريباً ويتساءل كيف لجأ وزير المالية إلى مال الاحتياط وأخذ منه لتغذية موازنة عام ١٩٦٣ مبلغ - ٦٢ ٧٠٠ ٠٠٠ - ل.ل ما دام لا يتوفر فيه سوى - ٤٨ - مليون ليرة.

على ذلك نجيب:

أ - ان وضع مال الاحتياط كما يظهر من قطع حساب موازنة عام ١٩٦١ يبلغ - ٢٥٦ ٤٦٥ ١٤٥ - ل.ل. وإنه يتوجب على هذا المال بعض الأعباء تعود لسلفات خزينة معطاة لبعض المصالح المستقلة لا يمكن استردادها. وان الحكومة جادة في تسوية هذه الحسابات وقد تقدمت من مجلسكم الكريم بعدة مشاريع قوانين بهذا المعنى صدر بعضها، وستقدم ١٩٦٣ وعلى قطع حساب موازنة عام ١٩٦١، طالبين ايضاحات عن حالة مال الاحتياط وعن المبالغ الباقية قيد التحصيل منتقدين طرق تنفيذ الموازنة ونواحي مالية مختلفة أكان لجهة تقدير الواردات أم لجهة نسب الانفاق في شتى حقوله.

ما هو وضع مال الاحتياط بمشاريع مماثلة عند الحاجة.

ب - أما فيما خص انتقاد أحد الزملاء عدم حذف سلفات الخزينة من رصيد مال الاحتياط بتاريخ ٣١/١٢/٦١ وتساؤله كيف لجأ وزير المالية إلى أخذ مبلغ - ٧٠٠ ٠٠٠ ٦٢ - ل.ل. منه لتغذية موازنة عام ١٩٦٣ في حين انه لا يبقى من هذا المال (على حسابه) سوى ٧٦٥ ٠٠٠ ٤٨ - ل.ل.

فليسمح لنا حضرة الزميل بلفت نظره إلى الخطأ الذي وقع فيه وهذا الخطأ يتلخص بما يلي:

- لا يمكن الخلط بين سلفات الخزينة ومال الاحتياط، وبالتالي لا يمكن تخفيض مال الاحتياط بما يوازي سلفات الخزينة غير المسددة لان سلفات الخزينة (كما عرفها المادة ٢٠٧ من قانون المحاسبة العمومية) هي امدادات تعطى من موجودات الخزينة وليس من مال الاحتياط.

ولو فعلنا كما يطلب حضرة الزميل، لكان اشتدنا أيضاً لاستعمالنا مال الاحتياط دون أن نفتح بما يقابل المبالغ المستعملة اعتمادات في الموازنة وبموجب قوانين تصدر عن السلطة التشريعية حسب الاصول.

- لا يجوز تحميل مال الاحتياط الا الأعباء النهائية المترتبة على الموازنة، كما لا يجوز تغذيته الا بواردات نهائية. ولما كانت سلفات الخزينة المعطاة إلى المصالح المستقلة قابلة للاسترداد فلا يمكن تنزيلها من هذا الحساب. أما السلفات التي لا تأمل الحكومة في استردادها فهي عاملة على تسويتها كما سبقت الاشارة إليه آنفاً.

- انزل حضرة الزميل بشحطة قلم موجودات مال الاحتياط من - ١٤٥ - مليون ليرة إلى - ٤٨ - مليون ليرة في قطع حساب موازنة عام ١٩٦١ وتساءل كيف أن وزير المالية لجأ إلى هذا المال وأخذ منه مبلغ - ٦٢,٧٠٠,٠٠٠ - ل.ل. لتغذية موازنة عام ١٩٦٣.

لا نعلم كيف تمكن الزميل من القفز بهذه السرعة الغربية من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ متجاوزاً وضعية مال الاحتياط في نهاية عام ١٩٦٢، مع العلم انه لا بد أن يسفر قطع حساب موازنة عام ١٩٦٢ عن بعض الوفرة الذي يضاف إلى مال الاحتياط المتكون حتى قطع حساب عام ١٩٦١

نسبة نفقات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة ١٩٦٣

ورد في خطاب أحد الزملاء أن مشروع موازنة عام ١٩٦٣ يتضمن رقمين مختلفين لتحديد نسبة نفقات التجهيز والانشاء. فجدول ينص على نسبة ٣٤,٥١٪ وآخر ينص على ٣٥,٢٥٪ ويتساءل عن أي الرقمين هو الصحيح.

الجواب:

ان الجدول الذي يتضمن نسبة ٣٥,٢٥٪ لنفقات التجهيز والانشاء مبني على التقسيم الذي تنص عليه المادة ٢٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ القاضية بتقسيم الموازنة إلى بنود وفقاً للجدول النموذجي الملحق بالمرسوم الاشتراعي المنوه به. ومن مراجعة هذا الجدول بنفقات التجهيز والانشاء يتضمن البنود ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤. ان مجموع اعتمادات هذه البنود بما فيها اعتمادات الجزء الرابع من الموازنة تشكل ٣٥,٢٥٪ من مجموع أرقام الموازنة، وبشكل لا يقبل أي جدل.

يضاف إلى ذلك أن هذه النسبة تعود للموازنة العامة وحدها، أي دون الموازنات الملحقة.

أما الجدول الذي يتضمن نسبة ٣٤,٥١٪ فقد بني على أسس أخرى، أولها أنه يعود لأرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة معاً. والثاني انه يتناول اعتمادات الاجزاء وليس اعتمادات البنود كما يظهر صراحة من الملاحظة الواردة في أسفل هذا الجدول.

ولا مجال بالتالي للدهشة والاستغراب وللتكلم عن التباين في النسب.

اعتمادات التجهيز والانشاء في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ وامكانية انفاقها.

أدلى أحد الزملاء بأن اعتمادات الجزأين الثاني والرابع في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ تبلغ - ١٤٥ - مليون ل.ل. وأن الاعتمادات التي سوف تدور إليها تقدر بـ - ١٦٤ - مليون ليرة، وأنه سيكون هناك مبلغ - ٣٠٩ - ملايين ليرة برسم الانفاق في عام ١٩٦٣، وأبدى تحوفه من عدم تمكن الحكومة من انفاق هذا المبلغ لافتقارها إلى الاجهزة اللازمة للتنفيذ.

الجواب:

يقع حضرة الزميل في خطأ في ما خص تقديره للاعتمادات التي سوف تدور إلى موازنة عام ١٩٦٣ فمبلغ الـ - ١٦٤ - مليون الذي يفترض تدويره إلى موازنة عام ١٩٦٣ مبالغ فيه، وقد بناء على أساس الأرقام الخاطئة للمبالغ المصروفة في عام ١٩٦٢ والتي قدرها بـ - ٦٥ - مليون بدلاً من - ١٢١ - مليون ليرة لوزارة الاشغال العامة وحدها ولغاية ١٥/١١/١٩٦٢ فقط.

لا يمكن الآن تحديد الاعتمادات التي ستدور إلى موازنة عام ١٩٦٣، وجل ما يمكن تأكيده ان نسبة المبالغ

التي ستدور إلى موازنة عام ١٩٦٣ ستخفض عما كانت عليه في السنين السابقة، وإن المبالغ التي ستتوفر في الجزأين الثاني والرابع من هذه الموازنة بما فيها المبالغ المدورة، لن تبلغ على أي حال - ٣٠٩ - ملايين كما يشير، ونعتقد أنها ستتراوح بين ٢٥٠ و ٢٧٥ مليون ليرة.

أما بشأن افتقار الإدارة إلى الأجهزة اللازمة للتنفيذ، فتجدر الإشارة إلى أن الملاكات الجديدة أقرت في نهاية عام ١٩٦١، وأن مجلس الخدمة المدنية قطع شوطاً بعيداً في قضية تعبئة هذه الملاكات والحكومة تأمل بنتيجة هذا التدبير وبفضل التدابير العديدة التي تتخذها والتي سيرد ذكرها فيما بعد، تنفيذ جميع الصفقات والأشغال التي ستتوفر اعتماداتها في عام ١٩٦٣.

سير تنفيذ اعتمادات موازنة عام ١٩٦٢.

انتقد حضرة الزميل أيضاً تنفيذ موازنة عام ١٩٦٢ قائلاً أن اعتمادات التجهيز والانشاء في الجزأين الثاني والرابع من موازنة عام ١٩٦٢ بما فيها الاعتمادات المدورة، تبلغ - ٢٢٩,١١٩,١٥٢ - ل.ل. وأن نسبة الانفاق لم تتجاوز ٢٩٪. لغاية ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢، ويستند في ذلك إلى بيان صادر عن وزير الأشغال العامة والنقل.

الجواب:

من المؤسف أن يقع حضرة الزميل في مغالطة فادحة، فالحقيقة الساطعة المعززة بالأرقام هي التالية:

١ - أن مجموع الاعتمادات البالغ - ٢٢٩ - مليون ليرة ليس مخصصاً لوزارة الأشغال العامة فحسب لكي تجوز المقارنة، من الناحية العلمية، بين ما أنفقته وزارة الأشغال وبين هذا المبلغ. فمبلغ - ٢٢٩ - مليون مخصص لمختلف الإدارات العامة التي تعنى بشؤون التجهيز والانشاء كوزارة التربية الوطنية وبنوع خاص المديرية العامة للأثار، ووزارات الصحة العامة والزراعة والشؤون الاجتماعية وغيرها. المقارنة التي يتناولها لا تجوز إلا بين ما خصص لوزارة الأشغال من اعتمادات وبين ما أنفقته هذه الوزارة من أصلها.

وما كنا نريد أن يقع الزميل في مثل هذا الخطأ فيستند فيما ذهب إليه إلى أرقام وهمية فاسدة.

٢ - أن الاعتمادات المخصصة لوزارة الأشغال العامة في الجزئين الثاني والرابع، بما في ذلك الاعتمادات المدورة، تبلغ - ١٨٧,٥٠٠,٠٠٠ - ليرة وليس - ٢٢٩,٠٠٠,٠٠٠ - ل.ل.

وإن المبالغ المصروفة بالفعل حتى ١٥ تشرين الثاني تبلغ - ١٢١ - مليون ليرة وليس - ٦٥ - مليون ليرة. ولو أخذ حضرة الزميل بجميع ما ورد من معلومات في بيان وزير الأشغال بدلاً من أن يأخذ بجزء منها لكان توصل إلى الحقيقة التي نعلنها هنا. وعلى أساس هذه الحقيقة تكون نسبة المبالغ المصروفة حتى ١٥/١١/٦٢ بالغة ٦٥٪ وليس ٢٩٪ كما يقول.

ومن البديهي أن هذه النسبة سوف ترتفع في قطع حساب عام ١٩٦٢، إذا أخذنا بعين الاعتبار مدة الشهر

والنصف الباقية حتى نهاية هذا العام. وتقدر المبالغ المصروفة حتى آخر عام ١٩٦٢ بـ ١٢٨ - مليون ليرة.

الاعتمادات غير المصروفة وفقاً لقطع حساب موازنة عام ١٩٦١

لاحظ حضرة الزميل ان مجموع قيمة الاعتمادات غير المصروفة وفقاً لقطع حساب موازنة عام ١٩٦١ بلغ - ١٨٣،٧٣١،٩٩٤ - ل.ل. واستنتج ان المبالغ المصروفة تشكل ٦٠٪ من مجموع أرقام الموازنة وأن ٤٠٪ منها لم تنفق.

الجواب:

لا بد هنا من توضيح النقاط التالية:

أولاً - ان أرصدة بعض الاعتمادات ولا سيما اعتمادات الاشغال متراكمة منذ عدة سنوات، الامر الذي جعل ارقام الموازنة لعام ١٩٦١ ترتفع ونسبة المبالغ المصروفة تتدنى. ويعود سبب تراكم الاعتمادات إلى توزيعها على عدد كبير من المشاريع وفقاً لرغبات حضرات النواب المحترمين، بحيث تمدر انجاز الدراسات وأعمال التنفيذ على الوجه الاكمل في سنة واحدة.

ثانياً - ان الجهاز الاداري لم يكن مكتملاً خلال عام ١٩٦١ وقد أقرت ملاكات الادارات العامة في نهاية ذلك العام، وبوشر باملائها منذ أوائل عام ١٩٦٢. وعليه يمكن القول ان حجم الاعتمادات وبالتالي حجم الاشغال كان يفوق في عام ١٩٦١ امكانات الجهاز الاداري المتوفر في حينه.

ثالثاً - ان المبالغ الملغاة وقيمتها - ٥٨ - مليون ليرة، كما هو وارد في قطع الحساب، تستدعي التفسير التالي:

ان قسماً كبيراً من هذه المبالغ تقدره وزارة المال بما لا يقل عن - ٣٠ - مليون ليرة يعود لاشغال وخدمات تم تنفيذها بالفعل وقد صرفت في أوائل عام ١٩٦٢ على حساب نفقات السنين السابقة وفقاً لاحكام المادتين ٨١ و ١١٨ من قانون المحاسبة العمومية، وذلك على اعتبار انه لا يمكن عملياً أن تصرف بتاريخ ٣١ كانون الاول من السنة قيمة الاشغال والخدمات المنجزة في الفترة الاخيرة ولا سيما في الشهر الاخير من السنة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا الواقع الذي لا بد من أخذه بعين الاعتبار، تكون نسبة المبالغ المصروفة على حساب موازنة عام ١٩٦١ بالغة ٦٦٪ تقريباً بدلاً من ٦٠٪، وتكون المبالغ غير المصروفة بالغة ٣٤٪ بدلاً من ٤٠٪.

أما باقي الاعتمادات الملغاة فتعود لنفقات ادارية وعامة اقتصدت الحكومة في انفاقها لاستعمالها في المستقبل في مشاريع انمائية، وأعتقد أنها تشكر على هذا الاقتصاد.

وإذا أردنا أن نكون منصفين، بمعنى أن تظهر حقيقة الاعمال المنجزة فعلاً خلال عام ١٩٦١ كان لا بد لنا من أن ندخل في حساب هذه الاعمال وبالتالي في نسبة المبالغ المصروفة قيمة القسم العائد للمبالغ المدورة الذي

يعود لاشغال وخدمات نفذ جزء منها فعلاً في عام ١٩٦١ ولكن بدون ان تصرف قيمتها نظراً لأن عملية الصرف مرتبطة بتنفيذ الاشغال بكاملها. وبذلك ترتفع النسبة المذكورة آنفاً إلى ما لا يقل عن ٧٠٪.

لقد ركز الزميل اهتماماً خاصاً على موازنة عام ١٩٦١، وإننا نلفت نظره بهذا الشأن إلى أن الحكومة الحاضرة ليست الحكومة المسؤولة عن تنفيذ تلك الموازنة.

ولا نقول ذلك للتنصل من المسؤولية، فالحكومات تكمل بعضها بعضاً، إنما نقوله على سبيل بيان الحقيقة ووضع الامور في نصابها.

والجدير بالذكر ان الحكومة بذلت جهوداً كبيرة في سبيل تصميم الانفاق وتنسيقه بما يتلاءم وامكانيات التنفيذ. ولذلك فإنها وضعت سياسة الروزنامة حيث تحدد موافيت معينة للتنفيذ، وانشأت مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، واعادت النظر في ملاكات الموظفين على ضوء حاجة من الادارات العامة، وهي عاملة على تعبئة هذه الملاكات كما سبق القول.

التأخرات الباقية قيد التحصيل.

ورد أيضاً القول ان ثمة ضرائب متأخرة تبلغ قيمتها - ١٨٧ - مليون ليرة لم تحصل كما يظهر في قطع حساب موازنة ١٩٦١.

على هذا نجيب:

إن قيمة الضرائب المتأخرة المذكورة في قطع حساب موازنة عام ١٩٦١ والبالغة - ١٨٧ - مليون ليرة تستدعي الايضاح التالي:

فرض قسم كبير من هذه الضرائب بصورة مبدئية على بعض الشركات كشركتي البترول ومرفأ بيروت وغيرها، ثم صير بعد ذلك إلى اجراء تسويات بين الحكومة وهذه الشركات ادت إلى استبدال الضرائب المفروضة عليها بمبالغ سنوية مقطوعة ادتها هذه الشركات في حينه.

وكان من جراء ذلك ان اسقطت الضرائب المفروضة عليها بعد قطع حساب موازنة عام ١٩٦١ وتبلغ قيمة الضرائب الساقطة - ١٥٩ - مليون ليرة تقريباً، ولا يبقى برسم التحصيل بمثابة ضرائب متأخرة سوى - ٢٨,٢٥٨,٠٠٠ - ل.ل. موزعة كما يلي:

١,٣٥٥,٠٠٠

١٩٥٦ وما قبلها

٤١٧,٠٠٠

١٩٥٧

١,٤٨٧,٠٠٠

١٩٥٨

١٩٥٩	٥,١٩٣,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٠٩٢,٠٠٠
١٩٦١	١٢,٧١٤,٠٠٠
	<u>٢٨,٢٥٨,٠٠٠</u>

في تقدير الواردات

ورد أيضاً القول أن الحكومة لم تراعى في تقدير الواردات أحكام المادة ١٤ من قانون المحاسبة العمومية التي تقضي باعتماد متوسط تحصيلات السنتين الاخيرتين المقطوع حسابهما وأنها رفعت هذا التقدير ما يوازي - ١٠٠ ٧٨ - ل.ل بدون ان تبرر ذلك في مشروع الموازنة أو في فذلكتها.

الجواب:

يتبين جلياً من الدراسة الواردة في الفصل الثالث من الفذلكة المتعلقة بالمالية العامة انها تناولت تطور واردات الدولة خلال السنوات العشر الماضية، وأشارت إلى تصاعدها سنة بعد سنة. وورد فيها ان نسبة ارتفاع الواردات بين سنة وأخرى تبلغ حوالي ١٢٪. وأشارت أيضاً إلى كيفية تطور بعض واردات الموازنة كالرسوم الجمركية والرسوم على المواد الملتهبة ورسوم التبغ والتبناك.

وإذا ما قارنا بين ارقام مشروع الموازنة لسنة ١٩٦٣ البالغة - ٣٦١,٢٠٠,٠٠٠ - ل.ل وبين ارقام الموازنة العامة لسنة ١٩٦٢ البالغة - ٣١٨,٠٠٠,٠٠٠ - ل.ل. لتبين أن نسبة الزيادة تبلغ ١٣,٥٠٪ أي أن هذه الزيادة ما تزال متناسبة والتطور الطبيعي للواردات.

وإذا أضفنا إلى ذلك ان وزارة المال جاهدة في تحسين أساليب التحقق، وفي التشدد في اعمال التحصيل، وانها جاهدة أيضاً في تعديل النظام الضريبي بما يتلاءم ومبادئ العدالة الاجتماعية لتيقنا ان تقدير الواردات على الشكل الوارد في مشروع موازنة عام ١٩٦٣ لا يرافقه أي غلو أو مبالغة.

وفي ختام هذه الكلمة، أورد بايجاز أهم القضايا التي اعارته الحكومة اهتماماً خاصاً لتحسين الاوضاع المالية، وتعجيل الانفاق العام، وهي:

١ - تصميم الانفاق باعتماد سياسة الروزنامة.

٢ - اقرار ملاكات جديدة للادارات العامة والعمل على تعبئتها للتمكن من الدرس والتنفيذ

٣ - احداث مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى الذي يعاون وزارة الاشغال العامة والنقل في المشاريع التي تفوق طاقتها، والذي تمكن منذ انشائه من تحقيق عدد كبير من المشاريع:

٤ - اعادة النظر بالنظام الضريبي بما يتلاءم ومبادئ العدالة الاجتماعية والتطور المرتقب للبلاد في مختلف الحقول.

٥ - تنفيذ اللاحصرية في مراقبة عقد النفقات بحيث أصبح يوجد مراقب في كل وزارة أو عدد من الوزارات ينجز معاملاتها محلياً.

٦ - تحسين اساليب التحقق والجباية بما يؤمن مزيداً من الواردات، سواء ما يعود منها للضرائب المتأخرة أو للضرائب الحالية.

٧ - تنقية حساب مال الاحتياط بوضع مشاريع قوانين بتسوية بعض السلفات التي لا أمل في تسديدها. وحسبي أن أختتم هذه الملاحظات جواباً على ما اثاره الزملاء المحترمون بابيات من الشعب أقصد بها النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير فأقول:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

وكل عام وأنتم بخير.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٨ كانون الاول سنة ١٩٦٢ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حماده

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء

في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تصديق الباب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من موازنة عام ١٩٦٣ .
عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول سنة ٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من كانون الثاني سنة ٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده .
تغيب السادة : عدنان الحكيم ، سورين خان اميريان ، عبد الله المشنوق ، أحمد اسبر ، موريس الجميل ، عصام حجار ، وارتكس شامليان ، كميل شمعون ، سالم عبد النور ، محمود عمار ، جميل لحود ، هاشم الحسيني ، معروف سعد ، ابراهيم العبد الله ، وناظم القادري .
واعتذر السادة : حبيب كيروز ، سليمان العلي ، قبالان قبالان ، وشبلي العريان .
وتمثلت الحكومة بالسادة : دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي ، وأصحاب المعالي الوزراء : رينيه معوض ، جوزف سكاف ، فيليب تقلا ، الامير محمد ارسلان ، رفيق نجا ، فؤاد بطرس ، عثمان الدنا ، جان عزيز ، بيار الجميل ، وكامل الاسعد .
الرئيس : افتتحت الجلسة ، حضرات النواب المحترمين .
الغائبون ، تتلى أسماؤهم
تليت
المعتذرون ، تتلى أسماؤهم
تليت
الرئيس : يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة
فتلى الملخص التالي :
عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول سنة ٩٦٣ ف الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده .

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، شارل سعد، عبد الله المشنوق، بشير الاعور، موريس الجميل، كميل شمعون، فئاد البرط، محمد حمزة، سعيد طوق، محمد فتفت، يوسف كرم، عبد اللطيف الزين، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، سليمان عرب، شبلي العريان، ناظم القادري.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، حبيب كيروز، وارثكس شاملان، أحمد اسبر، ادوار حنين، قبلان قبلان، جميل لحد.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: فيليب تقلا، فؤاد بطرس، علي بزي، رينيه معوض، الامير مجيد ارسلان، رفيق نجا، بيار الجميل، كامل الاسعد، جان عزيز.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٣ التي اشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف مساء بعد ان تقرر يوم الثلاثاء في ٨ ك ٢ سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات الزملاء المحترمين، نستأنف الجلسة للمناقشة بالموازنة وقد عرضت على حضراتكم في جلسة الامس اقتراحاً من حضرة الزملاء السادة: الامير عبد العزيز شهاب - جعفر شرف الدين - أمين الحافظ، يطلبون فيه قفل باب المناقشة والانتقال إلى التصديق على أبواب الموازنة.

وهذا نص الاقتراح:

دولة رئيس مجلس النواب.

أما وقد استوفت الموازنة البحث من الناحية العامة فاننا نقترح قفل باب المناقشة والانتقال إلى التصويت على بنودها.

جعفر شرف الدين، عبد العزيز شهاب، أمين الحافظ

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح

مشروع الموازنة لعام ١٩٦٣ كما عدلته اللجنة.

تفصيل موازنة النفقات

الباب الأول - رئاسة الجمهورية الجزء الاول

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

الرئيس: والكلمة لحضرة النائب المحترم الامير عبد العزيز شهاب

عبد العزيز شهاب: سيدي الرئيس، قبل البدء بالتصويت على بنود الموازنة، أود أن أعرض على المجلس الكريم نقطة هامة دستورية تتعلق بمشاريع القوانين المعجلة التي أرسلت إلى المجلس وأخذ عليها في بحر شهر كانون الأول ولم تكن مدة الاربعين يوماً قد انتهت في آخر شهر كانون الأول، ويعلم الجميع أن المادة ٥٢ من الدستور تنص على أن المشروع المعجل الذي يأخذه علماء المجلس يحسب له مدة أربعين يوماً وإذا لم يحظ بتصديق المجلس ينشر كما ورد. وسارت العادة، ويمكننا أن نسميها عادة دستورية بأن يكون حساب الاربعين يوماً من ضمن المدات التي يتمكن بها المجلس أن يعقد جلساته. أي أنه لا يجوز حساب الاربعين يوماً من أصل عطلة المجلس، أي عندما لا يكون بعقد قانوني. ونصت كذلك، لن لم تخني الذاكرة، المادة ٦٨ من الدستور، على أن الدورة الاستثنائية التي تفتتح في شهر كانون الثاني باعتبار ان البحث بالموازنة لم ينته، تنحصر حكماً ودستورياً بالبحث بالموازنة دون سواها من المشاريع، أي اننا انطلاقاً من الفكرة القائلة بأنه لا يجوز حساب الاربعين يوماً في ضمن المدة إلا إذا كان بإمكان المجلس أن يجتمع، وهنا يمكننا القول بأننا نعتبر المجلس بحالة عطلة فيما يتعلق بالمشاريع والتصويت عليها ما عدا مشروع الموازنة فلا يجوز بشكل من الاشكال أن تنشر قوانين معجلة، يتضمن حساب الاربعين يوماً من أصلها، الثلاثين يوماً التي تتدلى في أول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الثاني. وعلى ذلك أرجو من الحكومة أن تتفضل وتصرح لنا بأن مثل هذه المشاريع لا تنشرها لأنها قد تكون خالفت هذا التقيد الدستوري الذي سرنا عليه جميعاً وعلى سبيل التذكير أقول مثلاً بأن بين هذه المشاريع الهامة، مشروع الضمان الاجتماعي، وآخر مشروع الـ ٣٧ مليون، وآخر مشروع تنمية السيارات، وآخر مشروع قانون البلديات. فهذا لا يجوز بتاتا أن يحسب على المجلس ثلاثون يوماً أو واحد وثلاثون يوماً من شهر كانون الثاني بينما المجلس يكون بحالة عطلة فيما يتعلق بهذه المشاريع.

الرئيس: حضرة الزميل، لقد صرحت عند ابتداء الدورة بأنه ليس من مجال لعرض المشاريع المعجلة على هذا المجلس طالما نحن في دورة استثنائية.

عبد العزيز شهاب: عطوفة الرئيس، ان بحثي يدور حول المشاريع التي أرسلت في ٢٠ كانون الأول فارغب أن يحسب لهذه المشاريع عشرة أيام فقط، لان المشروع الذي أرسل في ٢٠ كانون الأول إذا حسبنا

العشرة أيام مع شهر كانون الثاني فستعتبرون أن مدة الاربعين يوماً مضت وهذا ما أرجو التصريح به .

الرئيس : حضرة الزميل ، أتريد تصريحاً من الحكومة أم ايضاحاً منا بحسب التقاليد؟

عبد العزيز شهاب : أريد تصريحاً من الحكومة يا سيدي .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور .

بشير الاعور : دولة الرئيس ، من المعروف دستورياً أن دورة تشرين هي مخصصة لمناقشة ودرس واقرار النواب ، فأنا أبحث إلى أبعد مما ذهب إليه الامير عبد العزيز شهاب واعتبر ان مدة الاربعين يوماً لا تشمل الدورة المخصصة لدرس واقرار الموازنة ، لانه يتعذر على المجلس عملياً أن يدرس ويقر المشاريع المرسلة إليه بصورة المعجل لديها والتي انتهت اللجان من درسها ووضعت تقارير بشأنها في هذه الدورة .

هذا يؤيد ما ذهبت إليه ، من أن هذه الدورة إنما هي مخصصة لدرس واقرار الموازنة وأنه لا يمكن من أن نسلم بأن ترسل الحكومة في هذه الدورة العدد الكبير من المشاريع المعجلة ثم تعود فتشرها بمراسيم بحجة أن المجلس تلكأ عن درس واقرار هذه المشاريع ضمن المهلة الدستورية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ بهيج تقي الدين .

بهيج تقي الدين : عطوفة الرئيس ، أريد من دولة الرئيس توضيحاً ، فالقضية تنقسم إلى مرحلتين : احداها هي الدورة العادية التي انتهت في آخر كانون الأول سنة ١٩٦٢ ، هذه الدورة مخصصة حسب الدستور للنظر في الموازنة ، إنما لا يمنع الدستور على المجلس حق النظر في مشاريع أخرى إذا اقتضت الحاجة لذلك ، وقد ترد الحكومة متذرة هذه الاجازة التي اعطاها الدستور للمجلس بأن ينظر في مشاريع غير مشروع الموازنة . لنا بهذا الشيء رد في هذه المناسبة : فالشيء الذي لا يمكن أن يكون موضع التباس هو قضية هذا الشهر الذي مددت فيه الدورة وخصص تمديده للنظر في الموازنة فقط دون سواها . هذا الشيء لا يمكن أن يكون موضع نقاش باعتبار أن يد المجلس مرفوعة عن أي مشروع غير مشروع الموازنة ، لذلك أعتقد اننا نتفق مع الحكومة بأن حساب الاربعين يوماً ينتهي حتماً في آخر كانون الأول سنة ١٩٦٢ . بقي ما يمكن أن تتذرع به الحكومة بقضية امكانية المجلس في أن ينظر خلال الدورة العادية التي انتهت في آخر كانون الأول في مشاريع أخرى غير مشروع الموازنة ، قد تقول الحكومة طالما أن المجلس يمكنه أن ينظر في غير مشاريع الموازنة فيجب أن تسري مهلة الاربعين يوماً ، ولي كلمة أرد بها على ما يمكن أن تتذرع به الحكومة ، يا سيدي ، أريد أن ننتهي من الجدل حول هذه القضية الدستورية الهامة : في كل مرة يقوم أحدنا ويقول : صحيح أن الدستور سمح للحكومة بنشر القوانين المعجلة بعد مضي أربعين يوماً على ارسالها إلى المجلس ، ولكن هذا الشيء الذي شاء المشترع أن يضعه في

نص دستوري، له حكمة في وضعه وله غاية من وراء وضعه، وهذه الغاية طالما تحدثنا عنها وهي لا يجوز للحكومة رغم اطلاق النص، ان ترسل إلى المجلس عشرات المشاريع التي قد مضى على درسها لديها أشهر عديدة، ثم تطلب من المجلس اقرارها دفعة واحدة مهلة أربعين يوماً. حكمة الشارع من وضع هذه المادة ان ينشر في مرسوم، مشروع القانون المعجل الذي وضع في حالة ملحة لسبب طارئ، حتى إذا انقضى الوقت عليه يمكن أن يشكل خطراً على المصلحة العامة. ولدى الحكومة كما قال الزميل عبد العزيز شهاب مشاريع عديدة مضى عليها فترة من الوقت، وأنا أعطيكم مثلاً عن مشروع تنظر به الآن لجنة العدلية، وهو مشروع تنمية السيارات، بقي هذا المشروع قيد الدرس لدى الحكومة ثلاث سنوات، وانني أصرح بهذا حفاظاً على سمعة المجلس لئلا يقال انه يتكاسل ويتقاعس عن القيام بواجبه.

مضى على مشروع تنمية السيارات يا سيدي لدى الحكومة ما يزيد على الثلاث سنوات فإذا بها ترسله بصفة المعجل، وأؤكد لكم أن لجنة الادارة والعدلية كانت ما ينبغي عن الشهر تعقد بشأنه بين الجلستين والثلاث في الاسبوع وهي تمحصه وتدقق فيه وتزن كل كلمة منه، وتسمع وتستمع إلى أصحاب الشأن بما يختص بهذا المشروع، وغداً يمكن أن يرى المجلس ضرورة لتحويل هذا المشروع إلى اللجنة المالية، ثم بسببه توقفت أبحاث اللجنة العدلية عن النظر بالمشاريع العديدة التي يشكو صديقي معالي وزير العدل بأننا تأخرنا باقرارها، وله الحق بأن يشكو، ولكنه يعلم أن الحكومة بقيت ثلاث سنوات تدرس هذا المشروع، واليوم يطلب منا ان ننهي في مدة أربعين يوماً، فهذا غير ممكن ولا يجوز ان تستمر الحكومة بالقول من وراء الدستور إذا نشرته، بأنها تطبق أحكام الدستور.

هذه القضية يا سيدي من الخطورة بمكان بحيث اننا نطلب من الحكومة تكراراً، أن لا تسري في نشر المشاريع المعجلة بالمراسيم، والا إذا هي فعلت تكون قد خرقت روح الدستور وعطلت الحياة البرلمانية الصحيحة.

هذا ما شئت أن أقوله ايضاحاً واكتمالاً للكلمة التي القاها زميلي الامير عبد العزيز شهاب، لانني أتفق معه بشأنها في كل نواحيها

الرئيس: الباب الأول - رئاسة الجمهورية - الفصل الأول - رئاسة الجمهورية.

- هنا أخذ النواب بالضجيج والضرب على الطاومات -

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين، نحن مبدئياً صوتنا على قفل باب المناقشة وانتقلنا إلى التصديق على أبواب الموازنة ولكنني أعطيت الكلام لحضرة الزميل الامير عبد العزيز شهاب بداعي انه يتكلم بالنظام وقد خرج وخرجتم عن النظام.

وهنا عاد النواب إلى الضجيج والضرب على الطاومات.

عبد العزيز شهاب: هذا خرق للدستور، لا يجوز لنا أو للحكومة خرق الدستور ولا يجوز لدولة رئيس المجلس أن يقول بأن هذا الكلام لم يكن بالنظام.

الرئيس: حضرة الزميل، نحن الآن لسنا بصدد خرق الدستور، ولا بصدد نشر قوانين معجلة. وأنا أعتقد أنكم خرجتم عن الموضوع، حتى إذا أعطيت الكلام للحكومة فتكون الحكومة أيضاً قد خرجت عن الموضوع وعن الواقع.

- وتشبث النواب بالضجيج والضرب على الطاولات -

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: حضرات النواب المحترمين، لا شك بأن الموضوع الذي أثاره حضرات النواب المحترمين هو من الأهمية بمكان بحيث يتطلب منا جميعاً أن نعالجه بجو من الهدوء حتى نصل إلى تقرير الموقف الذي لا يخرج على نص الدستور ولا على روحه، لاننا نريد أن نكون في كل ما يصدر عنا منسجمين مع هذا الدستور الذي نقدره وننتقده بها جميعاً، لذلك فأنا أوافق الامير عبد العزيز على أن شهر كانون الثاني إنما هو مخصص لدرس الموازنة فحسب غير أن هذا لا ينطبق على ما ورد على لسان النائب المحترم استاذ بشير الاعور لأن دورة الموازنة إنما تعطي الأولوية لدرس الموازنة ولكنها لا تمنع المجلس من أن يدرس ويصوت على المشاريع الأخرى. لذلك فالحكومة توافق على أن توقف مدة الأربعين يوماً خلال شهر كانون الثاني ما دامت الموازنة لم ينته المجلس الكريم من التصويت عليها.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

لقد أعلنت الرئاسة في بدء هذه الدورة عندما سأل عن ذلك حضرة الزميل الدكتور البير مخير بأنه لا تحسب هذه الدورة من مدة المراسيم المعجلة
الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صائب سلام.

صائب سلام: سيدي الرئيس

في صميم النظام، لقد وضع النظام من أجل تعزيز هذا المجلس، وتعزيز الحياة البرلمانية في لبنان، وإذا سمعت ما علق عليه الشيخ بهيج تقي الدين سري كثيراً إلا أنه لم يتناول فقط القضية التي أشار إليها الامير عبد العزيز شهاب، وهي في صميم الموضوع، وأجاب عليها دولة رئيس الوزراء، إنما ما أشار إليه الشيخ بهيج تقي الدين هو أهم من ذلك بكثير ويعني بذلك الحياة البرلمانية الديمقراطية في هذا البلد، وحرمة هذا المجلس بالذات.

إنكم جميعاً تسمعون وتقرأون كل يوم الهجوم المستمر على المجلس وعلى نوابه وعلى الحياة الديمقراطية في هذا البلد، والحياة الديمقراطية في لبنان كما أنفقنا ويتفق كل عاقل عليها هي حصن هذا البلد الحصين، وهنالك معاول متعددة تعمل لتهديم الحياة الديمقراطية النيابية في

لبنان التي نقف نحن سداً منيعاً في سبيل توطيدها، وانني لا أتطرق إلى هذا النوع، وليتسع صدر حضرة رئيس المجلس إذا قلت له في هذا الصدد:

لقد ابتدأت هذه الجلسة بنوع لم نعهده من قبل عندما عرض اقتراح قفل باب المناقشة، لان بعض الزملاء قد طلبوا الكلام بالاقتراح، ولهم ملء الحق بحسب النظام أن يتكلموا بالاقتراح، فتغاضت الرئاسة عن ذلك، وأعلنت قفل باب النقاش بالتصويت، وقطعت عليهم السبيل. فهذا تهديم للحياة الديمقراطية يا حضرة الرئيس. وأنا أغتنم هذه الفرصة لاحذر النواب جميعاً وأسمع الشعب اللبناني بأن من يحاول أن يهدم الحياة النيابية إنما يهدم لبنان بالذات. لهذا أرجو من الرئاسة الكريمة بالذات ان تنتبه من الان وصاعداً إلى هذا الموضوع، وأتمنى على الزملاء الكرام أن يشتدوا في حرصهم على هذا الواقع لاننا لا نبغي عن هذه الديمقراطية البرلمانية بديلاً، ولا نسمح لكائن من كان أن يمسه أو يدنسها.

حضرات الزملاء المحترمين،

الرئيس:

الرئاسة مقيدة في النظام، ولولا تقيدها في النظام لما استطاعت أن تنجز أمراً من الامور في هذا المجلس. أما الاقتراح الذي عرض عليكم فلقد أعلنت عنه رئاسة مجلس النواب سألحته في أول الجلسة وطرحته للتصويت اعتقاداً مني أن النواب تكلموا كثيراً في موضوع الموازنة بصورة عامة، ولكن إذا كان هنالك من طلبات بغير هذا الموضوع فهذا غير جائز. لذلك سارعت واستشرت النواب وقد صوت أكثرتهم الساحقة على تصديق الاقتراح أما إذا كان هنالك من نائب أو نائين يريدان أن يعرفلا السير فالرئاسة غير مقيدة إلا بما يمليه عليها القانون والنظام.

حضرات الزملاء المحترمين،

لقد تكلمتم وتكلمتم كثيراً في مناقشات مختلفة. فأنا لي ماض يشهد لي بانني أنا الوحيد الذي دافع عن النظام البرلماني بدمي وبمالي وبما أملك، ولست مستعداً لان أتلقي دروساً من حضرات النواب في الديمقراطية، غير أنني أعلم بأن المعارضة ستغتنم هذه الفرصة لكي تعرقل سير أعمال هذا المجلس.

صائب سلام: أرجو أن لا تكون الرئاسة الكريمة طرفاً في هذا النقاش.

الرئيس: أرفع الجلسة ربع ساعة.

فرفعت الجلسة ثم استؤنفت.

الرئيس: استؤنفت الجلسة،

حضرات الزملاء المحترمين، ان ما حصل كان رغبة مني بأن النظام يسود هذا المجلس، وبما أن لدينا جدول أعمال فالرئاسة مقيدة بالمحافظة على تنفيذ جدول هذه الاعمال، ولما كانت الحياة

الديمقراطية رائد كل واحد منا فلا تطبق إلا بالمحافظة على النظام الذي صدر عن هذه السلطة البرلمانية. وهذا ما أريده ولن أريد غيره بديلاً لهذا البلد العزيز.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صائب سلام.

صائب سلام: شكراً لدولة رئيس المجلس الكريم على هذا الايضاح الذي ما شككنا فيه يوماً، والان أحب أن أعلن أن القضية لم تكن حادثاً بين نائب ونائب، أو بين نائب والرئاسة، وإنما كانت في صميم الموضوع فلم نشأ أن تمر فرصة أخرى، يأخذها الغير علينا في الخارج، تهديماً لهذا المجلس بالذات، أو لنوابه أو للحياة الديمقراطية في لبنان، التي نحرص عليها من أجل لبنان وبقاء لبنان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: حضرات النواب المحترمين، لا بد للحكومة من أن تدلو بدلوها تأييداً للديمقراطية التي طالما ايدناها ودافعنا عنها في هذا المجلس وفي خارجه، ذلك لانها قد أثبتت بالواقع، ونظراً لواقع لبنان بصورة خاصة، بأنها خير نظام يحكم هذا البلد، ولست أرى أي تهديد يدك عرش الديمقراطية إنما أرى تأييداً مطلقاً لهذا النظام، وعملاً مستمراً بموجبه، لذلك فنحن في هذا الجو البهيج الذي أيدنا ونؤيد جميعاً هذا النظام الديمقراطي، أعلن بأن الحكومة التي هي منكم وفيكم، إنما تشاطركم الرأي في كل ما تذهبون إليه.

الرئيس: نتقل إلى جدول الاعمال. ابتدء من الباب الاول - رئاسة الجمهورية

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية - الجزء الأول

البند ١١ - السلطات العامة الاعتماد ٤٨٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: دولة الرئيس، اسمح لنفسي أن أسأل مكتب المجلس، أين أصبحت مكتبة المجلس؟ ففي كل سنة نقدم اعتماداً خاصاً لشراء كتب للمجلس ومع الاسف حتى الان لم نجد كتاباً واحداً له قيمة في هذه المكتبة. أرجو أن لا تسير الامور هذه السنة على منوال ما سارت عليه في السنين السابقة.

الرئيس: حضرة الزميل،

في كل سنة تشتري الرئاسة كتباً وفي هذه السنة أخذنا خبيراً خاصاً لتنظيم هذه المكتبة، وباشر أعماله منذ سبعة أشهر.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين الاعتماد ٥٠٩٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده: دولة الرئيس،

في كل سنة أسأل مكتب المجلس أو الرئاسة نفس الموضوع، أين أصبحنا من طبع محاضر الجلسات؟ في كل بلاد العالم بإمكان الصحفي وبإمكان النائب أن يحصل على نسخة مطبوعة في مدة ٤٨ ساعة أما هنا فبكل أسف حتى الان لم نتمكن من الحصول على النسخات من جلسات تموز! فهذا الشيء لا يجوز. وأنت يا عطوفة الرئيس أجبتني مراراً أنك قررت أن تغير المطبعة. فهل تم هذا الشيء؟ وهل أصبح بإمكان النائب أن يحصل على نسخة من هذه الجلسات في المدة المعقولة!

الرئيس: لقد أخذت الرئاسة بوجهة نظر حضرة الزميل الاستاذ ريمون اده ونحن تعاقداً مع مكتبة تقدم المحاضر جاهزة بمهلة خمسة عشرة يوماً ولم نجدد لها الاتفاق، فإن شاء حضرة الزميل أن يهديني إلى مطبعة تقوم بما يطلبه فإني مستعد لان أقبل منه هذا الطلب.

البند ٢١ كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده: حضرة الرئيس،

فيما يختص بالنقل والانتقال، أريد أن أسأل دولة رئيس الوزراء، لقد علمت ان دولة الرئيس سيذهب في ١٥ كانون الثاني إلى الباكستان والهند: فهل أن ذهابه هذا له علاقة بحل قضية كشمير؟ أو انني أحول سؤالي إلى استجواب؟ وعمل كل فنحن لسنا مجبرين بأن نضحي بسبب ذهاب دولة الرئيس، إلا إذا كان هنالك موضوع هام عندئذ ننحني أمام الوضع الراهن.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: أشكر حضرة النائب المحترم على الموضوع الذي أثاره، لانني أعتبر بأن الزيارات الرسمية التي تقوم بين المسؤولين في كل بلد إلى البلدان الاخرى خاصة الصديقة منها، فهي من الوسائل التي تؤدي إلى توثيق العلاقات وطالما ينتج عنها ما يؤدي إلى خير هذا البلد، لذلك قد قبلت أنا دعوة رسمية وجهت الي من دولة الهند الصديقة ومن دولة الباكستان الصديقة أيضاً، وقد قبلت هذه

الدعوة نظراً لما أثق به بأن هذه الزيارة قد يكون لها من الاثر والفائدة ما يجعلني استميتح مجلسكم الكريم إذا قبلتها، راجياً أن تكون هذه الزيارة موفقة من حيث النتائج بالنسبة للعلاقات اللبنانية - الهندية - الباكستانية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده

ريمون اده : دولة الرئيس ،

ان احتجاجي كان عل دولة رئيس الوزارة لانه في نفس الوقت وزير المالية، فكيف يمكن أن نتابع درس الموازنة ما دام وزير المالية الاصيل غائباً لاننا اذا طلبنا زيادة اعتماد قد يجوز أن الوزير المكلف لا يريد الموافقة في غياب الوزير الاصيل .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء : انني أطمئن حضرة النائب الاستاذ العميد الذي أثار هذه الملاحظات القيمة بأن ما يتخوف منه سوف لن يحصل .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز .

نهاد بويز : دولة الرئيس

في أكثر من مرة أثرنا موضوع صغار الموظفين وخصوصاً المتعلقين بالامن ، وسبق لي أن تقدمت بسؤال حول هذا الموضوع ولم أجب عليه حتى غاية هذا التاريخ ، فهل بالامكان أن يبييني دولة رئيس الحكومة إذا كان هنالك مشروع بإعطاء منحة تدفع بالتقسيط نسبة لراتبهم الشهري؟ أقول ذلك لصغار الموظفين لا لكبارهم الذين يصعب علينا بعض الاوقات مقابلتهم .

الرئيس : البند ٢٢ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية . الخ . . .

البند ٣٣ - مساعدات ثقافية

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء : نرجو أن يستأخر التصديق على هذا البند لاننا نريد ارجاعه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية .

الرئيس : يؤجل البحث بالبند ٣٣ إلى أن تدرسه وزارة الشؤون الاجتماعية

الفصل الرابع - ادارة الاعداد والتدريب

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢٠٠ ٣٣٥ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس،

أعيد نفس الملاحظة فيما خص وزارة العدل، في البند ٢١ لوازم ونفقات ادارية، هذا البند يتعلق بشراء كتب، أود أن أطلب من معالي وزير العدلية أن يفكر بوضع هؤلاء القضاة بالملحقات، لأن ليس عندهم على ما أعتقد حتى الجريدة الرسمية الا بالوعد الذي قطعه معالي الوزير، وليس لهم أي كتاب حقوق لكي يتمكنوا من المراجعات الضرورية. لذلك إذا لم يوجد الاعتماد الضروري في هذه الموازنة، فاني أطلب من معالي وزير العدلية أن يضع اعتماداً لشراء كتب حقوق للقضاة في الملحقات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس،

ان المحاكم الشرعية وكذلك المحاكم المدنية، في الملحقات خالية من الكتب حيث لا يجد الحاكم مكتبة ولا مرجعاً خاصاً وأحياناً لا يجد كرسيّاً ولا طولة، لذلك انني الفت نظر معالي وزير العدلية إلى الوضع السيء في المحلقات لكي يؤمن سير العدالة بشيء من المظاهر لتوطيد الاحترام والوقار للقاضي، فيقتضي والحالة هذه أن تجهز المحاكم بما يلزم لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين

بهيج تقي الدين: سيدي، أنا أوافق الزميل ريمون اده، ولي اقتراح، في ميزانية وزارة العدل ببند يتعلق بالاعيان والتمثيل والدعاية ٨٠٨٠٠٠ ل. فاقترح وأرجو من رئيس الوزارة بصفته وزير المالية أن يوافق على اعطاء وزارة العدلية مبلغ خمسين الف ليرة لشراء كتب.

«بدنا القضاة يقرؤا» ما عندهم شي يقرؤوا يا سيدي!

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل

وزير العدل: سيدي الرئيس، في الموازنة بندان يتعلقان بكتب لوزارة العدلية احدهما خمسة عشر ألفاً والبند الآخر وارد في الفصل الثاني وقدره خمسة وعشرون ألفاً، فيكون المجموع أربعين ألفاً لا خمسة عشر ألفاً كما تفضل وقال حضرة الزميل الاستاذ ريمون اده، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أرسدنا في أواخر سنة ١٩٦٢ مبلغ اربعين أو خمسة وأربعين الف ليرة لبنانية لتأمين قوانين حديثة ولشراء بعض الكتب لجميع المحاكم فبالإضافة إلى هذه المبالغ التي أشرت إليها فيكون المجموع تقريباً حوالي ١٠٠ ألف ليرة لبنانية بين تشرين الأول سنة ١٩٦٢ وبين آخر سنة ١٩٦٢، أما فيما يتعلق بقضية المفروشات وبقضية الطااولات واللوازم، فهناك اعتمادات واردة في غير باب وزارة

العدل لجميع دوائر الدولة، يمكن أن نستمد منها أموالاً لهذه الغاية واننا قادمون على هذا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: عطوفة الرئيس،

اثار الزملاء قضية وضع المفروشات في مكاتب القضاة في الملحقات، وأخشى أن يعتقد السامعون أن مكاتب القضاة حتى في بيروت أحسن حالاً مما هي عليه في الملحقات بما يختص بالمفروشات. وعلى سبيل المثال أقول: ان مكتب أكبر قاض في بيروت لا يضاهي من حيث المفروشات مفروشات مكتب رئيس مصلحة في وزارة من الوزارات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

نهاد بوز: دولة الرئيس، بمناسبة البحث في ادوات وزارة العدل، رغبت الدولة بأن يكون هنالك آلة للتوقيت «أي لحضور الموظفين» ان هذه الآلة لا تفي بالامنية المنشودة، إذ أن الموظفين يا سيدي يبقون حوالي الساعة ينتظرون، ليمكنوا من ولوج مكاتبهم، فتكون حينئذ الساعة المنتظرة المؤقتة ذهبت هدرأ، والموظف يتأخر عوض عن أن يكون في المقدمة ليدون اسمه في سجل الحاضرين. من أجل هذه الاسباب أرى، إما أن تزداد هذه الآلات في الدوائر وإما أن يستعاض عنها بآلة تكون محضرة، بطريقة أكثر سهولة من هذه.

الرئيس: البند ٢٤ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الفصل الأول - الادارة المركزية

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: دولة الرئيس، في موازنة وزارة الخارجية، أرى من واجبي أن ألفت نظر الحكومة إلى ظاهرة هامة، وهي أن تمثيلنا الدبلوماسي في الدول الافريقية ليس على المستوى الذي يجب أن يكون هذا التمثيل، خصوصاً وان اللبنانيين في افريقيا مصالح تفوق بكثير المصالح اللبنانية في غيرها من القارات. وقد سبق لي ولفت نظر معالي وزير الخارجية إلى هذا الامر، فاعترف بالواقع إنما اعتبر بأن كبار موظفي الخارجية بالواقع إنما اعتبر بأن كبار موظفي الخارجية يرفضون الذهاب إلى افريقيا، فجواباً على ما قيل لي: اصرح بأن الموظف من واجبه أن يكون حيث تكون مصلحة البلد لا حيث تكون مصلحته الشخصية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، بمناسبة هذا البحث اسف أن أتكلم بغياب الوزير المختص، إنما أريد أن أسأل الحكومة ما دام دولة الرئيس لم يجيني على الموضوع الذي كنت قد أثرته بخصوص شهادة

المعمودية التي تطلب من كل أجنبي يريد أن يزور لبنان. هل الحكومة قررت الغاء هذه الشهادة «نعم، أو لا؟» وهل يمكن لدولة الرئيس ان يبييني بغياب معالي وزير الخارجية؟ (فبدل أن يلعب - كتورز - ١٤ - يشرف لهون).

أصوات احتجاج وضرب على الطاولة.

الرئيس: البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ١٠٨٠ ٣١ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ...

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس، نحن في صدد اعتمادات وزارة الخارجية، فلا شك ان الكلمة القيمة التي القاها الاستاذ بشير الاغور بما يتعلق بتعزيز تمثيلنا الخارجي في افريقيا، يجب أن تكون موضوع اهتمام الحكومة، أما النقطة التي اثارها الزميل الكريم الاستاذ ريمون اده، فأعتقد أنه كان بإمكانه ان يدافع عنها في غير هذه الجلسة لانها غير متعلقة بالميزانية ولا يجوز بهذه المناسبة لحضرة الزميل الكريم ان يعرض بسمعة معالي وزير الخارجية، وانني كما قلت سابقاً وأكرر قولي الان: بأن هذه الوزارة هي في الواقع تبيض وجه لبنان، فلا يجوز لنا أن نقول هذا الكلام الذي ذكره حضرة الزميل.

تصفيق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب مطران.

حبيب مطران: سيدي الرئيس، لاشك بأن وزارة الخارجية تبيض وجه لبنان إنما مفروشاتها لا تليق بسفاراتنا في الخارج ولقد دزرت تقريباً أكثر العواصم التي لنا فيها تمثيل وللأسف حتى في السفارات المهمة منها كان يصعب علينا أن نجد كرسيّاً جديدة أو طاولة لائقة كما هو المفروض، وكم رجونا من المجلس الكريم في مثل هذه المناسبات أن يجعل مستوى سفاراتنا اسوة بسفارات بقية الدول، لذلك أرجو معالي وزير الخارجية أن يضع تصميماً في وزارته لهذه الغاية، حتى تتمكن السفارات والقنصليات المهمة كقنصلية سان بولو، في أن تقوم بواجباتها الاجتماعية، كما انني أرجو منه أيضاً أن يعيد النظر في عدد الموظفين في كثير من السفارات التي ينقصها العدد الكافي للقيام بالعمل الذي يتوجب عليهم، وفي هذه المناسبة أذكر بانني قد رأيت ورأى الزملاء الذين سافروا إل الخارج بأن قلة عدد الموظفين جعلت في السفراء ان يقوموا باعمال كتاب ليست في اختصاصهم إنما غيرتهم الشخصية تحملهم على القيام بهذه الاعمال. وانني أكرر راجياً من معالي وزير المال ان يتفضل بالتوسع في ميزانية وزارة الخارجية لتجديد ما يلزم من مفروشات ولوازم، وزيادة عدد الموظفين لهذه السفارات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزيف شادر.

جوزيف شادر: عطوفة الرئيس، لقد صوت المجلس على البند ٢١ في باب رئاسة مجلس الوزراء - مجلس الخدمة المدنية - على اعتماد قدره ثلاثة ملايين ليرة للمفروشات بدلاً من مليون - ٨٥٠ - ألف ليرة أي ان هذه السنة الاعتماد المخصص للمفروشات زيد مليون وخمسون الف ليرة.

الرئيس: البند ١٣ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده
أكثرية. الخ... .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، بخصوص الاشتراكات والمساهمات الدولية، أريد أن ألفت نظر وزارة الخارجية إلى أن هنالك ارتباطاً من قبل الحكومة اللبنانية تجاه منظمة الاغذية والزراعة بشأن البرنامج العالمي بتوزيع الاغذية في العالم، وقد وصل كتاب بواسطة السفارة اللبنانية في روما إلى مدير عام هذا البرنامج باكتتاب لبنان بمبلغ خمسة الاف دولار.

ان هذا المبلغ رمزي يا دولة الرئيس، لان باقي الدول اكتتبت بأكثر بكثير، واليكم مثلاً الجمهورية العربية المتحدة، اكتتبت بمليون دولار فالخمس الاف دولار هو مبلغ زهيد ومع ذلك أرجو من الحكومة ومن معالي وزير الخارجية ان لا يتأخر بارسال هذا المبلغ لان البرنامج سيبتدىء في شهر شباط.

الرئيس: البند ٢٦ كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.
أكثرية. الخ... .

الفصل الثالث - قوى الامن الداخلي والسجون

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس، انني أتوقف عند هذا الرقم الضخم بحيث أجد تسعمائة ألف ليرة نفقات متنوعة للوزارة، فهل هذه النفقات تعود قانوناً إلى جهات محددة أم إنها تدابير كيفية يتصرف بها معالي الوزير كما يشاء، لغاية أو لغير غاية، لمصلحة أو لغير مصلحة، في قرية أو في دسكرة أو في محافظة؟ ان هذا الامر يا سيدي على غاية الخطورة. يود المجلس أن يعلم كيف تنفق أموال الشعب ولمصلحة من تصرف هذه الأموال؟. وان بعض الزملاء يهزأون يا سيدي، ولكننا المغبة تقع بعدئذ عليهم، فأرجو أن تحاسب أمام الشعب لانك أنت أحد مراقبي هذه المصارفات.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: حقيقة انني استغرب كيف أن بعض حضرات الزملاء يهزأون خاصة وان النائب المحترم يتكلم بجذ، فهذه المبالغ الضخمة التي اثارت دهشته إنما يتعلق قسم منها بشراء متفجرات ونفقاتها

وقسم يتعلق بنفقات انتخابية.

الرئيس: البند ١٢ - الرواتب وملحقاتها والتعويض للموظفين الدائمين ونفقات التدريس للداخل والخارج
٥٥٠ ٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: قبل البند ٢٨ -

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: دولة الرئيس، أود بكل اخلاص أن أسأل الحكومة ماذا تعني بنفقات ومساعدات إجتماعية -
٩٧١ ٠٠٠ - لوزارة الداخلية؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: يا سيدي كنت أتمنى لو أن حضرة الزميل قرأ توزيع المبلغ لوجد بأنه اعاشة السجناء، نفقات
المعالجة، مساعدات مختلفة، وقد أنزل المبلغ عما كان عليه.

الرئيس: البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ٩٧١ ٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

ألبير مخير: عطوفة الرئيس، أجد أن نفقات ومساعدات اجتماعية، ولا أعلم لماذا لا تضاف إلى وزار
الشؤون الاجتماعية، لهذا أريد من دولة الرئيس أن يشرح لنا الغاية من اعتماد هذا المبلغ لوزارة
الداخلية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء: ان باب نفقات ومساعدات اجتماعية يتعلق بمساعدة القرى التي ليس فيها بلديات وأظن أن هذا
المبلغ حسب الاختصاص يجب أن يوضع بوزارة الداخلية.

الرئيس: البند ٤١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني

اميل البستاني: عطوفة الرئيس،

في قضية المساحة، أريد أن يعلمنا معالي الوزير: ما هي الطريقة التي بإمكاننا أن ننظر إليها

للمستقبل حتى تعم المساحة في جميع أنحاء لبنان. هنالك القرويون يريدون التعامل مع البنك مثلاً وليس بإمكانهم أن يتعاملوا مع البنك مثلاً وليس بإمكانهم أن يتعاملوا مع البنك لأن المساحة لم تتم بعد مسح أملاكهم، فهل هنالك طريقة لتتيمم أعمال المسح في كل لبنان؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: عطوفة الرئيس،

تكلم الزميل اميل البستاني في المساحة وهذه القضية هامة جداً في الاماكن التي لم تجر فيها بعد أعمال المساحة أو التي جرى فيها قسم وبقي قسم آخر، ان هذه الحالة تضع المواطن اللبناني في قلق وفي حيرة وفي الوقت نفسه تضعه في ضائقة مالية إذا ما تسنى للمساحة انجاز هذه المشاريع بالعجلة، ولا يمكن للمالك أن يستدين من البنك في هكذا ظروف وبالتالي لا يمكنه أن يصلح أرضه ما دامت المساحة متأخرة فاني أرجو من معالي الرئيس ان يعير هذه القضية الاهتمام الكلي لانها حيوية ولازمة وضرورية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي عبد الكريم

علي عبد الكريم: عطوفة الرئيس،

بمناسبة الحديث عن المساحة التي ألفت نظر دولة رئيس مجلس الوزراء إلى أن هنالك قرى في عكار قد فتح فيها باب المساحة، وأصبح من المعتذر على أصحاب الاملاك أن يتصرفوا باملاكهم نظراً لأن المساحة تمنعهم من ذلك وقد مضى سنوات متتالية والمساحة لم تبدأ أعمالها بعد في هذه القرى، وكنا قد تقدمنا في السنة الماضية بطلب انشاء مدارس من الصندوق المستقل في هذه القرى فكان جواب الحكومة بأنها لا تستطيع انشاء هذه المدارس ما لم تسجل هذه الاراضي على اسم الحكومة، ولما كنا نستطيع أن نسجل هذه الاملاك لان المساحة لم تتم بعد فاني ألفت نظر دولة الرئيس ومعالي وزير التربية للاهتمام بهذا الامر وتدير القضية بطريقة ما.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس،

مع تبني جميع الملاحظات من الزملاء واجابة دولة الرئيس عليها ألفت النظر إلى أن هنالك ملاحظة بسيطة تتعلق باملاك الغير ممسوحة، فالزارعون والقرويون الذين يملكون قطع الارض في الجبال لا يتمكنون من أخذ سلفة من بنك التسليف الزراعي طالما هذه الاملاك غير ممسوحة وبنك التسليف الزراعي لم ينشأ فقط لكبار المزارعين وإنما لصغار الملاكين أيضاً، وبما أن الحاجة هي قصوى وضرورية لهذا الموضوع فاننا نأmb من الحكومة أن تسرع في عمليات التحديد والمساحة كي يتمكن صغار المزارعين والملاكين من اجراء عملية الرهن لدى بنك التسليف الزراعي، وهذه القضية قضية حيوية تتعلق بحياة القرية اللبنانية لان كثيراً من الملاكين الساحليين

يتمكنون من أخذ المبالغ الضخمة إنما الذين لم تسمح بعد أراضيهم يحرمون من أخذ تلك السلفة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: ان الملاحظات التي تفضل بها حضرات النواب المحترمين لا شك أنها في محلها، والحكومة ستعمل كل ما في استطاعتها من أجل السرعة في القيام بمسح هذه الاراضي حتى يتمكن أصحابها من تيسير أعمالهم.

الرئيس: البند ١٣ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

حضرات الزملاء المحترمين، نكتفي بهذا القدر ونرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس وتصديق أبواب الموازنة.

فرغت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

فؤاد نفاع

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع

في التاسع من كانون الثاني ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - الموضوع المبحوث تصديق موازنة الباب العاشر والباب الحادي عشر من موازنة عام ١٩٦٣

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في التاسع من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، محسن سليم، موريس الجميل، ادوار حنين، كميل شمعون، وارثكس شاملان، نايف المصري، جميل الحود، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان عرب، محمد صفى الدين، معروف سعد، شبلي العريان، سليمان العلي، رشدي فخر، سليمان فرنجية، ويوسف كرم.

واعتذر السادة: حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، كميل عقل، قبالان قبالان، محمد حمزة، محمد علم الدين، محمد فتفت، وأحمد اسبر.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: رينه معوض، علي بزي، بيار الجميل، الامير مجيد ارسلان، فيليب بولس، عثمان الدنا، كامل الاسعد، رفيق نجا، فؤاد بطرس، جوزف سكاف، وجان عزيز.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميريان، عبد الله المشنوق، أحمد اسبر، موريس الجميل، عصار حجار، وارتكس شامليان، كميل شعمون، سالم عبد النور، محمود عمار، جميل لحود، هاشم الحسيني، معروف سعد، ابراهيم العبد الله، وناظم القادري.

واعتذر السادة: حبيب كيروز، سليمان العلي، قبالان قبالان، وشبلي العريان.

وتمثت الحكومة بالسادة:

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: رينه معوض، جوزف اسكاف، فيليب تقلا، الامير مجيد ارسلان، رفيق نجا، فؤاد بطرس، عثمان الدنا، جان عزيز، بيار الجميل، وكامل الاسعد.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم صدق المجلس على اقتراح باب المناقشة بصورة عامة والانتقال إلى التصديق على بنود الموازنة، أعلن، على الاثر، حضرة الرئيس، تعليق الجلسة مدة ربع ساعة. ثم استؤنفت الجلسة وبدأ التصويت على أبواب الموازنة بنداً فآقر المجلس الابواب التالية. الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات الزملاء المحترمين، نعود إلى ابواب الموازنة

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

- الجزء الأول -

الفصل الأول - مديرية الصحة العامة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١,٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس،

هذا المبلغ الضخم وقدره مليون ونصف المليون لموظفين غير دائمين لا نرى له أثراً لوزارة الصحة في منطقتنا الشاسعة الواسعة. فلا موظفون دائمون ولا غير دائمين. فاعجب ان تصرف هذه المبالغ للعناية باللبنانيين ولا نرى في منطقتنا من يعتني بنا. لذلك أتوجه إلى معالي وزير الصحة لاسأله: كيف تصرف هذه الارقام وهذه المبالغ في حين اننا لا نرى في قسم كبير من أنحاء لبنان من يعتني بالمواطنين. ولولا حسن الطقس وحسن الهواء لكننا في حالة يرثى لها.

الرئيس: البند ١٣ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: يا سيدي، انني أسأل معالي الوزير في البند ٢٣ - وهو مساعدات ثقافية اجتماعية أن يوضح لنا هذه النقطة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة

وزير الصحة: انني أجب حضرة الزميل على المبالغ التي استكثرتها على الموظفين المياومين غير الدائمين، فوزارة الصحة يا حضرة الزميل مرتبطة مع أكثر الممرضات وهن لسن من الموظفين الدائمين وفي الاحصاءات التي وردتنا أخيراً، لقد طببت هذه الوزارة ٢٥ ألف مريض في مستشفيات الحكومة وفي المستشفيات المتعاقدة وتقوم بجهد في كافة المناطق وعمما قريب حتى يتم انشاء مستشفى بعلبك سيجهز تجهيزاً كاملاً بالموظفين، وأما المساعدات الثقافية فهي للمجلات العلمية ولبعض المؤتمرات العلمية التي تعقد دائماً في لبنان والتي يفتخر بها لبنان لما أدت من خدمات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير: عطوفة الرئيس،

إذا كان هذا المبلغ للمؤتمرات الثقافية وللمجلات الطبية العلمية فانه غير كاف، لذلك أطلب من صاحبي المعالي وزير الصحة ووزير المالية ان يرفعا هذا الرقم إلى الثلاثين الف. لانني أعلم بأن هنالك مؤتمراً واحداً يكلف الحكومة سنوياً خمسة عشر الف ليرة.

الرئيس:

الفصل الثاني - المختبر المركزي للصحة العامة

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٣٠٠ ٢٦٧ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري

خليل الخوري: أريد أن ألفت نظر معالي وزير الصحة إلى أنه في الأشهر القليلة الفائتة وقع حادث أو حادثان من مرض «الشربون» وهذا مرض خطير جداً ولذلك بمناسبة درس موازنة وزارة الصحة، أطلب من معالي الوزير ان يعير لموضوع الامراض والوقاية في لبنان اهتمامه التام ليوفر مثل هذه الحوادث الخطرة والخطرة جداً.

الرئيس:

البند ١٢ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب:

عطوفة الرئيس،

أريد أن ألفت نظر معالي وزير الصحة إلى أن الاعتمادات المدونة في هذه الميزانية قليلة بالنسبة للحالة العامة في البلاد بنوع أن الشعب فقير جداً يضطر أكثر الاحيان بسبب عدم وجود مراكز في المستشفيات الحكومية، أن يدخل مستشفيات خاصة ويتحمل نفقات باهظة وهناك أيضاً قضية هامة وهي قضية الدم، وليس بإمكان الطبقة الفقيرة الوصول إلى دفع ثمن الدم فأرجو من الوزير الكريم أن يجعل من هذه القضية قضية انسانية، وان يرصد مبلغاً لا يستهان به لهذه الغاية.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: يا سيدي، في العالم أجمع الدم لا يباع ولا يشتري، إنما يتبرع به المواطنون، ووزارة الصحة بالاشتراك مع مؤسسة الصليب الاحمر تسعى لان ينتشر هذا التشجيع في لبنان فيقدم المواطنون بالتبرع، وعند ذلك يقدم الدم مجاناً للمريض سواء أكان فقيراً أم غنياً. أما والحالة لم تزل في مبتدأها فاننا كلما كانت تحتاج المستشفيات المتعاقدة مع الحكومة وتفتح أبوابها للفقراء كنا نتقدم باعتمادات اضافية، وأؤكد لكم انه في أكثر الحالات كنا نقدم للمحتاجين ما يحتاجون إليه، وانني أشكر حضرة الزملاء الكرام على هذه الملاحظات القيمة وسأسعى في تطبيقها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: سيدي، بما اننا في صدد بحث هذه التجهيزات والادوات أريد أن ألفت نظر معالي وزير الصحة

إلى ثلاثة أمور هامة أخصها في منطقة عاليه، أولاً حصل عدد من حوادث الشلل، وأعرف أن قرية من قرى عاليه أصيب فيها ثلاثة أطفال بحوادث الشلل، ولما دعيت وزارة الصحة لمساعدة القرى كان الجواب ان لا دواء ولا مطعوم جديد عندنا، ثم طلبنا تطهير بعض القرى، فقالوا هذا لا يمكن لان الادوية اللازمة مفقودة، وكذلك حصل أيضاً حوادث «شاريون» وأشرت إلى ذلك اثناء مناقشة الموازنة فلم تتمكن لا وزارة الصحة ولا وزارة الزراعة من اسعاف القرويين. ولقد طلب الدم إلى احدى المستشفيات في بعدا، وفي منطقة أخرى بعيدة عن المدينة غير منطقة عاليه، طلب دم لاطفال، فكان الجواب: لا دم، ماكو دم، ماكو تجهيزات، ما في شيء! «راح يذكرونا بأيام ماكو سلاح، ماكو رجال».

ثم انشئت مستشفى في «قبرشمون» ودشنت سنة ١٩٥٦، وحتى اليوم لا تزال بلا شبابيك وبلا أسرة وبلا اخصائين، وبلا أجهزة، والمرضى كثيرون. مع انه يوجد في موازنة من الموازنات خمسون ألف ليرة لمستشفى «قبرشمون» تدور منذ سنة ١٩٥٨ حتى الان، فأين الاسعافات للمنطقة؟ طبيب واحد لا يمكنه أن يتفقد ٧٨ قرية لذلك نحن نلفت نظر معالي وزير الصحة إلى هذه الامور الهامة ونطلب أن تتحقق الاعمال كما تريدها أنت يا معالي الوزير وكما يريد كل لبناني لاننا نتمنى أن تكون وزارة الصحة قيمة على الخدمات الصحية إذ لا نريدها موضعاً للسخرية والاستهزاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، لقد ورد في هذا البند كلمة تجهيز ومخصصات جديدة في المناطق، فأطلب من معالي وزير الصحة أن يبين لنا الاسس المعتمدة لتوسيع هذه المستوصفات، وما هي المناطق التي استفادت من هذه المستوصفات، وهل ان قضاء جبيل مثلاً استفاد من مستوصف واحد في جباله أو في ساحله، لكل هذا أرجو من معالي وزير الصحة بيان جميع هذه الامور حتى إذا كان هنالك حيف لحق بمنطقة معينة يصار إلى التعويض عن هذا الحيف عند التصويت في هذه الموازنة أو في مشروع لاحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ فضل الله تلحوق.

فضل الله تلحوق: عطوفة الرئيس، فضلاً عما قاله الزميل الاستاذ منير أبو فاضل عن الحالة الصحية في البلاد وعن حالة المستشفيات، هناك يا معالي الوزير، مستشفى بعدا مجهزة بأحدث الآلات للتصوير ولتخطيط القلب إنما من المؤسف أن لا يكون في هذه المستشفى أفلام لاختصاصات هذه الآلات والمرضى منهم من يكون بحالة الخطر الجسيم، ومنهم مصابون بأمراض قلبية لا يمكن نقلهم من مستشفى بعدا إلى غيرها من المستشفيات لكي تهباً لهم الاسعافات اللازمة، على كافة

أنواعها، هؤلاء المرضى معرضون للموت بين دقيقة وأخرى، والاطباء في هذه المستشفيات متضايقون لقلّة الادوات اللازمة، فرحة بالمرضى نطلب من الوزارة الكريمة أن تبث بالادوات اللازمة لهذه المستشفيات حتى يتمكن القيمون عليها من القيام بواجباتهم التامة نحو مرضاهم

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله المشنوق.

عبد الله المشنوق: سيدي الرئيس، عندما زرت مرجعيون، وليس لي نواب مرجعيون أن أتكلّم بالنيابة عنهم لاسمع صوت مرجعيون، وجدت هناك مستشفى من أرقى المستشفيات تبرع به مغترب كريم وأقيمت على شرف تبرعه حفلة افتتاح ضخمة ومأدبة سخية، وحتى الان لا يوجد في هذا المستشفى سوى خادم واحد والحالة فيه أشبه ما تكون بالبيت المهجور، هذا المستشفى في مرجعيون كلف مبالغ طائلة وهو اليوم عاطل عن العمل، وبعده ننتقل من مرجعيون إلى بيروت لنسأل معالي وزير الصحة الذي خصص مبالغ للمستوصفات في لبنان، عن عدد مستوصفات الدولة في عاصمتها؟ أين موقعها؟ ومن هم الذين يتولون الاشراف عليها؟ حتى نعرف جغرافياً أمكنتها فنبحث بالمرضى إليها.

سيدي الرئيس، في بيروت مستوصفات لما تسمى بالخلايا الاجتماعية، هذه المستوصفات التي لي الشرف أن أكون أحد الذين أسسوها، قد حرمت من مساعداتها لاسباب أجهلها. لا أستطيع أن أقول لماذا، ولكنني أستطيع أن أؤكد اننا سوف نضطر إلى تسليم مفاتيح هذه المستوصفات لحضرة رئيس الحكومة حتى يتكرم بفتحها على حساب الدولة، لاننا عجزنا عن ادارتها بعد أن طرقتنا جميع الابواب وقالوا ان مصلحة الانعاش الاجتماعي هي التي انتقلت إليها القضايا والمستوصفات الصحية فذهبنا إلى حضرة «دوناتو» ودعواناه إلى زيارتنا، فزارنا ورأى ما رآه من حسن انضباط، رأى ان في مستوصفاتنا ما لا يتوفر مثله في مستوصفات أخرى ووعدنا خيراً وحتى الان نحن محرومون من كل مساعدة. إذا أغلقنا مستوصفاتنا فإلى أين يذهب الفقير؟ هل يذهب إلى المستوصفات الخاصة وهو عاجز عن الدفع؟ أم ماذا يفعل؟ نحن يا سيدي في بلد ديمقراطي والمرض ديمقراطي، أما العلاج فارستقراطي، اقطاعي، رأس مالي. قد تستطيع ان تمول ديمقراطياً ولكنك لا تستطيع ان تعالج ديمقراطياً لان العلاج ارستقراطي ولان الاطباء لا يستطيعون ان يصلوا إلى الفقراء كما الفقراء لا يستطيعون ان يصلوا إلى الاطباء.

سيدي الرئيس، ان موازنة وزارة الصحة كما هي، موازنة ضئيلة لا تكفي لما يتطلبه العدل الاجتماعي في لبنان، هذا العدل الاجتماعي الذي يجب أن يقوم على الاشتراكية الخيرة لا المدمرة التي اشار إليها الزميل اميل البستاني هذا العدل الاجتماعي لا يسمح بأن تكون هناك عشرة ملايين ليرة من أصل ٣٧٠ مليون حتى تنفق على الصحة في لبنان. هذا المبلغ لا نستطيع أن

نظهر به أمام الناس، يذهب معظمه إلى المستوصفات الخاصة أو المستشفيات الخاصة، ولكن الدولة نفسها لا تقوم لا بمدينة حكومية ولا بمستشفيات كافية في المناطق حتى ولا في البلد.

سيدي الرئيس، نحن سنوافق على هذه الميزانية، ما جئنا حتى نقوم بأعمال «سابوتايج» جئنا حتى نقوم بأعمال بناءة، وهذا البناء الذي ننشده ونتكلم عنه ونوجه النقد البناء لم يبين حتى اليوم حجراً واحداً وإنما هو يذهب مع الريح، نتحمس في الجلسات وتذهب وتأتي الموازنة تلو الموازنة «ونحن على هذه الحصيرة، لا طويلة ولا قصيرة» وإذا ما ظللنا من الناحية الصحية حيث نحن الآن، يأتي الفقير فلا يجد من يقبله ويطوف على نوابه في الليل. وهذه امرأة تنزف وهي تضع، لا يقبلها أحد، لا تجد الدم لها، إذا بقينا على هذه الحالة من الظلم الاجتماعي فلا تلوم المستقبل إذا ما خبأ لنا ما لا تحمد عقباه، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير.

كنت أعتقد يا سيدي الرئيس ان الموضوع الذي سأبحثه يتعلق فقط بوزارة الاشغال العامة مباشرة إلا أنه يتعلق أيضاً بطريقة غير مباشرة بوزارة العدل ووزارة الصحة، وهنا أتقدم من صديقي معالي الاستاذ علي بزي بشكواي لانني تقدمت من وزارة الاشغال العامة طالباً بأن تمنع غيوم المازوت التي تتساقط ليل نهار في منطقة ذوق مكاييل ووطى نهر الكلب، ومن جراء هذه الغيوم ترك الأهليون بيوتهم، ونزح المزارعون عن أراضيهم فبقي الشق الثالث الذي يتعلق بالصحة العامة، إذ ما ينفع يا سيدي أن تكونوا قد وضعتهم سيارات المازوت جانباً وطرحتم بالسواقين في الشارع وفي نفس الاونة أنقتم غيوم المازوت تتساقط على الأهلين وتدخل بيوت الأمنين والمزارعين فتضطربهم إلى النزوح عن املاكهم التي يعملون بها، وأظن أن معالي وزير الاشغال العامة تحقق بنفسه هذا الموضوع، وما برحت أراجع به منذ سنة ونيف والموضوع هو هو، حتى أن المزارعين يا سيدي الرئيس اضطروا إلى اقامة الدعاوى لدى المراجع المختصة، وتعد بالعشرات ان لم أقل بالمئات، وبقيت هذه الدعاوى حيث هي إلى أن كللت في الاسبوع الماضي بنتيجة كنت أتمناها أن لا تقع على هؤلاء المساكين إذ أن القضاء قال انه بموجب الصلاحيات يجب أن تنظر محاكم الشورى والمحاكم الادارية في هذه الدعاوى عوضاً من أن ينظر بها الحاكم المنفرد في قضاء كسروان.

يا سيدي هذا جميل، وأنا أعلم أن أصول المحاكمات الحقوقية قد تعطي أو لا تعطي هذا الحق إنما هؤلاء الذين بارت أملاكهم، وهؤلاء الذين نزحوا عن مزارعهم هم أولى بأن تنظروا إليهم وبأن تقولوا لوزير العدل وهو حاضر من حقك يا وزير العدل أن تقضي المصالحات لكي يتمكن هؤلاء المزارعون من ايفاء ديون الاسمدة، وهنا أتوقف قليلاً عند غلاء هذه المواد التي ضج منها

المزارعون وأوساط الزراعة إذ أن لا رقابة على الاسمدة الكيماوية مطلقاً، فكان يتوجب عليك يا معالي وزير العدل وأنا قد راجعت في هذا الموضوع أن تجروا المصالحة مع هؤلاء وهذا حق من حقوقهم كما أن هذا من نطاق المصلحة التي أنت تعمل بها، فيتمكن هؤلاء المزارعون من دفع ما يتوجب عليهم عدا عن أن المصلحة الصحية تقضي وان لم تكن أنت المسؤول المباشر في هذا الموضوع، أن تتدخل حفاظاً على صحة اهليل في الوقت الذي تدفع وتنفق وزارة الصحة المبالغ الضخمة في انشاء مستشفيات ومختبرات للسرطان.

فأطلب يا سيدي أولاً أن تجري مصالحات مع هؤلاء حتى يتمكنوا من دفع ما يترتب عليهم وثانياً أن تروا أنتم بأم العين هذا الحيف فتقبلون على مساواة هذه المسألة بالطريقة الفنية وأنا أعلم أنه أرصد أكثر من ٤٠٠ / الف ليرة لهذا المشروع وكان ذلك من سنتين ومما زالت الحالة على ما هي، وما زال الاهلون ينزحون من بيوتهم بسبب الغيوم السوداء المتساقطة على المزروعات وعلاوة ذلك فانها تدخل إلى البيوت فتحدث أوساخاً في الاواني والفروشات وتضر بالاجساد والتنفس وانني استشهد بأحد كبار القضاة الذي كان يسكن في تلك المحلة، وهو شفيق بك أبو حيدر ما اضطره الامر أن يترك تلك المحلة ويعود إلى البلدة منذ مدة غير بعيدة.

من أجل هذه الاسباب نتوجه إلى وزارة العدل وإلى وزارة الاشغال العامة التي يتعلق بها هذا الموضوع مباشرة، وقد أجرى وزير الاشغال العامة بعض الابحاث بهذا الموضوع حيث وجد الحالة على ما هي عليه، فالتعويضات لم تدفع، والدواخين لم ترفع، وغيوم المازوت لم تنزل تتساقط، على المنازل والاراضي الزراعية كما انني بهذه المناسبة أتوجه أيضاً إلى معالي وزير الصحة لان الشق الثالث من هذا الموضوع يتعلق به وأردد ما قلته: ماذا ينفع بعد أن أبعدتم سيارات المازوت وأبقيتم دخانه يتساقط فوق أرض كسروان التي ليس لها حظ إلا في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزيف شادر.

جوزيف شادر: دولة الرئيس، ان الزملاء الذين تكلموا عن ميزانية وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية على حق عندما قالوا أو يقولون ان الاعتمادات المخصصة، للوزارتين هي غير كافية، ونحن قد لاحظنا ذلك في اللجنة المالية وبالرغم من الزيادات التي تكررت منذ عدة سنوات وصلت اليوم إلى مبلغ اجمالي قدره ٢٨ مليون ليرة فقط لهاتين الوزارتين، منها أكثر من تسعة ملايين ليرة في الجزء الثاني بين الاعمال التجهيزية والانشائية المتعلقة بهاتين الوزارتين. وقد حصل التحسين منذ عدة سنوات من زيادة الاعتمادات المخصصة، لذلك نلفت نظر الحكومة الكريمة إلى وجوب وضع مشروع انشائي خاص للقضايا الصحية، فينفذ على مراحل، لمدة خمس سنوات مثلاً، كما عملت الحكومة وعمل هذا المجلس لمشاريع الطرق والكهرباء والماء، لان الصحة هي هامة بقدر

الطريق والماء والكهرباء وربما أكثر فالصحة هي الاعتماد الأول وخاصة، صحة الفقير والمعدم. نحن قد وضعنا تقريرنا فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وهذا الضمان يحتوي على ضمان المرضى والامومة والأمراض المهنية والطوارئ، وكلها ستعالج مجاًناً تقريباً لمصلحة المستخدم والعامل في المرحلة الأولى، ولمصلحة العامل الزراعي في المرحلة الثانية، أما هذا الفقير المريض فلن يطاله قانون الضمان الاجتماعي، لذلك من الواجب ومن المحتم علينا قبل أن نطبق قانون الضمان الاجتماعي وهذا ما سنفعله قريباً ويطبق فعلاً اعتباراً من نهاية سنة ١٩٦٤ بإذن الله، مهما كلف الدولة فهو ضروري جداً، إنما الشيء الذي هو أشد وقعاً وحساسية هو معالجة الفقير المعدم الذي لن يستفيد من قانون الضمان الاجتماعي لانه ليس بعامل وليس بمستخدم، فهذا الوضع يحتاج إلى مشروع انشائي خاص ينظم جميع مستشفيات ومستوصفات الدولة. ونحن بالرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة بالتعاون مع هذا المجلس باقرار الاعتمادات اللازمة لهذا الموضوع ما زلنا بغاية الحاجة إلى مبالغ لتنظيم ولتجهيز المستوصفات والمستشفيات الموجودة. لذلك أصر على هذا الطلب بأن تضع الحكومة مشروعاً انشائياً خاصاً لقضايا الصحة العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: يا سيدي، ان قضية موازنة وزارة الصحة من الأهمية، بحيث يحق لنا ان نتوقف عندها قبل أن تكرر المسبحة حتى آخر حباتها، أنا متفق مع الزملاء الذين سبقوني على الامور الهامة التي اشاروا إليها، وألفت نظر الحكومة بصورة خاصة إلى أن النهضة الاصلاحية التي نشاهدها في لبنان في هذه الفترة من تاريخه، في كافة الميادين أو بالاحرى في أكثر الميادين، انكششت عند نطاق وزارة الصحة، وفي رأي المتواضع ان الوزارتين اللتين يجب أن ينالهما اهتمام المسؤولين وان تكونا في طليعة وزارات الدولة، هما: وزارة التربية ووزارة الصحة.

وانني اعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية فرعاً من وزارة الصحة وانسجماً مع المنطق كان يجب أن تجمع الوزارتان في وزارة واحدة حتى يكون هنالك تنسيق وتجاوب للعمل بين الوزارتين، لا كما نشاهد اليوم ان الوزارتين تعمل كل منهما في خط مواز للخط الاخر وقد لا يلتقيان في نطاق على صعيد المصلحة العامة.

قلت إن هاتين الوزارتين اللتين كان يجب أن تعد لهما المرتبة الأولى بين وزارات الدولة، مع الاسف الشديد نرى أنهما لا تشملهما عين الرعاية وعين الاصلاح التي شملت باقي مرافق الدولة وهذا لا يمنعنا أن نقول انه إذا كان يحتم علينا أن نلبي الرغبة التي عبر عنها زميلي الاستاذ جوزيف شادر وهي أن نضع برنامجاً انشائياً على سنوات عديدة للاصلاح الصحي الذي لا يمكن أن يبقى وطناً قائماً على قدميه إذا لم يراع فيه المسؤولون الناحية الصحية منه، فإذا كان يتحتم علينا

أن نجعل ميزانية وزارة الصحة تقفز برقمها إلى الخمسين مليون ليرة، وهذا ما يفرضه الواقع فلا مانع من أن نقول: ان على وزارة الصحة أن تصلح الكثير مما نلاحظه فيها قبل وضع هذا المشروع الانشائي وبصورة عاجلة.

اما ما نأخذه على وزارة الصحة، فليسمح لي صديقي معالي وزير الصحة لما سأقوله له بكل أخلاص: أنا أعترف وأسلم معك ان وزارة الصحة قد لا تكون تملك في الوقت الحاضر الوسائل المادية الكافية حتى تعالج النواحي التي نشكو منها، ولكن اسمح لي أن أقول لك: ان ما تسمعه من شكوى لا تبرره قلة الوسائل التي يمكن للحكومة أن تتذرع بها، فعندما يقف عبد الله المشنوق ويقول لك ان في كثير من أحياء بيروت، قد تحسب نفسك لا في دسكرة بسيطة، إنما في أقل من مزرعة بالنظر لفقدان الوسائل الأولية التي يجب أن يلبي الفرد بها بواسطة حكومته، فلا تستغرب أن يقال ان هذا الواقع أكثر أسبابه من اهمال وزارتك بالذات، لكننا من اهمال كافة الحكومات المتعاقبة ومنها حكومات اشترك بها عبد الله مشنوق ومنها حكومات اشتركت بها أنا. أذهب إلى القرى يا معالي الوزير، وقل لي: هل ان موظفيك يطبقون القانون فيما يتعلق بالسهر على النظافة العامة، أو بالسهر على تطبيق القوانين وساعة يقول لك نائب آخر: لماذا تتركون دخان المازوت يتصاعد؟ هذا الدخان من أجله كان قرار الالغاء لسيارات المازوت؟. هل انك تؤمن في قرارة نفسك؟ أو هل ان ضميرك مرتاح؟ إلى أن موظفيك يطبقون القانون الذي يمنع مثل هذه المحركات التي تبعث بالمرض يمينا وشمالاً وتبعث بالموت صباحاً ومساءً. لا.

موظفوك يا معالي الوزير يهملون الرقابة الصحية، وليتك تزور القرى وأنت من أبناء القرى لترى أية حالة مؤلمة يتخبط فيها القرويون في لبنان بسبب اغماض عين السلطة الساهرة وهي عين وزارة الصحة. وهل لي أن أحدثك عن استهتار الناس بالقوانين في انشاء المقابر، في فتح الافران، في ازعاج الناس، في اطلاق راحة البشر، في عمل كل ما يمكن أن يعود على الصحة العامة بالنتيجة السيئة وعلى الاعصاب بالتحطيم والهدم النهائي؟ كل هذا يا سيدي، لا تقل لي ان قلة الوسائل المادية هي التي تمنعك من السهر على ازالة البعض منه إذا لم يكن بوسعك ان تزيله كله، علم وزارتك انها ليست وزارة موظفين، علم اطباءك انك لم تعينهم ليجلسوا وراء مكاتبهم بل عينتهم حتى يطوفوا في القرى والداكر وهناك يجذبون على الضعاف والمساكين، وينكبون على جراحات البؤساء، ويمارسون عملهم بمد يد الانسانية التي وضعها القانون لا أن يبقوا وراء مكاتبهم ينظمون التقارير فتذهب حبراً على ورق ويكون مصيرها سلة المهملات.

يا معالي الوزير، قلت وأكرر القول ان هذا الواقع المؤلم الصحي الذي نحن فيه، لست أنت وحدك مسؤولاً عنه لا حكومتك وحدها مسؤولة إنما كلنا مسؤولون. وكيف ترد على هذا

الانتقاد أو على هذه الترفزة التي تنبعث من قلوبنا نحن نواب هذا الشعب حتى نبين أن الخطأ قد وقع وعلينا باصلاحه؟ أنتم مسؤولون اليوم يجب ألا تأخذوا كلامنا على أنه كلام نائب يريد أن يقول انني تكلمت في موضوع. لا يا سيدي، القضية أعمق من هذا وأبعد خطراً وأقرب حظراً.

فأرجو منكم أن تأخذوا بهذه العاطفة التي تحيش في صدورنا نحن على انها الرغبة الملحة العميقة الصادقة باننا ما قلناه في النطاق الصحي يجب على وزارة الصحة أن توليه الاهتمام عشرات الاضعاف ما توليه حتى اليوم، كما يجب على الحكومة أن تتدارك الخطر الداهم الناتج عن هذا الوضع المؤسف في المستقبل القريب باذن الله.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية.

وزير الصحة: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام، أؤكد صادقاً انني ممتن كل الامتنان لهذه الصيحات المخلصة التي تعالت من مختلف الزملاء الكرام لالفت نظر الحكومة بأن تقوم بواجبها وخصوصاً وزارة الصحة التي أقدر كما يقدرון الاهمية الكبرى لها، ويكفي أن يوكل إليها المحافظة على صحة اللبنانيين لكي نشعر بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا كحكومة، ولكي يشعر النواب بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم كممثلين للشعب اللبناني الكريم.

لذلك أرى من الواجب أن أشرح للمجلس الكريم ما عملته وزارة الصحة في هذه المدة التي كان لي شرف اسنادها إلي، وما تنوي أن تعمله في المستقبل.

لوزارة الصحة مهمتان، المهمة الأولى التي أسست لاجلها وزارة الصحة مهمة وقائية أكثر منها علاجية، يعني ان وزارة الصحة في الدرجة الأولى يجب أن تبذل كل جهدها لكي تقضي على المرض. والمهمة الثانية هي معالجة المرضى، ومن المؤسف ان وزارة الصحة منذ عشرات السنين كانت تهتم اهتماماً كلياً في العلاج دون أن تهتم الاهتمام بالوقاية، وقد لاحظت ذلك عندما تسلمت هذه الوزارة. واليوم يا حضرات الزملاء تدرس الحالة درساً جدياً بواسطة كبار موظفي وزارة الصحة، وبواسطة منظمة الصحة العالمية التي تقدم لنا أحياناً خبراء مجاناً لمثل هذه الامور.

يشكو النواب مثلاً ويشكو الشعب اللبناني من تكاثر الحشرات في أيام الصيف، فالوسيلة المستعملة هي مكافحتها بالرش، وأؤكد لكم كما قلت سابقاً في جواب لاحد الزملاء، حتى نقضي على البعوض في لبنان، علينا أن نظهر المحيط، ومعنى تطهير المحيط اننا في كل قرية وفي كل مدينة يجب أن نقضي على الاسباب التي تولد البعوض، وهذا ما يستوجب لا عشرات الملايين بل مئات الملايين، وان ما أشار إليه الزميل الاستاذ نهاد بويز، يجب أن تشترك به جميع وزارات الدولة وبالتالي يجب أن يشترك به حتى الشعب اللبناني. وقد جرى مثل هذا في بعض

أنحاء لبنان فإن فئة من الشباب جندت قواها لمعالجة القضايا الصحية بالتعاون مع السلطة. ولمثل ذلك يتطلب درس طويل بعناية فائقة لاننا لا نستطيع في الامور الصحية ان نرتجل ارتجالاً إذا ما جاز لنا أن نرتجل بعض المرات في خلاف هذه الامور.

أما من الناحية العلاجية، فأرجو أن يتسع صدركم لهذه الارقام التي سأتلوها عليكم: في مستشفيات الحكومة، عدد المرضى الداخليين ١٢١٠٠ في فرع الجراحة ٨٥٢٤ في أمراض الرأس ٧٧٥، في فرع التوليد ٢٥٢٦ هؤلاء دخلوا هذه السنة والمستشفيات المتعاقدة عدد المرضى ٤٥١٦ لفرع الطب الداخلي، لفرع الجراحة ٤١١٣، لفرع الاطفال ١٨٢٨، لفرع التوليد ١٠٢٧، لفرع الرأس ٥١٦، وفي الامراض العقلية ١٠٤٨ فيكون مجموع تطبيب ما قامت به وزارة الصحة في هذه السنة في مستشفيات الحكومة، وفي المستشفيات المتعاقدة / ٢٥٠٠٠ / مريض عدا عن كافة المستشفيات الخاصة التي تدفع لها نفقات ثلاثين ألفاً، فتكون وزارة الصحة قامت بتطبيب وعلاج، نصف اللبنانيين تقريباً يا أستاذ مشنوق. أما ما تفضلت به يا حضرة الزميل الكريم من ان وزارة الصحة لم تساعد المستوصفات التي قمت بتأسيسها فذلك ما تعرفه أنت وقد جرى أثناء وجودك في الحكم، بأن هذه المساعدات، انسجاماً مع سير العمل نقلت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وأنا أعرف ان كثيراً من المؤسسات الخاصة لا تنال ما تستحقه من وزارة الشؤون الاجتماعية لانها لا تقوم بواجباتها الشكلية. بحيث هنالك شروط لاعطاء المساعدات وأظن ان المؤسسات التي تكلمت عنها لم تقم بايفاء هذه الشروط، ولعل اشتغالك في السياسة حال دون قيامك في تميم واجباتك في هذا الموضوع كما كنت تقوم به سابقاً، وعلى كل حال راجعت بخصوص ذلك فليلي: ان كل المؤسسات الخاصة التي تمت الشروط نالت مساعدات وأنا أعرف كثيراً من المؤسسات الخاصة نالت هذه المساعدات، ولا أظن أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتحمل خصيصاً على مؤسسات قام بها الاستاذ عبد الله مشنوق، وإذا كان ذلك صحيحاً فأنا مستعد أن أتضامن معك في القصاص من هؤلاء الموظفين الذين يتحاملون عليك.

لذلك إذا كانت وزارة الصحة لم تقدم هذه المساعدات فلان هذه المساعدات نقلت من وزارة الصحة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية اما من ناحية مستشفى مرجعيون، فاني أشكر الزميلين، الاستاذ اميل البستاني، والاستاذ عبد الله المشنوق لانهما نبها إلى هذا المستشفى الذي يضم مرضانا، فيا سيدي أنا أعترف أمام هذا المجلس الكريم بأن جميع المستشفيات في الملحقات التي أسست سابقاً بغير تجهيز، حتى اليوم لا تقوم بالعمل المطلوب منها، ذلك لانها ليست مجهزة تجهيزاً كافياً ووزارة الصحة منذ تسلمتها تسعى سعيًا حثيثاً لتجهيز هذه المستشفيات تجهيزاً فنياً وكنت في الامس أدرس هذا الموضوع مع الخدمة المدنية لكي نحضر لهذه المستشفيات أطباء

يداوون المرضى، انني أشعر بما تشعرون وأؤكد لكم اننا ساعون أكثر مما تريدون في معالجة هذه القضايا، إنما اعترف ان العلاج بطيء ذلك كما قلت ان مثل هذه الامور الصحية لا نستطيع أن نرتجلها ارتجالاً، وانني أقر مع الزميل الاستاذ بهيج تقي الدين من ان الوسائل وان كانت قليلة في يدنا فنحن ليس لنا عذر إذا لم نستعمل كافة الطرق لاستخدام هذه الوسائل القليلة في أكثر مما يمكن من نفع والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري تكراراً.

خليل الخوري: عطوفة الرئيس، أريد أن أسأل الحكومة المحترمة: هل اطلعت صباح اليوم على بعض الصحف؟ كأن هذه الصحف على علم باننا سنناقش اليوم موضوع موازنة وزارة الصحة. ففي الحقيقة ان هذه الصحف نشرت صوراً مخجلة بالطريقة التي يعد فيها الخبز في بعض افران البلاد، وهذه نقطة خطيرة لان هذا الخبز يأكله الشعب على اختلاف طبقاته. وان البرنامج الوقائي الذي تكلم عنه معالي وزير الصحة أعتقد انه يجب على الحكومة الاهتمام السريع حالاً بهذا الموضوع الخطير فيجب تشجيع شركات لبنانية أباً كانت، على انشاء افران تعتمد فيها الاساليب الحديثة، والاساليب الصحية الصحيحة في صنع الخبز كل يوم. لهذا أطلب من الحكومة أن تعير هذا الموضوع اهتماماً جدياً سريعاً مستعجلاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل تكراراً.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، نحن نشكر معالي وزير الصحة لادلائه بتبيان الارقام الا انني أريد أن أسأله: هل يتمكن طبيب واحد أن يعالين ١٢٠ مريضاً في يوم واحد؟ لقد قال لي أحد اطباء الصحة وهو موجود في منطقة الجنوب انه لا ولن يتمكن من معاينة المرضى الذين يأتون إليه بحيث يعجز عن معاينة ١٢٠ مريضاً في يوم واحد. فهل الارقام التي ذكرتها يا معالي الوزير وهي / ١٢٠٠٠ / معاينة، تنطبق على أن الاطباء يعالين ١٠٠٠ مريض في الشهر؟ هل لك أن تذكر لي الاطباء الذين عالين هؤلاء المرضى لاقول لك بكل أسف بان هذه الارقام هي أرقام وهمية كأرقام الطبيب الذي يقيم في الجنوب ويعالين ١٢٠ مريضاً في اليوم الواحد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله المشنوق تكراراً.

عبد الله المشنوق: سيدي الرئيس، انني أشكر معالي وزير الصحة لانه تكرم بالجواب على ملاحظاتي، الا انني أرجو منه أن يتكلم في الموضوع بعد أن يدرسه. فالموضوع الذي تكلمت أنا عنه هو موضوع درسته أكثر من سواي لانني مسؤول عنه، وما تفضل به معالي الوزير لا يمكن أن يبنى على أي حقيقة.

وبالاساس لقد ناقشتك يا معالي الوزير وقلت لك «لبنان ما فيه صحة» فالبلد الذي يصرف فيه ثلاث ليرات للصحة هذا بلد ليس فيه صحة، وإذا كانت الصحة متوفرة فمن الله ليس منكم، هذا شيء قلته وقاله الاستاذ بهيج تقي الدين وقلناه كلنا، ووزارة الصحة مع كل ما لها من قناعة لا تستطيع أن تقوم بالشيء الذي يطلبه منها الشعب في حقل الصحة، وهذا العمل لست أنت المسؤول عنه ولا رئيس الوزراء مسؤول عنه ولكن الميزانية هي المسؤولة، الميزانية ضعيفة وقالها لك بهيج تقي الدين وأنا أؤيده بها وأنت يجب أن تشكرنا لاننا نقولها لك، فلا أنت ولا سواك يمكنه أن يعمل الشيء الذي يلزم عمله ما دامت الخزينة ضعيفة. لذلك هذا الموضوع مش موضوع بحث واسمحوا لي أن أحكي بالعامي لانني بحكي أحسن.

يا سيدي الرئيس، المستوصفات التي أتكلم عنها أنا، وزير الصحة مش مكلف بزيارة هامستوصفات ولكن الموظفين التابعين له زاروها وهو بمقدوره أن يأخذ منهم معلومات عنها، وأنا بقدر أن أقول أنه في كل لبنان ما في مستوصف مثل الي عدي، يوجد أشعة ويوجد كل الوسائل ويوجد صيدليات توزع بالبلاش، هامستوصف كان يأخذ خمسة الاف ليرة هو وباقي المستوصفات في الدولة، خمسة الاف يعني ثلاثمائة وخمسين ليرة في الشهر ما بيعملوا شيء، جاؤوا وقالوا نقلناها من الصحة وحطيناها عند الخواجا دوناتو، فقلنا لهم «عال الخواجا دوناتو هذا دوناتو» ما بيعطي، ذهبنا إلى الخواجا دوناتو وكتبنا له عريضة طويلة وقلنا له فيها «ان المستوصف يبصرف مئة الف ليرة في السنة، القانون يقول بيعطوا عشرين بالمائة من الموازنة، عشرين بالمائة يعني عشرين الف ليرة وكانوا يعطونا خمسة الف» والله ما عطونا قرش واحد على الاطلاق.

أنا مضطر يا دولة الرئيس يوم من الايام ان أتيك بالفتاح وأقول لك تفضل واستلم هذا المستوصف لانني عاجز وحدي أن أحكم بالبلاش الحكيم يحكم بلاش، والدواء ببلاش، والدولة ما بنعطنا مساعدة. ومش جريمة إذا أبدت هذه الملاحظة يا معالي الوزير حتى تقوم وتقول لي هيدي أرقام. أنا بعرفها أكثر من غيري.

والشيء الاكيد يا دولة الرئيس، إذا كنا نريد ان نعمل في هذا البلد صحة مضبوطة لازم الدولة تساهم أكثر من هذا بكثير في المشاريع التي يجب أن تساهم فيها، ومع الأسف فالمبالغ التي هي بين أيديكم ضئيلة وقليلة لذلك لا تجودوا إلا في الموجود، لكن مش معناها انكم لا تقدرؤا على زيادتها. أنا أرى انه أحسن بكثير أن هذه الاموال التي تدور من سنة لسنة عشرة ملايين وراء عشرة ملايين. اصرفوها للصحة. بتقول لي خمسة وعشرين الف مريض فقط حكمت.

خمس وعشرين الف مريض من أصل مليونين وما منعرف قديش مات منهم وعلى كل حال هذا

قليل كثير، صدقني قليل، لما الدولة بتساهم بس بخمسة وعشرين الف مريض على مدار السنة فهذا قليل.

يا سيدي الرئيس، كنت أنتظر من معالي الوزير علي بزي صديقي وحبيبي أن يقول: انني أشكركم وانشاء الله في الموازنة القادمة «يكون موجود حضرته» سيكون لنا موازنة بدل العشرين خمسين، هذا ما طلبناه وأظن أن هذا انطق به بلسان الجميع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عزيز عون.

عزيز عون: عطوفة الرئيس، وتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم. ان التشبه بالكرام فلاح. اننا لنربأ بالحكومة ان يكون لها ميزانان مختلفان في كيفية توزيع الحقوق على المواطنين فكان عليها ان تنحو منحى سيد هذا العهد رعاه الله، الذي رسم لنا مخططاً ادارياً مثالياً، ونهجاً اجتماعياً تركز دعائمه على أسس متينة من الحرية والعدالة والمساواة، وتقضي نصوصه بأن ينقسم الشعب اللبناني على اختلاف ملله ونحله جميع مرافق الدولة بروح يسود فيها الحق والناخي والتساوي والانصاف. فما بال الحكومة، وأقصد بالحكومة وزارة الصحة، لا وزيرها الحالي الذي نكن له كل احترام وتقدير، وأقول ما بال وزارة الصحة قد انحرفت عن هذا النهج المستقيم، كان لها في الدامور مستشفى وفي بعبداء مستشفى آخر، وهذا الاخير جهزته بأحدث المعدات والالات الطبية من جراحية وتوليد وكهرباء وما شاكل ذلك، وكان لمستشفى الدامور بعض الادوات فنزعته منها وجعلته أشبه بمأوى للعجز أو بدار للتسلية والاستجمام والتلهي مع ان الذين يؤمنون هذا المستشفى أكثرهم من ذوي الطبقة الكادحة الذين تقصم ظهرهم أجور العمليات الجراحية، ويثقل كاهلهم اثمان الادوية والعقاقير. لذلك نرجو من الحكومة أن تعيد إلى هذا المستشفى ما أخذ منه حتى يعود الحق إلى اصحابه وانها لفاعلة ان شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، أشكر معالي وزير الصحة على البيان الذي تحفنا به وأتمسك بالمقطع الاخير حيث قال انه لا يطلب الارتجال في وزارة الصحة. وأطلب منه أن يدون للسنة القادمة بغير ارتجال ثم ألقت نظر معاليه إلى أن هنالك نسبة كبيرة من الطلاب في المدارس الخاصة المجانية الذين هم من الفقراء يجب أن تعاملهم الحكومة كما تعامل طلاب المدارس الرسمية. كما انني أشدد في طلبي بأن ترعى وزارة الصحة المدارس الخاصة التي لا يمكنها ان تستأجر أطباء لمعاينة طلابها لذلك أرجو أن يأخذ معالي الوزير هذا الطلب بعين الاعتبار وانني أشكره سلفاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيان.

سميح عسيان: دولة الرئيس، ظننت ان هنالك هجوماً مركزاً على وزارة الصحة، وإذا بي أرى تقديراً مركزاً

لصالح وزارة الصحة، إذ أن الجميع اتفقوا على زيادة الاعتماد لهذه الوزارة كي تتمكن من القيام بواجباتها كاملاً بما لديها من اعتمادات. ولكنني في هذه المناقشة لاحظت ان موضوعاً قد بحث ولا يمت لوزارة الصحة بصلة، وهو موضوع الخبز العفن الموجود الذي أثّرت حوله الشكاوى وأعلن عنه كثيراً في الصحف. وقد قال أحد الزملاء وهو الاستاذ خليل الخوري بأن هناك شركة مستعدة أن تلتزم هذه الافران وتقوم بواجب توزيع الخبز النظيف في هذا البلد، «فهنّا أريد أن أتوقف قليلاً لآبحث هذا الموضوع» سمعت بهذا الخبر قبل بحثه هنا خارج هذا المجلس وإذا بي اليوم أرى انهم ينتقلون إلى هذا الموضوع من خلال وزارة الصحة، مع ان هذا الموضوع هو من صلاحية وزارة الداخلية التي تولت أمر قمع الغش الموجود في الافران.

وهنا أريد أن ألفت نظر الحكومة الكريمة، إذا كان هناك بعض أصحاب الافران يقومون بغش الخبز، فلا شك ان الحكومة من واجبها ان تقوم بقمع هذا الغش بقوة وشدة، وعلى الحكومة ان لا تنطلق من جراء فرن واحد مخالف للقوانين وللائظمة الصحية، إلى تعميم هذه المخالفة على جميع الافران لتنتقل منها إلى مساعدة شركة كبرى تحرم الافران الصغيرة من حقها في الحياة في هذا البلد، هذا الامر من حيث أهميته بمكان ولرب قائل يقول: ان هناك شركة كبرى هي وراء هذه الحملة، لانه وجد خبز عفن في الافران، فما هذا التعبير الا من مخيلة الذين هم وراء هذه المؤسسة.

لذلك فاني أحذر الحكومة من أن تبحث هذا الامر بالجملة قبل أن تتحقق منه بالتفصيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، لم يتطرق معالي الوزير قضية المستوصفات وما هي النصوص التي اعتمدها الحكومة في التوزيع لهذه المستوصفات على سبيل مساعدة الحكومة لتأمين الصحة العامة وخصوصاً في الدروس، أرجو من وزارة الصحة أن تقتنع مبلغاً من المبلغ المخصص للمستوصفات وتعد سيارة تطوف في المناطق المحرومة من المستوصفات ومن الفرمشيات مرة كل خمسة عشر يوماً لتؤمن الدواء للفقير. هذا ما أردت أن ألفت نظر معالي وزير الصحة إليه راجياً أن يجيبني على سؤال.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة.

وزير الصحة: انني أعد حضرة الزميل الكريم بدرس هذه القضية درساً مفصلاً وأعده أيضاً بتحقيق الطلب لانه مطلب حق وأنا أشعر معه بذلك.

الرئيس: البند ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة ١٠٤٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، فيما يختص بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد قيل ان الله الذي خلق الكون في ستة أيام ارتاح في اليوم السابع، وان وزير الشؤون الاجتماعية ينام الستة ايام ويكفيه اليوم السابع. . ومن يدري ربما لا مجال للعمل في وزارته لان هنالك جهازاً أخذ أكثرية الاعتمادات ولم يبق مجال حتى يعمل للوزير. لذلك رأى الوزير ان لا حاجة لوجوده في الوزارة طيلة الاسبوع فارتأى وفضل ان يهتم بالشعر عوضاً من ان ينزل إلى الوزارة، لذلك انني اسأله: ماذا يشكو من وزارته؟ وهل حقيقة لا يتمكن من ادارة كل الوزارة حتى يحل محله وزير آخر؟ وهل معالي الوزير يشكو من شيء في وزارته قبل أن نعطيه الاعتمادات؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

وزير العمل: ان يعتمد الليلة حضرة الزميل إلى بعض النكرزات لوزير الشؤون الاجتماعية، ويقول ان هذا الاله الصغير، ولم أدع الالهية يوماً ما، ويسمح لنفسه بأن يرسل النكات واحدة واحدة إلى المراجع، وإلى المؤسسات وإلى الاشخاص لا يسمح لاحد بأن يتناوله بطبق ورد، لقد قال في كلمته: بدل ان يتلهى وزير الشؤون الاجتماعية في الشعر عليه أن يعتمد إلى الاشراف على وزارته، مدلاً على أن نكتة بسيطة أوحاها إليه كلام دولة الرئيس عندما صحح للزميل بوزير «ريمون التي بريمون الذي» وهذا ما دعاه إلى ذلك وقد ناداني منذ يومين وقال لي سأهاجمك بعد ان سألني «وهو الجاهل في اللغة العربية كما تعلمون» عن معنى كلمة (بذي).

(أنا لا أزعم أن الزميل ريمون اده بذي) على العكس هو رجل ظريف وطريف ومهذب ونحن نريد أن نقتدي به في هذا المضمار إنما فليسمح لنا بأن نباده مثلاً بمثل.

إما أن يقول بأنني أنام في الليل أو في النهار، فهذا شأن من شؤوني (وأزعم أنه لا ينام الليل في بعض ما لا يحمد ولا يفرح) وزعم حضرة الزميل ان هناك وزيراً يشاركني في وزارتي، فمن هو هذا الوزير؟ لا أنت ولا غيرك ما خلق بعد الشخص الي بدو يتعدى على كرامياتي.

ولكن هناك واقع لا أدري إذا كان هذا الذي يشير إليه، هو أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي وزارة وصاية بالنسبة لمصلحة الانعاش، ومصلحة الانعاش رصد لها من الاعتمادات ما يفوق وزارة الشؤون الاجتماعية، وهذا صحيح، وقد سبق للزميل الاستاذ أبو شرف أن أثار هذه النقطة بالذات، فجوابي عليه وعلى كل من يريد أن يتساءل عن هذه النقطة هو التالي: أولاً مصلحة الانعاش انشئت عندما كنت حضرتك في الوزارة الرباعية، فإذا كان هناك من مسؤولية عن هذا الواقع فأنت أحد المسؤولين عنه. والفكرة التي هيمنت على انشاء مصلحة الانعاش هي

ايجاد جهاز متخصص وجهاز بعيد عن السياسات والمحسوبيات، يشرف في القرى والساكن على الشؤون الاجتماعية الملحة التي تعتبر نوعاً ما تقنية غير سياسية محض.

وإذا كانت مصلحة الانعاش في نظرك ونظر البعض تخطيء، فأنا أقول: انها تخطيء وتصيب مثل كل المؤسسات في جميع بلدان العالم، ولكن الفكرة لا تزال صالحة، ولم يثر أحد من النواب أمر تعديلها أو تبديلها (سأعلمك القانون الذي اشتركت في سنه).

ريمون اده: عدل هذا القانون يا سيدي

وزير العمل: هذا يعني ان مجلس الادارة في مصلحة الانعاش يلتزم ويقرر ما يراه مناسباً على ضوء الدراسات والاحصاءات التي لديه، ينقل مقترحاته إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون الاجتماعية إما أن تصدق على مقترحات مصلحة الانعاش وعندئذ تسيّر المعاملة في مجراها الطبيعي، واما لا تصدق.

(القانون الذي اشتركت في سنه يا حضرة الزميل) لا يخولني أنا كوزير للشؤون الاجتماعية) أن أعدل هذه المقترحات. بل أرفع النزاع إلى مجلس الوزراء وهذا ما حصل وتداولته اللسان والاقوال عندما رأيت رأياً مخالفاً لمصلحة الانعاش في تنظيم مبلغ أربعة ملايين ونصف! قمت بواجبي كاملاً وسأقوم بواجبي كاملاً والعصمة لله وحده وأنت تعرف لانك تدعي الربوبية في كثير من الاحيان.

الرئيس: البند ١٣ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: سيدي، فيما يختص بالتعويضات، أريد أن ألفت نظر الحكومة إلى أمر هام لا يتعلق بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحدها بل بجميع الوزارات.

دولة الرئيس، هنالك عدد من الموظفين في بعض مجالس الادارة في مختلف الدوائر وفي مختلف المصالح المستقلة، يعملون أعضاء مجلس ادارة أو مندوبين من قبل الحكومة في المصالح المستقلة والمصالح الاخرى. هؤلاء يذهبون في أكثر الاحيان في أوقات الدوام إلى هذه المصالح ليشتركوا في جلسات مجالس الادارة فيأخذون من الخزينة أولاً، معاشات عن ساعات الدوام، ثم يأخذون أيضاً معاشات من المصالح المستقلة بينما هم في ساعات دوامهم.

فهل ترضى يا دولة الرئيس ووزير المالية بهذه الحالة؟ ان الموظف الذي يقوم بواجبه لا يحصل على

هذه المكافآت حتى أصبحت الغيرة بين الموظفين على أشدها ينتقدون التفتيش وينتقدون الدولة بعدم المراقبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: عطوفة الرئيس،

سؤال إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية الذي تسلم الوزارة منذ سنة ونيف وقد شهد ولادة نقابة الدخان التي كثر اللغط فيها. اننا حتى الان يا معالي الوزير لم نر نتيجة عملية للانتخابات التي جرت باشرافكم، وقد تكبدت الوزارة المصاريف الباهظة من أجل اجراء انتخابات عامة لنقابة الدخان في لبنان، مع العلم أن هذه النقابة وان اتسمت بطابع المعركة الانتخابية كان رائدها أولاً وآخرها مصلحة المزارع الصغير، وأردنا مع جميع الذين عملوا من أجل انشاء هذه النقابة، أن نخلق مؤسسة ترعى مصالح المزارع الصغير وتهتم بشؤونه يوماً فيوم، وساعة فساعة، حتى يتمكن أولاً من تحسين زراعته، وثانياً من افادة الاقتصاد اللبناني الذي يفيد كثيراً من وراء هذه الزراعة الخيرة، وحتى الان قد مضى على هذه النقابة ما ينيف على الثمانية أشهر ولم تبت الوزارة بأمر من أمورها. وانني إذا اسأل لا أريد أن أخرج موقفكم في هذا الموضوع إنما إذا شئتم الاجابة بصورة واضحة أكون ممنوناً لأن المطالبة شديدة بوجوب انشاء هذه النقابة إذ أنها ليست لمصلحة أحد السياسيين، إنما هي لمصلحة كل مزارع في هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون: يعلم حضرة الزميل سميح بك عسيران انني في الاجتماع الذي عقد في بيت المغفور له يوسف بك الزين كنت أول من نادى بوجوب انشاء نقابة، لان الشكوى كانت قد صدرت من النقابة السابقة وقلت في حينه انه لا يجوز أن تبقى شركة الريجي خصماً وحكماً في آن واحد، في خصوص وزن الدخان ووضع الاسعار الملائمة له، لا أزال عند رأيي في هذا الصدد، لانني مؤمن بهذا الرأي ولييت الطلب الذي تقدم إلى الوزارة باجراء الانتخابات، وقد أعطيت التعليمات للموظفين ان يجروا هذه الانتخابات بمعزل عن أي تيار سياسي محلي في منطقة الجنوب أو في غير منطقة.

ولسوء الحظ، كان هناك قرية صغيرة اسمها «كروم» أنا ابن الجنوب اعترف بكل بساطة انني لم أكن عالماً بوجود هذه القرية، أجريت الانتخابات، فجاء أهالي كروم الذين يحق لهم أن يصوتوا، وعددهم على ما أذكر ثلاثة عشر منتخباً - أي عدد المنتسبين إلى النقابة - وطلبوا من موظف أول في قلم أول، وقالوا له نريد أن نمارس حقنا في الانتخاب، فتصفح الاوراق التي بين يديه، فلم يجد اسم كروم في اللائحة ثم ذهبوا إلى صندوق آخر ليمارسوا حق الاقتراع فإذا اللائحة التي بيد

الموظف خالية أيضاً من اسم قرية كروم .

تقولون انها مخالفة وأقول انها مخالفة وألفت نظركم الكريم إلى انني عاقبت الموظف الذي اعتبرته مسؤولاً عن هذا النقص

ولماذا لم أصادق على الانتخابات؟

تبين من فرز الأوراق ان الفوارق بين منتخب ومنتخب أي بين ناجح وغير ناجح هو صوت وصوتين وثلاثة، والاشخاص الذين حرموا من جراء خطيئة الموظف الذي عوقب هم ثلاثة عشر . اذا عدم تمكين أهالي كروم من الانتخاب كان له أثر بانجاح هذا أو ذاك . فاستفتيت وزارة العدل في الموضوع وسألتها إذا كان هنالك مخرج قانوني، فجاء الجواب سلباً وأنت تعرف ذلك لانك قابلتني في الوزارة مع بعض الزملاء وشرحت لك الموقف بحذافيره، هناك فئتان، فئة تطالب بالحاح بإعادة الانتخاب وفئة ثانية تطالب بالتصديق على الانتخاب الذي حصل كما وردت النتائج بالرغم من النقص الذي اشترت اليه، حاولت ولا أزال أحاول مع الفئتين ومع من يراجع باسم الفئتين لحملهما على الاجماع على رأي واحد وإلى الان لم أتمكن من إيجاد هذا الحل الذي يرضي جميع الفرقاء . وإذا كنت قد وضعت هذه المعاملة - نوعاً ما - على الرف هذه المدة، فرغبة مني بأن أجنب وزارة الشؤون خصوصاً وأنا ابن الجنوب من قيل وقال، لانني إذا ارتأيت هذا الرأي اهتمني الفريق الاخر بالتحيز وإذا ارتأيت الرأي الآخر أتهمت أيضاً بالتحيز من طرق آخر! هذا هو الموقف هو الموقف بصراحة . وإذا كان عندك أيها الزميل الكريم وعند من يرى رأيك حل مناسب فأبوابنا لينة بحمد الله وانني مستعد أن استقبلك بالتجلة والاحترام أنت والفريق الثاني لبحث هذه النقطة بالذات ساعة تشاؤون .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد اللطيف الزين .

عبد اللطيف الزين: عطوفة الرئيس،

فمياً يختص بهذا الموضوع ألفت نظر معالي وزير الشؤون الاجتماعية إلى اننا قد قدمنا كمزارعين طلباً بتأسيس نقابة مزارعي التبغ عندما افتت وزارة العدل بافساد الانتخابات الاخيرة وقد تسجل هذا الطلب في وزارة الشؤون الاجتماعية تحت رقم ٣١٧٦ تاريخ ١٩٦٢/٨/٧ ولحد الان لم نعطنا جواباً بشيء لا الوزارة ولا المديرية .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله مشنوق .

عبد الله المشنوق: قد تكلمت أكثر من اللزوم في هذه الجلسة ولكن اراني مضطراً إلى ذلك الان الموضوع يتعلق بشؤون تهمني بصورة خاصة، وقد تكلمت مرتين، مرة في موضوع الاذاعة والانباء، ومرة في موضوع التربية، فأرجو أن تتحملوني إذا ما تكلمت للمرة التالية ذلك انني أود أن أخطب

صديقي الوزير جان عزيز وزير العمل والشؤون الاجتماعية، أقول وزير العمل واقف عندها لانني أرى أن المباحثات تتناول كل شيء ما عدا العمل، هذا العمل الذي يأتي في المقدمة في وزارته فهو وزير العمل ثم الشؤون الاجتماعية التي له فيها وصاية لمصلحة الانعاش الاجتماعي التي تتناول القسم الأكبر من وزارة الشؤون الاجتماعية فأود إذا أن أركز على قسم العمل، لأن العمل أهم شيء في هذا البلد.

عندما جئنا إلى النيابة وعدنا الناس بأن نجد لهم العمل. سبعة عشر ألف شخص انتخبوني وقالوا ان عبد الله المشنوق سيجد العمل لاولادنا! حتى الان لم نج عملاً واحداً، وذلك لاننا لا نستطيع أن نجد العمل إذا لم تتوفر هناك الاسباب. أرجو من صديقي وزير العمل ان يعنى بشؤون البطالة، فالبطالة لا تعالج بالخطابات ولا تعالج بالمحاضرات ولكنها تعالج عملياً وأحسن علاج لها هو المال، المال يا معالي الوزير، في بلاد الناس يدفعون أموالاً للعاطلين، لا يجوز أن يبقى عامل عاطل بدون أجر، هكذا يعيش الناس في بلاد العالم، وان هنا العامل يعطل ويموت ولا يسأل عنه لا وزير العمل ولا الوزراء ولا النواب.

يا سيدي الرئيس، أقول ان تخصيص مبلغ من المال للعاطلين عن العمل يجب أن يكون ريثما يجدون العمل اللائق وليس هذا بدعة في الدنيا فإن فرنسا تمنح ذلك، وبريطانيا تعمل ذلك، وأميركا تقوم بذلك، والدنيا كلها تقوم بهذا العمل فما لنا نلجأ عن تخصيص ١٠٠ مليون ليرة إذا اقتضى الامر من هذه الاموال الجامدة نعطها تعويضاً للجائعين المتسكعين في الشوارع الذين انتخبوك وانتخبوني يا دولة الرئيس، حتى يجدوا اللقمة الحلال فإذا هم لا يستطيعون إليها سبيلاً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

وزير العمل: حضرة الرئيس المحترم،

انني أشعر حقاً مع الاستاذ عبد الله مشنوق عندما يعطف على القضية العمالية وخصوصاً على العاطلين عن العمل.

تعلم يا حضرة الزميل انك عندما تريد أن تطالب بايجاد عمل لجميع المتعطلين عنه، لا يعدو هذا الامر وزيراً فرداً في وزارة معينة، هذا شأنه متعلق بسياسة دولة بمجملها، والاسباب والصعوبات التي حالت دونك ودون زملائك في الوزارات السابقة ودون تحقيق هذا المطلب الضخم لا تزال قائمة وان هناك دراسات سأذكرها وستؤدي باذن الله إلى حل ولو جزئي لهذه المعضلة فإذا عندما توجه كلامك الي مفرداً كوزير عمل تكون نوعاً ما ومن حيث لا تدري تجنيت علي.

الدولة استقدمت خبراء، والخبراء لا يزالون يدرسون ايجاد المعامل والمدارس والمنشآت في

العاصمة والملحقات توصلًا إلى إيجاد العمل للعاطلين عنه. هذا من جهة إيجاد أبواب العمل، أما قضية المتعطلين الذين تقول (وهي عاطفة مشكورة) انه يجب أن يعطوا ما يقيم أودهم طيلة تعطلهم عن العمل، فان مشروع الضمان الاجتماعي الذي وضع المجلس يده عليه هو الذي سيحل هذه المعضلة وأنت رجل مطلع وموزون وبامكانك أن تطلع على نصوصه فتجد أن الحل الذي تريده موجود في هذا المشروع.

أما القول بانه يجب تخصيص مئة مليون ليرة مثلاً فأنني أعتبر إذا كان هناك رأي في هذا الخصوص يجب أن يشترك فيه المجلس والحكومة فتفضلوا ببحثه جدياً وعلى الورق وللحكومة موقف بهذا الخصوص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس،

كنت أنتظر من معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن يرد على الزملاء الكرام فيما قد توافق الحكومة بأنه الرد الصحيح على قضية البطالة.

من يسمع هذا الحديث قد يخيل له بأن لبنان يعاني أزمة بطالة شديدة، والواقع خلاف ذلك، لا يوجد في لبنان بطالة بالمعنى الصحيح والدليل على ذلك ارتفاع الاجور وارتفاع المعاشات بشكل غريب في لبنان بالنسبة إلى سائر الدول في المنطقة، ولكن البطالة الموجودة سببها عدم توجيه النشء الجديد إلى الحقول التي يمكن أن تعمل فيها بجدوى، هذا عائد إلى نقص في التوجيه المهني، ونقص في التدريب المهني ولا يمكن أن يعالج فقط عن طريق وزارة العمل إنما عن طريق سائر الوزارات التي تشاركها المسؤولية في الحكم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

وزير العمل: حضرة الرئيس المحترم، جواباً على ما أدلى به الاستاذ بابكيان أقول: عندما يجهد الاستاذ بابكيان

إلى أنه لا يوجد أزمة بطالة عن العمل في لبنان، فرائيه صحيح من جهة وخاطيء من جهة ثانية، لا يوجد تعطيل عن العمل في أوساط أصحاب الكفاءات، أي حملة الشهادات وأصحاب المهن، لكنه يوجد أزمة خانقة في أوساط الاشخاص الذين لا يتمتعون بهذه الكفاءات المهنية أو العلمية. يعني الشخص الذي يريد أن يشتغل ناطوراً، أو أن يشتغل على المصعد، أو أن يشتغل عاملاً مرتاحاً، (وهودي كتار) فأنا يا أستاذ عبد الله أصرف نهاري وليلي الذي بزعم الاستاذ انه انني أصرفه بالراحة والنوم، وأستقبل من جميع المناطق بالعشرات وأحاول جهدي أن أضغط على الشركات وقد ضاقت ذرعاً بي، لايجاد العمل لهؤلاء المتعطلين. بقي قضية التدريب، يا أستاذ بابكيان، معك كل الحق في هذا الصدد ولكن فليعلم حضرات الزملاء ان الحكومة الحاضرة

والحكومات السابقة عمدت إلى انشاء بعض مراكز للتدريب وسعت حكومتنا الحالية وسعيننا هذا النطاق ولكن الامور لا ترتجل ارتجالاً، ولا يمكن أن تؤتى هذه المشاريع كلها في ٢٤ ساعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: عطوفة الرئيس، أولاً ملاحظة بسيطة على الشيء الذي تفضل به معالي الوزير لقد قال ان مشروع قانون الضمان الاجتماعي سيحل مشكلة البطالة، فهذا غير صحيح، البطالة شيء، وهو يعلم أكثر من غيره بأن مشروع الضمان الاجتماعي شيء آخر ولا يمكن لهذا المشروع أو لهذا القانون أن يحل أولاً أزمة بطالة، وثانياً ما في شك اننا نحن نشكو من بطالة الفكرية، كلنا نواب، وخاصة نواب الملحقات، يأتي شخص ويطلب من النائب، وظيفة أو أي عمل آخر، وخاصة في جبل لبنان أشخاص يطالبون بعمل يدوي، غير أن هنالك أكثر من ثلاثين ألف عامل سوري يعملون في لبنان وهنا يمكننا أن نقول لا بطالة عند العمال ولا بطالة في الحقل الزراعي اليدوي، إلا أن المشكلة الكبرى هي عند الشباب الحامل السرتيفيكا أو البريفه تشملهم البطالة ورغم ميلي للتركز هذه الليلة لصديقي جان بك عزيز فأنني أحمله المسؤولية ولا أحملها لأي حكومة لأن هنالك كما قلت مشكلة كبرى ولا يمكن لمشروع قانون الضمان الاجتماعي ان يحل هذه المشكلة.

الرئيس: البند ٢١ - لوازم ونفقات ادارية ٥٠٠ ١١٢ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الرئيس عادل بك عسيران

عادل عسيران: سيدي الرئيس، تعاقدت النقطة الرابعة في هذه البلاد مع الحكومة اللبنانية على انشاء خمس مدارس في خمس قرى من الساحل الجنوبي وعلى حفر بئر ماء للشفة لأجل توزيعه على أبناء هذه القرى، وعلى انشاء مركز اجتماعي، وأذكر أن حضرة رئيس مجلس الوزراء كان يومئذ وزير للشؤون الاجتماعية، أنشئت الخمس مدارس وحفر البئر ووزعت المياه، وأنشئ أيضاً المركز الاجتماعي، ولكن هذا المركز الاجتماعي توقف قبل أن ينتهي بناؤه، بقي بعض أمور بسيطة يجب اكمالها، كما انه كان من الواجب أن يباشر الاستفادة من هذا المركز الاجتماعي. منذ مدة زرت هذا البناء، وهو يقع في منطقتي في السكسكية فوجدته مركزاً للأقذار، تسكنه عائلة تستعمل غرفة من بنائه لسكنها وتستعمل الباقي للأقذار!

من العار أن ينشأ مركز اجتماعي في لبنان ويبقى مركزاً للأقذار. انني أطلب من الحكومة أن تزيد مخصصات هذا بند النفقات المتنوعة لإكمال هذا البناء وتجهيزه بما يستحق من أدوات ومن أشخاص حتى تفيد المنطقة منه وتتم الغاية التي من أجلها كانت الرغبة في بنائه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بولس أبو شرف.

لويس أبو شرف: سيدي الرئيس، في البند ٣١، في إحدى فقراته، خصص مبلغ / ٢٠ / ألف ليرة للحوادث الطارئة. فهل بإمكان الحكومة الموقرة، مجتمعة، أو بوسع وزير العمل والشؤون، منفرداً، أن يعطونا تحديداً وتعريفاً دقيقين للحوادث الطارئة. لا أسأل هذا السؤال إلا لألج موضوعاً بسيطاً، أود أن ألفت نظر الحكومة الموقرة إليه، وهو أنني أفهم يا سيدي أن يثور «أبو علي» ويجرف المنازل والسكان فتبادر الحكومة بدافع من إنسانية وضمير إلى التعويض على الأموال وعلى البيوت التي هدمت. وأنا أفهم أيضاً يا سيدي، أن تزلزل الأرض زلزالها في الجنوب وتبادر الحكومة إلى إنشاء مصلحة التعمير لايواء المشردين الذين هدمت بيوتهم ولكن ما لا أفهمه أن لا تعتبر المنازل التي تنزل عليها صاعقة أو عندما يهب إعصار على بلدة فيصدع جدرانها أو يطيح بها وتأتي الحكومة ولا تبدي أو تعيد في هذا المضمار. فأنا أطلب يا سيدي إذا كانت النكبة من السماء أو من البحر أو من الأرض أو من السيل أن تعتبر النكبة من النكبات التي يجب أن يلجأ صاحبها إلى مصلحة التعمير لينال ما يناله من حق له في ذمة الدولة، إلا إذا كانت الدولة لا تلتفت إلى النكبات إلا النكبات الشاملة وتترك النكبات البسيطة، والبيت يا معالي الوزير بالنسبة إلى اللبناني الفقير إلى المزارع، هو آخر حلم له في حياته، وهو خير ما يملك ويجني ويشمر. ففي البوار القرية الوادعة المطمئنة القابعة على شاطئ البحر، هب إعصار وهدم البيوت وطرحت القضية على مجلس الوزراء، فهل يدخل هذا الحادث في الحوادث الطارئة؟ أم يجوز لنا أن ننقله إلى مجلس الوزراء لينال أصحابه التعويض؟ أم من العشرين ألف ليرة التي لا تكفي شيئاً؟ أم من مصلحة الانعاش التي يجب أن يؤخذ قسم من مالها ويضاف إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لا سيما في هذا البند؟ أم تحال القضية إلى مصلحة التعمير؟ وعلى كل حال فإذا تضرر بعض النواب فإن الجمرة لا تحرق إلا موضعها.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية.

وزير العمل:

جواباً على الاستاذ لويس أبو شرف أقول: أولاً، ان تحديد الحادث الطارئ صدر بمرسوم خلافاً للعادة المتبعة سابقاً، والحادث الطارئ هو كل حادث يصيب المرء في جسمه أو ماله ولا قبل له بتحمل نتائجه. أما لجهة صوابية التعويض على كل الآفات والنكبات التي تحصل فهذا منوط بأمر المبلغ الذي يعطي لوزارة الشؤون الاجتماعية، وأنت تعلم وقد راجعتني في السنة الماضية عندما كان يوجد مبلغ عشرين ألف ليرة أنني أعطيت كل الأشخاص الذين تقدموا بطلبات من وزارة الشؤون الاجتماعية بنكبات ضئيلة النتائج لأنني لا يمكنني أن عوض بعشرات الوف الليرات عندما يكون في حوزتي عشرون ألف ليرة.

الرئيس:

البند ٣١ - نفقات ومساعدات اجتماعية ٢٦٠ ٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

انتهينا من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

سيد الرئيس، معهد إصلاح الأحداث، في كل مرة في اللجنة المالية نبحث هذا الوضع ونطلب من الحكومة أن تكون ساهرة السهر الكلي على هذا الفريق من الأحداث والجميع يعرف لأن الحالة الموجودة في هذا المعهد لا ترضي أصحاب الوجدان ولا ترضي التربية الوطنية. لذلك أطلب التشديد ووضع المراقبة الفعالة لكي تصطلح نفوس هذه الأحداث لكي لا تزداد شراً على شر.

الرئيس: الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

- الجزء الأول -

الفصل الأول - الدوائر الادارية والفنية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٠٨٠ ٣١ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد غداً في الساعة العاشرة قبل الظهر وفي الساعة الخامسة مساءً.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في العاشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس

منير أبو فاضل

أمين السر

هاشم الحسيني، فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة - في موازنة ١٩٦٣

٣ - مناقشة موازنة الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، صائب سلام، عبد الله المشنوق، اميل البستاني، ادوار حنين، خليل الخوري، سالم عبد النور، جميل لحود، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، سليمان فرنجية، يوسف كرم، سليمان عرب، شبلي العريان، نايف المصري، جورج هراوي، وكميل شمعون.

واعتذر السادة: محمد حمزة، موريس الجميل، محمد علم الدين، باسيل عبود، بشير الاعور، فؤاد نفاع، حبيب كيروز، أحمد اسبر، قبلان قبلان، وكميل عقل.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، فيليب بولس، رينه معوض، رفيق نجا، كامل الاسعد، بيار الجميل، جوزف السكاف، علي بزي وكمال جنبلاط.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في التاسع من كانون الثاني سنة ٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده .

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، محسن سليم، موريس الجميل، ادوار حنين، كميل شمعون، وارثكس شامليان، نايف المصري، جميل لحود، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان عرب، محمد صفى الدين، معروف سعد، شبلي العريان، سليمان العلي، رشدي فخر، سليمان فرنجية، يوسف كرم .

واعتذر السادة: حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، كميل عقل، قبلان قبلان، محمد حمزة، محمد علم الدين، محمد فتفت، وأحمد اسبر .

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء: رينه معوض، علي بزي، بيار الجميل، الامير مجيد ارسلان، فيليب بولس، عثمان الدنا، كامل الاسعد، رفيق نجا، فؤاد بطرس، جوزف اسكاف وجان عزيز .

صدق محضر الجلسة السابقة ثم استأنف المجلس بحث مشروع موازنة عام ١٩٦٣ فأقر موازنة الباب العاشر - وزارة الصحة والباب الحادي عشر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرّر يوم الخميس في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟
- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر .

انتهينا في الجلسة الماضية إلى الفصل الثاني - أحكام قضائية - في موازنة وزارة الزراعة .

الفصل الثاني - أحكام قضائية ومصالحات

البند ٥٣ - أحكام قضائية ومصالحات

للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٣ - الخ . . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز .

نهاد بويز:

دولة الرئيس، الموضوع الذي سأتكلم به الآن سبق لي أن أثرته أكثر من مرة، وأرى نفسي مضطراً للعودة إليه. وهو موضوع الآلات الزراعية الموجودة في مراتب الدولة منذ سنة ونصف السنة.

ان الثروة الزراعية لا تقوم في هذه الايام على سواعد الناس وحدهم بل تقوم أيضاً على تلك الآلات الزراعية التي دفعنا اثمانها غالية لأميركا وأوروبا، ووضعتها في مراتب الدولة ولا نستعملها لحاجة من الحاجات، وعندما أثرنا هذا الموضوع قيل لنا ان بعض السياسيين والمتزعمين وكبار المزارعين، والحمد لله لست في عداد هذه اللائحة، إذ انني لست رأسمالياً ولا مزارعاً ولا متزعماً. قيل لنا يومئذ ان هذه الآلات تبقى تحت تصرف هؤلاء الأشهر والسين. فأريد أن أسأل معالي وزير الزراعة، وقد يكون، لسبب من الأسباب قد خرج هذا الموضوع عن صلاحياته. ولماذا وضعت هذه الآلات في مراتب الدولة ليتأكلها الصدأ؟ لقد قيل لي يوماً، رداً على هذا السؤال بأن الحكومة أبقت هذه الآلات في المراتب لأن الأشخاص الذين أسميتهم يأخذونها وييقونها عندهم الأشهر الطويلة. ولكن، هل انه من الغبن أن تستعمل هذه الآلات؟ وماذا يضير هذه الآلات لو أخذها سياسي أو متزعم، هل هي حلية يحل بها جيد امرأته، أو هي معطف فرو يلبسها اياها؟ كلا! هي آلات تعمل في حقولنا، وتعمل من أجل الزراعة ومن أجل الاقتصاد في لبنان. وماذا يضير الدولة، وأركان الدولة ومن يتكلم باسم الدولة أن تبقى هذه الآلات في أيدي السياسيين بدلاً من أن يتأكلها الصدأ في مراتبها.

هذا ما يدفعنا إلى أن نذكرك يا معالي الوزير، المرة تلو المرة، وقد لا تكون أنت المسؤول الأول عن الاحتفاظ بهذه الآلات وحرمان الأهلين من منافعها.

قيل لنا يوماً، انه يقتضى مئة ألف ليرة لاصلاح هذه الآلات، فهل تعتبرون هذا المبلغ مبلغاً ضخماً، وهل تبخلون على وزارة الزراعة بهذا المبلغ لاصلاح هذه الآلات من أجل وضعها بين أيدي المزارعين. ليكن ما تريد، فلا تعطها للسياسيين والمتزعمين، أعطها لصغار المزارعين، أعطها لمن تريد، فتكون بذلك قد أعطيت الزراعة وأعطيت الاقتصاد وساعدت على ازدهار الاقتصاد في هذا البلد، وعندئذ يمكننا القول بأن وزارة الزراعة تقوم فعلاً بالمهام الجسام الملقاة على عاتقها.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين. لقد انتهينا من التصويت على كافة بنود وزارة الزراعة وكان يجب على حضرات النواب أن يطلبوا الكلام قبل الانتهاء من التصويت. فإذا سمحت الرئاسة بالكلام في هذا الباب تكون كأنها فتحت باب المناقشة مجدداً. فأرجو منكم المحافظة على النظام. فإذا كان لأحدكم ما يقوله فيمكنه أن يجد لذلك مناسبة في إحدى بنود الموازنات الأخرى. تنتقل إلى التصويت على موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني
الجزء الأول -

الفصل الأول - الاقتصاد الوطني .

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ١٠٨٠ ٣١ ل.ل.
من يقبل بهذا البند يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١١ -

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران .

سميح عسيران: عطوفة الرئيس،

من المعروف أن الحمضيات في هذه البلاد هي من المواد المهمة وإنتاجها ينعش الاقتصاد الوطني ويدخل إلى البلاد أموالاً طائلة. ويعزز الدخل القومي الذي ترعاه الدولة بكل عناية، فقد أصيبت هذه الحمضيات، في الجنوب، بمرض النمشة الحمراء، وقد طالبت يا دولة الرئيس، عندما كنتم على مقاعد النواب، الحكومة السابقة بمكافحة النمشة الحمراء، وخصصت الحكومة يومذاك مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة لمكافحة هذه الآفة التي انتشرت في بساتين طرابلس. وهذه الآفة تفتك اليوم في جميع البساتين الواقعة في الساحل الجنوبي.

اننا نطلب من دولتكم، بصفتكم وزيراً للمال، تخصيص مبلغ لا يقل عن نصف مليون ليرة لمكافحة هذه الآفة الخطيرة التي تشكل خطراً على الحمضيات بكاملها. وباستطاعة معالي وزير الزراعة أن يبين لكم مبلغ الخطر إذا لم نكافح هذه الآفة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف: لما كان للزراعة علاقة وثيقة بالاقتصاد الوطني فإنني سأتناول في بحثي الوزارتين معاً.

تكلم حضرة الزميل الاستاذ بويز عن تلك الجارات المعطلة. فاجتنب هذه الفرصة لأتحدث عن الجارات الصالحة للعمل. تعلمون أن عكار منطقة زراعية من الطراز الأول. وكان فيها جرار جراف. وقد تقدم بعض الأهليين من معالي الوزير يطلبون هذا الجرار ليستعملوه في أراضيهم، وكان شركائي من جملة الذين طلبوا هذا الجرار. وكان في القليعات جرار ظل شهرين ونصف متوقفاً عن العمل، ثم نقل فجأة إلى منطقة البقاع.

يا سيدي الوزير، نحن نسلم معك أن البقاع منطقة زراعية من الدرجة الأولى، ولسنا نلومك، على وجود الجارات متعطلة في الوزارة ولكننا نسألك ماذا يمنع أن يكون في كل محافظة

جرارات جرافة لتكون في متناول المزارعين. نحن لا نطلب جرارات للمزارعين الأثرياء، مع أن هناك مزارعين أثرياء استخدموا هذا الجرار الجارف في عكار ما شاء لهم أن يستخدموه، والويل ثم الويل للذين يتقدمون من معالي وزير الزراعة بطلبات رسمية لأن مصير تلك الطلبات الموت، لأن الوقت يقتلها. ولا أدل على ذلك من طلب قام العريف بتقديمه بصورة رسمية فبقي الجرار عنده مدة شهرين ونصف إلى أن نقل الجرار إلى البقاع. أعتقد أن في ما قلته الكفاية وانتقل إلى وزارة الاقتصاد.

سيدي الوزير، لي سؤال بسيط يمليه علي الواجب: أسأل عن الحكمة التي حدثت بالوزارة - فيما يتعلق برديات المازوت - إلى القول ان التراكور مثلاً لا يعمل سوى ثماني ساعات في اليوم. وكانت وزارتك فيما مضى قد كلفت لجنة من خيرة المهندسين ومن خيرة موظفي الاقتصاد فافتوا بأن التراكور يعمل يومياً لا أقل من ست عشرة ساعة. إلى أن جئتم معاليكم، ولحكمة قد نجهلها، عيتم خبيراً آخر من البقاع فافتى لكم بأن التراكور لا يعمل سوى ست ساعات في اليوم.

أنتم أدرى الناس يا معالي الوزير، ان التراكور يبتاع لغاية تجارية بحتة. وان للتراكور بكل ما فيه من أدوات ومحركات، عمراً محدوداً، فلا يمكن أن يعمل أقل من ست عشرة ساعة وإلا فصاحبه يمني بالافلاس. وما أقوله عن المحرك المعد للحرارة أقوله عن سائر المحركات. وإذا كنتم قد أفتيتم بأن التراكور لا يعمل سوى ست ساعات، وبأنه لا يستهلك إلا كمية معينة من المازوت، فلماذا تطلبون من أصحاب التراكورات أن يتقدموا بإيصالات من أصحاب محطات المازوت. إذا كنتم لا تثقيدون بها. أرجو جواباً مقنعاً حتى أتمكن من أن أقنع بدوري الذين يراجعوني يومياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

محسن سليم: دولة الرئيس، جميع اللبنانيين يتحدثون اليوم عن الوضع الاقتصادي في البلاد. وكنا كلنا نأمل من معالي وزير الاقتصاد الوطني أن يكون حاضراً جلسة المناقشة العامة ليدي، بالاضافة إلى ما أدلى به معالي وزير المال، ببيان يتعلق بالحالة الاقتصادية التي يعيش فيها لبنان اليوم، ولكنه، مع الأسف كان غائباً عن جلسة المناقشة العامة وقد يكون له عذر في ذلك.

نغتنم هذه المناسبة لتتوجه إلى الحكومة، كشخص معنوي، وإلى شخصه بصورة خاصة، لنطلب منه، والوقت لم يفت بعد، ان يدلي أمام هذا المجلس وأمام الرأي العام ببيان تفصيلي عن الوضع الاقتصادي في البلاد لأن هناك رأيين، رأياً يقول بأننا في حالة ازدهار، ورأياً آخر، ان لبنان يمر بأزمة اقتصادية حادة.

وليس أفضل من أن يقف وزير الاقتصاد الوطني أمام هذا المجلس وأمام الرأي العام ويدلي ببيان

يضع فيه النقاط على الحروف ويحلو هذه النقطة أمام الرأي العام. فأما أن يحكم على الوزير المسؤول وإما أن يحكم له وعندئذ نصل إلى حل للمشكلة التي نحن بصدد حلها.

أيها السادة، وزير الاقتصاد، مطلوب منه أن يدلي أمام هذا المجلس ببيان عن وضع الاتفاقيات التجارية التي عقدها لبنان مع الدول الأجنبية، وأن يقول لنا أيضاً ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تنفذ أو لا تنفذ. ومن هو المسؤول عن عدم تنفيذها، هل هو لبنان، أم هي الدول الأجنبية؟ وليقل لنا ما هي التدابير التي طلبت وزارة الاقتصاد أن تتخذها الحكومة اللبنانية بحق المخالفين لهذه الاتفاقيات.

مطلوب من وزير الاقتصاد أن يدلي ببيان أمام هذا المجلس وللرأي العام اللبناني عن المفاوضات التي قامت بها الحكومة اللبنانية حتى اليوم مع السوق الأوروبية المشتركة، لمعرفة النقاط التي وصلت إليها هذه المفاوضات، لأنني أعتقد أنها سارت شوطاً بعيداً أصبح بإمكان الحكومة أن تدلي ببيان عنها وإن لم يكن بياناً كاملاً فعلى الأقل، ان تطلع هذا المجلس والرأي العام عن التطورات التي حصلت حتى الآن.

لقد سمعنا، وسمع الرأي العام، دولة رئيس الوزراء يصرح في هذا المجلس بأن لبنان غير مستعد لأن يغير سياسته الاقتصادية التي سار عليها حتى الآن، وهي سياسة الاقتصاد الحر. وكنت أود أن ينتصب نائب في هذا المجلس ليرد على دولة رئيس الوزراء قائلاً له بصراحة تامة وباسم الشعب اللبناني بانك يا دولة الرئيس تصرح بأمر يخالف الواقع.

فالواقع ان لبنان يعيش اليوم في ظل نظام احتكاري حر، وليس في ظل نظام اقتصادي حر. فالسكر مادة للاحتكار، والارز محتكر، والقمح محتكر، والزيت محتكر، وجميع المواد الاساسية والضرورية التي تهتم المستهلك اللبناني هي محتكرة من قبل فئات معروفة في لبنان.

هناك محتكرون، وهناك مستثمرون، وهناك من ينظم هذه الاحتكارات. وإذا قامت فكرة بأن لبنان بحاجة إلى نظام اشتراكي معتدل. فنحن قلنا ونقول دائماً مع اللبنانيين المخلصين لهذا البلد بأننا مع الاشتراكية اللبنانية التي تتناسب مع أوضاع لبنان ومع اقتصاد لبنان ومع أوضاع لبنان الداخلية والخارجية.

هذه هي الاشتراكية التي يطالب بها اللبنانيون والذين يتفقون مع معالي الوزير كمال جنبلاط.

أصوات استهجان واستنكار

متابعاً - فنحن نريد أن نصل إلى هذه الاشتراكية اللبنانية التي تؤمن العدل الاجتماعي، وتؤمن للجميع حقه بالنسبة إلى واجباته. ومن أخرى من وزارة الاقتصاد التي تحس وتلمس، وأنا واثق من أن معالي وزير الاقتصاد يعلم حق العلم بأن جميع المواد الضرورية التي يستهلكها الشعب

محسن سليم:

اللبناني هي محتكرة يا معالي الوزير، وأنت تعلم انها محتكرة وتعلم بأن هناك فئات تروست وكارتل في لبنان وان على وزارة الاقتصاد التي تريد أن تمارس وتطبق سياسة الاقتصاد الحر الذي قال بها دولة رئيس الوزراء، أن تنفذ هذه الكلمة، لأن تنفيذ هذه الكلمة في محاولات المحتكرين توصلنا بالنتيجة إلى أن تفتح أبواب لبنان على مصراعيها أمام الاستيراد وأمام الانتاج الصحيح، وعندئذ نصل إلى قاعدة العرض والطلب، لا أن نميز لبنانياً على لبناني آخر، ولا تاجراً على تاجر آخر، ولا فئة تجارية على فئة تجارية أخرى.

إذاً، عندما أصرح في هذا المجلس، وأصرح على مسؤوليتي وأعتقد أن كثيراً من اللبنانيين يقولون قولي ويحسون به بأن هناك فئات احتكارية، وان المواد الضرورية التي يحتاجها الشعب اللبناني والتي يستهلكها في كل ساعة وفي كل يوم هي محتكرة. إذاً من واجب وزارة الاقتصاد أن تدلي ببيان أمام الرأي العام لتقول إذا كان هذا القول صحيحاً أو غير صحيح، وما هي التدابير التي اتخذتها أو سوف تتخذها إذا كان هناك احتكارات اقتصادية بالمعنى الذي نقصده.

المسألة الثالثة، وهي داخلية تتعلق بوزارة الاقتصاد. يا سيدي، وزارة الاقتصاد، حتى هذا التاريخ، لم تتمكن من أن نضع لها قواعد وأسساً تجعل من كل معاملة تدخل إلى وزارة الاقتصاد معاملة موضوعية. بمعنى أن الموظف المختص، أو الوزير المختص، لا يمكنه أن يتخطى القواعد التي تكون قد رسمت لهذه الوزارة. اننا نجد اليوم أن لكل موظف في وزارة الاقتصاد حق التقدير الشخصي في أن تكون هذه المعاملة صحيحة أو غير صحيحة، مفسراً القانون أو القواعد التي لدي تفسيراً شخصياً يتلاءم مع مصلحته أو مع أهوائه.

هذا أمر لا يمكن لنا أن نسلم معه ان هناك وزارة اقتصاد وان هناك قواعد لهذه الوزارة. يجب أن نتوصل وياكم إلى وضع نظام لوزارة الاقتصاد كالأنظمة الموجودة في البلاد الراقية، ونحن نريد أن نرقى إلى درجة هذه الدول الراقية وان كان عددنا بالنسبة إليها ضئيل جداً. ان العدد، من حيث تكوين الدول، ليس له تأثير في تكوين الدول تكويناً صحيحاً.

القواعد الموجودة اليوم في وزارة الاقتصاد هي قواعد كيفية، يمكن للموظف، لرئيس القسم، للمدير، للمدير العام، للوزير أن يتخذ التدابير الذي يتلاءم مع كيفه ومع مزاجه، لا مع النصوص والقواعد الموجودة في هذه النصوص.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نريد أن ألفت نظر معالي وزير الاقتصاد بصورة خاصة إلى أن هناك عدداً من السماسرة في وزارة الاقتصاد، وأنت تعرف عدداً منهم، يتاجرون بالرخص، ويتاجرون بجميع المعاملات التي ترد إلى وزارة الاقتصاد والتي تخرج منها. أرجو منك رجاء حاراً أن تفتح تحقيقاً لتعرف مدى أهمية هذه السمسرات. اني ألفت نظرك في هذه الجلسة إلى هذا الامر لكي يعلم السماسرة اليوم أو غداً أو بعد غد بأن هناك من آثار هذا الموضوع في المجلس

النيابي أمام الحكومة حتى تظهر الوزارة من هؤلاء السماسرة، وحتى يصل المواطن إلى الاعتقاد بأنه عندما يكون له معاملة في وزارة الاقتصاد يمكنه أن يصل إلى حقه ولو أدى هذا الحق إلى تطويل في المعاملات أو إلى بحث عن مسائل أخرى.

هذا ما أدت أن أنقله إليك يا معالي الوزير، وأرجو منك مخلصاً إذا لم تكن مهياً في هذه الجلسة، أن تهيب نفسك في جلسة أخرى إلى اعطاء الرأي العام اللبناني بياناً عن الوضع الاقتصادي في البلاد، هذا الوضع الذي نرى انقساماً في الرأي حوله، قسم يقول ان الحالة متردية وقسم آخر يقول ان هناك ازدهاراً، وعليك أنت أن تقول رأيك لكي تحكم لك أو عليك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: سيدي الرئيس،

مع تأييدي التام للكلمة التي ألقاها زميلي الاستاذ محسن سليم، وتبني المبادئ التي أعلنها انني أبحث في بعض الفروع التي تتفرع عن هذه المبادئ.

تكلم عن قضية السكر، وهي، بالنسبة إلى الشعب اللبناني، قضية هامة جداً. وايضاحاً لهذه القضية، قد أقبل، كنائب عن الشعب اللبناني، ان نؤاد نعرفة السكر، بأن يضاف عشرة غروش إلى سعر الكيلو، في سبيل تأمين حاجات المصنع الذي ينتج هذه المادة، ولكن السؤال الأول الذي أريد أن أطرحه على معالي وزير الاقتصاد هو هذا:

هل ان المواد الأولية التي يستعملها هذا المعمل هي انتاج لبناني أم لا؟ فإذا كانت إنتاجاً لبنانياً أوافق معاليه على حماية هذا المعمل، إما أن تكون المواد الأولية إنتاجاً غير لبناني، ماذا ينفع أن نحمي هذا المعمل وأن نثقل كاهل الشعب بمادة أولية ضرورية للطفل والشيخ ولكل واحد من الشعب اللبناني. لذلك أعتبر أنه يجب أن يعطى عن هذه القضية ايضاحاً كاملاً، يبين لنا أولاً حالة المعمل الاقتصادية خاصة، فيما إذا كانت المواد الأولية التي تستعمل في هذا المعمل هي انتاج لبناني أم لا؟

والنقطة الثانية التي أريد أن أشير إليها هي ان بعض الجرائد نشرت صوراً ورسوماً تتعلق بالخبز والافران. والخبز كما تعلمون مادة ضرورية للانسان وخاصة في لبنان، لانه على ما أعلم أن الشعب اللبناني يستهلك كثيراً من الخبز في غذائه اليومي. لذلك أرجو من معالي وزير الاقتصاد ان يعطينا ايضاحاً عن وضعية هذه الافران، وايضاحاً كاملاً شاملاً، لمعرفة فيما إذا كانت هذه الافران أن تؤمن حاجة البلاد بشكل يرضي الصحة العامة وبشكل يرضي القوانين والأنظمة المعمول بها، حتى، على ضوء هذه الايضاحات، يتمكن معالي وزير الداخلية، الذي ترتبط به الصحة العامة البلدية من اعطاء التعليمات اللازمة المشددة في سبيل الابقاء على بعض هذه

الافران واقفال البعض الآخر الذي يشكل ضرراً على الصحة العامة.

وانني أسأل كلا من الوزيرين مجتمعين أو منفردين: ما هي التدابير التي اتخذت بشأن هذه الافران، والتي نشرت رسومها على صفحات كبريات الجرائد. ومنها جريدة الأوريان التي تقرأ هنا وفي البلدان الأجنبية، ونحن نعترض باننا بلد سياحي، ونعمل من أجل الدعاية للسياحة. أعتقد أن أخباراً كهذه تضر ببلدان كبلد سياحي، ونضطر بالتالي إلى أن نضحي بمبالغ طائلة لكي نزيل الاثر السيء التي تسببه هذه الدعايات.

انتقل إلى نقطة مهمة جداً وهي قضية التصدير. انني أعتقد يا معالي الوزير أن قضية التصدير هي من اختصاص وزارة الاقتصاد، ويتعلق بها تصدير المواد اللبنانية كافة من منتجات وطنية وزراعية وحمضيات وفاكهة.

في السنة الماضية ناشدت دولة رئيس مجلس الوزراء بصفته نائباً عن طرابلس ان يهتم بقضية التصدير اهتماماً كلياً. وقد برهنت هذه السنة ان الشيء الذي كنت أتوقعه في السنة الماضية قد تحقق لسوء الحظ، وان أسعار الحمضيات تتدهور يوماً بعد يوم، وان أسعار الفاكهة عامة تتدهور يوماً بعد يوم، والكميات تتخزن في البرادات والجناين وأكثرها يكسد ويرمى، وليس من يساعد هذا المزارع على تصدير انتاجه إلى الخارج، وليس من يسمع في الدولة لكي يعوض على المزارع الخاسر. لذلك أريد أن أسأل معالي وزير الاقتصاد: ما هي الاتفاقات التي عقدت هذه السنة بيننا وبين البلدان الافريقية مثلاً؟ ثم ما هي الاتفاقات التي حصلت بيننا وبين بلدان أوروبا الغربية. وكنت قد أشرت إلى تدبير يتلاءم مع حريتنا الاقتصادية وهي، ان تفرض ضرائب تصاعدية بالنسبة إلى الاستيراد منا. فالبلد الذي يستورد كمية أكبر تخضع منتجاته إلى ضرائب أخف، والبلد الذي يستورد أقل تخضع منتجاته إلى ضرائب أعلى. وبهذه الطريقة نكون قد حصلنا، في آن واحد، على الحرية الاقتصادية ونكون قد أخبرنا بعض الدول على استيراد منتجاتنا. واسأل معالي الوزير أيضاً عن الاتفاقات التي أجريت مع الدول الاشتراكية وهل صحيح أن هناك منتجات، وخاصة الليمون، صدرت إليها من خارج لبنان باعتبارها منتجات لبنانية؟ وهل صحيح أنها قيدت على حساب حصة لبنان من التصدير؟ وهل تحترم هذه الدول الاتفاقيات المعقودة؟ وما هو السبب في عدم تنفيذ هذه الاتفاقيات؟

أرجو من معالي وزير الاقتصاد أن يدلي بايضاح عن هذه النقاط التي لها أهمية كبرى في حياة اللبنانيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد

معروف سعد: طالما اننا في صدد بحث موازنة وزارة الاقتصاد، وطالما ان الفاكهة اللبنانية تشكل ركيزة من

ركائز الاقتصاد اللبناني، فاني أؤيد كل ما ورد في كلمة الزميل الاستاذ جرمانوس وأزيد أنها ليست المرة الأولى التي أدق فيها ناقوس الخطر بسبب كساد موسم الحمضيات والفاكهة. لقد اجتمعنا مراراً بالمسؤولين وعرضنا لهم سوء الحالة ورجونا منهم ان يتخذوا جميع التدابير الفعالة لانقاذ هذا الموسم الذي سيكون له تأثير على قطاعات عديدة من القطاعات التجارية والاقتصادية: لأن الخسارة التي تلحق بفئات كبيرة من اللبنانيين من جراء كساد هذا الموسم معناها حرمان الاسواق الوطنية التجارية من الأموال التي كانت تصرفها هذه الفئات في هذه الأسواق،

نطالع الصحف اليومية فنجد أن البلاد بخير، ولكننا عملياً نجد الأملا على غير ذلك. انني مزارع صغير. أبيع صندوق الحامض الذي يزن خمسة وعشرين كيلو تقريباً بحوالي ليرتين ونصف، وصندوق البرتقال بثلاث ليرات ونصف فإذا جمعنا وضررنا وطرحنا نجد أن سعر الكلفة أكثر من ليرتين ونصف للصندوق الواحد. إذاً، نحن سائرون في طريق الافلاس.

كنا في السنين الماضية نسمع تجار كثيرين أفلسوا بتعاطيهم تجارة الحمضيات، وسوف نرى عدداً أكبر من التجار يفلس هذه السنة.

أيها السادة، يجب عليكم كحكومة، أن تعملوا شيئاً من هذا المضمار. يجب أن تدرسوا هذا الموضوع الهام بالنسبة للبنانيين بالنسبة لمئة الف لبناني يعيشون من انتاج الحمضيات ومثل هذا العدد يعيشون من انتاج التفاح وغيره من الفاكهة. فهذه الفئة من اللبنانيين الذي يزيد عددهم على الربع مليون شخصاً تستحق من الحكومة بعض الاهتمام.

كنا اقترحنا على الحكومة أن تمنح المصدر اللبناني ليرة عن كل صندوق كما يمنح المصدر في سائر البلدان التي تشجع التصدير، كمصر وقبرص واسرائيل وكما كان يفعل لبنان في الماضي عندما كان يمنح المصدر ليرتين عن كل صندوق، لكي يتمكن هذا المصدر ان يشتري الحمضيات أو التفاح بالسعر العالمي. لانه في الوضع العالي لا يستطيع أن يشتري بالسعر العالي، لأن الخسارة ستقع عليه حتماً. ولذلك نرى التجار لا يتجاسرون على المتاجرة بالفاكهة اللبنانية، فتبقى هذه الفاكهة في البرادات وعلى الاشجار وتحتها، فيضطر المزارع لأن يبيعها بأبخس الاثمان في الأسواق المحلية والخارجية.

كنا اقترحنا أيضاً أن يفرض على الدول التي تستهلك الحمضيات ولا تستوردها من بلادنا، في الوقت الذي نستورد نحن منها بضائع بعشرات الأضعاف مما نصدر إليها، كنا اقترحنا أن يفرض على هذه الدول ضريبة زراعية بسيطة، وهذه ليست بدعة جديدة فقد سبقتنا إلى فرضها بلدان عديدة في العالم. فتوزع حصيلة الضريبة المفروضة على كل بلد، على التجار الذين يصدرون الفاكهة اللبنانية إلى ذلك البلد. فيتمكنون عندئذ من شراء الفاكهة والحمضيات بالاسعار العالمية.

وكنا قلنا ان حجم الصندوق الذي نستعمله الآن لشحن الفاكهة هو غير متناسب مع متطلبات بعض البلدان التي تصدر إليها، مثلاً، البلدان الاشتراكية تتطلب أن يكون وزن الصندوق ٨٥ بالمئة من وزن الصندوق العادي الذي نرسله إلى غيرها من البلدان، بينما نحن نرسل إليها نفس الصندوق ونفس الوزن وهكذا نخسر بكل صندوق كيلو ونصف من الفاكهة بثمن ٥٢ قرشاً بالاضافة إلى الفرق الناتج عن استعمال صندوق الصنوبر البحري وصندوق الشوح، يبلغ هذا الفرق ٨٥ و ٩٠ قرشاً تقريباً فإذا أضفنا هذا الفرق إلى الليرة التي ننحها إلى التاجر يمكنه عندئذ من شراء الفاكهة بالاسعار العالمية.

اننا نطلب من الحكومة ومن وزارة الاقتصاد الوطني بصورة خاصة أن تشجع التصدير إلى البلدان الاشتراكية، فقد عرفنا أن هناك فاكهة غير لبنانية تصدر إلى البلدان الاشتراكية على أنها فاكهة لبنانية وتحسم من أصل الكمية المتفق على استيرادها من لبنان. وأورد مثلاً على ذلك. هناك اتفاقية بيننا وبين تشيكوسلوفاكيا تنص على أن تستورد منا هذه الاخيرة ثمانية آلاف طن من الحمضيات، ويقال اننا قد صدرنا إليها أكثر من هذه الكمية. أما الحقيقة، وبعد مراجعة السجلات، فنجد أننا لم نصدر إليها أكثر من ألفي طن. والستة آلاف طن الباقية صدرت إليها من خارج لبنان.

اننا نطلب من وزارة الاقتصاد أن تجري مراقبة على التجار الذين يتلاعبون بمقررات لبنان، وأن تعيد الأمور إلى نصابها.

وأخيراً، نطلب من الحكومة أن تفعل شيئاً بصدد مواسم الفاكهة عامة وموسم الحمضيات بصورة خاصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد:

حتى لا يبقى في الازهان، ما قاله أحد الزملاء بشأن مناعة أو عدم مناعة الاقتصاد اللبناني، أريد أن أقول ان الاقتصاد اللبناني منيع والحمد لله. فالازدهار ينشط في فترات ويتأخر في فترات. وهذا لا يعني أن الاقتصاد اللبناني غير منيع، وأكبر برهان على ما أقول هو اننا، في التجارة والصناعة حققنا فوائد جمة، وكان هذا خير برهان على مناعة الاقتصاد اللبناني.

إنما هناك مشاكل كثيرة. ومن هذه المشاكل مشكلة السكر ومشكلة الخبز. ونحن نشق بقدره معالي وزير الاقتصاد على حل هذه المشاكل. فإذا كان قد توصل إلى حل مرض فترجو منه أن يعلن ذلك أمامنا الآن. أما إذا كان لم يتوصل بعد إلى إيجاد الحل، فترجو أن يعدنا بإيجاده في وقت قريب.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني

وزير الاقتصاد الوطني: دولة الرئيس،

أحب أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى ناحية جوهرية تتعلق بالاقتصاد اللبناني. وهذه الناحية هي أن لا يكون الاقتصاد موضوع مزايدات. فالإقتصاد هو عبارة عن $2 + 2$ تساوي أربعة، فلا يمكن أن يتغير.

أيها السادة، في القضايا الاقتصادية التي لا تقبل الاجتهاد ولا تقبل ابداء الرأي غير المبني على أسس ثابتة، أما على الأرقام وأما على معلومات صحيحة، أرجو من الزملاء الكرام أن يتجنبوها لما في ذلك من أخطار قد تؤثر على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد دون أن يكون لذلك أي مبرر.

ينادون بالويل والثبور في قضايا السكر والاحتكار وما يتبع الاحتكار من بطون كبيرة تبتلع الصغير والكبير، وأنا كمسؤول أقول، ان قضية السكر هي قضية كل صناعة لبنانية تحتاج إلى الحماية لتعيش، وإذا لم تؤمن لها الحماية فلا تعيش، مع هذا الفارق، انه بالإمكان، وهذا موضوع دراسة سنتقدم بها إلى مجلسكم الكريم في المستقبل القريب، بالإمكان زيادة إنتاج المواد الأولية، الشمندر وقصب السكر، وزيادة محسوسة فتنتعش المناطق الزراعية فلا تقتصر على نوع واحد من الإنتاج الزراعي كالبطاطا أو البصل مثلاً.

ان معهد الاقتصاد الريفي أوكل إليه إجراء دراسة علمية فنية لقضية السكر بالذات، وهذه الدراسة تنتهي في مطلع الشهر القادم حيث تستطيع الحكومة، على ضوء هذه الدراسة، أن تشجع زراعة الشمندر فبدلاً من أن يكون إنتاج المعمل ثلاثة آلاف طن في السنة من المواد الأولية، يصبح تدريجياً، في مدى ثلاث أو أربع سنوات عشرين ألف طن سنوياً. وهذا يستدعي زراعة حوالي خمسين ألف دونم في البقاع وعكار والجنوب من الشمندر وقصب السكر، لتمويل معمل الإنتاج بالمواد الأولية.

هذه الدراسات، أيها الزملاء الكرام، تحتاج إلى الوقت، وتحتاج إلى العلم وإلى توضيحات مالية من الدولة، لأنها تتعلق بالصناعة والزراعة، تتعلق بتشغيل الفلاح واحياء الأرض الموات التي تتوقف حياتها اليوم على نوع واحد أو نصف نوع من الزراعة.

فهذا الموضوع هو موضوع يتحسس به كل لبناني، مع ان مقطوعية السكر في لبنان لا تتعدى الثلاثين ألف طن للاستهلاك الشخصي والعائلي والصناعي، مع العلم أن هذه المقطوعية تزداد بنسبة مئوية ضئيلة كل سنة.

وفي معرض الحالة الطارئة اليوم، أحب أن أطمئن الزملاء الكرام إلى أن وزارة الاقتصاد بالاتفاق

مع اللجنة الوزارية التي انتدبت بالامس، وبالاتفاق مع دولة رئيس الحكومة، قامت بالعمل الذي تفرضه المصلحة الوطنية، وسوف تصدر غداً ان شاء الله، مراسيم تعرفون منها أن سعر السكر للاستهلاك المحلي لن يزداد ولو زادت أسعار الانتاج.

بهيج تقي الدين: مقاطعاً - اضربوا بيد من حديد على أيدي التجار الذين ينتهزون مثل هذه الفرص للاحتكار ورفع الأسعار. افتحوا أبواب السجون لهذه الفئة من التجار.

وزير الاقتصاد الوطني: بالحقيقة ان موظفي دائرة قمع الغش وحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد نظمت أربعة آلاف محضر ضبط لم ينظر بها حتى اليوم. فرقا بالموظف المسكين الذي لا يستطيع الدفاع عن نفسه أمام هجوم ساحق من نائب متكلم عالم. فقد سمعت هذه الليلة ان في وزارة الاقتصاد سمسات وسماسرة، فأنا أنفي هذا الكلام نفيّاً باتاً قاطعاً. فليس هناك سمسات، لأن أسباب السمسة قد قضي عليها

محسن سليم: أنا رجوت منك يا معالي الوزير أن تجري تحقيقاً بهذا الموضوع وأرجو منك الآن أن تفتح تحقيقاً، لأن البلاد كلها تعرف أن في وزارة الاقتصاد سمسات. وأنت أيضاً تعرف، وأنت الآن تنفي أمراً واقعاً. الحكومة لا توافقك على قولك. ليقم رئيس الوزارة وينفي هذا الواقع.

الرئيس: أرجو المحافظة على النظام وأرجو من الاستاذ سليم أن لا يقاطع معالي الوزير -

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: يا سيدي، الامر بسيط جداً، معالي وزير الاقتصاد صادق عندما يقول ان ليس في وزارة الاقتصاد سمسات. ولذلك فنحن نكون من الشاكرين لحضرة النائب الكريم الاستاذ محسن سليم إذا ساعدنا على كشف السماسرة الذين يعينهم وعند ذلك إذا قصرت وزارة الاقتصاد بواجباتها، تستحق منكم كل ما يحلو لكم قوله.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني

وزير الاقتصاد الوطني: هذا فيما يختص بقضية السكر والسياسة البعيدة المدى والقريبة المدى التي حاولنا أن نواجه بها حالة طارئة.

أما فيما يختص بقضايا الافران وانتاج الخبز لا أشك مطلقاً أن جميع الزملاء والمواطنين يعرفون الأفران التي نأكل الخبز الذي ننتجه دون الحاجة إلى الاطلاع على صورها ورسومها في الصحف. ونحن نعرفها. فهي أفران، في أكثرها بدائية التكوين لم تصل إليها يد التحسين لعدة عوامل وفي رأس هذه العوامل فقر أصحابها. لذلك، كل ما يمكن عمله الآن هو المراقبة والتوجيه نحو تحسين انتاج الخبز الصحي. وهذه المراقبة قائمة فعلاً، فجميع الافران خاضعة

للمراقبة، ان عن طريق محافظة مدينة بيروت أو عن طريق وزارة الصحة أو عن طريق دائرة مكافحة الغش وحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد. وهذه الدوائر، مجتمعة، تطلق دوريات يومية تفتش على الأفران لا لاصطياد أصحابها بل لتوجيههم ونصحهم وارشادهم.

وهناك قضية أثّرت يجب أن لا نمر بها دون الإشارة إليها وهذه القضية هي قضية التصدير من لبنان إلى الخارج.

هنالك أمر أساسي جوهري يتعلق بالاقتصاد اللبناني عامة، في جميع قطاعاته وهذا الأمر متفق عليه، لا يمكن التعرض إليه إلا إذا تعرضنا إلى أسس الاقتصاد اللبناني. وهو حرية الاقتصاد اللبناني. ففي أجواء الحرية الاقتصادية نما الاقتصاد اللبناني، وفي أجواء جهود الفرد وجهود الجماعة ازدهر لبنان. هذه حقائق لا نستطيع أن ننكرها أو أن نتجاهلها، وكل من تعرض لهذه الأسس يعرض الاقتصاد اللبناني، بأجمعه، إلى أخطار ومشاكل نحن غير مستعدين لأن نشيرها اليوم أو بعد اليوم.

فحرية التبادل هي كاملة مع بعض التحفظات فهناك صناعات لبنانية ناشئة. وهنالك زراعة لبنانية يجب أن نحافظ عليها، إما عن طريق فرض الاجازات المسبقة أو عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية. فلو أبحنا استيراد التفاح، ماذا يحدث للتفاح اللبناني؟ ولو أبحنا استيراد البرتقال، ماذا يحدث للبرتقال اللبناني؟ ولو أبحنا استيراد جميع السلع التي ننتج مثلها في لبنان لتقوضت الصناعات اللبنانية عن بكرة أبيها لأن صناعاتنا ناشئة وصغيرة ضمن كيان عشرة الاف كيلو متراً مربعاً اسمه لبنان. وهذا ما قلته بالحرف يوم افتتاح المعرض الياباني في ميناء بيروت. إذ تعرض أحد الخطباء، وأعتقد أنه السفير، إلى قضية التشدد في الحفاظ والدفاع عن الصناعات اللبنانية. فقلت: صناعاتنا صغيرة ولا يمكن أن نتسامح بأن تهدم عن طريق بلد صناعي كبير يستطيع أن يغمرنا بانتاجه الصناعي فنفتح أعيننا يوماً فنرى أن لا صناعة في لبنان.

وضمن هذه التحفظات، نود المحافظة على حرياتنا الاقتصادية الكاملة، فنترك للفرد ولمجموعات الأفراد التي تقوم بالأعمال الحرية المطلقة في الصناعة، ضمن حدود، حتى لا تتعدى على سواها فتعيش على حساب قطاعات أخرى، مثلاً: التجارة التي هي من صلب الاقتصاد اللبناني عبر الاجيال. نود أن نحافظ على تلك دون أن نضر بهذه وهذه الخطوط الدقيقة الصغيرة التي يجب أن يسير ضمنها مخطط السياسة الاقتصادية في لبنان حتى لا يمر في غفلة من الزمن فيضر وهو يظن أنه ينفع.

التصدير - كلكم تعلمون أن هناك مفاوضات يقوم بها اليوم مفوض الحكومة لدى السوق الأوروبية المشتركة، وهنالك دراسات، وهنالك أعمال تقوم بها لجنة خاصة من وزارة الخارجية.

ان الغاية من كل هذا هو ايجاد نوع من التكافؤ بين ما نستورده من الخارج وما نصدره إليه . نوع ، ولو قلت نسبته المئوية ولكن يغني عن طرق الأبواب لتصريف منتجاتنا .

هذه المفاوضات ، وهذه الدراسات لا تزال سائرة في تخطيطها الطبيعي ، وهي في النتيجة ستقترن بنهاية ، ان لم يكن اليوم ففي الغد القريب ، ولذلك لا أستطيع أن أدلي برأي سوى ما قلت آنفاً : ان الغاية التي نسعى وراءها هي ايجاد نوع من التكافؤ في التبادل بين لبنان والبلدان التي تستورد منها لتستهلك هذه البلدان جزءاً من انتاجنا الزراعي والصناعي .

وأما فيما يختص بالحمضيات وسواها من الفاكهة ، أنا لا أعلم ، أمامي هنا احصاءات هذه بعضها : فقد استوردت سوريا من لبنان الكميات التالية :

في شهر كانون الأول ٩٦١ استوردت من لبنان مليون وأربعمئة وواحد وسبعين ألف كيلو تفاح .

في كانون الأول ٩٦٢ استوردت من لبنان مليونين وتسعمائة وثلاثين ألفاً أي بزيادة مليون وخمسمائة ألف كيلو تقريباً . وذلك لاسباب لا مجال لذكرها الآن .

ولا شك أن أسعار الحمضيات في لبنان هي أعلى من الأسعار العالمية كما تفضل وقال الزميل معروف سعد . وإذا لم تقم الحكومة بتدبير جذري فإن وضع المزارع اللبناني سيكون حرجاً في الحاضر وسيزداد حرجاً في المستقبل . هذا أمر صحيح وواقعي ، وأنا أول من يسلم به . ولكن هناك عدة طرق لمساعدة المزارع اللبناني . ومن هذه الطرق تخفيض كلفة الانتاج ، بالتعاون بين مكتب الفاكهة ووزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد وبين المزارعين اللبنانيين .

ان أهون الطرق هي القول بأن على الدولة أن تدعم تصدير الحمضيات . ولكن هذه الطريقة يجب أن تكون آخر ما يفعل . يجب أن تدرس مختلف الوسائل لانزال مستوى الاسعار إلى مستوى معقول بالنسبة للانتاج العالمي . فإذا لم تنجح كل هذه الوسائل يمكن اللجوء عندئذ إلى الوسيلة الاخيرة وهي وسيلة الدعم . هذا هو رأي المتواضع .

أما فيما يختص بالوضع العام . نحن لسنا بصدد اعطاء بيان اليوم عن الوضع الاقتصادي العام في لبنان . ولكنني استناداً إلى خبرتي الشخصية ومعلوماتي المتوفرة بصفتي وزيراً للاقتصاد اللبناني ، أستطيع أن أقولها كلمة مجردة مملصة بأن الأوضاع الاقتصادية في لبنان هي خير من أي وضع اقتصادي في غرب آسيا وشرق أوروبا اطلاقاً . فنحن في أوضاعنا الاقتصادية الحاضرة في نعم لا نستطيع أن نعرف مقدارها إلا إذا قسناها بنعم الآخرين لانه لا يمكن أن نعرف اللون إلا متى قابلته بلون معاكس ،

لذلك فالأوضاع الاقتصادية في لبنان ، كما قلت ، بصفتي وزيراً للاقتصاد ، وبمعلوماتي

الشخصية، أستطيع أن أؤكد جازماً مخلصاً مؤمناً أنها من أفضل المستويات في الوقت الحاضر، وهذا لا يمنع الحكومة من التخطيط للمستقبل، ولكن يجب أن لا يترك الزملاء الكرام هذا المجلس وعندهم فكرة أن الأوضاع الاقتصادية مهددة أو أنها سيئة أو أن هنالك قضايا تتوجب المعالجة السريعة، ليس هناك شيء من ذلك إطلاقاً.

فأعمالنا المالية وأعمالنا التجارية وأعمالنا الصناعية - ما عدا بعض نواحي صغيرة يجب معالجتها لأن ليس بإمكاننا إلا أن نعالجها - نبرهن على أن الأوضاع الاقتصادية العامة في لبنان هي خير مما يمكن للبناني أن يرجوه للبنان.

الرئيس:

تكلم حتى الآن في موضوع وزارة الاقتصاد سبعة نواب وقد بقي سبعة آخرون مسجلة اسمائهم. وقد سبق للمجلس أن ناقش مشروع الموازنة بصورة عامة طيلة ثماني جلسات متتابة، ثم قفل المجلس باب المناقشة وانتقل إلى التصديق على البنود. وعند التصويت على بنود موازنة وزارة الاقتصاد بحثتم في شؤون هذه الوزارة بصورة عامة ولم يتعرضوا للبنود، ولم تتركوا شاردة ولا واردة إلا وأتيتم على ذكرها في هذه الجلسة فما قيمة موافقتكم على قفل باب المناقشة بصورة عامة إذا كنتم عند التصويت على بنود الموازنة العامة ستبحثون بصورة عامة في موازنة كل وزارة على حدة.

ورد إلى الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة هذا نصه:

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم

اما وقد تكلم في مناقشة مواد موازنة وزارة الاقتصاد أكثر من ستة نواب فاننا نقترح اقفال باب المناقشة في هذا الموضوع والانتقال إلى التصويت على بنود الموازنة التالية.

فؤاد غصن، جوزف شادر وفؤاد البون

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج تقي الدين، مع العلم أنه لا يجوز أن يتكلم بموضوع الاقتراح سوى نائبين فقط.

بهيج تقي الدين: أذكر الرئاسة الكريمة بأنه يجب أن تكون، كما عودتنا، حكماً وميزاناً، فلا تتخذ موقفاً من مناقشة، في اعتقادها قد طال أمرها. في مجالس العالم تستمر مناقشة الموازنة شهراً كاملاً، ويناقش كل بند منها خلال جلسات بطولها، ويشترك بالمناقشة عشرات النواب. فلا تستكثروا على هذا المجلس عشرة خطباء اشتركوا بالمناقشة العامة وان أضعافهم قد يشتركون في كل موضوع من مواضيع بنودها. هذا شيء طبيعي، لا تستقيم الحياة البرلمانية الصحيحة ان لم تبادر رئاسة مجلس النواب، قبل مجلس النواب، إلى اقرارها وتكريسها كمبادئ.

الموضوع المطروح اليوم، موضوع الاقتصاد اللبناني، هو في رأي الجميع، أخطر موضوع يمكن أن يطرح على مجلس النواب، فلو بقينا حتى صباح الغد، يجب أن يطلع الرأي العام على حقيقة هذا الاقتصاد. يقف وزير الاقتصاد ويقول، ان الاقتصاد اللبناني سليم، ونرجو أن يكون قوله صحيحاً، ولكن قد يكون في سلامة هذا الاقتصاد بعض الثغرات يشير إليها النواب، ومن واجبهم أن يدلوا عليها، فلا تحولوا بينهم وبين هذا الواجب المقدس.

انني أطلب من الرئاسة الكريمة، وأرجو من الزملاء، الذين تقدموا بهذا الاقتراح أن يسحبوه، وبكل حال أرجو من المجلس الكريم أن يرد هذا الاقتراح وأن يفتح باب المناقشة على مصراعيه حتى لو بقينا إلى صباح الغد.

- تصفيق -

الرئيس: حضرة الزميل، لدى الرئاسة هذا الاقتراح فهو يقول بعد أن تكلم بالموضوع ستة نواب نطلب قفل باب المناقشة، فعلى الرئاسة في هذه الحال أن تعمد فوراً إلى أخذ رأي المجلس بهذا الاقتراح. الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمود عمار.

محمود عمار: سيدي الرئيس،

مما لاشك فيه أن النظام الداخلي ينص على أن اقتراح قفل باب المناقشة يجب أن يطرح بعد أن يناقش عدد معين من النواب مشروعاً معيناً. هذا صحيح ولكن بالنسبة للموازنة وبالنسبة للمواضيع الخطيرة التي تثار، وقد عودتنا الرئاسة في أمور كهذه أن تتجاهل اقتراحات قفل باب المناقشة في كل القضايا مثل القضية التي نبثها الآن. واننا إذ نعارض هذا الاقتراح فانما نعمل بالدرس الذي علمتنا إياه أنت يا دولة الرئيس عندما كنت تقول لنا انه أثناء مناقشة الموازنة وحتى أي بند بنودها، يمكن للنائب أن يتكلم وان يستفيض بالكلام وان يثير القضايا الخاصة والعامة بصدد هذا البند أو غيره من البنود.

فأرجو، يا سيدي الرئيس أن يتسع صدرك وصدر النواب الكرام، خاصة وانه يلاحظ ان مناقشة الموازنة بصورة عامة، وان التصويت على بنود الموازنة، وخاصة في موازنة عدة وزارات، في جلسات سابقة قد بينت لكم أن هذا المجلس يناقش الأمور بحسن نية ويصوت على الأمور التي يراها ضرورية بسرعة قصوى، ويقف عند بعض النقاط ليناقشها ملياً. فأرجو أن يتسع صدرك، وأن يصوت المجلس على رد هذا الاقتراح.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

تعلمون أن الرئاسة طرحت على التصويت البند الحادي عشر من موازنة وزارة الاقتصاد، وقد

صوتهم عليه وتركت لكم الرئاسة الباب مفتوحاً فتكلمتم بالبند الذي يلبيه بما فيه الكفاية . أما وقد تقدم إلى الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة فما على الرئاسة إلا أن تطرحه على المجلس ليعطي رأيه فيه ،

من يوافق على اقتراح قفل باب المناقشة كما تلي عليكم يرفع يده .

- أقلية -

الرئيس : سقط الاقتراح ،

أسعد بيوض : أطلب الكلام في النظام

الرئيس الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أسعد بيوض ، في النظام .

أسعد بيوض : دولة الرئيس

عندما صوت هذا المجلس الكريم على اقتراح قفل باب المناقشة في موضوع الموازنة بصورة عامة يكن مخطئاً .

نحن الآن في صدد بحث بنود الموازنة بنداً بنداً . ولنسمح لي الرئاسة أن أطلب منها أن تتقيد بالنظام فسمح لحضرات الزملاء أن يبحثوا فقط في البنود عندما تطرح على التصويت . ولهذا فإني أعتبر أن اقتراح قفل باب المناقشة في موضوع وزارة الاقتصاد الوطني لم يكن قانونياً ولو صوت المجلس عليه ، لأنه عندما تنتقل إلى البند الذي يلي سيفتح المجلس باب النقاش مجدداً .

الرئيس : ان طالبي الكلام بالتتابع هم حضرات السادة : منير أبو فاضل ، نسيم مجدلاني ، الدكتور البير خمير ، شفيق مرتضى ، بهيج نقي الدين ، نهاد بوز ، ومحسن سليم تكراراً .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل .

منير أبو فاضل : دولة الرئيس ،

لقد تكلم الزملاء بموضوع الاقتصاد بصورة عامة ، وقد تفوق بعضهم بهذا المجال ، وليس لدي ما أزيد على ما تفضل به معالي الوزير وبعض الزملاء ، إنما أردت أن أقول ، إذا كان لا بد من بحث موضوع الاقتصاد فلنعقد جلسة خاصة ويقدم كل منا البراهين والارقام عندئذ نتمكن من أن نقول للرأي العام ان اقتصادنا سليم ومنيع ، أو أن التخوف في محله ، فيجب عندئذ أن تغير الحكومة سياسة الاقتصاد .

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري ، فاني ألقت نظر معالي وزير الاقتصاد إلى الارقام التي تتقدم بها الدولة في كل سنة والتي تدل دلالة واضحة على أن ميزاننا التجاري هو في عجز دائم ، ان هذه الارقام هي أرقام مغلوطة ، لأنها تأخذ الدولار بسعره الرسمي ٢٢٠ غرشاً ، وتأخذ الاسترليني

بسعره الرسمي ٦٢٠ غرشاً. فإذا قارنا التبادل التجاري، لوجدنا ان استيرادنا يفوق المليار ليرة لبنانية بينما الرقم الحكومي هو سبعمائة مليون ليرة.

أما وقد بينت أن هذه الأرقام هي أرقام مغلوبة فاني أطلب من معالي وزير الاقتصاد وضع روزنامة للإنتاج الزراعي في هذه البلاد، إذ لا يجوز أن يسمح باستيراد البطاطا من الخارج في ابلان الموسم عندنا، وكذلك، السمس والبطيخ والخضار والبصل وغيره من المنتجات الزراعية. اننا ننتج في لبنان ما لا يقل عن خمسة ملايين صندوق من التفاح ومنتج ما لا يقل عن سبعة ملايين صندوق من الحمضيات.

ليست المشكلة مشكلة تصريف هذا الإنتاج هذه السنة، إنما المشكلة الكبرى هي كيف يمكننا أن نصرف هذا الإنتاج عندما تصل أرقامه إلى الثمانية والعشرة ملايين في سنة ١٩٦٥.

لقد قلت سابقاً وأكرر القول الآن باننا بحاجة إلى دعاية في الخارج للتصريف تفاحنا وحمضياتنا. وكيف نتمكن من تصريف هذه الكمية الهائلة من صناديق التفاح والحمضيات، ولم يقم حتى اليوم سفير من سفرائنا بتقديم برتقالة واحدة لبنانية أو تفاحة لبنانية للمدعوين إلى مائدته بينما نرى ان الاسرائيليين يوزعون نماذج عن كل مصنوعاتهم ومنتجاتهم في كل بلد يمثلون فيها.

وقد قلت سابقاً ان على وزارة الاقتصاد أن تقوم بمجهود خاص في هذه الناحية، واني ألقت نظر الوزير إلى الكميات الكبيرة من الادوية والسماد التي نستوردها. فلماذا لا نفرض على الدولة التي نستورد منها هذه الكميات، ان تبادلنا الاستيراد من منتجاتنا. وهذه هي سياسة حرة تعتمد أكثر الدول التي تعيش في حرية اقتصادية. وقد تقدمت، منذ زمن، بمشروع، وأريد من معالي وزير الاشغال أن يعيره اهتمامه. هنالك تعهدات قامت وستقوم بها الدولة تقدر بملايين الملايين. منها مشروع الاربعمئة وخمسون مليون ليرة، لماذا لا تضع، يا معالي وزير الاشغال العامة، في دفتر شروط الالتزام يلزم بان يستورد الملتزم من منتجاتنا الزراعية ما قيمته خمسة أو عشرة بالمئة من مجموع الالتزام.

لقد سمعت سفراء دول أجنبية ودول شقيقة انهم مستعدون إذا رسا الالتزام عليهم، أن يأخذوا من منتجاتنا الوطنية معدلاً يتفق عليه.

لا أريد أن أطيل الكلام، وأطلب من الحكومة أن تهتم بهذه الملاحظات التي أبديتها وتعمل على تطبيقها لكي نتمكن من تصريف ما لدينا من الحمضيات التي بلغت أثمانها مئة مليون ليرة وما لدينا من التفاح الذي بلغ ثمنه أكثر من أربعين مليون ليرة.

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس:

رئيس الوزراء: دولة الرئيس.

أرى من واجبي أن أعترف بأن المجلس الكريم محقاً عندما يطلب أن يناقش أي موضوع بمناسبة البحث في الموازنة. وعلينا أن نبقي هنا حتى الصباح إذا اقتضى الأمر، كما قال الشيخ بهيج تقي الدين، وهذا ما يجري في أكبر برلمانات العالم. فنحن من هذا الرأي، وعلى استعداد لأن نسمع أكثر مما سمعنا فنفيد مما نسمع، لاننا نشد جميعنا المصلحة العامة ونريد أن نتوصل إليها لاتباع أحسن السبل وأقومها.

انني سعيد إذ أرى المجلس يبحث موضوعاً هاماً يتعلق بالناحية الاقتصادية التي هي أساس استقرار هذا البلد، وأساس رفاهية بنيه.

وانني ألفت نظر المجلس الكريم والرئاسة المحترمة إلى أن هذا الموضوع الذي يستحق هذه العناية يجب أن يبحث في جو هادئ، ويكون النصاب في المجلس على أكمله حتى نستطيع أن نستمع إلى آراء الخطباء، لانني لا أخفي على حضراتكم بانني لم أفهم شيئاً مما تفضل به حضرة الزميل منير أبو فاضل، وقد حاولت مخلصاً أن أستمع إليه، وإنما كان كل واحد مشغول مع زميله يتكلم همساً ووشوشة مما جعل جو البحث في مثل هذه الحال لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، مع أن البحث الجدي في موضوع الاقتصاد هو رغبة المجلس الكريم ورغبتنا أيضاً.

فأرجو من دولة رئيس المجلس أن يؤمن النصاب حتى نبحث الموضوع حتى الصباح ونصوت على ما ينتج عن أبحاثنا.

الرئيس:

لا بد للرئاسة من أن تقول كلمتها في الامر. لقد جرت العادة في هذا المجلس منذ نشأته، وحتى الساعة، وطيلة مدة رئاستي، ان يفتح المجلس المناقشة بصورة عامة بمشروع الموازنة برمته، ثم ينتقل المجلس إلى التصويت على بنود الموازونات. وعند التصويت على كل موازنة يعطي الكلام للبحث في الموازنة نفسها بصورة عامة، وعند انتهاء مناقشة الموازنة، يصار إلى التصويت على البنود، وعندئذ لا يجوز للنائب أن يتكلم إلا في البند المطروح على التصويت وقد تمثيت في ادارة الجلسات على هذا الاساس. وبالأمر أفسحت المجال أمامكم بمناقشة موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة عامة، وهكذا فقد فتحت باب المناقشة اليوم في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني. إنما عندما يتقدم النواب بطلب قفل باب المناقشة على الرئاسة أن تطرح هذا الطلب على المجلس وهكذا فعلت وطرحنا اقتراح قفل باب المناقشة على التصويت فرفضه المجلس. وعليه، فالرئاسة مستعدة لان تفسح المجال أمام جميع النواب لبحث موازنة الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

الرئيس:

منير أبو فاضل: لقد قلت منذ هنيهة اننا عندما نبحث القضايا الاقتصادية لا يمكن أن نبحثها في مثل هذا الجو، بل يجب أن تعين جلسة خاصة لبحث موضوع الاقتصاد لانه من أهم المواضيع.

الرئيس: حضرة الزميل، لا يمكن للرئاسة أن تخصص جلسة لبحث أي أمر خارج عن نطاق الموازنة العامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاي.

نسيم مجدلاي: دولة الرئيس، إذا كان الزملاء الكرام يناقشون كل باب من أبواب الموازنة الآن، فذلك لأن الرئاسة لم تمكنهم من قول كل ما يريدون اثناء المناقشة العامة وذلك عندما طرحت اقتراح قفل باب المناقشة على المجلس وصدقه.

فلتسمح لي الرئاسة أن أناقش الآن قضية السكر التي أدلى معالي وزير الاقتصاد ببيان عنها. عندما أعطيت الرخصة لمعمل السكر، أعطيت من أجل تشجيع الصناعة والزراعة في البلاد. وعندما فرضت الحكومة رسماً قدره ثلاثون غرشاً على كل كيلو من السكر تشجيعاً للصناعة والزراعة، وجد أصحاب المعمل ان استيراد السكر الأحمر وتكريره محلياً يدر عليهم مكاسب وفيرة فمالوا عن تشجيع زراعة المواد الأولية للسكر، لدرجة ان المزارع امتنع عن زراعة الشمندر وقصب السكر. وهكذا عندما ارتفعت أسعار السكر في الخارج كان لا بد أن نصل إلى ما وصلنا إليه.

لقد كانت الحكومة في غفلة عن أصحاب هذا المعمل، فلم تحاسبهم ولم تراقبهم بينما هم استمروا في تعبئة بطونهم الجشعة من أموال هذا الشعب ودمه.

وعندما نادى أحد الوزراء بتأمين بعض الصناعات، أجاب دولة الرئيس هذا كلام غير مسؤول. أيها السادة: وضع التأمين للقضايا الحيوية الحياتية، كالماء والغذاء والكساء. وبالرغم من أن سياستنا الاقتصادية في هذا البلد هي سياسة حرة، مع بعض القيود، فأنا أقول لكم، انه منذ تاريخ استقلالنا حتى اليوم قد أممنا شركات كثيرة ولم تقم الضجة حول تأمينها. لقد أممنا شركات الماء والكهرباء والنقل وسكة الحديد والمرفأ. وإنني أعتقد أن تأمين صناعة الغذاء والكساء، بالنسبة لهذا الشعب، هو أفضل من تأمين الكهرباء. ان تأمين الغذاء للبطون الجائعة هو أولى من تأمين النور لها.

يا دولة الرئيس، عندما سألك أحد الزملاء الكرام عن سياسة الحكومة بالنسبة للتأمين على اثر تصريح أحد الوزراء بوجوب تأمين صناعة معينة، ولم يكن يعني تصريحه ذلك انه منبثق عن سياسة اقتصادية. بل كان يعني فقط تأمين صناعة خاصة لم تقدم للحكومة كشفاً عن

ارباحها. لقد قال معالي الوزير في تصريحه انه ضد سياسة التأمين، وانه يؤمن بالسياسة الاقتصادية الحرة عندما لا تسبب في بعضها ضرراً في المصلحة العامة.

ان ازدهار الاقتصاد هو أساس الاستقرار في هذا البلد. هو راحة بنيه. ولكن عندما يشتري المواطن كيلو السكر بثمانين غرشاً، أين هي راحته ورفاهيته. هل تريدون أن لا يأكل الفقير السكر؟

هذا ما أردت أن أوضحه. وإذا كانت كلمة التأمين ترجف بعض أصحاب رؤوس الأموال فلتترجف. يجب أن يكون هناك سيف مصلت فوق هذه الرساميل الكبيرة التي تستثمر هذا البلد استثماراً شنيعاً.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: يا سيدي،

انني في مثل هذا الموضوع الحساس الذي اثاره حضرة النائب المحترم، أريد أن أكون صريحاً وواضحاً، وسأكون أيضاً جريئاً في مخالفتي، ذلك لأن مصلحة هذا البلد الاقتصادية، ولأن أوضاعنا الخاصة والعامة، لا تسمح لأية حكومة، حتى تلك التي تشرفت بالانتساب إليها يا حضرة الزميل أن تفكر بالتأمين، وكان بإمكانك يومذاك أن تطبق ما تفكر به اليوم، وأنا على ثقة إذا ما عدت إلى الوزارة، بأنك لن تنفذ ما تقول، خاصة وان سعر السكر، في عهدك كان بخمسة وستين غرشاً، وفي عهدنا أصبح بخمسة وخمسين غرشاً.

أما فيما يتعلق بصناعة السكر فأحب أن أقول بصدد السياسة المتبعة حيال هذا الموضوع انها لم تتغير منذ سنوات، لانها تقوم على اساس حماية الانتاج الوطني واليد العاملة ضد البطالة التي سمعنا بالامس، عندما ناقش المجلس الكريم موازنة الشؤون الاجتماعية، الكثير من الاقتراحات ولكن أرجو منكم أن تتحسسوا بالواقع القائم بحيث لا نتمنى شيئاً ونصل إلى عكس ما نتمنى، لأن كل كلام مرتجل وغير مدروس لا يمكن أن تكون نتيجته في مصلحة الاقتصاد اللبناني.

لقد كان باستطاعتك، كما انه باستطاعتي، ان نتحدث الايام الطويلة، ولكن، عندما لا يخرج الحديث عن مجرد الكلام إلى التطبيق فانه لن يجدي نفعاً.

أعود إلى قضية السكر فأقول: ان حماية صناعة السكر تركز على أساس فرض رسم جمركي، وهذا الرسم يتصاعد أو ينخفض تمشياً مع الاسعار العالمية. وعندما تحسنت أسعار السكر في الخارج وكان من نتيجتها ما تعلمون بالنسبة لمادة السكر في الداخل لان أصحاب المصانع يستوردون المواد الأولية من الخارج باعتبار ان ما ينتجه لبنان من المواد الأولية لا يكفي الاستهلاك الداخلي، وقامت صيحتهم وأعلنوا أنهم لن يستطيعوا تأمين الاستهلاك المحلي بالأسعار الحالية دون الوقوع بخسارة تؤدي بهم إلى اغلاق مصانعهم.

فكرت الحكومة في الامر ملياً، وتساءلت، عما تكون النتيجة فيما لو أنها رفعت الحماية المفروضة على صناعة السكر؟

وبعد الدرس وجدت أن أسعار السكر سترتفع حتماً في لبنان. لذلك، فإننا إذا قلنا بتطبيق مبدأ الحرية حيال هذا الامر فان النتيجة تكون عكس ما ترغبون وما تريدون، ولن يعود باستطاعتنا أن نفعل شيئاً. ونحن نريد أن نحافظ على بقاء الاسعار على ما هي عليه اليوم، مع توفير هذه المادة الأساسية، ولهذا نريد أن نلجأ إلى دراسة مقدار الرسم لننزله إلى قدر لا يسمح لأصحاب المصانع أن يربحوا أكثر من الربح المشروع مع الابقاء على أسعار السكر كما هي، حفاظاً على مصلحة المستهلك.

وهنا لا بد لي من أن ألفت نظركم إلى أن أسعار السكر في لبنان هي أرخص منها في أي بلد آخر وأكتفي أن أذكر أن سعر كيلو السكر في سوريا يبلغ الثمانين غرشاً، بينما هو في لبنان لا يزيد عن الخمسة والخمسين غرشاً. وأكتفي بهذا القدر الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس،

لا شك أن هذه المناقشات الطويلة، بمناسبة درس الموازنة تثبت حيوية هذا المجلس وحيوية النظام البرلماني في لبنان، وقد سمعنا أن في هذا النظام بعض الخلل، وقد ثبت العكس اليوم، وبرهن المجلس أن فيه نواباً يريدون أن يناقشوا المشاريع والقضايا الهامة، الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الخ. كما هو واجب على كل واحد منا. لذلك نحن من رأي الزملاء الكرام عندما يرغبون في مناقشة أي موضوع يريدون، مناقشة عامة أو مناقشة خاصة، في مطلق موازنة أو مطلق بند.

أما فيما يتعلق بمناقشة سياسة الحكومة الاقتصادية، هذه السياسة المبنية على مبدأ الاقتصاد الحر الذي أعطى برهاناً على أنها أفضل سياسة يمكن أن يلجأ إليها لبنان وان يطبقها في هذا البلد، والبرهان الحسي هو النتيجة التي توصلنا إليها والحمد لله. وكما قلت في خطابي الاخير، ان هذا البلد الصغير، الفقير بموارده الطبيعية والفني بفضائل ابنائه المقيمين والمغتربين تمكن من أن يدفع جميع نفقاته العادية وغير العادية، ونفقات المشاريع الانشائية التي تقدر بمئات الملايين من الليرات. وأعطى ٣٢٠ مليون ليرة سلفات للمصالح المستقلة. هذا البلد الصغير، بفضل النظام الاقتصادي الحر تمكن من أن يدفع جميع هذه المبالغ من واردات الضرائب فقط دون اللجوء إلى استقراض غرش واحد، فالدولة اليوم غير مدينة بغرش لأحد بل بالعكس هي دائنة بمليون ليرة في بنك سوريا ولبنان.

وقد توصلنا إلى هذه النتيجة بفضل النظام الحر وسنقي عليه مهما كلف الامر، لأنه النظام الوحيد الذي يؤمن مصالح الشعب وازدهاره وتحسين أوضاعه. هذا الشعب، الذي نريد نحن، وربما أكثر من سوانا أن نحسن أوضاعه، وقد حسناها في السنوات الاخيرة. والدليل انه قلما يوجد في بلدان العالم عتال يملك في بيته راديو ويرااد.

أما موضوع التأمين أيها السادة فهو موضوع غير وارد، ولم يكن يوماً موضوع بحث ولن يكون وإن كنا قد استرددنا بعض الامتيازات فذلك لا يعني أننا آمنّاها. بل إن استردادها كان من حق الدولة بموجب نصوص وردت في دفاتر شروط الامتيازات فالدولة لم تؤمّمها ولن تؤمّم أية شركة بإذن الله، لأن التأمين يعود بالضرر على هذا البلد. وقد اقتصر الاسترداد على شركات الكهرباء والمرافأ وسكة الحديد والماء.

ثم عندما قدمت اقتراحاً بقفل باب المناقشة كنت أريد أن أتكلّم وأوضح السبب الذي دعاني لتقديمه وكنت أريد أن أقول للزملاء الكرام إن من حقهم أن يناقشوا جميع القضايا العامة بمناسبة درس الموازنة، وكنت أريد أن ألفت نظرهم إلى أن مناقشة موضوع الاقتصاد يجب أن تدور في جو هادئ في جو علم وأرقام، لأن كل كلمة تقولونها هنا يكون لها صداها في الخارج. وكنت أريد أن أقترح تخصيص جلسة تعقد في لجنة الاقتصاد الوطني لمناقشة ودرس هذا الموضوع الهام والحساس ويشترك في هذه المناقشة الخبراء والأخصائيون، ويقدم النواب براهينهم ويتناقشون مع وزير الاقتصاد ورئيس الحكومة ومع أصحاب الاختصاص بهذا الموضوع، ونخرج من هذه المناقشة بنتائج مجدية لهذا البلد، ولا تضر بالاقتصاد الوطني الذي هو والحمد لله منيع وثابت. والذي لا يخشى الانتقادات التي توجه إليه في بعض الأحيان، وأنا مؤمن أن هذه الانتقادات سيظهر بطلانها حتماً بعد مناقشة موضوع الانتقاد مناقشة علمية وفنية.

الرئيس:

أبير مخير: عطوفة الرئيس،

ستكون لكلمتي في موضوع الاقتصاد مقتضبة جداً.

أريد أن أتوجه إلى معالي وزير الاقتصاد الوطني وأقول له، إنه يجب أن يكون لوزارته سياسة خاصة بالقمح لسبيين، أولاً، لأن استيراد القمح يوجد العمل للعمال وللمطاحن اللبنانية وثانياً، للقضاء على استيراد الطحين من الخارج الذي يصل إلينا فاسداً، وقد رأيت بأمر عيني كيف يطرقون أكياس الطحين بالمطارق في المرفأ لسحبها بعد أن تجمدت بفعل الرطوبة والمياه المتسربة إلى تلك الأكياس.

لذلك أرجو من معالي الوزير أن ينكب على دراسة هذا الموضوع دراسة جدية ويمنع استيراد الطحين الأبيض الذي سيسبب للشعب اللبناني في مدى عشر سنوات أمراضاً عديدة لا مجال لذكرها الآن.

أما سياسة استيراد القمح فلها منافع صحية، وأنت تعرف أكثر مني يا معالي الوزير أن اليد العاملة بحاجة إلى العمل، ومنى طبقتم سياسة استيراد القمح فإن المطاحن اللبنانية التي أغلقت بسبب استيراد الطحين ستعود إلى العمل وستقوم مطاحن أخرى، وهكذا يتوفر العمل لكثير من العمال اللبنانيين.

وبهذه المناسبة أود أن أقول كلمة وجيزة حول الافران. لم يأخذني العجب لكون هذه الافران فقيرة وبدائية لهذه الدرجة وسأعطيكم مثلاً عن اهتمام بعض الوزراء بهذه الافران. هنالك فرن في ضاحية قريية من بيروت،

ملك للقرية، جعله صاحبه بدون أي مبالغة، كأنه فينيسيا أخرى. وإذا بمحافظ جبل لبنان يعطي أمراً باقفال هذا الفرن. فلجأت إلى دولة رئيس الحكومة الذي أبدى اهتماماً جدياً بفتح هذا الفرن، ولكن، مع الاسف بقي الفرن مقفلاً مدة خمسة عشر يوماً. وانني سأدعو حضرات النواب إلى زيارة هذا الفرن الذي يعد بحق نموذجاً للافران الحديثة.

إذاً، عندما يعلم أصحاب الافران أن الفرن الذي يجهز تجهيزاً حديثاً صحياً تقفله الحكومة لا يتجرأون بعد ذلك على اجراء تحسينات في أفرانهم.

هذه هي حالة الافران وهذه هي نتائج التفتيش الصحي. فلا عجب إذاً إذا ما ظهرت هذه الكتابة وهذه الرسوم في الصحف.

وأخيراً لا بد من إبداء ملاحظة على ما جاء في كلام معالي وزير الاقتصاد.

نحن معك يا سيدي الوزير بأن الازدهار في هذا البلد هو ازدهار حقيقي نلمسه في كل ساعة وكل دقيقة، ولكن نحن نفكر أيضاً بمستقبل هذا البلد. وعندما نفكر في أسباب هذا الازدهار لا يغيب عن ذاكرتنا بأن الأموال التي تدخل إلى لبنان، عن غير طريق التجارة والصناعة هي التي تساعد على ازدهار لبنان. وهذه الاموال تدخل إلى البلاد عن طريقين:

الطريق الأول هو بيع الاراضي للأجانب، هذا إذا كنتم تعتبرون بعض الذين اشتروها هم من الأجانب. ولدي احصاء يقول بأن ملايين الليرات تدخل إلى البلاد سنوياً ثمن شراء أراضي في بيروت وفي أنحاء الجمهورية. حتى انني أخشى أن يأتي يوم لا يبقى في هذه الجمهورية التي لا تزيد مساحتها عن العشرة آلاف كيلو متر مربع أخشى أن لا يبقى فيها أرض للبنانيين، مع كون اللبناني ملاك بطبيعته. لقد أخذت الاشتراكية مبادئها منا، فنحن اللبنانيون ملاكون في هذا البلد، إذ ليس من لبناني واحد لا يملك بيتاً. فإن لم يملكه في بيروت فهو يملكه في الجنوب أو في الشوف أو في المتن.

من أجل هذا أريد أن أوجه نداء إلى الحكومة وإلى وزير الاقتصاد بوجه خاص لوضع مشروع قانون يحد من بيع الأراضي إلى الأجانب.

ان هذا الدخل غير المنظور هو الذي يؤمن ثلاثين بالمئة، على الاقل، من هذا الازدهار الذي نراه في البلاد. والطريق الثاني هو المؤسسات الأجنبية كهيئة الاغاثة، الاونروا، مثلاً، التي تصرف في البلاد سنوياً ملايين الليرات.

وأريد أن أبحث قليلاً في قضية جوهرية هي قضية الحمضيات.

قبل عشرين سنة، كان المواطنون، عندما يقترب موسم الحمضيات، يذهبون إلى الدول المجاورة، وكانوا بمجهودهم الفردي، يتمكنون من اقناع التجار والمستهلكين في سوريا والاردن والعراق بأن يشتروا حمضياتهم وهكذا كانوا يؤمنون الاسواق لمنتجاتهم.

أما اليوم فقد تغيرت الحال وأخذت الدولة هذا الدور على عاتقها لأسباب عديدة منها، ان الفرد لم يعد له حق التصرف بأشياء كثيرة. ولهذا أصبحت الحكومة تهتم بإيجاد أسواق للحمضيات في سوريا والاردن والعراق، هذه الدول التي تشكل المدى الحيوي الطبيعي لتصريف انتاجنا الزراعي.

أنا أعلم يا معالي الوزير، ان عشرات الشاحنات اللبنانية محملة حمضيات واقفة على حدود بعض الدول المجاورة منذ سبعة أيام، وقد تدخلت شخصياً بالأمر لتسهيل دخول هذه الشاحنات إلى هذه الدول.

ان الحكمة تقضي يا معالي الوزير، بأن تكون وزارة الاقتصاد على اتصال دائم بسياسة الخارجية.

ان التمثيل الخارجي لبلد كلبنان، من سفراء وغيرهم، ليس لمعرفة أسرار ومواقف تلك الدول بالنسبة لما عندنا أو عند تلك الدول التي لنا فيها ممثلون، ان العنصر الاساسي في بعثتنا التمثيلية هو ذلك الملحق التجاري الذي يجب أن يحرص همه بإيجاد أسواق للمنتوجات اللبنانية، وهي ليست كثيرة، كما ينتم ذلك يا معالي الوزير. انه لمن الضروري، ومن الحاجة الملحة المسرعة ان تتعاون الاقتصاد مع وزارة الخارجية بإيجاد أسواق لتصريف الحمضيات هذه السنة بأسرع ما يمكن لأن الموسم قد يصاب بالخسارة. وفي هذا افتراء على المزارع الذي يقضي السنة بكاملها يعمل في بساينه، ويأمل أن يبيع منتجاتها في مثل هذه الايام.

لقد قلت يا معالي الوزير ان الاحصاء الذي لديكم بين أن سوريا استوردت في سنة ١٩٦٢ مليون وخمسمائة صندوق من الحمضيات زيادة عما استوردته في سنة ١٩٦١، وبهذه المناسبة أسألكم إذا كان بإمكانكم أن تقولوا لنا ما إذا كانت سوريا والاردن والعراق والسعودية سيستوردون منا هذه السنة مثل هذه الكمية من الحمضيات. وهل تأمل الحكومة بتسوية القضايا السياسية فتسهل على المنتجين تسوية القضايا الاقتصادية؟

انني أنتظر منك جواباً على هذا الموضوع يا معالي الوزير، لانه موضوع حيوي يستوجب كل اهتمامنا، ويقتضي منا أن لا نتهلئ بالامور الثانوية بل أن نعمل ما يمكن أن يسهل على المواطن تصريف انتاجه وبالتالي يسهل على الدولة معالجة قضاياها الاقتصادية.

ولي كلمة تتعلق باسترداد الامتيازات والتأمين.

التأمين ممكن في أي بلد غير لبنان. فبعد أن استردت الحكومة مشروع الكهرباء والنقل في بيروت ومصلحة المياه فيها ومشروع مياه الجنوب ومياه المتن، ومشاريع المياه اجمالاً، وجدنا أن العجز يتصاعد سنة بعد سنة في موازنات هذه المصالح بشكل لم نر له مثيلاً. فعجز شركة الكهرباء بلغ ١٨ مليون ليرة، وعجز شركة مياه المتن ٣٠٠ ألف ليرة وعجز سكة الحديد ١١ مليون ليرة، وعجز مياه الجنوب ٣٣٠ ألف ليرة. وقد صوت المجلس على اعتمادات اضافية لدفع هذا العجز.

من هذا يتضح أن سياسة التأمين لا يمكن أن تطبق في هذا البلد لأسباب عديدة، خاصة وأن الاشتراكية عندما أخذت بمبدأ التأمين فعلت ذلك لكي تمنح المواطن من أن يستغل مواطناً آخر، ولكننا نرى اليوم أن الدولة تستغل المواطن بشكل أبشع مما كانت تستغله الشركة. فعندما كانت شركة مياه المتن للسيد الطرابلسي كان سعر متر الماء ثلاثة وعشرين ليرة، وبعد أن استلمتها الحكومة أصبح سعره ثلاثة وأربعين ليرة، وكما في المتن كذلك في الجنوب.

انني أطلب إلى الحكومة أن تضع دراسة شاملة لهذه المصالح وأن تجعلها كشركة حصر الدخان تماماً لتنجي منها ارباحاً وتترك أمر ادارتها للشركة، لأنه تبين لنا أن هذه المصالح أصبحت اليوم مأوى للعجزة وللعاطلين عن العمل ولمن هم موظفون ولا عمل لهم، فهناك مبالغ طائلة تصرف لأشخاص لا حاجة لهذه الشركات بهم. وعلى كل، انتظر جواب معالي وزير الاقتصاد على قضايا الترانزيت وتصدير الحمضيات إلى الدول المجاورة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: حضرات الزملاء المحترمين،

أريد أن أطمئن دولة رئيس الحكومة أولاً إلى أننا سنحاول أن نكون على مستوى أهمية الموضوع الذي نحن بصدده. وأن اطمئن زميلي الاستاذ جوزف شادر اننا، فيما سنقوله، لن نلحق بالمصلحة اللبنانية ضرراً أو شبه ضرر، وأن أقول له انني على خلاف معه في الرأي حين يقول ان هذا الموضوع من الدقة والحساسية بحيث يجب أن لا يثار في جلسة علنية، أقول هذا، وأنا أؤكد للجميع، ان ليس في هذا المجلس من يعالج الموضوع الذي نحن فيه إلا معالجة يسمو بها الشعور بالمسؤولية. فنحن وان كنا لسنا مسؤولين كنواب، إلا اننا، كمواطنين، نشعر ان علينا واجباً نحو هذا الوطن لا يقل في خطورته وثقله عن الواجب الذي يتحسس به من يتولون زمام الحكم فيه.

أننا مع وزير الاقتصاد حين يقول ان الفضل في الازدهار اللبناني مرده إلى حرية هذا الاقتصاد أجل، هذه السياسة الحرة المنطلقة، التي اعتمدها لبنان في اقتصاده منذ فجر الاستقلال حتى اليوم، عادت والحمد لله، على البلد بازدهار واستقرار وثقة، نحن معك حين تعلنها وتبشر بها.

ولكن ما نريد أن نقوله، وما نرجوه منك أن لا تحمله على محمل الانتقاد لسياسة معينة أو لحكومة معينة.

اننا في هذا البلد، كثيراً ما نؤخذ بظواهر الامور، فلا نتعمق فيها. وكثيراً وهنا الخطر، ما ننام على أكاليل الغار فتوقظنا الحقيقة الموجعة.

ولست من رأيك يا معالي الوزير، حين تقول لي، ان السياسة الاقتصادية هي شيء مادي حسابي. لو كان هذا حقيقة لكنت نتيجتة أن السياسة الاقتصادية يجب أن تكون جامدة، قائمة على قواعد نهائية دائمة، وليس هذا من حقيقة الاقتصاد في شيء. لأن الفطنة في اتباع وانتهاج سياسة اقتصادية هي أن صاحبها يجب أن يتطور مع

العصر، مع حاجات البلد، مع ضرورات الحال التي هو فيها. فاسمح لنا أن نقول لك يا معالي الوزير، رغم مشاركتنا لك في أكثر ما قلته. اننا نريد أن تبقى الحرية طابع السياسة الاقتصادية اللبنانية. ولكن حذار أن نرسل الامور على اطلاقها، وان ننام على أكاليل الغار في أن الحرية التي مارسناها حتى اليوم هي التي يجب أن نبقي عليها في كافة الميادين.

الحرية! أتساءل أولاً، أنمارس حقاً سياسة اقتصادية حرة بمعنى الانطلاق الذي تشير إليه؟ كلا.

واعترف للمجلس الكريم انني كثيراً ما اتساءل، أهى سياسة اقتصادية حرة بما في هذه الكلمة من معاني الانطلاق والتفعل من أي نظام أو رقابة أو عين ساهرة؟ أم انها سياسة، في بعض الميادين حرة، قد تبلغ الفوضى، وفي ميادين أخرى سياسة ديريجيه أي موجهة.

ما نعييه على سياستنا الاقتصادية، وأكرر القول عليك يا صديقي وزير الاقتصاد، ان هذا الانتقاد ليس موجهاً إليك بالذات ولا إلى حكومتك بالذات. ما نعييه على سياستنا الاقتصادية انها غير قائمة على قواعد تتطور مع العصر، وإليك البيان:

منذ سنوات، كان من مصلحة هذا البلد، ان تكون حرية التجارة على أوسع أبوابها. ان تكون حرية فتح المصارف على أوسع أبوابها المشرعة. أن يكون استقبال الرساميل الأجنبية شيئاً نسعى إليه حثيثاً. ولكن يا سيدي، تطور العصر، وتطور الواقع الاقتصادي اللبناني، وقد يستغرب الكثيرون إذا قلت، حان لنا أن ننتبه إلى أن كثرة تدفق الرساميل الأجنبية قد يكون فيها، على الاقتصاد اللبناني الخطر الأشد والأهول والأجهم لأن كثرة تدفق الرساميل تجعل من إمكانية استغلالها، في مشاريع بناءة، ومنتجة شيئاً هو نوع من المستحيل. وإني أسألكم، دلوني على رأس المال الأجنبي الذي يستعمل الآن أو سيستعمل غداً في مشاريع منتجة، هي إحدى مقومات الاقتصاد الصحيح السليم.

بلى، هنالك شركات تأتي فنستعمل رساميلها لامتناس المال من هذا البلد. وأنا لا أريد أن أقول الأمور على اطلاقها.

وحديث المصارف يا سيدي. نسمع كثيراً أن المصارف من دلائل الازدهار الازدهار موجود وأنا معكم في ذلك، ولكن لنفك من أكاليل الغار.

نسمع كثيراً أن في طليعة دلائل الازدهار، كثرة المصارف. وهل تعتبرون من مصلحة هذا البلد أن يبقى فتح المصارف بدون تشريع، أن يبقى الباب مشرعاً؟ وماذا تفعل هذه المصارف؟ الأموال مكدسة في صناديقها، لا تمد التاجر إلا بعد أن تمص دمه، لا تطرح الأموال في السوق إلا بعد أن تتأكد من انها تتقاضى عنها فوائد لا تجد مثل ارتفاعها في أي بلد. وبعد أن تؤمن لنفسها ربحاً هو من دم هذا الشعب. وهل تريدون أن أعطيكم احصائيات، وهي ليست معي الآن؟ كل سنة يطلع علينا مصرف كبير في هذا البلد. الأموال المودعة تعد بالملايين. الودائع

عددها كذا، نوعها كذا. فماذا يستفيد الشعب منها وهي مكدسة في صناديقها. عندما تريد، تهز البلد هزاً، إذ تقبض يدها عن التاجر فتخلق الأزمة ساعة تريد أو ساعة يريد من هم وراءها. ولذلك قلت لك يا معالي الوزير بأن لا نرسل الأمور على إطلاقها ونقول: الحرية. فهذه الحرية لا يمكن أن تشمل كل الميادين، بل يجب أن تكون مقيدة، وخاصة يجب أن تتطور سياستنا مع العصر ومع حاجات هذا البلد.

ثم نرى الدولة مثلاً، تحمي صناعة من الصناعات، بتدبير تتخذه، إما برفع الرسم الجمركي وإما بمنع مصنع آخر مثلاً، فنقول لعل في هذا التدبير حكمة نتيجتها خدمة مصلحة الاقتصاد اللبناني، ولكن، هذا لا يتفق مع الحرية التي تنادون بها. خاصة وان توجيهكم لهذه الناحية لا تكون نتائجه حماية صناعة من الصناعات بل ابقاء سعر مادة من المواد في مستوى عال. وهذا ليس من مصلحة المستهلك اللبناني.

ما شئت أن أقوله يا سيدي، هو انه حان لنا أن نتطور مع العصر. فعلاقة العامل برب العمل، ليست في سنة ١٩٦٣ قائمة على الأسس نفسها التي كانت تقوم عليها منذ عشرين سنة.

حق العامل في المساهمة بأرباح المؤسسة التي يعطيها بعض دمه وقطعة من روحه، تطور مع العصر، ليس فقط في البلدان الشيوعية. لقد أصبح للعامل مركز جديد قائم على أسس جديدة، حتى في البلدان التي انتهجت هي أيضاً، سياسة الحرية، والتي حافظت أيضاً على الحرية الثمينة التي تريدون أن نحافظ عليها. ولكن هذه البلدان تطورت مع العصر لأسباب، في طليعتها انها اليوم، إذا هي لم تنصف العامل فقد ينقلب هذا العامل من مواطن مسالم مخلص، إلى شيوعي يتبنى مبادئ هدامة فيها الخطر كل الخطر.

نعم يا سيدي، في كثير من النواحي، يجب أن نعيد النظر في الأسس التي يقوم عليها اقتصادنا. وأنا معك يا دولة الرئيس، لا يمكننا أن نؤم كافة مرافق البلاد، ومعك في أن السياسة التي تتبعونها هي سياسة سليمة، ولكن، لست معكم حينما تقولون، يجب أن تكون هذه السياسة مطلقة عمياء، لا تنظر ذات اليمين ولا ذات الشمال، وإنما لا تتطور مع العصر، هنالك مشاريع عديدة يجب تأميمها. هنالك مؤسسات عديدة يجب أن يشترك العامل في نتيجة عملها مع صاحبها، ولا يقال أبداً اننا إذا فعلنا ذلك نميل إلى اليسار. لا يا سيدي، نحن نتطور مع العصر، ولا نريد أن تبقى سياستنا جامدة، ونخشى كل الخشية، أن ننام على أكاليل الغار فتوقظنا الحقيقة المؤلمة الموجهة.

ثم ان لي كلمة أخيرة، يا معالي الوزير، تتعلق بما قلته أنت في قضية السكر وقضية الافران.

القضيتان يا سيدي، اعترف لك انني لا أملك عناصر درسهما، ولكن، بشرت هذا المجلس بانكم غداً ستتخذون تدبيراً في قضية السكر يجعل السعر طبيعياً بالنسبة إلى المستهلك. هذا هو ظاهر ما فهمته. وأرجو، بل قد أكون واثقاً من أن تدبيركم سيكون التدبير الحكيم. ولكننا نخشى عليكم من جشع بعض التجار اللبنانيين أو بالاحرى من ثعلبة بعض التجار اللبنانيين. أخشى، إذا أنتم غداً، حددتم سعراً أو اتخذتم تدبيراً حددتم بموجبه

أسعار السكر، أن يختفي السكر من الأسواق وأن يكون ذلك سبباً للاحتكار، ولغلاء السكر، وعندئذ نفع فيما نحن واقعون فيه.

في هذا البلد قوانين تمنع الاحتكار، ترسل إلى السجن المحتكرين، وعندما قلت لك يا معالي الوزير. افتحوا أبواب السجون، فهذا القول لم يصدر عن بهيج نقي الدين المحامي كما شاء أن يمزح زميلي وصديقي ريمون اده، لقد قلت هذا لاني بلغت من العمر ما يسمح لي بأن أحدثكم عن بعض الذكريات.

كان الافرنسيون في هذا البلد يرسلون الرؤوس الكبيرة إلى السجن. وخطيئتنا نحن، حكومات الاستقلال، اننا ساهمنا في أن يفقد المواطن خوفه من السلطة أو في أن تفقد السلطة هيبتها.

هذا الامر ليست حكومتكم وحدها مسؤولة عنه، كلنا مسؤولون عنه.

يوم يشعر التاجر المرفه، انه لن يذهب مساء إلى ناديه لتناول قبح يرفه فيه عن نفسه، وانه سيذهب إلى بيت خالته، فالبضاعة لن تختفي من السوق، وتزول أشباح المحتكرين.

هناك قوانين نافذة منذ عشرات السنين. وأنت نفسك يا معالي الوزير تقول ان أربعة آلاف ضبطت ولم تنظر المحاكم بها بعد. وأنا أقول لك بأن الضبط الذي ينظم ويرسل إلى المحكمة يبقى حبراً على ورق.

غداً، إذا القيت القبض على أربعة من المحتكرين أرسلهم رأساً إلى النيابة العامة وقل للنيابة أن ترسلهم إلى السجن قبل محاكمتهم، وان تبقئهم موقوفين عشرة أو عشرين أو ثلاثين يوماً، وأنا كفيل لك أن شبح الاحتكار يزول. ولكنكم ماذا تفعلون اليوم. ينظم موظفكم ضبطاً، ويذهب الضبط إلى المحكمة: ويأتي محام فيترافع أو يؤجل أو يخلق الاعذار، فيكون الوقت قد مر ويخرج صديقنا وصاحبنا المحتكر بحكم بخمس ليرات جزاء نقدياً.

في بلاد العالم يا سيدي، يقطعون رأس التاجر المحتكر. أنا لا أطلب منكم أن تقطعوا الرؤوس، إنما أطلب منكم أن ترسلوها إلى السجن. لكي نسعى إليهم براغيث السجن. ان تحرموهم من تعاطي الكاس ولعب الورق، وعندئذ تزول أشباح الاحتكار.

الافران. كنت رجوماً جداً يا صديقي وزير الاقتصاد حين قلت ان الافران في حالة بدائية. كلا يا سيدي! اقطعوا أيدي الغشاشين. أرسلوا إلى السجن أصحاب الافران الذين لا يتورعون، لان لا ضمير لهم ولا وجدان عندهم، فكل ضمير مات فيهم. ماذا تنتظرون كي ترسلوهم إلى السجن. انهم يسرحون ويمرحون لانهم يعلمون ان لكل ما سيتعرضون له ورقة تتلى في المحكمة يكون نتيجتها حكم بخمس ليرات جزاء نقدياً.

قلت بالامس لزميلك وزير الصحة. نحن لا نطلب منكم الاعاجيب. نطلب منكم أولاً، في حقل سياسة كل وزارة، أن تضعوا أسساً دائمة يتمشى عليها من يخلفكم. فالديمومة لله وحده. وغداً تمضون ويأتي غيركم، وهكذا. ولكن يجب أن يبقى هناك شيء يسمى سياسة دائمة تضعون أسسها.

وقلت لوزير الصحة وأقول لك اليوم. هذه السلطة التي فقدت هيبتها من نفوس اللبنانيين، يجب أن تسعوا أنتم وأن نسعى جميعنا إلى اعادةها أو اعادة بعضها إلى النفوس. طبقوا القوانين، فهي أكثر من الكثير بين أيديكم. هذه القوانين مائة. وأنا محام منذ ثلاثين سنة، لم أسمع بها منذ أكثر من عشر سنوات، لقد نسيتهما لأنها لا تطبق. فأما أن ترسلوا مشروعا بالغائها وتعترفوا بأنكم أعجز من أن تطبقوها، واما اذكروا ولا تنسوا أنكم سلطة وعليكم أن تعيدوا هيبة السلطة، أو بعض هيبتها إلى النفوس.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس.

سمعت معالي وزير الاقتصاد يؤكد، استناداً إلى ما لديه من معلومات كوزير للاقتصاد، أن الأوضاع الاقتصادية في لبنان في نعم جلي تحسده عليها البلدان الاخرى. وأنا استناداً إلى ما لدي من معلومات متوقعة، كمواطن ومشاهد، والمشاهدة كما تعلمون، أبلغ طرق الوصف والتعريف، أؤكد أن معالي وزير الاقتصاد متفائل جداً.

فأنا عندما أشاهد المواطنين في محافظة البقاع وهي المنطقة المنتجة للمواد الزراعية، عندما أشاهدهم في حالة عوز وفي حالة جوع أبيح لنفسه أن أقول ان معالي وزير الاقتصاد متفائل جداً.

كلا يا سيدي الوزير. ليست كثرة المصارف في البلد وليس تجمع النقد وتكدسه في صناديق بعضها دليل رخاء. فهذه المصارف التي تتكدس في صناديقها الأموال، وهؤلاء الاغنياء، البضعة رجال، الذين يزدادون ثراء على ثراء، لا يدلون على الرخاء في لبنان. والرخاء الذي نشير إليه أشبه ما يكون بالحمرة التي تظهر في وجه المحموم فالاقتصاد اللبناني مصدور، ومحموم. وعندما الكثرة الكثرة من الشعب تبيت على الطوى، وتتن من الجوع لا يمكننا، إذا كنا مخلصين، وإذا كنا جادين، أن نقول ان لبنان في رخاء، وان اقتصاده في نعيم يحسده عليها الآخرون.

نقرأ في الصحف وتقرأون أن في بيروت مشكلة خبز. وان الرأي العام يضج من الغش في الخبز. تضجون من غش بسيط في الخبز، ولا يستطيع ابن البقاع وهو المنتج القمح أن يجد خبز القمح المغشوش. أقول هذا وأعني ما أقول. وعند دولة رئيس المجلس الخبر اليقين.

إبان الحرب الماضية، يا سادة، عندما فرض نظام الميره أرغم الفلاح في البقاع وفي عكار وفي الجنوب بأن يسلم القمح الذي كان ينتجه والذي كان بوسعه أن يبيعه بخمس وعشرين ليرة أرغم آنذاك على أن يسلمه للسلطات بخمس ليرات فقط.

ومرت الايام، وإذا بالفلاح الذي فقد كل عناية، ينتج بعض الحبوب ولكنه لا يجد من يشتري منه هذه الحبوب، لأن سياسة الاقتصاد الحر التي أشار إليها دولة الرئيس والتي يتمسك بها معالي وزير الاقتصاد قضت على انتاج الفلاح اللبناني الواجب على المسؤولين اللبنانيين أن يحموه وأن يساعدوه وأن يشجعوه حتى يصل إلى مرتبة الاكتفاء الذاتي. فالمزارع اللبناني في البقاع أو في الشمال لا تزال حبوبه في بيته ولم يتمكن من بيعها. فالانصاف يقضي بأن يوفر المسؤولون لمنتج الحبوب من قمح وشعير ثمناً مشجعاً لمنتجاته يضمن له ربحاً وبيعاً يشجعه على الاستمرار في زراعة القمح والشعير، المواد الضرورية للحياة.

قد نتعرض نحن، وفي كل حين، إلى وضع استثنائي، قد يتعذر معه على اللبنانيين ان يتوصلوا إلى تأمين حاجاتهم من المواد الغذائية. فيقعون بالمأساة التي يحكى عنها والتي وقع فيها اللبنانيون عام ١٩١٧.

أرجو من معالي وزير الاقتصاد أن يتخذ جميع الاجراءات اللازمة لكي يمكن المنتج اللبناني من أن يبيع انتاجه، لا كما جرت الحال في هذه السنة.

وسمعتهم يا سادة، يتكلمون عن صناعة السكر. واسمحوا لي أن أقول ان اطلاق عبارة صناعة السكر فيها كثير من المجاز فليس في لبنان، بالواقع، صناعة للسكر، وإنما هناك تجارة للسكر محمية، توفر لبعض اللبنانيين أرباحاً مضمونة، وليس هناك من صناعة ولا ما يصنعون. وتكتفي هذه الصناعة باستيراد السكر الاحمر والقيام بعملية التكرير. وكفى الله المؤمنين القتال، وكفى الله السامعين الصناعة.

وسمعت دولة رئيس مجلس الوزراء يصر على القول ان سياسة لبنان الاقتصادية القائمة على المبدأ الحر. وإلى جانب دولة الرئيس المنادي والمصر على المبدأ الحر يقوم وزير اشتراكي يقول بسياسة التوجيه والتأميم. وكلا المبدئين متضاربين. فهل هذا تنازل عن المبدأ أم هذا تجانس ذري؟

تكلموا عن مشكلة الخبز. ومشكلة الخبز ما كانت لتحصل لو كانت هناك رقابة، ولو كان هناك عناية من المسؤولين. فمشكلة الخبز مشكلة حيوية يهتم لها كل لبناني، وهي تستحق من المسؤولين رقابة وعناية على أقل تعديل توازي الرقابة على التويست وعلى رقصة هوليدي.

فعندما يهمل المسؤولون الاهتمام بمراقبة الافران وفرض هيبة السلطة على منتجي الخبز ويشغلون أنفسهم، ويشغلون رجال الامن بالتوافه، مثل منع رقصة التويست، يمكنني القول عندئذ ان هناك هزل في موضع الجد.

الرئيس: بقي من طالبي الكلام حضرة النائبين المحترمين نهاد بوز وحييب المطران. أما طالبو الكلام الذين خرجوا من القاعة فقد فقدوا حق الكلام. وسأعطي الكلمة للاستاذ نهاد بوز ومن ثم للسيد حبيب المطران.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

نهاد بوزيز:

سيدي الرئيس،

مهما كان عدد الحاضرين قليلاً سواء أكان من الجمهور أو من النواب فاني أتكلم لأقول ان هذه المناقشات كان فيها كثير من الظلامه والتحامل على وزارة الاقتصاد. ويعلم وزير الاقتصاد ان لا علاقة لي به البتة ولا بوزارته، ولهذا أقول، لو أن وكالات الانباء تناقلت هذه المناقشات بالمعنى الذي ذكرت فيه لكانت الكارثة على الاقتصاد اللبناني بمجمله. ربما يكون هذا الحديث عن الاقتصاد مصيباً وفي محله لو كان لبنان يتخبط بأزمة اقتصادية، وأنت تعلم يا معالي الوزير انني معارض وقد التزمت جانب المعارضة منذ أن دخلت معترك السياسة أي منذ ست سنوات. ولكنني في هذا الموضوع لا أقر ما قيل بهذا العنف وبهذه الشدة عن الاقتصاد اللبناني.

أنا أفهم التأمين يا سادة مبدأ لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي في لبنان. وأنا أعلم أن سعر المياه في المتن كان قبل التأمين أقل مما هو عليه اليوم. وأنا أذكر أيضاً أننا كنا نقيم الارض ونقعدّها ونعلن الاضراب احتجاجاً على زيادة غرش واحد على سعر كيلوات الكهرباء. ولكن أسعار المياه والكهرباء قفزت قفزة عجيبيه بعد التأمين من خمسة غروش إلى خمسة وعشرين غرشاً. ولهذا بت أعتقد أن التأمين مضر بالبلاد، وان التأمين هو سبب هذا التصاعد في الأسعار.

كان من الواجب أن نتحاشى الخوض في مناقشة موضوع الاقتصاد إلى حد الشطط، فنصور الاقتصاد على عتبة الكارثة، فوكالات الانباء واقفة بالمرصاد والصحافة تنقل إلى العالم هذه المناقشات.

عندما نرى لزوماً لبحث موضوع الاقتصاد يجب أن نبخته على ضوء الارقام والاحصاءات والاطاريات، فتكلم عن التصدير والاستيراد وعن الرأسمالية والاشتراكية.

أنا من الذين يقولون بأنه يجب أن يكون لكل مواطن بيت. وأنا الذي قلت أيضاً انه يجب أن نسعد الفقير دون أن نفقر الغني. أما القول ان الاقتصاد اللبناني على عتبة الكارثة فهو قول جاء مجاناً، هو قول جاء بالاسترسال وبالارتجال لأن ما من رقم أعطي ولا احصاء.

انني أقول هذا، حتى وإذا لم يبق هنا في هذه القاعة سوى رئيس المجلس ورئيس الحكومة، وانني قلت ما قلته لا رغبة في أمر ولا ارضاء لخاطر إنما ارضاء لضميري وقياماً بواجبي كمواطن وكنائب.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب المطران: سأستعمل حقي في الكلام على قاعدة «الاولون آخرون والآخرون أولون». وسأختصر في الرد

على كلمة الازدهار، استناداً إلى ما أعلمه عن منطقتي:

- ١ - نصف السكان في منطقتي ينامون بدون عشاء. ازدهار.
- ٢ - اخطرت الحكومة، منذ سنتين إلى توزيع القمح - ازدهار
- ٣ - الموظفون يدفعون نصف رواتبهم بدل ايجار سكن - ازدهار
- ٤ - أكثر من ثلثي سكان المنطقة يزحف إلى بيروت في حالة فقر ويأس يفتشون عن عمل - ازدهار.

- ٥ - ندعو معالي وزير الاقتصاد إلى زيارة منزلي في الساعة الخامسة صباحاً ليرى أن أكثر من مئة شخص جاؤوا يطلبون عملاً ولو بثلاث ليرات يومياً ليأكلوا - ازدهار.
- ٦ - الفائدة الفاحشة والربا - ازدهار

- ٧ - حرية العمل وحرية التجارة والتضخم المالي في البنوك - ازدهار.

- ٨ - التضخم المالي في المصارف الاجنبية والمالكيين الاجانب الذين يقبضون تعب الموظفين والعمال اللبنانيين ويدفعونه أجرة لغير اللبنانيين - ازدهار.

أما التأمين والقواعد الاقتصادية فقد بحثنا كثيراً والآراء فيهما متضاربة، ومتضاربة فقط بين طرفي الحكومة، فقد سمعت آراء معالي وزير الاقتصاد، وكنت أود أن أستمع إلى آراء الوزير الاشتراكي أيضاً، وقد عودنا أن لا يبخل علينا بآرائه يعلنها في صحيفته وفي سائر الصحف الاخرى. كنت أحب أن أسمع رأيه هو في الازدهار من جهة، وفي قضية التأمين وحرية الاقتصاد من جهة أخرى.

ومن مجمل هذا البحث كله يتبين أن الازدهار موجود فقط على الورق. فقد رأينا المصارف تحد مبالغ الكريدي للتجار الذين يتعاملون معها، وقد تدنت هذه الكريدي إلى حد يهدد بافلاس كثير من التجار، واضطرت بعض الشركات الصناعية لان تصرف العمال، وأنا مستعد لان أقدم لمعالي وزير الاقتصاد لائحة يومية بمئات الاشخاص الذين يطلبون عملاً ولا يجدونه.

المسؤولون عندنا يقولون: اننا ندرس، وندرس، وندرس... وإلى أن ينتهي الدرس نكون نحن قد انتهينا.

الازدهار موجود في مخيلة البعض منا، فأنا لا أرى أي أثر للازدهار عند أحد من الشعب اللبناني، اللهم الا الذين يتعاملون مع المصارف، ولهم أوضاع خاصة، وهؤلاء هم قلة من الناس، ولا يمكن أن نقيس الشعب كله بهذه النخبة المختارة والمحظوظة والتي تتقاضى رواتب

لا تتناسب مع الاعمال التي تقوم بها والتي هي عبارة عن بعض الخدمات الخاصة، ونحن نعرف ما هي هذه الخدمات الخاصة.

ورأينا أنه أصبح عندنا قاعدة تجارية جديدة، وهي هذه المصارف التي أخذت تتزاحم وتتكاثر في بلدنا، مع كوننا لسنا بلد انتاج وصناعة، حتى ان زراعتنا لا تكفيها. والبرهان أن الحكومة تضطر إلى توزيع اعاشة ترد الينا من الخارج لنطعم هؤلاء «المزدهرين» الذين ينامون بلا عشاء.

قد يحفظ لنا هذا التغني بالازدهار رصيذاً تجاه الخارج فنغش أنفسنا، إنما الجائع والذي ينام بلا عشاء لا يؤخذ بهذه الأقاويل وبهذا الازدهار الكلامي الذي نتلفظ به في هذه الندوة. فالحقيقة هي العكس. اننا نقرأ فنفرح ولكننا نرجع إلى بيوتنا وننام جائعين. هذه هي الحقيقة الواقعية المؤلمة أقولها وأنا غير اختصاصي في الاقتصاد والازدهار.

انني أمل أن يصل كلامي هذا إلى معالي الوزير الاختصاصي في كل الفنون والبنود. وأحب أن أستمع إلى رأيه الاشتراكي لأن هذا الموضوع هو أهم موضوع في القضايا الاشتراكية والسلام عليكم.

الرئيس: انتهت المناقشة العامة في موضوع وزارة الاقتصاد، فننقل باب المناقشة، ونشرع غداً في الساعة الخامسة مساءً بالتصويت على بنود هذه الموازنة. وأرفع الجلسة إلى الساعة الخامسة من مساء غد.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس

منير أبو فاضل

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع

في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - استئناف درس مشروع الموازنة وتصديق الابواب التالية: الباب الخامس عشر والسادس عشر وموازنة مديرية الهاتف العامة.
 - ٣ - مناقشة موازنة وزارة الارشاد والانباء والسياحة.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، اطوان صحنوي، فضل الله تلحوق، جبرائيل جرمانوس، عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور، فؤاد البرط، سعيد طوق، سليمان فرنجية، جعفر شرف الدين، إبراهيم العبد الله، سميح عسيان، وشبلي العريان.
- واعتذر السادة: عادل عسيان، معروف سعد، الياس الخوري، مورييس الجميل، الامير عبد العزيز شهاب، قبالان قبالان، محمد علم الدين، محمد فتفت، حبيب كيروز، وكميل عقل.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء: بيار الجميل، رفيق نجا، جوزف سكاف، فيليب تقلا، رينه معوض، فيليب بولس كامل الاسعد، جان عزيز، فؤاد بطرس، كمال جنبلاط، علي بزي والأمير مجيد أرسلان.

الرئيس: افتتحت الجلسة

حضرات النواب المحترمين،

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في العاشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، صائب سلام، عبد الله المشنوق، أميل البستاني، ادوار حنين، خليل الخوري، سالم عبد النور، جميل لحد، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، سليمان فرنجية، يوسف كرم، سليمان عرب، شبلي العريان، نايف المصري، جورج هراوي وكميل شمعون.

واعتذر السادة: محمد حمزة، موريس الجميل، محمد علم الدين، باسيل عبود، بشير الاعور، فؤاد نفاع، حبيب كيروز، أحمد اسبر، قبالان قبالان، وكميل عقل.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء: فؤاد بطرس، فيليب بولس، رينه معوض، رفيق نجا، كامل الاسعد بيار الجميل جوزف سكاف، علي بزي وكمال جنبلاط.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم استأنف المجلس بحث مشروع موازنة عام ١٩٦٣ فصدق مع بعض التعديلات موازنة الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة - وانتقل إلى بحث موازنة الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وبعد أن تكلم عدد من حضرات النواب، طرح على التصويت اقترح بقفل باب المناقشة فسقط واستؤنفت المناقشة من جديد.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ١١ كانون الثاني ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

- الجزء الأول -

الفصل الأول - الاقتصاد الوطني

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف - الجزء الأول - البحث بها بصورة عامة

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نسيم مجدلاي.

نسيم مجدلاي: دولة الرئيس، سبق لي أن تكلمت في المناقشة العامة للموازنة عن بعض الوزارات ولم أتكلم عن وزارة البرق والبريد.

ففي وزارة البرق والبريد مراقبة على الهاتف وأحياناً على التحارير التي ترسل من هنا إلى الخارج ومن الخارج إلى هنا. إنني لا أملك دليلاً قاطعاً على هذه المراقبة، ولكنني أعتقد أن كل نائب كريم في هذا المجلس شعر وهو يرفع سماعة الهاتف أن هناك أحياناً زمور وأن هناك (طق طوق) الخ.

أنا أفهم، أن تفرض المراقبة في ظرف معين ولاسباب تتعلق بالأمن الداخلي ولكنني لا أفهم أن تبقى هذه المراقبة بصورة دائمة وعلى أشخاص معينين في هذا البلد من نواب ومسؤولين ووزراء! أيها الزملاء الكرام، أنا أفهم أيضاً أن تكون هناك مراقبة بدون أسباب وبدون ظروف، ولكن الذي لا أستطيع أن أفهمه هو أن تتفشى أخبار المخابرات بين شخص وشخص بين الجمهور، هذا لا يمكن أن أفهمه.

لقد صوت المجلس منذ مدة على قانون سرية المصارف، فهل بقيت عندنا سرية لشيء طالما أن أسرار المخابرات التلغونية تفشى؟

أنا أعرف أن كثيرين من الإدارات الخاصة وضعت مستخدمين خصيصاً لمخابراتهم حتى لا تفشى أسرارها، وأكثر من ذلك، فإن إفشاء هذه الأسرار تعدت إلى تفرقة الاخ عن أخيه والزوج عن زوجته، والنائب عن رفيقه النائب والوزير عن رفيقه الوزير! فهذا لا يجوز! فلو كان هناك حكومة! لكننا طلبنا منها أن ترفع هذه المراقبة أو على أقل تقدير أن لا تفشي أسرار الناس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس، بودي أن أذكر معالي وزير البرق والبريد بالحالة المؤسفة التي تتخبط بها شبكة الهاتف في بعلبك وأرجو الاسراع باصلاحها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: حضرة الرئيس، من السهل جداً أن تهاجم وزارة الهاتف والبرق والبريد بسبب بطء المخابرات،

ولكن من جهة ثانية لا يجوز أن تبقى البلاد بالحالة التي هي فيها الآن، أي لا يجوز أن ينتظر المصطاف أو اللبناني ساعة وساعتين لكي يتصل هاتفياً ببيت مري أو برمانا أقول حالا، المسؤولية لا تقع على الوزير الحالي لأنه طبعاً ليس هو المسؤول عن الشيء الذي وقع في السابق. ولكن هناك طريقة لمعالجة هذه الحالة وقد توصل إليها غيرنا في كل بلاد العالم، وهذه الطريقة هي وضع آلات خاصة على الخط القديم فتتم بواسطتها عدة مخبرات في آن واحد. فإذا كان الوزير بحاجة إلى اعتمادات لشراء الآلات اللازمة لوضعها على خطوط بيت مري وبرمانا وبعلبك وبعدها فإننا

نطلب من الحكومة، ومن وزير المالية ووزير الهاتف أن لا يضمنوا علينا بالاعتماد اللازم لشراء هذه الآلات إذا كانت هي التي تنهي هذه الازمة.

والملاحظة الثانية هي أنه بعد أن تم تركيب خط بيروت عاليه الاوتوماتيكي في السنة الماضية وصفقنا له تعطلت جميع المخابرات بين بيروت وعاليه! وبعد مدة تبين أن العطل من الخط الذي كلفنا مده المصاريف الباهظة فاضطررنا لتركيب خط جديد. أعتقد أنه فيما يختص الهاتف شعبنا خبراء من الذين يقومون بتركيب شبكة بين بيروت وعاليه أو بيروت وغيرها ثم بعد شهر من انتهاء التركيب يتعطل الخط. وأعتقد أن العامل اللبناني أصبح خبيراً ويمكنه أن يركب الخطوط ويتحاشى الخطأ فأرى أن نعتمد على العامل اللبناني الذي أصبح خبيراً. هاتان هما الملاحظتان اللتان سمحت لنفسني أن أقدمهما للحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، كنت ألمحت بصورة عابرة في تعليقي على الموازنة بصورة عامة إلى ذكر بعض الوزارات التي حرمت منطقة المتن من الاستفادة من بعض اعتماداتها، وانني لا أحمل الحكومة الحاضرة ولا الوزراء المختصين فيها هذه المسؤولية وهذا التقصير، إنما هو مجرد لفت نظر إلى ذلك. أما فيما يتعلق بوزارة البرق والبريد فإنني أعترف أنها أنشأت في المنطقة في المدة الاخيرة مراكز عديدة للبرق والبريد، إلا أن هنالك مسألة يجب أن يعنى بها بصورة خاصة وهي قضية الهاتف الذي يصل بيروت بقرى الاصطيف، بيت مري وبرمانا وبعيدا. فإن الاتصال الهاتفي بين بيروت وهذه القرى يتطلب أكثر من ساعة لأن هناك خطأ واحداً يربط هذه القرى، قرى الاصطيف ببيروت. وعليه فإننا نأمل من معالي وزير البرق والبريد أن يعنى بهذه الناحية وأن يخصص الاعتمادات اللازمة لزيادة عدد الخطوط وإذا أمكن إنشاء الخط الهاتفي الاوتوماتيكي لهذه المدن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، أريد أن أوجه كلمة بقضية الهاتف في منطقة البترون فأقول بأن هناك اعتماداً لوضع الهاتف في القرى، ولكن هذا الاعتماد لم ينفذ بصورة فعالة كما نرغب، نظراً لتخلف هذه المنطقة في كل ما يسمى عمرانياً. لذلك أرجو من معالي الوزير أن يعير هذه المنطقة بعض اهتمامه لأنها منطقة متخلفة والجميع يراجعون بشأن الهاتف. كما أتي ألفت نظر معالي الوزير إلى أمر آخر وهو أن بعض الاشخاص الذين دفعوا الرسوم ووافقت الحكومة على أن تكون التلغونات في محلاتهم فأرجو منه أيضاً أن يهتم بإنهاء هذه القضايا وهي قليلة جداً. وهناك قضية أهم من هذا كله، وهي أن النائب في الجمهورية اللبنانية يستعمل الهاتف من أجل المصالح العامة فتترتب عليه أجور مخابرات باهظة يتوجب عليه دفعها. فأنا أعلم ويعلم الجميع بأن النائب

في سائر الدول يعفى من رسوم الهاتف ورسوم البانزين لأنه يعمل من أجل المصلحة العامة. لذلك أطلب من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه القضية وأن تسن لها قانوناً يحفظ حق النائب الذي يضحى بكل وقته وبكل جهوده وكل أتعابه في خدمة المجموع. لهذا ألفت نظر معالي الوزير وأتمنى عليه أن يقوم بمشروع من هذا النوع لكي يشعر كل نائب بأن الحكومة تشعر مع النواب كما أن النائب يشعر مع الاهالي والحكومة.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: عطوفة الرئيس، بعد التصفيق الذي ناله زميلنا السيد جان حرب كان يجب أن نتوقف عن الكلام ولكن هنالك ثلاث ملاحظات أريد أن أبديها بكل اتران وبعيداً عن كل هوى وعاطفة نحو معالي وزير البرق والرعد والهاتف وإلى ما هنالك من المرافقات، أما الملاحظة الأولى فإني أعيد على ذاكرة الوزير المحترم أن هنالك أكثر من مركز يجب املاءه في كسروان وقد سبق لمعالي الوزير أن وعد مساء وغير رأيه عند انبلاج الصبح لاسباب أو لغير اسباب بقيت بعيدة عن فهمنا العادي ولكن قد تكون له حكمته في هذا الموضوع ونأمل في مطلق الاحوال أن تملأ تلك المراكز وأن لا تراعى بها العاطفة والحساسية والمحسوبة والزعامة المحلية وإلى ما هنالك من المرافقات الجميلة التي يتقن تنفيذها معالي وزير البرق والبريد.

أما الموضوع الثاني يا سيدي وهو التأخير في إعطاء المخابرات وتكلم في هذا الموضوع أكثر من زميل. وأنا أعلم أن هذا الارث الذي ورثته، لحظك أو لغير حظك، هو ليس من صنعك ولكن جاءك كما قلنا بالوراثة. ولكن ما من شيء إلا وهو قابل التعديل والتحويل والالغاء.

وأما النقطة الثالثة فهي تتعلق بالهاتف الاوتوماتيكي. ففيما يختص بكسروان وخاصة بعاصمة كسروان «جونيه» وجونيه تجمع اليوم أكثر من سبعة عشر معهداً وفيها المعاهد التي تدرب النشء على أكثر من علم وأكثر من خدمة وأكثر من فن. وقد أصبحت جونيه، بعد بيروت الوسط العلمي أو الجامعي والمدرسي الذي يحتل فعلاً مركزاً ممتازاً. فهل يتفضل معالي الوزير الذي يعتبر نفسه وهو بالفعل القيم على مقدرات هذه الوزارة أن يعير هاتين النقطتين العناية الواجبة: أولاً بما يختص باختصار المخابرات وبسرعة المخابرات بين جونيه وبين بيروت حتى لا نضطر في كثير من الاحايين أن نفضل أن نأخذ سيارة من جونيه ونأقي إلى بيروت بدلاً من أن نطلب مخابرة بين هاتين المدينتين، وأن يعمم التلفون الاوتوماتيكي في جونيه كما عممه في منطقة عاليه. ولست أعلم يا سيدي لماذا توضع الميزانية الكافية اللازمة المتوجبة لمدينة من مدن لبنان ولا نجد مثل هذه الميزانية لمنطقة مثل منطقة كسروان التي حباها الله بأكثر من عامل وبأكثر من مناخ وجو وبيئة، لماذا لا تحصل هذه المدينة في هذا العهد وفي عهد هذا الوزير الشيء الذي يتلاءم ومصلحتها

الاجتماعية والمدرسية وامننى أن تكون يا معالي الوزير فاعلاً فلا تنقصك النية الطيبة ولا ينقصك الصدق والاخلاص. إنما عندك كثير من التسويق فترجى الامور إلى غد وبعد غد، وإننا لهذا الغد لمنتظرون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس، كنت اثناء المناقشة العامة أظهرت الفرق بين معالي الوزير الانيس اللطيف المتكلم وبين تلفونه وسهى عن بالي أن أذكر أيضاً أمرين متناقضين: الأول يا سيدي، خشونة بعض العاملين على التلفون عند الكلام. والامر الآخر يا سيدي هو أن معالي الوزير، الحمد لله، منحه الله صحة تامة، فهو يسهر في الليل والنهار أما تلفونه في الليل وبعد ساعات معينة فإنه ينطفي تماماً. لذلك نأمل أن يكون معالي الوزير وعلى الاقل تلفونه في انسجام كما هي الحال في أمور أخرى نتحدث عنها في هذا المجلس الكريم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، إن باب النقد في قضايا التلفون واسع وفاسع جداً، ولكن هذا شأن كل وزارة موكل إليها عمل يتصل بصميم حياة المواطن. ولكن لو شئنا أن نعالج الموضوع من أساسه ونسمع شيئاً يثلج الصدور فأرجو، باسم الزملاء الكرام، من معالي الوزير أن يأتينا ببيان عن مخطط العمل الذي وضعه لأنني أعلم أن في هذه الوزارة مخططاً ساعد معالي الوزير على وضعه، فيهم الشعب ويهم هذا المجلس الكريم أن يسمع بيان معالي الوزير عن هذا المخطط لأنني أذكر أيضاً بأن أجهزة الاصلاح الاداري منذ سنتين كانت عن طريق التفتيش المركزي، ساعدت في تبيان النواقص وإظهار المطالبات، كما وأن خبراءها ساعدوا في التعاون مع وزارة البرق والبريد في وضع مخطط عمل، فإنني متأكد من أن معالي الوزير إذا ما أعطى هذا البيان سوف يهدىء من الانتقاد ويوضع القضية أمام الجميع ويكون من ذلك فائدة للمجموع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد اسبر.

أحمد اسبر: دولة الرئيس،

كلما طرحت أمامي قضية البرق والبريد راجعتني الذكرى، إلى حادثة شخصية وقعت معي، ولا أزال حتى الساعة أسأل نفسي فيما إذا كانت هذه القضية التي حصلت معي شخصياً لم تتكرر. أذكر أن رسالة من طرابلس أرسلت إلي في حلبي وأنا قائم مقام لهذا القضاء، تتعلق بإقامة حفلة تأبينية للمغفور له المرحوم عبد الحميد كرامي، وأذكر أن هذه الرسالة استغرق وصولها بين طرابلس وحلبا ثمانية أيام وبعد موعد إقامة الحفلة، وكتبت في ذلك الوقت بوصفي مسؤولاً بالتسلسل أطلب التحقيق عن سبب تأخر وصول هذه الرسالة بين بلد وآخر لا يبعد عنه أكثر من ستة وعشرون كيلومتراً. ولا أزال حتى اليوم أسأل نفسي هذا السؤال. إن رقي البلد وازدهاره

وعظمته لا يكون دائماً في مظاهر عظيمة، بل يكون في أمور صغيرة تدل على مدى رقي هذا البلد وتدل على قوة الانضباطية فيه وفي موظفيه، من هذه الامور أن تصل الرسالة في لبنان في اليوم ذاته على الاقل في مدينة بيروت، أو بينها وبين أي بلد في الملحقات. ومن علامات ازدهار البلد ورقه أن لا تثار أعصابنا عندما نأخذ بالهاتف الاوتوماتيكي ونرى أن المخابرات تسير سيراً طبيعياً عجباً، لقد أرهقت أعصابنا يا معالي الوزير ولا أشك أنك أنت واحد من الذين أرهقت أعصابهم بسبب هذا الهاتف الذي كثيراً ما تطلب رقماً فيصلك برقم آخر. كنت السنة الماضية في أوروبا، وكنت أرى هذه السرعة العجيبة والانضباط الغريب في طلب أية مخابرة بين عاصمة أوروبية وعاصمة أخرى. يا دولة الرئيس نرجوكم أن تعيروا هذه الامور البسيطة التي يصطدم بها الغريب قبل القريب، والذي يحكم من خلالها على مدى ازدهارنا ورقينا، رسالة بين بلدة وبلدة في لبنان يستغرق وصولها عدة أيام. يجب أن تؤمنوا الامكانيات اللازمة لأن تصل الرسالة في اليوم نفسه، يجب أن تضبط هذه الآلة، لا أود أن أجعلك مسؤولاً عن كل ذلك يا معالي الوزير لأنني بذلك أتجنى عليك ولكن بإمكانك أن تترك هذه الوزارة ونحن نرجو أن لا تتركها سريعاً، بإمكانك أن تجعلنا نحس بأنك حققت شيئاً، أن نشعر بأن الامر تغير بين يوم تسلمك هذه الوزارة وبين يوم رحيلك، حتى يشعر المواطن أن وزيراً شاباً قد بذل لبلده من جهده، أعطاه شيئاً يلمسه بيده، يلمسه كل ساعة، هذا هو الحكم يا دولة الرئيس. إما أن يكون الحكم استمراراً روتينياً، يأتي وزير ويبقى مدة ثم يرحل والحالة تبقى كما هي فهذا ما لا نرجوه لكم ولا يمكن أن نطلبه من حكومة كحكومتكم فيها عناصر كثيرة من الشباب ومن الحيوية ومن كل ما يمكن أن يعطى لهذا البلد من خير.

أما القضية الثانية التي لفتت نظري هي أن مديرية الهاتف العامة مصلحة تجارية يا معالي الوزير، وأظن أنها هي المصلحة الوحيدة التي لا تثقل عاتق الحكومة ولا تأخذ من خزيتها شيئاً، بل إنني أعتقد أن هناك أرباحاً تجني، وبعقلية التاجر، أرجوكم أن تحسنوا شبكاتكم الخارجية، في المناطق، كل تاجر يصبو إلى الربح يعتمد إلى تحسين متجره، إلى تحسين انشاءاته، فبقدر ما تحسنون شبكاتكم بقدر ما تربحون، عملية تجارية رابحة، أعرف كثيراً من الناس يفضلون أن يأتوا من بلدة جبيل إلى بيروت ليقضوا أمراً كان بإمكانهم أن يقضوه على الهاتف، فضناً بأعصابهم وراحة لنفوسهم يفضلون المجيء بالسيارة حتى لا يصابوا بشيء قد يؤدي بهم إلى ما لا تحمد عقباه من جراء الانتظار والتعطيل، لماذا لا تحسنون جهازاً وأنتم تربحون منه. سائق سيارة قديمة يربح منها، يبيعها، بل يتلفها ويأتي بسيارة جديدة ليربح أكثر، أرجو بهذه العقلية أن تسوسوا البلد وتحكموا هذه الادارة.

وقضية أخرى لا بد من أن ألفت نظركم إليها يا معالي الوزير، وهي أنكم بموجب قرار وزاري فرضتم رسوم تأمين على جهاز الهاتف قدرها خمسون ليرة لبنانية. وجعلتم له مفعولاً رجعيّاً وأنا

أعلم أن هذا الجهاز لا يكلف الادارة أكثر من خمس وثلاثين ليرة، جعلتم التأمين عليه خمسون ليرة كما وإنكم جعلتم أيضاً تأميناً على المخبرات، كل حسب إمكانياته فبعض الاشخاص ممن يشغلون أوقاتهم وأعمالهم بالهاتف كثيراً بلغ التأمين خمسمائة ليرة وبعضهم الآخر خمسون ليرة وأقل الناس خمس وعشرون ليرة. وثارت ضجة وبادرت فوراً يا معالي الوزير إلى إيقاف مفعول هذا القرار، فأنا أشكرك عليه وحسناً فعلت، ولكن الذي أطلبه هو أن لا يكون التجديد مؤقتاً يجب أن يلغى هذا القرار للأسباب التي ذكرت، وأنه لا يجوز أن نفترض أنه إذا أوجد بين الناس من يسيء الائتمان، إن جميع اللبنانيين غير مؤتمنين، إن في ذلك تحدياً لكرامة المواطن كاسنان، كل إنسان يتهم عندما يطلب إليه أن يدفع تأميناً عن الجهاز وتأميناً عن المخبرات، وهذا غير لائق فضلاً عن أن هذه الاموال ستجمد في أحد المصارف ولا يستفيد منها إلا المصرف، فمن هو الذي إذا أعطي جهازاً سيتركه ويسحب تأمينه؟ أرجوكم أن تقلعوا عن هذا القرار وأن تلغوه خاصة وأن بعض الاشخاص كانوا حسني النية لدرجة أنهم دفعوا بسرعة، هؤلاء ماذا حل بهم، جمد القرار وبعض الناس لم يدفع، والبعض الآخر قد دفع فلم يعد هناك من تساوي أرجو يا معالي الوزير أن تأتي بقرار جديد يلغي ذلك القرار وأن تعاد جميع الاموال إلى أصحابها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس

سأترك جانباً العناصر الآلية والميكانيكية في مصلحة البرق والبريد وأتكلم عن العنصر الانساني هنالك ما لا يقل عن أربعمائة موزعة وموزع، هؤلاء دخلوا إلى مصلحة الهاتف بتواريخ مختلفة منهم من دخل منذ عشر سنوات، ومنهم منذ اثنتي عشرة سنة، هؤلاء يا معالي الوزير، لا يجوز أن يبقوا بهذا الوضع الذي هم فيه فلو فرضنا أن المصلحة لا يمكن أن تقدر الاعمال التي يقوم بها هؤلاء الموزعين والموزعات، فلا مانع من تشييتهم فهم يقدرون بخمسين من الذكور ومئتين وثلاثين من الاناث، وهنا أود أن أجيب الاستاذ اميل البستاني الذي ينعم ببجوبة زاده الله عليه، ان هذه الخشونة التي تظهر عند الموزعات هي نتيجة حالتهم المادية وقلقهم النفسي الذي جعلهم «يتخشنوا» مع الاستاذ اميل البستاني عندما يطلبهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الدكتور عزيز عون المحترم.

عزيز عون: عطوفة الرئيس، معالي وزير البرق والبريد.

لقد سمعت يا معالي الوزير الشكاوى من تأخير المخبرات ساعة أو نصف ساعة. فإني ألفت نظركم إلى منطقة لا يستعمل فيها الهاتف إلا نادراً في بعض قراها، وهي منطقة الشوف، فنحن نعيش في صميمها، وأثناء تجوالنا في قراها نجد أحياناً مرضى نضطر إلى نقلهم ونطلب لهم سيارة الاسعاف، فرحة هؤلاء المرضى الذين يكونون في أكثر الاحيان في حالة أعياء شديد،

يجب الاسراع بنقلهم إلى المستشفيات، لاجراء العمليات، يجب اصلاح الخطوط لأنها كثيراً ما تحول دون الاتصال بمركز الاسعاف بسبب عطلها، فنلت نظر معاليكم إلى هذا الامر ونطلب اصلاح خطوط الهاتف في الشوف لأن هذه المنطقة أعتقد أنها لبنانية كسواها ويجب أن يكون حقها مقدساً كغيرها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ مرشد حبشي المحترم.

مرشد حبشي: دولة الرئيس،

كل ما أريد أن أقوله هو أن ألفت نظر معالي وزير البرق والبريد إلى أن خطوط بعلبك بيروت قليلة جداً وكذلك خطوط بعلبك - زحلة، ثم هنالك بعض القرى التي لها الحق بجهاز هاتف هذه القرى تنتظر من معالي الوزير ايصالها إلى حقها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ عبد الله المشنوق المحترم.

عبد الله المشنوق: دولة الرئيس

لي ملاحظات عابرة أود أن أختم بها المناقشة التي تجري حول وزارة البرق والبريد الأولى: شكاوى تأتينا من مختلف المناطق بأن الخطوط غير موجودة حتى أن التلفون يكاد يصبح امتيازاً في بعض المناطق لعدم وجود الخطوط، أرجو معالي الوزير أن يعمل بجهد على إيجاد الخطوط ولا سيما المناطق التي تكثر فيها المكالمات الهاتفية في المدينة مثلاً، أو في مناطق لا يوجد فيها خطوط ومعاليه يعرفها.

الشكوى الثانية تأتينا غالباً من ناحية التوصيلات، فأني ويل إذا تعطل التلفون أن تطلب التوصيلات، والتوصيلات قد تحتاج إلى التوصيلات، لأن التوصيلات ليست دائماً من القوة والسرعة بحيث تسطيع تلبية الطلبات، لذلك أطلب الاكثار من ناحية التوصيل لا سيما وأن أجهزتنا دقيقة وحساسة إلى درجة أن المطر الخفيف أو النسيم يؤثر فيها، لذلك أطلب أن لا نضطر إلى استعمال صداقاتنا مع معالي الوزير أو المدير في مراجعات لإصلاح خطوط الناهيين. ثم كما قال أحد الزملاء، كل شيء أوتوماتيكي في التلفون ممتاز، وعندما يقف الجهاز الآلي الأوتوماتيكي ويراد اصلاحه عند ذلك تأتي المتاعب، ذلك أن العدد ربما غير كاف أو ربما كانت أجهزة الإصلاح غير كافية، وسواء أكان ذلك أو تلك، فإن اصلاح الاجهزة واجب ببسرعة لكي لا يتذمر المواطن.

وأخيراً هنالك نقص فني، هذا النقص موجود في المادة التي توضع على الخطوط وأعني أن الاسلاك التي تستعمل والاعمدة والاجهزة ليست جميعها من طراز ١٩٦٣ بمعنى أن معالي الوزير الاستاذ معوض إذا أراد أن يتكلم من بيروت إلى اهدن فيجب أن يعرف الشخص في اهدن مسبقاً ما يريد معاليه أن يقوله حتى يفهم عليه، وإذا اضطر الاستاذ معوض أن يتكلم من اهدن

إلى صور، فالاسهل أن يتصل بالمريخ فربما يسمع ويسمع بينما بين اهدن وصور يستطيع ذلك .
الناحية الفنية تحتاج إلى اتقان، لا نريد أن نبقي على الخطوط القديمة، تقول ليس لدينا وقت ومال
ولدينا الاشياء الكثيرة التي نعملها. أنا أوافق على ذلك ولكن هذا لا يمنع من ابداء الملاحظات
وأخذها بعين الاعتبار وتقديم الأهم على المهم .

ثم ان النقص الفني التقني في مصلحة التلفون أيها السادة الكرام، مفقود، لا يوجد اختصاصيون
خبراء، يعتمد عليهم، ليس عندنا النوعية الممتازة التي تستطيعون أن تعتمدوا عليها عند اللزوم
وسأعطي مثلاً على ذلك سمعته في احدى الجلسات الرسمية عندما كانوا يبحثون مسألة
التلفون: احتاجوا إلى وضع دفتر للشروط، ووضع دفتر للشروط عادة تضعه الوزارة، ولكن إذا
لم تستطع الوزارة وضع دفتر شروط يرضي المناقصين. وبسبب الغموض أو النواحي الفنية الغير
الواضحة، تضطر الحكومة إلى استدعاء خبراء من الخارج لوضع دفتر الشروط، عندما لا نستطيع
أن نضع نحن دفتر الشروط لا نستطيع أن نحكم بأمانة واخلاص وصدق في تفضيل فئة على
أخرى .

دولة الرئيس

أنا لا أقول ان الاستاذ رينه معوض هو المسؤول عن ذلك، معاذ الله، ولكن علمه في التلفون
ربما كعلمي أو أكثر ولكننا هو وأنا لسنا باختصاصيين، وأعتقد أنه حان للبنان أن يكون لديه
أشخاص اختصاصيين دوليين في هذا المجال حتى ولو اضطررنا إلى استدعائهم من الخارج
والأفضل أن يرسل طلاب أو بعثات إلى الخارج تدرس في الجامعات والمعاهد العلمية العملية
تدرب على هذه النواحي الفنية فلا يبقى مجال للشكاوى، ولا سيما أننا قد نضطر إلى وضع
مناقصات لعدة ملايين فتكون أموال الدولة في خطر عندما يقال لها ان هذا العمل لا يمكن أن
ينجز لأنه فنياً غير جائز وقد يكون جائز ولكن ما حيلة الوزير عندما يقول له الاختصاصي بأن
هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك، وبعد قليل يتبين العكس، وقد وقع هذا بالذات ولا أود أن
أدخل بالتفاصيل لأنه لا مجال له الآن .

سيد الرئيس

إن أكثر الاعمال نستطيع أن نقضيها بالتلفون، ولم يعد التلفون من الكماليات، أصغر دكان
وأكبر متجر وأصغر بيت بحاجة إلى تلفون، وحرام أن يبقى لبنان الذي يماشي الركب التطوري
متخلفاً في التلفون. وحسبك أن تسأل المصطاف والسائح عن الشكاوى التي يقولها عن حالة
التلفون في البلاد .

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ حبيب مطران المحترم . الرئيس :

حبيب مطران : سيدي الرئيس، لقد قيل ما يجب أن يقال في قضية الهاتف، وسمعنا بعض الشكاوى، منها ما

نوافق عليه ومنها ما لا نوافق عليه، وأما الذي لا نوافق عليه فهو شكوى زميلنا اميل البستاني من خشونة بعض الموظفين الذين يعملون ما يمكن أن يعملوه بعددهم القليل فنرجو من معالي الوزير أن يزيد عدد الموظفين وأن يزيد عدد الموظفين وأن يزيد أيضاً عدد الآلات الهاتفية في هذا البلد. وأما شكوى البعض من الناحية الفنية وتضخيم الصوت فلا نطلب الكثير، نطلب فقط من معالي الوزير أن يتكرم ويسرع بتأمين الحاجة وبأكثر سرعة ممكنة، أي إيصال الخطوط التلفونية في القرى المحرومة التي لا طرق لها ولا أية وسيلة للاتصال، وهذا هو الضروري، فالضروريات قبل الكماليات، وفي منطقة بعلبك أكثر من خمسين قرية لا تلفون فيها ولا وسائل اتصال وإذا حصل حادث في أيام الشتاء فإنهم لا يستطيعون أن يتصلوا بالحكومة نفسها. فأرجو من معالي الوزير أن يتكرم بدرس وتعميم الهاتف في القرى المحرومة وأن يتفضل بوضع الخطوط التلفونية لها.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، انتهينا من البحث بصورة عامة على موازنة البرق والبريد والهاتف وكان عدد المتكلمين سبعة عشر نائباً.

والكلمة لمعالي وزير البرق والبريد والهاتف

وزير البرق والبريد: يا سيدي، أشكر جميع الزملاء الذين تكلموا بموضوع التلفون على الملاحظات القيمة التي أدلوها بهذا الخصوص، ولا يمكن أن أجيب على جميع النقاط التي أثّرت لأن موضوع التلفون واسع كثيراً ولا يمكن بخلال شهر أو سنة أو سنتين أن نصل إلى رغبتهم وإلى رغبتنا جميعاً. بخصوص ملاحظتين تقدم بهما الزميل الاستاذ ريمون اده أود أن أؤكد له أنني باشرت منذ اليوم الذي تحدثت معه أي منذ سنة أشهر، في موضوع الـ Couron porteur وبدرس الموضوع فوضعنا دفتر الشروط وأجرينا المناقصات، وفعلاً رست المناقصة على إحدى الشركات، والاستلام سيكون في آذار ١٩٦٣ أي بعد شهرين، وسيكون في حوزة الإدارة أكثر من ٦٨ Couron porteur يمكن توزيعها على جميع المناطق التي تشكو من تأخير المخابرات الهاتفية. بخصوص عاليه، فعلاً إن العطل الذي حصل في عاليه كلف إصلاحه أكثر من مئتي ألف ليرة وسبب ذلك العطل يعود إلى أكثر من سبع أو ثماني سنوات، عندما أجريت عمليات الحفر واستعمل خط لا يصلح للتلفون الاوتوماتيكي بين عاليه - بيروت فاضطررنا أن نغير كامل الخط الممدود على أكثر من ثماني كيلومترات وتكلفنا أكثر من مئتي ألف ليرة بسبب إهمال الإدارة في ذلك الوقت.

بخصوص المناطق، بوسعي أن أؤكد للمجلس الكريم أنه تم تنفيذ ٢٥٠ غرفة خلال سنة ١٩٦٢ في جميع المناطق اللبنانية والتفاصيل عندي ويمكنكم جميعاً أن تطلعوا عليها إذا أردتم. وهناك مشروع قانون وافق عليه مجلس الوزراء، يقضي بوضع اعتمادات بمبلغ مليون ومئة ألف

ليرة لتعميم الهاتف - الغرف - في جميع القرى اللبنانية في سنة ١٩٦٣، بحيث لن توجد قرية بدون غرفة تلفون.

بخصوص جونه، ان الاعمال المترتبة على ادارة التلفون منتهية وكل شيء جاهز ولكن اتمام البناء هو الذي أخر، وأنت تعلم أن هناك ملتزماً للبناء ولا يمكن وضع الهاتف الآلي قبل اتمام البناء وعند اتمامه تحصل جونه على الهاتف الآلي وأؤكد لكم أن جميع الاعمال ستنتهي بخلاف سنة ١٩٦٣ في جونه، وبحمدون، وسوق الغرب وجبيل، والبترون، وبعلبك، وقد لزمتم البناء في مرجعيون وقد وضعت ترتيباً للعمل في جميع المناطق. هنالك مخطط للتلفون لا يمكن تنفيذه بخلاف شهر أو شهرين.

يا سيدي، أود أن أؤكد للدكتور مخير الذي تكلم عن قضية موزعي مخابرات التلفون. إن هذا الموضوع هو قيد الدرس بكل اهتمام من جانب الحكومة وبوسعي أن أؤكد له أنه مضى على هؤلاء الموظفين أكثر من خمسة عشر عاماً، ومضت عهود عليهم، ولم يفكر أحد بوضعهم إلا اليوم، فهم، منذ خمسة عشر سنة يتقاضون ١٢٥ أو ١٥٠ ليرة لبنانية ولم يفكر أحد بتحسين أوضاعهم ونؤكد للدكتور مخير أننا نهتم بهم وندرس وضعهم.

بقي لي ملاحظة أخيرة أقولها لزميلنا الاستاذ نسيم محدلاني وأقولها كمسؤول. أؤكد لك أننا كحكومة موجودون وأنا نطلع بمسؤولياتنا كاملة أكثر من غيرنا وأؤكد لك أنه لا توجد أي مراقبة وإذا كنت تشكو من شيء فأرجوك أن تتقدم بشكوى افشاء سر أو شيء من الذي عنيت به حتى أحقق به فوراً، أرجو منك أن توضح لي هذه الامور دون أن تطلق الاتهامات جزافاً وبدون أي تأكيد وبدون أي مبرر.

(إذاً كان عندك علم بأن الرقابة كانت موجودة عندما كنت أنت في الحكم فأرجو منك أن توضح ذلك، أما أنا فلا علم لي بوجودها اليوم)

أما بخصوص البترون، فتعلم يا حضرة الزميل جان حرب أنه في هذه السنة كانت حصة البترون أكثر من باقي المناطق.

أما بخصوص القضية التي أثارها الاستاذ أحمد اسبر، فقراري كان تنفيذاً لمرسوم وضع في سنة ١٩٦٠ ولما علمت به بادرت إلى تجميده وأعددت مرسوماً بإلغائه وهو الآن في طريقه الطبيعي وعندما ينشر المرسوم سأتمكن من اعادة الاموال التي دفعت إلى أصحابها ولن يتم ذلك قبل نشر المرسوم.

لذلك أشكر النواب على جميع ملاحظاتهم القيمة وأعدهم بأن أنفذ ما أستطيع ضمن مخطط لا يمكن أن يتم قبل ست سنوات، ولكنني تديرياً، مستعد لتنفيذ ما يمكن تنفيذه طيلة وجودي في هذه الوزارة.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس صائب بك سلام.

صائب سلام:

يا سيدي أشكر لمعالي الوزير هذا التمسك والحرص العظيم على الاساليب الديمقراطية ونزولاً عند رغبته وتمسكاً بما أراد أن أتمسك به لم أقاطعه وسكت عن ذلك، إنما أحب أن أقول لمعالي الوزير انه ربما بصفته وزيراً لا علم له ولا اطلاع بما يجري من مراقبة على التلفون، ولكن أنا أعلم وهو يعلم أنني أعلم بأن هنالك مراقبة.

الرئيس:

الفصل الأول - المصلحة الادارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس:

البحث بصورة عامة في وزارة الانباء والارشاد والسياحة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده:

حضرة الرئيس، كانت هذه الوزارة عندما وضعنا المرسوم الاشتراعي تدعى وزارة الانباء، وفيما بعد في الوزارة الرباعية ادخلت على التسمية كلمة الارشاد، بالرغم من مقاومتنا لها، إن كلمة ارشاد ليست واردة عادة في دولة تتمتع بالنظام الديمقراطي. كلمة ارشاد ترد عادة عند الدولة الفاشستية. وطالما نحن دولة ديمقراطية، اعتقد أن هناك تناقضاً بين الارشاد والديمقراطية، وعلى كل القانون موجود ولذلك سنبحث في قضية الارشاد.

إنني أفهم تماماً أنه يوجد نوع من الارشاد للجيل الطالع، مثلاً ارشاد للمزارعين، ارشاد للمجتمع، ولكن أن يوضع الارشاد لممثلي الشعب ونواب الامة فلأول مرة أسمع بهذا النوع من الارشاد. لذلك، (واطلب من الرئاسة رحابة صدرها) وبعد أن تقدمت ببياني عند درس الموازنة في مجلس النواب حصلت على ورقة هذا عنوانها «في الرد على خطاب ريمون اده».

أولاً، أريد أن أسأل معالي وزير الانباء والارشاد والسياحة هل هذه الورقة تصدر عن وزارته؟ وهل له علم بمضمونها؟

وسأثقل عليكم ما ورد بها:

أولاً: حول تعرضه لوزارة الدفاع واجهزتها، تصريح المير مجيد في الرد عليه. . . العصابات - التهريب - كل هذا سنبحثه في حينه أي عندما نبحث في موازنة وزارة الدفاع.

الرئيس:

هذا وارد في الورقة التي تحملها ونحن الآن بصدد درس موازنة الانباء والارشاد. فأرجو أن لا تخرج عن الموضوع.

ريمون اده:

يا سيدي أن أتكلم في الارشاد، ما هو الارشاد؟ لم يحدث أي اضراب أو حوادث مخلة بالأمن

العام، بل اكتشفت عشرات العصابات للتهريب والتجسس والشغب، حزب التحرير العصابات، التجسس لاسرائيل، التزوير، رسائل مغفلة.
هذا ضمن الارشاد للصحف!

يا سيدي، أنا لم أبحث مرة في قضية الجيش ولكنني أتكلم بقضية المكتب الثاني الذي يتدخل بقضايا سياسية حسب رأيي كئائب.

وأنا لا أنكر أن المكتب الثاني يقوم بواجباته، ولكن لي الحق أن انتقد بعض المواضيع، لذلك ولما كانت وزارة الارشاد تكتب هذه الكتابة وأسأل معالي وزير الارشاد عنها فيجب أن لا علم له بهذه الورقة، فعندئذ اتساءل: من غير وزارة الانباء ترسل هذه الورقة للصحف ولها علاقة بوزارة الدفاع وبغيرها من الوزارات؟

الرئيس: حضرة الزميل أنا أعتبر أن كل هذا خارج عن نطاق البحث فأرجو التقيد بالنظام.

ريمون اده: سيدي الرئيس، نعود للحرية أو للديمقراطية التي يدافع عنها: هل أن اكتشاف عصابة الرسائل المغفلة التي كانت تزرع البلاد شكاً واشاعات ينافي حقوق الانسان؟

وزير الانباء والارشاد: أرجو أن يسأل حضرة الزميل، هل هذه الورقة التي يتلوها صدرت عن وكالة الانباء الوطنية؟ أم أنها أذيعت في الراديو أم أنها وصلت إليه بصورة شخصية؟ نحن لسنا مسؤولين عن مستند لم يصدر رسمياً لا عن وكالة الانباء ولا عن الاذاعة وأرجو الجواب من حضرة الزميل الآن عما إذا كانت هذه الورقة صادرة عن وكالة الانباء الوطنية؟ وهل هي صادرة عن الاذاعة أو أنها أذيعت في الاذاعة؟ إذا كان جوابه سلباً فإنني لا أتعرف عليها ولا يمكن المناقشة على اساسها.

ريمون اده: يا معالي الوزير، أنا ابتدأت وسألتك هذا السؤال لأن هذه الورقة الشبه رسمية وزعت على الجرائد واستحصلت عليها من الجرائد، وكل أصحاب الجرائد يعرفون أن هذا النوع من الورق يأتي من احدى الدوائر وليس من عندي. لذلك سألتك. وعلى كل حال فإنها بكل تأكيد صادرة عن جهاز في الدولة.

ثانياً - كون وزارة الانباء أصبحت قادرة على تبديد الشائعات والدفاع عن أعمال الدولة وفصل حركات السياسيين (هل أن السياسيين يجرعون؟) نوابك يا دولة الرئيس عندما يقومون بواجباتهم يسمى عملهم حرقاً؟

يا سيدي، يحق لي أن أعيد أن هذه الورقة تدخل في عداد الرسائل المغفلة ومما لا شك فيه أن واضعها شخص رسمي أو أنه ينتمي لهذه الوزارة أو لغيرها من الوزارات، على كل حال فهذا العمل صادر عن ادارة الدولة.

وأكتفي الآن بهذا القدر لأنني لا أريد أن أزعجك أكثر من ذلك يا معالي الوزير.

وزير الانباء:

أنت تناقش على اساس مستند؟ ولا شيء يثبت أن هذا المستند صادر عن هذه الوزارة.

ريمون اده:

والآن أسألك سؤالاً ثانياً: المجلس الوطني للسياسة يدخل ضمن وزارتك؟

نقرأ هنا: المجلس الوطني للسياسة يرد على بعض انتقادات ريمون اده. قبل كل شيء أعتقد أن اللياقة تقتضي أن يجيب الوزير على النائب. هذه هي التقاليد.

المجلس الوطني للسياسة يرد على بعض انتقادات اده (بدون إمضاء) ولا أقدر أن آخذ هذا الشيء بعين الاعتبار، على كل حال أسأل: هل هذا الرد صادر عن المجلس الوطني للسياسة؟

ثم يدافع الكاتب عن شخصه الكريم ولا أعلم من هو، ويمكن أنه يكون شارل حلو فيقول: أما فيما يتعلق باستقبال السواح الذي تعرض له الاستاذ اده فنكتفي بالقول ان مفوضية السياحة تعمل حالياً بالاتفاق مع المجلس الوطني للسياسة على تجهيز مكبتين في المطار ومكتب في المرفأ وآخر في العاصمة الاستقبال السواح.

إذاً، لم أكن «أحرق» عندما قمت بواجبي طالما أن وزارة الانباء أو هذا الشخص الذي يتكلم باسمها اعترف أن المكتب الموجود في المطار لا يليق بالسواح وأعترف أنه سينشئ مكبتين في المطار وآخر في المرفأ.

يا سيدي، الشيء الذي أريد أن أسأل معالي الوزير عنه هو: كم يقتضي من الوقت لإنشاء مكاتب في المطار وفي المرفأ تليق باستقبال السواح؟

لذلك أطلب منك يا معالي الوزير أن تهتم بالامر لأن السائح وكلنا سافرنا ونعرف التأثير بأول اتصال مع الناس. فإذا كان اتصاله الأول باناس احسنوا استقباله ورحبوا به فإنه يكون فكرة جيدة عن البلد، والعكس بالعكس. ونحن حتى الآن لم نحسن استقبال السائح كما يجب.

أما فيما يخص هذا الكتيب أو هذه النشرة التي انتقدتها في خطابي دفاعاً عن السياحة أرى بها ردا لشارل حلو يقول فيه: ان المجلس الوطني للسياسة قد أنجز الكثير. وزع مليون نشرة. وأنجز برنامج العمل للسنة المقبلة.

كل ما يمكن أن أقوله انه بعد خطابي في المجلس، صدرت هذه النشرة ولا أعلم كم كلف طبع هذه النشرة الهزيلة.

على كل حال أنا مرتاح وأنتم مرتاحون، لأنني قمت بواجبي في المجلس وبقيت هذه الاكلاف على الشعب اللبناني وعلى كل حال فهو يتحمل الكثير، وكنت قد أثرت في موضوع السياحة، لا على أساس الحرقنة بل على أساس المصلحة الوطنية، قضية شهادة العمودية. بصفتك وزيراً للسياسة هل تعتقد أنه يمكن أن تجلب عدد أكبر من السواح إذا كان رسلنا في الخارج يطلبون ممن يريدون دخول لبنان شهادة معمودية؟

سؤال بسيط جداً: هل لا تزال سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج تطلب هذه الشهادة من السائح أم

أن الحكومة قررت الغاءها؟ إن طلب تقديم هذه الشهادة لا تليق بسمعة لبنان ولا تليق بالسياسة.

ثم نعود للاذاعة

يا سيدي، أنا لست بحاجة لأن تتكلم الاذاعة اللبنانية عن نشاط المعارضة. ولكن سمعنا الاذاعة اللبنانية تتكلم عن النظام الديمقراطي. قالت الاذاعة انه أحسن نظام لهذا البلد. وقد استغربت كيف أن وزارتك المحترمة، واذاعتك المحترمة يا معالي الوزير تتكلم بالديمقراطية وتشجع الشعب على الدفاع عن الديمقراطية، وتكون أول من يخرق هذه الديمقراطية:

الديمقراطية تقوم على الانتقاد وعندما نسمع لندرا مثلاً، أم الديمقراطيات، نسمع رأي رئيس الحكومة ونسمع بذات الوقت نظرية رئيس المعارضة أو النواب المعارضين مثلاً بقضية كشمير وبغيرها من القضايا.

هذه النقطة أريد أن اجلوها، من حق المعارضة أن تسمع صوتها للشعب اللبناني، طبعاً الكلمات المهينة تشطب كما تشطب من المحضر وأما إذا كان هنالك نظرية معاكسة للنظرية الرسمية فليس هناك ما يمنع أن تقول الاذاعة اللبنانية: هذه نظرية الحكومة وهذه نظرية النائب الفلاني، لأن هذا من صميم الديمقراطية. وعندئذ نقدر أن نقول: ان الاذاعة اللبنانية تحترم الديمقراطية.

رئيس الوزراء: وزع خطابه على المواطنين ليوفر عليهم.

ريمون اده: يا سيدي، أنا وزعت خطابي على المواطنين بسبب قفل باب المناقشة. وكان عليك بصفتك وزير مالية أن تعارض قفل باب المناقشة كي تفسح المجال للمعارضة أن تجيب الحكومة. ولكن أحد نوابك بتكليف منك أو بدون تكليف قدم اقتراحاً بقفل باب المناقشة في هذا الموضوع الهام وأنت تعلم يا دولة الرئيس، أن قضية الموازنة هي أهم القضايا التي تبحث في مجلس النواب.

رئيس الوزراء: لذلك استعملنا الاذاعة حتى لا نضلل الناس لأن مناقشتك انصبت على موازنة سنة ١٩٦١.

ريمون اده: ولماذا لم تفسح لي المجال للرد على بيانك طالما أنها انصبت على موازنة سنة ١٩٦١.

رئيس الوزراء: على كل حال الرأي في هذه الديمقراطية للمجلس وهو الذي صوت على قفل باب المناقشة.

ريمون اده: أنا لم أحتج على المجلس ولكن احتججت عليك أنت كوزير مالية كان الواجب أن تقوم وتقول. لا يا سيدي أنا أريد أن أرد.

رئيس الوزراء: أنا ما بدي علم الاكثرية شو بدها تعمل.

ريمون اده: على كل حال أنا انحني أمام رأي الاكثرية. ولكن لم انته من موضوع الاذاعة هل أن الاذاعة اللبنانية مخصصة للحكومة وحدها أو أنه يمكن للمعارضة أن تسمع صوتها الشرعي، وأن تعلن

منها رأيها في القضايا التي تبحث في المجلس النيابي وليس في الشارع؟
إنني أوجه هذا السؤال الأخير إلى معالي الوزير المختص. فإذا كان يحق للمعارضة أن تسمع صوتها، وكان هناك مناقشات هامة فيجب على الاذاعة أن تذكر أقوال المعارضين في بعض مواقف الحكومة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: سيدي الرئيس، أعتقد بأن الوقت حان لأن نجلو هذه النقطة التي كثر الكلام حولها ولم يتسن لي مع الأسف أن أجيب عليها عندما نوقشت موازنة وزارة الخارجية إذ انني خلافاً لما قال الأستاذ اده: ما غبت لأتسلى، بل كنت أقوم بواجبات مهتمتي ووظيفتي كما يقوم حضرتي هنا بواجباته كنائب. هذا مع العلم بأنني كنت قد أعلمت رئيس المجلس بالأسباب التي اضطرتني إلى التغيب.

الرئيس: لقد أعلنت ذلك في المجلس.

وزير الخارجية: متابعاً - أعلمت الرئيس واعتذرت بأنني سألتغيب أربع وعشرين ساعة، ورغم ذلك عدت إلى هذا المجلس في اليوم نفسه ورجوته قبل انصرافي أن يؤجل درس موازنة الخارجية لحين عودتي إلى المجلس. وما كنت انتظر منك يا أستاذ أن تتهمني هذه التهمة غياباً.

أما والحالة هذه فلا يمنع من أن أجيب على السؤال: شهادة المعمودية، معاملة فرضت على طالبي السمّة لأسباب تتعلق بأمن الدولة ولا علاقة لها لا بالسياحة ولا بغير السياحة. هذا الموضوع ليس جديداً وقد بحث مراراً في وزارة الخارجية منذ ثلاث سنوات وهو الآن قيد البحث وقبل أن يسأل حضرة النائب المحترم سؤاله، وهو يعرف أنه قيد البحث بين وزارة الخارجية وسلطات الامن منذ ربح من الزمن، والمهم في مسعانا الذي يهدف إلى حل هذه المشكلة بصورة ايجابية تفيد البلاد ولا تضر بها هو أن نجد اللحمة بين الغاء هذا الشرط لاعطاء السمّة وبين تأمين ضرورات الامن فيما يتعلق بسلامة البلاد لم نتوصل بعد إلى إيجاد الصيغة التي تمكننا بالوقت نفسه من الغاء الشهادة ومن تأمين ما تبتغيه سلطات الامن لتأمين سلامة البلاد، ولكنني أعتقد أننا في هذا السبيل ولا بد أن نتوصل بإذن الله إلى حل هذه المشكلة بصورة ايجابية تؤدي إلى الغاء شهادة المعمودية وسلامة الامن. وبهذه المناسبة أود أن يقتنع حضرات النواب بأمر اساسي بهذا الموضوع موضوع السياحة وما إليه، السياحة شيء جميل ولا ريب ومفيد جداً للبلاد، وسمعة لبنان في الخارج تتعلق، إلى حد ما بتسهيل أمر السواح وباعطائهم فكرة عن لبنان وعن رقيه ومدنيته، ولكن قبل السياحة وقبل الربح المادي هناك دولة وهناك وطن يجب علينا ان نحميها مهما كانت الظروف وحتى مهما كانت الخسارة، فهذا الامر هو في ذلك الاطار، لذلك أرجو لا نتسرع دائماً، فنلوم عندما نرى أن هناك بعض الصعوبات أو بعض العراقيل في سبيل أمور معينة، وأن

نقدر الظرف الذي تجد فيه الحكومة نفسها، بل كل حكومة وليس هذه الحكومة عندما تعالج أمراً من هذه الأمور.

وعلى هذا الأساس أعتقد أننا بإذن الله سنصل إلى النتيجة التي نرغبونها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

الرئيس:

محسن سليم:

عطوفة الرئيس، الفكرة التي أملت إيجاد وكالة وطنية للأنباء لها صفة رسمية فكرة صائبة جداً. وإذا كنت في المناقشة العامة للموازنة قد أتيت على ذكر الوكالة الوطنية للأنباء وآتي على ذكرها في هذه الجلسة، بحضور أعضاء الحكومة المحترمين، وبحضور وزير الأنباء بالذات، فلأنتني أود أن لا تنحرف هذه الوكالة عن المخطط الذي وجدت من أجله.

أيها السادة، في المجلس النيابي الفرنسي مطبعة وتحت تصرفه آلات وماكينات تصدر نشرة بعد كل أربع وعشرين ساعة تحمل مناقشات النواب والوزراء في جميع المواضيع.

ونحن هنا والحمد لله لنا صحافة حرة تنقل أقوال النواب والوزراء إلى الرأي العام، وقد ابتهجنا نحن النواب بصورة خاصة عندما انشئت الوكالة الوطنية للأنباء، لأننا أعتقدنا بأن هذه الوكالة التي تغذي بأموال لبنانية، بأموال الشعب اللبناني، لن تقتصر أعمالها على نقل الاخبار الرسمية فقط ولكنها ستنقل أقوال النواب والوزراء إلى الصحف التي بدورها تنقل جميع هذه الأقوال إلى الرأي العام، وهذا من حق رئيس المجلس لا بل أعتقد أن من واجب الرئاسة أن تسعى وتحاول أن تنقل أقوال كل نائب في هذا المجلس إلى الرأي العام لكي يطلع عليه.

لأن لم يطلب مني أحد من النواب ما تقول به يا حضرة الزميل.

الرئيس:

محسن سليم:

متابعاً - على كل حال، ما نريده من هذه الوكالة التي لها مندوبون في هذه الليلة وفي كل ليلة في هذا المجلس، أن تنقل في الوكالة الرسمية التي تغذيها الاموال اللبنانية لا أموال الحكومة وهذه أقوال النواب أيضاً الوكالة ليست ملكاً للحكومة بل هي للشعب اللبناني الذي يدفع مرتبات الموظفين من كبيرهم إلى صغيرهم. فمن حق كل نائب على هذه الوكالة أن تنقل أقواله في الوكالة وتوزعها على الصحف وعلى النشرات، حتى تداع أقوال النواب في جميع المواضيع التي تتعلق بالمصلحة العامة.

وهذا النقص يجب أن تسده هذه الوكالة، ريثما تتمكن أنت يا دولة رئيس المجلس من أن تطلب منا نحن النواب أن نصوت على اعتماد لانشاء مطبعة خاصة بالمجلس النيابي، تصدر نشرة كالنشرة التي تصدرها برلمانات العالم بعد أربع وعشرين ساعة وقبل نشر الجريدة الرسمية لأن الجريدة الرسمية لا يطالعها إلا نفر قليل من الناس، ومن حق الرأي العام اللبناني أن يطلع بعد أربع وعشرين ساعة على أقوال كل نائب في هذا المجلس وعلى أقوال كل وزير، وتشطب طبعا العبارات النابية التي لا يجوز أن تصدر في احدى النشرات.

هذا حق وهذا واجب وأعتقد أنني أريد من القيمين على الوكالة الوطنية التي هي وكالة شعبية ووكالة وطنية، أن تقوم بهذا الواجب طالما أن المطبعة لا توجد وطالما أن هذه النشرة لم تصدر الاوامر بشأنها بعد.

هذا من جهة الوكالة الوطنية التي أريد أن ألفت نظر المسؤولين فيها إلى هذه النقطة الهامة. النقطة الثانية التي أريد أن ألفت نظر الوكالة الوطنية الرسمية إليها هي أمر خطير وهام وأرجو معالي وزير العدل ومعالي وزير الانباء أن يلتفتا إليها، لأنها من اختصاصهما معاً.

يا سيدي، نرجو منكما أن تهديا القيمين على الوكالة الوطنية نسخة عن قانون الجزاء وعن قانون أصول المحاكمات الجزائية وعن قانون المطبوعات، ليرى هؤلاء القيمين، أين تبدأ حقوقهم وأين تنتهي، ما هي الاخبار القضائية التي يجوز لهذه الوكالة الرسمية أن تنشرها وما هي الاخبار التي لا يجوز أن تنشرها. أذكرك أنت يا معالي وزير العدل وأنت يا وزير الانباء بمحاكمة المارشال بتان، لقد وقف المدعي العام الذي كان حاضراً المحاكمة، وكان قد أدلى بتصريح أعطي فيه رأيه الشخصي بالمارشال بتان قبل أن يطلب منه أن يكون محامياً عن هذه القضية. فجاء وكلاء الدفاع وقالوا للنائب العام: انك في اليوم الفلاني قد أدليت بالصریح الفلاني وانه من العار أن تأتي اليوم وتطلب اعدام المارشال بتان بعد أن تكون قد أدليت رأياً فيه قبل أن تدخل هذه المحاكمة.

أيها السادة، يتقدم شخص بشكوى على شخص آخر وترسل هذه الشكوى للتحقيق. تأتي وكالات الانباء والوكالة الرسمية للانباء وتنشر الخبر، ثم يذاع هذا الخبر على الجرائد فيشهر بالمدعى ويشهر بالمدعى عليه، وتنتهي القضية بالنتيجة إلى لا شيء!

النتيجة أيها السادة، ان الوكالة الرسمية للانباء تنشر أخباراً عن قضايا لا تزال في التحقيق ونحن نعلم يا سيدي أن القرارات الظنية لا يجوز نشرها، وأنت تعلم يا وزير العدل أن القرار الظني الذي يصدر لا يجوز نشره.

على كل حال يا سيدي، هناك أحكام براءة تصدر بعد سنوات، منذ عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً أصدرت محكمة التمييز في بيروت حكماً بالبراءة عن ثلاثة من إخواننا الارمن كانوا قد حكموا بعقوبة الاعدام وقد امضوا في السجن ثلاث سنوات شهر بهم منذ دخولهم السجن حتى خروجهم من السجن.

أنا أريد أن أصل إلى النتيجة التي بدأت بها وهي أن يفكر معالي وزير الانباء بأن عليه أن يذكر القيمين على وكالة الانباء الوطنية بهذا الامر الخطير بحيث لا ينشر في وكالة الانباء الوطنية أي خبر قضائي إلا إذا كان قد صدر عن محكمة علياً غير خاضع حكمها لاي طريق من طرق المراجعة.

هاتان الملاحظتان، أرجو من الحكومة أن تعيرهما الانتباه لأن لهاتين النقطتين أهمية كبرى بالنسبة إلى جميع المواضيع التي نعالجها في بحثنا في موضوع السياحة وفي موضوع الانباء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك المطران.

حبيب مطران:

سيدي، يظهر أن الزميل الاستاذ محسن سليم لم يطلع على تصريح دولة رئيس الوزارة في شأن دور وكالة الانباء. فقد جاء حرفياً ما يأتي: أنشئت وكالة الانباء لعرف عن نشاط وأعمال حكومتنا وبما تقوم به الدولة وقد جاء أيضاً أنها أنشئت لتدافع عن الحكومة - وكيف يمكن هذا إذا لم تكن وكالة لتصحيح ما يقال - وجاء أيضاً وهذا حرفياً: وحتى تكون قادرة على إيضاح سياستها، فلم يقل أبداً دولة الرئيس ان وكالة الانباء كانت وكالة وطنية ولجميع اللبنانيين ولكن خصص. وهذا قوله مسجل حرفياً، ولا أعتقد أنه يمكن فيه التلاعب أو التقصير أو التحوير كما عودتنا وكالة الانباء هي بالذات. وقد كنت في صدد بحث الميزانية العامة ذكرت قضية وكنت أسرعرت وطالبت في هذه الندوة، ومن هذه المنصة، تحقيقاً، حرصاً على كرامة النواب، فصدرت عن هذا الوكالة نشرتان، الأولى في ١٢ كانون. وهنا أسأل معالي الوزير الذي يشك بصحة الورقة التي تقدم بها الزميل الاستاذ ريمون اده ويتهرب منه كما تهرب مني عندما سألته وقال: سأجيب عندما تسألون. وقد وجهت سؤالاً خطياً إلى الحكومة منذ خمسة وعشرين يوماً ولم تجب عليه بعد. وقد وضعت سؤالاً قدمته للرئاسة موجهاً إلى رئاسة المجلس وإلى الزملاء حول الحادث الذي فيه مسا لكرامتهم أيضاً، وأما الرد الحكومي في النشرة فكان كما يأتي: - عدد ١٩ كانون الأول - وهذه وكالة الانباء: توضيح حول المشادة بين نائب وصحفي - نشرت بعض الصحف عن لسان النائب السيد حبيب مطران خبراً أو مشادة حصلت بينه وبين الصحفي السيد فلان المكلف من قبل الوكالة الوطنية للانباء. ولما كان ما نشر بالشكل الذي نشرته وما نسب إلى الوكالة الوطنية عن لسان الصحفي من شأنه أن يسيء إلى أكثر من مرجع تناوله الحوار، فقد أوضحت وكالة الانباء الوطنية ما يلي: على أثر المشادة التي وقعت بين النائب السيد حبيب مطران والصحفي بحاكم، أجري في وكالة الانباء تحقيق حول الموضوع أدلى فيه الصحفي بافادة خطية تختلف اختلافاً كبيراً عما ادلى به النائب المطران. ففي هذه الافادة أن النائب هو الذي تهجم على الوكالة الوطنية للانباء وألصق بها تهماً باطلة ولما كان التحقيق لم يثبت ما أورده النائب حبيب مطران وما نشر ينطبق تمام الانطباق على حقيقة ما ورد، لذلك اقتضى نشر هذا التوضيح.

وجاء في النشرة التالية أي في ٢٠ كانون. وهذه أيضاً وكالة الانباء المحترمة: نشرت الصحف توضيحاً أعلنته الوكالة الوطنية للانباء حول الحادث الذي تعرض له أحد الصحفيين «أصبح هو الذي تعرض» مع النائب حبيب مطران، قال التوضيح ان الوكالة أجرت تحقيقاً فور وقوع الحادث مع الصحفي المذكور ولم يثبت ما أورده النائب حبيب مطران.

فإذا هذه هي الوكالة على دفعتين تنشر ما يتضح منه أن الوزارة قامت بتحقيق. مع أنني أنا ادعيت في هذه

الندوة مع شهادة زميلين من النواب بشأن ما حدث لي في غرفة انتظار رئاسة مجلس الوزراء، فما كان من هذه الوكالة أو الوزارة إلا أن استدعت المدعي عليه المشكو منه واكتفت. وأن الحجة القوية هي أنها سجلت هي خطأ إفادته! وتبين أننا أصبحنا نحن كلنا كذابين!؟

فهذه المعاملة التي يطبقها معالي وزير الانباء على زملائه النواب، طبعاً هم لم يعودوا زملاء لأنه هو قد علا شأننا وأصبح وزيراً، وإنني أستغرب هذا من معالي الوزير وهو القاضي بالتحقيق سابقاً، النزبه الشريف، وعرفنا أنه فوق كل انحياز في مهنته القضائية وعرفنا أن حياته كلها مملوءة بما يشرفه. أتساءل الآن: كيف أن هذا الوزير أصبحت قواه تتلاشى وضميره يقبل على أن تنشر نتيجة هكذا تحقيق، أي ضبط إفادة المدعي عليه وإعلانه في النشرة. ونحن يا حضرة الزملاء ندفع ثمن هذه النشرة أحد عشر مليوناً!!

أما الدور الذي يلعبه معالي الوزير بالنسبة إلى دائرته، فهو غير مفرح، لم يكن للوزير أي كلمة، فهو أمام الامر الواقع وإذا شكاً أيضاً من قانونية الورقة التي تقدم بها الزميل العميد الاستاذ ريمون بك النائب فيني أبرز أنا إلى معالي الوزير أيضاً إفادة أعتقد أنه لا يمكنه أن يدعي أنها غير صحيحة!

فهني كرت مطبوع باسم «باسم الجسر» جاء فيه: أخي فلان، (وهو صحفي) لقد هاجم ادوار حنين الوكالة الوطنية في المجلس وأنت طبعاً لا تقبل هذا، أمل أن تدافع عن أخيك باسم في العدد المقبل الذي لم تعد تتصل بالاربعاء بشأنه.

- (مرفق بعض الافكار للوحي الكاريكاتوري) الامضاء «باسم».

- الكرت المرفق: الفرسان الثلاثة يزورون عمان.

فهذا تهديد عالي! نعم

إني اهنيء المشرف في آدابه وفي تهذيبه وفي احترامه للنواب. وإنني أقدم للحكومة صورة فوتوغرافية عن هذه البطاقة وعن هذه اللغة التي يهذبونها بها، وعن هذه التعبير عرفنا والحمد لله من أين جاءنا لقب الفرسان الثلاثة، ومن هو موزع الافكار السامية.

وسأوزع على المجلس كله انموذجاً عن هذا الادب الرفيع وأعطي هذه البطاقة إلى معالي الوزير ليعرف هو ويتعلم لغة وأدباً.

كل هذا والوزير ليس على علم، وكنت قد أخبرته وكنت قد تكلمت بالموضوع، ويدعي فيما بعد عندما سألته أنه لا علم له بذلك! وأكثر من ذلك أيضاً، أننا نتلقى الدروس التهذيبية اليوم من وكالة الانباء وهذه اللغة استجديناها اليوم بفضل وإشراف معالي الوزير، لأنه يقول بأنه لا علم له بذلك.

يا سيدي، كنت أنتظر من معالي الوزير كلمة اعتذار، كنت أمل أنا كلمة من حضرة المشرف الاكبر على هذه النشرة، ولكن عوضاً عنها أتخف بهاتين النشرتين من الوكالة التي تكلفنا أحد عشر مليون ليرة، والتي يقول دولة الرئيس انها أنشئت لتدافع عن الحكومة وتعبر عن فكر الحكومة.

يا سيدي، يجب أن تأخذوا الأمر بجدية. ويجب أن تعلموا أن كرامة المجلس كله في الميزان وليست كرامتي فقط، بإمكانني أن أقيم الدعوى وأعلم وأضع هذه الكلمات وهذه النشرة أن يكون أكثر تهديباً. ولكن يجب أيضاً أن يكون هناك تضامن، تكلمتم في الديمقراطية والحفاظ على المبادئ الديمقراطية وعلى كرامة هذا المجلس فالاستهتار لا يجوز في هذه القضية. واني تقدمت بعريضة إلى هذا المجلس أطلب فيها من زملائي وضع قرار بشجب هكذا معاملة وأطلب التحقيق مع من وضع هذا التحقيق: أي قاضي يقبل بهذا التحقيق؟ انني أسأل معالي الوزير بصفته قاضياً، هل يعتبر ما نشر تحقيقاً؟ وهل يجوز تكذيب ثلاثة نواب بمجرد أخذ افادة المدعى عليه؟ هل هذه هي الطريقة التي كان يتبعها عندما كان هو يقوم بالتحقيق؟ هذا استهتار لا يجوز. وقد تقدمت بطلب إلى الزملاء وشرحته لهم لأن فيه مصلحتهم وكان من الواجب أن يتلى في هذه الندوة منذ الدقيقة الأولى ولكنه لم يتل. وهذا هو نص الطلب الذي تقدمت به.

دولة رئيس المجلس النيابي وحضرات النواب المحترمين

تحية واحترام

بتاريخ ١٥/١٢/٦٢ أثناء وجودي مع بعض الزملاء النواب في غرفة الانتظار برئاسة مجلس الوزراء، تعرض لي مندوب الوكالة الوطنية للانباء المدعو نسيم عاكوم بما يسيء إلى كرامة المجلس والنواب كما أوضحت بعضه في الجلسة السابقة وكان قد قال لي: أنا لا أحترم النواب ولا الوزراء إنا نراقب أعمالهم وأقوالهم لا أحد من الوزراء يمكنه أن يتلفظ بكلمة سوى وزارة الداخلية وما فوق (وقلت ذلك بهذا المجلس وكان معي اثنان من النواب زملائي حاضرين على هذا الكلام).

أنا ما ادعيت باطلاً كما تدعي باطلاً هذه الوزارة وهذه الوكالة.

أكمل - وبدلاً من أن المسؤولين في الوكالة الوطنية للانباء وفي وزارة الانباء نفسها يعمدون إلى اتخاذ تدابير صارمة بحق هذا الموظف المحظي عمدت إلى أخذ جانبه مكررين الاساءة إلى السلطة التشريعية حيث ورد في نشرة الوكالة تاريخ ١٩/١٢/٦٢ صفحة ١٢، حرفيته - تلوته عليك - وتلوت الثانية - وحيث ان التوضيح المبين اعلاه هو أكثر اساءة إلى كرامة أحد أعضاء المجلس من اساءة مندوب الوكالة نفسه، فهذا يدل على تعمد النيل من السلطة التشريعية.

لذلك حثت بكتابي هذا أعرض الواقع على المجلس النيابي الكريم لاتخاذ ما ترونه مناسباً حفاظاً على كرامة أعضاء السلطة الثانية في الدولة وقبول فائق الاحترام.

هذا ما تقدمت به إلى الزملاء بتاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٦٢ أي منذ ٢٥ يوماً. ولم يكن لي وسيلة أخرى أبين فيها الحق الذي أقوله الآن في هذا المجلس لأن ليس هناك جريدة أو وكالة تدافع عن كرامة النواب وتقول الحقيقة. إنما هناك وكالة تقوم على الكذب والتشويش والردالة هذه الوكالة تكلفنا ١١ مليون ليرة. نعم انها تقوم على الكذب. لا هذا الموظف أحيل فيما مضى إلى المجلس التأديبي عندما كان صحفياً، نعم، هذا هو بالذات.

هو المكلف بأن يهددنا وأن يعلمنا كيف تكون الوطنية؟ وكيف يكون التهذيب العالي بهذه العبارات وهذه الكلمات؟ كفاكم صرف الأموال لتحقير النواب. فلم يعد بإمكان الحكومة أن تتهرب من المسؤولية بعد تصريح دولة الرئيس وبعد تصريح معالي الوزير.

لقد طفح الكيل، ولن نسكت، وهو ذا حبيب الذي اخطأ ولمرة واحدة أعطى الثقة، فكان للموالين حسب تصنيف الشيخ موريث هذه المعاملة، فكيف تكون معاملة من لا يوالون؟

هذا النموذج. وكان على الحكومة أن تعتذر أو أن تجيب على السؤال الذي قدمته لمعالي الوزير عندما راجعته بالامر منذ خمسة وعشرين يوماً وقال نعم عندما يأتيني السؤال أجيب عليه.

وزير الأنباء: حقيقة لقد طفح الكيل اجلس وكفاك كلاماً.

حبيب مطران: عندما أنتهي تتكلم. الحمد لله. كان يجب أن تغضب على كرامتك منذ البداية لأنك نائب قبل أن تكون وزيراً، وسيأتي يوم ويأتي عاكوم ثاني ويضعك في المركز نفسه.

وزير الأنباء: خلصنا بقا.

حبيب مطران: لا يا سيدي، ما خلصنا، كان عليك أن تقول: أنا قاصر أنا لا يمكن أن أعمل، ولكنك بدلاً من أن تتقدم باعتذار وتنفي البلاغات الكاذبة، فإنك تتقدم بتهديد. هذا النموذج. حق الناس لا يموت ولا يمكن أن تمتن كرامة أحد، أعلم أن لكل واحد كرامته، أطلب من حضرة الزملاء أن يضعوا قراراً بشجب هذه المعاملة من قبل الوكالة الوطنية. وأطلب أيضاً من الحكومة أن تعترف وتعتذر عما حدث وعن تقصيرها في التحقيق وأن تدين الموظف المسؤول والمشرف الأعلى والمرشد لهؤلاء التلاميذ، وإذا كنت قد أثرت أنا هذه الناحية فلا يعني أنني أجهل أو أنسى على ماذا يصرف مال الأنباء والدعاية، الا يكفي الحكومة الاذاعة الصامتة للمعارضين والمتكلمة للموالين؟

أين الحديث الطريف الطريف لزميلنا الدكتور البير مخير؟

أين النشاط لمعالي زميلنا أميل بك البستاني؟

أين أقوال المعارضين وماذا سيكتب عما قلته الآن في هذه الجلسة؟

هذا ما أريد أن أعرفه، نعم، لتداوله اللسان

نعم، إني أوافق الزميل محسن سليم على إحداث مطبعة للمجلس، مهما كلف الامر.

نعم يا دولة الرئيس يجب نشر كل ما يقال في هذه الندوة، لأنه لا وسيلة غير هذه الوسيلة للدفاع عن كرامة النواب وعن أقوال النواب وعن مواقف النواب لمصلحة هذا البلد ولمصلحة الشعب اللبناني.

كما اني أتوجه إلى نقابة الصحف وأطلب أيضاً منها ومن المحررين أن يتفضلوا بإنشاء وكالة.

وكالة لبنانية، وكالة حرة تنشر أخبار البلد لجميع اللبنانيين، وأطلب عندئذ من حضرات الزملاء ومن معالي وزير المال تصحيحاً لهذه الاوضاع وحرصاً على الديمقراطية لأنه لا يجوز أن يكون للحكومة سلاح وأن لا يكون لممثلي الشعب سلاح، أن يساهموا في جعل هذه الوكالة وكالة يعرف عنها أنها كلمة الشعب وكلمة الصحافة الحرة فتتشر الآراء المختلفة، وهذا ما أناشد به الصحفيين والمحررين وحضرات النواب لأنه لا يمكن أن يسمع الصوت اللبناني إلا إذا توفرت له الوسائل.

وفي النتيجة أكرر وأطلب من حضرة الزملاء أن يتكرموا أيضاً، من أجل الذود عن كرامتهم، باتخاذ قرار جواباً على عريضتي ورجائي.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الانباء والارشاد

وزير الأنباء: بالفعل انه يقتضي للمرء كثير من الصبر لتحمل واستماع ما قاله السيد حبيب بك المطران.

إن المسألة التي أثارها هي من أساسها باطلة. ان الخلاف الاساسي بينه وبين مخبر صحفي اسمه نزيه عاكوم، وقد تفلسف في غيابنا وصرف اسم عاكوم على ما يشاء - ونحن لسنا هنا للمدافعة عنه بل لنقول له: أنت تتغنى بالديمقراطية فيجب أن لا تتباهى باسم كبير تجاه شخص لا يحمل مثل هذا الاسم.

نحن في هذا البلد يجب أن نحترم بعضنا البعض وهذا اساس كل شيء، أن الوزير عندما يتولى كرسي الوزارة تبقى له كرامته ولا يمكن لأي كان أن يتناول عليه بمجرد أنه وزير. وإذا كان لك شيء فنحن مستعدون للمناقشة.

وهذا هو الحادث يا دولة الرئيس، نزيه عاكوم ليس موظفاً في الملاك كي أحيله على المجلس التأديبي وأحاكمه، نزيه عاكوم ليس موظفاً بالتعاقد كي أطبق أيضاً نفس الاصول، نزيه عاكوم شخص غير موظف ولا يوجد مذكرة بتوظيفه، نزيه عاكوم ككل مخبر صحفي تجاه جريدة الجريدة أو النهار أو السياسة أو صوت العروبة، يأتي باخبار ويقبض عنها لقاء أتعاب. أنا لو شئت أن أحاكم نزيه العاكوم لا يمكنني أن أحاكمه، نزيه عاكوم هو شخص مثل سائر الناس.

حبيب مطران: معالي الوزير يقول: شخص مثل باقي الناس ولكن هنا في هذه النشرة يقول على أثر تحقيق - أين هو التحقيق؟

وزير الأنباء: نزيه عاكوم لا يمثل وزارة الانباء، كل ما هو مطلوب منه أن يجلب أخباراً تغربلها وكالة الانباء وتنشر ما تراه مناسباً.

حبيب مطران: تقوم بتحقيق على حد قولك، نعم، والناس تطلع عليها، خذ اقرأ ما كتبت وأنت تقرأها.

وزير الأنباء: لقد اختلفت أنت مع نزيه العاكوم ككل انسان اختلف مع شخص آخر، يوجد محاكم وأنت

تعرف أبواب المحاكم، فاذهب إلى المحاكم وادع على نزيه العاكوم.

حبيب مطران: أنا أعلم على من أدعي. أنا أدعي على وكالة الانباء الوطنية.

وزير الأنباء: أما أن تطالب وزارة الانباء بمجرد أنك اختلفت مع نزيه العاكوم فهذا ما لا يمكن نترك عليه.

حبيب مطران: انه نزيه عاكوم بالنسبة إليك والذي يهمني هو نشرتك الرسمية - نعم - هذه نشرتك الرسمية.

وزير الأنباء: المسألة الثانية التي أثارها الاستاذ حبيب مطران، كنت سمعت منذ يومين خبراً بأنه يوجد مذكرة

منسوبة إلى الاستاذ باسم الجسر بالمعنى الذي أشار إليه، وقد قلت لدولة الرئيس، رئيس المجلس

ان الاصول تقضي أن يتفضل النائب ويطلعني على هذه المذكرة، كان يجب أن تطلعني على

المذكرة، وأنا استدعي باسم الجسر وأسأله إذا كانت المذكرة صادرة عنه، وعندئذ طالبه بما يجب

قانوناً. أما أن تأتي وتفاجئني بها مع العلم أنني اتصلت بالاستاذ باسم الجسر وهو شاب له من

مركزه الشخصي ومن مركز عائلته ومن ثقافته ما يجعله من مفاخر لبنان فليس لك الآن لأنك في

المجلس النيابي، ولأنك تعتقد، وهو الواقع، أنه لا يمكن ملاحقتك جزائياً بما تنطق به

وبالاهانات التي توجهها للناس.

- هنا علا الصياح والضرب على الطاولة احتجاجاً على ما جاء على لسان الوزير بحق النواب والحصانة النيابية

وطريقة الدفاع التي قام بها الوزير -

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: حضرة النواب المحترمين، لا بد لي قبل أن أعادر لبنان لمعالجة قضية كشمير، لا بد لي وأنا الذي

قلت في جلسة سابقة، جواباً على العميد الطريف الذي يريد في كل مناسبة أن يسلينا بظرفه،

بأنني مسافر بناء على دعوة رسمية. كما تفعل الهند بالنسبة لغيرنا وهو يعلم بأن كثيراً من

الرسميين في بلاد أخرى قد دعوا لمثل هذه الزيارة، فلبوها ونحن على هذا الاساس اعتقاداً منا

بأن مثل هذه الزيارات لا ينتج عنها إلا الخير وتوثيق العلاقات، وهذا ما نرغب به جميعاً. لذلك

فزيارتي لا تخرج عن هذه الحدود، وقد عين لها الموعد منذ أشهر فلم يعد باستطاعتي يا حضرة

الزميل أن أغير في هذا الموعد ذلك لأن الهند قد دعت غيري من الشخصيات الرسمية وقد

وضعت لهم ترتيباً في برنامجها ليس بمقدوري أن أغیره.

علي قبل أن أعادر لبنان وقد يكون من حسن حظي أن أعالج أيضاً موقفاً نشأ عن سوء تفاهم، لا

أظن بأن أحداً من الزملاء المحترمين يظن لحظة بأن الحكومة أو أي عضو فيها قد يحيز لنفسه أن

يفعل ما يؤدي إلى المس بكرامة أحد من الناس ذلك لأننا نقدر معنى الكرامة ونحترمها لأننا

نحترم أنفسنا.

أعيد فأكرر بأن في الامر التباساً وسوء تفاهم، لأنه قد يكون فيما ورد من وقائع شيء من

المغالطة ولأن الكلام الذي صدر على لسان معالي الوزير الآن إنما فيه حقائق فهو يعني بأن النائب

حر في أن يقول ما شاء وأنه عندما يقول لا مسؤولية عليه. وأظن بأن هذا من المبادئ المقررة والتي نسلم بها جميعاً ونحترمها.

إذا كنتم قد فهمتم غير ذلك فهناك تسجيل وأنا على استعداد بأن نستمع إليه. فإذا كان الكلام على النحو الذي ورد فإنما يكون معاليه لم يخرج على المبادئ العامة المعترف بها والمسلم بها. لذلك فأنا أكرر بأن ما قاله معالي الوزير وما قصده هو ما قلته أنا شخصياً وأظن بأن هذا الكلام لا مأخذ عليه كما أنه قال بأن النائب قد يناقش وقد يهاجم وأما المهاجم إذا كان موظفاً فإنه لا يستطيع أن يرد على التهم الموجهة إليه. إنني سألت معالي الوزير الآن عن هذه الوقائع التي تفضل بها حضرة النائب المحترم الاستاذ حبيب المطران الذي نعرفه عن كثب والذي تربطنا به صداقة شخصية ونحن نعلم بأنه من الرجال في هذا المجلس الذين يغارون على كراماتهم. لذلك فأنا لا أريد أن أبحث في أساس الموضوع، لأنني كما علمت من معالي الوزير إن هذا الامر ليس واقعاً وصحيحاً وقد نفى ما نسب إليه ومع ذلك فإنني أتقدم من حضرة النائب بالاعتذار عن هذا الشيء سواء أكان صحيحاً أو غير صحيح لأن الحكومة لا يمكن أن تقبل بأن يصدر مثل هذا الشيء عن أي شخص سواء كان رسمياً أو غير رسمي.

- تصفيق -

لذلك فإنني أرجو حضرة النائب المحترم الذي اعتبر بأن ثورته في محلها تماماً لأنه لو كان أي واحد منا في مثل مركزه لكان ثار نفس الثورة، لذلك عذراً مرة ثانية.

حبيب مطران: أشكر دولة الرئيس وأتمنى له سفراً سعيداً بعد أن أصلح هذا الامر وعليه أن يصلح أموراً كثيرة وأنا أشكره شخصياً.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس صائب بك سلام.

صائب سلام: يا سيدي، إما أن تنشر الصحف في الغد أقوال الزميل الكريم الاستاذ حبيب مطران أو لا تنشرها فهذا أمر يبقى داخل لبنان. وأما أن يعلن رئيس الوزارة المسؤول في المجلس النيابي بأنه ذهب إلى الهند لحل قضية كشمير فهذا أمر خطير وفيه مسؤولية لا يجوز الاستخفاف بها. فستتأهلها وكالات الانباء وتنقلها إلى العالم. فنحن بحق النيابة هنا نحسب أن نعلم: هل أن رئيس الحكومة ذهب من أجل حل قضية كشمير؟

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: صائب بك قد أخرجني إذ إنه لم ينتبه إلى الأسلوب الذي سبكت فيه جوابي على قضية سفري لأنني أراها تشغل بال البعض فقلت بأنني ذاهب كسواي ممن وجهت إليهم دعوات رسمية وقد وجهت إلي هذه الدعوة منذ الصيف في الوقت الذي لم تكن فيه بالنسبة لي ولا بالنسبة للواقع أية علاقة بالتدخل بأمور قد لا نكون مسؤولين فيها، إنما قلت: بأن سفري إنما هي تلبية لدعوة

رسمية كريمة قبلتها لاعتقادي بأن مثل هذه الزيارات ينتج عنها الخير والفائدة للبنان. صائب سلام: إذا كان هذا النوع من الاسطوانات يغطي بأجوبة على بعض الاسئلة محلياً، فهو لا يغطي اعلان رئيس حكومة مسؤول فالخارج لم يفهم الاسلوب، وأعترف أنني أنا لا أفهمه يا دولة الرئيس. أعلن رئيس حكومة أنه ذاهب لحل قضية، ونحن نريد أن نعرف، هل هو ذاهب لحل قضية كشمير أو لا؟

يا سيدي، بالاستخفاف والاستهتار لا تعالج مثل هذه القضايا.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: أنت على حق أن تعطي الموضوع هذه الاهمية، فكشمير موجودة وأما أنا فلست ذاهباً من أجلها. أهذا واضح هكذا؟

أريد أن أسافر وأنا على اتفاق معك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس، يظهر أن معالي وزير الخارجية قد خرج من القاعة وكنت أود أن أرد عليه بما يتعلق بشهادة المعمودية التي يتطلبها السلك الخارجي اللبناني ممن يطلبون سمة الدخول إلى لبنان. هذا في الحقل السياحي يا سيدي، ومن حقي أنا ككاتب بالنسبة لما تعطي الحكومة من ملايين في سبيل السياحة، أن أطلب من معالي وزير الخارجية ايضاحاً حول هذا الامر.

- وهنا دخل وزير الخارجية -

البير مخير: متابعاً - يا معالي وزير الخارجية، بما أن قضية شهادة المعمودية هي في صلب موضوع السياحة وبناء على الجواب الذي أجبتكم به بأنكم تسعون لازالة هذه الصعوبة فأنا أسأل: إذا كان هذا القرار أو هذا القانون أو هذه المعلومات التي ترسلها وزارة الخارجية إلى ممثلنا في الخارج، صادرة عن الحكومة اللبنانية فإنني أطلب الغاءها وأما إذا كان هذا التدبير صادراً عن الجامعة العربية فإنني أعرف جيداً بأن احدى الدول الكبرى بهذه الجامعة وهي مصر قد ألغت هذه الشهادة من المعلومات التي تعطيها لممثليها في الخارج. فأنا أسأل: هل أن الحكومة هي التي وضعت هذه المعلومات أم الجامعة العربية؟

فإذا كانت الحكومة هي التي وضعتها فلتتكرم على هذا البلد السياحي بالغائها وأما إذا كانت الجامعة العربية فأعود وأقول ان دولة كبرى في هذه الجامعة هي الجمهورية العربية المتحدة قد أزالته هذه الشهادة من المعلومات التي أرسلتها للسلك الخارجي.

عطوفة الرئيس، إما أن نناقش الميزانية مع الوزراء أو نناقشها مع أنفسنا. فليفضل الوزراء ويردوا على أسئلة النواب أو أن تتكرموا وترفعوا الجلسة.

الرئيس: حضرة النائب، الاصول تقضي بأن توجه الكلام للمجلس أو لرئيس المجلس فالوزراء هم كبقية النواب.

البر مخير: عطوفة الرئيس، اني أرجو دعوة معالي وزير الداخلية إلى هذه القاعة فهو في القاعة المجاورة، لأنني أود أن أتوجه بأسئلة إليه شخصياً.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة التصويت على الموازنة. فرفعت الجلسة في الساعة التاسعة والرابع مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس

منير أبو فاضل

أمين السر

هاشم الحسني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - تصديق موازنة الباب الثاني عشر - وزارة الارشاد والانباء والسياحة.

٣ - تصديق موازنة الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، انطوان صحنوي، ادوار حنين. وارتكس شامليان، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، أمين الحافظ، سعيد طوق، علي عبد الكريم، سليمان فرنجية، يوسف كرم، إبراهيم العبد الله، وشبلي العريان.

واعتذر السادة: موريس الجميل، قبلان قبلان، معروف سعد، محمد حمزة، عدنان الحكيم، حبيب كيروز، وكميل عقل.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: الامير مجيد ارسلان، رينه معوض، فيليب تقلا، علي بزي، رفيق نجا، بيار الجميل جان عزيز وجوزف اسكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة،

حضرات النواب المحترمين، الغائبون، تلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تلى اسماءهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: عدنان الحكيم، سورين خان أميران، انطوان صحنوي، فضل الله تلحوق، جبرائيل جرمانوس، عصام الحجار، كميل شمعون، سالم عبد النور، فؤاد البرط، سعيد طوق، سليمان فرنجية، جعفر شرف الدين، إبراهيم العبد الله، سميح عسيان، وشلي العريان.

واعتذر السادة: عادل عسيان، معروف سعد، الياس الخوري، موريس الجميل، الامير عبد العزيز شهاب، قبالان قبالان، محمد علم الدين، محمد فتفت، حبيب كيروز، وكميل عقل.

وتمثلت الحكومة بالسادة: دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامة وأصحاب المعالي الوزراء، بيار الجميل، رفيق نجا، جوزف اسكاف، فيليب تقلا، رينه معوض، فيليب بولس، كامل الاسعد، جان عزيز، فؤاد بطرس، كمال جنبلاط، على بزي، والامير مجيد ارسلان.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم استأنف المجلس بحث موازنة الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني فصدقها ثم صدق مع بعض التعديلات موازنة الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف، وموازنة مديرية الهاتف العامة. وعرضت موازنة وزارة الانباء والارشاد والسياحة على البحث فاشترك في بحثها عدد من حضرة النواب.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة والرابع مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر؟

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

نستأنف بحث الموازنة في الباب الثاني عشر - وزارة الارشاد والانباء والسياحة والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس، لقد تكلم الزملاء كثيراً في حدود وزارة الانباء والارشاد، أما أنا فسأتكلم في الناحية الاخيرة من متعلقات هذه الوزارة وهي السياحة، أنا مع الحكومة عندما تجهز هذا البلد المضيف الجميل لاستقبال السواح، لأنني أعلم جيداً أن احدى مجالات هذا البلد هي السياحة، ولقد حصل حادث منذ ثلاثة أيام في هذا البلد، جعل الرأي العام يتساءل: لماذا تصرف كل هذه الملايين في الناحية السياحية والحكومة حين تأتي بعمل واحد، تقض مضاجع اللبنانيين وتقلق

راحة تفكيرهم وطمأنينة نفسياتهم؟ قد يقول قائل: أبعد «جوني هوليداي» وما سبب هذا الامر؟ أنه يرقص «التويست». يا سيدي لا يهمني كثيراً التويست، إنما يهمني كل ما رافق هذا الابعاد من تدابير ومن أمور أتخذت مظهراً للعيان عن نفسية الحكم وعدم الانسجام الحكومي كما ظهرت للعيان الادارات عارية ويرى معالمها كل ذي بصيرة.

يا سيدي، أبدأ بدخول «جوني هوليداي» إلى هذا البلد، دخل بعد أن قام بطلب من باريس وحاز الموافقة من وزارة الخارجية ومن الامن العام ومن وزارة الداخلية، وفي طلب هذا الرجل أنه أت لكازينو لبنان لرقصة التويست. فإذا كان في نية الحكومة منع «جوني هوليداي» من الاتيان إلى هنا؟ كان عليها مثلما تدقق باوراق المعمودية مع غيره أن تبحث معه وتمنعه من المجيء. وقد جاء يا سيدي، «جوني هوليداي» وهو رجل عالمي معروف، وفنان ربما قد يسبح على هذا البلد نوعاً من المرح ونوعاً من الاثر في الاندية الدولية.

ماذا كان موقف وزارة الانباء من هذا الرجل؟ في الساعة الواحدة من بعد ظهر الجمعة تماماً سمعنا الاذاعة اللبنانية تقول: وصل جوني هوليداي راقص التويست وقد صرح في باريس قبل مجيئه بأنه ذاهب إلى البلد المضيف لبنان، هذا البلد القديم العريق المدنية، ولقد لبى الطلب بناء لما لهذا البلد من تعلق ومن حرية ومن بحبوحه. هذا ما اذاعته الاذاعة اللبنانية في الساعة الواحدة بعد الظهر، وعند المساء تناول العشاء مع رئيس الحكومة اللبنانية على طاولة واحدة، وفي اليوم التالي في الساعة الحادية عشرة طرق رجال الامن العام بابه وكانوا ثلاثة رجال يحملون مسدساتهم ويقولون له: اتبعنا إلى الامن العام.

فقابلت هذا الرجل لأعرف حقيقة الامر، فإذا بالحادثة حصلت كما يلي: قال جوني هوليداي لرجال الامن أنا لست مجرمًا يا أخي، فلماذا هذه المعاملة؟ دعوني أرتدي ثيابي، أجابوه عجل بالمسير، وبعد جدال وقع بينهم وبينه سمح له أن يلبس قسماً من ثيابه ويتوجه إلى الامن العام، وهناك يا سيدي في الامن العام قيل له: يجب أن تترك البلاد فوراً لأن حياتك في خطر. يا سيدي أنا أريد أن أسأل الحكومة: كيف يمكن أن يقال لرجل غريب في هذا البلد من قبل سلطة «مؤمنة على الامن» أن حياتك في خطر؟.

فاجابهم هوليداي: انني أتحمل مسؤولية حياتي، وأنا أدافع عن نفسي فقالوا له: أنت لا تعرف الوضع يجب أن تذهب فوراً. أجابهم: يا أخي أنا كنت في الكونغو، ولا أعتقد أن الخطر هنا يداهمني أكثر من الكونغو. ومن ثم وضع في غرفة مظلمة في الامن العام حيث لاقى عقاباً على مجيئه إلى هذا البلد الذي تعده الحكومة للسياحة.

عطوفة الرئيس، رب قائل يقول: انها حادثة بسيطة، وسبق لي أن قلت انها حادثة خطيرة لأنكم

سمعتهم مسؤولاً في الامن العام يقول لاجنبي ان حياتك في خطر لا تعلم ما سيحصل لك في هذا البلد، فهل يجوز هذا القول من ناحية الامن العام يا سيدي؟

والامر الثاني يا سيدي، ما ترى هذا الرجل يقول عنا في الاندية الدولية عما رآه وعما نزل به من اهانة وحرمان، ولقد ظهر هذا اليوم في جريدة فرانس سوار أحد الصحف الباريسية ما سأقرأه على مسامع الزملاء عن هذا الحادث، إنما قبل أن أقرأ عليكم أعود لذكركم عما كتب في الصحف اللبنانية وماذا صدر عن الوزراء، قالت بعض الصحف: ان وزارة العدلية أعطت استفتاء بأنه يمكن لوزير الداخلية أن يطرد هذا الرجل بالنسبة للامن. وإذا بمعالى وزير العدلية ولا نعلم غيره اليوم (بالرغم من علمي أنه لا يتضامن مع معالي وزير الداخلية) يصيح في اليوم التالي بأن وزارة العدلية لا ولن تستفتي أحد وإن قرار وزير الداخلية في غير محله فقرار منع التويست في محافظة جبل لبنان، لا يسري مفعوله على المحافظة، لأن القرار صدر من محافظة بيروت.

يا عطوفة الرئيس، كيف يجوز لوزيرين أن يعطيا تصريحين مختلفين فلو نحن أخذنا بيانات الحكومة عن الامن في البلد لوجدنا أن الحكومة تطمئن مواطنيها «الامن على ما يرام» ونحن نعلم أن الامن على ما يرام، إذا ما الذي جرى لمعالى وزير الداخلية الذي تهرب اليوم وأمس من الاسئلة. حتى يعطي أمراً مخالفاً للقانون وسيتحمل الخزينة اللبنانية هذه المخالفة؟ أنا أعلم جيداً أن هنالك دعوى قدمت إلى مجلس الشورى تطالب الحكومة بالتعويض. الا ترى الحكومة ويرى الزملاء أن عملاً كهذا يخالف للقوانين يجب أن يتحمل وزره وزير الداخلية وحده لأنه تصرف عكس القوانين وخالفها.

ومن ثم تصريح وزير العدل، يشجع لاقامة الدعوى على الحكومة وعلى ربحها.

إذا يا سيدي، من يحكمنا؟ من المسؤول عن هذا الوضع الذي تجلى في هذه الحادث؟

نعم لقد صدرت اليوم بين الصحف العالمية صحيفة «فرانس - سوار». ماذا قال فيها جوني هوليداي عن المعاملة التي لقيها، قال: لو قيض للحكومة أن قبضت علينا بجرم السرقة المشهود، لما كنا عوملنا هذه المعاملة. ومن جهة ثانية، أن جوني هوليداي كان كثير التهذيب لم يشأ أن يقول كل ما جال بفكره حتى طرق بابة البوليس، إذ قال لي: عندما جاء البوليس يقودني إلى الامن العام، وكنت في المساء قد تناولت العشاء مع رئيس الحكومة تأسفت على الرئيس لأنني وجدته. شخصاً ممتازاً وقت في نفسي لا يمكن أن يكون هنالك انقلاب. وقد رأى رئيس الوزارة في الامن العام.

عطوفة الرئيس، قد يقال ان المعارضة تجد دائماً الاسباب فإذا كان لنا أن نتعظ من هذا الحادث

فلان المعارضة تنظر إلى هذه الحكومة بمنظار الانتقاد من خلال هذا الحادث بالذات. إن من جهة التضامن الوزاري أو من جهة «كل واحد فاتح دكانة لخالو» أو من جهة مخالفة القوانين. فكيف يمكن يا سيدي أن تطمئن، عندما يعرف، القاضي والداني من المواطنين أن وزير الداخلية عن سابق عمد وتصميم يخالف القوانين؟ أو كيف يمكن لنا أن نطلب غداً من مواطن يعيش في قرية نائية أن يحترم القانون الذي يخالفه المتسلط على هذا القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: سيدي الرئيس، لم يكون بودي أن الج في موضوع مناقشة قضية هوليديا إنما بعد أن تكلم زميلي الدكتور مخير، أرى من واجبي أن أقول كلمة مختصرة في هذا الشأن: أنا لا أهتم كثيراً لقضية ابعاد هوليديا عن لبنان فهذا أمر على الحكومة أن تبرره، ليس فقط في المجلس النيابي، بل للرأي العام اللبناني أيضاً. أما الوضع الذي من واجبي أن أسأل عنه ومن واجب الحكومة أن تجلوه لنا فهو عن المرحلة التي سبقت مجيء هوليديا إلى لبنان، هل صحيح ما يقال من أن هوليديا عندما رخص له بالمجيء إلى لبنان كانت المراجع المسؤولة في الحكومة اللبنانية والمعنية بقضية دخول الاجانب والفنانين على علم من أن هذا الشخص إنما طلب دخول لبنان ليمارس رقصة التويست أم لا؟ لأن القضية تأخذ وجهاً ثانياً إذا تمكنت الحكومة من أن تقنعنا وتقنع الرأي العام اللبناني أنها بالفعل كانت تجهل أن هذا الشخص إنما سمح له بدخول لبنان لممارسة هذه الرقصة التي كان سبق لمعالي وزير الداخلية وأمر بمنعها في مدينة بيروت فقط. ثم النقطة الثانية التي تعنيني من الامر والتي أنتظر من الحكومة جواباً عليها هي التصريحات التي قرأناها في الصحف لبعض الوزراء تعليقا على هذا الحادث، كيف يجوز لوزير ما في حكومة ما أن يتهم زميلاً له بالتعسف وبمخالفة القانون وأن يبقى هذا الوزير جالساً جنباً إلى جنب الوزير الذي يتهمه بالتعسف وبمخالفة القانون.

أنا لا أنظر إلى القضية من وجهة حادث عابر، إنما أنظر إليها من وجهة مصلحة الحكم في هذا البلد، إن هذه التصرفات تجعل الرأي العام اللبناني يظن أن الحكومة اللبنانية إنما ابتدعت طريقة جديدة في الحكم. هذه الطريقة التي لم يتعرف إليها بعد أي بلد متحضر كلبان.

أكتفي بهذا القدر، ثم انتقل إلى القضية الثانية التي كانت مجال أخذ ورد الليلة الماضية.

يا سيدي، أنا أفهم أن يكون للحكومة اللبنانية وكالة أنباء تستعين بها في أعمالها الارشادي والتوجيهي، وأنا شخصياً لست فقط أرضى بهذا خلافاً للرأي الذي ابداه بعض الزملاء، إنما أرى أن هذا الامر أصبح من مقتضيات الحكم، أن تستعين الحكومة بهكذا جهاز لارشاد اللبنانيين ولتوجيههم ولإفهام اللبنانيين عن مدى النشاط الذي تقوم به الحكومة في مختلف مجالات

نشاطاتها، إنما الذي لا أفهمه ولا يمكن أن أسلم به وأعتقد أن المجلس النيابي أيضاً لا يمكن أن يسلم به هو أن يستعمل هذا الجهاز لشرشرة النواب، أياً كان النائب الذي يتعرض له.

إن مجال الاخذ والرد بين النواب والحكومة، هو هذا المجلس ولا يجوز أن تتولى الحكومة الرد على أي نائب معارضاً كان أم موالياً بواسطة وكالة أخبار. هذا الجهاز أصبح جهازاً حكومياً فكما أنه يمنع على أي جهاز حكومي أن يتعرض لما يقوله النواب وأن يفند ما يقوله النواب، سواء كان هذا التنفيذ للتأييد أم للتقريع، هكذا هذه الوكالة التي يصرف عليها مال الدولة، لا يجوز أن تتخذ وسيلة للرد على ما يدور بين النواب والحكومة. على الحكومة أن تقارع النواب في قاعة المجلس النيابي، «إلا إذا وافقتنا الحكومة على أن يكون لنا أيضاً جهاز خاص يتولى الدفاع عنا عندما تختلف وجهات النظر بين نائب» ما وبين الحكومة.

فإما أن تحصروا مهمة هذه الوكالة بالارشاد والتوجيه وإما أن تضعونها وإياكم على قدم المساواة وهذا ليس بعسير علينا كنواب، فيكون لنا جهاز يعمل تحت إشرافنا ويتولى الدفاع عن وجهة نظرنا عندما تختلف وجهة نظر أي نائب مع وجهة نظر الحكومة.

- تصفيق -

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

عطوفة الرئيس، كأني بين البارحة واليوم نعمل سياحة في لبنان، من الحاكوم إلى ورقة المعمودية فننسى السوق المشتركة، ومناقشات المجلس النيابي ونتوقف عند هذه الامور منصرفين إلى حادث جوني هوليدي الذي كان يجب أن نمر به مرور الكرام لأن هذا التصرف الذي صدر عن رجل ليس هو التصرف الأول من نوعه وقد يكون مطابقاً لقانون أو غير مطابق إنما جرى البحث عليه على لسان زميلي اللذين سبقاني في هذا الموضوع. غير أن هنالك تصرفاً كيفياً آخر أظنه من عنديات معالي وزير الداخلية إذ أتمنى لو كان حاضرات لأسأله بدوري عن هذه التصرف الذي يتعلق بالاسلحة، فإذا ما أبديت وجهة نظر في هذا الموضوع يا سيدي الرئيس، فلأنني أعتبر أن موضوع الاسلحة، اسلحة الصيد هو غير الاسلحة التي يتدبرها جهاز غير هذا الجهاز، ان هذا النوع من الاسلحة هو بين أيدي ثلاثمائة وتسعة عشر تاجراً لبنانياً، والقرار بالمنع يتناول هذه الفئة من اللبنانيين الذين لا يقل رأس مالهم المتداول عن السبعة ملايين وبضع مئات آلاف الليرات، إن هذا الامر يستحق أن نتوقف عنده لنسأل الوزارة المختصة عن الحكمة التي دعت إلى اتخاذ هذا التدبير، وأراك يا دولة الرئيس تريد أن تسألني ماهي مهمة الاسلحة في السياحة؟ فأقول لك، ان من أنواع السياحة الصيد، ومن أنواع السياحة، السير، ومن أنواع السياحة، الرياضة على جميع أنواعها، تكون رقصة التويست هي رياضة وليس موضوع السير في الصيد

موضوع رياضة؟ الم يتعلق هذا يا سيدي الرئيس بموضوع السياحة والاصطياف ويكون في صلاحية هذه الوزارة؟

هذا ما دعاني لأن اسأل الوزارة المختصة باسم ثلاثمائة وتسعة عشر تاجراً لبنانياً يتداولون مبلغاً لا يقل عن سبعة ملايين ليرة عن هذا التصرف ولنفترض أن الاستحقاقات توجبت عليهم اليوم أو غداً أو بعد غد. فماذا يكون مصير هؤلاء التجار؟ الا يكون مصيرهم الافلاس يا سيدي؟ الم يتعلق هذا الامر بالوضع الذي نعانیه اليوم من أن ثلاثمائة لبناني يتوقفون عن بيع أسلحة الصيد وعن استيراد الذخائر المعدة لهذا النوع من الرياضة؟ إن هذا الامر يستحق أن نتوقف عنده أكثر بكثير مما توقفنا عند جوني هوليداي البالغ تسعة عشر عاماً، والذي جعل الصحافة والرأي العام وأركان الحكومة وخاصة وزارة الداخلية في بلبلة تنطوي على هزة انشراحية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس، لن أعود إلى الحديث الذي أثاره الزميل السيد حبيب مطران، لأن دولة الرئيس بحكمته واتزانته واعتذاره حسم الموضوع، إنما لا بد لي من أن أقول كلمة في الوكالة الوطنية للانباء، هذه الوكالة التي هي فوق الوكالات والتي تثير الخطر على ما عداها من الوكالات، وفضلاً عن أنها تثير الخطر في المدى البعيد على حرية الصحافة في لبنان، فهي كما أن يكون للحكومة وكالة تنقل وقائع المحاكم وتزاحم الوكالات المحلية وتذهب وتأخذ الحوادث العادية وتبعث بها إلى الصحف تارة صحيحة وتارة مشوهة إنما قصدنا أن تغطي هذه الوكالة النشاط الذي يقوم به لبنان في حقل العمران، وفي حقل خدمة لبنان في كل مكان، هنا وفي الخارج، هذا ما أردناه من وكالة الانباء وما أردناه أن تكون وكالة لا للدعاية للوزير نفسه أو لأحد من موظفيه. لقد خرجت الوكالة عن الهدف الذي رسمناه نحن لها. فإذا ما لفت نظر الوزير إلى ذلك فإنما أرجو منه أن يعود بها إلى حيث أردنا أن تظل هذه الوكالة.

نتنقل إلى ناحية ثانية أرى أن الوزير المحترم أو أن الوزارة قد خرجت عن التخطيط الذي كنا قد رسمناه، وهو الدعاية للسياحة والاصطياف والاشتاء خارج لبنان، لقد كان المشروع قيد الدرس عندما أصررت أنا على أن يكون القيام بهذه الدعاية تحت إشراف سفاراتنا وقنصلياتنا العامة ولم اشأ وحتى الآن لم أوافق على أن تقوم هذه الاعمال في منأى عن السفارات التي تكلفنا الملايين.

سمعت على أنه قد كتب يافطة في زاوية صغيرة في مكان ما في شارع «المازي» في باريس «زوروا لبنان» كلفتنا عشرات الالوف من الليرات ويوم سألت السفارة عندما كنت في باريس أجابت: لا علم لنا بها. ولو فرضنا أنها وضعت بهذا الشكل لما اقتضى الامر تكاليف هذا المبلغ. لذلك لا يجوز في أي بلد في العالم أن تكون السفارات غريبة عن نشاط الحكومة في حقل الدعاية للسياحة والاصطياف.

وأود أن ألفت نظر الوزير أيضاً إلى أن يفتكر بطريقة ينسجم فيها بالعمل مع وزارة الخارجية، فيكون لنا في كل سفارة موظف مختص يمثل وكالة الانباء والارشاد ويتعاون تعاوناً وثيقاً كما يجري في جميع بلاد العالم.

ثم أود أن أتكلم الآن عن السياحة، ولي كلمة أخيرة بعد ذلك عن الصحافة، أما من ناحية السياحة فقد قال لي زميلي سليمان فرنجية بعد أن عاد من رحلته من أوروبا وكنت يومها وزيراً للسياحة قال: «يا عبد الله شو بدكم بهامي اللي بتتغنوا فيها وبهالوديان اللي بتحكوا عنها هيدي في بلاد أوروبا وأميركا في منها كثير، إذا بدكم بالفعل تحيبوا ناس إلى لبنان؟ نظموا قضية الآثار.»

الآثار، الآثار يا سيدي، ليس في الدنيا مكان مثل بعلبك على الإطلاق... الاميركان أو الهنود إذا جاؤوا إلى لبنان يزورون أولاً سور بعلبك والآثار العظيمة الموجودة عندنا.

أيها السادة المحترمون، لقد خصصت عندما كنت وزيراً للداخلية والانباء / ٣٠٠ / الف ليرة لاقامة مدخل لبعلبك «الاميركاني لمن ييجي وبيقطع الدنيا بيدخل إلى بعلبك بزواريب...»

«عملت خريطة ورتبتها وجبت مهندسين وساويتها والـ / ٣٠٠ / الف ليرة موجودة في الصندوق. سألت نصري سلهب عن هذا الشيء فقال لي، بعد كل شيء مطرحو».

يا سيدي، أنا أعتقد أنه يجوز أن نلفت أنظاركم إلى هذا النقد البناء الذي طالما يتغنى به المنشدون والعازفون في هذا المجلس.

فالسياحة هي مصدر من مصادر الثروة، وكنت أود لو أن هناك وزارة خاصة للسياحة، لأنها بالفعل هي المورد الصحيح الذي يجتذب المال إلى لبنان وحسبك أن تلقي نظرة يا معالي الزميل على ما يجري في البلدان المجاورة لتنشيط السياحة والاعمال الضخمة والفنادق الكبيرة التي تبنى وتقام، ونحن لا بأس بنهضتنا إذا قدرنا ما للسياحة في إيطاليا وفي فرنسا وفي أقطار العالم من أثر في المورد الذي يعيش عليه هذا البلد.

وأخيراً أنتقل إلى موضوع ربما يقال. انني كصحفي أتكلم عنه، نعم، ولماذا لا أتكلم كصحفي؟ ليست وزارة الانباء هي وزارة الصحافة؟ وهل يجوز أن تكون وزارة الانباء غريبة عن الصحافة؟

أريد أن أتكلم عن التلفزيون ثم أنتقل إلى الصحافة، إن التلفزيون في لبنان يقوم على أساس وجود شركتين إحداهما تملك قنالين، والاخرى تملك قنالا واحدا وكلاهما تعملان وتعتمدان في موردتهما على الاعلان. وقد استفاقت الحكومة إلى انشاء إذاعة كبرى، وبالفعل كبرى يبلغ صوتنا

فيها إلى أقاصي الدنيا، ولكن الذين يستمعون إلى الإذاعة أقل بكثير من الذين يشاهدون التلفزيون، لأن التلفزيون هو سلاح العصر ولا يجوز أن تبقى الحكومة غريبة عن هذا الواقع. فالتلفزيون القائم في لبنان يجب أن يكون للحكومة مساهمة فيه، وقد وضعت مشروعاً عندما كنت في الوزارة، يجعل التلفزيونات مع الحكومة مصلحة مشتركة على أسس مدروسة، لأن الدولة عندما تعنى بالتلفزيون تستطيع أن تقدم ما لا يمكن أن يقدمه التلفزيون ذاته عندما يعتمد فقط على الموارد الاعلانية. أقصد بذلك أن وزارة الانباء تملك اليوم إذاعة ضخمة، ومناهج إذاعتها من أجمل المناهج تصرف عليها مبالغ طائلة. لماذا لا نتعاون ونطورها؟ فنخرج هذه مع التلفزيونات دون أن تكلفنا إلا الكاميرا.

يا سيدي الوزير، أرجو مخلصاً أن تعمل من أجل دمج هذه التلفزيونات مع الدولة حتى تعمد وحتى تخرج عن رسالتها التجارية وتصبح الرسالة التوجيهية الصحيحة. مثلاً مقال وخمسة عشر حديثاً في الإذاعة ما يعادل صورة واحدة في التلفزيون.

يا سيدي مع كل تقديري لحديث خاص جرى بيني وبينك في شأن هذا المشروع أود أن أقول: ان التلفزيون قد أساء إلى الصحافة، وهذا بيت القصيد، أخذ الكمية المحدودة من الاعلانات التي كانت تعيش منها الصحافة الحرة الشريفة، أخذها التلفزيون وأصبحت الصحافة بحاجة إلى موارد تستطيع أن تعيش منها بشرف، وقد تحدثت مع نقيب الصحافة وطلبت منه إعداد مشروع لطريقة معقولة صحيحة سليمة نستطيع أن نعيد للصحافة حقها المشروع بالاعلان، لأن الصحافة كما تعلم يا وزير الصحافة لا تعيش في بلاد الناس إلا على موارد الاعلانات، وعندما تؤخذ منها موارد الاعلانات، تصاب عندئذ بنكبات ومن يصاب بالضائقة لا يلام إذا تلفت إلى الشرق أو إلى الغرب أو إلى فوق أو إلى تحت، وإذا كنا بالفعل حريصين أن تبقى صحافتنا متجردة حرة ونحن حريصون على ذلك، فعلينا أن نؤمن لها الموارد الصحيحة، ونعيد إليها ما يمكن إعادته من الجهات التي سطت عليها وأخذت منها هذا الحق.

وفي الختام أرجو أن نسمو في أبحاثنا فوق هذا الموضوع الذي أثرتموه وهو قضية ملك التويزة، لا لأننا جمهوريون فحسب، فالملوك ليس لهم مجال عندنا، ولكن لأننا لا شك نؤيد كل ما يقوم به أي وزير في سبيل المحافظة على الحشمة والآداب العامة ونحن نريد أن نميز بين المبادئ وبين الوقائع نحن كلنا متفقون على أن من واجباتنا أن ندافع عن الحشمة وعن الوقار في لبنان، وأما كل ما يتعلق بحادثة معينة فأرجو أن لا يستغرق من وقتنا هذا المقدار من الأهمية لأن الناس تنظر إلينا وتعرف أن أماننا أخطاراً وأماننا قضايا هامة يحسن بنا أن نفكر بها قبل أن نفكر أكثر من اللازم بقضايا طارئة عابرة والسلام.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي دولة الرئيس، لا يمكن أن يكون أحد منا ضد ما قاله الزميل الاستاذ عبد الله المشنوق، فكلنا نؤيد أي تدبير للحفاظ على الحشمة والآداب العامة. وإنما المهم في هذه القضية ويجب أن يهتم لها كل نائب هو درس موازنة الدولة، وإن هذا الامر الذي تثيرونه هو انعكاس على موازنة الدولة وعلى خزينة الدولة.

أنا مع وزير الداخلية في قراراته في الحفاظ على الآداب العامة ولكن يا سيدي إذا كان هذا الامر خطأ من الحكومة وقد تقدم الذين أصابهم الضرر بطلب تعويض كما تنص القوانين اللبنانية التي صدرت عن هذا المجلس والتي تعمل بها الحكومة؟ فمن يكون مسؤولاً عن دفع الاموال إذا ما حكم لهؤلاء الاشخاص بتعويض؟ هذا الامر يهمني من هذه الناحية ولا يهمني من ناحية أخرى.

أما ما قاله الزميل الاستاذ نهاد بويز بأن هنالك ثلاثمائة وتسعة عشر لبنانياً يتاجرون بأسلحة الصيد، وبيع الذخيرة فهو على حق وأضيف إلى قوله: بأن هنالك / ١٥٠٠ / عائلة لبنانية يعيشون من هذا العمل في لبنان. ومنهم من يعمل منذ أربعين سنة وأكثر في هذا الحقل. والبارحة كنت في دار الحكومة في السراي، وكان بعض انصار هذه الفئة أمام غرفة دولة رئيس مجلس الوزراء، وأعرف واحداً منهم شخصياً كنا منذ ثلاثين سنة نأتي إلى بيروت ونبتاع منه الخرطوش والسلاح للصيد مع المرحوم والذي، فواجهني وقال لي: (ماذا تريد يا أخي أن يكون عملنا «بروح بعمل حكيم اسنان أنا اليوم أولادي منين بدي عيشهم منين بدي علمهم»).

إن هذا الامر أعتقد أنه اقتصادي في هذا البلد، ولا يجوز أن ينفرد باتخاذ هذه التدابير وزير واحد دون أن يكون هنالك رأي لوزارة الاقتصاد ومجلس الوزراء بمجمله، لأن القضية ليست قضية منع استيراد الخرطوش أو سلاح الصيد، بل انها قضية / ١٥٠٠ / عائلة لبنانية تحتاج لهذا الامر ولا يمكن أن تأتي عملاً غير هذا العمل. فإذا كان لدى الحكومة مبررات تثبت أن منع استيراد هذه المواد هو لمصلحة لبنان ولمصلحة اقتصاد لبنان، فعلياً أن نتدبر الامر، حكومة ونواباً قضية هؤلاء الذين يرتزقون من هذا العمل وبالامس القريب أرادت شركة أن توقف عن العمل بعض العمال، فأقمنا وأقعدنا الارض لهذا التصرف فكيف إذاً نحافظ على عامل نريده أن يعمل لكي يؤمن لعائلته ولنفسه المعيشة، ونأتي نحن ونقطع باب الرزق عن / ١٥٠٠ / عائلة لبنانية؟ إذا كانت هناك مبررات فنحن مع الحكومة، ولكن إذا كان الامر كيفياً يا سيدي، فاسمحوا لي أن أقول: انه لا يمكن للحكومة هي نفسها أن توافق عليه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أميل البستاني.

(وقد بقي من طالبي الكلام، السيد أحمد اسبر، محسن سليم، الدكتور عزيز عون، السيد جان حرب، والامير عبد العزيز شهاب).

اميل البستاني: سيدي الرئيس، إننا نشكر الرئاسة الكريمة لأنها أفسحت المجال لبحث هذه الامور، مع أنها قد بحثت في جلسات المناقشة العامة لذلك ترى الرئاسة الكريمة ان النواب بأكثرية ساحقة لحضور هذه الجلسات ويستمرون أيضاً كما يريد عطوفة الرئيس في التصويت على الموازنة. سيدي، كنت قد وضعت أمامي كلمة عن التلفزيون قبل أن يبدأ زميلنا العزيز الاستاذ المشنوق في التحدث عنه، وذلك لأنني لم أطرق هذا الموضوع أثناء المناقشة العامة.

لا شك أن التلفزيون أمر هام جداً في الارشاد والتوجيه في أي دولة، يلعب اليوم الدور الاكبر في جميع الدول التي دخل إليها التلفزيون، ولا يجوز أبداً أن تبقى الدولة غريبة عنه ولذلك فإنني متفق تمام الاتفاق مع ما قاله الاستاذ مشنوق، بأن الدولة يجب أن تستثمر هذا التلفزيون لصالح الارشاد القومي. إنما هذا يا معالي الوزير لا يتم بتوجيه المذكرة تلو الأخرى من موظفين صغار، ولا أقول صغاراً بالقدر ولكن صغار بمفهومهم في معنى التلفزيون مذكرة تلو المذكرة ترسل إلى الشركتين، انذار تلو انذار، نبلغكم أن تفعلوا كذا وكذا ولا أوقف البرنامج. . هذا يا سيدي، لا يجوز، وأعتقد أنه بإمكان معالي الوزير أن يجتمع على الاقل بمديري الشركتين مرة في الاسبوع، لأن كل شركة منهما حاضرة جاهزة لأن تتفق وتتفاهم مع الحكومة على هذا التوجيه، وبإمكان الحكومة أن تتفق مع الشركتين لاجراء برامج معينة، أما هذه المذكرات التي ترسل اليوم فتعني كأن الحكومة خصم والشركة خصم آخر، هذه الاداة الفعالة للتوجيه لا تستعمل الآن الاستعمال الصحيح، كان بإمكان الحكومة أن تنشئ هي التلفزيون ولا تعطي هذا الامتياز لشركة تجارية، لأن بعض الدول الكبرى لا توافق على أن يكون التلفزيون بأيدي أي شركة تجارية، إلا أنه إذا كانت الخبرة في العالم تمكنا من الاستفادة منها فإننا نستفيد من وضع الشركتين ومن القانون الذي تنقيد به كل شركة وهو أنه للحكومة الحق في إذاعة برامج معينة وأخذ بعض الوقت، ولذلك كان بإمكان الحكومة اليوم أن تستغل هذا لصالح الارشاد القومي دون أن تفرض عليها بارة الفرد، فأنا يا سيدي أتوجه إليك وأنا خبير بما يحصل اليوم من السلوك التي تسلكها المراقبة أمام هاتين الشركتين والادارة التي تتصل بهما، أتوجه إليك أن تعير هذه القضية اهتمامك الشخصي على صعيد عال جداً لا أن تترك الامر فقط إلى المراقبين الصغار بمفهومهم في معنى التلفزيون.

هنالك أمر آخر بسيط وهو قد قيل الكثير عن التويست وقال بعض زملائي انهم لا يعرفون ما هو التويست، فلا أدعوهم للوصول إلى حفلات التويست، ولكني أريد أن أشرح لهم ما هو التويست دون أن أكلفهم العناء، وقد استعنت بخبرة وقلم معالي وزير الشؤون الاجتماعية بعد

أن شرحت له بطريقة خاصة ما هو التويست، فأتلو عليكم الآن ما كتبه لي لاقراه أنا. قال: «التويست» كرجل خرج من الماء، فأشعل سيكارة، ثم رمى بها أرضاً وأخذ يدوس عليها ليطفئها برجله الشمال، ويديه منشفة يحملها من وراء، وراح يحف بها الردين على المنشفة بسرعة هائلة لأنه مضطر أن يذهب إلى موعد ما» هذا هو التويست. «سيكارة في الأرض تطفئها برجلك الشمال وفيما تطفئها تنشف الردين بسرعة وخفة». يا سيدي، أين هي الحشمة أو عدم الحشمة في هذا العمل؟ هذا الرقص ليس بالواقع أخطر من رقص «الخد على الخد» في التانكو مثلاً وليس أخطر من هز البطن على رأي زميلنا الكريم الاختصاصي البارع الدكتور البير مخير.

نحن هنا يا سيدي نرى أننا قد أقمنا من هذه القضية تحت ستار الحشمة قضية كبرى، وما كنا لنتقدها لو لم تأت تلك الازمة التي كادت تطيح بالحكومة، ولذلك مع تقديري لمجهود أي وزير أن يدافع عن الحشمة وعن الآداب العامة، أرى أن هذه القضية قد انقضت كثيراً من قيمة الوزارة لأنها هزت الوزارة بدل هز الركب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

عطوفة الرئيس، لقد تكلمنا كثيراً وكثيراً عن السياحة، وأرجو أن نخرج من هذه الملاحظات كلها إلى نتيجة عملية من الحكومة، فقد قيلت آراء كثيرة في وكالة الانباء الوطنية وقيل الشيء الكثير عن أساليب السياحة وتطويرها وكيفية تحسينها، بقي أن نسمع رأي الحكومة قبل أن نصوت على البنود المتصلة بالميزانية حول المواضيع كافة التي ادلي بها في هذه الجلسة وفي سواها من الجلسات. لقد سمعت الاستاذ عبد الله مشنوق يقول بأنه يجب على الحكومة أن تنظر نظرة خاصة إلى قضية الانفاق ونحن معه في هذا الرأي لأن هذا الموضوع يتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة السياحة، وإذا كان لي رجاء من الحكومة ومن المجلس النيابي وهو أن نحول جزءاً من اعتمادات وزارة السياحة ولو جزئياً لتحسين مسألة الآثار ولتطويرها ولتنفيذ المخططات التي كانت قد وضعت في السابق سواء كانت لمدينة بعلبك أو لغيرها من المدن الاثرية وأنا مع الاستاذ مشنوق عندما قال بأن مدينة بعلبك ليس لها مثل في العالم، وقد قرأت كتاباً مؤخراً لأحد الالمانيين يقول بأن الالمان في الحرب الكونية الأولى عندما مروا في هذه البلاد، استقدموا عدداً من الخبراء لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم أن ينقلوا بعلبك. لا مدينة بعلبك، بل أعمدة بعلبك إلى عاصمتهم، ولكن خبراء الالمان افتوا بعدم إمكانهم لأن الوسائل لم تكن متوفرة لديهم. وهذا يؤيد الرأي بأن علينا أن نحافظ على هذه المدينة الاثرية التاريخية التي نعتز بها والتي يأتي السواح إلينا بسببها وبسبب غيرها من الاماكن الاثرية ولذا أرجو منك يا دولة الرئيس بالوكالة أن توافق مع هذا المجلس على الاقتراح الذي سنتقدم به بتحويل مبلغ جزئي بسيط إلى مصلحة الآثار لتنفيذ بعض المخططات التي كانت قد وضعت في السابق سواء لمدينة بعلبك أو لغيرها من المدن الأخرى.

محسن سليم:

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور عزيز عون.

عزيز عون:

عطوفة الرئيس، نحن نتساءل، ما الذي حدا بحضرة النطاسي البارع اللامع الدكتور البير مخير أن يقيم القيامة على رقصة التويست وهو والحمد لله قد بلغ سن الكمال. فماذا يضيره إن كان في لبنان رقص التويست أو رقص التنكو أو سواه؟

إن وزير الداخلية منع هذه الرقصة وهو المسؤول عن هذا العمل، ومجيء هذا الرجل إلى لبنان ليعلم هذه الرقصة لم يكن معاليه موافقاً على مجيئه، فجاء طلبه تحدياً لأمر صدره، وهنا انسجم معالي وزير الداخلية مع نفسه فمنع هذا الرجل من البقاء في العاصمة، وأظن أن السيد مرتضى كذلك لم يشأ إلا أن يطرق على هذا الوتر الحساس، وكما تعلمون ليست القضية قضية رمانة بل قلوب ملائكة.

إن وزير الداخلية رجل لا يريد أن يسعى إلى الضرر بلبنان وبسمعته وشهرته، وهو كما يحافظ على الامن من واجبه أن يحافظ على الاخلاق في لبنان التي هي منار هذا البلد والتي هي موضوع بقاء شهرتنا تجاه الغريب والقريب.

لذلك إن منع هذا الرقصة هي من اختصاص الوزير وقد تصرف تصرفاً ضمن القانون لا كما قيل تعدى على القانون وتجاوز حدوده.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

عطوفة الرئيس، مجمل الابحاث التي تفرغ لها الزملاء الكرام وكتبت عنها الصحف وتداولتها ألسنة الناس في الاندية والمجتمعات، هي شهادة العماد التي بينت رأيي فيها لمعالي وزير الخارجية إذ كنا مجتمعين هذه الليلة في مكتب الرئاسة، وأعتمد ان ما قلته فيه شيء من الحق ولا شك أن الوزير سيعمد إلى إزالتها وإبعادها من الوجود. أما فيما يخص رقصة التويست، والانباء والارشاد، ومنع التجارة في سلاح الصيد، فكل هذه الاعمال دلت على مخالفات، ومخالفات قانونية، ومنع التجار من التعاطي في بيع السلاح يجعل من تراكم الديون المستحقة عليهم كارثة. ولربما أفلسوا تجاه هكذا أعمال.

لقد أجمع المجلس على أن معالي وزير الداخلية ارتكب مخالفة قانونية بمنع جون هوليداي من مزاولة المهنة التي أتى من باريس إلى لبنان من أجلها وهذا الطلب أشر عليه منه لكي يتمكن من المجيء إلى هنا. أنا لا أعرف رقصة التويست ولست من الرجال الذين يرتادون الملاهي ومحلات اللهو، إنما أريد أن أقول ان في رقصة التويست ما لا يدل على الخلاعة الكاملة فهناك رقصات معروفة ومعلومة في هذا البلد أهم من رقصة التويست فضلاً عما نشاهد ونرى على البلاج من السيدات وهن شبه عراة. فإذا كانت المخالفات على هذه الشاكلة كان عليهم أن ينظروا إلى بطانة

هذه الامور ويمنعوها. وحين تصدر المخالفة عن وزير مسؤول ويظل في الحكم، والوزارة لا تبدي حركة ولا تقف الموقف الذي يفرضه الواجب والقانون ورجالها من خيرة من نجل ونحترم، فيكون هذا الموقف أيضاً مخالفة للقوانين.

وتجاه هذه الحالة انني أرى من واجب المجلس أن يقف موقفاً موحداً إزاء هذه المخالفات، وأن يقول كلمته بصراحة لكي يعلم كل من تسلط على الحكم بأن هناك من يراقب وينتبه إلى الاعمال التي يقوم بها، فإن كانت أعماله للخير فالجميع يؤيدونه، وإن كانت أعماله مخالفة للقوانين فالجميع يجب أن يبعدوه عن هذا الكرسي.

وعلى هذا الاساس أطلب من الحكومة أن تأخذ موقفاً من هذه الناحية، وعلى المجلس أيضاً أن يأخذ موقفاً آخر والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليمان العلي.

سليمان العلي: عطوفة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، أريد أن أسأل وزير الانباء سؤالاً وربما يختص بنفس الوقت بوزير الخارجية أيضاً، وبعد أن أسمع الجواب أرجو من عطوفة الرئيس أن يعطيني الوقت الكافي للجواب على هذا الموضوع لقد قرأنا، في بعض الصحف، وسمعنا أيضاً في هذا البلد من عدة مصادر أن هنالك قراراً من الامة بملكان، اتخذ في العاصمة المصرية ينص على تسليم الاملاك الاجنبية إلى المصريين وتقسيطها إلى خمس عشرة سنة.

الرئيس: حضرة الزميل، إنك تبحث قضية ليس لها علاقة في موضوع المناقشة في الارقام، كما أنه لا يوجد حكومة مصر بل يوجد حكومة الجمهورية العربية المتحدة، (ما بدنا نعمل مشاكل دولية هنا) نحن لسنا بصدد مناقشة في وزارة الانباء بل نحن في صدد مناقشة أرقام ومناقشة البند الأول والثاني والثالث والرابع... الخ.

سليمان العلي: أنا أريد جواباً، إن كان من معالي وزير الخارجية أو من وزير الانباء.

الرئيس: حضرة الزميل هذا السؤال خارج عن بحث وزارة الانباء والارشاد أرجو منك المحافظة على النظام وعليك أن تقدم سؤالاً للحكومة وهي تحببك والرئاسة عليها واجب في هذا النظام، ولها ملء الحق بأن تمنع أي خطيب يتكلم بحق أي دولة صديقة في المجلس وهذا النظام صريح وقد استعملت الرئاسة حقها بهذا الامر. لذلك أنا أعتبر أن المناقشة في وزارة الانباء والارشاد بصورة عامة انتهينا منها، ونتقل الآن إلى التصويت على أبواب الموازنة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده في النظام.

ريمون اده: ياسيدي، أريد أن أسأل الحكومة، من أصبح وزير مالية بالوكالة؟

الرئيس:

هذا لم يصلن علم به بعد.

الباب الثاني عشر - وزارة الانباء والارشاد والسياحة

- الجزء الأول -

الفصل الأول - الإرشاد والانباء والنشر والصحافة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند ١١ - الخ... .

البند ٢٨ - نفقات متنوعة ٢٥٢ ٠٠٠ ل.ل.

وهناك اقتراح من النواب السادة: جبرائيل جرمانوس، عبد العزيز شهاب، محسن سليم، كاظم الصلح، ميشال السكاف، وحسين منصور يقولون فيه:

- نقتراح الغاء البند ٢٨ - نفقات متنوعة بمبلغ ٢٥٢ الف ليرة لبنانية - والكلمة لصاحب الاقتراح
حضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

محسن سليم:

يا سيدي، نحن وزملائنا الكرام نقترح تنقيص هذا البند، لا الغاءه، بل تحويله إلى مكان آخر يكون فيه للمصلحة العامة أكثر فائدة ونتفق نحن والحكومة على تحويله إلى جهة تكون بحاجة إليها، قد نحوله إلى التلفزيون وقد نحوله إلى الآثار، وقد نحوله إلى أية وزارة أخرى، وهذا المبلغ الذي ورد بالنفقات المتنوعة، نطلب من الرئاسة الكريمة ومن الحكومة أن توافقا معنا على تحويله إلى مكان آخر.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة.

رئيس الوزراء: لا شك أن ما ذكره حضرة الزميل الاستاذ محسن سليم بأن مسألة الآثار ذات أهمية فائقة الحد فيما يختص بالسياحة، وهذا أمر يهمنا جدا، إلا أن الآثار قد نرصد لها اعتمادات أولاً في ميزانية التربية الوطنية ضمن الميزانية العادية، ثم لها خمس ملايين في الجزء الرابع من الميزانية تصرف سنة فسنة أي كل سنة مليون ليرة عدا عن / ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ / الف ليرة في الجزء الثاني - استملكات وأشغال في دائرة الآثار.

فإذا الحكومة لم تهمل هذه الناحية، والاعتمادات المرصدة للآثار هي لا شك كافية. أما الاعتماد

الوارد في هذا البند فهو ضروري جداً، إننا اليوم نسمع بالادباء، تعليقات في الاذاعة، نحن نشترى تسجيلات - اشتراكات في الوكالات الاخبارية من الخارج - نفقات في جميع المعلومات - ونفقات ادارية. الخ. . .

ثم أريد في هذه المناسبة أن أقول كلمة فيما ذكره حضرة الزميل الاستاذ بشير الاعور: بأن الوكالة الوطنية للانباء لن تكون على الاطلاق إلا في خدمة المجلس والحكومة المنبثقة من المجلس، وعلى هذا الاساس سنسهر تماماً كي لا يقع ما ذكره الاستاذ بشير الاعور مع علمي أنه في النشرة لم يوجد دليل ضد المجلس. نحن من المجلس ومصلحة كل نائب هي مصلحة كل وزير، فلا يمكن أن تأتي بأي عمل يمس كرامة المجلس لأنها كرامتنا. - تصفيق. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس، لا بد لي من ابداء ملاحظتين قانونيتين تتعلقان بهذا الاقتراح، النقطة الأولى إننا لا نطلب زيادة في الاعتمادات، لذلك فرأي وزارة المالية بهذا الخصوص ليس من ضروري في هذه القضية الحاضرة لأننا لا نطلب زيادة. والنقطة الثانية إن هذا الالغاء الذي نطلبه نخصصه فيما بعد لفصل أو لجزء من الموازنة نتفق عليه مع الحكومة ولذلك، في الوقت الحاضر نكتفي بطلب الالغاء محتفظين بتخصيص هذا المبلغ في بند آخر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور.

بشير الاعور: سيدي الرئيس، أعتقد أنه من الأفضل أن نبحث القضية كما يجب أن تبحث، هل باستطاعة وزارة الارشاد أن تستغني عن هذا المبلغ أم لا؟ إذا كان باستطاعتها الاستغناء صوتنا على الاقتراح، أما وقد تبين لنا مما قاله معالي الوزير، انه لا يمكن أن يكون هناك وزارة ارشاد وتوجيه بالمعنى الصحيح إذا حسبنا هذا الاعتماد، فأعتقد أنه ليس من المصلحة أن نوافق أصحاب الاقتراح على اقتراحهم أما ما يقولونه من أن الوزارة تسيء العمل في صرف هذا المبلغ، فهذا بحث آخر، يتعلق بمسؤولية الوزير شخصياً وبمسؤولية الحكومة تجاه المجلس النيابي. إذا كان عند أحد الزملاء ما يبرر الاعتقاد أن وزارة الإرشاد أساءت الاستعمال بالانفاق فما عليه إلا أن يتقدم بطلب استجواب وعندها نحن مستعدون إذا بانته الحقيقة آنذاك أن نصوت إلى جانبه. أما أن نشل وزارة بكاملها هكذا بإلغاء اعتماد. فأعتقد أنه لا يمكن أن نقوم به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الامير الاستاذ عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: يا سيدي موضوع الاقتراح ليس للطعن لا بوكالة الانباء ولا بغيرها إنما طريقة من الطرق استحسناها بعض الزملاء للمطالبة بشيء إيجابي وليس بشيء سلبي، ولكن بما أن الدستور يمنع

أن يطالب النائب بزيادة النفقات إلا إذا وافقت الحكومة، فقد نص الاقتراح بطلب حذف اعتماد حتى يقال فيما بعد على أي سبيل ينفق هذا الاعتماد. فالموضوع يا سيدي بحثه بعض الزملاء بأن يخصص هذا المبلغ فيما لو وافق المجلس على الغائه، للآثار أو لغيرها، وأنا أعلم كما تفضل معالي الوزير ورئيس الوزارة بالوكالة أن الآثار تتمتع بشيء كثير من الاعتمادات في الوقت الحاضر، إلا أنني في مرات قليلة مناسبة كنت قد اتفقت مع زميلي الكريم الاستاذ أميل البستاني على أن نبحث موضوع التلفزيون وقيمة التلفزيون فيما يتعلق بنشر الاخبار من جهة ثانية بالتوجيه، فالتوجيه والارشاد على أنواع، التوجيه من الوجهة المدنية الصرفة، التوجيه من الوجهة الثقافية، التوجيه من الوجهة التربوية... الخ.

فإذا ألغي هذا المبلغ يكون أساساً لتعاقد بين وزارة الانباء وشركات التلفزيون على برامج تفرضها الوزارة وليس كما قال الزميل الكريم. أن يتفقوا مع الوزير كل يوم أو كل مبعة أيام «شو نحن منحكي وشو أنت بتجاوبنا» لا..

على الوزارة أن يكون لها برنامج مثل باقي الدول، برنامج توجيهي صحيح، وبدلاً من أن تتحمل الوزارة أعباء التلفزيون بكاملها كما هي الحال عند الشقيقة سورية، وقد بلغت من الخسارة ما يوازي ١٢ مليون ليرة وهي بحالة افلاس تقريباً، فتأتي الحكومة وتقول لشركة من الشركتين أو الشركتين معاً: أنا أريد منك نصف ساعة في كل يوم وأنا أعطيك البرنامج، سواء كان رياضياً، أم ثقافياً، أم توجيهياً، أم تربوياً... الخ.

فإذاً، نعود بكلمتنا ونقول: هذا الاقتراح معناه، بما أننا لا يمكننا أن نطالب الوزارة بإضافة اعتمادات إلا إذا وافقت وزارة المالية، ولا أظن أن وزارة المالية ستوافق، لذلك نقترح الغاء هذا الاعتماد حتى يخصص إلى الوجه الذي نقترحه فيما بعد، فيما لو وافق المجلس. أما إذا وافق معالي وزير المالية على أن يضاف شيء من المبالغ على نفقات وزارة الانباء، فليبق هذا الاعتماد كما هو ويخصص شيء للتعاقد الثنائي مع التلفزيون.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: سيدي الرئيس، قد تكون الغاية من الاقتراح وجيهة ومحترمة ولا أناقش بالغاية المقصودة من الاقتراح، ولكنني سمعت أن هناك غايتين مختلفتين باختلاف الخطباء، خطيب قال: يراد من حذف هذا الاعتماد تخصيصه لغاية الآثار، فإذا كانت للآثار فأنا ألقت النظر إلى أن في هذه الموازنة ثلاثة ملايين ومئتي ألف ليرة مخصصة للآثار في هذه السنة، وإذا كانت الغاية هي ما أشار إليه الامير عبد العزيز شهاب، فإنني أجيبه بما يلي: أولاً من الوجهة الايجابية، هذا الاعتماد كما هو ملحوظ ضروري وشرح ذلك معالي وزير الانباء ولا يمكن حذفه، وما أشرت إليه قد يكون

فيه كل الواجهة ونحن نريد أن نتعاون على هذا العمل، فنرجو أن تقترحوا على الحكومة ما تريدون، والحكومة تدرس هذا الاقتراح فإذا كان في محله نتقدم منكم بطلب الاعتماد اللازم، ولا نستطيع من الآن أن نبت في الأمر، فنقول: نحذف من هنا، ونضيف من هناك بناء للكلام الصادر قبل أن ندرس الموضوع ونرى فيه الفائدة التي أنتم تقولون عنها، فإن تحققت هذه الفائدة يمكن للحكومة في أي وقت أن تتقدم منكم بالاعتماد اللازم.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين،

البند ٢٨ - نفقات متنوعة. مؤلف من ست فقرات، الأولى حفر وتصوير، الثانية تعاليق أسبوعية، الثالثة اشتراكات بالوكالات الاخبارية الرابعة نفقات لجمع المعلومات، الخامسة تعويضات المجلسين الاستشاريين، والسادسة نفقات مكتب المجلسين الاستشاريين. وينص النظام بأنه لا يجوز للمجلس أن يحذف اعتماداً مخصصاً لإدارة قائمة، وبما أن هنالك مجلس، وعلى الحكومة واجبات استشارات وأجور لا يمكن للرئاسة أن تطرح هذا الاقتراح على التصويت.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون اده في النظام.

ريمون اده:

يا سيدي، إنني أعرف هذا فنعدل الاقتراح بحذف مبلغ ٧٠٠٠ سبعة آلاف ليرة فقط.

الرئيس:

إذاً، الأستاذ ريمون اده يقترح حذف مبلغ سبعة آلاف ليرة فقط من النفقات.

والكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية:

يا سيدي، أمر بحث الموازنة ليس أمر نكاية بين النائب وبين الحكومة، لماذا حذف السبعة آلاف؟ ولماذا حذف الخمسين؟ إذا كانت الغاية كما قلنا، هي تخصيص المبلغ لشيء معين، فنحن ندرس ونطلب اعتماداً ولكننا نرجو أن يبقى هذا الاعتماد كما ورد.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: هناك نقطة قانونية يجب أن ننتبه لها، فهنا أن الغاية من الالغاء هي زيادة الاعتماد، زيادة الاعتماد، لا تجوز للمجلس إذا لم توافق الحكومة، وطالما أن الحكومة عارضت ولو مؤقتاً زيادة الاعتماد، وكانت الغاية من الحذف هي زيادة اعتماد آخر، فقد بطل موضوع هذا الاقتراح، لذلك أنا أقترح التصديق على البند كما ورد.

الرئيس:

الأستاذ ريمون اده يقترح حذف سبعة آلاف ليرة من هذا البند.

من يقبل به يرفع يده.

أقلية

الرئيس:

سقط الاقتراح . . . الخ .

الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام - الجزء الأول -

البحث به بصورة عامة والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده .

ريمون اده:

عطوفة الرئيس، هذه الوزارة تكلف الشعب اللبناني مليونين وستمائة الف ليرة في الجزء الأول - تصميم -

أنا من حقي كنائب قبل أن أوافق على المليونين وستمائة الف ليرة تصميم، أن أسأل نائب رئيس الوزارة ما دام الوزير الاصيل غائباً ليشرح لنا كيف تصرف هذه الاموال وأين تبتدىء صلاحيات وزارة التصميم، وأين تنتهي صلاحيات وزارة الاشغال العامة بحقل التصميم؟ لأنني لا أفهم شيئاً عن هذه الوزارة، ومن حقي أن أفهم قبل التصويت .

لذلك، هل يمكن لأحد من هؤلاء الوزراء أن يفسر لي عن مهمة وزارة التصميم؟ .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور

بشير الاعور:

يا سيدي، ألقى السؤال بغير الطريقة التي أراد زميلنا الاستاذ ريمون اده أن ينهجها . أنا أسأل : ما هي الاعمال التي قامت بها وزارة التصميم خلال العام المنصرم لنرى إذا كانت هذه الاعمال من الفائدة للبلاد بحيث نسلم بكل اعتماد تطلبه هذه الوزارة . حتى إذا تبين لنا أن إنتاج الوزارة لا يتساوى مع المبالغ التي تصرف عليها، جاز لنا كنواب أن نعيد النظر في هذه المبالغ .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير .

البير مخير:

عطوفة الرئيس، في الدولة الحديثة، وزارة للتصميم وهي العمود الفقري لاقتصاد كل بلد، وأول وزارة للتصميم قامت في بلد اسمه المانيا، وعلى أساسه تقدم الاقتصاد الالماني حتى صار إلى ما صار إليه، أما نحن هنا فنعلم أن تصميم ملاكات الوزارة منقول عن تصميم وزارة أخرى نقلت عنها من بلد غير هذا البلد، إنما حتى الآن لم نتمكن من أن نأخذ من وزارة التصميم جواباً واحداً في مجال الاحصاء، فالأب لوبري، الذي تكلف لجنته الملايين يقول: لا يمكن لي أن أنتج لأن ليس في الدولة اللبنانية احصاء، وأنا علمت منذ مدة أن مصلحة الاحصاء كاملة في التصميم إنما قد انهدرت وغابت غياباً تاماً عن هذه الوزارة . وأرجو من الحكومة أن تقول لي العكس وأن تعطيني الاحصاء .

لذلك يا عطوفة الرئيس، أنا لا أريد أن أبخس وزير التصميم حقه وهو غائب، فأرجو تأجيل

البحث في صدد هذه الوزارة إلى أن يأتي الوزير إلى هذا المجلس ويرد على الاسئلة التي نوجهها إليه .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة

وزير المالية :

سيدي الرئيس، طبعاً لست متخصصاً في شؤون التصميم، ولا في شؤون الاحصاء، ولكنني أعتقد بأن جميع الاسئلة التي طرحت على الحكومة هي «واسمحوا لي أن استعمل هذا التعبير مرة» من نوع محاولة التعجيز. الحقيقة هي أنكم لو رجعتم إلى النصوص التي من أجلها انشئت وزارة التصميم لوجدتم جواباً على كل سؤال طرح فيما يتعلق بمهام وزارة التصميم وهذا جوابي لبعض الخطباء، أما البعض الآخر مثل بشير بك الاعور فقد سأل: ماذا فعلت وزارة التصميم حتى الآن كي نصوت على الاعتمادات؟. أجيب على ذلك حسب معلوماتي، بأن موضوع التصميم بحد ذاته ليس من المواضيع التي تعطي ثمراً ظاهراً بمعنى أن هذه الوزارة لا تنفذ اشغالات ترى ولا تنشر مقالات تقرأ ولا تقوم بأعمال تنفيذية يشعر بها الناس. إن من مهمة هذه الوزارة الاصلية هي التصميم، والتصميم يفترض دراسات واحصاءات وتقارير احصائية ومشاريع للتنمية تعرض عليها. فهذه المهام جميعها تقوم بها حالياً وزارة التصميم. مثلاً فيما يتعلق بالاحصاء وهنا أجيب على الدكتور مخير: يا سيدي ما قد قيل لك هو خطأ في خطأ، الاحصاء ومصلحة الاحصاء وآلات الاحصاء كل هذا أصبح جاهزاً وستبدأ وزارة التصميم بإعطائك وإعطاء الرأي العام النشرات الاحصائية الكاملة عن كل ما يحصل في البلاد اعتباراً من الشهر القادم، ولكن اعداد هذا افتضى مدة سنتين ولا أظن أن بلداً في الدنيا توصل إلى إعداد إحصاءات صحيحة إلى حد ما، بأقل من سنتين.

أما فيما يتعلق بالامور الاخرى فهناك في وزارة التصميم وهذا من صلب الاعتمادات، معهد للتدريب، تدريب في الامور الفنية المتعلقة بالانماء الاقتصادي، هذا المعهد يعمل لا لحساب لبنان فقط بل لحساب جميع البلدان العربية، يأتي إليه الطلاب، فقد انشئ واعتماداته ملحوظة في هذه الموازنة. وهناك مثلما تعرفون ما يسمى ببعثة أرفد وهل أراني بحاجة لأشرح لكم ما هي بعثة أرفد؟ أنتم تعرفون ذلك، ليس فقط مما قرأتم عنها بل مما نشرت هي أيضاً من تقارير أصبحت بمتناول الرأي العام، وإن الحكومة تضع تحت تصرف من يريد من حضرات النواب المحترمين التقارير الاخيرة التي وضعتها هذه البعثة والتي تشتمل على دراسات عامة عن كل الامور الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، فاسمحوا لي أن استخلص من هذا، أن هذه الاعتمادات ضئيلة بالنسبة للعمل المطلوب من وزارة التصميم. فأرجو أن يصوت عليها كما وردت لأنها درست باللجان وأعتقد أن الجميع اقتنعوا بفائدتها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني:

سيدي الرئيس، لا شك أن لباقية معالي وزير الخارجية قد وصلت به إلى التصميم ولكنني شخصياً لم أقتنع وجوابي يا معالي الوزير أنني كنت يوماً وزيراً للتصميم بالإضافة إلى وزارة الأشغال العامة وأذكر كيف أنشئت هذه الوزارة، أنشئت هذه الوزارة يوماً بحماس لارضاء وزير معين ولكنني عندما دخلت إلى أعمال هذه الوزارة وجدت أن لا وزير لها وتقدمت باقتراح إلى مجلس الوزراء بإلغاء هذه الوزارة. قد يقول البعض ان الامر تغير، وهذه الوزارة الحاكمة اليوم يا سيدي قد مضى عليها على الاقل أربعة عشر شهراً، أو لا يحق في هذه المدة لمجلس النواب أن يتطلع على مشروع واحد تتقدم به الحكومة لمعرفة ما توصلت إليه من الاعمال، أنا أعتقد أن هذا الثوب الفضفاض بكثرة الوزارات قد يفيد أحياناً، أما من هذه الناحية فلا يفيد، المهم يا سيدي الغاء هذه الوزارة والاستعانة عنها بمجلس للتصميم شرط أن يعمل ما يطلب منه لا أن نبقي هذه الوزارة إسماء لا فعلاً، أنا مضطر أن أصوت مع معالي الوزير هذه المرة على الموازنة الموضوعية لهذه الوزارة ولكن أرجو أن يدرس هذا الاقتراح درساً وافياً للاستغناء عن هذه الوزارة والاستعاضة عنها بمجلس للتصميم، مجلس حقيقي يصمم ويرسل لنا التقارير لا أن يبقوها هكذا وزارة لاسم لغير مسمى.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ شفيق مرتضى

شفيق مرتضى: وزارة التصميم وزارة ناشئة لم يتدبر معالمها الشعب اللبناني بعد، وأنا كمواطن لبناني أعترف بصراحة أنني لا أعرف طولها ولا عرضها ولا عمقها، ولم يردني منها أي تقرير وعندما قال الزميل الاستاذ اميل بستاني انه لم يرد إليه منها أي تقرير قد يقال ان الاستاذ بستاني مداوم السفر، فأنا مداوم الإقامة ومع ذلك لم يرد إلي منها أي تقرير، فضلاً عن أن الاحصاء الذي يقال عنه بالواقع يا معالي الوزير ليس هنالك أية وجهة للاحصاء وليس هنالك أي احصاء، وأقسم على أننا نسير على غير هدى، أنا أؤيد هذه الوزارة وسميت وزارة، كما سميت بعض الاعتمادات بالاسم. ولكنني أعلم على أنني لو عارضت لن تغير معارضتي شيئاً فأفضل أن أظل حسن النية وأوافق.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: سيدي الرئيس

ذكرني جواب معالي وزير الخارجية بالرشد الذي غاب عنا من أربع وعشرين ساعة وقد فهمت من جوابه أن هذه الوزارة هي باطنية أي لا يمكن أن نلمس منها شيئاً، وهنا يا سيدي توقفت وقلت ان انتقاء الشخص الذي على رأس هذه الوزارة ليس بالشخص الذي كان يجب أن يكون من الطائفة المعينة الكريمة، لذلك لهذه الوزارة الباطنية يقتضي احتفاظ باطني. ولا بأس أن

يكون زميلنا الاستاذ بشير الاعور، ولكن لو كان وزير التصميم حاضراً لسألته السؤالين الآتين:
أولاً: هل أن البعثات الاجنبية من الخبراء هي معلقة أيضاً بهذه الوزارة أم لا.

ثانياً - من هم هؤلاء الخبراء وقد قيل انهم أصبحوا ٤٢ خبيراً فهل هذا صحيح؟ وما هي إمكانياتهم وكفاءاتهم التي يتمتعون بها، وفي أي مضمار اقتصادي؟ ورجائي أن لا يؤخذ كلامي على سبيل الانتقاد وأنا أعلم أن هذه الدولة يجب أن تبنى على الاسس الصحيحة من العلم وأنا موافق هذه النظرية ولكن من حقي يا سيدي أولاً كمواطن وثانياً كنائب، أن أعلم وضعية هؤلاء الاشخاص الذين يتقاضون المبالغ الضخمة، والذين يعملون على ما يقال من أجل مصلحة الاقتصاد ولا نعلم شيئاً عن عددهم وعن هواياتهم، فأمل أن تكون هذه الوزارة وزارة صريحة ظاهرة لا أن تكون باطنية.

الرئيس: الكلمة لحضرة الاستاذ الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: أعتقد أن وزارة التصميم جد محظوظة بأنها وجدت محامياً كالاستاذ فيليب تقلا ليدافع عنها، ولكن أود أن أضم صوتي إلى صوت الزميلين بستاني ومرضى بالاعتراف بجهلي كل الجهل عما يجري في هذه الوزارة، وتأكيدي أنني لم أعرف عنها شيئاً منذ أن أنشئت.

الرئيس: سأطلب من وزارة التصميم نسخاً عن التقارير التي لديها لتوزع عليكم.

الفصل الأول - التصميم العام

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية. الخ. . .

الرئيس: انتهينا من موازنة وزارة التصميم ونرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

نائب رئيس المجلس: منير أبو فاضل

أمين السر: هاشم الحسينيو فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر: مارون كوكباني

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع

في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - مناقشة موازنة الباب التاسع من وزارة التربية الوطنية.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، سورين خان اميريان، صائب سلام، انطوان صحنوي، موريس الجميل، كميل شمعون، سالم بعد النور، جميل لحود، فؤاد البرط، أمين الحافظ، يعقوب الصراف، سعيد طوق، علي عبد الكريم، سليمان العلي، رشدي فخر، سليمان فرنجية، يوسف كرم، نقولا سالم، يوسف سالم، معروف سعد، إبراهيم العبد الله، سميح عسيران، شبلي العريان، جورج هراوي، وفؤاد نفاع.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، محمد فتفت، عبدو صعب، خليل الخوري، ادوار حنين، عبد العزيز شهاب، كميل عقل، قبالان قبالان، حبيب كيروز، وعادل عسيران.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: بيار الجميل، كامل الاسعد، فيليب تقلا، رينه معوض، رفيق نجا، جوزف سكاف، علي بزي، كمال جنبلاط، الامير مجيد ارسلان.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

المعتذرون، تتلى اسمائهم

الرئيس:

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة. تغيب السادة: سورين خان اميريان، انطوان صحنوي، ادوار حنين، وارتكس شامليان، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، أمين الحافظ، سعيد طوق، على عبد الكريم، سليمان فرنجه، يوسف كرم، إبراهيم العبد الله وشبلي العريان. واعتذر السادة: موريس الجميل، قبالان قبالان، معروف سعد، محمد حمزة، عدنان الحكيم، حبيب كروز، وكميل عقل.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: الامير مجيد ارسلان، رينه معوض، فيليب تقلا، على بزي، رفيق نجا، بيار الجميل، جان عزيز، وجوزف سكاف. صدق محضر الجلسة السابقة ثم استأنف المجلس بحث موازنة وزارة الارشاد والانباء والسياحة فصدقها معدلة. كما بحث موازنة وزارة التصميم العام وصدقها كما وردت. ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

مناقشة عامة في وزارة التربية الوطنية والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: دولة الرئيس، زملائي الكرام

من المؤسف جداً أن نرى الحكومة لا تعير وزارة التربية أي اهتمام، حتى أنني أعتبر أن الزيادة التي قالت عنها في بداية الموازنة ما هي إلا زيادة معاشات ليس إلا، والمؤسف أيضاً أن الحكومة قد تقدمت بمشاريع سأذكرها فيما بعد. تقدمت بمشاريع لهذا المجلس وصدق عليها المجلس والحكومة لم تقرأ هذه المشاريع، بينما نرى أن الدول الراقية قد أعطت وزارة التربية أهمية كبرى وقد أعطتها وأغدقت عليها بسخاء لأن كل انسان يعطي في سبيل وزارة التربية فكأنما أعطى للامة، لابنائنا، لرجال الغد، وكانت ثمار تلك تعطي فيما بعد.

أيها السادة، إن هذا التقدير الذي تقتره الحكومة على وزارة التربية سيأتي عليها بويلات كثيرة، إن هذا التقدير معناه زيادة العطاء في مجالات أخرى كل تقدير في وزارة التربية معناه أن الحكومة تزيد في كل سنة اعتمادات الشؤون الاجتماعية، والصحة العامة إنما إذا زادت اعتمادات وزارة التربية، فالتربية تؤثر في المستقبل في زيادة مدخول الأمة.

سيدي، أيها السادة، وزعت عليكم مقارنة صغيرة بين عدد الموظفين في سنة ١٩٦٢ وعدد الموظفين في سنة ١٩٦٣ كما جاءت في موازنة وزارة التربية تجدون أن أرقام سنة ١٩٦٢ لم تتغير عن أرقام سنة ١٩٦٣ حتى أن الموظفين الدائمين ٩٣ في السنتين، وغير الدائمين خمسة أيضاً في السنتين وكان عدد المعلمين في التعليم الابتدائي ٥٧٢ أصبح ٥٧٩ وعدد المدرسين في التعليم الابتدائي ٦١٢٣ أصبح ٦١٣٦ أي بزيادة ١٣، أعني أن ما نقص في المعلمين زاد في المدرسين، وهكذا انخفض المستوى. حجاب وخدم ٢٦٢ في سنة ١٩٦٢. و٢٦٢ في سنة ١٩٦٣ - مدرس بالتعاقد ٢٠٥ سنة ٦٣ أي أن مديرية التعليم الابتدائي زادت مئتي معلم في سنة ١٩٦٣. إن الحكومة وبموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المادة ٤٩ تقول: «التعليم مجاني في المرحلة الابتدائية الأولى وهو حق لكل لبناني في سن الدراسة الابتدائية. وتحدد في مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء شروط وتنظيم هذا التعليم المجاني. أنا أفهم يا سيدي أن على الحكومة أن تنفذ هذا المرسوم وأفهم أنه صدر في حزيران ١٩٥٩، وأنه ربما لم تتمكن الحكومة من تطبيقه إذ يقتضي بعض الوقت لتطبيقه، ولكن أرجو من الحكومة أن تيجيني كيف يمكن أن نصل إلى تطبيق هذا المرسوم والزيادة في سنة ١٩٦٣ هي مئتا معلم متعاقد؟

أيها السادة، لقد طالبت لجنة التربية بالتعليم المجاني الإلزامي، وقد وافقت الحكومة بلسان وزير التربية أنها ستعتمد إلى تحقيق هذا الهدف في عدة سنوات. يوجد اليوم نحو ٥٠ أو ٦٠ ألف طالب خارج المدارس بين سن السادسة والحادية عشرة. فإذا طبقنا الزامية التعليم المجاني بعد خمس أو ست سنوات مثلاً سيكون أكثر من مئة ألف طالب بدون مدرسة في ذلك الوقت، ثم تقدمت لجنة التربية بمشروع تطلب إلحاق صف أو صفين للحضانة في كل مدرسة ابتدائية وذلك لأن الولد في السن قبل السادسة يلتقط في الازقة ما يجب أن لا يلتقطه من خصال ومن تعاليم ومن كلام بذيء، لذلك أردنا أن نلحق في مدارسنا الابتدائية صفوفاً للحضانة، وإذا لم نطبق هذا المشروع، أي إن لم تصبح المرحلة الابتدائية بين سن الرابعة والحادية عشرة، سيكون بعد خمس أو ست سنوات ما يقارب ١٨٠ ألف طالب خارج المدارس، ويلزمنا لهؤلاء أيها السادة ثمانية آلاف معلم. وعلى أساس زيادة مئتي معلم كل سنة يلزمنا أربعين سنة لنصل إلى تحقيق مجانية والزامية التعليم الابتدائي.

أريد أن أذكر معالي الوزير بأن التربية ليست فقط بالاعتمادات التي تتقدم بها الحكومة، التربية أيها السادة هي خلق المعلم، التربية هي تجهيز المعلم قبل سنوات. إن المعلمين الذين تعينهم وزارة التربية اليوم، اسمح لي يا معالي الوزير أن أقول لك إنهم بالاكثريّة سيكونون أعباء على وزارة التربية لأنهم لا يمكنهم أن يقوموا بالمسؤوليات المتوجبة عليهم. أيها السادة، أنتهي بالقول بأن التعليم الابتدائي بحاجة إلى الكثير بعد، خذوا التعليم المهني والتقني، إذا ما قابلتم الأرقام تجدونها هي ذاتها أيضاً.

لقد تقدمت الحكومة منذ سنتين بمشروع لفتح اثنتي عشرة مدرسة مهنية ووافق المجلس على المشروع بالنسبة لأهمية التعليم المهني في البلاد. ثم طلبت لجنة التربية من الوزارة رسمياً بقبول اثنتي عشرة مدرسة مهنية، وطلبت إذا أمكن وأن تجعل ثلاثاً منها في مستوى ما بعد البريفه، كان من الواجب أن يكون عندنا اليوم أربع مدارس،

وفي السنة القادمة ستة ولكن مع الأسف لم تتمكن الحكومة من اقرار هذا المشروع وفتح هذه المدارس بعد، مما يدل على أن هذا التأخير سببه قلة الاهتمام فهذه الارقام لا تدل إلا على زيادة خمسة خبراء في وزارة التربية. فهل يمكن للحكومة أن تتقدم بمشروع معجل مكرر لانشاء اثنتي عشرة مدرسة مهنية فيقره المجلس؟

مديرية التعليم الثانوي.

تقدمت الحكومة بمشاريع وفتحت مدارس، إذا نظرت إلى الأرقام تجدون أنها نقصت: ١٢ أصبحوا ٨، ٣٧٠ أصبحوا ٣٦٦، ٢٢ أصبحوا ٢٣. أي أن عدد الموظفين في مديرية التعليم الثانوي بقي كما كان سنة ١٩٦٢. أنا أفهم أن كل مدرسة ثانوية جديدة يفتح فيها صف أو صفين، وفي السنة الثانية يزداد عدد الصفوف، لذلك كنت أعتقد أن المدارس الثانوية سيزداد عدد صفوفها وعدد معلميها، إنما هذه الارقام تدل على أن الصفوف ستبقى على ما كانت عليه وعدد المعلمين كذلك. ثم مصلحة إعداد المعلمين أيها السادة:

موظفون إداريون ١٣ - ٨

موظفون فنيون ٩ - ١٥

اساتذة ٥٦ - ٥٦

حجاب وخدم ١١ - ١١

متعاقدون ٧ أصبحوا ٣

أيها السادة، يا معالي وزير التربية.

هذا النقص الذي نعانيه وهذا النقص الذي تتلافاه وزارة التربية في بداية كل سنة في تشرين، فتعين اساتذة للقيام بمهمة الرسالة التربوية، فإذا كانت الوزارة تعين عند الضرورة بعض الاساتذة فهذا معقول، أما أن يصبح التعيين سياسة الدولة فهذا خطأ فادح. إن تعيين الاساتذة يجب أن يكون من ملاك دور المعلمين، وفي كل أمة يجهز المعلم. فالحسارة تقع على الحكومة والدولة لأنها بالتالي لا تجهز أبناء للمستقبل.

إنني أرى بموجب الإحصاء الذي ذكرته سابقاً، أنه بعد خمس أو ست سنوات أو عشر سنوات إذا أرادت الحكومة أن تطبق مجانية وإلزامية التعليم الابتدائي، سيلزمنا على الأقل ثمانية آلاف معلم زيادة عن العدد الموجود اليوم، هذا بالإضافة إلى أن الموجود اليوم يلزمه تدريب ليتمكن من القيام بأعباء التعليم.

أيها السادة، إن التعليم رسالة ولا يمكن أن يقوم به إلا من كان في نفسه شيء من الرسالة وبعد تدريب صحيح. ومن حق كل لبناني بموجب هذا المرسوم أن يدخل إلى مدرسة ابتدائية مجانية وعلى الحكومة أن تهيء هذه المدرسة المجانية. إن الحكومة إذا قصرت في الماضي عليها أن تظهر النية الطيبة الحسنة والمقدرة في البدء في تطبيق مجانية التعليم الابتدائي الإلزامي، ولكن لا أجد أن الحكومة قد بدأت في تطبيق المشاريع لسنة ١٩٦٣ أو لسنة ١٩٦٤، وذلك لأن المشاريع التي تدرس اليوم في موازنة التربية لسنة ١٩٦٣ هي أيضاً جارية لتشرين الأول سنة

٦٣ - ٦٤ ، إذا فوزارة التربية ليست كغيرها من الوزارات يجب أن تهيب لستين على الاقل ، ولذلك عندما ذكرت في مناقشة الموازنة في الجلسات الأولى قلت بأنني كنت أود أن تتقدم الحكومة بدراسة لخمس سنوات في جميع موازنات الدولة وخاصة وزارة التربية ، لأننا إذا أردنا أن نهيب معلمين لخمس أو ست سنوات من هذا التاريخ يجب أن نبدأ اليوم ليكون لدينا المعلم الصالح .

أتعلمون يا سيدي أنه بعد ثلاث أو أربع سنوات لن يكون عدد خريجي دور المعلمين أكثر من أربعمئة معلم في السنة . ونحن إذا أردنا تطبيق هذه المشاريع يلزمنا على الاقل ١٥٠٠ معلم سنوياً .

أيها السادة ، أستحلفكم بربكم أن تقوموا جميعاً لنصرة وزارة التربية وأن تعطوا بسخاء لوزارة التربية لأنكم إذا أعطيتكم فكأنما تعطون ابناءنا وجيلنا الناشئ وتوفروا على الاهلين الكثير من المصاعب والمشقات التي نود جميعاً أن نتخلص منها . فباسم الطفل وباسم النشء وباسم رجال الغد أطلب من الحكومة أن تنظر إلى وزارة التربية نظرة جديدة والسلام عليكم .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب الاستاذ بشير الاعور .

بشير الاعور :

دولة الرئيس ، لا بد لي قبل أن أبدأ كلمتي فيما يتعلق بوزارة التربية من أن أقول كلمة حق في هذه الوزارة . من الانصاف أن نعترف أن وزارة التربية الوطنية بذلت في الأونة الاخيرة كثيراً من النشاط حتى رفعت مستوى التعليم الرسمي . بينما كنا نلاحظ أن الاهلين كانوا يأبون في الماضي ارسال أولادهم إلى المدارس الرسمية ، إذ كانوا يعتبرون إرسال الولد إلى المدرسة الرسمية ضياعاً لوقت ، قد أخذوا في المدة الاخيرة يرسلون أولادهم إلى هذه المدارس لأنهم اطمأنوا إلى مستوى المعلم وإلى مستوى التعليم ، إنما هذا لا يمنعي من أن أبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق بوزارة التربية ، وعدتنا الحكومة في بيانها الوزاري بأن تعمل على تعميم التعليم الابتدائي ووعدتنا بأن تسير على سياسة تربوية جديدة فيما يتعلق بالمدارس المهنية ، معللة ذلك كما سبق لكثير من النواب الذين نادوا بأن لبنان يشكو بطالة في صفوف انصاف المتعلمين ، أي الذين يحملون شهادة البكالوريا وغيرها ولا يستطيعون اتمام دراستهم حتى النهاية ، وأنه من الافضل للبنان وللنشء الناشئ أن نوجهه نحو التعليم المهني ، وتذكر الحكومة أنها خلال السنة الماضية تقدمت بمشروع معجل مكرر بفتح مدارس مهنية ، وعندما وقف بعض النواب وطلبوا من الحكومة أن تحيل هذا المشروع إلى اللجان المختصة بدل أن يقره المجلس بصفة الاستعجال المكرر وقف وزير التربية الوطنية وقال : إن التأخير في اقرار هذا المشروع والتصويت عليه سيضر في المصلحة لأننا عازمون ومستعجلون جداً لفتح مدارس مهنية ، ماذا حصل بما وعدت به الحكومة ؟

من المسلم به أن الحكومة التي تريد مثلاً أن تعمم التعليم الابتدائي في لبنان لا بد لها من أن تفتح في السنة خمسين أو ستين مدرسة للتعليم الابتدائي على الاقل . وإذا رجعنا إلى الواقع المريع نجد أن وزارة التربية لم تستطع أن تفتتح مدرسة ابتدائية واحدة خلال سنة ١٩٦٢ ، وأعتقد أنها لم تتمكن من فتح مدارس ابتدائية جديدة خلال هذه السنة .

فكيف تريدون أن تعمموا التعليم الابتدائي، والوزارة عاجزة عن فتح مدرسة ابتدائية واحدة. ثم التعليم المهني ماذا حصل بشأنه؟ هل فتحت المدارس المهنية التي قررها المجلس بقانون صدق عليه بصفة الاستعجال المكرر؟ هل هذه المدارس جاهزة لاستقبال الطلاب؟ إذا كانت هذه المدارس لم تفتح في سنة ١٩٦٢، فهل باستطاعة معالي وزير التربية الوطنية أن يؤكد لنا أن هذه المدارس ستفتح وستصبح جاهزة لاستقبال من يريد دخولها في سنة ١٩٦٣؟ أكثر من هذا، الحكومة التي لم تستطع أن تفتح مدرسة ابتدائية في سنة ١٩٦٢ لن تستطع أيضاً أن تؤمن العدد الكافي من المعلمين لسد حاجة المدارس المفتوحة. لقد عينت عدداً من المدرسين ولكنها لم تأخذت بعين الاعتبار عدد التلامذة المتزايد كل سنة، ولذلك نلاحظ أن المدرسة التي تحتاج إلى عشرة معلمين فيها ستة فقط، والمدرسة التي تحتاج إلى ستة معلمين فيه ثلاثة.

يا سيدي، عندما نراجع وزارة التربية يقال لنا: ليس هنالك مال. ووزير التربية على حق في ذلك، ولكن الحكومة لا يمكنها أن تنذر بهذا الأمر لأنه كان من واجبها أن تعلم عندما وعدت في بيانها الوزاري بأنها ستعمل في سبيل تعميم التعليم الابتدائي، ان هذا التعميم يلزمه المال. كان من واجبها أن تعلم أن فتح المدارس المهنية يلزمه المال أيضاً. يقولون لا نستطيع في لبنان أن نزيد الضرائب. هذه الفكرة التي لا يمكن إزاحتها عن فكر المسؤولين في هذا البلد، يجب أن تدرسها الحكومة بامعان، نحن لا نريد أن نرهق الاهلين بالضرائب ولكن النظام الضرائبي الذي تسير عليه الحكومة في لبنان لم يعد نظاماً يماشى القرن الذي نعيش فيه. لقد تكاثرت مسؤوليات الحكومة. الحكومات أصبحت مسؤولة عن التعليم عن مداواة الناس، عن الضمان الاجتماعي، عن تأمين الرفاهية للبنانيين. فحكومة عليها هذه المسؤوليات لا تستطيع أن تعيش في هذا النظام الضرائبي البالي. إن هذا النظام الضرائبي من يستفيد منه؟ يستفيد منه خمسون أو ستون شخصاً يكسبون الملايين فوق الملايين دون أن يدفعوا ما عليهم لصندوق الدولة.

وقد وعدت الحكومة في بيانها الوزاري بأنها ستعيد النظر في النظام الضرائبي. وإني أسأل معالي وزير المالية بالوكالة عن هذه النقطة، لماذا لم تحرك الحكومة حتى الآن ساكناً فيما يتعلق بالنظام الضرائبي؟ هل بدأت بدرس تعديل النظام الضرائبي في لبنان أم لا؟ وإذا كانت لم تبدأ بدرس التعديل حتى الآن فهل تنوي ذلك في المستقبل القريب؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ محمود عمار المحترم.

محمود عمار:

سيدي الرئيس، الحديث عن وزارة التربية حديث ذو شجون والعلل في وزارة التربية تكاد تكون مزممة. وأعتقد محلياً وصادقاً بأن هذا الوزير لم يكن ولن يكون مسؤولاً عن هذه العلل كلها ولا بعضها، ولكن خطري أن أراجع هذه الانتقادات التي كانت توجه دائماً لوزارة التربية بمناسبة درس الموازنة وأكاد أعتقد بأن ما نشكو منه نحن اليوم شكاً مه غيرنا من قبل. ولقد قال لي أحد الزملاء اليوم، ما هي الفائدة من الانتقادات التي توجه إلى الموازنة، إذا كنتم بالنتيجة ستصدقون على الاعتمادات؟ قلت يا زميلي هذا صحيح، ولكن من واجبنا أن نسجل

لكل حكومة بعض الانتقادات لعل الحكومات اللاحقة تستفيد فيها، ومن أجل ذلك فإنني إذا ما انتقدت الآن فلا أحمل الانتقاد معالي وزير التربية حالياً، ولكنني أعتبر أن العقلية التي تسود في وزارة التربية يجب أن تتغير وأن الاساليب المعتمدة يجب أن تتغير.

سيدي الرئيس، أبدأ بمشكلة المعلمين. تشكيلات المعلمين وتنقلاتهم يجب أن تصدر في العطلة الصيفية من كل سنة، في هذا الوقت بالذات فقط يجوز لوزير التربية أن ينقل المعلمين ويبدلهم. أما في بحر السنة فليس من المعالي الوزير بأنه لا يجوز أبداً أن ينقل معلماً من مدرسة إلى مدرسة، وهذه المناسبة أذكر أنه ورد اليوم إلى جهة الادارة والعدلية مشروع يتعلق بتعيين امتحانات القضاة، فقد جاء المشروع يطلب منا أن نعين شهر تشرين الثاني موعداً لامتحانات القضاة ذلك حتى يتاح للمجازين في الحقوق أن ينخرطوا في هذه الامتحانات، وبما على ذلك أرجو من معالي وزير التربية أن يتقدم بمشروع قانون لتعيين الامتحانات والتنقلات في العطلة الصيفية، وبهذا نتفادى المشكل الذي حصل مؤخراً في وزارة التربية بين معالي وزير التربية ومدير التعليم الابتدائي بخصوص التشكيلات التي حصلت. واسمحوا لي أن ألج من هذا إلى قضية المراسيم الاشتراعية التي تعطي معالي الوزير وهو على حق، صلاحية الاشراف على وزارته اشرافاً صحيحاً مباشراً. فمعالي الوزير بموجب الدستور هو القائم على أعمال الوزارة التي يشرف عليها. وبموجب المراسيم الاشتراعية لا يحق للوزير أن ينقل معلماً أو موظفاً من مركزه إلا بموافقة مجلس الخدمة المدنية ومدير الوزارة، ومن هنا أعتقد نشأت المشكلة بين معالي الوزير ومدير التعليم الابتدائي.

يا سيدي، إنني من الذين يعرفون هذا الشاب، مدير التعليم الابتدائي، فهو شاب مثقف من خيرة شباب هذا البلد، يؤسفني ويؤلمني أن يصطدم بمعالي الوزير لا يجوز أبداً أن يتوصل الخلاف إلى أن يحسم معالي الوزير خمسة عشر يوماً من راتب هذا الشاب ويحيله كما يقال إلى المجلس التأديبي لا شيء إلا لأن هذا الموظف أراد أن يتمسك بنصوص المراسيم الاشتراعية.

إنني أعالج قضية إجتماعية اشتراعية، أريد أن أقول من وراء ذلك إن المراسيم الاشتراعية هي التي تحول دون حق الوزير بمراقبة موظفي وزارته. لا يمكن للوزير أن ينقل موظفاً إلا بموافقة المدير العام ومجلس الخدمة المدنية. هذا هو نص المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢.

ولا بد لي من أن أعود إلى تشكيلات المعلمين فألفت نظر معالي الوزير إلى أن هذه التشكيلات لن تعطي الغاية المرجوة إلا إذا عُممت على جميع المدارس حتى في القرى النائية، وأعتقد أن معالي الوزير يوافقني بأن هنالك مدارس في القرى النائية لا تزال شاغرة بدون معلمين، ولا أقول نائية، بل أقول قريبة وقد تكون في أقرب مكان من بيروت، فالمدارس لا تزال تشكو وبعض القرى ومن بعض الطلبة يضربون من أجل ذلك. أما وضع المدارس الرسمية، أعترف كما قال زميلي الاستاذ بشير الاعور بأن مستوى هذه المدارس أعلى من مستوى المدارس الخاصة ولكن ليس كل المدارس الخاصة، فهناك نوعان من المدارس الخاصة، مدارس خاصة انشئت مؤخراً بموجب الاعانات التي توزع وليس من المعالي الوزير بأن أقول إنه لا يمكن الاعتماد بمستوى هذه المدارس، أما إذا أخذنا

غيرها من المدارس الخاصة فأقول صادقاً بأن مستوى المدارس الرسمية لا يزال أدنى منها. ومن هنا أنتقل يا سادة إلى الإعانات التي توزع على المدارس الخاصة، لقد كانت الغاية من هذه الاعانات مساعدة المدارس الخاصة على استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، ولكن مع الأسف، اللبناني زكي وزكي جداً ويعرف دائماً كيف يحتال على القانون، ومنذ بدء توزيع هذه الاعتمادات بدأ اللبناني بفتح مدارس بشكل مربع ومخيف حتى بتنا نرى أن هذه المدارس ليست مؤسسات للتعليم بل مؤسسات تجارية يفتحها صاحبها للربح وللإستفادة من هذه الاعانة، وأعتقد أنه بإمكان الحكومة وبإمكان معالي الوزير أن يسمعي في هذه الناحية وبإمكان الحكومة أن تراقب هذه المؤسسات عن كثب فتمنع هذه التجارة الربحية الرائجة التي تسيء إلى النشء الصاعد، وذلك بأن تراقبها مراقبة فعالة، هنالك مؤسسات، مدارس خاصة، تفتح وتستوفي من أولياء الطلاب رسوماً باهظة وتقدم إلى وزارة التربية إحصاءات مغلوطة، تطلب الاعانة على أساسها، وليس من يراقب وليس من يحاسب.

ولا بد لي أيضاً من أن ألفت النظر إلى ناحيتين مهمتين في وزارة التربية، وهما الناحية الرياضية والناحية الموسيقية.

في وزارة التربية موازنة مخصصة لتوجيه النشء نحو الرياضة والكشفية، ولتوجيه النشء نحو الموسيقى وأعتقد أن من يطالع على الحركة الرياضية في المدارس الرسمية والحركة الكشفية يكاد ينجعل يا سادة من الضعف الذي يراه في حياتنا الرياضية، لقد زرنا بعض البلاد ورأينا الحركات الرياضية التي تحصل وتفرجنا على بعض الحركات الرياضية في مختلف الانحاء فكنا نشعر بأن هناك إهتماماً خاصاً من وزارة التربية في الناحية الرياضية والكشفية، وذلك يا سادة كما يقول المثل العقل الصحيح في الجسم الصحيح، أي لا يكفي أن نعلم أولادنا بل يجب أن نعيش فيهم الحياة الرياضية لتكون لهم الاجسام الصالحة والعقول السليمة.

نحن في هذا البلد، بلد الحضارة والرفق نمشكو فناً يكاد يكون معدوماً وهو فن الموسيقى ولولا بعض الجهود الشخصية أمكننا أن نقول إن ليس في لبنان موسيقي فنان بالمعنى الصحيح، فلماذا لا تبذل وزارة التربية جهداً من هذه الناحية وتخصص بعض الاموال لانعاش هذا الفن وروح الموسيقى في هذا البلد.

وأخيراً يا سادة، أصل إلى تعميم التعليم الابتدائي في هذا البلد. كنت من الذين أثاروا هذه القضية في الماضي ومن حسن الحظ أن يكون معالي وزير التربية كامل بك الاسعد قد وعدني بأنه يعطي هذا الموضوع أهمية خاصة وحتى أنه ورد في البيان الوزاري إشارة إلى عزم الحكومة على تعميم هذا التعليم.

نحن نعرف يا سادة أن دون هذا الامر أعباء مالية كبيرة جداً وأعلم أنه لا يمكن للحكومة أن تعمم التعليم في كل أنحاء لبنان وبدفعة واحدة ولكن ليسمح لي معالي الوزير بأن أسأله إلى أين وصل في درسه حول هذه الناحية؟ ما هي الخطوات التي اتخذها للبدء بتعميم هذا التعليم؟ ثم ليسمح لي بأن أقول صراحة إننا نحن لا نريد منكم يا سادة، أقولها لا لمعالي وزير التربية فقط بل أقولها للحكومة، نحن لا نريد ماء ولا طرقات، نحن نريد تعليمًا، نريد أن نعلم أولادنا، قسم كبير منهم لا يزال في الشارع، إذًا، اقطعوا هذه الاعتمادات التي تخصصونها للطرقات والماء والكهرباء وأعطوها لوزارة التربية، وإني لن أوافق أبداً على الفكرة التي أثارها زميلي، في هذا

المجلس وفي القائمة الانتخابية الاستاذ بشير الاعور، لا أوافقه أبداً على فكرة زيادة الضرائب، ان الشعب لا يمكنه أن يتحمل زيادة ضرائب بعد، وقد أوافقه على إعادة النظر في الضرائب كما أرى لا أوافقه يا سادة على هذه الحملة المركزة التي يثيرها بمناسبة درس هذه الموازنة، حملة مركزة في هذا المجلس لا أرى مبرراً لها على أصحاب رؤوس الاموال على من يسمونهم بأنهم يكسبون الاموال، اسمحوا لي أن أقولها بصراحة وأنا شاب فقير، لأن مثل هذه الحملة تضر في اقتصاد هذا البلد، إن لهؤلاء الرجال الذين ربحوا بعض الاموال، فضلاً كبيراً على الاقتصاد في هذا البلد، فلا تحاولوا أن تثيروا نقمة الشعب عليهم دون مبرر وفي هذا أكتفي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عزيز عون.

عزيز عون: دولة الرئيس،

الحقيقة يجب أن يقال لا أن تعلن، ان واجب الصراحة يقضي أن نقول بأن وزارة التربية يوم أنيطت بالوزير الحالي قال الشعب كلمته وقد أعطى السهم راميته. وإذا كان لنا أن نقول شيئاً فليسمح لنا أن نلفت نظره إلى قضية حيوية وصحية في آن واحد، نحن كأطباء اثناء تجوالنا في المناطق رأينا، خصوصاً في قرى الشوف والاقليم، مدارس لا يجوز أن تكون زرائب للاغنام إن حالة هذه المدارس تستدعي الشفقة والرحمة، وإنه كما يعلم معالي الوزير، لهؤلاء النشء آباء وقد قال الشاعر:

وإنما ابناؤنا بعدنا
أرواحنا تمشي على الارض

إن حالة المدارس سيئة جداً وأرجو أن نغيرها اهتماماً تستحقه لأنني قد رأيت عندما زرت بلدة برجا وهي أكثر من عشرين ألف نسمة، أن مدرسة هذه البلدة دون نوافذ وأبواب، والهواء والبرد يتسرب إلى الطلاب، فيقاسون في الصيف الحر وفي الشتاء البرد القارس، وعندما تتعرض أجسامهم للبرد تتعرض كذلك للمرض، لأن قوة الدفاع ضد الامراض تحف. وأعطي على ذلك مثلاً، إن الدجاجة التي تحافظ على مناعة جسدها ضد الامراض وهي في حالتها الصحيحة الطبيعية، تفقد هذه المناعة إذا ما وضعت أرجلها في الثلج أو البرد وتصبح معرضة لمرض الطاعون، لذلك أرجوكم أن تنظروا إلى هذه القضية باهتمام وتصلحوا من حالة المدارس وخصوصاً الحالة الصحية ونشكركم سلفاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

محسن سليم: دولة الرئيس،

يجب أن يكون معالي وزير التربية سعيداً بالمناقشات التي تحصل في هذا المجلس وفي الملاحظات والتوجيهات التي تعطى له والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على الاهمية التي تعطى لهذه الوزارة. ومما لا شك فيه أن هذه الوزارة هي من أهم الوزارات المتصلة اتصالاً مباشراً مع الشعب فيا أيها السادة، مشاكلنا في لبنان هي نفس المشاكل التي يعانيها كل بلد من بلدان العالم. كل منا يقرأ جرائد أوروبا وفي كل يوم نقرأ فيه جرائد أوروبا وخصوصاً جرائد فرنسا وعلى الاخص الخطب التي القيت في مستهل المعارك الانتخابية كنا نقرأ ونسمع من

المرشحين أن المشاكل هي الماء والكهرباء والمدارس المهنية وغير المهنية وغيرها من المشاكل التي نسمعها تارة وطوراً من الزملاء الكرام.

فمشاكل العالم هي مشاكلنا وعندما نتصدى لأي موضوع من المواضيع فلنعلم بأن ذلك الموضوع هو نفس الموضوع الذي تعالجه جميع الدول. في بعض دساتير العالم نصوص خاصة تتعلق بواجب الدولة أن توجد عملاً للفرد ونصوص تتعلق بإيجاد العلم للفرد، أما نحن فليس في دستورنا هذا النص الصريح وآمل أن يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن ندخل في دستورنا أن على الدولة واجب تأمين العمل للفرد، وتأمين المدرسة للفرد.

يا سيدي، لبنان من الناحية الاقتصادية وكلنا أصبح يعلم الأرقام، بلد يصدر بمئة وخمسين مليون ليرة للعالم ويستورد بمليار ليرة، إذا صادراتنا ومداخيلنا لا تتعلق فقط بالتفاح وبالحمضيات وبغيرها من المواد التي نعتني بها ونصدرها. نحن في لبنان معمل للرجال، نحن في لبنان يجب أن نهتم أكثر ما نهتم بالمدارس على اختلاف أنواعها ودرجاتها، إذا كنت يا معالي الوزير وأنت على رأس هذه الوزارة ونحن فخورون أن تكون أنت على رأس هذه الوزارة، وإذا كنا نطلب منك فلأنك أنت أنت الذي نعرفه بهمته ونشاطه ولبنانيته الصادقة للعمل البناء، عندما يطلب الزملاء المعلمين المدارس وتعميم التعليم الابتدائي، فإنهم يطلبونه لكل لسان، وأنا بصورة خاصة أطلبه منك لا للعاصمة بيروت وللمناطق غير المتخلفة، ولكنني أطلب منك أن تنظر نظرة خاصة إلى المناطق المتخلفة جداً في العاصمة لأن في العاصمة مناطق متخلفة ليس فيها مدارس ابتدائية وهناك كما قال زميلي الاستاذ سعد بين الخمسين والستين ألف طالب لم يجدوا مدرسة تؤويهم.

هل من العدل في لبنان ونحن بلد الاشعاع بلد العلم، أن يقال إن في لبنان خمسين ألف طالب أو ستين ألف طالب، بلا علم أي ستين ألف عائلة يا سيدي. ستين ألف عائلة تشكو الحكومة إلى الحكومة. لتجد لها مدرسة ابتدائية يستطيع الابناء أن يدخلوها مجاناً ولو كان باستطاعتهم أن يدخلوا ابنائهم إلى المدارس غير المجانية لما طلبوا هذا الامر من الحكومة، ولكن كيف لهؤلاء أن يلجأوا إلى الحكومة وأن يحملوها بالنتيجة على أن توجد المدارس الخاصة لهؤلاء الابناء، هل يجوز للبنان بلد العلم، بلد الاشعاع، بلد العبقرية، ونحن في هذا الشرق انموذج. نحن نفاخر بأننا بلد علمي، هل يجوز للحكومة أن لا يجد هذا العدد الضخم في لبنان مقعداً له في مدرسة رسمية؟ يا سيدي كنت أود من معالي وزير التصميم، ووزير التصميم الاصيل ليس حاضراً، ولوزارة التصميم اتصال لا بوزارة التربية فقط ولكن بجميع الوزارات، يجب على وزارة التصميم أن تصمم على الاقل لخمس سنوات بالنسبة للتعليم لنرى عدد المدارس الموجودة وعدد المدارس التي يجب أن توجد، وما هو عدد التلاميذ الموجود حالياً وعدد التلاميذ الذي يمكن أن يدخل للمدارس بالنسبة إلى التعداد العام للبنانيين، أين هذه الاحصاءات؟ ومن هذه الناحية أريد أن ألفت نظر معالي وزير التربية إلى أمر مهم جداً وطالما أن وزارة التصميم قد هوجمت بالامس وطالب بعض الزملاء بالغائها ونحن نعاكس هذا الرأي، لأننا نعتقد بأن وزارة التصميم ضرورية ولكن يجب أن تكون هناك وزارة تصميم حقيقية موجودة بالاساليب العلمية الحديثة فتقوم بواجباتها وتصمم لا لوزارة التصميم لأن وزارة التصميم ليست بحاجة إلى تصميم ولكن وزارة التصميم يا سادة إنما وجدت لتصمم

جميع الوزارات، تصمم لوزارة التربية، وتصمم لوزارة المالية وتصمم لوزارة الاشغال العامة وتصمم لجميع الوزارات، فأين بيان وزير التصميم الذي يقول فيه بأن تعداد لبنان هو كذا، وتعداد المدارس هو كذا، ويجب أن يكون كذا في السنة الفلانية ويجب أن يكون لدينا سياسة طريقية كما يجب أن يكون لنا سياسة تعليمية وسياسة تربوية لا بالكلمات ولا في التعابير، التصميم ليس كلمة وليس تعبيراً بل واقعاً يا سيدي. وزارة التصميم في جميع بلاد العالم وزارة قائمة تعمل بالارقام ولهذا السبب أريد أن أنهي ملاحظاتي بأن ألفت نظر معالي وزير التربية إلى أننا نرسل كل سنة مئات الشباب اللبناني إلى الخارج ليخصصوا بمختلف الفروع.

مطلوب منك أنت يا معالي الوزير بدون اقتراح من وزير التصميم، أن ترسل عدداً من اللبنانيين على مدى خمس أو ست سنوات ليتعلموا الاحصاء، ليعودوا إلينا احصائيين. فالاحصائي ليس معناه أنه يذهب مدة ستة أشهر ويشم الهواء في إحدى الجامعات هناك ويأتينا بشهادة ضخمة تقول إنه أصبح معلماً في الاحصاء أو خبيراً بالاحصاء.

يا سيدي، علم الاحصاء هو ككل العلوم وكل الفنون، الاحصائي يتعلم سنتين أو ثلاثاً، ثم يتمرن سنتين أو ثلاثاً ثم يعود فيوضع تحت تصرف الدولة اللبنانية، عندئذ بإمكانك أن تحيله إلى وزارة التصميم أو إلى أي وزارة أخرى وعندئذ إذا طلب منا أن نجيب على سؤال فني أتنا من الخارج أو على أي سؤال علمي بإمكاننا عندئذ أن نلجأ إلى محفوظاتنا وأن نعطي الارقام والاسماء التي نكون قد حصلنا عليها من خبرائنا الحقيقيين ونكون بذلك وبعد خمس سنوات استغنيانا عن الخبراء الاجانب بل نستخدم عندئذ خبراء لبنانيين يكونون قد تخصصوا في جميع الفروع التي نحن بحاجة إليها.

هذه ملاحظة أريد أن ألفت نظر معالي وزير التربية إليها لأنها على جانب كبير من الاهمية وخصوصاً نحن في لبنان نعتبر أن الدول العربية هي مدى طبيعي لنا، وأنتم تعلمون يا سادة أنه يأتينا من الدول العربية من الاموال ما كنا نحصل عليه من أميركا ومن افريقيا بسبب ماذا؟ بسبب اللبنانيين المنتشرين في ارجاء الدول العربية والذين يرسلون محاصيل اتعابهم إلى لبنان، لماذا هم في الدول العربية؟ لأنهم متعلمون، لأنهم يتقنون اللغات الاجنبية التي لا تتقنها بعد البلدان العربية، فإذا نحن في لبنان، بحاجة إلى أن نكون مصنعاً للرجال المتعلمين لنرسلهم إلى الدول العربية وإلى الدول المتخلفة، لكي يأتينا هؤلاء اللبنانيون بالاموال لنسد العجز التجاري الذي نشكو منه، يجب أن نصرف همنا أيضاً إلى تعلم اللغات الاجنبية، وإني أعلنها صرخة مدوية في هذا المجلس، بأن علينا بالدرجة الأولى، أن نتعلم لغتنا العربية وأن نتقنها إتقاناً تاماً لأنها اللغة القومية ولكن بصورة أصلية وحتى نستطيع أن نأتي بالاموال إلى لبنان لنسد العجز، علينا أن نتعلم ونتقن اللغات الاجنبية، الفرنسية والانكليزية والالمانية والاسبانية وجميع اللغات التي يمكن للبناني أن يتجنح بها في الشرق وفي الغرب ليركز نفسه ويركز عائلته.

هذه ناحية مهمة جداً يا معالي الوزير وليس غيرك من يستطيع أن يقول بأنني أريد في لبنان بلد الاشعاع وبلد العلم وبلد الرقي أن يصبح جميع اللبنانيين يتقنون اللغة العربية وإلى جانب اللغة العربية وإلى جانب اللغة العربية اللغات الاجنبية.

أعطيتكم مثلاً على ذلك، منذ شهر ثلاثة من شركة التلفزيون الفرنسية جاؤوا إلى لبنان في طريقهم إلى السعودية، واستخدموا لبنانيين بمرتب ضخم لمدة خمسة عشر سنة يرافقهم إلى السعودية كي يستطيعوا أن يقوموا بمهمتهم التلفزيونية في السعودية، فكانت النتيجة أن دخل على لبنان إيراد من نتيجة وجود هؤلاء في السعودية ومرورهم في لبنان واستخدامهم لبنانيين ذهباً مع هذا الوفد وحصولاً على مبلغ من المال سداً به شيئاً من العجز الذي يشكوان منه.

إذاً، لو لم يعلم هؤلاء الفرنسيون أنه بإمكانهم أن يأخذوا مترجماً من لبنان في لغة فرنسية أو لغة انكليزية لما كانوا حضروا إلى لبنان.

يا سيدي، النقطة الثالثة هي قضية الجامعة اللبنانية، قبل أن أدخل في صميم الجامعة اللبنانية من حيث هي جامعة، أريد منك يا معالي الوزير أن تهتم بإيجاد مبنى لهذه الجامعة، لقد سافرت وسافر الكثيرون منا إلى أوروبا، في أوروبا قصر العدل متحف، الجامعات متاحف، ونحن هنا في لبنان البلد السياحي، زينة الشرق يجب أن لا نفكر تفكيراً تجارياً، وأن لا نفكر في التصاميم التجارية، إذا كنتم تفكرون جدياً وأنا أعلم أنكم تفكرون جدياً في إقامة بناء للجامعة اللبنانية، فلتكن هذه الجامعة متحفاً من المتاحف يأتي الغريب من الشرق ومن الغرب لزيارتها، ولتفقد فروعها والتعرف إلى اساتذتها، وإلى العلوم التي تدرس فيها وليس شعراً في جو متحف من المتاحف فيبهره النظر ويبهره غير النظر، ويعود إلى بلاده يتحدث عن الجامعة من حيث الشكل ومن حيث الأساس فأنا أرجو منك يا معالي الوزير أن تحسن أنت وزملاؤك اختيار المكان الذي يجب أن تقام فيه هذه الجامعة، أن يكون تصميم هذه الجامعة تصميماً جميلاً على غرار جمال لبنان، لأن لبنان جميل من حيث الطبيعة فيجب أن يكون جميلاً في السياسة وفي البناء وفي النحت وفي كل شيء يجب أن يكون جميلاً لأن الجمال لا يتجزأ ولأن الانسجام يجب أن يكون في جميع الحقول.

المسألة الأخيرة يا معالي الوزير، وهي لفت نظر، هو أنك أينما سرت في أوروبا وخصوصاً في فرنسا والمانيا تجد أن في كل بيت من البيوت مكتبة صغيرة تحتوي على عشر كتب أو على مئات من الكتب، فأرجو منك أن تهتم يا معالي الوزير ونحن نريد أن نستثمر ونستغل طالما أنك أنت في وزارة التربية، نستغل للمصلحة العامة - بأن تعطي توجيهات خاصة لفتح مكاتب، تحوي الكتب المفيدة واللذيذة، الكتب التي تتحدث عن لبنان وعن تاريخ لبنان وعن أجداد لبنان وعن كل شيء يتعلق في لبنان، هذه التربية المدنية التي نحن نطلبها من الاذاعة ومن الصحف ومن التلفزيون يجب أن نطلبها أيضاً من وزارة التربية كي نعمم هذه المكتبات في البيوت وفي العائلات وفي النوادي، وأنت بإمكانك أن تتصل بوزارة الداخلية وتطلب منها أن تضع نصاً لكل ترخيص يعطى لأي ناد من النوادي سواء كان نادياً رياضياً أم أدبياً، يشترط أن يكون في هذا النادي مكتبة وأن لا يسمح لهذا النادي بالعمل إلا بعد أن تتأكد الوزارة المختصة من أن هناك مكتبة وأن هذه المكتبة تعمل على تطوير النشء.

هذه هي الملاحظات التي رأيت أن أذكرها أمامك وهي ليست كما ترى نوعاً من أنواع الانتقاد ولكنني أحس بها إحساساً تاماً في سبيل زيادة الثروة الادبية والمادية في لبنان، ولأننا نعتبر أن وزارة التربية التي أنت على رأسها

قادرة أن تطور هذه الوزارة، أن تطور نهجها وتطوره أساليبها وأن تجدها كما أنت تتجدد كما تجدد أفكارك كل يوم يجب أن تجدد أساليبك كل يوم. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله المشنوق.

عبد الله المشنوق: سيدي الرئيس،

قرأت في الصحف اعلاناً صادراً عن مجلس الخدمة المدنية يحدد موعداً اجراء الامتحانات لقبول المعلمين على أن يتقدموا مزودين بالاوراق اللازمة وأقلها البريفه.

لا شك أن هناك حاجة ملحة لاستخدام المعلمين، لبنان يحتاج إلى معلمين وقد قال الزملاء ما ينبغي أن يقال في صدد إعداد المعلمين، لكنني سأتناول هذا من غير الناحية التي تناولها منها الزملاء، هناك وزارة اسمها وزارة التربية الوطنية، ويؤمني أن أقول ولا أقول يؤسفني، يؤمني أن أقول إن ثمة فراغاً في التربية الوطنية، هذا الفراغ في التربية الوطنية يكاد يظهر أكثر ما يظهر في الناحية الوطنية من التربية.

هذا المعلم الذي كان إلى سنة خلت في صف البريفه، وجاء وأصبح استاذاً، عليه أن يحمل إلى النشء الرسالة الوطنية في لبنان. هل هذا جد؟ هل تجدون؟ وتغضبون إذا قامت حركات هدامة وأنتم لا تعملون شيئاً في سبيل بث العقيدة الوطنية الصحيحة؟ وهل ينتظر من شاب لم يتمم هذه الرسالة ولم يطلع عليها أن يأتي ويؤدي دور المربي والمنشئ الشباب النشأة الوطنية الصحيحة؟ «تعجبون من سقمي، صحتي هي العجب» لا تعجبوا إذا استغل بعضهم هذا الفراغ وراح ينشر فيه ما يريد وقد نشر بالفعل فيه ما اراد.

هذه ناحية أعتقد أنها جديرة بأن يفكر فيها المسؤولون عن التربية الوطنية في لبنان.

ثم هذه الناحية نفسها عندما نتكلم عن المدارس غير اللبنانية من هو الذي يتولى الاشراف على ما تقوم به هذه المدارس في حقل التربية الوطنية؟ هناك فراغ. وأنا أقصد بهذه الكلمة أن الدولة تخلت عن رسالتها الوطنية عندما عهدت إلى فريق من الجدد بأن يؤدوا رسالة لا يعرفونها وتركت إلى غير اللبنانيين الحرية المطلقة بأن ينشئوا اللبنانيين على هواهم. هذا فراغ خطر يا دولة الرئيس، أرجو أن يعنى به المسؤولون في وزارة التربية الوطنية.

أما الناحية الثانية ولن أطيل ولن أتكلم عن الشيء الذي تكلم عنه الزملاء وهذا مضيعة لوقتكم، أريد أن أقول إن الناحية العملية في درساتنا هي أضعف ما تكون في الوقت الحاضر بالنسبة إلى التطور الذي يجري في الدنيا، نحن بحاجة إلى الاكثار من النواحي العملية، لا أقصد فقط إعداد المعلمين والمدارس المهنية، أنا أقصد كل ما يتعلق بالتطبيقات إذا لم يكن مشفوعاً بالعمليات الصحيحة فإنه لا يملك أي أثر ولا يحدث أية نهضة في البلاد.

أيها السادة، ناحية ثالثة أتكلم فيها عن الابنية المدرسية، هل يوجد في لبنان أبنية صالحة للتعليم؟ أرجو أن يعني وزير المعارف أو الحكومة بأن تخصص كل عام مبلغاً لبنان عشرين مدرسة نموذجية فيها الملاعب، فيها وسائل الايضاح، فيها الصحة، فيها الذوق، فيها الجمال، بين أن نذهب ونأخذ بيتاً من البيوت العتيقة لأنه عتيق وغرفه كبيرة، ولأن فيه ربما شقفة أرض نأخذه ونجعل منه معهداً نموذجياً. أين في لبنان البلد الذي ينظر إليه

اليوم كما لبلد من البلدان الأولى في العالم من حيث الناحية الثقافية. ثم هذه الابنية، أرجو أن ترتدي طابعاً يليق بها، هل يجوز أن تكون بناية قصر العدل أشبه (بالكارسنيرات) بشارع الحمراء؟

أين محكمة العدل؟ أين الصورة التي نشاهدها بدور العدل بالعالم؟ أين المحكمة العسكرية في بيروت، المحكمة العسكرية فيها الطابع الذي نريد، أبنية الدولة تحتاج بأن يكون لها طابع، وأن يكن هذا استطراداً فلندعه جانباً ولكن لنذكر بأن للولد علينا حقاً بأن يلعب، بأن يتعلم، بأن يجد بالمدسة ما يجده في المدارس الاجنبية، وإلا كيف تريدون أن نزاحم المدارس الاجنبية وغير الاجنبية عندما لا توفر للطلاب المسائل الاولى التي لا يجوز أن يكون مدرسة بدونها. ما لنا ولهذا، أريد أن أقول إننا نخطيء كثيراً حين تفتح مدارس ثانوية، نخطيء كثيراً عندما نتيج لابنائنا أن يدخلوا المدارس الثانوية.

في المانيا: في العهد الماضي كانوا يرفضون دخول الطلاب المدارس الثانوية، عند الذين لا تتوفر فيهم الكفاءات، كانوا يقيمون امتحانات حتى لا يدخل ذلك الطالب الذي لا يتمتع بالامكانية اللازمة المدرسة الثانوية ويقف في نصف الطريق ويأخذ المكان المخصص لطالب آخر. كانوا يختارون النجبة لا يتركون المدرسة الثانوية للعجزة وللذين لا يستحقونها. المدرسة الثانوية هي بمستوى يجب أن يدخل إليها الطالب حتى في مدارس الدولة المجانيين، عندما يريد دخول المدرسة، يجب أن يدخلها بعد امتحان حتى نتخلص من البطالة الثقافية التي نجدها عند إنصاف المتعلمين الذين هم بين التعليم العالي والابتدائي لا يحسنون العمل ولا يحسنون التعليم، «هؤلاء الذين يريدون عملاً كيف ما كان شو ما كان، دخلك دبرنا»، يريدون طاولة يجلسون وراءها وقهوة وتلفوناً، ويكتبون كلمتين هذا ما يطلبون لأنهم لا يعرفون أكثر من ذلك.

البطالة الثقافية يا معالي الوزير أنتم مسؤولون عنها إلى حد بعيد، أنتم ونحن والدولة مسؤولون عن ذلك عندما لا توفر للولد المهنة التي تلزمه.

يقول مربّي فرنسي شهير اسمه «دي كوثيه» قد لا نستطيع أن نجد لابنائنا العمل الصالح، قد لا نستطيع أن نجد لهم السعادة ولكن على مجتمع راف كمجتمعنا أن يضع الشاب على حافة المهنة على حافة الحرفة ويقذف به في معترك الحياة ربما ينفع وربما لا، تلك حال الدنيا، ولكنك يا بني على الأقل أنت تستطيع أن تعمل، تستطيع، أن تشتغل.

هل يستطيع الشباب عندنا أن يشتغل عندما يتخرج من هذه المدارس النظرية؟ لا، إنه يتقن شيئاً من مولير وشيئاً من المتنبي ولكنه لا يحسن الضرب على الآلة الكاتبة ولا يعرف حتى أن يتكلم على التلفون.

أيها السادة، الإعداد المهني لا يكون بالكلام، وقد شعبنا من الكلام، الإعداد المهني يقوم بالعمل، فلننظر مرة ثانية في المناهج، فلا يجوز للمدرسة الابتدائية في بيروت أن يكون منهاجها كالمدرسة الابتدائية الموجودة في البقاع أو في طرابلس، يجب التفريق. هنالك شيء يدعى ريف، صناعة، زراعة عندما يأخذ الطالب الشهادة الأولى والثانية والثالثة حللها جميعها فلا تجد فائدة منها.

أيها الاخوة. أنا كاستاذ قديم وكمدبر أدخل إلى صف الأول ابتدائي حتى صف السرتفیکا، کم طالب یصل إليها ونحو ثلاثین أو أربعین والباقي لا یستطیع أولیاءهم أن یتابعوا لهم الدراسة.

أصبحت فی امیرکا المدرسة عبارة عن ملعب ومکتبة ومصنع، یدخل الطالب ویختار ما یشاء، یقوي جسمه فی الملعب ویتعلم القراءة والکتابة فی المکتبة ثم یتعلم صنعة هذه هی المدارس فی امیرکا.

أريد یا معالي الوزير أن تعتنی جدياً بمكافحة البطالة الثقافية، وأخيراً وقد أطلت ولم أقصد أن أطيل، لا أريد أن نضحی بالنوع على حساب الكمية، نحن نرغب فی الكمية وكلنا حريصون على النوع. النوعية لا تقل أهمية عن الكمية، تضحية النوعية فی سبيل الكمية. قبلاً، إذا كان أحد الاشخاص صوته غير مقبول وأحد یغني فی الميكروفون، وكل ما كبر الميكروفون كل ما كبر الصوت البشع، ولكن الصوت الجميل حتی إذا لم یوجد الميكروفون یبقى جميل التشبيه على بساطته معقول. أنا لا أحب أن تضخم عدد المتعلمين على حساب النوعية وأخيراً هذه ناحية أود أن نخرج منها بقرار عملي لأنني لا أحب الشيء النظري.

هناك شاب من شباب الطريق الجديدة جاءني ذات يوم وقال إنه يريد أن یتخصص فی فرنسا وقال إنه لا یملك أجرة الطريق ولا المصاريف فتوصلت إلى اقناع أحد الميسورين فقدم له ما يكفل الذهاب إلى فرنسا والتخصص.

بأي شيء تخصص هذا الشاب؟ تخصص بأبحاث الذرة، بعد أن مضى علیه ثلاث سنوات جاءنا تقرير من رئیس الجامعة یقول إن هذا الشاب من بیروت قد رفع مستوى جامعتنا إلى المستوى الدولي للابحاث التي قام بها فی حقل الذرة.

شاب من بیروت ذهب وتخصص بالذرة وهو الآن موجود فی بیروت ویشغل منصباً كبيراً فی إحدى الجامعات.

أردت أن أخلص من هذا إلى أن النبوغ فی لبنان لا یجد دائماً المنفذ الذي یجب أن یطل منه على الدنيا، والمنفذ الوحيد ليس فی المدرسة الابتدائية ولا هو فی المدرسة الثانوية، ولا هو فی المدرسة العليا، ولكنه فی أن یذهب للتخصص فی الخارج، هذا التخصص فی الخارج هو الذي یحفظ للبنان المستوى الثقافي العالي. إذا لم نحرص نحن على الاحتفاظ بهذه السمعة التي ننعم بها فی العالم أجمع فإننا مجرمون بحق انفسنا عندما نخصص لهذا التعليم فی الخارج ٣٠٠ ألف ليرة من أصل ٣٧٠ مليون ليرة فی الموازنة یعنی من كل ألف ليرة تصرف ليرة واحدة على التخصص لیذهب طلاب للتخصص فی جراحة القلب، وطلاب للبحث فی اكتشاف السرطان، الخ... لجميع هؤلاء فی جميع الحقول والميادين نخصص ليرة واحدة من كل ألف ليرة.

أيها الاخوة، أرجوكم أن تخرجوا إلى الناحية العملية، أرجوكم أن تضاعفوا هذا المبلغ. من أي باب، وكل الابواب مفتوحة، أرجو أن تأخذوا ٣٠٠ ألف ليرة من أي باب فبدلاً من أن یذهب ثلاثون طالباً فلیذهب ستون طالب، والسنة القادمة ١٢٠، فعندما یرجع ١٢٠ متخصصاً معناه أنهم أتوا ومعهم ثروة لا تثمن على الإطلاق. لا

التفاح ولا غير التفاح يستطيع أن يأتي بثروة تضاهي ثروة اللبناني الذي يتخصص ويرفع مستوى جامعيته كما رفع هذا الشاب من الطريق الجديدة مستوى جامعة ليون. عند ذلك تعرفون أن ٣٠٠ ألف ليرة ليست شيئاً يذكر بالنسبة للنتيجة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس، زملائي الكرام.

لبنان، بلد الاشعاع، هذا ما عرف به لبنان في العالم، وهذه شهرة من حقنا أن نفاخر بها نحن اللبنانيين، لبنان بلد الاشعاع، ولقد قيض للاجانب في العالم أن يشتركوا معنا في دراسة ميزانيتنا هذه ووجدوا ضالة هذه الاعتمادات المخصصة لتربية بلد الاشعاع، فبمقدار ما يحملون للبنان من احترام بمقدار ما تتغير نظرتهم عن لبنان.

سمعت الزميل الاستاذ محسن سليم يطالب معالي وزير التربية بناء جامعة ونوادي ومدارس ونسي أن يطلب أيضاً بناء أوبرا، أما نحن فأكثر تواضعاً فإننا نطلب معلماً للقرى، فإننا نطلب مدرسة للقرية، فإننا نطلب تنفيذ التعليم المجاني جميل أن يكون لنا جامعة وأن تكون لنا أوبرا وأن تكون لنا نواي ثقافية ورياضية ولكن الاجمل منها أن يكون لنا مدرسة في كل قرية وأن نلملم أطفالنا من الازقة والشوارع والقذارة.

ظفر في فم الاماني حلو ليس منه لنا قلامة ظفر

سيدي الرئيس،

نطالب معالي وزير التربية، وطلبنا إلى معالي وزير التربية اشبه ما يكون شكوى الفاكهاني إلى العيتاني، هنالك قرستان في قضاء بعلبك، قرية اسمها عيناتا وأخرى اسمها الفاكهة ونسبة إلى فاكهاني وعيتاني يتبادلون الشكوى، فإذا طلبنا إلى وزير التربية من حقه أن يطلب منا اعتمادات لما نطلب منه فقد سمعنا أن هنالك موعداً لاجراء فحص للطلاب وتصوروا أيها السادة عندما يجري الفحص للاستاذة في منتصف كانون الثاني وقد مضى على السنة الدراسية أربعة أشهر ونيف، تصوروا الحال، لو لم تكن هنالك حاجة للمعلمين والمدرسين لما أقدمت وزارة التربية على تعيين موعد للفحص، معنى ذلك أن هنالك نقصاً في المعلمين وهذا أمر لا نلوم أو نؤاخذ معالي الوزير عليه، فيكفيه جهوده المشكورة في إصلاح ما أفسده الاسلاف من قبل، اننا نقدر لمعالي وزير التربية الحالي جهوده المشكورة، ومني أن ألفت النظر واتعرض لما تعرض له الاستاذ محمود عمار. إن الدستور اللبناني يجعل الوزير قيماً على وزارته وهذا أمر مسلم به، وبجعل جميع الموظفين يخضعون لامرة الوزير، ما دام ذلك ضمن القانون وقد أتت المراسيم الاشتراعية فأعطت للموظفين حقوقاً وضمائنات لم تكن لهم من قبل حتى ولدت في نفوسهم روح التمرد وهذا خطر على الدولة، وعندما يتعارض الدستور وعندما تتعارض أحكام الدستور مع أحكام القانون فمن بدييات الامور أن يكون الحكم للدستور، فالوزير هو القيم على شؤون الوزارة ويجب أن تبقى قائماً على شؤون الوزارة وإلا ضاعت الديمقراطية في هذا البلد وأصبحنا نسير في طريق وعرة لا نعرف إلى أين نصل. إنني أعلم

أن معالي الوزير يحمل نوايا طيبة وإرادة قوية ولكن تنقصه الوسائل، فأنا أتقدم من المجلس الكريم ومن الحكومة مجتمعة بطلب زيادة الاعتمادات لوزارة التربية: وليس لنا عذر في أن نبخل على وزارة التربية وقد أوضح الزملاء الكثير من الأمور.

انني أرجو من معالي الوزير وباستطاعته أن يلبي هذا الرجاء وهو أن يراقب المدارس الخاصة وأن يفرض سلطة الدولة على هذه المدارس فنحن بحاجة إلى أن يتعلم أطفالنا حب لبنان والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ خاتشيك بابيكيان المحترم.

خاتشيك بابيكيان: أستمح المجلس الكريم عذراً، ولكن أرى من الواجب توضيح نقطة صغيرة قبل أن أتابع البحث في موازنة وزارة التربية، الا وهي قضية المراسيم الاشتراعية وما تسمح للوزير.

دولة الرئيس، سمعنا على لسان زميلين كريمين، الاستاذ عمار والاستاذ شفيق مرتضى بعض ما يتعلق بالمراسيم الاشتراعية، ونحن نقر بأننا نعيش ونحكم اليوم تحت ظل المراسيم الاشتراعية، وهذه المراسيم لما فيها من وحدة الفكر التي أوحى بها، ولما فيها من انسجام تشكل بالواقع مجموعة تشريعية متراسة. يجب أن نتداول في صلاحية هذه المراسيم وفي صوابيتها لكي نجعل من الادارة اللبنانية خير طريقة للحكم.

الرئيس: حضرة الزميل، المراسيم الاشتراعية ليست موضوع بحث.

خاتشيك بابيكيان: يا دولة الرئيس، بمناسبة صلاحيات معالي وزير التربية، أرجو بأن أذكر الزملاء الكرام بأن المراسيم ولا شك أحدثت تطوراً عظيماً في مفهوم الوزير وفي مفهوم واجبات وصلاحيات الوزير، لقد سئم لبنان عهد الوزراء الذين كانوا لا يأتون إلى الحكم إلا للصرف والتعديل والنقل، والمراسيم الاشتراعية قضت ولا شك على هذا العهد، ومفهوم الوزير الجديد، أن يتعاطى الوزير في رسم خطوط لوزارته وأن يحث الادارة على العمل وأن يضع الطرق الحديثة للرقى والتقدم ويحمل الادارة على التنفيذ الجدي وبهذه الناحية ضيقت المراسيم الاشتراعية صلاحيات الوزير، إن هذا البحث يذكرني بالبحث اليومي الذي كان يدور في المجلس السابق وكنت من أعضائه، كان الزملاء الكرام يصرفون وقتهم في محاسبة الحكومة على تعيين فلان وصرف فلان ونقل فليتان من الموظفين، ومن محاسن هذا العهد أننا منذ ثلاث سنوات، منذ صدور المراسيم الاشتراعية نتجنب هذه الابحاث، وانصرف المجلس الكريم إلى بحث مواضيع أكثر فائدة ودرس مشاريع تؤدي إلى تحقيق ما يصبو إليه جميع اللبنانيين من رقي واصلاح في الاعمال الحكومية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية.

وزير التربية:

أود أن أوضح هذه النقطة بالذات التي لم أكن أنتظر أن تثار في هذا المجلس قبل أن أرد على أقوال الزملاء

وعلى ما اثاروه من النقاط المتعلقة فعلا في وزارة التربية والتي نحن بصدد بحثها الآن في هذه الجلسة بمناسبة درس بموازنة وزارة التربية الوطنية .

هذه النقطة التي أقول وأكرر أني أستغرب اثارها في هذه المناسبة وفي كل مناسبة، لأنني أفهم أن يكون الحق للنائب أن يسأل ويستجوب ويهاجم وينتقد الحكومة والوزراء في أعمال ملموسة يأتونها وفي أعمال يطلبون إليهم أن يقوموا بها، أفهم أن يقوم النائب ليهاجم أو ينتقد أو يثير أية قضية من شأنها أن تؤدي إلى توجيه معين يريد من النائب لهذه الوزارة صاحبة العلاقة، ولكنني، لا أفهم أن يقف نائب، وأعني الزميل الاستاذ عمار، لينتقد الوزير دونما معرفة بالاسباب والتفاصيل والارقام، بقضية هي محض داخلية وادارية وتتعلق بصلاحيات الوزير كوزير، ولا يمكن أن يحاسب عليها ولا يمكن أن يناقش بها إطلاقاً من قبل مجلس النواب كما أعتقد، لك أن تحاسب على النتيجة، أعطني أرقاماً معينة يمكنك أن تؤكد بموجبها بأن هنالك تدبيراً غير صحيح وأنا مستعد لأن أؤدي لك الحساب، عندما يقف النائب ويقول: هذا التدبير الفلاني أقره أولاً أقره، أظن أن من حق الوزير أن لا يجيب ومن حقه أن يجيب إذا شاء. وإنني سأجيب على هذه القضية ليس لأنني مسؤولاً في الجواب كما قلت وليس لأنني أعتبر نفسي أؤدي حساباً في موضوع معين وأخذ دروساً في تسيير الادارة لأنني أعتبر ذلك من حقي، ولكن لأن هذه النقطة بالذات يجب أن توضح. لا سيما وأن الصحف تناقلتها بشكل شوه الحقيقة من أساسها ولأن الصحف تناقلتها بعضها عن بعض وتسربت بالاساس بشكل عار عن الصحة وبشكل وهمي وقد طلبنا من هيئة التفتيش أن تجري تحقيقاً لتحديد المسؤول ومسؤولية هذا المسؤول الذي أعطى هذا الخبر عن قصة أو غير قصة، سواء أكان موظفاً في وزارة التربية أم أي شخص آخر.

أما القضية، فلن أسمح لنفسي أن أذكر تفاصيلها في الصحف وذلك لأنني حريص على كرامة الحكم وكرامة الوزير الذي يمثل هذا الحكم في وزارته وحتى لا تأخذ القضية طابع جدل كما شاء وفسرها البعض بين وزير في ادارته وبين موظفي هذه الادارة، أما الآن فقد وضعت القضية في نصابها القانوني وذلك بأن أحيلت إلى التفتيش، والتفتيش هو الذي يحقق في ضوء الأنظمة والقوانين وهو الذي يحدد المسؤولية، إذا كان هناك موظف مسؤول، ويفرض العقوبة عند الاقتضاء، وعند إقامة الدليل على هذه المسؤولية قيل إن القضية هي نشأت عن مناقلات قيلت حزبية ارادها الوزير وأراد أن يفرضها على الادارة، وبأنها تتناول عشرين معلماً أراد وزير التربية أن ينقلهم من أماكنهم انتقاماً.

أولاً أقول: بأن ليس هناك عشرون معلماً، بل هنالك أربعة معلمين وهذه المذكرات والاوراق والنصوص موجودة في الوزارة، أربعة معلمين فقط ولم يطلب نقلهم انتقاماً على الاطلاق وثم، هؤلاء الاربعة معلمين ليسوا من الجنوب بل هنالك اثنان منهم في الشمال وآخر في جبل لبنان والرابع في الجنوب. لم ينقلوا انتقاماً، ولكن يسألني الاستاذ عمار: لماذا تطلب نقلهم في بحر السنة؟ أجيب: لأن ليس هنالك من نص قانوني يلزم الوزارة بالنقل في أوائل السنة أو في منتصف السنة أو أواخر السنة، ان هذا تدبير اداري يعود تقديره للوزير والوزارة وللمسؤولين في الوزارة.

نحن الذين وضعنا القواعد التي أشرت إليها في نقل المعلمين في مطلع هذا العام. وضعنا القواعد التي لم تكن موجودة قبلاً حتى لا ينتج ضرر من هذه المناقلات الضرورية في مطلع العام الدراسي، لأن هنالك عدد معين وعدد يجب أن ينقل وعدد يجب أن يلحق في مدارس معينة. قواعد تنص على مبادئ عامة، منها مثلاً أن لا ينقل معلم إلى بيروت إلا بعد أن يقضي كذا سنوات في الملحقات، ومنها أيضاً أن لا ينقل المعلم دونما سبب وإذا لم تكن الحاجة التعليمية تنص على ذلك إلا بناء على طلبه.

هذه القواعد طبقناها في مطلع العام الدراسي ولكن لا يمكن أن نقول بأنه ليس من حق الوزارة أن تنقل معلماً في نصف السنة أو في بحر هذه السنة لأن هناك تغييراً دائماً في عدد المعلمين يحدث إما باستقالة هذا المعلم أو بسبب كثرة عدد الطلاب في تلك المدرسة.

هنالك حالات استثنائية تبررها المصلحة العامة، يمكن حينئذ للادارة أن تقوم بواجبها فتجري النقل على هذا الاساس.

فالاربعة الذين نقلناهم لم ننقلهم انتقاماً منهم ولكن لأن هنالك اثنين اعتبرناهما فائضين عن الحاجة في مدرسة معينة ونقلوا بناء على طلبهم بالذات وثالثاً يأخذ تقارير طبية ولا بدأوم لأنه في مكان لا يوافق صحياً وليس لي أن أحله من المسؤولية لأن الطبيب هو المسؤول، فكان من الواجب أن ينقل لكي يستطيع هذا المعلم أن يعطي النتيجة المطلوبة منه. والحالة الرابعة هي مبادلة بين معلمين بوضاهما.

هذه هي قضية الانتخابات الحزبية واجراء المناقلات الانتقامية والضغط على الموظفين والامور الكيفية التي أراد أن يشير إليها البعض والتي بالفعل إنما تشكل في نظري بالنسبة للحقيقة بدعة من البدع لأننا نسمح نحن بأن نقولها أو أن نتحدث عنها دون أن نحاول أن نستقصي الحقيقة وأن نستقصي الارقام.

لعلكم تسألون، طالما أن القضية بهذه البساطة: لماذا حصل هذا الخلاف الذي سمي خلاف بين الموظفين وبين الوزير؟

يا سيدي، قد يكون وراء هذا السبب أسباب هنالك تسيير للعمل في الوزارة من حيث اشراف الوزير بشكل عام على جميع الامور وعلى جميع معطيات الوزارة، قد يكون هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بعض الموظفين أن لا يريد اجراء مثل هذه المناقلات ليتخذها ذريعة.

أما المراسيم الاشتراعية وقد سبق طلبنا هذا لهذه المناقلات مذكرة أصدرناها بأن كل قضية مبدئية وكل قضية تقريرية يجب أن تمر على وزير التربية ويجب أن تقتزن بالموافقة، هذا التدبير العام، لقضية بسيطة من هذا النوع أخذت الطابع الكبير في الجرائد، أما قضية المراسيم الاشتراعية والصلاحيات فلا أعتقد أننا نحن هنا في مجلس شورى من الحكم. نحن وضعنا المراسيم الاشتراعية ومجلس النواب هو الذي وضع النص، هنالك نصوص. إذا كانت هذه النصوص تعطي الحق للوزير في أن يتحمل مسؤوليته وأن ينقل وأن يأخذ الترتيبات الادارية؟ كان به، وإن كانت النصوص لا تعطي هذا الحق وتجعل من الوزارة الواحدة عدة وزارات فهذا أمر تقرره هيئة التفتيش التي

أنيط بها أن تدرس القضية من الناحية الادارية وأن تعطي بالنتيجة حكمها في هذا الموضوع. وقد نكون بحاجة إلى أخذ رأي مجلس الشورى لتفسير هذا الامر، أما نحن فنعتقد بأن المراسيم الاشتراعية واضحة وبأن الدستور اللبناني واضح وهذه القضية فقط تهمنا من الناحية المبدئية.

أين تبدأ صلاحية الوزير وأين تنتهي؟ نحن نعتقد أن الموظفين كلهم أسرة واحدة في الوزارة ولهم كرامة لا تتجزأ، وأنا أعتبر أن الوزير هو المسؤول عن هذه الكرامة. وأنا أربأ بأن يقال إن هنالك خلافاً بين وزير وبين موظفين لأن لا خلاف شخصي بيني وبين أحد، إنما هنالك خلاف على الاعمال وعلى المبدأ، هذه القضية الصغيرة يتوقف عليها تقرير مبدأ، أما أن يكون الوزير مسؤولاً كما نص الدستور، وكما نصت المراسيم الاشتراعية بالذات التي أعطت هؤلاء الموظفين عملاً من أجل تسيير العمل ومن أجل حسن سير العمل، أعطتهم صلاحيات ولكنها لم تمنح أن يكون الوزير هو الرأس وإلا لا يمكن أن نعتبر أن جهازاً واحداً يؤلف أجهزة متحدة، هذا لا يعقل فضلاً عن النصوص الواضحة وعلى أي حال فنحن ننتظر الرأي القانوني من المراجع الصالحة للنظر بهكذا مواضيع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مرشد حبشي.

مرشد حبشي: عطوفة الرئيس،

إنني أؤيد تأييداً كلياً كل ما جاء على لسان الزملاء خصوصاً فيما يتعلق برصد مخصصات مالية تكفي لتعميم التعليم خاصة في القرى المحرومة النائية.

هذا من الناحية العامة، وبصورة خاصة أريد أن أوضح ما نحن فيه من بؤس ومن حرمان فيما يتعلق بحقل التربية بالرغم من جهد معالي الوزير الذي نعترف له به.

أثبتت وزارة الداخلية منذ سنة ونصف وجود ما لا يقل عن أربعين أو خمسين قرية في قضاءي بعلبك والهمل، بدون مدارس، ذلك بعد أن تقدم أهالي هذه القرى بطلبات رسمية لفتح مدارس في قراهم، ومنذ سنة ونصف ونحن نطالب بأن يعين صاحب الشهادة الابتدائية فيعلم في القرى النائية التي لا طريق ولا ماء ولا شيء فيها يسمى حياة، فهي محرومة من كل شيء.

قيل بأن بعثة «أرفد» أو الأب «لوبري» يقوم بدرس ليفرق بين القرية النائية وبين القرية غير النائية (كان ينقصنا درس هذه أيضاً) طالبنا مؤخراً فكان الجواب: بأن هذا التعيين سيتم في أوائل السنة. ثم صار ما صار ولا أريد أن أعرض لهذا البحث لأنه كما تفضل معالي الوزير شيء داخلي، إنما ما يهمني أن يصار إلى تعيين معلمين لهذه المنطقة التي تدعى منطقة بعلبك - الهمل البائسة.

يا سيدي، قيل لنا منذ سنتين ونصف، أي منذ بدء عهد هذا المجلس بأن هناك مشروعاً لإنشاء المدارس وبدأنا نحن نواب المنطقة نتسابق لأجل الحصول على وعود لإنشاء المدارس في هذه المنطقة التي تعلمون عرضها وطولها وتعلمون كم تعد من الانفس، ولا يوجد فيها سوى مدرستين أو ثلاثة من مال الحكومة والباقية كلها من

الاهالي. راجعنا طيلة هاتين السنتين والنصف عبثاً دون أي فائدة وللان لم نزل ضمن إطار الكلام. عرسال، بلدة تعد ما لا يقل عن ستة أو سبعة آلاف شخص، تقدموا من وزارة التربية بما يثبت أهلية مدرستهم الابتدائية كي تصبح تكميلية منذ أول السنة، ولكن عبثاً يطلبون.

في رأس بعلبك أنشئت مدرسة ذات شأن في رأس العودة سنة ١٩٥٧ أشرف على بنائها مهندس من قبل وزارة التربية، إنها الآن متصدعة ذهبت إلى رأس بعلبك بزيارة، فقال لي الاهلون هناك بصوت واحد ان كارثة تنتظرنا لأن الكشف على هذه المدرسة أثبت بأنها متصدعة. تتبعت تقرير الكشف عن هذه البناية فوجدته ينم في مديرية المباني منذ الحادي والعشرين من الشهر الماضي.

والمدرسة معرضة للسقوط خاصة في مثل هذا الفصل ويقتضي لها مبلغ الفلي ليرة لبناء عواميد تمنع الهدم فلم يذهبوا لاصلاحها.

ومدرسة دير الاحمر يا سيدي متصدعة أيضاً واستأجرت وزارة التربية بيتاً جعلت منه مدرسة لماذا؟ لأن على ما أعتقد ليس هناك مراقبة فعالة تشرف بصورة دقيقة على البناء. هذا ما أريد أن أقوله وجل ما أرجو أن يصار إلى تعيين المعلمين في القرى النائية إذ يكفي ما لحق هذه المنطقة من حرمان ومن يؤس ومن تعذيب. الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: سيدي الرئيس،

لقد أفاض الزملاء المحترمون في البحث في موازنة وزارة التربية، فالعودة إلى الموضوع لن تكون من قبيل المعاد المكرر بل من قبيل لفت وزارة التربية إلى موضوعات لم تقلها إلا بشيء قليل وهي أولاً قضية الامتحانات، يا سيدي معالي الوزير، لم يزل عهد الدراسة بيننا وبينك قريباً ولقد عانيت وعانينا كثيراً من الآم الامتحانات في البكالوريا اللبنانية. هذه الامتحانات التي تكاد تكون مجزرة لتلاميذ هم فلذات أكباد وعماد الوطن ومستقبل أمة. أنا أعرف ما ستقول لي مسبقاً وما هي الحجة التي ستبدي لي بها من أن هنالك مدارس هي دكاكين وحوانيت وبأنه يجب الحرص على مستوى التعليم والشهادة في لبنان، أو بأن التلاميذ يفقدون شخصيتهم إذ انهم لا ينظرون إلى العلم والشهادة كوسيلة لتفتح الشخصية بل كوسيلة لضمان المستقبل وكسب العيش. أنا أعلم كل هذا، ولكن من المسؤول عن المدارس الدكاكين والحوانيت؟ من المسؤول عن فقدان التلاميذ شخصيتهم؟ من المسؤول عن تدني مستوى العلم والشهادة في لبنان؟ الحق معك يجب أن نحرص على مستوى العلم والشهادة في لبنان، إنما هنالك مدارس يا سيدي لها قيمتها ولها كرامتها فهي تأبى كما تأبى الوزارة أن تكون الامتحانات في البكالوريا اسئلة للتعجيز وقد شهد بذلك أبواب المدارس الذين لهم حرمتهم العلمية والادبية في هذا البلد، التعجيز الذي يذهب ضحيته التلميذ المجتهد النشيط والكسول اللامبالي، وذلك مما يجهد مستقبل هؤلاء الابناء وينكد عيش ذويهم، ومن هذه الامتحانات استطرد إلى امتحانات مجلس الخدمة المدنية التي يسمونها مباريات، الشيء الذي لا أفهمه ولا يفهمه منطق، ان لا نفهم معنى المباراة، المباراة تعني أخذ المتبارين بالافضلية حسب درجات نجاحهم ولكن يأتي التوزيع الطائفي ليقف حجر عثرة أمام الكفاءات، المثل على ذلك: يطلب مجلس الخدمة المدنية أربعة موظفين

لملء أربعة مراكز شاغرة في وظائف الدولة وتصادف أن ينجح ثمانية ويمكن أن يكون الاثنان من طائفة معينة واثنان يأتیان بعدهما رتبة في درجة النجاح والاربعة الباقون ينجحون أيضاً ولكن حتى يتم التوزيع الطائفي يجب أن يقصى الثالث والرابع الخامس والسادس بدل الثالث والرابع، فأی عدل هو هذا العدل، وأی منطق هو هذا المنطق؟ ونحن نجهل قدرنا ونحاول أن نجاري في هذه الدولة المتحضرة الدول الراقية التي تعتمد الاسس المسلكية والكفاءة العلمية والاخلاقية في نهضتها وفي إتمام أجهزتها ودوائرها.

القضية الثانية يا سيدي، قضية المدارس المهنية، كلنا يعلم أن المدارس المهنية ضئيلة في لبنان ضئيلة العدد، والموازنة التي بين أيدينا تشير إلى أن هنالك مليونين وسبعمئة ألف ليرة خصصت في الجزء الأول للمدارس المهنية وأربعمئة وخمسين ألفاً خصصت للانشاءات في الجزء الثاني للمدارس المهنية.

وهنا أريد أن أوضح لزميلنا حضرة رئيس لجنة التربية الوطنية إلى أن هنالك ثلاثة ملايين ليرة خصصت للمدارس المهنية في مشروع الـ ٣٧ مليون ليرة الذي سيصل إلى هذا المجلس.

أقول هذا يا سيدي وكلنا يعلم أن لبنان يشكو كثرة المتعلمين، التخمّة بالمعلمين، ويشكو قلة الاختصاصيين والعمال المهنيين الذي أشار إليهم حضرة الزميل الاستاذ عبد الله مشنوق، ولكن يا سيدي أنا أعلم أيضاً أن للدولة تصميماً في الموضوع أن لها رغبة في تحقيقه، إنما يعوزها المال وأنا أدلها على المال.

يوم ثرنا على مصلحة الانعاش الاجتماعي تبادر إلى بعض الازدهان أننا كنا مدفوعين بعامل شخصي «اللهم اشهد» أننا ما أثرناها يوماً على أشخاص إنما أعمال بوحى المصلحة العامة والوجوب والشرف والضمير، هذه المصلحة يا سيدي، ولا أحاول أن أعود إلى الموضوع، إنما أريد أن أستخلص أن هذه الاموال المخصصة في هذه المصلحة هي التي يجب أن تحول إلى المدارس المهنية ودليلي على ذلك أننا نسميها انعاشاً اجتماعياً إنما هي الظلم الاجتماعي بعينه من حيث المبدأ، عندما نخصص عشرة ملايين ونصف من الليرات لنؤوي أولاد الفقراء الايتام إلى مقيم أو إلى مأوى وهل أحط بكرامة الانسان من كلمة مأوى أو كلمة مقيم نلجئه إليه حتى يشب هذا الولد، وربما كان نابغة، يشب هذا الولد وفي نفسه نقمة على مجتمعه إذ اننا نزرع مركب النقص فيه والطبقة البغيضة في قلبه، ما ضر يا سيدي لو أننا حولنا خمسة ملايين ليرة تكفي لتعليم خمسة آلاف ولد فقير أو معدم أو يتيم في المحافظات الاربع نعلم خمسة آلاف ولد بخمسة ملايين ليرة من أصل عشرة ملايين، نعلم الولد علماً ومهنة فيشب مواطناً صالحاً مؤمناً بدولته مؤمناً بوطنه مؤمناً بأمته لا ناقماً عليها ولا عاملاً على تهديمها، والخمسة الملايين الباقية تصرف للابنية المهنية للقيام بهذه المهمة.

القضية الثالثة وهي القضية التي أشار إليها معظم الزملاء، الذين شكوا من قلة عدد المدرسين في وزارة التربية، من قلة الابنية المدرسية، ومن ضالة الامكانيات المادية وهي خمسون مليون ليرة لوزارة التربية. خطط الموازنة خمسين مليون ليرة.

أنا يا سيدي أوافق على كل ما قاله الزميل الاستاذ عبد الله مشنوق لجهة التخصيص ولجهة اقضاء المعلمين

الهدامين من أي ناحية كانوا، المعلمين الذين يعيشون على أرض لبنان أما قلوبهم وعقولهم فهي خارج لبنان، ولكن ازاء هذه الضالة في عدد المدرسين وقلة الامكانيات المادية وقلة الابنية المدرسية، ماذا يضير يا معالي الوزير وقلنا لك بالامس نريدها منك خطوة جريئة، ومن الزميل عبد الله مشنوق أن يوافقنا عليها في هذا البلد طالما أن الدولة ترزح تحت هذه الاعباء، ماذا يمنع إن كنا مخلصين لرسالة هذا البلد ولناشئنا وأبنائنا في المستقبل، ماذا يمنع إذا كانت الفكرة جريئة أن توزع أموال الموازنة على طلابنا لينهلوا العلم حيث شاؤوا بشكل لا يسيء إلى أحد شرط أن يبقى للوزارة حق الاشراف على كل المدارس وفق الدستور والنظام والقانون، ماذا يضير أن تكون البطاقة المدرسية في متناول كل ولد؟

٣٠٠ ليرة للتلميذ، نقدر أن نعلم /١٥٠/ ألف تلميذ إذا أعطينا كل تلميذ ٣٠٠ ليرة لبنانية فتبلغ الموازنة عندئذ ٤٥ مليون وتبقى الخمسة ملايين للاجهزة الادارية في وزارة التربية المشرفة على هذه المدارس، وإذ ذاك والمشروع موجود في مجلس الوزراء وإذ ذاك يكون تنافس بين المدارس من أجل الاصلاح ومن أجل الافضل لمصلحة بلادنا ولمصلحة أبنائنا.

والنقطة التي أثارها الزميل الاستاذ محمود عمار فيما يتعلق بالرياضة، يا معالي الوزير أترك لضميرك الحي أن يحكم على هذه المصلحة التي خصص لها مليون وسبعمئة ألف ليرة من أصلها ٩٠٠ ألف ليرة مرتبات للموظفين، هنالك فراغ مطلق في مصلحة الرياضة، ونحن نخجل في بلد كلبان، نحن نخجل أن لا تعني وزارة التربية بهذه الناحية الرياضية التي تهيء أجسام فتياننا ليكونوا في المستقبل أصحاب الاجسام اصحاء العقول. وأنت تعلم يا معالي الوزير ما هي قيمة الرياضة في بلد ما حتى أن بعض رجال البوليس في البرازيل مرة، مر وزير من أمامه فقال له أحد الناس: ألا تعلم من المار؟ قال: من؟ أهو ملك الفوتبول؟ هنالك يفكرون أن ملك الرياضة يكون ملكاً على الدول بينما الملك يكون ملكاً على أمة واحدة أو شعب واحد. من أجل هذا نريد يا سيدي ولو أضحك هذا معالي وزير الخارجية، نريد أن تعيد النظر في قضية مصلحة الرياضة لمصلحة أجسام فتياننا وعقولهم في وقت واحد، وأخيراً يا معالي الوزير نتمنى عليك أن تخطوها خطوة جريئة في بلد لن تتمكن وزارة التربية فيه من تعميم التعليم الالزامي المجاني إلا بالبطاقة المدرسية التي يجب أن نكون صريحين مع بعضنا ومتصارحين لأننا لا نبني في لبنان بلداً لطوائف إنما نبني بلداً لأمة ولن نتم هذه المهمة ولن نتم هذه الرسالة إلا على أساس الصدق والاخلاص للمصلحة العامة. ومن أجدر بك وبالكثيرين من أمثالك أن يخطوها خطوة جريئة وفقنا الله وإياكم لما فيه خير هذا البلد.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

انتهينا من طالبي الكلام بصورة عامة بشأن موازنة وزارة التربية الوطنية وقد بقي من طالبي الكلام الاستاذ نهاد بوزير والدكتور البير خبير وقد طلبت إليهم الرئاسة الكلام ولكنهم تغيبوا فأعلن قفل باب المناقشة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الاعور ليوضح رأياً ابداه في أول الجلسة.

بشير الاعور: عطوفة الرئيس،

لم أكن بساع للاستماع إلى زميل القائمة وزميل النيابة الاستاذ محمود عمار لأتبين أن هناك بيني وبينه خلافاً كبيراً في كثير من وجهات النظر.

أنا طالبت الحكومة فيما وعدت به في بيانها الوزاري، وهو اصلاح النظام الضرائبي، واصلاح النظام الضرائبي لا يعني، تسمية زيادة الضرائب، اصلاح النظام الضرائبي يمكن أن يكون تنسيقها. أما رأيي أنا شخصياً وهو أن لا مفر لنا في لبنان من زيادة معدلات الضرائب زيادة طفيفة وهذا لمصلحة البلد ولمصلحة كبارالمتمولين فيه، فلا خوف عليهم أن ينام ليلة أصحاب ملايين ثم يفيقون في الصباح وهم فقراء مثلي ومثلك يا استاذ محمود.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غداً الساعة الخامسة بعد الظهر للتصويت على بنود الموازنة.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حماده

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - التصويت على بنود موازنة نفقات وزارة التربية الوطنية.

٣ - مناقشة عامة حول موازنة نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل.

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، انطوان صحنوي، يوسف كرم، وارثكس شامليان، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، إميل مكرزل، فؤاد البرط، أمين الحافظ، سعيد طوق، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، رشدي فخر، سليمان فرنجية، شبلي العريان، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: موريس الجميل، عبد العزيز شهاب، عدنان الحكيم، قبلان قبلان، محمد حمزه، كميل عقل، حبيب كيروز، خليل الخوري.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: رينه معوض، بيار الجميل، كامل الاسعد، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى اسمائهم.

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في السادس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.

تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم سورين خان اميريان، صائب سلام، انطوان صحناني، مورييس الجميل، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، فؤاد البرط، أمين الحافظ، يعقوب الصراف، سعيد طوق، على عبد الكريم، سليمان العلي، رشدي فخر، سليمان فرنجية، يوسف كرم، نقولا سالم، يوسف سالم، معروف سعد، إبراهيم العبد الله، سميح عسيان، شبلي العريان، جورج هراوي وفؤاد نفاع.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، محمد فتفت، عبدو صعب، خليل الخوري، ادوار حنين، عبد العزيز شهاب، كميل عقل، قبالان قبالان، حبيب كيروز، وعادل عسيان.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: بيار الجميل، كامل الاسعد، فيليب تقلا، رينه معوض، رفيق نجا، جوزف سكاف، على بزي، كمال جنبلاط، الامير مجيد ارسلان.

صدق محضر الجلسة السابقة وانتقل المجلس إلى بحث موازنة وزارة التربية الوطنية بصورة عامة، فاشترك في البحث عدد من حضرات النواب ثم أعلنت الرئاسة اختتام المناقشة في هذا الموضوع.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

ألبير مخير: عطوفة الرئيس،

جاء في المحضر، أن المناقشة بموازنة وزارة التربية الوطنية انتهت بانتهاء الجلسة، وأعتقد أنه لا تزال هناك أسماء مسجلة للكلام وبينها اسمي لمناقشة موازنة هذه الوزارة.

الرئيس: كان اسم حضرة الدكتور مخير مسجلاً على جدول طالبي الكلام وطلبت منه أن يتكلم قبل نهاية الجلسة ولكنه خرج من الجلسة ولم يقبل أن يتكلم. وقد تكلم في موازنة هذه الوزارة عند مناقشة الموازنة بصورة عامة أكثر من عشرين نائباً، وبالأمر تكلم أكثر من خطيب مرتين وثلاث، وقد أعلنت الرئاسة اختتام المناقشة بموازنة وزارة التربية في نهاية الجلسة السابقة.

إذا لم يكن من اعتراض آخر على المحضر فقد صدق المحضر.

نبدأ بالتصويت على بنود موازنة وزارة التربية الوطنية.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية (الجزء الأول)

الفصل الأول - المصلحة الادارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير.

أود أن ألفت نظر معالي وزير التربية إلى المشروع المتعلق بالمجلس الوطني للابحاث العلمية، وبما

أن هذا المجلس للابحاث العلمية يجب. . .

الرئيس: أرجو تأجيل البحث في مجلس الابحاث العلمية لأننا لم نصل إليه بعد.

البند ٣٣ - مساعدات ثقافية ٧٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٣٣

الفصل السادس

مصلحة اعداد المعلمين ومصلحة الابحاث التربوية. الخ. . .

الفصل التاسع - مديرية الآثار العامة

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ ريمون اده المحترم.

ريمون اده: إن الآثار موجودة في جميع الانحاء اللبنانية وخاصة في جبيل، ولكن ليس هنالك ما يسمونه

«الدليل». لقد زرت الكثير من البلاد الاجنبية ورأيت أن الدليل يتكلم عدة لغات ويقوم بتعريف

الجمهور على مختلف الآثار. إن مدينة جبيل يجب أن يكون فيها دليل يتكلم عدة لغات، وهذا

منوط بمعالي وزير التربية.

ومن جهة ثانية فإن زيادة الاماكن الأثرية في جبيل يدفع عليها رسم، فإذا دفع رسم رمزي عن

كل شخص كما هي الحال في معظم الاماكن الأثرية نتمكن من تعيين شخص للقيام بمهمة

الدليل، أرجو من معالي الوزير الاجابة عما إذا كان هذا ممكن أن ينفذ أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير التربية الوطنية المحترم.

وزير التربية الوطنية: إن الموضوع الذي أثاره حضرة النائب الكريم جدر بالاهتمام وأن الوزارة جادة في إيجاد الأشخاص اللازمين للقيام بهذه المهمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: لا أعتقد أن أحداً ينكر على بعلبك أنها مدينة أثرية وسياحية، ومع هذا لا يوجد في الموازنة أي اعتماد لهذه المدينة، هذه المدينة التي من حقها أن تستوفي أو تستفيد من نصف الرسوم العائدة من رسوم دخول القلعة بموجب قانون صدر سنة ١٩٢٨، مع هذا كله أخذت في الآونة الأخيرة لجنة مهرجانات بعلبك تستفيد من كامل الرسم دون أن تدفع لبلدية بعلبك ما يتوجب عليها، لذلك ألفت نظر معالي الوزير إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي تحصل مدينة بعلبك على حقها، أو رفع قيمة رسم دخول القلعة بدلاً من ليرة واحدة إلى خمس ليرات لبنانية وهذا المبلغ قليل بالنسبة لآثار بعلبك الخالدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ جان حرب المحترم.

جان حرب: دولة الرئيس،

في موضوع الآثار، أريد أن أعلن في هذا المجلس الكريم على أن هنالك أماكن أثرية كثيرة لم تنظر إليها بعد وزارة التربية ولم تضع يدها عليها. وإني أذكر على سبيل المثال قلعة الحصن في اللقلق الذي يهتم معالي الوزير شخصياً، قلعة الحصن في بشعلة، قلعة اسمر جيل، قلعة غيمون، وادي النمورة، سبر الاسود، قلعة الحجر، البواليع، وغيرها. كل هذه من الاماكن الاثرية كما أنه يوجد في جرد تنورين مغارة الرهوة تمتد هذه المغارة إلى ما يزيد عن أربع ساعات سيراً، وإنها تشبه مغارة جعيتا. جميع هذه الامور تتطلب انتباه وزارة التربية وبالاخص دائرة الآثار، لأن هذه الاماكن تأتي بفائدة كبرى للنيابة. فأرجو من معالي الوزير أن يهتم بهذه الامور.

الرئيس: الكلمة لدولة الرئيس عادل عسيران المحترم.

عادل عسيران: دولة الرئيس،

بمناسبة بحث الآثار أود أن ألفت النظر إلى ثلاثة أمور، الامر الأول هو أن الادلاء الذين اشار إليهم الاستاذ ريمون اده لا يمكن تعيينهم على الشكل الذي اراده معالي وزير التربية، ذلك لأن هؤلاء يجب أن يكونوا مدرّبين وعلى مستوى علمي رفيع لهم معرفة تامة بمختلف النواحي الاثرية لأن الذين يأتون هذه البلاد يتكلمون لغات مختلفة وتهتمهم أشياء مختلفة، لذلك أرى أنه من الضروري وضع اعتماد من أجل إيجاد مدرسة لتدريب وتعليم الادلاء، وهذه المدرسة يمكنها

أن تخرج أشخاصاً يمكنهم أن يكونوا على جانب من التهذيب وعلى جانب من معرفة اللغات والآثار حتى يتمكنوا من أن يشرحوا للسواح ما يريدون أن يتعرفوا عليه.

ثانياً: يوجد في لبنان آثار كثيرة لم نستخرجها حتى الآن، ومن الواجب أن ترصد الحكومة الاعتمادات اللازمة لتتمكن من أن تملك هذه الآثار المستخرجة والتي لا تزال دفينه، والتي بعضها ظاهر، لأن هذه الآثار قد تكون مفتاحاً أو باباً يدخل منه الكثير من السواح إلى لبنان. ففي مدينة صور مثلاً لم تدفع دائرة الآثار ثمن الأماكن التي استملكها وللآن لم تباشر العمل بصورة جدية للتنقيب عن الآثار في هذه الأماكن. فإذا خصصت الاعتمادات الكافية يمكن لمدير الآثار متابعة أعمالها عن نطاق أوسع وأنفع.

أما الأمر الثالث الذي أود أن ألفت نظر الحكومة إليه هو أن جميع الآثار في كل الدول يوجد فيها كتاب صغير عبارة عن صورة مصغرة للآثار الموجودة، هذا الكتاب كان يجب أن يوضع منذ عشر سنوات وكان يجب أن يطبع منه مئة مليون نسخة، لأنه كلما زادت عدد الكتب ازدادت المنفعة المتوخاة، كان يجب أن توزع هذه الكتب على جميع السفارات اللبنانية في جميع انحاء العالم وبذلك يتعرف الكثير من الذين يجهلون واقع وتاريخ لبنان على أهمية لبنان الأثرية.

أذكر ويذكر حضرة رئيس الوزراء بالوكالة أنني زرت أثينا هذه السنة، وأن في أثينا الاكروبول، وأين الاكروبول من آثار بعلبك أهمية وضخامة، وفناً، وتاريخاً. ومع كل ذلك الدليل الذي يدخل مع الزائر يستمر ما يفوق على الثلاث ساعات يحدث عن الآثار المختلفة، ويشرح تاريخ الاكروبول، ويحاول بكل الطرق أن يجتذب الزائر حتى يمكن الزائر معرفة كل شيء وحتى يجعل الزائر أن يشوق غيره إلى الحضور لمشاهدة الاكروبول. ألا ترون أن عندنا آثار كثيرة في الجبال كما أشار نائب جيبيل، وكما أشار الزميل جان حرب، وفي صيدا وفي صور وفي مختلف المناطق اللبنانية آثار كثيرة.

إذا أطلقت الحكومة لجنة من الأثريين ليدرسوا الآثار الحاضرة وخصصت اعتمادات كافية لنشر الآثار الباقية، وخصصت اعتمادات لإنشاء مدرسة لتدريب الادلاء، عندئذ يكون عندنا المجال لأن نجعل من لبنان بلداً سياحياً على الوجه الصحيح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: عطوفة الرئيس،

لا يسهي عن بال الحكومة وعن بال اللبنانيين ما للآثار من أهمية ليس فقط بالنسبة إلى أن الآثار تدل على التاريخ السابق بل أيضاً بالنسبة للسياحة التي يمكن أن يستفيد منها لبنان. لقد قال زميل سابق في هذه الندوة: إن في العالم مياه وطبيعة وهواء ربما تكون أشياء هي أحسن مما هي

في لبنان، ولكنني أعتقد أن الآثار الموجودة في لبنان هي من النوع الفريد، هي من الآثار الفريدة في نوعها، لذلك كان علينا في سبيل مصلحة السياحة أولاً وفي سبيل المحافظة على الآثار ثانياً، أن نهتم إهتماماً كلياً بالآثار، وأنني أذكر معالي وزير التربية أن هنالك قرية تدعى «أفقا»، وأن في أفقا هيكلاً قديماً بناه الاقدمون وجدده الرومان ولم تزل آثاره موجودة حتى اليوم، وأن هذا الهيكل كان قد خصص في السابق لعبادة الاوثان ولم تزل آثاره ظاهرة، وبالقرب من هذا الهيكل بنت وزارة الاشغال العامة جسراً طبيعياً من الاسمنت، أعتقد أن هذا الجسر لا يتلاءم مع طبيعة الآثار الموجودة على عشرة أمتار منه لأنه يجب أن توضع على هذا الجسر الحجارة القديمة الموجودة في الهيكل كي تكون الطبيعة متناسقة بعضها مع بعض، يعني يجب وضع أحجار قديمة على الجسر تتلاءم مع وضع الهيكل. لذلك أرجو من معالي وزير الاشغال العامة أن يجيبني فيما إذا كان سيعير هذه النقطة أهمية، وفيما إذا كان بالامكان أن يفصل في الاعتمادات الموضوعة لتجميل الطرق وفي باب وزارة الاشغال العامة تحت بند رقم ٤٢ والمخصص لها ١٥٠ ألف ليرة أن يذكر من جملة هذا التجميل «جسر أفقا».

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء، إن ما سمعته الآن من دولة عادل بك عسيان والزملاء إده وجرمانوس والآخرين من الاخوان مما يدل على الاهتمام في الناحية السياحية من جهة الآثار، ولذلك أرى أنني أوافق الزملاء في هذا الطلب، ثم ألفت النظر إلى أنني في المناقشة العامة كنت طلبت من الحكومة أن تفتح مدرسة لتخريج من يمكنه أن يظهر الآثار التي لا تزال مطمورة.

شارل سعد:

سيدي، أن الآثار الظاهرة في لبنان الآن إن هي إلا الجزء القليل مما هو موجود تحت التراب، لذلك أسأل وزير التربية بعد أن عرفت أن هنالك فرعاً في الجامعة اللبنانية يدرس الآثار. هل بالامكان تخصيص مبالغ محترمة لهذه الناحية في الجامعة اللبنانية لفتح مدرسة لتخريج من يمكنه أن يشتغل في نبش هذه الآثار؟ وأيضاً لتخريج «الادلاء» مع العلم أن السياحة في أوروبا خاصة في اليونان وفي إيطاليا كانت نتيجة الآثار التي وجدوها في تلك البلاد، لقد زار إيطاليا في السنة الماضية ٢٢ مليون سائح. فلو تمكن لبنان أن ينش الآثار المطمورة، فإنني متأكد أن عدداً كبيراً من هؤلاء يزورون لبنان خاصة وأن في لبنان اليوم إمكانات لاستقبال هؤلاء الزوار والسواح على مدى ١٢ شهراً لا كما هي الحال في أيام الاصطياف وهي فقط لشهرين في إيطاليا.

فعسى أن يدرس معالي وزير التربية هذه الناحية ويهتم بها، كما أنني أريد في هذه المناسبة أن أطلب من وزير الداخلية إذا كان بالامكان، الاهتمام أيضاً بالناحية السياحية من ناحية إيجاد التاكسي التي يمكن الاستعانة بها عندما يأتي السائح إلى بيروت حتى يكون مظهر التاكسي لائقاً،

وهناك إمكانات لجعل تكسي خاص للسواح، سائقوها يتقنون إحدى اللغات الأجنبية، ويعطى سائق هذه التكسي الذي يمكنه أن يتكلم اللغة الفرنسية أو الألمانية أو الانكليزية، إضافة ضئيلة فوق ما يعطى صاحب التكسي العادي، على أساس أنه يفهم اللغة. وإذا أراد أن يدرس الآثار ويصبح دليلاً فيمكنه أن يتقاضى الأجريين معاً أجره التكسي وأجرة الدليل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: حضرة الرئيس،

لا يكفي أن يكون في لبنان آثارات، ولا يكفي أن يطلب النواب وغير النواب الاعتمادات لهذه الآثارات، ولكن يجب أن نتقي الأشخاص الذين يدلون على هذه الآثارات، وأتمنى لو كان معالي وزير الخارجية هنا لسمع، لأن هذه الناحية وإن تكن من ميزانية وزارة التربية إلا أنها تعود إلى وزارة الخارجية، ولذلك يا معالي الوزير أقول: إنه لا يكفي أن يكون في لبنان آثارات وشهرة لبنان، من فندق فينيسيا إلى بعلبك إلى أدونيس الجميل وعشروت إلى كل هؤلاء الذين هم أنصاف الآلهة قد عبدوا في وقت من الاوقات لا يكفي أن يكونوا موجودين في لبنان ولا يكفي أن نخصص لهم الميزانيات المتوجبة بل يجب أن يكون في سفارتنا ملحقين ثقافيين وحسنًا فعلتم في الآونة الأخيرة إذ عينتم ملحقاً ثقافياً لخمس مدن أوربية، لأن يا سيدي عندما يأتي السائح أو يأتي الزائر يقصد فوراً البيت اللبناني سواء كان قنصلية أم سفارة، يقصد إلى الشخص المولج أو إلى الشخص الذي يكون معداً، بحكم عمله وبحكم اطلاعه، وبحكم ثقافته، لأن يدل على البلد الذي يجب أن يذهب إليه السائح، ومن يكون هذا الرجل؟ لا يمكن إلا أن يكون الملحق الثقافي الذي نتمنى أن يحسن الانتقاء لشخصه، فيكون من ذوي الكفاءات، ليس فقط علماً بل أيضاً أصلاً ومناخاً وتربية، فهو مرآة، فهو الواحة لهذا البلد الذي يمثل وهو الذي يعد غالباً التقارير وهو الذي يتفاوض مع السفير، ويتفاوض مع الهيكل الدبلوماسي الذي يعمل في هذا البلد بحكم اللغة التي يتقنها وبحكم الاطلاع الواسع، فيدل على آثارنا، من تماثيل ومعابد وكنائس ومسارح، وبهذه المناسبة أطلب إليك يا معالي الوزير أن تزيل التفاوت والغبن والغضاضة والظلامه التي لحقت بلبنان. إن إحدى المؤسسات التجارية التي تعمل في هذا البلد افتتحت مسرحاً سمته «مسرح لبنان» وأنا أعلم أن هذا الاسم يجب أن لا يعطى إلا لمؤسسة رسمية صادرة عن الحكومة، لأن هذا المسرح الذي يحمل اسم لبنان يجب أن يحمل ثقافته، يجب أن يحمل تقاليده، يجب أن يحمل أمنيته الوطنية، يجب أن يحمل قوميته، يجب أن يحمل تاريخه، فأنا أسألكم إذا كان المسرح الذي يحمل اسم لبنان اليوم يحمل أيضاً هذه القومية وهذه التقاليد وهذا التاريخ المجيد؟

أنا أعلم أيضاً أن مسرح لبنان يجب أن ينتقى له المكان اللائق به، يجب أن ينتقى له المناخ، يجب أن تنتقى له البيئة، فلا يعقل أبداً أن يكون إلى جانب حانة، ولا أن يكون قرب مواخير، ولا أن يكون في محلة تجارية. المسرح بالنسبة لما رأيناه في كل عواصم أوروبا، الذي يحمل اسم البلد، يكون في محلة معينة، إذ انه فوق كل المدارس، المدرسة الوطنية التي تعطي عصارة فكرها في شتى الميادين.

هذا يا سيدي، ما أردت أن أطلبه إليكم أولاً يختص بتعيين ملحقين ثقافيين في كافة السفارات إذا سمحت الامكانيات. وثانياً، أن يعاد هذا الاسم المغتصب إلى مسرح تقرون له اعتماداً ضخماً على حساب أي ناحية اقتصادية فيقال ساعتئذ هذا هو مسرح لبنان الكبير بتاريخه العريق بأبجديته الشاطيء الذي منه توالى البواخر تمخر عباب البحر، وليس مسرح لبنان حيث هو الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد معروف سعد.

معروف سعد: حضرة الرئيس، يثلج صدرنا أن نرى خمسة ملايين ليرة في ميزانية وزارة التربية لنشر العلم وبناء المدارس وتعميمه في جميع لبنان، ولكن يؤسفنا جداً أيضاً أن نرى فقط أن معاملة لفتح مدرسة واحدة تحتاج إلى ستة أشهر فقد ابتدأنا في دراسة الوضع في صيدا منذ شهر تموز وأرسلنا للوزارة تقريراً بواسطة مفتش الجنوب. ومضت ستة أشهر والمعاملة لم تنته ولم يأت الامر بفتح هذه المدرسة. هذا ما يؤسفنا جداً وهذا ما يجعلنا نكفر بالنظم التي تتبع في دوائر هذه الدولة. ستة أشهر يا حضرة الرئيس، وأعرف مدرستين في صيدا معاملتها منتهية منذ شهر وكان قد بدأ سيرها في الدوائر منذ شهر تموز ولم تستلمها المعارف حتى الآن، فأسأل: لماذا هذا التأخير؟ وهناك إلى جانب هاتين المدرستين مدرسة فيها ستمئة طالب وهي لا تتسع لأكثر من ثلاثمئة وهي في انتظار فتح هاتين المدرستين لتوزيع الطلاب عليهما.

أرجوك يا معالي الوزير أن تسأل عن هاتين المدرستين المنجزتين والمنتظر أن تستلمهما وزارة التربية.

أما بصدد الآثار يا سيدي، فصيدا التي لي الشرف أن أنتمي إليها وأن أمثلها، هي بلد تحمل في طياتها تاريخ عصور طويلة، تاريخ الفرس، والفينيقيين، والصليبيين، والرومان، والعرب، والأتراك، والصليبيين، والاكراذ و... الخ. المعنيين، والشهابيين. وتاريخ اللبنانيين أجمع.

لذلك نطلب من الحكومة الموقرة أن تعنى بهذه البلدة التي لا صناعة فيها والتي تكاد الزراعة فيها تصبح بوارا بفضل همة مكتب الفاكهة الذي يفتش عن الحمضيات وعن أسواق لها والذي بسببه

سيفلس هذا العام أكثر من ٧٠ و ٨٠ بالمائة من التجار أو من منتجي الحمضيات .
فليس أماننا إلا أن نعى بالسياحة بالنسبة إلى هذه البلدة ، هذه البلدة التي تحمل في أنبيتها عصور
عديدة من التاريخ ، فحافظوا عليها واهتموا بها وأرصدوا لها الاموال الكافية لكي تكون بحق
بلدة سياحية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد اسبر .

أحمد اسبر : دولة الرئيس ، لا أعلم فيما إذا كان صدر الرئاسة يتسع مثلما عودتنا لنتمكن من العودة إلى بحث
وزارة التربية .

الرئيس : مع الأسف انني مضطر أن أنبهك لذلك .

أحمد اسبر : ولكن عن الآثار ، كلنا يعلم أن السياحة والآثار هما تؤمان متلازمان ، فحيث توجد الآثار
ينجذب السواح ، ونحن همنا حكومة ومجلساً أن نجعل من هذا البلد بلداً سياحياً ممتازاً ، وقوام
السياحة على ما أعرف وتعرفون الآثار ، وهي ما صنعتها يد الانسان القديم ، والمدارج والمفاتيح
الحديثة وهي ما صنعتها يد الانسان الحديث ، وبين هذا وذاك جماعة من الناس يعنون بأمرين
يجبون الناس بطرفهم وأدبهم وعلمهم بالآثار . أنا أعلم أن الحكومة ، في مجال الازدهار وفي
مجال الصناعة الفندقية التي هي ركيزة من ركائز السياحة المهمة ، فتحت مدرسة أو مدارس للعمل
الفندقي وحسناً فعلت ، ولكنني وأنا ابن بلد شاء حظه أن ينعم بالآثار ، وأمت بصلة إلى بلد آخر
فيه أثر عالمي يعتبر من أعاجيب الدنيا السبع ، كنت دائماً ألاحظ أن من يعينون للدلالة على هذه
الآثار أي أدلاء ، ليسوا على المستوى المطلوب ، أنا أعلم أن في مدينة بعلبك أولاء ليس لهم ثقافة
عامة ولا يعلمون كيف بني هيكل باخوس ولا كيف كان في هذا القبو في قلعة بعلبك ولا لماذا
يستعمل ، أما إذا شاء سائح مثقف أن يخرج بهم عما حفظوه غيباً ، إلى ثقافة عامة تتعلق بالآثار
عند ذلك يظهر عجزهم .

يا سيدي ،

ما ضرنا ونحن نعلم أن السياحة ترتكز على مورد الآثار ، ما ضرنا لو أقمنا مدرسة لهذا النوع من
الأدلاء ، يشترط فيها بالإضافة إلى معرفتهم الخاصة بالمكان الذي يدلون عليه معرفة عامة وثقافة
واسعة . وأذكر أن أحد شبابنا دفعته وطنيته في هذا الزحم من التخصص ، كلنا نرسل بأولادنا
للتخصص في بعض العلوم التي أصبح لدينا فيها العدد الكبير من الاختصاصيين ، بل أنخمنا بها .
أولادنا يذهبون للتخصص في الطب في القانون ، في التربية ، في العلوم ، أما هذا الطالب على
كونه أختا لتسعة ، وعلى كونه فقيراً ذهب للتخصص في الآثار ، وتستغرق مدة تخصصه خمس
سنوات ، وراجع الجامعة التي يتعلم فيها في بلجيكا ، راجع وزارة التربية الوطنية يريجوها عوناً

ومساعدة فلبته، ولكنني آسف أن أقول إنها أعطته كما تعطي لمن يذهب ليتعلم القانون أو كمن يذهب ليتعلم الطب دون أن تنظر إلى تضحيته الكبرى ومدة دراسته خمس سنوات كما قلت، أعطته مساعدة بلغت ستمائة ليرة فقط في السنة.

يا سيدي الوزير،

لا يكفي أن تكون لنا هذه الآثار، آثارنا ليس لنا فخر بها، هي صنع يد الانسان القديم، فخرنا أن نوجد في هذا البلد قيمين عليها، متفهمين لها، اخصائيين يجب أن نعني بهم، وأن تكون مساعدتنا لهم أكثر من هذه المساعدة التي ذكرت، وادلاء متفوقين مثقفين لأنهم هم أول من يختلط بالسائح، هم أول من يعطي الصورة الحقيقية عن هذا البلد، فلا يكفي أن نقول إنه بلد اشعاع، ولا يكفي أن نقول إنه ركيزة العلم في هذا الشرق. قضايا بسيطة تعكس الآية، دليل غير خلوق يغير كل فكرة جميلة عن هذا البلد، شرطي ليس له الظرف واللفظ يخرج بنا عن وجه لبنان الحقيقي، كما حصل بالامس. واستمبح معالي وزير الخارجية عذراً إذ رويت هذه القصة، نحن ليس لنا أن نزعج المقيمين أو السواح، ولا أن نزعج أي سائح في هذا البلد، تعدى بعض رجال الامن صلاحياتهم فتصدوا لمسؤول يمثل بلداً عزيزاً، الكويت، سعادة القائم بأعمال سفارة الكويت، تعرض بالامس إلى اهانة، أخذ إلى المخفر، أي شرطي يمكن في بلد سياحي كلبان أن يعمل هذا العمل.

نحن نعلم من سياسة معالي الوزير ومعرفته ودرايته أنه لا يتهاون بمثل هذه القضايا، لأنه لا يجوز لنا كبذل سياحي أن نزعج المقيمين أو السواح.

أما ما أود أن أقوله في هذا الخصوص هو إن السياحة يجب أن تعني بها الحكومة العناية الكافية لأنني أعتقد أنها قد تكون في المستقبل القريب المورد الاساسي لهذا البلد، أقول ذلك مخلصاً، فيما لو جهزنا كل قوانا لهذه الناحية.

أعطانا الله طبيعة جميلة، أعطانا الله ما لم يعطه لغيرنا من بلدان الشرق الاوسط من جمال وآثار يجب أن نسعى للمحافظة عليهما، يجب أن نوجه الاشخاص الجديرين بالعناية بها، يجب أن نكثر العطاء في هذه الناحية، لأن كل عطاء يهيء مورداً كبيراً وكلنا في سبيل هذا الوطن الحبيب متفاهمون على هذا النوع من العطاء، فالمال الذي يصرف في موضعه، وكل مبلغ يصرف في سبيله هو حق ونحن مع الحكومة في كل ما تطلب تجاه هذا الحق.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل البستاني.

الرئيس:

اميل البستاني: دولة الرئيس،

لن أطيل الكلام، ولكن تعودنا في هذا المجلس الكريم أن نسمع كثيراً عن المناطق المحرومة، فأنا

أريد أن أثير قضية الآثار المحرومة. بيت مري اكتشفت فيها الآثار حديثاً، لذلك آمل من معالي الوزير أن يعير هذه الآثار اهتماماً كبيراً، أن بيت مري قريبة جداً من بيروت ولذلك يزورها معظم السواح وأعتقد أن فيها حمام قديم محفور هو من أهم وأجمل آثار العالم، وهناك قضية أخرى تتعلق ببلبك، وبالإضافة إلى أن الزميل السيد شفيق مرتضى يتحدث دائماً وبحق عن بعلبك، أود أن أقول أن هنالك اقتراحاً قدمه الاستاذ هنري فرعون يتعلق بمدينة بعلبك بكاملها لأنها كلها قائمة على الآثار، واقتراحه يرمي إلى أن توجد الحكومة منطقة أخرى تبني فيها مدينة حديثة، ومن ثم ينتقل الاهلون من المدينة القديمة إلى الحديثة ويجري البحث عن الآثار المطمورة في جوف الارض، وبما أن الشيء بالشيء يذكر أريد أن أعود إلى تلك المغارة التي قيل إنها تتصل من العاقورة إلى بعلبك، مغارة الرويس. لا أدري في الواقع بعد أن درست بعض الشيء عن هذه المغارة لماذا أثار الاستاذ ريمون اده قضية هذه المغارة، ونحن بصدد بحث موازنة وزارة الاشغال العامة، مع أن هذه المغارة هي مغارة أثرية، فما هي الاجراءات التي تتخذها الحكومة اليوم بصدد الآثار للاهتمام بهذه المغارة، لأننا في الواقع لا نعرف إذا كانت هذه المغارة أثرية للسياحة أم ليست كذلك. أترك هذا النقاش لنعود إليه مرة أخرى بعد أن نستمع إلى ما سيقوله الاستاذ ريمون اده والاستاذ الشيخ مورييس الجميل، وقبل أن أنهي كلمتي أرجو من معالي وزير الخارجية بعد أن أثيرت القضية التي ذكرها الاستاذ أحمد اسبر أن يعطينا بعض المعلومات عما جرى في هذا الصدد لأنني أعتقد تماماً أن الحكومة قد قامت بواجبها خير قيام، فالرجاء الاجابة على هذه القضية كي لا تبقى معلقة دون اجابة والسلام.

الرئيس:

الفصل التاسع - مديرية الآثار العامة.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٣١٤٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الفصل السادس - مصلحة اعداد المعلمين ومصلحة الابحاث التربوية

الكلمة لحضرة الدكتور البير مخيير المحترم

البير مخيير: عطوفة الرئيس،

جميل جداً أن نهتم بالآثار وأن نستقبل آثار الاسبقين، ولكن أود أن أقول في هذا الفصل كلمة، ماذا نعد للجيل الصاعد؟ للجيل الذي سيأتي بعدنا؟

لقد أصبح لبنان في هذا المجال، أي مجال الابحاث العلمية متأخراً كثيراً عن بعض الدول العربية

وبعض الدول المجاورة لها، فأنا إذ أثير هذه القضية أود أن ألفت نظر معالي وزير التربية الوطنية إلى قضية مجلس الابحاث العلمية الضرورية منها، وأرجو عند تعيين العلماء الذين يتولون هذا المجلس والذي يصدر بعد مرسوم تعيينهم أن يرسلوا فوراً للخارج لكي يقوموا بعد عودتهم ببناء فرن ذري في هذا البلد، لأن بناء الفرن الذري لم يعد بعد اليوم فقط علمياً إنما قد نضطر قريباً إلى استعمال هذا الفرن من أجل الزراعة ومن أجل تطهير الفاكهة ومن أجل الايزوتوبات الطبية، فإني أرجو من معالي وزير التربية أن يعجل في الاسهام في هذا لكي لا نكون متأخرين عن الركب العلمي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: حضرة الرئيس،

معالي الوزير في المرة الماضية قال إنه يوجد اعتماد للانشاءات بأربعة أو خمسة ملايين ليرة، وهنا تدل الاعتمادات الموجودة على أنها للتجهيزات والادوات الجديدة. أريد أن أعرف، هل إن الاعتماد البالغ مئة ألف ليرة المرصد في مصلحة اعداد المعلمين ومصلحة الابحاث التربوية هو للانشاءات الجديدة أم للتجهيزات؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية

وزير التربية: يا سيدي، انشاءات دور المعلمين ملحوظة في موازنة الـ ٧٥ مليون ليرة وقد أرصدت مبالغ كافية لانشاء خمس دور معلمين غير المبالغ المرصدة هنا.

الرئيس: البند ٤١ - تجهيزات وادوات جديدة ١٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: انتهينا من وزارة التربية الوطنية وننتقل إلى درس موازنة وزارة الاشغال العامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محسن سليم.

محسن سليم: عطوفة الرئيس،

في جلسة البارحة قلت بأنه يجب أن يكون لدينا سياسة طرقية، وهذه السياسة الطرقية يتوجب على وزارة التصميم أن تقوم بها بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة وقلت بالوقت نفسه بأن لوزارة التصميم اتصالاً مباشراً بجميع الوزارات إذ يتوجب عليها أن تصمم لا للحاضر ولا لسنة واحدة بل لعدة سنوات، وقد لاحظت أن معالي وزير الاشغال العامة كان موافقاً على هذا الرأي وأعتقد أنه لا يزال موافقاً عليه، فنحن مع الأسف يا سادة ليس لدينا حتى الآن سياسة طرقية،

وهذا الامر لا يجوز أن يستمر، ولا يجوز أن نعمل كما كنا نعمل منذ ثلاثين سنة، يجب أن نطور سياسة وزارة الاشغال لتصبح بإمكانها أن تقول لنا ماذا سيحصل فيما إذا لم تتغير الاحوال في الداخل وفي الخارج، ماذا ستكون سياسة وزارة الاشغال بعد سنتين أو ثلاثة سنوات أو عشر سنوات، هذه ملاحظة عابرة، أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق مباشرة بوزارة الاشغال العامة وبوزارة العدلية أيضاً. يا سيدي أريد أن ألفت نظرك يا معالي الوزير إلى مسألة هامة جداً بالنسبة إلى وزارة الاشغال العامة وهذه المسألة تتعلق بالاستثمارات وبقانون الاستثمار.

كلنا نعلم أن اللبنانيين متساوون أمام القانون لا يجوز أن يكون هناك قانونان يطبقان في وقت واحد على موضوع واحد!

يا سيدي، في بيروت تستملك بلدية بيروت وفي لبنان تستملك وزارة الاشغال العامة وفي كل يطبق قانون استثمار هناك عدة قوانين استثمار في لبنان! هناك أبناء ست وأبناء جارية لا يجوز أن يكون هناك أبناء ست وأبناء جارية، يجب أن يعطى نفس الحق لكل المواطنين، في القانون، عندما تستملك الدولة، يحال المستملك إلى لجنة الاستثمار ويجب أن تستأنف هذه القرارات أمام المحاكم الاستئنافية حتى يعاد النظر بها، أما اليوم فهناك قرارات مبرمة تصدر عن لجان الاستثمار، هناك قرارات مبرمة أخرى تستأنف أمام محاكم الاستئناف، لا يجوز التفريق بين اللبنانيين يا معالي الوزير وأنت أدري مني بهذا المبدأ، فأنا أرجوك بالاتفاق مع معالي وزير الاشغال العامة أن تأتينا فوراً بقانون موحد للاستثمار بحيث يشعر جميع اللبنانيين بأن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. وأعتقد بأن هذا كاف وواف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس،

أرجو معالي وزير الاشغال العامة أن يوضح لنا ما هي القاعدة التي استندت وتستند لها وزارة الاشغال العامة للتفريق بين ما سمي بالطرق الرئيسية وبين ما سمي بالطرق الدولية وأن يعطينا مبرراً لتسمية بعض الطرقات طرقات دولية دون غيرها في غير المناطق التي ذكرت فيها اسم الطرقات الدولية، وسيكون هذا الجواب منطلقاً لبحث يتناول البنود والاقتراحات ستقدم بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: دولة الرئيس،

لي بعض الملاحظات فيما يتعلق بوزارة الاشغال راجياً من معالي الوزير أن يجيبني عليها، أولاً

قضية الدروس والشيء العائد لالتزامات «مونفريدي» هل أن هذه الالتزامات قد نفذت فعلاً؟ وما هو دفتر الشروط المفروض على مونفريدي؟ وما هي المهل المعطاة للسيد مونفريدي وهل أنه نفذ دفتر الشروط؟

النقطة الثانية، قضية الالتزامات. لقد سمعت في هذا المجلس من زميلي، أن المهلة التي تسير بها المعاملة تكاد تبلغ مائة وخمسة وسبعين يوماً كي تصبح المعاملة في الالتزام. يعني أن الالتزامات التي نصوت عليها اليوم ننهي السنة قبل أن تتمكن الادارة من تلزيم أي التزام. ما هي الاجراءات التي اتخذت من قبل معالي الوزير لانقاص هذه المهل؟ وبالاسراع في الالتزامات والاعتمادات التي نقرها وبتنفيذ الاعتمادات التي يقرها هذا المجلس؟

النقطة الثالثة، شخصية الملتزمين. لقد دلت الاختبار أن الملتزمين «من سوء الحظ» يلتزمون طريقاً من الطرق وقبل أن ينجز هذا الطريق أو هذا المشروع «يفلسون» وقد أصبحت عادة الافلاس بالنسبة للملتزمين عادة عادية!

ما هي الاجراءات التي اتخذت من قبل الدولة للمحافظة على أدبيات الملتزم والتي تتفق مع الشروط التي يجب أن تتوفر في الملتزم كي نأخذ الضمانات الكافية لتنفيذ الالتزام ضمن دفتر الشروط وانجازه في المهل المعينة؟

هذه نقاط أثرتها منذ سنتين، ولم نزل نثيرها حتى الآن، ولا أرى أن هنالك مشروعاً واحداً أو تعديلاً واحداً ورد لهذا المجلس. تبقى المهل في إنجاز المعاملة. إذا صدقنا المشروع ومرت مائة وخمسة وسبعين يوماً يأتي الالتزام فيحصل التلاعب بين الملتزمين فلا تنفذ طريق، وأورد على ذلك مثلاً:

التزامات أعطيت للكهرباء في منطقتي (ولا أذكر الاسم لأنني ما تعودت التجريح) ولم تزل منذ أكثر من ثلاث سنوات لم تنفذ بعد. حتى أن الملتزم مؤخراً ومن مدة وجيزة فقط أعلن افلاسه! ثم هنالك طريق، لقد تركها معالي وزير الاشغال العامة تدعى طريق عمشيت ترتج، لزم قسم منها منذ سنة ١٩٦٠ وكان أول عمل عملنا مع زملائي هو أن وضعنا الالتزام اللازم لهذا الطريق ولاحقنا تلزيم هذا الطريق، ولزم هذا الطريق لملتزم أجهل اسمه، ومنذ سنة ١٩٦٠ حتى اليوم لم تنجز الاعمال، لأنه قيل لي إن الملتزم أفلس ولم ينجز الاعمال، وهنالك قريب له حل محله في الالتزام وهو الذي يهتم بالامر، لا أعلم كيف ولا ما هي الاسباب التي جعلته يحل محله.

طريق ثانية طريق نهر إبراهيم أفقا، لزم السنة الماضية في أولها ومنذ سنة ونصف، خمسمائة متر من الطريق لم تنفذ بعد! ما هي الاسباب لا أدري! لا أريد أن أتعاطى في قضايا تعود للمناطق الاخرى وأعتقد أن ما حل بنا يحل في كافة المناطق.

لذلك، أرجو مخلصاً أن تنقص مهلة المعاملات في وزارة الاشغال، وأرجو مخلصاً أن تعدل الشروط المفروضة على الملتزمين وأن تؤخذ الضمانات الكافية من الملتزمين كي ينفذوا الالتزامات التي تقع عليهم.

النقطة الرابعة، هي كيفية العمل في الالتزامات، إنني أذكر قضية كبرى على مقربة من بيروت، وكيف أن هذا الجسر هبط فوراً بعد أن صبت عليه بعض أعمال الباطون! وهو جسر الباشا. مل هي المراقبة الفعالة التي تمارسها وزارة الاشغال على حسن سير الاعمال التي تنفذ بمال الشعب اللبناني؟

هذه كلها مسائل جوهرية رجوت وأرجو من معالي وزير الاشغال العامة أن يجيبني عليها، وكذلك أرجو أن يجيبني على الاسس التي اعتمدت في توزيع اعتمادات الطرق الدولية، وبهذه المناسبة أعود إلى ما طلبه زميلي الاستاذ بهيج تقي الدين بوجوب وضع تعريف للطريق الدولية وسائر أنواع الطرق.

وكنت قد طلبت في اللجان، من مديرية الكهرباء ومن مديرية المياه أن توزع علينا لوائح تتناول الاعتمادات المدرجة في الجزء الرابع كي تتمكن من معرفة ما أصابنا في مناطقنا من هذه الاعتمادات وحتى اليوم بعد مرور شهر ونصف لم نحصل على لائحة واحدة من هذه اللوائح! لذلك، بعد أن عجزنا عن الحصول على ذلك في اللجان! لم يبق أمامنا إلا أن نتوسل إلى معالي الوزير من على هذا المنبر أن يجعلنا نحصل على ما نطلب، بواسطته شخصياً.

لذلك فإنني أطلب من معالي وزير الاشغال العامة أن يبين لنا إفرادياً ما أصاب جميع المناطق اللبنانية في الجزء الرابع لكي تتمكن من معرفة ما نصوت عليه، إذ لا يهمنا معرفة المبالغ الاجمالية فحسب بل معرفة المبالغ الموزعة افرادياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: حضرة الرئيس،

إن قضية وزارة الاشغال العامة استأثرت باهتمام جميع النواب ودفعت بهم إلى القول والمطالبة بحقوق لهم على الدولة، لأن الشعب هو أساس الحكم في هذا البلد. ومن أجل ذلك ارتفعت أصواتنا منذ البدء لأن هناك مناطق محرومة متخلفة وأن لهذه المناطق حق في العمران أسوة بغيرها من المناطق الاخرى التي شملها العمران، عبثاً يا سادة، أن نطالب ونجد في المطالبة ونختلف مع الزملاء ومع الادارة لكي نصل إلى ما نصبو إليه لأن وصولنا إلى هذا الحق معناه في نظر الغير مخالفة، ونحن نعرف أن هذا الحق واجب أن نصل إليه، وأن الشعب يطالبنا به في كل صدفة وفي كل اجتماع وفي كل مناسبة.

لقد أتيت في جلسة المناقشة العامة ببيان عن توزيع الطرقات في وزارة الاشغال العامة، يبين بوضوح كلي عدد الكيلومترات في كل محافظة، فكان العدد ألفي كيلومتر في محافظة جبل لبنان وألف وستمئة كيلومتر في محافظة الجنوب، وألف وخمسمئة كيلومتر في محافظة البقاع، أما محافظة الشمال فحظها كبير وهو دون التسعمائة كيلومتر! أي أن محافظة الشمال مهضومة الحقوق من جميع نواحيها في الطرقات، في الكهرباء، وفي الماء!

أقول هذا يا سادة لأن في القلب حرقه وفي العين دمة، إن منطقة بلاد البترون التي هي أكثر حرماناً من كل منطقة في الشمال، وقد بينت في كلمتي في موضوع الآثار أنه يوجد فيها أكثر من عشرة أماكن أثرية يرتادها كل سائح يأتي إلى هذا البلد! فكيف يجوز؟! أنا نائب لا أتمكن من الوصول إلى قريتي وبيتي، وقريتي التي تعد خمس منطقة بلاد البترون! اسمعوا لي أن أقول لكم: هذا غير جائز.

لقد قدمت إلى الإدارة قائمة بسبعة وأربعين طريقاً، طلبت شقها وتعبيدها من موازنة سنة ١٩٦٢ ولسوء الحظ لم تحظ هذه القائمة بأي اهتمام. والمبالغ التي أُرصدت في ميزانية سنة ١٩٦٢ دورت إلى موازنة سنة ١٩٦٣.

يا سادة، أرجو الحكومة الكريمة، أما أنها تعترف وتقر بحق هذه المنطقة التي هي من قلب لبنان والتي ساهمت في عمران هذا البلد الحبيب والتي أعطت رجالاً أكفاء تشهد جميع الاندية اللبنانية، بكفاءتهم ورجولتهم ووطنيتهم وأخلاصهم فتعطيها حقها إذ لا يجوز أن تبقى بدون طريق وبدون كهرباء وبدون مياه.

إن مياه الشفة لزمّت في بلاد البترون منذ ست سنوات وحتى الآن يحفرون الطرق وتبقى الحفريات في الطرق والقساطل لا توضع في الحفريات والطرقات ضيقة وتزد بذلك ضيقاً بالحفر والتراب المتراكم عليها، فلا الناس ولا السيارات تتمكن من السير عليها، وإذا التقت سيارتان في الطريق تضطر واحدة منهم أن تعود للوراء أو أن تنحرف إلى الخندق حتى تمر السيارة الثانية مع العلم أن كل طرقات بلاد البترون تقريباً طرقات ضيقة، لا يمكن أن يمر عليها أكثر من أتموبيل في نفس الوقت، وإذا التقى اثنان يجب أن يقف أحدهم لكي يمر الآخر.

منذ بضع سنوات لزمنا تركيب شبكة كهرباء لتسع عشرة قرية. وأخيراً والحمد لله، وضعت العواميد التي في هذا المجلس (خوازيق) ومد عليها الشريط الكهربائي ولم يبق لكي تنار هذه القرى إلا بناء المحول الكهربائي، وقد طالبنا ونطالب دائماً في بناء هذا المحول ولا من يسمع! وضعت هذه الميزانية السنة وهم يريدون توزيعها على الرؤوس ويا للعار! إن المال للطرق يجب أن يوضع بحسب حاجة الأماكن التي تلزمها الطرق لا أن يوضع بنسبة عدد النواب. وهناك أماكن

كما بينت لكم لها من الطرق أكثر من باقي المناطق باثنين أو ثلاثة بالمئة. فكيف يمكن لضميركم الحي أن يوزع المال على الرؤوس وهناك مناطق محرومة حرماناً كلياً؟

أقول بكل صراحة، إذا لم تتعهد الحكومة بإنصاف هذه المنطقة فأنا أعتبر نفسي غير موافق على الميزانية، والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سميح عسيران.

سميح عسيران: دولة الرئيس، إن جميع النواب متفقون على ما أعتقد بتوجيه بعض النقد إلى إدارة وزارة الأشغال العامة، وهذا النقد إنما نضعه أمام معالي وزير الأشغال العامة لثقتنا الكبيرة بمقدرته وإخلاصه ليكون على بينة من الأمر ومن بعض مجريات الأمور التي تسير خاصة في بعض الملحقات البعيدة عن العاصمة.

كلنا يعلم أن نواب المناطق يتأثرون كثيراً وما زالت مساعيهم ونشاطهم تنصب على الطرقات والكهرباء والمياه وما أشبه لأننا ما زلنا نفتقر إلى هذه المشاريع.

نرى أن موظفي إدارتكم يا معالي الوزير الذي تكلفونهم أثناء السنة بأن يدرسوا المشاريع في المناطق المتخلفة لا يعملون شيئاً، ودليلي على ذلك أنهم عندما يضعون الموازنة كثيراً ما يقولون في مغالطات فادحة لو حققتم فيها لوجدتم أنهم يضعون الاعتماد تلو الاعتماد للطريق الواحد وبعد أن ينتهي هذا الطريق، يضعون الاعتماد بعد الآخر لنوع واحد بعد أن ينتهي العمل من هذا النوع والعين الخ... لماذا؟ لأن هؤلاء الموظفين الذين وضعتم ثقتكم بهم هم دون هذه الثقة وللأسف، ونحن النواب وأنا أحدهم عندما بدأت في ممارسة عملي النيابي بذلت جهدي لاضع احصاء دراسياً لكافة المشاريع التي تهم المنطقة، فوجدت أن الموظفين يضعون الاعتماد بعد الآخر، وأن الاعتمادات كثيراً ما تكون ناقصة أو زائدة جداً، وكثيراً ما تكون لمصالح غير موجودة، لهذه الأسباب لا أرى من موجب بأن تضعوا كامل ثقتكم بهؤلاء الموظفين.

أرى يا معالي الوزير أن تطلب من هؤلاء أن يراجعوا نواب المناطق ليدرسوا معهم هذه المشاريع وينفقوا على تقديم الأهم على المهم وجعل التعاون ما بين الموظف والنائب تعاوناً مجدياً وصحيحاً، أمثلة على ذلك:

أرجو أن تعود يا معالي الوزير إلى مشاريع الحكومة التي عدلناها في هذا المجلس لسنة ١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢، ترى أن المشاريع هي ذاتها التي وضعت في السنين الثلاثة وللأسف المعينة في السنة الأولى. في السنة الأولى والثانية والثالثة ترى أن الاعتمادات وضعت لنفس المشاريع مع أن هذه المشاريع قد انتهت ولزمت وانتهى العمل فيها، هذا يدل على أن الاعتمادات الموضوعة من قبل إدارتكم هي اعتمادات غير مدروسة.

ومن ناحية ثانية نرى العجب من الملتزمين، سمعت الآن زميلي الاستاذ جرمانوس يشير الموضوع الذي كنت أود أن أثيره الآن، وهو أن الملتزم يأتي ويلتزم مفلساً فيعتمد أن يبيع هذا المشروع من آخر ويربح عليه. أي أن مشاريع الحكومة أصبحت تزيد بالمناقصة، وأعني أن بعض الملتزمين يلتزمون طريق ما، ويبيعونه إلى آخر وينتقل من يد إلى أخرى فينتهي الموضوع بأن السنين تدور والاعتمادات تدور حول هذه السنين والمشاريع لا تنفذ، وقس على ذلك، وأظن أن معالي وزير التربية يعرف هذا الامر. وأعطي مثلاً:

طريق سير الغربية التي وضع لها اعتماد منذ ست سنوات ولزمت منذ أربع سنوات ومنذ أن جئت إلى هذا المجلس وأنا أراجع، وأظن أن معالي الوزير كان يراجع أيضاً بدوره في هذا الطريق، وفي الامس فقط بدأوا بتنفيذ هذا الطريق، أربع سنوات يا معالي الوزير تضعون الاعتمادات وتقولون إنها ستنفذ. إن الشعب يا معالي الوزير عندما لا يرى بعينه التنفيذ لا يصدق لا الوزير ولا النائب ولا أي شخص آخر. كذلك في سنة ١٩٦٠ وضعت اعتمادات لشبكة مياه لست قرى في منطقتي بالاتفاق مع نواب المنطقة، لزمّت الشبكة وحتى الآن لم تنفذ هذه الشبكات مع أن اعتمادها لا يتعدى الخمسة آلاف ليرة لبنانية وهي لقرى صغيرة، والسبب هو أن الالتزام بيع من يد إلى أخرى ومن مفلس إلى آخر وحتى الآن لم ينفذ شيء لماذا؟ لأن الملتزمين ولا أقول كل الملتزمين، جماعة سارقون، ولا ضمير لهم يمنعهم عن ذلك، ولكن لا يمكننا يا معالي الوزير أن نترك هؤلاء العلق الذين لا يتمتعون بشيء من الوطنية، على حريتهم فعليك يا معالي الوزير أن تسن القوانين التي تمنع الملتزم من أن يبيع الالتزام وأن يجعل منه سلعة تباع وتشترى، وأن لا يلتزم إلا لمن ثبت كفاءته الفنية والمعنوية، وثبت أن لديه الامكانيات اللازمة من أجل إنجاز المشروع، كذلك يا معالي الوزير، حسب قوانين إدارتكم، تعطون الملتزم الفرصة بعد الاخرى من أجل إتمام مشروعه، فلماذا لا تدرسوا اعطاء المهلة الكافية من أجل المشروع، وأن لا تعطى مهلة ثانية وأن يسجن هذا الملتزم الذي يتأخر أو يفسخ الالتزام أو أن تفرض عليه غرامة. هذه هي العلل التي تشكو منها وزارة الاشغال العامة يا معالي الوزير، فإذا داويت هذه العلل تسير الامور في مجراها الصحيح الطبيعي.

منذ عدة أيام تشرفت بمقابلتكم وراجعتكم مع وفد من أجل انقطاع الكهرباء في بلدة اسمها جباج، حتى الآن لم تتمكن وزارتكم بعد أن أخذت أمركم بوصل التيار الكهربائي، لم تتمكن الاجهزة الادارية الفنية الموجودة لديكم من تنفيذ هذا الامر وحتى الآن لا يزال التيار الكهربائي مقطوعاً عن بلدة جباج التي تعد سبعة آلاف نسمة، وما ذنب المواطنين في هذه البلدة فيما إذا كانوا يختلفوا على الاسعار كما قلت.

سيدي، معالي الوزير، نحن مستعدون كما قلت لكم بأن ندفع المال الذي تفرضه لجنة من قبل

الحكومة، ولكن لا يمكن أن نرضى بتعسف فكرة استثمارية، نحن نحكمكم أنتم الحكومة، وما ترونه سننفذه، غير أننا لسنا مستعدين أن نبقي تحت تعسف شركة تشرف على مصلحة عامة في بلدة أهلة.

هذا موضوع يدل على أن الأجهزة الموجودة في وزارة الاشغال، والتي أعطيتوها جميع الحقوق والحصانات، إنما تحصنت وراء هذه الحصانات من أجل أن تحقق لنفسها زعامة أو أرباحاً أو مجداً زائفاً، تحصنت وراء هذه الحصانات، لا لتخدم الدولة بل لتخدم نفسها، فإن ما أعطيتموه للموظف كحصانة، أمسك عنه يد الرقابة، يجب أن تسلطوا سيف الرقابة على الذين لا يفهمون معنى الحصانة ومعنى الكرامة التي وضعتها الحكومة بين يديهم، ان بعض الموظفين أصبحوا كاقطاعيين صغار، يريدون هم أن يأمرؤا النائب والوزير، ومن جملة هذه الأمور التي أعرضها أمام حضرتكم، تعيين الوكيل، أقول ذلك إلى جميع النواب، من منا نحن النواب لا يذهب إلى موظف بسيط أو حاجب بسيط في وزاراتكم لطلب وكيلاً لمشروع أو طريق، وإذا بهم يوزعون علينا النعم بشكل كأنهم هم وزراؤنا وساداتنا. فاسمح لي يا معالي الوزير ولتسمح لنا الحكومة نحن النواب لنا مصالح انتخابية، أقولها بصراحة إننا كثيراً ما نقف أمام موظف بسيط يتحكم بنا وبمصالحنا.

إنني أرجو منكم يا معالي الوزير أن تأخذوا هذه السلطات بيدكم وأن تعطوا هذا الامر الاهمية ليرتفع معنى التمثيل في هذا البلد ولا تضعوا كرامة ممثل بين يدي موظف لا يعرف الوطنية والكرامة.

هذه أمور حقيقية، وللأسف قلتها لأنني وجدت أنه من الواجب أن ألفت نظر الحكومة إليها رغم صغارتها ورغم عدم اعتقادي بها، إنما هي واقعية فهذا هو واقع الشعب الذي يأتي إليك يا معالي الوزير وإلينا جميعاً ونعرفون هذه العقلية تماماً، فعليكم أن لا تكونوا فقط نظريين في التشريع ولا أن تعطوا أيضاً صلاحيات نظرية مستوحاة من كرامتكم أنتم، بل عليكم أن تفهموا واقع الشعب وتعطوا الصلاحيات المستمدة من هذا الواقع.

لهذه الاسباب أرى أن تمنعوا عن هؤلاء توزيع الوكيل وتوزيع العامل، وتعيدوا إلى أنفسكم هذه الصلاحيات وأن تجعلوا دائرة خاصة في وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بهذه المهمة. هي التي توظف وهي التي تصرف من الخدمة، وليس هذا من أعمالنا ولا من أعمالكم يا معالي الوزراء وأنتم لا تجدون ساعة راحة في وزاراتكم، وفي كل ساعة طلبات الموظفين على الابواب. فيما يختص بالشركة الايطالية، وهي «مونفريدي»، ساقطني الظروف أن أزور مجلس المشاريع الكبرى، سألت هناك عن هذه المشاريع التي نفذتها هذه الشركة الاجنبية، فوجدنا أن المدة يا معالي الوزير

وأنت تعرف انتهت! وكانت قد تعهدت هذه الشركة بأن تدرس ألف ومائتين وخمسين كيلومتراً، وإذا بها بعد انتهاء المدة لا تقوم إلا بدراسة مئة وخمسين كيلومتراً! والباقي ماذا حل به؟ وماذا ستفعلون بهذه الشركة إزاء هذا التأخير الذي أصاب مناطقنا لأننا نحن علقنا آمالاً كبيرة على تنفيذ مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، وقد وعدنا بأن هذا المشروع سيعمم الطرقات في مناطقنا التي لا يشرفنا أن نقول عنها إنها متخلفة أو محرومة، نريد أن ننتهي من هذه الكلمة، ولكن هذا التأخير سيعود علينا بالضرر الفادح، واننا نحتج على مثل هذه الاعمال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك مطران.

حبيب مطران: سيدي الرئيس،

أنا على كل حال لا أفهم شيئاً مما يدور في وزارة الاشغال» رغم أنني كل النهار أنتقل بين الدوائر العديدة في هذه الوزارة. وقد نقلت هذه الوزارة إلى بناية ضخمة خارج المدينة كأن المدينة لا تسعها، واعتقدنا أنها ستضم جميع الدوائر، ولكن هذه الوزارة تفرخ كل يوم، فهناك دائرة الاشغال الكبرى، دائرة الانشاءات، دائرة المالية دائرة السير والنقل، دائرة الطيران، دائرة مراقبة الامتيازات وفي كل محافظة دائرة، وكل هذه الدوائر في أبنية مستأجرة! فندفع أجوراً كثيرة وأجوراً ضخمة، أذكر منها أن أحد الوزراء الاختصاصيين لأنه تنقل في عدة وزارات وكان يعتبر نفسه اختصاصياً في كل وزارة ينتقل إليها... ويظهر ان هذا الاختصاص أوجب نقل الوزارة إلى خارج المدينة، وأصبحنا ندفع أجوراً أكثر من ٢٤٠ ألف ليرة في الوقت الذي كنا ندفع ١٢ ألف ليرة وكانت الاحوال ماشية، إنما يظهر أننا توسعنا كثيراً، (لا عدنا نحن نفهم ولا عاد الوزير يفهم).

وبسبب هذه الوضعية، فقد جزأنا هذه الوزارة إلى عدة وزارات، منها مستقلة ومنها مرتبطة اقليمياً في إدارة من الادارات ولكل ادارة منها أيضاً اختصاصي حتى أصبحت هذه الوزارة أشبه بمولود عجيب يعني مولود برأس كبير فارغ فوق جسم نحيف! لا يمكنه عملاً أبداً!

كنا نأمل أن كثرة الدوائر تزيد في الانتاج، ولكن الانتاج لا يمكن أن يحصى في مدة قليلة. وإنني أرجع إلى أبعد ما يمكن أن أرجع إليه في سنة ١٩٥١ عندما ابتدأت حياتي النيابية أي منذ احدى عشرة سنة وكنت نشيطاً في العمل، وقد عملنا ما أمكننا أن نعمله وقررنا بعض المشاريع، وغبت مدة عن النيابة ثم عدت فوجدت أن هذه المشاريع لا تزال في الادراج! ومنذ ثلاثة سنوات ونحن نراجع باستمرار بشأن هذه المشاريع في الدوائر المتعددة وقد أرهقنا معالي الوزير بكثرة المراجعات، فلم نجد أن طريقاً واحداً نفذت أو أي مشروع مفيد للمصلحة العامة، كمشروع مائي أو مشروع كهربائي، مع أن هذه المشاريع تقرر منذ احدى عشرة سنة.

يا سيدي، المشاريع المفيدة والمثمرة والمقررة دخلت في الكواليس والزواريب السياسية لدرجة أنها منذ احدى عشرة سنة لم تخرج من الادراج أبداً! أما الاسباب فكلنا نعرفها، والقصة الجديدة لهذه الوزارة والتي وجدتها هي أنه أصبح لبعض المناطق مشرفين على هذه الاعمال، لا هم موظفون ولا مسؤولون ولا وزراء ولكنهم مستشارين محبين ومخلصين ومساعدين مجاناً لوجه الله الكريم! هؤلاء يجبون الحكومة ويعرضون عليها خدماتهم، ويأكلون وينامون في وزارة الاشغال ويعطون رأيهم! أصبحوا مهندسين! ونحن في بلاد العجائب! يخفون مشروعاً، ويظهرون مشروعاً، هذا مفيد، هذا غير مفيد، هذا مثمر هذا غير مثمر! أعرف أنه أنفق في الميزانية وعلى الورق أكثر من خمسة عشر مليون ليرة في منطقتي للمياه، وليس عندنا اليوم نقطة ماء لشرب!

وطبعاً هذا شيء فني أنا لا يمكنني أن أفهمه! حتى أن المهندسين أنفسهم أصبحوا لا يفهمون. يا سيدي، هذه المشاريع كلها في وضع سياسي خاص. وتتعلق بحالات سياسية عديدة. فالطريق تنفذ إذا كانت تعود بفائدة سياسية ولا تنفذ حياً بمصلحة المنطقة إليها! ويشطب المشروع إذا كان ليس منه فائدة سياسية. ومن هو الحكم في هذه الاوضاع؟ طبعاً ليس أنت يا معالي الوزير ولا أنا المتجول المواطن البسيط! فهذا فوق امكانيات تفهمنا للاوضاع!

هذا الموقف المؤسف، والحقيقة كل واحد منا يفهمه!؟ ويتبع منه ترضية لكل واحد منا - يعني «العضمة» وهذه الترضية تلخص بأنه في كل سنة تتكرم الوزارة وتخصص للنائب مبلغاً للتوزيع يعني، على حسب عدد الرؤوس، أي يصيب كل رأس كذا.. خذوه وخلصونا، ولكن لا تبحثوا ببقية المشاريع لأن هناك مشاريع كبرى ستوزع حسب الاختصاص الفني الذي سيوحي كيفية طرحه للالتزام وحسب أهميته! وأيضاً حسب التكييف السياسي!

فنحن لنا بضع آلاف الليرات، ونحن فعلاً في مغطس حلو!. فنتقاتل نحن على توزيعها ويكون التوزيع لغاية الخمسمائة ليرة والألف ليرة. وهذه المبالغ تشغلنا جميعاً نواباً وموظفين ومواطنين، فلا نتمكن من تنفيذ الألف ليرة لأن الاختصاصيين ذكروا في الميزانية أو في الرزنامة أن التنفيذ يجب أن يكون في شهر شباط عندما يكون الثلج بكثافة متر أو أكثر فيستحيل التنفيذ، فيعود المواطن إلى مطالبة النائب الذي يسعى هو وباقي الزملاء إلى تدوير المبالغ فندور وندور... الخ. وهذا التدوير يكلفنا كثيراً، مراجعات وأوقات ومحروقات وغيره إلى أن يأتي شباط، وشباط يا سيدي، يعد ٢٨ يوماً فقط! فهو أصغر الاشهر فيمر الوقت ولا ينفذ شيء! ويمكنني أن أقول: إن مشروعاً واحداً من هذه المشاريع الحقيرة لا تنفذ في منطقتنا.

كنت قد تكلمت مراراً في المشاريع الحيوية الانمائية خاصة لمنطقة البقاع التي منها بعلبك والهرمل المنطقة الزراعية التي يمكن أن تعطي انتاجاً زراعياً حقيقياً وقد عانت هذه المنطقة منذ ثلاث

سنوات الجفاف والجوع وقد اضطرت الحكومة إلى توزيع ليس البذار فحسب بل الاعاشة للاكل أيضاً وفي هذه المنطقة كل الامكانيات المائية، ومن هذه المشاريع، مشروع العاصي، فالعاصي ينبع في بعلبك، والعاصي يسير في أراضي بعلبك ولكنه يمر ولا يتمكن أحد من أن يشرب منه نقطة ماء، ولا يمكن أن يروى منه دونم واحد، مع أنه في أيام الرومانيين أي منذ ألفين سنة كانت الاراضي المجاورة لاراضي البقاع تروى من هذا المشروع، وهذا المشروع ليس بجديد، هو مقرر من زمن قديم وارصدت له الاموال، ويمكن أن يروى منه أكثر من مائة ألف دونم من الاراضي، وهذا المشروع لا يكلف أكثر من عشرة ملايين من الليرات لارواء مئة ألف دونم، عندما نأخذ بالقياس نرى أن مشروع الليطاني لا يروي أكثر من ٢٣٠ ألف دونم ويكلف الدولة ثلاثمائة مليون من الليرات! فما هي نسبة التكاليف لارواء مائة ألف دونم؟

طالبنا وطالبنا، حتى انتبه إلى هذا الامر جيراننا أهالي حمص وحماة واسرعوا إلى بناء سد، وسنصبح قريباً أمام حقوق مكتسبة وأمر واقع، ولن يجوز لنا فيما بعد أن نستخدم ولا نقطة من هذه المياه التي تنبع من أرضنا وتمر فيها، لماذا؟

لأن المهيمن الاختصاصي لم ير المصلحة التي تعود له بالنفع من تنفيذ هذا المشروع إلا إذا تحول في الطريقة الفلانية، ورجع في الطريقة الفلانية، ويصبح هذا المشروع كمشروع اليمونة لأنه صرف في مشروع اليمونة ثلاثون ألف ليرة ولم يشرب منه أحد، لأن الملك ليس لله في منطقتنا وليس لاصحاب الحقوق ولكن لاهل البندقية، الذين يبيعون المياه التي هي ملك الدولة بقوة السلاح، وأحب أن ينتقد أحد ما أقول لارى إذا ما كنت على صواب أم لا؟

هذه صورة صادقة عن الوضع، راجعت معالي الوزير مراراً مصحوباً بالمستندات والوثائق وأعتقد أن معاليه فهم الموضوع وعمل كل ما يمكن أن يعمل إلى الحد الأقصى من صلاحياته ولا يمكنه أن يعمل أكثر مما عمل لأن المشرفين والاختصاصيين والخبراء لم يوافقوا حتى الآن على اتمام هذا المشروع. وهناك مشروع آخر أذكر الحكومة به، وهو مشروع يحفونا، ٦٣ ألف متر مكعب من الماء تضيع في الارض بدون فائدة مع أن منطقة البقاع هي بحاجة إلى مياه أكثر من أية منطقة أخرى.

فالرجاء يا سيدي، أن نمتنع عن توزيع المساعدات البسيطة التي لا فائدة منها، أرجوكم، وقد أوجدتم الجهاز المناسب، أن تتقدموا بمشروع يمكن تنفيذه.

إن الدوائر الموجودة لدينا كأنها موجودة في نصف أوروبا، بمعنى أنه إذا أردنا أن نتقل من دائرة إلى أخرى يلزمنا نصف نهار على الاقل. وأنا مستعد أن أذهب مع معالي الوزير ونقضي خمس دقائق في كل دائرة ليتأكد من هذا الامر، ويلزمنا دليل أيضاً من الحكومة، لأن هناك كل يوم

ألف وباء، ألف ١٢ وباء ١٥، أي كل يوم يجب أن نتعرف إلى شارع جديد، يجب أن نكون جديين، لذلك أردت في هذا النقاش أن أكون واقعياً. وأعتقد أن معالي الوزير يوافق معي على أننا يجب أن ننجز بعض الشيء لهذه المناطق المحرومة، وأرجو معالي وزير الخارجية أيضاً باعتباره وزيراً للمالية اليوم، أن يتكرم بدرس هذه القضية التي هي من أجل صالح لبنان، وأعتقد أن الجميع يهتمهم أن يزدهر لبنان ويتقدم لذلك أرجو من الوزراء أن ينظروا إلى هذه القضايا بعين الاعتبار ويسحبوها من أدراج وزاراتهم لتنفيذ ويكون فيها فائدة للجميع، لا أن نعمل أشياء بسيطة متفرقة لا يكون النفع فيها إلا لحيوب القليلين. ما أردت أن أعني أي موظف، وأصرح أيضاً أن الدوائر المالية خاصة تتمتع بموظفين أكفاء جديين مخلصين، وكل ما أتمناه أن تهتم الحكومة بما قلته سابقاً كي تساعد أنفسنا وشعبنا لما فيه الخير والسعادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزي المحترم.

نهاد بوزي: دولة الرئيس،

تأخرت عن هذه الجلسة ما يقارب الأربعين دقيقة بناء على دعوة وجهت إلي من إدارة التلفزيون وذلك بناء على ثلاث طلبات متتالية جاءتني إلى بيتي وإلى مكنتي، وعندما قبلت بهذه المهمة أبلغت في هذه الساعة أنه لا يجب أن أحضر إلى التلفزيون، فإنني أرى أن هذا الموضوع يتعلق يا سيدي بالحرية والكرامة التي هي أساس هذه النيابة. وإني أسأل معالي الوزير دون انحراف أو هدى أو شطط هل أن الحرية في لبنان انحدرت إلى هذه الدرجة؟ وهل أن النواب اللبنانيين أمثال نهاد بوزي وغير نهاد بوزي هم غير مرغوب فيهم؟ أما أن عقائدهم يا سيدي متطرفة إلى حد.

الرئيس: حضرة الزميل، لقد أعطيت الكلام لتحدث في النظام الداخلي.

نهاد بوزي: متابعاً - وأقول في هذه المناسبة ان من الافضل أن تقتطع مبالغ من سائر الوزارات وتعطى لوزارة الاشغال العامة المبالغ الضخمة وأن تحرم وزارات هذا تصرفها مع المواطنين اللبنانيين والنواب من أي مبلغ.

الرئيس: يمكنك أن تتقدم باقتراح في هذا الشأن.

والكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير أبو فاضل المحترم.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، عندما كانت المناقشة بصورة عامة فيما يختص بالموازنة، أبدت لوزارة الاشغال العامة الملاحظات المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لمنطقة عاليه، ولكن هذه الامور أو الملاحظات أريد أن أبحثها مع معالي الوزير ربما تمكنا من الحصول على بعض الاعتمادات من أموال أخرى تغطية للغبن الذي لحق بنا. ولكن لا يمكن لي ونحن نبحث موازنة وزارة الاشغال العامة إلا أن أطرق قضية قديمة العهد تداولناها مع معالي الوزير مراراً عديدة ولا نزال على ما نحن عليه فيما يختص بقضية المياه في منطقة عاليه.

شكونا إليك مراراً واجتمعنا في مكتبك مراراً واجتمعنا مع القائمين على أمور هذه المصلحة، ومع المدير العام للماء والكهرباء، وصدرت الاوامر من معاليك ومن المسؤولين بتنفيذ طلب المنطقة بايصال المياه إليها، وبإلاسنف يا معالي الوزير، هنالك دكتاتورية في مصلحة مياه الباروك لا تقبل بها بعد الآن. شبكة عاليه لم تصل بعد ولم يعملوا بها شيئاً، فالشيء الذي نفذ فقط هو نقل المهندس المسؤول والذي وضع تخطيط هذه الشبكة كي تكون المياه جارية في عاليه نفسها قبل فصل الشتاء أو فصل الصيف، لأنه إذا أتى الصيف ووجدت المياه كما تريد المصلحة تمتلأ الحبوب ولا تصل المياه إلى أهالي عاليه، وإني مسؤول عن كل كلمة أقولها، وقلت ذلك إلى رئيس المصلحة بحضورك وأني على استعداد في أن أعيد ما قلته قبلاً اليوم وغداً وبعد الغد، بأن المصلحة تملأ جيوب موظفيها ولا توصل المياه إلى سكان منطقة عاليه. أمرت معاليك، باصلاح الشبكات، فهل أصلحت؟ شبكة مياه عاليه لم ينفذ منها إلا التخطيط الذي وضعه المهندس الذي نقل من عاليه لأنهم لا يريدون أن تصل المياه إلى عاليه.

أرجوك، يا معالي الوزير، أن تحقق في هذا الامر، وتحقق أيضاً في أمر أعطيته بنفسك بحضورنا نحن نواب المنطقة، وأعطى السيد فؤاد البزري، أمراً مماثلاً خطياً لا يصل المياه إلى خزان الشويفات الذي أنتهى العمل منه منذ سنة، فكان الجواب بأن لا مياه مع أن الوصلة لا تكلف أكثر من ألف وأربعمائة ليرة لبنانية، هذا وقد قال السيد فؤاد البزري: أنا مستعد أن أوصل المياه بمالي الخاص. وقد أعطى أمراً خطياً إلى رئيس إدارة مياه الباروك، وأمتنع رئيس إدارة مصلحة الباروك السيد حماده من التنفيذ. لماذا؟ لأن السياسة تلعب مجراها في منطقة عاليه سياسة الاموال والمتاجرة بالناس من قبل رئيس مصلحة مياه الباروك.

ثالثاً: شبكة بحمدون، ماذا نفذ منها يا معالي الوزير، وأنت الذي أعطيت الامر. شبكة صوفر ماذا نفذ منها؟ لقد أمرت يا معالي الوزير بأن تصب المياه في ظرف عشرة أيام والمياه موجودة. كانوا يقولون بأن لا مياه في المنطقة، أما الآن فلدينا أربعة آلاف متر مكعب زيادة عما هو موجود لدى مصلحة الباروك والمنطقة بأكملها لا يلزمها أكثر من ٨٦٥٥ متراً مكعباً، والذي يصب من الباروك ومن نبع الرعيان في خزانات المنطقة الآن يقارب ١٦ ألف متر. فهل يمكن لمعالي الوزير أن يقول لنا، ما سبب هذا العصيان من قبل رئيس إدارة مياه الباروك ومن قبل القائمين على هذه الامور.

بلدة الشويفات تشكو من قلة المياه، عدد سكانها لا يقل عن عشرة آلاف نسمة، أمرت بنفسك بايصال المياه إلى الشويفات وعاليه وبحمدون وصوفر ولم ينفذ شيء.

وقرية عرمون، تشرب قرية أخرى أمامها اسمها البساتين لا تبعد عنها أكثر من مئتي متر،

وتصليح القساطل لا يكلف أكثر من سبعمائة ليرة لبنانية، أمرت معاليك باصلاحها، وأمر السيد فؤاد البزري باصلاحها ولم ينفذ شيء؟ وقد راجعنا رئيس مجلس الادارة مراراً عديدة وفي كل مرة كان يقول اليوم، وغداً، وبعد غد، وهذا يجري منذ ١٣ تموز سنة ١٩٦١.

كفرمتي، البنديق، دقون، بعورته، لا مياه فيها مع أن الشبكات جاهزة منذ سنة ١٩٦٠، وجرى تجريب القساطل والخزانات سنة ١٩٦١. واستلمت كل ذلك مصلحة مياه الباروك. وأمرت معاليك، وأعطيتهم آخر ميعاد عندما اجتمعنا في مكتبك لا يصلح المياه إلى هذه القرى بطرف عشرة أيام.

لا أود أن أطيل الكلام، ولكن أريد أن ألفت نظر معالي الوزير إلى أمور هامة، إذ لا يجوز يا معالي الوزير الاستهتار بالسلطة إلى هذا الحد. فعندما يعطي وزير أمراً لا يصلح مياه أو أي شيء آخر يجب أن ينفذ فوراً أن لم يكن هنالك من سبب يحول دون تنفيذ الامر كعطل فني مثلاً، حتى لو كان هنالك عطل فني كان يجب أن يصلح، الاف من الامتار من القساطل ومئات من الخزانات منذ تموز ١٩٦١ معطلة حتى الآن من المياه. كل ما نطلبه يا معالي الوزير، أن تأتي بالمسؤولين إلى مكتبك مرة أخرى وأخيرة وأن تأمر باصلاح الشبكات وايصال المياه قبل فصل الصيف.

الرئيس: حضرة النواب المحترمين، انتهينا من طالبي الكلام بصورة عامة في مشروع موازنة الاشغال العامة، نقفل المناقشة على أن نتنقل في الجلسة القادمة إلى التصديق على بنود هذه الموازنة، وأرفع الجلسة على أن نعقد ثلاث جلسات متتالية ابتداء من نهار الثلاثاء القادم. فرفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني وفؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في الثاني والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - التصويت على الفصل الأول والثاني والثالث والرابع من موازنة نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل.
- عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، ادوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، يوسف كرم، سليمان عرب، سميح عسيران، ونايف المصري.
- واعتذر السادة: عبدو صعب، سليمان العلي، كميل عقل، حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، قبلان قبلان، وانطوان صحنوي.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس واصحاب المعالي الوزراء: كمال جنبلاط، رفيق نجا، بيار الجميل، جوزف سكاف، الامير مجيد الاسلان، عثمان الدنا، علي بزي، فيليب تقلا، رينه معوض، وفؤاد بطرس.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون، تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.
- فتلى الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، انطوان صحنواوي، يوسف كرم، وارتكس شامليان، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، اميل مكرزل، فؤاد البرط، أمين الحافظ، سعيد طوق، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، رشدي فخر، سليمان فرنجية، شبلي العريان، ناظم القادري، نايف المصري.

واعذر السادة: موريس الجميل، عبد العزيز شهاب، عدنان الحكيم، قبلان قبلان، محمد حمزة، كميل عقل، حبيب كيروز، خليل الخوري.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس وأصحاب المعالي الوزراء: رينه معوض، بيار الجميل، كامل الاسعد، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم انتقل المجلس إلى التصويت على موازنة نفقات وزارة التربية الوطنية فصدقها بنداً بنداً، وعرضت موازنة نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل على المناقشة بصورة عامة فاشترك في مناقشتها عدد من حضرات النواب ثم أعلنت الرئاسة اختتام المناقشة حول هذا الموضوع.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات النواب المحترمين، كنا قد انتهينا من المناقشة في موازنة الاشغال العامة وأعلننا قفل باب المناقشة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز في النظام.

نهاد بوز: في الجلسة السابقة باعطوفة الرئيس، كنت قد سألت معالي وزير السياحة والارشاد والاصطياف والانباء عن موضوع يهم ولو بصورة خاصة هذا المتكلم أن لم يخص المجلس النيابي باجمعه، وهو يتعلق بكرامته، فكان الجواب بغير الطريقة التي تعودناها تلقينا الجواب على صفحات الجرائد، ولكني يا سيدي الرئيس لم أقنع بهذا الجواب وخاصة قد المنى بحيث لا يتلائم ولا يتفق مع روح الدستور، ويتنافى كل المنافاة مع القانون الذي تعمل به هذه الوزارة الكريمة.

وبما أن الجواب جاء مضاداً لنصوص الدستور فلا أسمح لنفسي أن أتلو على مسامعكم ما تضمن هذا الكتاب، وأنتم تعلمون حق العلم على أن الدستور يقول: للانسان حرية الرأي قولاً وكتابة، وبما أن حرية الرأي مصرح بها قولاً وكتابة في هذا الكتاب، فالأولى أن يكون التصريح بها على تلك الشاشة التي نعتبرها ملكاً لجميع اللبنانيين لا محرقة للبخور لفئة من الفئات.

الرئيس: هذا خارج عن النظام الداخلي يا حضرة الزميل، ويمكن لكل نائب أن يتذرع بنفس الاسباب

التي تتذرع بها حضرتك، ولهذا فالرئاسة ملزمة أن تصرح بأن هذا الكلام خارج عن التعليق على النظام الداخلي.

نهاد بوزير: حضرة الرئيس،

أردت تفسير هذا الموضوع لأنه يتعلق في صميم النظام الداخلي وقلت بادىء ذي بدء بأنني سألت معالي الوزير وكنت أنتظر أن يرد الجواب بغير الطريقة التي فوجئت بها، إذ أنني فوجئت بجواب من موظف في هذه الوزارة بدلاً أن يتفضل الوزير بالقول كما هي العادة والتقاليد البرلمانية المتبعة، وبما أن هذا التناقض قد حصل فمن حقي أنا أن أبحث في النظام الداخلي وأن ألج هذا الموضوع ليطمئن هذا المجلس إلى الشيء الذي قلته بأنه لا يتعلق بالنائب الذي يخاطبكم الآن بل يتعلق بكرامة هذا المجلس، وبحرية كل منكم، نعم يتعلق بقاعدة الموضوع وبالمبدأ والرأي الموحد، ولهذا فإنني استميتح الرئاسة عذراً بأن تفسح لي المجال مرة ثانية أن أقول: إن هذا الجواب جاء مخالفاً للدستور، ومخالفاً للقانون المعمول به، أو بالأحرى مخالفاً للاتفاق القائم بين شركة التلفزيون وبين الحكومة اللبنانية. واني في نهاية حديثي سأطلب جواباً من معالي الوزير لأنه ربما يكون جوابه غير الذي تفضل به أحد موظفيه وابلغني اياه بطريقة الصحف دون أن يتمكن من ابلاغنا إياه في صحن هذا المجلس الذي نعتبره المنبر الشعبي الذي يحق لنا أن نقول ما نرغب أن نقوله.

قلت يا سيدي انه يتنافى والدستور بمادته التاسعة عشرة، وأقول أيضاً إنه يتنافى والمادة ٣٩/ أي أن الدستور الذي يعطي النائب حق الكلام، ويعطيه تلك المناعة حتى لا يلاحق جزائياً، ويعطيه الحق بأن يراقب، وبأن يتهم الوزراء بالخيانة العظمى، هذا الدستور يا سيدي، من يناقضه ومن ينافيه؟! البنداق؟ البنداق هو أحد موظفي وزارة الانباء والارشاد. وهذا هو الشيء الذي أرفع قوله، ثم يناقض الجواب أيضاً المادة ٧٠/ التي تنص: لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى، أي أنه يمكن لمطلق نائب أو عدة نواب أن يتهموا الوزراء بالخيانة العظمى ولكن البنداق لا يسمح لنائب يريد أن يقول انطباعاته عن رحلة لا سياسية ولا حزبية ولا نعرات طائفية فيها حتى ولا تلميح حربي فيها، إنما يا سيدي من حسن اللياقة المقابلة بالضيافة لدولة تطلعت ودعت وفداً برلمانياً لزيارتها، وبعدئذ جاء هذا النائب ليقول انطباعاته على هذه الشاشة التي هي ليست ملكاً لأحد من الناس، وهنا أسمح لنفسني بأن أقول لكم كيف ان ادارة التلفزيون سواء في انكلترا أو في أميركا، تجيز العمل في هذا المضمار لأنها احدى نشاطات الفكر في العالم. في انكلترا يا سيدي على ما أذكر، في تموز الماضي عندما كانت وزارة السيد كملان، أعطى للسيد كملان كما أعطى للسيد هس الذي يتولى اليوم قضية السوق المشتركة، حق الكلام بنفس النسبة بعد الساعة التي تكلم بها، كما أعطيت لنائب ثالث أيضاً كان أحد المرشحين من العمال لترأس الوزارة في ذلك الحين، وأعلم أيضاً يا سيدي أنه في أميركا قد نهجوا هذا النهج، في المهلة الاخيرة لرئاسة الجمهورية بين نكسون وكندي، أعطى كندي حق الكلام مدة ثلاث ساعات ونصف وبعدئذ أعطى حق الكلام لمرشح معارض، وبعدها لمرشح ثالث ولكنه أحرز صوتين، ولذلك فإنه من حقي، بل من أقدم حقوق أن أتكلم كما تكلم كندي وكما تكلم نكسون، لأن أقول كلمتي أيضاً في هذا المضمار. وفعلاً كان من نتيجة تلك

المباراة أن الشعب الأميركي اقتنع بنظرية كندي وأولاه تلك الثقة التي كلنا عرف عنها الشيء الكثير.

هكذا يا سيدي أنا أفهم إدارة التلفزيون في العالم، لا كما أفهمها بهذه الطريقة، ورجائي إليك أن لا تعتبر أن هنالك أي انحراف أو أي فكرة، ولكن رغبتني أن تعلم ما يصير في هذه الإدارة من شطط ومن انحراف ومن انزلاق، ولست أنا الضحية الأولى في هذا الموضوع بل سبقني إلى هذا المضمار النائبان البستاني ومخبر وأنا الثالث وقد يأتي الرابع، وقد يقال إنك أنت الرابع.

ثم أسمح لي أن أذكرك بالاتفاقية، في المادة الثالثة والمادة السابعة من الاتفاق المعقود بين شركتي التلفزيون وبين الحكومة وأرجو أن لا تظن ذلك من عندي اتي بل إنه من صميم الشيء المكتوب حرفاً حرفاً في بنود هذه الاتفاقية، وقد لمست معي يا معالي الوزير على أن هذه المصلحة قد أخطأت التدبير وارتدت الاساءة ففي البند الأول أخطأت التدبير وسأقول لك بأنها قد اساءت إلى من لا يجب الاساءة إليه وأنت تعلم أنني لست ذلك المعارض العنيف وما من مرة تجنيت على حقيقة أو على واقع وقد صح في قول الشاعر:

أظن الحلم دل علي قومي وقد يستضعف الرجل الحليم

فلارسل الرجال ولا رسولي فمعوج علي ومستقيم

وأنت تعلم يا سيدي أنه كان يجب أن أبادل بمعاملة غير التي بودلت بها.

لقد استدعيت يا سيدي الرئيس ثلاث مرات، في المرة الأولى مانعت، وفي المرة الثانية تريثت، وفي المرة الثالثة عند مجيئي إلى المكان المعد لالقاء هذا الحديث فوجئت بالمنع! وكنت قد أعطيت حق التجربة، أي أنني استدعيت إلى المركز وجرت التجربة وعرفوا أن لا سياسة هناك ولا حزبية ولا أمور طائفية، تقول المادة الثالثة من العقد الجاري بين وزارة الارشاد والانباء والسياحة وبين شركة التلفزيون المباركة بتاريخ ٣١ / آب سنة ٩٥٩ تخضع جميع الاجراءات خاصة الشطر الثاني موضوع هذه الاتفاقية بمراقبة الحكومة وهي تشرف عليها بوجه عام في الآداب.

بربكم هل تعتبرون أنني كنت على غير جانب من الآداب؟ اتعتقد يا سيدي بأني أريد هدم الانظمة؟ كلا! أعتبر أنني ضد السلامة العامة؟ كلا! أعتبر أنني أثير النعرات الطائفية بحديث عن ازدهار المانيا وعن عظمة السار؟ لا لا أظن ذلك وقد تعود بي الذاكرة إلى ذلك الطاحون التاريخي يوم أراد أحد الملوك أن ينتزعه من عامة الناس، قال له أحدهم: أنت لا يمكنك أخذ هذا الطاحون لأن في برلين قضاة، ولأن في برلين أيضاً سكاناً. فهل في لبنان وزارة تحكم بهذا الصدد كما لمست؟ وكنت لا أريد أن أنقله ولكنني أضطرت لأنكم أجبرتموني أن أعيده على مسامعكم فهل لا سمح الله تطرقت إلى مسائل حزبية أو إلى تعريض لسلطة ونحن نحترم السلطة وخاصة السلطة التي تدير شؤون هذا البلد بيد نعتبرها يداً مباركة؟ أم أنني أثرت النعرات الاجنبية وأنا الذي وقفت في هذا المجلس أطلب إلى زملائي أن نحبس الستينا عن أي اتهام، أو من أي كلام بحق أي رئيس جمهورية أجنبية أو ملك أجنبي؟ هل أنا الذي لوحث بهذا؟ هل أنا الذي أعدت على شاشة التلفزيون هذا الكلام؟ كلا يا

سيدي، إذا أنتم قد اسأتم إلى هذا النائب وتعمدتم الاساءة وتعلمون أنني لا أتكلم في السياسة ولا أتكلم في الحزبية ولا في النعرات الطائفية، ولا أنال من دولة أجنبية أو دولة وطنية لا سمح الله! وإنما لحكمة أو لغير حكمة بقي هذا الموضوع بعيداً عن الافهام ولكن كنت أود يا معالي الوزير أن يكون الجواب الذي بدر من البنداق وغيره على غاية من الرقة واللين لا أن تمنعني الوزارة من قول تلك الكلمة البريئة الطيبة، التي قلتها مع زملائي أثناء إقامتنا في المانيا، عن لبنان الطيب عن لبنان المزدهر، ويشهد بذلك من كان بمعيتي، هذا ما كنت أرغب تلاوته وتكراره على مسمع الرأي العام.

عطوفة الرئيس أنت قد تمرست في حقول هذه الحياة على أبعد حد من الخبرة والحنكة وتعلم مدى أهمية الكرامة متى اصطدمت. تقول المادة السابعة: تعرض على المسؤولين مسبقاً جميع البرامج والافلام المراد اذاعتها. فهل عرض عليكم الحديث؟ نعم يا سيدي عرض عليكم الحديث. وقد استدعيت يا معالي الوزير في الساعة الثالثة إلى ذاك المقر الكريم، وطلب مني أن أقول ما أرغب قوله، فبينت على تلك الانطباعات النفسية اشياء مفيدة كما بينت عن عظمة لبنان شيئاً مفعماً وعن عظمة المانيا شيئاً آخر، وكان الشيء أشبه بالتصويت.

إذا الحديث عرض عليكم؟

ثانياً: هل جرت التجربة؟ نعم جرت التجربة أمام المذيع وأمام الشاشة وأمام الموظف الذي هو مولج بهذا الامر، فإذا كان الاستحسان قد حصل ولم يكن هناك من ملامة على صاحب الحديث. فاطلب إليكم معرفة السبب الذي في اللحظات الاخيرة يعطى الامر بأن يمنع نائب من قول كلمته بعد أن تكونوا أنتم قد طلبتم ورغبتم ذلك.

هذه هي الامور التي أردت بحثها، وإذا كنت التجيء إلى الوزير، فلأنني أعلم أي مفاهيم وطنية تكون تدابيرها وأن موضوعاً كهذا يكاد يطيح بتلك الحرية وبذلك الكرامة اللتين هما منشأ النواب وخصوصاً في هذا المجلس الذي أنت أحد أعضائه.

وإنني في ختام هذه الكلمة أطلب منك الجواب وأتمنى أن يكون جواباً غير جواب البنداق الذي حصل ما حصل معه بمعرفتك.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الانباء والارشاد والسياحة.

وزير الأنباء: إن الحكومة كما قلت في جلسة سابقة منبثقة من هذا المجلس الكريم وهي تحرص على الحريات حرص النواب تماماً، وإن من التجني القول إن الحكومة بواسطة التلفزيون تهتم لاجل الحد من هذه الحريات لا سمح الله، فالامر الذي لا يذكره البعض هو أن شركات التلفزيون هي شركات مرتبطة بعقود مع الحكومة وزميلي الكريم محام قدير يعرف أن العقد هو شرعة المتعاقدين. تلا علينا المادة الثالثة من الاتفاقية، ويهمني أيضاً المادة السابعة لأنني أجله عن أن يأتي بحديث فيه أي شيء مما ذكر في المادة السابعة.

إن المادة السابعة تقول: تؤمن رقابة الحكومة على شبكة الفريق الثاني بواسطة مراقبين عن وزارة الانباء تعرض عليهم مسبقاً جميع البرامج والافلام المراد إذاعتها ويكونون مزودين بالصلاحيات التامة... الخ.

فالاتفاق لم يعرض على مصلحة المراقبة، ويقول حضرة الزميل إنه جرى تسجيل في مركز التلفزيون، هذا لا يكفي يجب أن ترسل الاسئلة والاجوبة أي «النص بكامله» إلى التلفزيون، وأول أمس عقدت إجتماعاً مع المراقبين وأكدنا اتفاقنا السابق بأن هذه المراقبة المسبقة يجب أن تكون على الاقل قبل (٢٤) ساعة.

وقد وجهت كتاباً قبل ذلك أقول: عندما نطبق أحكام الاتفاقية تنحصر علاقتنا بشركة التلفزيون نفسها بقطع النظر عن الشخص الذي يظهر على الشاشة.

نحن أمام أمر واقعي موضوعي، نحن علاقتنا مع الشركة وليست مع الاشخاص الذين يظهرون على الشاشة، نحن نجل النواب الكرام ونحترمهم ولكن اسمحوا لي أن أقول: أنا لا أتعرض للنواب أتعرض للشركة التي تعاقدت معها، فإذا أخلت باتفاقها يمكنني أن أنفذ ما ورد في صلب هذا الاتفاق.

على هذا الاساس، لو أن النص الذي كان حضرة الزميل مزماً على إعطائه في التلفزيون أرسل خلال (٢٤) ساعة إلى المراقبة، لما كان بالامكان أن يمنع.

وإنني أزيد على ذلك أن الزميل الكريم لن يتخطى الامور المنصوص عنها في هذه الاتفاقية. إنما المسألة مسألة موضوعية بحثة، وألاحظ لسوء الحظ أن بعض المهيمنين على شركة التلفزيون، في بعض الاحيان يلتجئون إلى النواب الكرام بحجة أن النائب يكون له الافضلية، هم يريدون أن يغطوا بالنواب، وأنا أرجو من النواب الكرام أن يكونوا أحرص منا نحن على تطبيق القانون.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أحمد اسبر (في النظام).

الرئيس:

دولة الرئيس، كنت أرغب بأن أدخل في صلب الموضوع ولا في طرفه حتى ولا في حواشيه، ولكن لو كان معالي وزير الانباء ودولة الرئيس بالوكالة، قد تفضل وأجاب يوم أن سأل حضرة الزميل في جلسة ماضية عن الاسباب التي حدثت بالمراقب إلى منعه من الظهور على شاشة التلفزيون.

أحمد اسبر:

لو كان دولة الرئيس قد أجاب بمثل ما أجاب به اليوم لكفى الله المؤمنين القتال! بين يدي النظام الداخلي ونحن هنا في هذا المجلس نعمل بموجب هذا النظام ولا أريد أن أتعرض للدستور من قريب أو من بعيد فالموضوع كما قلت ليس موضوع الحريات أو كبت الحريات.

الموضوع هو موضوع نظام داخلي بحث. لكل نائب يا معالي الوزير أن يوجه سؤالاً للحكومة بطريقة شفوية أو بطريقة خطية. وللحكومة أن تجيب أو لا تجيب. فالمشكلة هنا، وإنني أعتبر أن

الحكومة أصرت ممعنة مرات عديدة على عدم التقييد بهذا النظام، مرة سأل حبيب المطران في هذا المجلس عن مشكلة حدثت معه ومع أحد موظفي الوكالة فلم تجبه الحكومة، إنما أجابه موظف من الوكالة.

ومر أخرى سأل العميد ريمون اده سؤالاً يتعلق بالسياحة فلم تجبه الحكومة. بل أجابه موظف من جمعية السياحة، وهذه المرة هي الثالثة، نائب محترم يسأل في هذا المجلس الحكومة فيجيب عن طريقة موظف...

هنا موضع البحث، يا دولة الرئيس، هذه ظاهرة أقدمت عليها الحكومة مرات عديدة فلا نقبل بها ولا يمكن أن نقبل. أنتم من هذا المجلس، لا يخطر ببالكم أنكم تترفعون عن مستوى أحد من النواب، إذا سألكم نائب فعلى أحدكم أن يجيب أو لا يجيب، فالدستور والقانون والنظام الداخلي كفل له هذا الحق.

أما أن تسلطوا أحد موظفيكم للإجابة. فهذا ما لا نقبل به أبداً. إنني يا دولة الرئيس وأنا أتكلم بالنظام الداخلي ولست بحواشي الموضوع ولا بصلبه، أسجل على الحكومة مخالفتها لهذا النظام مرات ثلاثة متوالية وأرجو مخلصاً أن لا تقع في هذا الخطأ مرة أخرى - تصفيق -

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة.

رئيس الوزراء: يا سيدي، الموضوع أبسط مما قاله حضرة الزميل الاستاذ أحمد اسبر، الجواب الذي حصل ببلاغ عن رئيس المراقبة لم يكن جواباً على سؤال الزميل الاستاذ نهاد بويز بل كان على مقالة وردت في إحدى الصحف ولذلك ورد البيان مفنداً ما جاء.

أما سؤالك الذي وجهته اليوم فقد أجبتك عليه في الجلسة الماضية وهذا النص أعطيتموه للمراقبة، (صار خضرة وأنتم أنسحبتهم) ولم يكن جوابهم لكم عن طريقي ابداً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده (على أن لا تخرج عن النظام).

ريمون اده: يا سيدي، لقد سمعت الرئاسة تقول: إنه تقرر قفل باب المناقشة في البحث العام، وأنني أذكر عندما غادرت القاعة كانت الساعة التاسعة والنصف ولم يكن باقياً فيها سوى عشرة نواب، فكيف تقرر قفل باب المناقشة؟ ما لم تكن الرئاسة هي من نفسها قررت قفل باب المناقشة. ولكن ما دام لي الحق أن أتكلم فستأكلهم في كل بند.

الملاحظة الأولى، آسف أن يكون الموضوع الذي سأبحثه يهم أكثرية النواب فلاشغال العامة التي تتعلق بها الكهرباء والمياه والطرق، تهمننا أكثر مما تهمن نواب العاصمة، ولا استغرب ذلك فالوزير المختص يتهرب من هذه الجلسة.

جوزف شادر «يضرب على الطاولة»: كيف تقول يتهرب؟

«وقامت ضجة ودخل القاعة وزير الاشغال»

الرئيس: أرجو من الاستاذ ريمون اده أن يبحث في النظام.

ريمون اده: يا سيدي، أريد أن أوضح، أنه يتهرب من الاجابة على اسئلة النواب.

«وهنا - علت الضجة وازداد الضرب على الطاولات».

وزير الاشغال: أنت بتهرب، أنت كل عمرك بتهرب.

ريمون اده: التهرب غير الهرب.

- ضجيج -

الرئيس: أرجو الاصغاء، يا حضرات النواب المحترمين.

ريمون اده: طالما أن معالي الوزير لا يدعني أتكلم فأني أتوقف...

وزير الأشغال: معالي الوزير يجاوب على كل سؤال عن بتبطل التهريج ولكن ما زال في تهريج مش ناوي جاوب ولا بجاوبك.

ريمون اده: يا سيدي، نحن أمام حكومة أم أمام...؟

فيليب تقلا وزير الخارجية: لا لا يا حضرة الزميل شوها الكلام وشوها التهم؟ هذا لا يجوز وليست هذه طريقة بحث مع حكومة.

أرجو أن تبحث موضوعياً وبشكل نقدر أن نجيب عليه وليس بهذا القالب.

الرئيس: الجواب على انتقاد الزميل الاستاذ ريمون اده في النظام أجيب عليه أنا، وأرجو أن تتركوا له الكلام.

أرجو أن يتكلم الزميل في النظام فقط.

ريمون اده: إنني مسرور جداً على احتجاج الوزيرين، وبذلك يمكن أن نحصل على النتيجة. وسنحصل أيضاً على جواب لأنه من حقي أن أفهم وأن أحصل على جواب.

وزير الخارجية: من حقلك أن تسأل ومن حقنا أن نجيب.

ريمون اده: هنالك شركة «مونفريدي» التزمت دروس تخطيط عدة طرق، أو بالاحرى دروس تخطيط طرق كل القرى التي ليس فيها حتى الآن طريق، وهذه الدروس تهم كل نواب المناطق ولذا أسأل أين تخطيط منفريدي وشركة منفريدي.

الرئيس: حضرة الزميل لا تنسى أنك الآن تتكلم في النظام.

ريمون اده: لا مش في النظام.

الرئيس: إذا طالما ليس في النظام فانتظر إلى أن أعطيك الكلام.

حضرة الزميل لقد انتقدت الرئاسة بقولك: إنها قفلت باب المناقشة في جلسة سابقة ولم يكن حاضراً أكثر من عشرة نواب، فالرئاسة أعطت الحق لهذا المجلس منذ شهرين ونصف، في المناقشة بصورة عامة في جميع الوزارات ولم يبق نائب في هذا المجلس إلا وتكلم بصورة عامة في جميع موازنات الدولة، وقد افتتحت الجلسة السابقة بالمناقشة بصورة عامة عن موازنة الاشغال العامة وقد طلب الكلام حضرات النواب السادة: الاستاذ محسن سليم، جرمانوس حرب، الشيخ بهيج، سميح عسيران، حبيب مطران، منير أبو فاضل وتكلم جميع النواب المسجلة أسماؤهم في هذا المحضر. وبعد الاصغاء إليهم صرحت الرئاسة بأنه لم يبق أحد من طالبي الكلام بصورة عامة، وعندئذ أعلنت قفل باب المناقشة ولم تفكر الرئاسة بأنه في اليوم التالي سيعود النواب ويطلبون الكلام بصورة عامة. وهذا ما لا يجوز يا حضرة الزميل.

فالرئاسة عندما تنتهي من التسجيل في هذا الدفتر، حالا تقفل باب المناقشة، وعلى هذا الاساس عملت الوزارة وستكمل عملها إلى ما شاء الله.

الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل.

- الجزء الأول -

الفصل الأول - مديرية الادارة المشتركة والمديريات الإقليمية.

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ١٠٨٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده (والآن أسأل الوزير ما تريد في هذا البند) فيمكنه الاجابة على المخصصات العامة.

ريمون اده: يا سيدي، بدي أعرف أين أصبح تخطيط الطرق للقرى المحرومة. هل أن الشركة التي التزمت تخطيط هذه الطرقات نفذت بنود دفتر الشروط أم لا؟ وهل هي نفس الشركة أم شركة أخرى؟ وهل يمكن تنفيذ الطرقات في القرى هذه السنة أو بعد سنة أو بعد سنتين؟ هذا سؤال وأريد أن أعرف الحقيقة قبل أن أصوت على هذا البند (بنعم أو بلا) وأني أنتظر الجواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أميل البستاني.

اميل البستاني: عطوفة الرئيس، عندما وافقت وزارة الاشغال العامة على مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، نصت الموافقة على أن يكون الملتزم متخصصاً بدروس الاتفاقية، لا أن يكون مقاولاً.

أحب أن أقول لمعالي الوزير إني من أولئك النواب الذين يقدرون عمله كل التقدير، وأسجل له بكل أمتنان أن وزارته قد أنفقت على الاقل ضعفي ما أنفق في الوزارة السابقة، لذلك عندما أقدم انتقاداتي أقدمها بروح من يريد الاحسن بعد الحسن.

سيدي، هذه الوزارة عندما وضعت دروس الالتزام لمشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، نصت هذه الشروط على أن يكون الملتزم متخصصاً بالدروس وأن لا يكون مقاولاً، وكنا قد نبهنا بعد ذلك

في هذا المجلس، في عهد هذه الوزارة بالذات، وقلنا إن الحكومة أخطأت عندما لزمنا المشروع لشركة مونفريدي، لأن هذه الشركة أولاً: هي شركة تقوم بأعمال مقاولات، وثانياً: لأن عليها دعوى في روما بسبب تقصير في أعمال مطار روما، ويوم ذاك قال دولة رئيس مجلس الوزراء أنه سيأخذ ذلك بعين الاعتبار، وسيراقب الشركة وأعمالها حتى إذا قصرت يأخذ الاجراءات اللازمة.

أرجو أن يصغي إلي معالي الوزير، أنني أقول إن دولة رئيس مجلس الوزراء بالذات، أجابنا عند ذاك بأن الحكومة ستراقب أعمال هذه الشركة مراقبة فعالة، والذي جرى يا سيدي، هو أن هذه الشركة أخذت التزام الكيلو متر بألفين ومئة ليرة لبنانية ولم تأت بمهندسين من الخارج، نحن عندما أعلننا أن هذا الالتزام هو التزام دولي موضوع ليشترك فيه المقاولون من خارج لبنان، قصدنا بذلك أن يأتينا عدد كبير من المهندسين للقيام بهذا العمل، لأننا لو نعلم أن في لبنان العدد الكافي لقمنا بالعمل دون أي مساعدة، كانت النتيجة أن هذه الشركة أخذت الالتزام وأخذت تلزمه من يد إلى يد. وأصبح اليوم الالتزام ستمائة ليرة لبنانية للكيلو متر الواحد يقوم به أشخاص غير أكفاء، أشخاص رفضت وزارتهم أن تتعامل معهم، هذا أمر لا يجوز، وقد علمتم هذا الأمر منذ زمن كان بإمكانكم أن توقفوا هذه الشركة عند حد، فتعطون الالتزام لشركة جديدة، لأن المهم يا سيدي هو أن لا تأخذ هذه الشركة أو غيرها الالتزام، بل المهم أن تنتهي الدروس. تلزم الآن لجنة المشاريع الكبرى الطرق التي وضعت أنتم في وزارة الاشغال تصاميمها وليست التي قامت بها شركة مونفريدي.

أنا أعلم أن لجنة المشاريع الكبرى مستقلة بعض الاستقلال ولا تمثل أماننا إلا بواسطتك يا معالي الوزير، مع احترامي لاشخاصها أرى أنهم ربما كانوا غير قادرين على الغاء مثل هذا الالتزام، ولكن لو أتيتم لنا بمشروع قانون معجل مكرر لالغاء هذا الالتزام لألغيناه حالاً، إنما لم تأتوا إلينا مرة واحدة بمثل هذا وكنا ننبه بأنه يجب أن توقفوا هذا الالتزام، ويجب أن تعطوا الالتزام لشركة تقوم بالعمل خير قيام.

إن ما يحصل اليوم هو أن مجلس المشاريع الكبرى ينافس وزارة الاشغال العامة فيأخذ المهندسين والمقاولين الذين يعملون في وزارة الاشغال العامة، ونحن يا سيدي، نريد أن نبني بسرعة وبسرعة هائلة ولا يمكنكم أن تقوموا بالعمل المجدي بواسطة المهندسين والمقاولين الموجودين في لبنان.

وعليكم عندما تضعون مشروعاً دولياً للالتزام الدولي أن تأتي إليكم شركة دولية ذات قيمة وخبرة، هذا ما أحببت أن أنبه إليه، بطريقة إيجابية وأعتقد أنك أنت شخصياً تؤمن بأن هذا العمل خاطيء. أنت يا سيدي، لك حسنات كثيرة من الحسنات التي أمتها، أنك وضعت

الاستقرار في وزارتك، ولكن نريد أكثر بكثير مما تفعل لأن هذه الوزارة هي العصب الحساس في هذا العصر، كلنا بحاجة إلى الطرق، كلنا بحاجة إلى المياه، كلنا بحاجة إلى الكهرباء، ولكن مع الأسف يا سيدي، عندما ننظر إلى مناطقنا نرى أننا بحاجة أكثر مما أعطينا خاصة وأن المال موجود للتنفيذ.

أعطيكُم مثلاً الآن عن الكهرباء.

عمدتم منذ عدة شهور إلى فتح خطوط كهرباء في القرى فمدت الشبكة وكنت أمس في قرية، فليل لي إن الساعة التي وضعت لتطفئ الكهرباء في النهار وتضويها في الليل، في قرية الديبة، أخذت هذه الساعة تسبق أو تؤخر كل يوم أكثر من يوم إلى أن قال لي أحدهم أمس: وأذكر ما قاله حرفياً فانقلها حسب طلبه لمعالي الوزير:

يا شيخ الجمهورية شوف كهرة الديبة

بتضوي من شروق الشمس وبتنطفئ من عشيّة

لا يكفي يا سيدي، أن تقولوا وضعنا كهرباء، يجب المراقبة، يجب أن تذهبوا إليهم وتخبروهم كيف يستعملون الكهرباء، ويشترونها.

ومثلاً آخر: مياه إقليم الخروب وهي غيرها من المياه، عرائض مختلفة تأتي إليكم، ومنذ سنة ١٩٥٥ اشترت الحكومة مياه إقليم الخروب وتعهّدت أن تبني القناة وحتى الآن لم تبني القناة، هل يجوز يا سيدي أن تذهب المياه إلى الوديان وأن تبقى القرى عطشى، هذا أمر لا يجوز.

يا سيدي، أهم شيء عندنا الآن أعود إليه وأقول هو مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، نرجو منك ونتوسل إليك بأن تنهي هذا الالتزام وتعطيه لشركة تقوم به خير قيام، هذا قليل من كثير وددت أن أقوله وأعود إلى القول بأن وزارتك في السنة الماضية سجلت انتصارات لك فنأمل في هذه السنة أن تضاعف الجهود.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ بهيج تقي الدين المحترم.

بهيج تقي الدين: أود أن أقول كلمة في هذا الموضوع الخطير الذي أثاره الزميل وأعتقد أنني شخصياً وغيري من الزملاء نملك العناصر الكافية التي يمكن أن ينطلق البحث منها، وأنا أرجو وزير الأشغال أن يعطي بياناً لهذا المجلس مفصلاً عما دار وقيل حول هذه الشركة، فقد سمعنا وقرأنا وأرجو أن لا يكون ذلك صحيحاً، ان الذين أوكلت إليهم الاعمال لا يملكون من المعلومات الفنية إلا اسمها، وان هنالك أهماً في شتى النواحي من قبل الملتزم، نرجو كي يكون بحثنا صحيحاً ومنتجاً أن يتفضل وزير الأشغال ويدلي بالمعلومات ويعرفنا إلى ما وصلت إليه التدابير التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة بحق هذه الشركة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ جبرائيل جرمانوس المحترم، وأرجو حصر البحث في البند فقط.

جبرائيل جرمانوس: دولة الرئيس.

أريد أن ألفت نظر معالي وزير الاشغال العامة بأن مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة وضع للقرى المحرومة، وعندما يتأخر مونفريدي في القيام بتعهداته عندئذ تنتظره هذه القرى المحرومة دون جدوى، وتنتظر سنين طويلة كي تصل الطريق إليها، إذ انها حرمت في موازنة وزارة الاشغال العامة من أي اعتماد يخصص لهذه القرى على أمل أن تستفيد من مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة. أما وقد تأخر مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، وأعتقد أن الدروس كانت قد أعطت مهلة لشركة «مونفريدي» تنتهي في شهر آب، أما وقد انتهت المدة فماذا يكون المصير؟ هل تبقى هذه القرى محرومة من الطريق إلى أن تأتي شركة أخرى وتتأخر كما تأخرت شركة مونفريدي وتبقى القرية اللبنانية محرومة من أي طريق.

هذا ما أريد أن ألفت نظر المسؤولين إليه في هذا المجلس، كي يتلافوا التأخير في التنفيذ، وكي يعملوا بانتظام، وقد تأخروا في حل الالتزام الذي أخذته الشركة على عاتقها ولم تنفذه ضمن الشروط الموضوعية. وقد علمت من وزارة الاشغال العامة بأن الدروس التي أعطيت لشركة مونفريدي لم ينفذ منها إلا القليل القليل، وأما الالتزامات التي حصلت في المشاريع الكبرى فإنما اقتصر على الدروس التي كانت موجودة في ادراج وزارة الاشغال العامة والتي نفذ معظمها في أيام معالي كمال بك جنبلاط، هذه واقعة أريد أن أسجلها في هذا المجلس راجياً بالنتيجة أن تؤلف لجنة برلمانية للتحقيق في قضية مهمة للشعب اللبناني بكامله كي تظهر الحقيقة ويصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم.

الرئيس: الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل.

- الجزء الأول -

الفصل الأول - مديرية الادارة المشتركة والمديريات الاقليمية.

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من قبل هذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ.

الرئيس: قبل البند ١٣

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: يا سيدي، يستوجب على وزارة الاشغال العامة تشغيل /١٠٩/ مهندسين، وأعتقد أن هنالك تقريراً وضعه مدير عام وزارة الاشغال العامة يوجب على الادارة أن توظف في وزارة الاشغال العامة /١٠٩/ مهندسين وأعتقد أيضاً أنه حتى اليوم لا يوجد في وزارة الاشغال العامة

سوى (٥٩) مهندساً فارجو أن يجيئني معالي وزير الاشغال العامة: هل أن قلة العدد من شأنها أن تؤثر على الاعمال في هذه الوزارة؟ فإذا كان كذلك، لماذا تأخرت وزارة الاشغال العامة عن أخذ العدد الكافي من المهندسين لكي تتمكن من تنفيذ جميع الاعمال، ومن صرف جميع الاعتمادات التي نصوت عليها كل سنة حتى لا نضطر في نهاية كل سنة أن ندور الاعتمادات من سنة إلى سنة أو أن تتحول بعض هذه الاعتمادات إلى الاحتياط فننسى حاجات الشعب اللبناني.

الفصل الثالث - المديرية العامة للانشاءات المائية والكهربائية.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز.

نهاد بوز: ليسمح لي عطوفة الرئيس أن أوجه هذا السؤال إلى معالي وزير الاشغال بقضية الموظفين، منهم الموظفون الدائمون والموظفون الموقتون، والموظفون المتعاقدون، فإنني أريد أن أعرف ما هو عدد الموظفين الموقتين؟ وما هو مصير هؤلاء الموظفين بالتدبيرات الاخيرة التي تنوي الحكومة اتخاذها؟ وهل يجوز أن يبقى هؤلاء الموظفون الذي خدموا عشرات السنين دون أن يكون لهم معاش التقاعد والتعويضات المتوجبة بموجب القوانين العامة، هذا السؤال أريد أن أثبناه لتمكن بعدئذ من الاجابة عليه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة

وزير المالية: سيدي الرئيس، ورد سؤال من الاستاذ نهاد بوز يتعلق بالموظفين الموقتين وتساءل حضرته عن مصيرهم، أقول: صدق هذا المجلس على قانون صدر وهو قيد التنفيذ، فحدد شروط تثبيت جميع الموقتين في الدولة عن طريق الامتحان وما إلى ذلك من شروط حددها القانون، مجلس الخدمة المدنية قائم الآن لتنفيذ ذلك القانون وعليه حسب نص القانون أن ينهي تنفيذه قبل تاريخ ١٧ نيسان سنة ١٩٦٣. بناء عليه، هؤلاء الموظفون إما أن يثبتوا حسب القانون إذا توفرت فيهم الشروط وإما لا يثبتوا وإن لن يثبتوا ممن لن تتوفر فيهم الشروط، فإني أقول لكم منذ الآن إنهم لن يصرفوا من الخدمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خليل الخوري.

خليل الخوري: عطوفة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير الاشغال العامة سؤالاً عن حالة المياه في قضاء عاليه وقد سبق لنواب عاليه أن اجتمعوا مع معاليه في ديوانه ونالوا وعداً قاطعاً في حينه لعدد وافر من القرى.

أما الآن فأود أن أسأله مخلصاً، ما السبب الذي من أجله لم تصل المياه إلى القرى التالية وقد وضعت فيها الشبكات منذ سنين عديدة.

الرئيس: حضرة الزميل، هذا يتعلق بالمياه وسنعطيك حق الكلام في حينه.

خليل الخوري: سيدي الرئيس أريد أن أسأل سؤالاً بخصوص الموظفين، يوجد عندنا في عاليه رئيس مجلس

ادارة ورئيس مصلحة، وأنا أنسب التأخير في تنفيذ المشاريع إلى تناقض الصلاحيات بين الموظفين. فأطلب من معالي الوزير أن يسمعنا السبب الذي من أجله لم تنفذ هذه المشاريع التي أمر بها معاليه خطياً وهي: عرمون - الجزء العالي من الشويفات - كفر متى - عين فرنسيس - بعورتا - دقون - بدنايل. شبكة مياه عاليه بحاجة للتصليح قبل الصيف، وشبكة مياه بحمدون وصوفر كذلك ولهذا أنا أسأل معالي الوزير: ما هو سر تناقض الصلاحيات بين هذين الموظفين، بين مدير وبين رئيس مجلس ادارة؟ وما هو المفروض بكل واحد منهما أن ينفذه من جهته وعلى من تقع مسؤولية تعيين الموظفين وملاحقة أوامر معالي الوزير التي بقيت لغاية اليوم حبرا على ورق في جميع هذه الاماكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: دولة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير الاشغال العامة عما يتعلق بقضية الموظفين الموقتين التي أجاب عنها معالي وزير الخارجية، فأقول: أنا هنالك فئة كبيرة من الموظفين الموقتين في منطقة الشمال قد أوقفوا عن العمل بأوامر من رئيس الدائرة في منطقة الشمال، وادخل موظفون جدد إلى هذه الدائرة في المنطقة نفسها، لذلك أسأل معالي وزير الاشغال العامة: ما هو موقف هؤلاء الموظفين؟ وهل هم يعتبرون مصروفين من الخدمة أم أن لهم حق الرجوع أسوة بغيرهم؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، هنالك قضية المياه ولا يخفى أن عدة قرى بحاجة إلى المياه وكانت الحكومة قد قررت منذ سنة أن تخصص اعتمادات لنش الآبار، وحتى الآن بعض الناس نبشوا الآبار والحكومة لم تتحرك. فأنا أسأل: كيف يمكن من جهة هذا الشخص الذي نبش المياه أن ترفض الحكومة اعطاءه مأذونية استثمار؟ ومن جهة ثانية تتمتع الدولة من تنفيذ هذا المشروع! لذلك أطلب من الحكومة إما أن تعطي مأذونية استثمار للشخص الذي حفر البئر، وبإمكانه أن يقدم المياه خاصة للقرى المحرومة وإما أن تستثمر الحكومة فتدفع التعويض القانوني لنابش البئر وتوزع المياه بمعرفة.

أما قضية الكهرباء، فهناك بعض القرى التي وصلت إليها الطاقة الكهربائية وسكانها فلاحون من الطبقة الفقيرة لا يمكنهم دفع الاجور الباهظة وتعطيل الوقت للمجيء إلى بيروت لتتيم الشروط المطلوبة لوصول الاسلاك وللانارة.

فنطلب من الحكومة أن ترسل لهذه القرى موظفاً يستلم من الاهالي اشتراكاتهم وينهيها موقعة كاملة الشروط توفيراً على هؤلاء وحفاظاً على أوقاتهم.

ثم نعود إلى هذه الموازنة المخصص لها رقم ضئيل جداً بما يختص بالاعمال المائية والكهربائية وبالاعتمادات الكبرى في الجزء الرابع المخصصة بالمشاريع الكبرى، ونحن النواب بما أنه لنا

حق المراقبة لأننا نجهل تماماً عدد القرى التي ستثار في هذه السنة بموجب تنفيذ المشاريع . أطلب من وزارة الاشغال العامة أن تعلن للنواب بياناً بأسماء القرى التي ستثار في ١٩٦٣ لأننا من قراءة هذه الموازنة لا يمكننا أن نعرف عدد القرى التي ستنتفع بالانارة أو بالمشاريع المائية .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب: عطوفة الرئيس، عندما تقرر مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة للمياه والكهرباء للطرق . . قدمت لوائح عن الينابيع الموجودة في بلاد البترون وأذكر أنها زادت عن الخمسمائة نبع بما فيها أقيّة وخزانات، وأيضاً كنت سابقاً قد بينت عدد المحلات التي يجب أن تثار بالكهرباء فبلغ عددها ثمانية وثمانين محلاً، وإني أعلن هنا في هذا المجلس أنه في بلاد البترون لا يوجد سوى أربع قرى تثار بالكهرباء، البترون - وحامات - ودوما - ويشعلي وهذه القرى دوماً ويشعلي وحامات قام سكانها بانفسهم بهذا العمل الجبار . إذاً المنطقة التي تسمى بلاد البترون ليست محرومة فقط من الطرق بل هي محرومة أيضاً من المياه ومن الكهرباء، مع أن هناك مشروعاً لمياه الشفة، وهذا المشروع منذ زمن طويل لزمّت قسماً منه الحكومة وللسوء الحظ، حصل التلزييم منذ سنوات، ولا تزال القساطل مطروحة على جانب الطرق كما أن بعض الاقنية المغمورة تمنع سير السيارات على هذه الطريق الضيقة الصعبة المسلك . وقد قلت هذا فيما مضى، واليوم أكرر قولي بأننا لا نعلم ما هو مصير هذه المنطقة المتخلفة المحرومة من المياه والطرق ومن الكهرباء في مشروع الاربعة وثمانين مليون ليرة .

إني أطلب كما طلب الزملاء بياناً مفصلاً عما يصيب كل منطقة من مناطق الجمهورية اللبنانية من طرق ومياه وكهرباء، كما أني ألفت النظر وأريد أن يدون هذا الامر تذكراً لأن محافظة جبل لبنان فيها ألفا كيلو متر طرق، وفي محافظة الجنوب / ١٦٥٠ / كيلو متراً وفي محافظة البقاع / ١٥٠٠ / كيلو متراً من الطرق أما الشمال ففيه أقل من تسعمئة كيلو متر . آملاً أن تنظر الحكومة إلى هذه الناحية وأن تعطي مهضوم الحق حقه ليتساوى بالبقية وأن لا يكون الشمال دائماً مهضوم الحقوق والبترون هي أكثر المناطق تخلفاً يا معالي الوزير، والحاكم يجب أن ينظر إلى المشروع بصورة إجمالية، لا أن يأخذ لنفسه حصّة الاسد، واسمحوا لي أن أقول: إن مجاز طرابلس وضعت له أربعمئة ألف ليرة وأما المنطقة بكاملها، منطقة بلاد البترون، فوضعت لها مئة وسبعين ألف ليرة فقط .

هذا يجوز؟ أهذا هو الانصاف؟ أهذا هو العدل؟! أكثر مما تكلمت لن أتكلم، فإذا كان هنالك من رادع يردع فإليه أشكو أمري .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق مرتضى .

شفيق مرتضى: دولة الرئيس، زملائي الكلام، لم أطلب الكلام لمجرد الكرم، بل طلبت الكلام لأسأل ولأعلم،

فقد أتيت اليوم من منطقة هي منطقة بعلبك التي تشكو العطش في ٢١ كانون الثاني وأحمل من حضرة قائمقام بعلبك كتاباً رسمياً إلى حضرة مدير المياه يطلب فيه إغاثة عدد غير محصور من القرى البعلبكية بالمياه.

وهناك أكثر من مشروع للمياه أرصدت له المبالغ منذ عدة سنوات وللاّن لم ينفذ. فأنا أسأل عما فعل الله وفعلت الطبيعة وفعلت الحكومة بمشروع اليمونة ومتى ستتمكن القرى البعلبكية من أن تستفيد من هذا المشروع؟

كذلك أسأل وأطلب الجواب ولا أسأل للاحراج وإنما أسأل لأتعلم، أسأل عن ما فعل الله وعن ما فعلت الحكومة وعن ما فعلت وزارة الاشغال العامة في مشروع عيون أرغش، وإلى أية مرحلة قد وصل هذا المشروع الحيوي؟ وأسأل وأطلب الجواب عن المرحلة التي وصلت إليها مشاريع الانارة في منطقة بعلبك الهرمل مع العلم أن هذه المنطقة الشاسعة الواسعة ليس فيها بلدة مضاءة بالكهرباء سوى بعلبك وحزين وبدنايل، وهذه المنطقة تتسع إلى ما يزيد عن ثلاثمائة قرية، فأنا أسأل معالي الوزير عن مشاريع الانارة والكهرباء في منطقة بعلبك الهرمل وفي أية مرحلة وصلت ومتى سيصل النور؟

وأسأل سؤالاً أخيراً، وهو أن عدداً من الطرقات كنا قد وضعنا لها اعتمادات منذ عدة سنوات وقد ألحقت هذه الطرقات فيما بعد بمشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، وغابت هذه الطرقات وغابت الاخبار عنها ولم نعد نعرف عنها شيئاً ويقال إن الحكومة لزمتهما إلى شركة ايطالية تسمى - مونفريدي - فهذه الشركة لم نعرف شيئاً عن أعمالها في منطقة بعلبك الهرمل، وقد تقدمت مع بعض الزملاء باقتراح يرمي إلى تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الموضوع بالذات ولسنا ننتهم أحداً من المسؤولين وإنما نريد أن نطمئن الشعب أيضاً على أن المسؤولين فيه وعلى أن نوابه غير نائمين عن مصالحه والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ معروف سعد.

معروف سعد: حضرة الرئيس، حضرة الزملاء، سأتكلم عن الكهرباء. إن سياسة الدولة هي تشجيع إبن القرية لأن يبقى في القرية. وسياسة الدولة هي تشجيع الصناعة خارج بيروت أيضاً، كل ذلك قد سمعناه وقرأنا عنه في الصحف. إنه من صميم سياسة هذا العهد. وفي صدد الكهرباء. نحن نطلب من معالي وزير الاشغال الذي نقدر ما يقوم به من أعمال في هذا السبيل، في نشر الكهرباء وفي تعميم المياه على كافة المناطق اللبنانية ومن جملتهم منطقتي. لذلك أذكرهم في هذه السياسة. ولكي تعم منفعة هذه السياسة يجب أن يتساوى أيها الاخوان سعر الكهرباء في بيروت بسعرها في آخر حدود لبنان. عندما يتساوى سعر الكهرباء هنا وهناك، عندئذ نشجع الفلاح ونشجع الصانع ونشجع المهني لأن يبقى في قريته وأن لا ينزح عنها إلى بيروت.

عندما يتساوى سعر الكيلوات للصناعة في بيروت كما هو في صيدا عندئذ نشجع المعامل أن تؤسس معاملها أيضاً في المناطق وعرفت أن الاسعار غير متساوية عندما حلت قضية الكهرباء في صيدا وعدنا عن اضربنا بعد أن استردت الدولة مشروع الكهرباء وبدأت باصلاح الشبكة وخفضت الاسعار ولكن هذا التخفيض لم يكن كافياً للتشجيع على تطبيق هذه السياسة التي نعتبرها ضرورية في لبنان.

يوجد سعران للكهرباء، سعر بيروت وسعر الارياض فسعر الارياض - ١٨ ١/٢ - للعشرين كيلوات الأولى أما في بيروت فسعر العشرين كيلوات الأولى - ١٦ ١/٢ - وعندئذ ينزل للطبقة الشعبية إلى (٦) قروش بينما ينزل في المناطق إلى ١٥ / قرشاً أرجوكم أن تلاحظوا هذا الفارق بين الـ ٦ / قروش وبين ١٥ / قرشاً يعني اعتبروا الفقير في بيروت فقيراً، بينما اعتبروا الفقير في المناطق أحسن حالاً من فقير بيروت. وهذا بالعكس تماماً. والعكس هو الصحيح إذ انه يمكن لاي فقير في بيروت أن يعيش، أن يجد عملاً، أن يجد مهنة يعمل بها. بينما في المناطق من الصعب أن يجد العامل أو أي مهني عملاً ميسوراً. إلى هذا تلقت نظر معالي وزير الاشغال العامة ومنه نطلب أن يحقق المساواة بين جميع المناطق، فلا يكون هناك سعر في بيروت وسعر آخر في الارياض، وهذا ما يشجع الفلاح والعامل على البقاء حيث هو. وعندما تكون أسعار الكهرباء منخفضة يتمكن من أن يعمل مصنعاً صغيراً فيعمل كل ما يمكنه أن يعمل في بيروت. هذا من جهة ومن جهة الصناعة أيضاً فسعر الارياض - ١٢ ١/٢ - بينما هو في بيروت ستة غروش وهذا مما لا يشجع الصناعيين لأن ينطلقوا ويؤسسوا الصناعات خارج بيروت.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد حمزة.

محمد حمزة:

دولة الرئيس، معالي وزير الاشغال، أنا أشكو ولا أنتقد، لقد لزم مرفأ طرابلس إلى شركة طليانية على عمق ١٢ / متراً فانجزوا الحفر إلى ثمانية أمتار ثم أمتنعوا عن إكمال الحفر ولم ينته للآن. كان أملنا أن تصل الباخرة إلى المرفأ ولكنها ظلت تقف بعيدة عنه ثلاثة كيلو مترات فتأتي المراكب الصغيرة وتتولى نقل البضائع إلى المرفأ. وبدلاً أن يكون المرفأ لإنزال البضاعة فأصبح مركزاً للمناشر.

أريد أن أسأل الحكومة: هل إنها تؤجر المرفأ للمناشر أم إنها تؤجره ليكون مسلخاً؟ وهل هذا هو المرفأ؟

الرئيس:

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٥٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب بك مطران.

حبيب مطران: سيدي، في ميزانية الوزارة عدة أبواب لعدة ادارات موجودة وقد تصفحت الابواب فوجدت في الصفحات ٢٦١ و ٢٦٩ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٨٣ في باب نفقات اللوازم ونفقات ادارية اعتمادات يبلغ مجموعها / ١٦٢١٠٠٠ / ليرة بين ايجارات وإنارة وتدفة وهذا المبلغ يقسم إلى قسمين: ٦٤٠ ألف ليرة بدل إيجارات، ومليون ليرة ثمن تدفة وإنارة للإدارة التابعة لهذه الوزارة ما عدا بناية المشاريع الكبرى وبناية السير ولكن الذي لم أتمكن من فهمه هو أن في نفس البند - لوازم ونفقات ادارية - من الاعتمادات خاصة وزارة الاشغال العامة والنقل في صفحة / ٢٨٧ / ايجارات وصيانة المباني / ٢٥٠٠٠ / إنارة وتدفة وماء / ٢٥٦٠٠٠ / ليرة برقيات وتلفونات / ١٢٠٠٠٠ / ليرة، نفقات خدمة وتنظيفات / ٢٢٥٠٠٠ / ليرة وإذا استثنينا هذا يتبين أن وزارة الاشغال الاساسية يبلغ إيجارها / ٣٨٥٠٠٠ / ليرة في باب واحد ويبلغ إيجار البناية الثانية أيضاً / ١٦٠٠٠٠ / ليرة وأما الدوائر المالية فإيجارها / ٥٠٠٠٠ / ليرة ومراقبة الامتيازات / ٢٠٠٠٠ / ليرة والمديرية العامة / ٢٥٦٠٠ / ليرة. هذا مع استثناء الايجارات الجديدة التي لا تدخل في هذه الميزانية والتي استؤجرت مؤخراً كأبنية المشاريع الكبرى والانشاءات.

وعلى كل حال، أنا أستغرب أن تكون نفقات الايجارات / ٦٤١٠٠٠ / ليرة ونفقات التدفة مليون ليرة، يعني إذا أضفنا إلى المليون وستمئة ألف ليرة الايجارات التي تدفع لغير هذه الابنية والايجارات التي تدفع في الملحقات يبلغ المجموع رقماً قياسياً، وفي الحقيقة لا نقدر أن نقول ان الموظفين مرتاحين في هذه الابنية الموسعة.

يا سيدي، نحن لا نمانع في أن يشتغل الموظفون وهم مرتاحون ولكن الذي نتمناه أن يبقى لنا ولو بضع ليرات لكي نسقي الاهالي ماء.

يا سيدي نحن نحب أن نهيب للموظفين الجو الذي يمكنهم من القيام في الاعمال المنتظرة منهم. وأنا عائد اليوم من بعلبك. هناك برد، ولكن ليس هناك مياه للشرب، هناك جفاف، وقد لحظ في هذه الميزانية أجرة نقل مياه لهذه السنة / ٤٠٠٠٠٠ / ليرة. وأنت تعلم يا معالي الوزير أن مليون ليرة لا تكفي لنقل مياه الشرب إلى القرى العطشى...

كنت أتمنى أن يلحظ، على وجه السرعة، مبلغ يخصص لنقل المياه وبأقصى السرعة. وكنت أتمنى أن يسرع أيضاً معالي الوزير في حفر الآبار، ولكننا ما زلنا حتى الآن نهيب الدروس. هنالك شيء ضروري أكثر من الشيء الآخر... وقد ذهبنا مع الخبراء للوقوف على هذه الحالة ومع ذلك ما زلنا في الدروس. فيا سيدي، إننا في حالة تضطرنا للسرعة.

يا سيدي، إن في الدوائر المائية أموالاً مرصودة قديماً لم تصرف حتى الآن وهي ضرورية جداً للوصول إلى المياه ولو عن أي طريق كانت، فإذا أخذنا نحن هذه الارقام الضخمة خاصة وقد تجزأت الدوائر إلى محلية وإقليمية ولا نقول قد أصبحت مركزية فبدلاً من أن نحصر العمل في

منطقة ونعرف إلى من نتوجه فإننا الآن نتوجه تارة إلى رحلة وتارة إلى بيروت (ولا أقول بعلبك لأن بعلبك محرومة من هؤلاء الموظفين).

ولكن يا سيدي، بينما ننتقل نحن ونضع الوقت فالاهالي يلزمهم المياه بأي طريق كان. فأرجو معالي الوزير بعد أن وضع هذه الميزانية التي تكفل للموظفين كل الشروط والامكانيات للراحة وأصبحوا فعلاً في جو للعمل أن يوفر للشعب اللبناني قليلاً من الماء. وغداً يا معالي الوزير نتوجه إليك وغداً نعود، وغداً سيكون ليس بإمكانك تلبية أي طلب، وتزحف الاهالي ويصبح أهالي بعلبك كلهم في بيروت يطلبون المياه كما يطلبون العمل..

فأرجوكم أن تفكر في القضية بأسرع ما يمكن لأن المنطقة بحاجة إلى مياه الشفة اليوم. الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

الرئيس:

البير مخير:

أريد أن أتكلم بالنظام، عطوفة الرئيس، كنت قد تقدمت من الرئاسة الكريمة باقتراح وأجابتنني الرئاسة أن ليس بإمكانها طرح هذا الاقتراح أو التصويت عليه إلا بعد إتمام جدول الاعمال وبما أنني لم أجد في النظام الداخلي إلا ما يثبت وجهة نظرنا.. - المادة ٩١ - لمجلس النواب أن يقرر اجراء تحقيق برلماني في شكوى تقدم إليه أو مشروع بطرح عليه للمناقشة أو في معرض سؤال واستجواب - ولما كنا نحن أثناء بحث قضية مشروع مونفريدي سألنا الحكومة وانتهى النواب من هذا البند ولا يجوز لنا الرجوع إلى هذا البند.

لهذا أرى أن المادة ٩١ تنطبق فوراً على الاقتراح الذي تقدمنا به. ومن ثم جرت العادة يا عطوفة الرئيس أن نتقدم بأي اقتراح أثناء البحث في أي مشروع، وكنتم قبل الانتهاء من جدول الاعمال تطرحون هذا الاقتراح على التصويت. لهذا، إن كان لجهة العرف والعادة وإن كان لجهة النظام الداخلي فإني أرجو من الرئاسة أن تطرح اقتراحي على التصويت.

حضرة الزميل، إن تلاوة هذه المادة زادتنني إيماناً بما قلته لحضرة الزميل البير مخير. نحن الآن في صدد درس موازنة الاشغال العامة وأنني، وفقاً للعادة وللنظام، سأطرح الاقتراح على التصويت فور الانتهاء من التصويت على موازنة وزارة الاشغال العامة وقبل الانتقال إلى موازنة أخرى.

الرئيس:

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون إده في النظام.

حضرة الرئيس، إلى أي مادة استندت الرئاسة الكريمة لتأجيل التصويت على الاقتراح المقدم. حضرة الزميل. راجع محاضر الجلسات، فمنذ الوقت الذي وجدت فيه الجلسات حتى، الاقتراحات بالرغبة، يصوت عليها دائماً في آخر المناقشة.

ريمون إده:

الرئيس:

سنطرح الاقتراح على التصويت عندما ننتهي من موازنة الاشغال العامة.

الرئيس: البند ٢١ - لوازم ونفقات ادارية ٩٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: هل لمعالي وزير الاشغال العامة أن يعيرني انتباهه قليلاً بقضية تتعلق بمدينة جبيل؟ هنالك محطة ضخ أنشأتها الحكومة لضخ مياه الشفة من قناة نهر إبراهيم إلى جبيل كي يتمكن الاهلون من الشرب وبنت الوزارة خزاناً لهذه المياه وبقي بين الخزان وبين اتصاله بالمضخة مايتي متر من القساطل وحتى الآن وقد مضى على تنفيذ كافة الاقسام أكثر من شهور عديدة ولم تعمل الوزارة على تركيب هذه المئتي متر، والاهلون بحاجة إلى مياه الشرب في جبيل فأرجو رجاء حاراً من معالي وزير الاشغال وإذا كان لا يريد، فمن الحكومة بالذات التي هي شخص معنوي أن تمن على مدينة جبيل بهذه المئتي متر من القساطل.

الرئيس: الفصل الرابع - المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الفصل الخامس - المديرية العامة للنقل

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: لي ملاحظة يا عطوفة الرئيس أتوجه بها إلى معالي وزير المالية. إن المدير العام في مديرية مراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار يعين في الوقت نفسه عضواً في مجلس ادارة مصلحة ثانية يرجع الرد النهائي فيها إليه. هذا الرجل هو أيضاً مفوض الحكومة لدى هذه الادارة. هذا يتنافى مع القانون ويتنافى مع الضمير ويتنافى مع المنطق.

فأنا أطلب من معالي وزير المالية أن يمنع هذا الازدواج وأن تكون الصلاحية بأن يصوت مدير مجلس الادارة على شيء وأن يتخذ القرار بالاكثارية.

الرئيس: البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ٢٨٥٦٢٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، كان يجب أن يزداد هذا البند بدلاً من أن يخفض لأنني وأنا آت اليوم من المنطقة، وجدت ما لا يقل عن أربعين حفرة في الطرقات، فعندما يخفض هذا المبلغ لا يمكن أن تظل هذه الطرقات صالحة بل ستصبح خطرة كل الخطر خصوصاً وهي ضيقة ولا يمكن للسيارة أن تمر دون أن تلمس هذه الاماكن المهدومة، لذلك أرى أن تخفيض المبالغ الموضوعه للورش هو غير وارد ويجب أن يعدل وأن تبقى قيمة المال المعدة للورش محترمة كي نتمكن من استعمال الطرقات في الاماكن التي يحصل فيها انهيارات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سعيد فواز.

سعيد فواز: حضرة الرئيس، بمناسبة التصويت على الاعتمادات المخصصة للانشاءات والتجهيزات أريد أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى أن الاموال المدورة من الجزء الثاني من السنين السابقة أصبحت خمسة وثلاثين مليون ليرة بالاضافة إلى الاعتمادات المرصدة للسنة التي بدأناها، وفي كل سنة عند درس الموازنة وعند مناقشات وزارة الاشغال العامة ترتفع الاصوات من جميع الجهات، ولكن بماذا نداوي هذه الحالة؟ نعود فنزيد الاعتمادات ونرصدها كما حصل في السنوات الماضية والذي رأيناه بعد الاختبار أن وزارة الاشغال العامة بشكلها الحاضر لا تستطيع أن تنفذ جميع هذه الاشغال في سنة واحدة أو في سنتين وإذا كانت الحكومة قد تداركت الامر بايجاد مجلس المشاريع الكبرى فإن على عاتق هذا المجلس مشاريع كبرى هنا في مدينة بيروت تستغرق أكثر وقته وقد أنشئت لامركزية وزارة الاشغال فكانت النتيجة أنها أصبحت اداة للتهرب والتنصل من التبعات، فعندما نذهب لمراجعة الدوائر المركزية هنا في العاصمة يحيلوننا على دوائر الملحقات وعندما نذهب إلى دوائر اللامركزية يقولون إن الامر بيد الدوائر المركزية فليس لدينا الاعتمادات وليس لدينا وسائل للتنفيذ.

وما زلنا حتى الآن بدور في حلقة مفرغة، فهل لي أن أتمنى على معالي وزير الاشغال أن ينظر إلى هذه الناحية، إما باستبدال دوائر اللامركزية التابعة لوزارة الاشغال بفروع لمجلس المشاريع الكبرى في الملحقات أو بأن تتفرغ الدوائر المختصة لطرق وزارة الاشغال بمشاريع الطرق في منطقة من المناطق اللبنانية بينما تتفرغ الدوائر المختصة بالكهرباء للمشاريع المختصة بمنطقة أخرى لعلنا نستطيع أن نتخلص من هذا الركود الذي ابتلينا به ولا نحسن التخلص منه.

أنني أريد أن أسوق مثلاً لمعالي الوزير على قضيتين في المياه وفي الكهرباء، فهو يذكر ول شك أنني تشرفت لزيارته مع فريق من نواب الجنوب بشهر آذار الماضي ورجونا بشأن مشروع مياه رأس العين ونقل المياه منه إلى القرى المحرومة لقضاءي صور وبنت جبيل وكان ان استحضر جميع المديرين المتعلق بهم الامر وطلب إليهم أن يقطعوا لنا وعداً جازماً لبدء الاشغال لا بالتلزم ولا بالعروض ولا بالمناقصات فأكدوا لنا أن الاعمال ستبدأ في أول شهر حزيران سنة ١٩٦٢ وربما

أنني أفاجيء معالي الوزير الآن إذا قلت له إن مرحلة واحدة من هذا المشروع مطروحة للمناقشة في شهر آذار المقبل، أي أن الوعد الذي قطع ذهب هباء منثوراً، وأريد أن أسوق له مثلاً آخر في قضايا الكهربائية لقد لزم مشروع مد الشبكة الكهربائية في بنت جبيل وفي تبين في الخامس عشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٦١ وأبلغ المتعهد ضرورة البدء في العمل في الخامس عشر من شهر كانون الأول من سنة ١٩٦١ وباتت المهلة تنتهي في شهر حزيران سنة ١٩٦٢، فقد انتهت في شهر حزيران سنة ١٩٦٢، فقد انتهت هذه المهلة ومن حسن حظ تلك المنطقة أن المتعهد قد أفلس وبعد أن أفلس المتعهد قمنا بالمراجعات اللازمة واقتضى العمل لفتح الالتزام حتى الخامس عشر من شهر آب وبعد أن طلبنا إعادة التلزم قيل لنا إن الأعمال المدرجة للمناقشات كلها مدرجة في الروزنامة المخصصة لسنة ١٩٦٢ ولم يدرج هذا المشروع إلا في هذه السنة!؟

يا سيدي، إن هذه الأعمال جعلتنا في نظر المواطنين وأنا أسمح أن أقول عن نفسي بالذات إننا من أكذب الناس على وجه الأرض. لأننا في كل يوم نذهب إليهم ونغدق عليهم الوعود ونقول لهم راجعنا. . وقلنا. . ولم نترك كلمة من الكلمات إلا واستعملناها.

إنني أرجو أن تعيدوا النظر في الموضوع الذي قلته، أن تخصصوا فروعاً للجنة المشاريع الكبرى في الملحقات، أنه أفضل للتلزم، وأريد أن أذكر قضية أجهدها بالامس وكنت برفقة معالي وزير الصحة في مدينة صور، هذه المدينة التي قال عنها الزملاء الكرام إن خمس مدنيات ركعت على أقدامها: الظاهر أن السلطة الإدارية لهذه المدينة جعلت السير على اتجاه واحد وأصبح من يدخل إليها ملزماً أن يسلك الطريق من أولها إلى آخرها وماذا يشاهد بعد أن يصل إلى منتصف الطريق؟ يجد طريقاً مملوءاً بالبحص لم تعرف لون الزفت ولا طعمه حتى الآن وأنا نخشى وهي المدينة الأثرية أن يمر بها أحد من الاغراب أو من الاشخاص الذين يسلكون طريق السياحة فيشاهدون هذه الحالة.

إنني ألفت نظر معالي الوزير بصورة خاصة إلى هذه القضية لينبه مصلحة الصيانة لأنه لا يجوز ترك هذه الطريق على هذه الحالة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، أطلب من الحكومة أن تقدم إلى مجلس النواب قائمة بالملتزمين الذين أفلسوا لنعرفهم، فهل من الممكن تقديم هذه القائمة؟

الرئيس: حضرة الزميل الاستاذ ريمون إده، كل نائب يطلب حسب الاصول، فاطلب من الحكومة بواسطة الرئاسة رسمياً وخطياً والحكومة مضطرة لأن تجيب.

الرئيس: البند ٤١ - تجهيزات وادوات جديدة ٢٧٣٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند ٤١ -

البند ٤٢ - انشاءات جديدة ٢٣٦٥٥٠٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب .

جان حرب :

عطوفة الرئيس ، البند ٤٢ - انشاءات جديدة وقد لحظ فيه - الطرق الداخلية في قرى الاصطيف - لماذا فقط قرى الاصطيف يا سيدي - كذلك التوزيع : لمحافظة الشمال / ٧٢ / ألفاً ولمحافظة جبل لبنان / ١٠٩ / ألف وللجنوب / ٦٥ / ألفاً وللبقاع / ٥٤ / ألفاً ، يا سيدي ، إن هذا التوزيع مجحف بحق محافظة الشمال لأن هذه المنطقة هي المتخلفة وقد أثبتنا هذا الامر بالبيان الذي أخذناه عن وزارة الاشغال العامة . فأرجو أيها السادة أن يكون لهذه المناطق المتخلفة المحرومة عطف خاص ولا أن يكون من له يعطى ويزاد ومن ليس له لا يعطى . لا نستطيع يا سيدي أن نبقي في أدنى درجات التخلف خاصة وأن المشاريع الكبرى لا تنصف منطقتنا المتخلفة في شتى الميادين .

إن تنويرين في منطقة البترون لا يمكن أن تصل إليها السيارة ونضطر أن نمشي عدة كيلو مترات صعوداً ونزولاً للوصول إلى تنويرين التي هي من أكبر بلدان منطقة البترون .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جبرائيل جرمانوس .

جبرائيل جرمانوس : دولة الرئيس ،

طلبنا سابقاً من الحكومة تحديد الطريق الدولية وحتى الآن لم نحصل على جواب ، إذ انني لا أعرف لماذا يضيف هذا الطريق مع الطرق الدولية واخر يكون أقرب إلى كلمة دولي من الأول ولا يضيف مع الطرق الدولية وأعطي على ذلك مثلاً .

طريق : بيروت - نهر الكلب - جعيتا - ميروبا - اللقلاق - الأرز - طريق دولية وطريق - الأرز - بعلبك - دمشق - طريق دولي .

فلماذا لا تصف طريق : جبيل - اللقلاق - تنويرين - الأرز : طريقاً دولياً مع أن هذا الطريق هام أكثر من غيره من ناحية المواصلات وربط البلدان بعضها مع بعض ، ثم إن طريق أهدن مثلاً صنف مع الطرق الدولية لأن في الحكومة وزيرين ينتميان إلى هذه البلدة . إني أحترم كل وزير يدافع عن مصالح منطقته ولكن اسمحوا لنا نحن أيضاً أن نعلم الاجراءات والتصنيفات التي تقررها الحكومة لتتمكن من التصويت ، واسمحوا لي أن لا أعترف بهذا التصنيف طالما أن تحديد الطريق الدولي لم نحصل عليه بعد مع أننا أثّرنا ذات الموضوع في اللجان المختصة . وطلبنا مراراً

وتكراراً وتحديدًا للطريق الدولية، وإلا فإننا نطلب بأن توضع الطرقات التي ذكرتها ضمن الطرقات الدولية.

ثم لا أفهم ما معنى تسمية رئيسية، ودولية وداخلية. تأكيداً لما يقوله الاستاذ بهيج تقي الدين، لأن المصلحة اللبنانية تقوم على جميع هذه الطرق داخلية كانت أم خارجية، داخل القرية أما خارجها، لذلك كنت قد طلبت من اللجان أن يحذف مبلغ ٥٠ ألف ليرة من الاعتماد المخصص لمجاز اهدن وأن يحذف مبلغ ٥٠ ألف ليرة من الاعتماد المخصص لمجاز بكفيا وأن تخصص هذه الاعتمادات لطريق دولي، هذا الطريق الذي يربط بين دولتين إلا وهو مجاز جبيل، ولقد قيل لي في ذلك الحين إن مبلغاً خصص للاوتوستراد، أقول بصراحة إن هذا المبلغ هو من ضمن مبلغ الـ ٣٧ مليون ليرة العائدة من التابلين، فضلاً على أن الاوتستراد يختلف عن الطريق الدولية التي أطلب من أجلها هذا الاعتماد، لأن هذه الطريق تربط المدن بعضها مع بعض وتصل بين دولتين أو أكثر هذا بالإضافة إلى أن عدة حوادث حصلت على هذا الطريق كان بالامكان تلافيها، وآخر حادث على هذا الطريق حصل لدولة رئيس مجلس الوزراء بسبب الشتاء الموجود في هذا الطريق والذي لم يلحظ له غرش واحد، لذلك تقدمت باقتراح خطي إلى دولة الرئيس، أرجو أن يطرح على التصويت، فإن صوت عليه بالاجاب كان خيراً وأن صوت عليه بالنفي أكون قد قمت بواجبي نحو منطقتي ومنطقة كل لبناني.

الرئيس: تقدم حضرة الزميل باقتراح يقول: اقترح تخفيض الاعتماد المخصص لمجازي اهدن وبكفيا إلى ٣٥٠ ألف ليرة لبنانية لكل منهما وتخصيص مائة ألف ليرة لمجاز جبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نهاد بوزيد المحترم.

نهاد بوزيد: دولة الرئيس،

بمناسبة هذا الاقتراح أقول إن وزارة الاشغال العامة تعلم بحصول الانواء التي حصلت في منطقة كسروان في بلدة طبرجا، التي سببت الاضرار البالغة وظل الاهلون دون مأوى، حتى أن ممتلكاتهم الزراعية قد أتلقت، وبما أنه بمناسبة أرصاد مبلغ من مجازي اهدن وبكفيا إلى غاية غير الغاية الأولى التي وضع المبلغ من أجلها فإني أطلب من يخصص مبلغ خمسون ألف ليرة لبنانية تعويضاً عن الاضرار التي لحقت بفقّة من الكسروانيين الذين لهم حق كغيرهم من اللبنانيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ علي عبد الكريم المحترم.

علي عبد الكريم: دولة الرئيس - بما أن بلدة اهدن كانت قد أصيبت في الماضي بنكبات عديدة جميعنا نعرفها تماماً فإني أرجو من حضرات الزملاء الكرام أن لا يوافقوا على هذا الاقتراح، وإذا كان الشيخ بهيج يريد مبلغاً يوازي هذا المبلغ فما عليه إلا أن يقتطعه من منطقة أخرى.

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

- أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

البند ٤٢ - انشاءات جديدة ٢٣٦٥٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤٢

البند ٤٣ - مستخدمون ومناظرون وعمال ٥٢٣٥٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤٣

البند ٤٤ - نفقات متنوعة ٩٨٠٠٠٠ ل.ل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة المحترم.

وزير المالية: دولة الرئيس،

أظن أن المناقشة تدور حول مجموع الاعتماد المخصص في البند ٤٢ للاشغال أن بعض الزملاء المحترمين كانوا قد اتفقوا فيما بينهم على أن يطلبوا من الحكومة أن تزيد هذا البند بمبلغ معين يؤخذ من بند آخر فيما يسمى احتياطي لنفقات طارئة، ولذلك فالوعد الذي قطعه الحكومة بلسان دولة رئيسها لا تزال الحكومة تعترف به، ولم نزل نحن عند تعهد الحكومة باعطاء هذه الزيادة ولكن ما أرجوه هو أن نتفاهم على أمر معين.

نحن لا نستطيع أن ننقل هذا الاعتماد من البند الموجود فيه بالموازنة إلى هذا البند بالذات لكننا نتعهد للمجلس وهذا يدون في المحضر، بأنه حسب العرف والعادة المتبعين في هذا المجلس يتفق النواب فيما بينهم على لوائح توزيع هذا المال وتقدم اللوائح إلى رئيس لجنة المالية فيبلغه إلى وزارة المالية وهي بدورها تنفذه بقرار من مجلس الوزراء، فنحن إذا تحت تصرفكم فيما يتعلق بزيادة هذا المبلغ عندما تصل هذه اللوائح تنفذ حسب الاتفاق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب دندش المحترم.

فضل الله دندش: دولة الرئيس.

خصصت وزارة الاشغال العامة والنقل في مشروع الموازنة سنة ١٩٦٣ ما يعادل ستين ألف ليرة للطرق المحلية والداخلية و ٨٥ ألف ليرة للطرق الرئيسية كل نائب يوزعها وفقاً لحاجات منطقته، إلا أنه قد طرأت زيادة على الطرق الرئيسية في منطقة كسروان قدرها ٢٨٠ ألف ليرة، وفي المتن ٣٠ ألف ليرة وفي البقاع الغربي ١١٥ ألف ليرة، كما وقع نقص على منطقة بعلبك الهرمل قدره ١٩٥ ألف ليرة، وعلى منطقة زحلة ٧٥ ألف ليرة وحيث إن هنالك عدة مشاريع ضرورية لم يلحظ لها اعتمادات في الموازنة وبما أنه لا يمكن جلب اعتمادات إضافية لأن ذلك من شأنه أن يضخم أرقام الموازنة، كما أنه لا يمكن نقل المبالغ الزائدة من أية دائرة كانت تمنياً على العادة التي درج عليها السادة النواب. لذلك كله فقد أقرحت لجنة الاشغال العامة في إحدى جلساتها عند بحث الموازنة اقتطاع مليون ليرة من الباب التاسع عشر البند ٦٢ - الفقرة ٢ / احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة صفحة ٣١٩ واقترن اقتراحنا بموافقة معالي وزير المالية شفهيّاً بعد أن وافق ممثل الاشغال العامة الاستاذ مالك سلام خطياً كي يمكن بواسطة هذا المبلغ تحقيق المشاريع الضرورية التي تقدم بها السادة النواب بصورة عامة وانصاف المناطق المحرومة راجياً الموافقة على هذا المبلغ.

الرئيس: حضر الزملاء المحترمين، هذا التوزيع خارج عن معرفة الرئاسة نواب المنطقة فإذا أردتم فيعمل بالاقترح الذي تقدم به معالي الاستاذ فيليب تقلاً على أن نقسم المليون ليرة بمعرفة جميع النواب. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون إده.

ريمون إده: يا سيدي، أنا لا أفهم كيف هي الناحية القانونية والمنطقية، نصوت الآن على ٢٣ مليون وبعدها على مليون، فاقترح أن نوجّل التصويت على البند ٤٢ - ثم نضيف إليها مليون لتصبح ٢٤ مليون وبعد توزيعها نصوت على البند كاملاً.

الرئيس: حضرة الزميل، الحكومة وعدت صراحة، والنظام العام ينص على أنه يحق للحكومة أن تنقل من بند إلى بند مليون ليرة وقد أعطتنا وعداً صريحاً أنها ستنقله.

ريمون إده: أنا أريد أن أعرف قيمة الاعتمادات التي حصلت عليها منطقتي وهذا من حقي كنائب، أنا أعلم تماماً أن قانون الموازنة يمكن الوزير أن ينقل اعتماداً من بند إلى بند، وهذا هو الخطر! أنا لا أريد أن ينقل أحد لي شيئاً، أريد أن يكون التوزيع متكامل في صلب الموازنة ولا أريد أن أكون تحت رحمة الوزير الذي يجوز له أن ينقل فما دام القانون يقول بموجب قرار، فأريد أن أصوت على قانون لأعود إليه مرة ثانية. وفي السنة الماضية أعطينا ثقة على الموازنة وعرفنا النتيجة وهي لأول مرة في التاريخ أصدرت الحكومة كتباً ملحقة وطيرت منه كلمة (شق) واضطررنا لأن نتقدم

بمشروع قانون نضع به كلمة شق لنفسه مجالا لشق الطرق في القرى المحرومة، وأخشى أن نعود إلى نفس الخطأ.

لذلك أرجو أن نؤخر البند ٤٢ ونوازن الأرقام ونصحح المشروع ثم نأتي ونصوت عليه ما دام عندنا متسع من الوقت لغد أو بعد غد.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة

وزير المالية: سيدي الرئيس، هذا البحث يدور في حلقة مفرغة، المطلوب من الحكومة ماذا؟ أن تضيف على البند المخصص للاشغال مبلغ مليون ليرة، نحن نقول: لا نستطيع الآن بفعلا وحدها أن نضيف هذا المليون لأن هذا المليون غير موزع بين النواب بالاتفاق فيما بينهم حسب العرف الجاري في هذا المجلس، هذا أولاً، وثانياً نحن نقول: هذا المليون الذي تشيرون إليه موجود في الموازنة لا حاجة فيما بعد لأن نصفه من مال الخزينة سوف نأخذه من البند ٦٢ الفقرة الثانية من الباب التاسع عشر احتياطي لنفقات طارئة. نقول الآن ونصرح بأننا كحكومة مستعدون لنقل هذا المبلغ إلى الاشغال العامة ليصرف حسب اللائحة التي تأتي من هذا المجلس بواسطة الرئاسة.

أنا لا أريد يا سيدي أن تدخل الحكومة في هذا الجدل، نحن لا نريد أن يقال الحكومة فضلت نائباً على نائب أو منطقة على منطقة، لذلك نترك الأمر بين يديكم، افعلوا ما تشاؤون وعندما تأتون بهذا اللائحة يكون المليون جاهزاً هذا ما نقول. فنرجو أن تصوتوا على هذا البند كما هو وأن تصوتوا الآن أو غداً على الاحتياطي فيصبح هذا المبلغ جاهزاً لديكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ خليل الخوري.

خليل الخوري: سيدي الرئيس، أنا أريد أن أسأل معالي الوزير، هل ستطبع الموازنة بالتفصيل كما فعل الزميل على الشكل الذي أتى في اللوائح التي قدمناها؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد.

شارل سعد: التوزيع حصل يا دولة الرئيس دون أن يعرف به قسم كبير من النواب، لذلك أعترض على الشيء الذي قاله الشيخ خليل.

الرئيس: لقد صوتت الرئاسة على البند ٤٢ معدلاً كما ورد على أن يقدم لوائح بالاتفاق مع لجنة المالية إلى الرئاسة، والرئاسة بدورها ترفعها إلى الحكومة، وذلك بدون مليون على أن يوزع المليون فيما بعد ثم ينقل ويعطى بيان له.

الرئيس: البند ٤٤ - نفقات متنوعة ٩٨٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده .

- أكثرية . الخ . . .

أرفع الجلسة على أن تعقد غداً في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس موازنة الاشغال العامة .
فرفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الاربعاء في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء : رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء : مارون كوكباني

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - إكمال التصويت على موازنة نفقات وزارة الأشغال العامة والنقل.
- ٣ - التصويت على موازنة الباب التاسع والباب الثالث عشر من الجزء الرابع.
- ٤ - تصديق موازنة نفقات وواردات مديرية اليانصيب الوطني.
- ٥ - عرض موازنة مكتب القمح على المناقشة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، إدوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان فرنجية، يوسف كرم، معروف سعد، سميح عسيران، شبلي العريان، ونايف المصري.

واعتذر السادة: انطوان صحنّاوي، عدنان الحكيم، خالد شهاب، سليمان العلي، سليمان عرب، عبدو صعب، عبد العزيز شهاب، خليل الخوري، قبالان قبالان، محمد حمزة، كميل عقل، محمد فتفت، وحبیب كيروز.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: جان عزيز، فيليب تقلا، بيار الجميل، علي بزي، رفيق نجا، عثمان الدنا، وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

حضرات النواب المحترمين، الغائبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صري حمادة. تغيب السادة: فريد جبران، عدنان الحكيم، إدوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، يوسف كرم، سليمان عرب، سميح عسيران، ونايف المصري. واعتذر السادة: عبدو صعب، سليمان العلي، كميل عقل، حبيب كيروز، عبد العزيز شهاب، قبلان قبلان، وأنطوان صحنوي.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: كمال جنبلاط، رفيق نجا، بيار الجميل، جوزف سكاف. الأمير مجيد أرسلان، عثمان الدنا، علي بزي، فيليب تقلا، رينه معوض وفؤاد بطرس.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم انتقل المجلس إلى التصويت على موازنة نفقات وزارة الأشغال العامة فصدق منها الفصل الأول والثاني والثالث والرابع، وأثناء ذلك قدم حضرة النائب الأستاذ جبرائيل جرمانوس اقتراحاً بتخفيض مبلغ مئة ألف ليرة من الاعتماد المخصص لمجازي إهدن وبكفيا وإضافته إلى الاعتماد المخصص لمجاز جبيل عرضته الرئاسة على التصويت فسقط.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة؟

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

كنا بحثنا في جلسة البارحة البند ٤٢ بأن هناك مليون ليرة يجب أن تضاف إلى هذا البند، وحتى الآن لم تضاف بالصورة القانونية حتى تصبح من ضمن الموازنة، فقبل أن نخرج من هذا الوضع علينا أن نعيد بحث هذا الموضوع لكي نقرر المليون ليرة في الميزانية ليصير توزيعها فيما بعد، أما أن تبقى في البند الآخر ويصوت على الميزانية، فهذا غير جائز ولذلك فإني أطلب من الرئاسة إعادة النظر في البند ٤٢ لكي نتمكن من وضع المليون ليرة في أساس المواد.

الرئيس:

حضرة الزميل .

لقد أثير هذا الموضوع في جلسة أمس، وصرحت الحكومة بأنها قبلت، وأنتم تعلمون جيداً بأنه لا يمكن للمجلس أن يزيد المبالغ المرصدة على الموازنة ما لم توافق الحكومة، والحكومة وافقت نهار أمس باسم وزير المالية، وعندما ننتقل إلى تصديق بند الاحتياطي ومقداره أربعة ملايين ليرة عندها بإمكان الحكومة أن توافق بتخفيضه إلى ثلاثة ملايين مع نقل المليون إلى البند ٤٢، فهل هناك غير هذا الاعتراض؟

سكوت

الرئيس:

صدق محضر الجلسة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده في النظام.

ريمون إده:

عطوفة الرئيس، كيف يمكن أن ندرس الموازنة بغياب وزير المالية؟

الرئيس:

إذا شاء حضرة الزميل أن نعود إلى النظام، فالحكومة بإمكانها أن تتمثل بوزير واحد.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة.

رئيس الوزراء: يا سيدي، إن غياب معالي وزير المالية هو لسبب مشروع، وقبل الجلسة قد أبلغت ذلك للعميد الأستاذ إده، وهو الآن في مهمة رسمية وسيحضر بعد بضعة دقائق.

الرئيس:

الرئاسة تعتبر كل وزير يمثل كامل الوزارة.

والكلمة لمعالي وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: عطوفة الرئيس، جواباً على الأستاذ ريمون إده فيما يختص بوجود وزير المالية بخصوص الزيادات التي يمكن للنواب المحترمين أن يطلبوها، لا يكفي أن يوافق وزير المالية كي تصبح هذه الزيادة نافذة.

هنالك موافقة خطية من وزير المالية تعرض على مجلس الوزراء ولا يمكن أن يبت فيها إلا بمجلس الوزراء، وهنا الحكومة موجودة لكي تستمع إلى طلباتكم.

الرئيس:

حضرة الزملاء، كما أن الرئاسة رفضت طلب الزميل الأستاذ ريمون إده كذلك ترفض رفضاً باتاً ما صرحه حضرة معالي وزير البرق والبريد.

نحن هنا نطبق الدستور، والدستور صريح بهذا المعنى عندما توافق الحكومة على شيء في المجلس معناه قد انتهى الأمر، وعليها أن تستعمل ما يجب أن تستعمله في النظام في مجلس الوزراء.

والكلمة لمعالي وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إنني آسف أن لا تعي الرئاسة إلى ما قلته بالذات.

عطوفة الرئيس، أنا قلت عندما يتقدم طلب زيادة على الموازنة لا يمكن للحكومة أن توافق عليه أثناء الجلسة هنا.

الرئيس:

حضرة الزميل، الرئاسة تعلم جيداً ماذا ينص قانون المحاسبة، وتعلم أيضاً أنه على الحكومة أن تأخذ جميع الاحتياطات قبل أن تدخل إلى المجلس لكي تزيد أو لا تزيد، وإن زادت في هذا المجلس فمعناه انتهى الأمر.

الفصل الرابع: المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار

البند - ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة ١٠٠٠٠ ل. ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: دولة الرئيس،

نحن بصدد درس الفصل الرابع من هذه الموازنة وهو يتعلق بالمديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار. ولا بد لي في هذه الناحية إلا أن أثير قضية هامة بالنسبة لهذه الإدارة بالذات.

هذه الإدارة يا سيدي تتولى أمرين مهمين، الوصاية على مصالح الاستثمار ومراقبة الامتيازات وإنني أقول مخلصاً بأن هذه الإدارة لا تقوم بمهمتها على الوجه الأكمل، وأن هذه المصالح إنما تثير في البلاد نقمة عامة على الإهمال الذي يسيطر عليها. فدوائر الامتيازات يا سيدي، لا بد لي من أن أثيرها، كنا في هذا المجلس وما زلنا نطالب باسترداد الامتيازات ونحن نعلم أن الحكومة عازمة على استرداد الامتيازات ولكن مع الأسف الشديد، نقولها بصراحة وصدق إن ما من امتياز استرد إلا وأصبحت الإدارة فيه فاسدة، وفاسدة أكثر من أيام الامتياز بمعنى أننا فضلنا أن نعود إلى أيام الامتياز وبهذه المناسبة أود أن أذكر معالي وزير الأشغال العامة بأن مصالح الاستثمار المستقلة المتعددة التي أنشئت، إنما هي تشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق المكلف اللبناني. هذه المصالح يا سيدي، تحشر اليوم بجيش من الموظفين ولا أعلم ما هي الحاجة إليهم! فلا الكهرباء ولا المياه توزع على الناس كما يجب. وقد طالبت مراراً بتوحيد سياسة الكهرباء والماء في لبنان فأرجو أن تنتهي من مصالح الاستثمار وأن تنتهي من المصالح المستقلة، كيف يجوز لمصلحة واحدة كان لها مدير يديرها في السابق أيام الامتياز؟ يعين لها اليوم مجلس إدارة ومدير وجيش من الموظفين يستغرقون جميع الموارد التي يمكن أن تعطيتها هذه الإدارات.

فأرجو من معالي الوزير أن يضع حداً لهذه الحالة، فينتهج سياسة إيجابية سريعة في سبيل توحيد مصالح الاستثمار في مصلحة واحدة ومديرية واحدة في لبنان كله للكهرباء وللمياه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: سيدي، نحن الآن نبحث في مديرية الاستثمار التي تقع ضمنها جميع المصالح المستقلة ومنها مصلحة مياه الباروك، وكنا قد طلبنا من معالي الوزير بعض المسائل المتعلقة في منطقة عاليه وأخصها بالذكر إيصال المياه بالقرى التي لم تصل إليها المياه للآن، ثم البدء بإصلاح شبكة المياه في عاليه نفسها وإيصال المياه إلى الشويفات وإلى شبكة بحدود والقرى المجاورة وصوفر. لكننا للأسف نرى أن العناد يزداد يوماً بعد يوم وأن المسؤولين عن هذه المصلحة لا يريدون ولا يقبلون أي نصح بل يزيدون غيهم وانتقامهم من المنطقة.

فيا معالي الوزير، نحن للمرة الأخيرة نطلب من معاليك أن تتدخل كما نطلب من الحكومة أن تتدخل وإلا اضطررنا لأخذ إجراءات ليست في مصلحة الوزارة، ولا من مصلحتنا نحن، ولا من مصلحة المنطقة. المنطقة بهياج نريد أن نمشي بجنازة حاملة تابوتاً فارغاً مكتوباً عليه: هؤلاء أعداء لبنان! هؤلاء هم أعداء منطقة عاليه! هؤلاء هم أعداء العهد، هؤلاء هم موظفو مصلحة مياه الباروك ورئيس مجلس إدارتها.

نحن لا نقبل أن نصل إلى هذا الحد ولكننا أمام الرأي العام لا يمكننا إلا أن ندافع عن هؤلاء الذين انتخبونا والذين نمثلهم.

يا معالي الوزير، نرجو منك للمرة الأخيرة أن تتدخل لأن الناس عطاش، لا ماء في القرى التي سمينها، وإذا لم تصل المنطقة إلى حقها فاسمحوا لنا أن نقول صراحة: إننا نحن نواب عاليه قد اجتمعنا وقررنا أن نعيد النظر في بقاء ممثلنا في الحكم إذا لم تصل منطقة عاليه إلى حقوقها الكاملة فنرجو منك يا معالي الوزير أن تعير هذا الأمر اهتمامك الكلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ فضل الله تلحوق.

فضل الله تلحوق: عطوفة الرئيس،

عظفاً على ما قاله الزميل الأستاذ منير أبو فاضل عن تصرفات مصلحة مياه الباروك في منطقة عاليه أود أن أقول لمعالي وزير الأشغال إنه رغم الاجتماعات التي عقدناها في ديوانه مع زملائنا نواب عاليه والمسؤولين عن مصلحة مياه نبع الباروك لم ينفذ شيء من التعهدات التي قام بها المسؤولون في هذه الشركة لتأمين الشبكة إلى القرى المحرومة ومنها الشويفات وعرمون وكفرمتى وقرنايل ودفون وبعورتا، هذه القرى يا معالي الوزير لا تزال عطشى، وأن الوعود التي وعدنا بها ووعدت بها أنت شخصياً من قبل المصلحة، لم ينفذ منها شيء لغاية الآن، وهناك شبكات عاليه

وبحمدون وصوفر، ربما تبدأ بها المصلحة في أوائل الصيف وهذا شيء لا يجوز لأن هذه المنطقة يجب أن تكون شبكات المياه فيها جاهزة قبل موسم الاصطياف. لذلك فإننا نرجو من معاليك أن تهتم شخصياً بهذه الأمور لكي لا نلجأ فيما بعد إلى ما قاله الزميل الأستاذ منير أبو فاضل وستكون تلك مصيبة علينا وعليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: سيدي الرئيس،

بمناسبة البحث بإلغاء الامتيازات، يجب يا سيدي الرئيس أن نتوقف عند هذا الموضوع لمعرفة ما إذا كان يجب متابعة السير بهذا الموضوع أي بإلغاء الامتيازات أم التوقف عندها. وأقول هذا نتيجة للاختبار الذي مارسته الحكومة بهذا الصدد.

كنا يا سيدي في الماضي عندما ترتفع أسعار الكهرباء أو المياه نقيم الدنيا ونقعدها ونقول: إن الحكومة فاجأت الشعب اللبناني بهذا الارتفاع من الأسعار، وكانت يومئذ هذه الشركات في قبضة أصحاب الامتياز، وكانت هذه الشركات بأغلبية أسهمها تخص الأجانب في لبنان، وأخص بالذكر شركة الكهرباء في بيروت. ويذكر الكثيرون أن أكثر من إضراب حصل بسبب ارتفاع سعر الكيلوات غرماً واحداً، ويذكر معالي وزير الأشغال العامة أنه كان في طليعة العاملين على هذا الإضراب وعلى تلك الحركة، طبعاً إنصافاً للرأي العام واطمئناناً للشعب الذي كان ينتظر منه هذه النتيجة، ولكن اليوم ما بالنا لا نحرك ساكناً والأسعار ترتفع بصورة غريبة وبصورة جنونية! أنا أعلم أن سعر المياه كان في المنطقة الكسروانية لا يزيد عن اثني عشر ليرة وها هو اليوم بستين ليرة! أنا أعلم يا سيدي أن هنالك بعض التكاليف ولكنني أعلم أيضاً (وهي نتيجة اقتصادية نظرية سابقة معروفة في جميع العالم) على أن الحكومة تشتري الطحين والماء والنور بأسعار عالية ولكنها تبقي الثمن مخفضاً للأهلين، لأن الأهلين طبقات، منهم من يتمتع بثروة ويعتبرون الراسماليين، ومنهم ذوو الدخل العادي، ومنهم الطبقة المتوسطة فماذا تعملون أنتم تجاه الفئة الثالثة؟

هؤلاء الذين هم من ذوي الدخل العادي أمثال الموظفين الصغار الذين لا تتجاوز رواتبهم قيمة المائة وخمس وسبعين ليرة والمئة وخمسين ليرة، الفعلة والعملة، هؤلاء الذين يعملون طيلة نهارهم ولا يقبضون إلا هذا المبلغ المتواضع الزهيد. أنا أفهم أن الحكومة تدفع تلك المصارفات، ولكن كما قال زميلي الأستاذ عمار أن نتيجة هذه السياسة الخاطئة بإلغاء الكثير من الامتيازات جعلت المصارفات تتراكم على كاهل الدولة، وأخذت الدولة تحشر الموظفين في المصالح التي استردتها. وأنا لا أقول بعدم توظيف اللبنانيين ويجب على الدولة أن تؤمن إلى تلك الفئة من الناس العمل أو

الوظيفة سواء في النشاطات الخارجية أم في النشاطات الرسمية. ولكن على الحكومة أن تنتبه إذا استمرت على هذه الخطة بإلغاء الامتيازات، جميع الامتيازات والشركات الأجنبية، أن ترتفع أسعار ما تنتجه هذه الامتيازات.

وهنا تعود بي الذاكرة إلى أنني رأيت مرة الرئيس البلجيكي الذي كان يدير مصلحة كهرباء بيروت فقال لي: نحن على عتبة نهاية الامتياز، بإمكاننا أن ندخل رأس مالاً جديداً وأن نجري التحسينات التي تتطلبها الشركة، فما كان من الحكومة إلا أن وضعت الشركة خارجاً وأخذت هي بدورها هذه المهمة، وبالوقت نفسه ارتفعت أسعار الكهرباء المعدة للحاجة المنزلية وللإنارة والصناعة، وأنتم تعلمون مقدار المبالغ التي يدفعها الصناعيين ثمناً للطاقة الكهربائية.

هذه هي يا سيدي الفكرة الاقتصادية التي يجب أن تتوقف عندها الحكومة لتري فيما إذا كان يجب عليها أن تتابع السير على هذه السياسة أم انه يجب أن نعدل عنها سواء أكان في سياسة المياه أم الكهرباء أن تتوقف عندها. ومن أجل هذا نقول لكم أو بالأحرى نقترح عليكم أن توحد هذه المصالح لأنها أصبحت دولة ضمن دولة لكل مصلحة استقلال ولكل مصلحة برنامج ولكل مصلحة قانون ودستور يعمل به.

من أجل هذه الأسباب نطلب إليكم أن تعوا هذه النقطة الهامة التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية وأن تقولوا بأن أسعار الكهرباء وأسعار المياه يجب أن تخفض في سائر المصالح في لبنان وخاصة في المصلحة الكسروانية التي تتقاضى مبلغ ستين ليرة عن متر المياه.

الرئيس: البند - ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة.

من يقبل به يرفع يده.

الرئيس: قبل البند ٤١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس.

كانت موازنة مصلحة السكك الحديدية / ٧٥٠٠٠٠٠٠ / ليرة في سنة ١٩٦٢ فأصبحت هذه السنة / ١٠٥٠٠٠٠٠٠ / ليرة أي زيادة ثلاث ملايين ليرة.

هل من الممكن أن نسأل أحد الوزراء الكرام، عن سبب ارتفاع هذه الموازنة ثلاثة ملايين ليرة بسنة واحدة ولي حق السؤال قبل التصويت.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: ليسمح لنا حضرة النائب المحترم بأن نجيبه في جلسة قادمة وإذا شاء أن يكتب خطياً ونجيب خطياً.

هذا الرقم مبني على دراسات فنية تقوم بها الدوائر والسؤال لماذا ارتفع الرقم، فلا يمكن الجواب عليه إلا بعد المراجعة وقد صدقته اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: عطوفة الرئيس، أنا أريد إيضاحاً من وزير المالية: كيف أن العجز هو ١٠ ملايين أو ١١ مليون وكيف أن اللجنة أسقطت هذا الرقم إلى ٨ ملايين؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: يا سيدي، ليعذرني الدكتور البير إذا قلت له إن مثل هذه الأبحاث جرت وتجري في اللجان ويناقش هذا بين النواب وبين الحكومة ورغم ذلك سأجيب الآن بقدر ما عندي من معلومات: اللجنة أسقطت مبلغاً من الاعتماد الموضوع هنا لأنها أرادت أن تزيد الاعتماد المخصص لاسترداد بعض الامتيازات في المناطق. وقد طلب ذلك حضرات النواب فوافقت الحكومة في ذلك الحين. فإذا كان لكم اعتراض على ذلك فهذا شأنكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: سيدي، أنا آسف أن لا يكون لدى وزير المالية بالوكالة العناصر الكافية للجواب على سؤال النائب ومن واجبه أن يطرحه. لذلك فأنا أسأل رئيس اللجنة المالية. وأعتقد أن رئيس اللجنة المالية هو الوحيد الذي يمكنه أن يجيب على سؤال الأستاذ إده وسؤال الدكتور البير مخير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس،

إن الاعتماد المخصص بالموازنة لسنة ١٩٦٣ لتسديد عجز سكة الحديد زاد هذه السنة لأن عمال ومستخدمين الترامواي نقلوا إلى هذه المصلحة الجديدة، مصلحة السكك الحديدية، ومن المعلوم أن استثمار الترامواي يترك سنوياً عجزاً قدره ثلاث ملايين ليرة تقريباً. لذلك زيد العجز بالنسبة للسنة الماضية، وفي اللجنة المالية جاء مدير عام مصلحة الامتيازات ومراقبة مصالح الاستثمار وقال إن لديه عدة مشاريع لاسترداد امتيازات وطلب زيادة الاعتماد المخصص في البند ٤٢ - وتخفيض الاعتماد المخصص في البند ٤٤ - وقبلت اللجنة ذلك. والمبلغ الإجمالي للبندين هو ذاته لا زيادة ولا نقصان، فالزيادة حصلت على البند ٤٢ - بمقدار النقص الذي حصل على البند ٤٤ - وكما قال معالي وزير المالية بالوكالة إن هذا العجز درس في اللجنة في وقته بالاتفاق مع أصحاب الشأن ممثلي الحكومة وقررت اللجنة ذلك ودون بالموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخبير:

أريد أن أوضح لمعالي وزير المالية بالوكالة الطريقة التي أنزل هذا المبلغ من ١١ مليون ليرة إلى ٨ ملايين ليرة.

أول شيء: لا يجوز لمدير الوصاية أن يأتي هو وينزل مبلغاً يجب على الدولة أن تدفعه! يعني أن الحكومة ستتقدم بعد مدة من الوقت بطلب اعتماد إضافي قدره ثلاثة ملايين ليرة لتسديد عجز سكة الحديد.

هنالك قضية دستورية في الأمر يا معالي الوزير، وأريد أن تصغي إليها: فمثلاً كيف يجوز لمدير، وهذا الطلب لم يصدر عن وزير النافعة أو عن وزير المالية، كيف يمكن لمدير في الدولة أن يقرر استرداد مشاريع غير موجودة لا لدى الحكومة ولا لدى المجلس ولا لدى اللجان ويغير المدير بالرغم عن أنف الوزير هذا المبلغ من ١١ مليون ليرة إلى ٨ ملايين!

أنا أعلم يا سيدي أن وزير المالية بالأصالة كان قد اعترض على هذا التقرير وطلب إبقاء هذا المبلغ كما هو. كما أنني أطلب من ممثل وزارة المالية الجالس إلى جانب معالي الوزير أن يصرح للمجلس إذا كانت طريقة الإسقاط هي صحيحة أم غير صحيحة؟

لذلك أرجو من الرئاسة أن تطرح البند على التصويت كما ورد لأن تعديل اللجنة تم بناء على طلب المدير وهو طلب غير شرعي وغير نظامي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: يتكلم الزميل الكريم الدكتور البير مخبير بالدستور وبالنظام وكأنه ضليع جداً بهذه المواضيع.

إن الموضوع بسيط جداً وهذا من حق اللجنة ومن حق المجلس. يأتي مدير عام في الدولة أمام اللجنة وأمام ممثل الوزارة وأمام ممثل وزير المالية ويشرح قضية أمام اللجنة. ومن حق اللجنة أن تعدل البنود والاعتمادات في الموازنة. وهذا مطابق لقانون المحاسبة وللدستور. فأتى التعديل بعد الدرس لأن المبلغ المخصص في البند - ٤٢ - تبين أنه كان ناقصاً وفي البند ٤٤ - كان زائداً فعدله اللجنة ودونت هذا التعديل في تقريرها.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

أسمح لنفسني الدخول في صلب هذا الموضوع لأنه من حق الرئاسة، إن ما عملته اللجنة وما صوت عليه المجلس هو الحقيقة بعينها، أي بإمكان أي موظف كان تنتدبه الحكومة ليمثلها أمام اللجنة أن يعطي رأياً في اللجنة وعليها أن تسمح وعندما تتفق معه وخصوصاً على التخفيض، ينتهي الأمر.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب : عطوفة الرئيس ،

تكرم معالي وزير المالية بالوكالة فقال : إن المواضيع تدرس بين الحكومة وبين لجنة المالية والموازنة ، إن هذا الأمر كان يحصل سابقاً ، أما الآن فكل الوزارات ترسل ممثلاً عنها وهذا الممثل لا يمكن أن يبت بأمر ما . إذا من هذه الناحية أقول بأن الحكومة لا تقوم بواجبها وقد تعودنا سابقاً أن يأتي الوزير بنفسه ويناقش ويجادل ويعدل مع اللجنة ، أما الآن فكل شيء يسري كمال ورد ، وهذا غير جائز وغير مقبول لأن هناك احتجاجات وهناك مطالب قانونية ولا يمكن للممثل الحكومة أن يأخذ بها مع كل اعتبار نقدمه لهذا الممثل وخصوصاً في وزارة الأشغال ووزارة المالية والموازنة ، فنأمل من الوزير أن يحضر ، وآمل عند درس الموازنة القادمة أن يحضر كل وزير مختص إلى اللجنة عندما تدرس موازنة وزارته .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده تكراراً .

ريمون إده : عطوفة الرئيس ، أريد أن أسأل أين أصبحت الدروس بخصوص إلغاء الترامواي من العاصمة؟ فهل يمكن أن أحصل على جواب بهذا الموضوع؟

الفصل السادس - أحكام قضائية ومصالحات

الرئيس : البند ٥٣ - أحكام قضائية ومصالحات للذكر

من يقبل به يرفع يده .

الرئيس : قبل البند ٥٣

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يقبل به يرفع يده .

الرئيس : قبل البند ٥٤

أكثرية

انتهينا من وزارة الأشغال العامة .

الجزء الرابع

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والكلمة لمعالي وزير البرق والبريد والهاتف .

وزير البرق والبريد : عطوفة الرئيس ،

أستميح الرئاسة عذراً إذا عدت للموضوع الذي أثرته في بدء الجلسة ، ليكون معلوماً أن المليونيرة التي كان وعد فيها معالي الوزير ليست هي موضع بحثنا لأنها لم تكن زيادة بالمعنى الصحيح .

المليون ليرة ليست زيادة كما نص عليها القانون وهذا نقل من فصل إلى فصل . أما الذي تكلمت عنه هو الزيادة، أصول الزيادة يا عطوفة الرئيس منصوص عنها في المادة ١٨ من قانون المحاسبات العمومية وهذه المادة تقول: لا يجوز إدخال أية زيادة على مشروع الموازنة أو مشاريع الاعتمادات الإضافية المحالة على مجلس النواب إلا بعد أخذ رأي وزارة المالية الخطي وموافقة مجلس الوزراء .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده .

ريمون إده : أريد أن أتكلم بالاقترح الذي تقدمنا به بتعيين لجنة برلمانية .

الرئيس : حضرات النواب ، لقد وعدتكم أنني سأطرح الاقتراح المقدم من حضرات النواب بعد أن تنتهي من وزارة الأشغال العامة . ونص الاقتراح هو كما يلي : نقترح على المجلس الكريم تعيين لجنة برلمانية من خمسة نواب للتحقيق في التزام مونفريدي وتحديد المسؤوليات . والكلمة لمعالي وزير المالية .

وزير المالية : سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بالاقترح المقدم ، لا شك بأن للمجلس ملء الحق في أن يطلب وفي أن يعين لجنة تحقيق في القضايا الخطيرة التي يمكن أن يتسبب عنها ضرر واسع للبلاد . حصلت في الماضي سابقة من هذا النوع وعين المجلس لجنة تحقيق في قضية واسعة شاملة .

أنا باسم الحكومة أقول : لسنا من حيث المبدأ ضد تعيين لجنة تحقيق برلمانية ولا يمكن أن نكون ضد مثل هذا المبدأ ولكن في الحالة التي نحن فيها : لماذا يطلب تعيين لجنة تحقيق برلمانية؟ قيل : سأل بعض النواب المحترمين الحكومة عن مسألة تلزيم دروس الطرق ، الالتزام رسا على شركة مونفريدي ، وقيل : هذه الشركة أفلست ، أو هي على وشك الإفلاس ، توقفت الدروس ، فلماذا عملت الحكومة في هذا الصدد؟

الجواب يا سيدي من حيث المبدأ أي من حيث النظام أو من حيث الدستور كما تشاؤون ، ولكن أفضل أن أبقى ضمن نطاق النظام .

أقول هذا ليس للتدليل على أن الأمر مخالف للنظام ولكن لأشرح ظروف تعيين لجنة التحقيق .

النظام يقول : يمكن للمجلس أن يقترح أو أن يعين لجنة تحقيق بمناسبة البحث في سؤال وجه .

فأنا أقول : السؤال حسب نص النظام الداخلي ، على ما أذكر ، وكنت أنا عضواً في هذا المجلس ، يكون شفويّاً أو خطياً والحكومة حرة بأن لا تجيب على السؤال الشفوي إذا شاءت فيتقدم النائب بسؤال خطي ، فإن لم تجب الحكومة ضمن المهلة المحددة يحق له أن يحول سؤاله إلى استجواب وعندئذ له أن يعلق الثقة على هذا الاستجواب .

فأنا أقول: نحن نريد أن نبحث في هذا النظام أولاً. نقول ورد سؤال شفوي إلى الحكومة عن هذه القضية، الحكومة تستطيع أن تجيب وتقول لكم: القضية ما زالت تحت الدرس وعندما ننتهي من درسها نجيب عليها، وأقول أنا أبعد من ذلك، أرجو أن تنتظروا منا جواباً على السؤال الشفوي بعد أن نرى مع وزارة الأشغال ما هي الحالة الآن في هذا الالتزام فنقول للمجلس الكريم هذي هي الحالة وتنوي الحكومة أن تفعل كيت وكيت، فإن ارتضيتهم بهذا الجواب كان خيراً وإلا عندئذ تقدمون استجواباً وغير استجواب وتناقشون وتطلبون تعيين لجان تحقيق. هذا من حيث النظام والمبدأ، فالأمر إذاً سابق لأوانه حتى من جهة النظام، أما في الواقع، وأترك النظام جانباً، فأقول لكم: القضية نفسها، ترى هل بلغت طوراً من الخطورة والفضيحة تستوجب تعيين لجنة تحقيق؟

لا يجوز أن تلقى مثل هذه التهم على هذا الشكل لأنها طبعاً لا تصيب الحكومة أو وزيراً معيناً بل تصيب البلاد إذا ألقيت بهذا الشكل!

فأنا أرجو إذاً أن نكون أكثر حكمة في معالجة هذه القضية، فنقول: سؤال ورد على الحكومة من واجب الحكومة ستجيب على السؤال الشفوي ولن ننظر سؤالاً خطياً، فلا داعي إذاً، وهذا بمعزل عن النظام لأن نبحث في الأمر في الأساس قبل أن يأتي جواب الحكومة والسؤال الذي ورد يتناول مسألة قانونية وفنية، قانونية يعني: لماذا لم تفسخوا هذا الالتزام لأن صاحبه أفسس؟ وقتياً، لماذا لزمتم هذا؟ مع أن شروطه كانت شروطاً لا توافق الدولة؟ إذا هناك سؤالان، واحد قانوني وواحد فني، ولا أعتقد بأن واحداً منا يمكنه أن يرتجل جواباً على هذين السؤالين. فاسمحوا لنا إذاً أن نعطي المجلس جواباً على هاتين النقطتين وعندئذ تحاكمونا، فإن بدا لكم أن الجواب غير كاف انتقلنا إلى المرحلة الثانية وهي الاستجواب إذا شئتم وإذا شئتم فليجئة تحقيق ومرحبا بالتحقيق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: سيدي الرئيس،

ربما كان معالي وزير الخارجية على حق فيما قال، إنما أسمح لنفسي أن ألفت نظره وأن ألفت نظر الحكومة مجتمعة إلى ثلاثة أمور: الأمر الأول هو أن مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة هو في نظري أهم مشروع تبنته الحكومة وأقره هذا المجلس، إنه يرمي فيما يرمي إليه إلى تعميم الطرقات لجميع القرى اللبنانية وأعتقد أن ما من أحد منا يجهل الفائدة من تعميم الطرقات على القرى اللبنانية وضرورة تعميم الطرقات.

الناحية الثانية، هي أنه عندما تقضي حكومة ما على حصر التزام معين لشركات أجنبية وتستبعد

الشركات الوطنية، هذا يعني أن المشروع يتطلب ضمانات فنية ومالية غير متوفرة في الشركات الوطنية. فعندما أسمع أن الشركة التي التزمت المشروع أفلسست أو على وشك الإفلاس لا يمكنني إلا أن أتساءل: هل اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة عندما قبلت بدخول هذه الشركة بالمناقصة أو عندما قبلت بأن تلتزم هكذا عملاً؟ هل اتخذت التدابير اللازمة لتثبيت من مقدرتها المالية والفنية؟ وإذا أجابت الحكومة بأنها اتخذت هذه التدابير، جاز لنا أن نتساءل: كيف يمكن أن تكون الحكومة اتخذت هذه التدابير وتأكدت من مقدرة هذه الشركة الفنية والمالية ثم تأتي اليوم وتقول: إن هذه الشركة أفلسست أو هي على وشك الإفلاس؟

إذاً يجب أن يكون هناك مسؤول عن هذه القضية، أنا لا أقول إن الوزير هو المسؤول أو أن الحكومة هي المسؤولة، على الحكومة أن تفتش هي بذاتها عن المسؤول وأن تأتي أمام هذا المجلس وتقول: أجريت تحقيقاً وتبين لي كذا وكذا.

القضية الثالثة: هي أن هذه القضية قد أثرت قبل هذه المرة، ومع الأسف لم نتلق حتى الآن من الحكومة معلومات تخولنا أن نقول إننا مطمئنين أو غير مطمئنين لهذا الأمر خصوصاً وأن معالي وزير الأشغال العامة صرح ليلة أمس أنه لن يجيب على هذا السؤال لأن هذا السؤال طرح من جانب معين!

يا سيدي، أنا لا أريد أن أدخل في جدل قانوني مع الحكومة ولا مع معالي وزير الأشغال العامة، إنما أريد أن أخذ من هذا أننا لن نتلقى جواباً على هذا السؤال، فإذا كانت الحكومة مستعدة أن تجيب على هذا السؤال وتقدم لنا بياناً مفصلاً يتناول ليس فقط ملائسات هذه القضية كما أثرت بل التدابير التي سبق للحكومة أن اتخذتها للتأكد من مقدرة الشركة الفنية والمالية وأن يكون هذا الجواب في الجلسة القادمة، فإنني من الموافقين على الرأي الذي أبداه معالي وزير الخارجية وعلى تأجيل البحث بقضية الاقتراح حتى نكون استمعنا إلى بيان الحكومة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: حضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور قال تقريباً بالضبط ما سبق لي أن عرضته على هذا المجلس وهو أن الحكومة مستعدة أن تأتي إلى هذا المجلس بخلاف ثمانين وأربعين ساعة بيان مفصل عن هذه القضية من أولها إلى آخرها بكل ما فيها وما اشتملت عليه وعندئذ تحاكمون الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: يا سيدي طالما أن الحكومة تتعهد بأن تجيب على القضية غداً فيجب أن ننتظر إلى غد.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

الأستاذ محمود عمار يقترح التأجيل إلى جلسة الغد. من يقبل بالتأجيل يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أجل البحث بقضية مونفريدي إلى الجلسة القادمة.

الجزء الرابع

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية - الفصل ١٠٢ آثار ١٠٠٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

يا سيدي الرئيس، مع علمي أن هذه الأرقام ناتجة عن قوانين إنشائية ومجموع الحصة لسنة ١٩٦٣ هي ٦١ مليون، ومع معرفتنا أن هنالك قوانين صوت عليها وأصبحت نهائية، لنا الحق أن نطالب الحكومة ما دامت هذه القوانين تختص أولاً بمياه الشفة وثانياً بالطرق وثالثاً بمياه الري ورابعاً بالكهرباء أي بجميع الأمور التي تهم الشعب اللبناني وخاصة القروي منه بالدرجة الأولى.

أننا نطلب بسيطاً، نحن النواب مطلعون على تفاصيل الموازنة العادية ولكن ما من أحد منا مطلع على المشاريع التي ستنفذ بموجب هذه القوانين والمناطق التي ستنفذ فيها فمن حق النائب أن يطلب من الوزارة المختصة أن تتقدم بعد يوم أو عشرة أيام أو شهر أو بالروزنامة بلائحة عن هذه المشاريع ليتمكن ممثل الشعب أن يعلم الشعب بالمشاريع التي ستنفذ بموجب الجزء الرابع من موازنة ١٩٦٣.

لذلك أطلب يا دولة الرئيس من الحكومة أن تبين للنواب المشاريع التي ستنفذ بموجب الجزء الرابع من موازنة ١٩٦٣.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: إذا كانت هذه الأشغال والمهل لم تعط إلى اللجنة المالية فإن الحكومة مستعدة أن ترسلها لهذا

المجلس حسب البرنامج الموضوع لهذه السنة.

الرئيس: الفصل ٢١٨ - مياه

مياه الري - مياه الشفة

من يقبل به يرفع يده.

الرئيس: قبل الفصل ٢١٨. الخ. . .

الرئيس:

قبل الفصل الثاني -

نتنقل إلى درس موازنة مكتب القمح.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

دولة الرئيس، بشأن مكتب القمح - ونحن دائماً نقلد الغير - عندما قررنا أن ننشئ مكتب القمح كان هذا المكتب موجوداً في غير بلدان، وخاصة في فرنسا.

لماذا قررنا إنشاء مكتب القمح؟ قررنا ذلك لأن المزارع هنا أصبح كالمزارع في أميركا وفي فرنسا يتهرب من زراعة القمح لأنها زراعة فقيرة لا تمكن صاحبها من المعيشة المعقولة. فكما جرى عند الفلاح الأجنبي جرى كذلك عند الفلاح اللبناني وفكرت الحكومة أن تنشئ مكتب القمح ولكن بكل أسف فمكتب القمح اللبناني هو غير مكتب القمح الأميركي والفرنسي!

أي أن، مكتب القمح الأميركي وخاصة الفرنسي يقول للمزارع: إنني في العام القادم سأشتري كل إنتاجك بسعر كذا. . . وطبعاً السعر أعلى من السعر العادي، عندئذ يتشجع المزارع ويقبل على زراعة القمح لأنه متأكد أنه عند الموسم سيجد من يشتري كل إنتاجه من القمح بسعر محترم. ولكن عندنا عكس ذلك تماماً فمند سنتين أو ثلاث سنوات قررت الحكومة أن تشتري البذار وأن تصنف هذا البذار وتبيعه من المزارع وأن تشتري هذا الإنتاج بسعر محدد ولكن المزارع الذي لم يتمكن من شراء البذار من الحكومة نظراً لقلّة وجوده أو لغلاء سعره فاضطر أن يزرع من بذاره القديم وبالتالي لا يتمكن من بيع إنتاجه من الحكومة بالسعر المعقول. إذاً فأنا أسأل معالي وزير الاقتصاد ومعالي وزير الزراعة أن يجريا مقارنة بين إنتاج موسم القمح في سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٧ وبين إنتاج ١٩٦٠ و ١٩٦١ فيجد أن كمية إنتاج القمح قد انخفضت بدلاً من أن ترتفع.

إذا هذه السياسة، سياسة القمح فشلت لأن مكتب القمح لم يتمكن من القيام بواجبه كما يجب أن يقوم به لأن القانون الذي أوجده لم يمكنه من ذلك لأنه لم يكن عنده الاعتمادات الكافية ولأن نص القانون لا يمكنه أن يشتري كل إنتاج المزارع.

إذاً، ما الفائدة من مكتب القمح؟ هنالك بعض المحظوظين وأنا منهم، بإمكاننا أن نحصل على خمسة أو عشرة أطنان، ولكن المزارع المسكين لا يتمكن من التوصل للبذار المؤصل.

لذلك أطلب أن يكون مكتب القمح كما هو في البلاد الراقية لتشجيع زراعة القمح، وأن تعين الحكومة سعر شراء القمح من المزارع في الموسم المقبل وتقوم بشرائه فعلاً بعد أن تقفل الحدود بوجه القمح المستورد إلى أن يتم شراء القمح من المزارع اللبناني ثم تفتح أبوابها لجميع من يريد أن يدخل القمح إلى البلاد أو أنها تلغي هذا المكتب، وأعتقد أنني أوضحت هذا الأمر وهذا رأي أقدمه لمعالي الوزير وأرجو الأخذ به.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد.

وزير الاقتصاد: إنني أشكر الزميل الكريم الأستاذ ريمون إده لأنه فتح لنا مجالاً لبحث موضوع لا يزال مجهولاً لدى الرأي العام والمفروض فيه أن يكون مجهولاً لدى الرأي العام إذا كان لا يزال مجهولاً لدى هذا المجلس الكريم.

إن هنالك قانوناً قيد الدرس الآن في مجلس الوزراء لتعديل أجهزة وقوانين مكتب القمح ليصبح له صفة المصلحة المستقلة، إذا لم يكن مصلحة مستقلة بالذات، ولكن هنالك ما هو أوسع من ذلك، فلقد نبهت الحكومة إلى نفس النقاط التي أثارها الزميل العميد بأن هنالك تهريباً لدى جميع المزارعين من زراعة القمح لأنها كما قال زراعة فقيرة لا تجدي إلا قليلاً، وهنالك شيء أخطر من هذا وهو إهمال الأرض الصالحة لزراعة القمح، فبالتالي تنجرف التربة وتزيد المساحات الصخرية في الجمهورية اللبنانية.

لهذه الأسباب جميعها، قرر مجلس الوزراء في جلسة منذ شهور أن يشتري موسم القمح اللبناني جميعه بسعر تشجيعي لم يعين حتى الآن الرقم بانتظار أوائل الموسم ولكن المزارعين إجمالاً أبلغوا بأن موسم القمح ستشتريها الحكومة بأسعار تشجيعية قد لا تقل عن الـ ٢٩ قرشاً للكيلو الواحد.

لهذه الأسباب، فإنني أحب أن أطمئن الزميل العميد وإخواننا جميعاً بأن هذه النقطة اهتمت لها الحكومة أشد الاهتمام كما قلت، لعاملين: العامل الأول تشجيع الزراعة، زراعة القمح بالذات، لأننا لا نعلم متى وكيف في ظرف من الظروف ينقطع القمح عن لبنان. والعامل الثاني هو المحافظة على التربة في المساحات الصالحة لزراعة القمح فلا تجرفها الأمطار وتنقلب إلى أراض صخرية.

أظن أن في هذا الكفاية ولا أعتقد أنه يلزم بعد هذا أي إيضاح آخر.

الرئيس:

الكلمة لدولة الرئيس عادل بك عسيران.

عادل عسيران: نشكر حضرة وزير الاقتصاد على هذا الشرح الذي قدمه للسياسة التي تريد الحكومة أن تتبعها للسنة المقبلة حيال مكتب القمح إلا أنني لا أعتقد أن ما ستفعله الحكومة هو كاف، مجرد شراء موسم القمح لا يفي بالمرام ولا يشجع المزارعين على الإكثار من زراعة القمح.

زراعة القمح كما قيل، زراعة فقيرة، وشراء كيلو القمح بزيادة ثلاثة أو أربعة قروش لا يعطي الفلاح ما يشجعه التشجيع الكافي وإذا أرادت الحكومة أن تشجع الفلاح تشجيعاً كافياً، فيجب أن توفر التراكاتورات التي تقتلع الأحجار من الأمكنة التي يمكن أن تزرع قمحاً هذا إلى جانب المشروع الأخضر، هذا العمل يزيد بمساحات زراعة القمح وبالإضافة إلى ذلك لو انصرفت الحكومة انصرافاً جدياً إلى تشكيل تعاونيات وإلى وضع تراكتورات تحت تصرف هذه التعاونيات

لكي تفلح أراضي الفلاح وتجهزها له، عندئذ يتشجع الفلاح أن يزرع كميات أكبر من التي يزرعها في الوقت الحاضر، لأن الفرد لا يمكنه أن يشتري تركتوراً ليزرع قمحاً، فالتركتورات يجب أن تكون مهيأة من قبل التعاونيات التي تساندها الحكومة وهذه التعاونيات تفلح هذه الأرض وتتقاضى من الفلاح سعر كلفة الفلاحة فقط. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، زراعة القمح لا تنجح بفلاحة الأرض بالتركتورات، ولا باقتلاع الصخور بواسطة التراكاتورات، بل يجب أن تسمد بالأسمدة الكيماوية، فإذا وجدت هذه التعاونيات وإذا اهتمت الحكومة بمراقبة الشركات التي تستورد الأسمدة الكيماوية وإذا وضعت كميات من هذه الأسمدة الكيماوية تحت تصرف هذه التعاونيات لتوزعها بسعر الكلفة، عندئذ يتشجع الفلاح أكثر فأكثر وعندئذ يزداد إنتاج القمح في البلاد ويمكن مع الوقت خلال بضع سنوات أن يصبح لبنان مكتفياً اكتفاء ذاتياً.

أذكر في أيام الحرب عندما فتح مكتب القمح، كان يشتري موسم القمح من المزارعين ويترك لهم مؤونتهم، وأذكر أن في منطقة الجنوب كانوا يأخذون منها ما يزيد على الأربعين ألف طن قمح، يشترونها ويدفعون أثمانها لأصحابها. فما عدا ما بدا حتى أصبحنا اليوم لا نتج قمحاً على الإطلاق؟! إذا أرادت الحكومة أن تتمشى على سياسة توصل لبنان إلى المرحلة التي تمكنه أن يكتفي اكتفاء ذاتياً، فيإمكانها إذا شجعت المزارع بهذه الطرق التي عرضتها وأرجو من حضرة وزير الاقتصاد أن لا يكتفي بشراء القمح فقط، بل إن يقدموا البذار بأسعار الكلفة وأن يقدموا التراكاتورات وأن يقدموا الحصادات وأن يوفرُوا الأسمدة الكيماوية كل ذلك بأسعار الكلفة وعندئذ يصبح لبنان من البلدان التي تنتج قمحاً ومن البلدان التي يمكنها أن يكون لديها اكتفاء ذاتياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: سيدي الرئيس، ليسمح لي معالي وزير الاقتصاد بأن لا أشاركه تفاؤله من ناحية القانون الذي سيعرضه علينا في المستقبل القريب ذلك أنني أتشاء دوماً من كل مصلحة مستقلة، لأن كل مصلحة مستقلة في هذا البلد أصبحت دويلة ضمن الدولة ولا يمكن أن نعتبر أن إنشاء المصلحة يبشر بعمل مجيد. هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنا أيضاً أتشاء من مكتب القمح لأن لنا في مكتب الحرير عبرة يا سادة، لقد أنشأت الدولة مكتب الحرير وهي تشتري اليوم الفيالج بسعر زائد من المواطن اللبناني ومع ذلك يعترف معي وزير الاقتصاد أن موسم الحرير لم يزدهر بل بالعكس قد كسد وكاد يكسد نهائياً في هذا البلد.

إذاً، القضية لا تتعلق لا بالسعر ولا بالشكل، إنما تتعلق بالأساس، إذا لم تمد الحكومة يد المساعدة إلى المزارع سواء في مكتب الحرير أو في مكتب القمح فلن يكون لنا في هذا الإنتاج أي نجاح.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نقولا سالم.

نقولا سالم:

عطوفة الرئيس، لقد سها عن بال معالي الوزير مسألة مهمة وهي أن بقر الفلاحة قل فالقرية التي كان فيها مئة فدان بقر أصبح فيها الآن عشرة فدادين والفلاح الذي يموت اليوم لا يأخذ محله ابنه إذا لم تشجعوا الفلاحة واقتناء الأبقار فسوف لا يبقى من هذه المواشي شيء وأن دولة عادل عسيران تكلم عن التراكتورات والتي يمكن استعمالها في الساحل أو السهول أما في الجبال فلا يمكن الاستغناء عن هذه الأبقار.

لنكن واقعيين. فهذا الموضوع يستلزم درساً أكثر من ما تفكرون!؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: دولة الرئيس، منذ عشر سنوات تكلمت، أول ما تكلمت في هذا المجلس عن ضرورة اهتمام الحكومة لكي تؤمن للبنان ما يحتاجه من الحبوب التي يصنع منها الخبز فأخذ هذا الأمر جدلاً في هذا المجلس، ومنذ عشر سنوات حتى اليوم لم نتمكن، حكومة ومجلساً أن نعمل عملاً فعالاً في هذا الموضوع.

أما الخطوة التي خطتها الحكومة اليوم والتي قدمها لنا معالي وزير الاقتصاد هي خطوة مباركة نشكر الحكومة عليها شكراً كثيراً، أما الأمر يا سيدي فهو على نوعين وقد درست هذا الأمر منذ عشر سنوات جلياً، الأمر الأول يتعلق بوزارة الاقتصاد وبقضية شراء القمح من المزارعين والمنتجين بأسعار تمكنهم من متابعة هذه الزراعة. فإذا بنينا السعر الذي تدفعه للمنتج على أساس السعر العالمي للحنطة ودفعنا رفقاً يشجعه على إنتاج هذا الصنف لكل كيلو، نكون قد قطعنا شوطاً في هذا العمل المهم للبنان.

والقسم الثاني يتعلق بوزارة الزراعة، بما أن هذه المزروعات هي مزروعات خاسرة، فعلى الحكومة ووزارة الزراعة بصورة خاصة أن تأتي ببرنامج لكي تشجع هذه الزراعة. فمن جهة، علينا أن نشجعي وندفع أسعاراً نشجع بها الإنتاج ومن جهة ثانية علينا أن نقوم بأعمال عدا عن السعر لتشجع الملاك والمنتج لأن ينتجاً حبوباً للخبز وخصوصاً القمح، لأنه لا يمكننا أن نتكهن وأن نعرف كيف ومتى تطل علينا أحوال طارئة.

كان سعر الحنطة قبل حرب سنة ١٩٣٩ ١٤ قرشاً لبنانياً للكيلو، وبخلال سنة ونصف أصبح سعر الحنطة ١٥٠ قرشاً للكيلو ولم يكن بإمكاننا، في ذلك الوقت أن نؤمن حاجة لبنان. إن أعظم ما ينتجه لبنان في سني الإنتاج المزدهر، لم يزد عن ثمانين ألف طن. ونحتاج اليوم إلى مقطوعية تقارب / ٢٥٠ / ألف طن إذا علينا أن نبذل مجهوداً جدياً متتابعاً لكي نشجع المزارع والمنتج على إنتاج القمح بوسائل المساعدة على جميع أنواعها من فلاحة وتقديم أسمدة كيماوية

وزيادة أسعار على غرار ما يجري في جميع الدول. في جميع دول العالم تدفع الحكومة سعراً لمساعدة المنتج من الخنطة وهذه الخطوة كما قلت هي خطوة مباركة يجب أن تتبعها خطوات أخرى باتخاذ جميع التدابير التي قلنا عنها.

الكلمة لحضرة النائب السيد حبيب مطران.

الرئيس:

سيد الرئيس، لقد وفر على الزميل الأستاذ جورج هراوي البحث في الاحتياج والإنتاج فإننا كما قال لا ننتج سوى ٧٠ / ألف طن ونحتاج إلى ما يقارب ٢٥٠ / ألف طن من القمح وبذلك يصرف لبنان حوالي ٦٠ / مليون ليرة ولا ينتج سوى ١٧ / مليون ليرة، أي أنه ينفق ٤٣ / مليون ليرة سنوياً لإعاشة اللبنانيين.

بإمكان لبنان أن يتوصل إلى الإنتاج الكامل وهذا الشيء ضروري لكي يوفر لبنان ٤٠ أو ٥٠ مليون ليرة سنوياً يدفعها ثمناً لقمح مستورد، أما بلوغ الإنتاج الكافي فيحتاج إلى مليون دونم من الأراضي المروية أي ١٠٠ / ألف هكتار.

فكما قال الزملاء ريمون إده وعادل بك عسيان إنها زراعة فقيرة نعم هي فقيرة، لأنه لا يستخدم في زراعة القمح وفي أكثر المناطق إلا الأراضي البعلية التي لا ينتج فيها الكيلو الواحد أكثر من ثلاثة أو اثنان ونصف لذلك هي زراعة خاسرة.

إن سياسة القمح هي سياسة الحكومة فعليها أن تهتم بها على اعتبار أنها سياسة أساسية لا سياسة إنتاج فقط لذلك، ولما كانت زراعة الأراضي البعل لا تنتج إلا ثلاثة كيلوات للكيلو الواحد. توجب أن تكون هذه الزراعة في الأراضي المروية وهنا تتدخل سياسة الحكومة فتتماسك مع بعضها في الري والزراعة وهما أساس السياسة الحكومية.

سيدي، هناك مشاريع ري، يوجد ري، يوجد مياه في لبنان أكثر من أي بلد آخر، فمهما تكلفت الحكومة على هذه المشاريع فإنها تعوضها ليس من أرباح المزارعين فحسب بل في الاقتصاد اللبناني وفي مصلحة الدولة.

يا سيدي، أنا تكلمت منذ أيام في مشروع العاصي الذي يروي ١٠٠ / ألف دونم، وبالإمكان زرع هذه المساحة كلها قمحاً فتنتج عشرين ألف طن من القمح، ثمنها وحده خمس ملايين من الليرات، بذلك فلو أنفقت الحكومة على هذا المشروع عشر ملايين من الليرات باستطاعتها أن تسترد قيمة الإنفاق بظرف سنتين وكما أنه يحق للحكومة أن تستعيد الدراهم التي أنفقتها بالضرائب التي يمكنها أن تفرضها على هذه العائدات فلا تنحصر هذه المنفعة بالزراعة بل ستتعداها إلى العمران واكتفاء المواطن من الشراء والتوسع بالمصلحة الزراعية.

يا سيدي، هذه سياسة أساسية، نشكر معالي الوزير على الجهود التي تلتف بها لمشتري المحصول

ولكن يجب أن لا نكتفي بمشترى المحصول بل يجب أن يكون هنالك سياسة قمح وتعاون بين الاقتصاد وبين الزراعة والأشغال العامة أيضاً حتى أنه يمكن أن نوجد الأسباب الفنية التي تمكننا ليس من الزرع بل كذلك من الإنتاج الصحيح، حتى يصبح إنتاج الكيلو الواحد اثنا عشر كيلو. وبهذا نوفر على مصلحة الاقتصاد اللبناني وعلى الحكومة.

الرئيس: حضرات الزملاء، فقد النصاب.

ونرفع الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الخامسة بعد الظهر.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٣

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٨٧٦ بإجازة تحصيل الواردات ودفع النفقات خلال شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية.
 - ٣ - تصديق موازنة مكتب القمح والجامعة اللبنانية وموازنة الباب الثامن عشر والتاسع عشر.
 - ٤ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٤٧٢ يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦١.
 - ٥ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٧١٣ بتحديد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٣.
 - ٦ - مناقشة الاقتراح المقدم بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في أعمال شركة مونفريدي وتحديد المسؤولية.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة.
- تغيب السادة: سورين خان أميريان، صائب سلام، أحمد أسبر، إميل البستاني، بهيج تقي الدين، إدوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، فؤاد البرط، أمين الحافظ، يعقوب الصراف، سليمان فرنجية، يوسف كرم، معروف سعد، سليمان عرب، سميح عسيران، شبلي العريان.
- واعذر السادة: شارل سعد، عدنان الحكيم، انطوان صحنوي، عبد العزيز شهاب، قبلان قبلان، هاشم الحسيني، كميل عقل، حبيب كيروز، عزيز عون، سليمان العلي، عبدو صعب، خليل الخوري، وأميل مكرزل.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي

الوزراء: بيار الجميل، كامل الأسعد، عثمان الدنا، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رينه معوض، جوزف سكاف، رفيق نجا، وعلي بزي.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، إدوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، عزيز عون، جميل لحود، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، علي عبد الكريم، سليمان فرنجية، يوسف كرم، معروف سعد، سميح عسيران، شبلي العريان، ونايف المصري.

واعتذر السادة: انطوان صحنواوي، عدنان الحكيم، خالد شهاب، سليمان العلي، سليمان عرب، عبدو صعب، عبد العزيز شهاب، خليل الخوري، بلال قبلان، محمد حمزة، كميل عقل، محمد فتفت، وحبيب كيروز.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: جان عزيز، فيليب تقلا، بيار الجميل، علي بزي، رفيق نجا، عثمان الدنا، وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم أكمل المجلس التصويت على موازنة نفقات وزارة الأشغال العامة والنقل، وعرض على المجلس اقتراح من بعض حضرات النواب بتأليف لجنة برلمانية للتحقيق في التزام شركة مونفريدي، فتأجل بحثه إلى جلسة مقبلة. ثم صدق المجلس على موازنات الجزء الرابع - الباب التاسع والباب الثالث عشر. وصدق المجلس أيضاً موازنة نفقات وواردات مديرية اليانصيب الوطني، وعرضت موازنة مكتب القمح على المناقشة بصورة عامة اشترك فيها عدد من حضرات النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبي فاضل.

منير أبو فاضل: سيدي الرئيس،

نشرت بعض الصحف، أنني قلت في جلسة البارحة في كلمتي حول مصلحة مياه الباروك ورئيس مجلس الإدارة، إن النعش الذي سيحمل هو نعش الحكومة والنواب. والحقيقة هي أنني بكل صراحة، دافعت عن الحكومة، ولم أتلطف بهذه العبارات قطعياً، ولم أنطرق بكلمتي إلى أعضاء مجلس الإدارة إنما تكلمت عن المسؤولين في هذه المصلحة فقط. ولم أذكر الحكومة ولا النواب.

الرئيس: وهكذا يجب أن يسجل في المحضر المطول.

إذا لم يكن من اعتراض على المحضر، صدق المحضر.

حضرات الزملاء،

لدى الرئاسة مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ١١٨٧٦ يقضي بتحصيل الواردات ودفع النفقات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية، يتلى مشروع القانون.

فتلى مشروع القانون التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

بإجازة تحصيل الواردات ودفع النفقات خلال شهر شباط ١٩٦٣ على أساس القاعدة الاثني عشرية

مادة وحيدة - يجاز للحكومة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٣ على أساس القاعدة الاثني عشرية

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة عام ١٩٦٣ لا يزال قيد التصديق في المجلس النيابي.

وبما أنه لا بد من المثابرة على دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط عام ١٩٦٣ على أساس القاعدة الاثني عشرية بانتظار تصديق الموازنة ووضعها موضع التنفيذ.

وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر مربوط وهي ترجو سرعة تصديقه.

الرئيس: من يوافق على إعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أعطي المشروع صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة - القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

نعود إلى بحث موازنة مكتب القمح، والكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة: دولة الرئيس

أشكر حضرة الزملاء النواب على إثارة موضوع تحسين زراعة القمح.

في سنة ١٩٤٢، تقدمت بصفتي نائباً بمشروع قانون لإنشاء مكتب القمح، لأنني اعتقدت بأن وجوده أمر حيوي وضروري لإحياء الزراعة في لبنان، ولأن الخبز هو عنصر أساسي في غذاء اللبنانيين. فأنشئ هذا المكتب منذ ذلك الحين.

إنني أخالف الزميل ريمون إده في الرأي إن إنتاج زراعة القمح تدنى بسبب سياسة مكتب القمح، ولدي إحصاءات تقول:

في سنة ١٩٦٠ كانت مساحة الأراضي المزروعة قمحاً اثني وسبعين ألف هكتار، وكان الإنتاج سبعة وستين ألف طن، وكان معدل إنتاج الهكتار ٩٤٠ كيلو.

وفي سنة ١٩٦١ كانت مساحة الأراضي المزروعة قمحاً ثمانية وستين ألف هكتار. وكان الإنتاج ثمانية وستين ألف طن وكان معدل إنتاج الهكتار ٩٩٠ كيلو.

وفي سنة ١٩٦٢ كانت مساحة الأراضي المزروعة قمحاً ثمانية وستين ألف هكتار، وكان الإنتاج خمسة وسبعين ألف طن، وكان معدل إنتاج الهكتار ١٠٩٠ كيلو.

وكانت هذه الزيادة في الإنتاج بسبب توزيع البذار المؤصل.

وأحب أن أرد على أسئلة بعض الزملاء، وخاصة على الرئيس عادل عسيران الذي تغيب عن هذه الجلسة والذي طلب تحسين الأراضي باقتلاع الصخور.

إن مشروع إصلاح الأراضي الذي ستقدمه الحكومة إلى المجلس قريباً سيؤمّن هذه الناحية.

أما بشأن التعاونيات فقد أعدت وزارة الزراعة مشروعاً منذ سنة تقريباً وأحيل إلى مجلس الوزراء لدرسه على أسس جديدة بمؤازرة خبراء علميين.

وعليه، فالحكومة تهتم اهتماماً بالغاً بزراعة القمح وذلك باعتمادها الأساليب التالية:

أولاً: توزيع البذار المؤصل، وزيادة الكمية الموزعة من هذا البذار في كل سنة.

ثانياً: تأمين الري. وقد أُرصد في المشروع الإنشائي حوالي ستين مليون ليرة للري، في سهول عكار والجنوب والبقاع. وذلك بالإضافة إلى مشاريع الري من مشروع البطاني.

أما بشأن قضية السماد، فقد عقد مؤخراً مؤتمر إقليمي للبلاد العربية وإيران وتركيا لدرس قضية استعمال السماد للمزروعات وخاصة لزراعة القمح على أسس جديدة.

أما بشأن استعمال الآلات الزراعية كما طلب ذلك أحد الزملاء، نعم إن استعمال الآلات الزراعية هو ضروري جداً لتفادي قلة اليد العاملة ولزيادة الإنتاج. ويجب أن تعمل الآلات في الحراثة أولاً، ثم في الزراعة ثم في الحصاد ثم في درس القمح.

وتشجيعاً لزراعة القمح، وزعت وزارة الزراعة بالإتفاق مع وزارة الاقتصاد على الفلاحين أنواعاً جيدة من بذار القمح مثل «فلورانس أورور» و «سنتور كابلي» وهذا النوع من القمح يزيد سعره خمسة غروش عن سعر القمح العادي.

وقد توفقت مصلحة الأبحاث في تل عمارة بإنتاج نوع من القمح يفيد لبنان وأطلقت عليه اسم «تل عمارة». وقد أنتجت من هذا القمح نوعين لا يتأثران بمرض الراهوف أي مرض الصدأ.

والخلاصة أن جميع ملاحظات النواب الكرام وما طالبوا به قد شملها مشروع القانون الجديد الذي أحيل إلى مصلحة الأبحاث والتوجيه.

أما فيما يتعلق بالقضية التجارية وقضايا الطحين فإن معالي وزير الاقتصاد الوطني سيجيب عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس.

لقد تكلم بعض الزملاء بهذا الموضوع الهام ولا أحب أن أكرر ما قالوه لأن جميع ما قيل كان في

محلّه. إنّما أطلب من الحكومة الكريمة أن تهتم بهذه النقاط الجوهرية المتعلقة بزراعة القمح وبسياسة القمح التي تريد الحكومة أن تتمشى عليها. وقد سجلنا على الحكومة وعداً، لا بل أكثر من وعد، سجلنا عليها قراراً من مجلس الوزراء نشر في الصحف يقضي بشراء موسم القمح والشعير لهذه السنة من الفلاحين والمزارعين. ونحن اليوم في أواخر كانون الثاني، ولم يصدر بعد القانون الذي يميز هذه العملية وينظمها بكل دقة، لأن العملية تحتاج إلى عشرة أو خمسة عشر مليون ليرة لشراء الموسم القادم، والموسم يبدأ في أيار وينتهي في أواخر حزيران.

إن إصدار القانون وفتح الاعتماد وإجراء عمليات الشراء وجمع الستين أو السبعين ألف طن من القمح والشعير وخزنها في الأماكن الموافقة، كل هذا يتطلب وقتاً طويلاً، لذلك ألفت نظر الحكومة الكريمة إلى وجوب الإسراع بتحضير النصوص اللازمة لكي يصدقها المجلس وتصبح نافذة قبل حلول موسم سنة ١٩٦٣ لأنه من الضروري جداً أن تشتري الحكومة الموسم هذه السنة كما وعدت الفلاحين والمزارعين.

ولا أخفي على الحكومة صدى الإستحسان الشامل الذي لقيه هذا التدبير عند جميع الفلاحين والمزارعين الذين سيبيعون مواسمهم نقداً بسعر مشجع من الحكومة أي بزيادة أربعة أو خمسة غروش على سعر الكيلو. وهذا التدبير سيجعل الفلاحين والمزارعين، وهذا هو الأهم، أن لا يستدينوا من المربين على مواسمهم. وسيمكنهم من أن يقبضوا ثمن إنتاجهم نقداً وفي وقت معين. ونطلب أن يكون دفع الثمن فوراً عند شراء الموسم، وليس في السنة المقبلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: دولة الرئيس،

بحسبنا، البارحة، في هذه القضية الهامة، وآسف أن يكون معالي وزير الزراعة قد اضطر لأن يترك الجلسة ليذهب إلى المطار، فقد كنت أود أن أطرح عليه سؤالاً، وسأطرح هذا السؤال على الحكومة: هل تعتقد الحكومة، بعد الدروس والأبحاث التي جرت في وزارة الزراعة وفي مركز تل عمارة، أن لبنان سينتج الكمية اللازمة للاستهلاك المحلي وهي تقدر بمئتي وخمسين ألف طن سنوياً؟

وقد سمعت معالي وزير الزراعة يعطي بعض الأرقام عن زيادة إنتاج القمح، ومع احترامي لأقوال معاليه فإنني لا أؤمن بهذه الأرقام، خاصة وأنه أعطى رقماً عن إنتاج هذه السنة قدره خمسة وسبعون ألف طن، فكيف تمكن من الحصول على هذا الرقم بعد مرور ثلاثة أشهر على موسم القمح؟ ونحن لا نستطيع أن نضع قطع الحساب إلا بعد مرور سنة كاملة. وعلى كل حال، إني أسلم بأن متوسط الإنتاج السنوي هو خمسة وسبعون ألف طن، فيبقى لبنان بحاجة إلى

استيراد مئة وثمانين ألف طن من الخارج، وهذا يعني أننا نشترى سنوياً قمحاً وطحيناً، بقيمة أربعة وخمسين مليون ليرة يجب علينا أن نوفّر هذه القيمة، خاصة وأننا في أغلب الأحيان نشترى وندفع الثمن بالقطع النادر.

لذلك أسأل: أولاً هل يوجد في لبنان مساحات صالحة لزراعة القمح تمكن المزارعين من إنتاج ما يغنيها عن استيراد المئة وثمانين ألف طن.

ثانياً: قال الأستاذ شادر بأنه قد يلزمنا حوالي خمسة عشر مليون ليرة لشراء الموسم هذه السنة. وأنا أقول إننا سنحتاج إلى أكثر من هذا المبلغ، لأن السبعين ألف طن يبلغ ثمنها، على أساس ٢٩ غرشاً للكيلو، ما يقارب العشرين مليون ليرة. وعلى كل حال فأنا أوافق على كل ما قاله الأستاذ شادر. وليس المهم أن تقول الحكومة للمزارعين والفلاحين بأنها ستشتري الموسم بل إن المهم أن تقول لهم أنها ستشتري بسعر كذا، حتى يتشجع المزارع أن يزرع أكبر كمية ممكنة. ويجب أن يعمل مكتب القمح عندنا على غرار مكتب القمح في فرنسا فيعلن أنه سيشتري القمح في السنة المقبلة بسعر كذا حتى يتشجع المزارع ويزرع أكبر مساحة ممكنة من الأراضي قمحاً.

وأخيراً أود أن أوجه سؤالاً إلى معالي وزير الاقتصاد، بعد ما سمعنا مؤخراً أن الطحين مغشوش. وهذه المناسبة أورد قصة جرت معي. فقد توكلت في قضية كبرى، وهي أن كمية كبيرة من الطحين تسرب إليها الـ د. د. ت. وبصفتي وكيلاً عن شركة تأمين دفعت قيمة العطل على أساس أن هذا الطحين سيمنع دخوله ويتلف ولكن رأينا فيما بعد أنه بطريقة عجائبية دخل نفس الطحين إلى البلاد عن طريق المنطقة الحرة بعد مرور ستة أشهر.

لذلك، ولكي نضع حداً للغش، ونحن نعرف مقدرة التجار اللبنانيين، أسأل معالي وزير الاقتصاد: أليس من الأفضل أن نستورد القمح بدلاً من الطحين؟ مع العلم أنه في حال كون القمح مسوساً لا يشكل خطراً على الصحة العامة، بفضل المطاحن الحديثة. ومن جهة ثانية فالحكومة أو دائرة قمع الغش لن تستطيع في كل مرة أن تكافح الغش في الطحين. وأعيد السؤال أليس من الأفضل، حفاظاً على صحة اللبنانيين، أن نستورد القمح بدلاً من الطحين؟ الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

الرئيس:

دولة الرئيس،

نهاد بويز:

بعد أن سمعنا كثيراً من الملاحظات حول هذا الموضوع، أذكر أنني قلت البارحة، إن في بعض الدول اتجاهاً اقتصادياً تتبعه الحكومات فتشتري إنتاج ثلاثة أصناف بأسعار عالية وتبيعها بأسعار أقل من سعر الكلفة. وهذه الأصناف هي: الكهرباء والمياه والقمح أو الطحين.

إن موضوع مكتب القمح هو ذو شقين. الشق الأول هو الاتجاه الزراعي وما يتضمنه من عوامل وعناصر لإنتاج الكمية اللازمة للاستهلاك المحلي في مطلق أي بلد.

لقد سمعت في إحدى الاجتماعات التي كان يرأسها لبناني أثناء محاضرة عن التغذية في مؤتمر التغذية العام أن في جميع بلدان العالم شخصاً جائعاً من كل ثلاثة أشخاص. وقد سمعت ذلك من اقتصادي عالمي كبير يرأس اليوم هذا المؤتمر.

إذاً، فالموضوع يحتاج إلى كثير من التفكير والدقة في التصميم بالنظر إلى الإنتاج الزراعي.

قلت فيما مضى لمعالي وزير الزراعة، إن من أهم عناصر الاقتصاد والزراعة الآلات الزراعية، لأننا، في العصر الحاضر، لم يعد بإمكاننا أن نتكل على أيدينا وعلى سواعدنا مهما كانت هذه السواعد قوية ومفتولة وجبارة. وكان جوابه اليوم أن الآلات الزراعية تابعة في مرائب الدولة لأن أفضلية العمل يجب أن تبقى لليد العاملة. وأنا أستغرب، ونحن في القرن العشرين وفي بدء سنة ١٩٦٣، أن يصدر عن معالي الوزير هذا الجواب الكيفي ولا أقول الاعتبائي، لأنه ما من بلد في العالم إلا ويستعمل الآلات الزراعية. وهل كان لبنان بحاجة لأن يطلب من أميركا ومن غيرها أن ترسل إليه هذه الآلات ولأن يدفع الأموال الطائلة ثمناً لهذه الآلات لتبقى مجمدة في مرائب الدولة يأكلها الصدأ وتغدو، بعد مدة وجيزة غير صالحة للاستعمال.

وهناك موضوع الأسمدة، وشكراً لنصيحة سمعتها في هذا الموضوع من زميل لم أعرف هويته. تقول الحكومة أنها ساهرة على هذا الموضوع. وأنا أعرف أنها ساهرة ولكنني لا أعرف أين، إنما الصحف تدلنا على تلك السهرات العامة التي تحييها الحكومة.

إن الحكومة ساهرة ولكن ليس على موضوع القمح.

يبقى القسم الاحترازي بعد القسم الزراعي، جميل جداً أن يخصص مكتب القمح بخمسة ملايين ليرة، وجميل جداً أن تسمع تلك الملاحظات حول موضوع الزراعة والاقتصاد، ولكن يهمننا، من الناحية الاحترازية، إذا وقعت كارثة لا سمح الله في لبنان، أو إذا ابتلى العالم بحرب كونية وكان للبنان نصيب من هذه البلوى، أين نضع هذا القمح؟ ألم تدلنا التجربة الأخيرة على أن القمح الذي وضع في مستودعات الدولة أتلفته الرطوبة وجعلت منه مادة سامة أبعدت عنها أصحاب الأفران والمستهلكين. وقد حدث هذا منذ ثمانية عشر شهراً وقد دفعت الحكومة غالياً ثمن ذلك القمح، وأتمنى أن لا تقع الحكومة في نفس التجربة وندفع مرة ثانية ثمن هذه التجربة.

يجب على الحكومة أن تبني مستودعات فنية «سيلو» لخن القمح فيها. ويجب أن تسرع في بناء هذه المستودعات لكي تخزن القمح فيها بصورة مأمونة تبعد عنه كل تلف وعطل. ولكي يبقى صالحاً للاستعمال وللغذية في الساعات الحرجة التي قد توجد لها الظروف.

هذه هي ملاحظاتي حول الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية ومستودعات القمح المسماة «سيلو»، وكان بودي أن يكون معالي وزير الزراعة حاضر ليستمع إليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: دولة الرئيس،

إنني إذ أشكر للمسؤولين اهتمامهم الجدي بتشجيع زراعة الحنطة والشعير، لا يسعني، وأنا مزارع، وأمثلة منطقة زراعية، زراعتها قائمة على الحنطة والشعير، إلا أن أكرر ما تفضل به الزميل الأستاذ جوزف شادر من وجوب الإسراع بتهيئة الأسباب الخارجية والمالية لشراء الموسم المقبل. فلبنان، يا سادة، بلد زراعي، قبل أن يكون بلداً تجارياً، وقبل أن يكون بلداً صناعياً. وواجبنا، للسلامة الوطنية، أن نصل بزراعة الحبوب إلى حد الاكتفاء الذاتي، بمعنى أنه بوسع لبنان بما فيه من سهول خصبة، أن يصل إلى إنتاج زراعي من صنف الحبوب ليكفي نفسه. وهذا واجب وطني، علينا جميعاً أن نقره، حتى لا تعود مأساة سنة ١٩١٧ إلى لبنان. فهذا عهد، علينا جميعاً، أن نصل بالزراعة اللبنانية في إنتاج الحبوب إلى حد الاكتفاء الذاتي. وأرجو من المسؤولين أن يهتموا بهذه الناحية وأن يتدبروا الأسباب التي من شأنها أن تصل بالموسم المقبل إلى أن يتقاضى الفلاح ثمن موسمه نقداً لا أن يرميه كما جرى في السنة السابقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس،

لا شك في أن السياسة التي تتبعها الحكومات اللبنانية في تشجيع الفلاح اللبناني على الإكثار من زراعة الحبوب هي سياسة حكيمة، لأنها تؤدي، عملياً، إلى رفع مستوى الفلاح اللبناني. إنما، لكي تعم هذه الفائدة، ولكي نضع الفلاحين اللبنانيين في أية منطقة كانوا، على قدم المساواة من اهتمام الحكومة بهم، أعتقد أن هذه السياسة يجب أن لا تنحصر فقط في مكتب القمح، بل يجب أن تتعداه إلى سياسة عامة تتعلق بالإنتاج الزراعي.

وأعطي على ذلك مثلاً، القرى الجبلية في الوقت الحاضر، أصبحت تعتمد على زراعة التفاح. وجميعنا نعلم أن المزارعين الذين وضعوا إنتاجهم في البرادات، يرضون اليوم بأن لا يأخذوا شيئاً من أصحاب البرادات، بل أن يأخذ صاحب البراد الصندوق والتفاح دون أي بدل.

إن وضع التفاح في لبنان يعرض القرية اللبنانية إلى كارثة اقتصادية أخرى، وإذا لم تبادر الحكومة إلى مساعدة مزارعي التفاح، وإلى اعتماد سياسة في زراعة التفاح مماثلة إلى السياسة التي تتبعها في زراعة القمح فإنني أبشرها بأن القرية اللبنانية ستصاب بانهيار اقتصادي في القريب العاجل.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

كنا قد انتهينا من البحث في مشروع الموازنة بصورة عامة وبحثنا الآن محصور في سياسة القمح، وقد تكلم حتى الآن في موضوع القمح تسعة وعشرون نائباً.

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم السيد علي عبد الكريم.

علي عبد الكريم: دولة الرئيس،

إنني أشكر الزميل الأستاذ شادر الذي أعار هذا الموضوع اهتمامه البالغ لأن موضوع القمح يتعلق بعموم اللبنانيين. كما أنني ألفت نظر حضرة العميد الأستاذ إدّه إلى أن الخمسة عشر مليون ليرة هي كافية لشراء الخمسة وسبعين طناً من القمح من المزارعين. فالمزارع لا يبيع كامل إنتاجه، بل أنه يبقى مؤونته وبذاره ويبيع الباقي.

وأنني لا أشكر الحكومة لأنها لم تقر هذا المشروع حتى الآن.

الرئيس: بقي من طالبي الكلام حضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس وهو الأخير الذي طلب الكلام في موضوع مكتب القمح. الكلمة لحضرة الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

جبرائيل جرمانوس: كنت فيما مضى قد أثرت قضية التراكورتات. وإنني أرى أن هذه الآلات هي العنصر الأساسي لإصلاح الأراضي واستثمارها وأنه لا يمكن مساعدة المزارع مساعدة فعلية إلا بإيجاد التراكورتات اللازمة وإعطائها إلى المزارع في الأوقات المناسبة لكي يستعملها على حساب الحكومة. وخلاف ذلك، فكل المساعدات التي نعدّها المزارع تبقى مساعدات وهمية لا يمكن أن يستفيد منها بشكل واقعي كما يستفيد من استعمال التراكورتات.

وكنت قد طلبت من الحكومة أن تعطيني بياناً عن التراكورتات التي استلمتها من النقطة الرابعة، لأنني علمت بصورة أكيدة أن هذه التراكورتات معطلة وموجودة في مرائب وزارة الزراعة. وأن الاعتمادات اللازمة لتصلحها غير متوفرة. وقد قيل لي إنه بالإمكان تصلح هذه التراكورتات في كراج وزارة الأشغال العامة. وأنا أعلم حق العلم، وكنت أود أن يكون معالي وزير الزراعة حاضراً ليعلم، أن تراكورتاً واحداً معداً لشق الطرق الزراعية أرسل إلى كراج وزارة الأشغال العامة لتصلحها وإلى الآن لم يصلح.

لذلك أرجو من الحكومة أن تخصص الاعتمادات اللازمة في موازنة وزارة الزراعة نفسها لإصلاح التراكورتات المعطلة وإعطاء هذه التراكورتات للمزارعين ليفيدوا منها ولتشجيع الزراعة عامة وزراعة القمح خاصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف الزين.

عبد اللطيف الزين: دولة الرئيس.

لقد قدم الزملاء حلولاً عديدة لقضية القمح مع أن هناك حلاً يؤمن القمح للبنان بصورة كافية وهو أنه إذا ارتأت الحكومة، وبصورة خاصة وزارة المالية، التي توزع في كل سنة إجازات

لزراعة خمسة أو ستة آلاف دونم تبغاً. أرجو أن تأخذ بالحل التالي: بدلاً من أن توزع مآذونيات زراعة التبغ توزيعاً كيفياً، سياسياً أو محسوبية أن تعطي للمزارع الذي يتعهد بزراعة عشر دونمات قمحاً على الأقل رخصة لزراعة دونم واحد من التبغ، وهنا، يا دولة الرئيس، إذا وزعت في الجنوب رخص خمسة آلاف دونم تزرع تبغاً يقابلها خمسون ألف دونم قمحاً أعتقد أن هذه الخمسين ألف دونم تؤمن ما يحتاج إليه لبنان بكامله. وإني أتمنى مخلصاً أن تأخذ الحكومة هذا الحل بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

إن قضية القمح قضية هامة، وعلى الحكومة أن تعيرها كل الاهتمام لكي تؤمن زراعة القمح الاستهلاك المحلي.

أما بشأن ما قاله الزميل عبد اللطيف الزين بأن تعتمد الحكومة مبدأ إعطاء رخصة زراعة دونم تبغاً مقابل زراعة عشرة دونمات قمحاً، فهذا أمر يمكن تطبيقه في الجنوب وفي عكار، أما في المناطق الأخرى كالبترون وجبيل والكورة فلا يمكن أن يطبق هذا الأمر لأن الأراضي في هذه المناطق هي غير الأراضي الموجودة في الجنوب وعكار من حيث المساحات الواسعة. لذلك أرى أن لا يكون الحل الذي تقدم به الزميل عبد اللطيف الزين موضوع بحث جدي فيما يختص بمناطقنا أما فيما يختص بمناطقهم فلا مانع عندي من أن يطبق هذا المبدأ فيها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حبيب المطران.

حبيب مطران: سيدي الرئيس،

سبق لي أن ذكرت الحكومة أن للقمح سياسة تركز عليها إلى حد ما، سياسة الاقتصاد. وأذكر أيضاً أن المساعدة الأميركية المكونة من ثمانين ألف طن من القمح وصلت إلى البلاد واستلمتها الحكومة، ولكننا الآن لم نر حساباً لهذه المساعدة ولا بياناً عن طريقة التوزيع. فأنا أسأل الحكومة: ما هو السعر الذي بيعت به هذه الكمية؟ وكم هي المبالغ التي نتجت عن بيع هذه الكمية؟ وفي أي موازنة دخلت هذه المبالغ وكيف صرفت؟ وهل أن بيع هذه الكمية خضع لرقابة ديوان المحاسبة أم أن تصريفها جرى بطريقة كيفية؟ وهل قدمت الحكومة بياناً إلى المجلس عن كيفية تصريف هذه الكمية؟

إنني أطلب جواباً على هذه الأسئلة لمعرفة قيمة المبالغ التي نتجت عن بيع هذا القمح، لأننا إذا اعتمدنا الأسعار الحالية للقمح لبلغت قيمة هذا القمح أكثر من عشرين مليون ليرة.

وأريد أن أعرف أيضاً فيما إذا كان هناك مساعدة أميركية أخرى من القمح أو من نوع آخر وهل ستكون هذه المساعدة خاضعة لمراقبة ديوان المحاسبة، وهل أن المبالغ الناتجة عن بيع هذه المساعدة تدخل في موازنة مكتب القمح أو في غير بند من بنود المساعدات.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمد حمزة.

محمد حمزة:

دولة الرئيس،

لقد أنعمت الحكومة بالكثير من التراكتورات والأدوات الزراعية على منطقة الشمال، ولكن هذه النعمة حلت على شخص أو شخصين فقط، ولم ينعم بها سواهما من الفلاحين وأصحاب الأملاك. ولهذا أرجو من الحكومة بأن تستعيد هذه الآلات الزراعية من منطقة الشمال وتريحوا بال الشماليين منها.

الرئيس:

نصوت الآن على موازنة مكتب القمح.

النفقات - الجزء الأول

الفصل الأول - مكتب القمح

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

قبل البند - ١٢ . الخ . . .

الرئيس:

انتهينا من التصويت على موازنة مكتب القمح وننتقل إلى التصويت على موازنة الجامعة اللبنانية.

الجامعة اللبنانية

النفقات - الجزء الأول

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين.

من يقبل به يرفع يده.

قبل البند - ١٢ . الخ . . .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

الرئيس:

يا سيدي، أعتقد أن أحسن حفلة يمكن أن تقام في هذه المدينة هي بأن نجمع القضاة والمحامين وجماعة الناس المثقفين وغير المثقفين ونسمح لهم بأن يستمعوا إلى شريط التسجيل لكي يعرف الشعب كيف يتم التصويت على الموازنة. وإنني متأكد من أن أحداً لا يتمكن من معرفة الرقم

ريمون إده:

الموضوع إلى جانب كل بند من بنود الموازنة. على كل حال، أهنيء أمين السر على هذه السرعة، واعتبر أنه يقوم بوظيفته، ولذلك أعذره.

وبما أن الرئاسة أعطتني الكلام لأتحدث عن قضية كلية الحقوق بعد أن صدق البند المتعلق بها فإني أبدي استغرابي لإعطائي الكلام بعد التصويت على البند الخاص بكلية الحقوق وسأتكلم للتاريخ فقط.

إنني أريد أن أسأل معالي وزير التربية الوطنية هذا السؤال: راجعني بعض طلاب الحقوق ولفقوا نظري إلى أن الذين يدرسون الحقوق في الفرع العربي في الجامعة اللبنانية يدفعون مبلغاً سنوياً قدره ٢٥٠ ليرة، بينما الذين يدرسون الحقوق في الفرع الفرنسي يدفعون خمسمئة ليرة.

أنا لا أفهم كيف أننا نعيش في جمهورية ديموقراطية تتغنى بالعدل والمساواة وتسمح أن يدفع طالب يدرس في الفرع العربي ٢٥٠ ليرة وطالب آخر يدرس في الفرع الفرنسي ٥٠٠ ليرة.

إنني أطلب المساواة بين طلاب الفرعين لأنهم جميعهم طلاب لبنانيون ويدرسون في جامعة لبنانية.

وهناك أيضاً في الفرع العربي يعطى المتفوقون منحة وجوائز مختلفة، فالذي يحصل على علامة جيد جداً يمنح مبلغ ألف وخمسمئة ليرة، والذي يحصل على علامة متوسط يمنح ٥٠٠ ليرة.

وهنا أيضاً لا أفهم كيف يعطى الطلاب الذين يدرسون في الفرع العربي هذه المنح والجوائز ولا يعطى مثلاً إلى الذين يدرسون في الفرع الفرنسي.

إنني أطلب أن يجيبني معالي وزير التربية على هذه الأسئلة. وأعتقد أن المساواة يجب أن تشمل جميع الطلاب اللبنانيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: إن طلاب الفرع الفرنسي هم من حيث الواقع تابعون للجامعة اليسوعية التي كانت مستقلة تماماً كما تعلم، بإدارتها وأساتذتها وبكل ما يتعلق ببرامج التدريس فيها. وقد ألحقت مؤخراً بالجامعة اللبنانية. وحتى الآن لا تزال إدارتها هي هي، وأساتذتها هم هم، ولا تزال أوضاعها الإدارية والمالية هي نفسها. لذلك لا يمكن أن نغير هذه الأوضاع بكلمة أو بشحنة قلم. ولهذا ظلت المبالغ التي يدفعها طلاب الفرع الفرنسي أعلى من المبالغ التي يدفعها طلاب الفرع العربي.

أما بشأن المنح والجوائز المالية التي تعطى للمتفوقين من الطلاب، فقد شكل طلاب الفرع الفرنسي لجنة وجاءت تقول إنهم يدفعون مرتبات مدرسية أعلى ويحق لهم أن ينالوا نصيبهم من المنح والجوائز التي تعطى لطلاب الفرع العربي.

إننا ندرس هذا الأمر، مع العلم أنه أمر غير منطقي في أساسه، لأن للطلاب أن يختاروا الفرع الذي يلتحقون به، وعلى من يختار، أن يدفع ضريبة هذا الاختيار. وعلى كل حال، فقضية الجوائز والمكافآت لا تزال قيد الدرس بالرغم من هذا الوضع، خاصة وأن الطلاب لم يثيروها إلا منذ أسبوع فقط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

محسن سليم: سيدي الرئيس،

في معرض بحث فرع معهد الحقوق التابع للجامعة اللبنانية أريد أن ألفت نظر معالي وزير العدل إلى مسألة هامة جداً. وهذه المسألة تتعلق بالأساتذة الأصليين، أو الذين يكلفون بإلقاء محاضرات في بعض المواضيع، في الجامعة اللبنانية وفي فرع الحقوق بالذات.

إن القسم الأكبر من هؤلاء الأساتذة يؤخذ من القضاة. والقاضي، كما تعلمون، مرتبط بقصر العدل بدعاويه وبالوقت نفسه يضطر أن يعطي محاضرات في الجامعة اللبنانية - فرع الحقوق - لا يمكن لأي شخص أن يقوم بهاتين المهمتين على الوجه الأكمل. فإما أن يخصص هذا القاضي وقته بكامله للتدريس في معهد الحقوق وإما أن يخصصه للعمل في دعاويه. وعلى هذا، فإن القاعدة التي اتبعت في معهد الحقوق الفرنسي في السابق، كانت أن لا يسمح للأستاذ الذي يدرس فرعاً معيناً في معهد الحقوق، أن يمارس المحاماة أو القضاء. فالإعترض الذي يمكن أن يرد على هذا الموضوع هو أنه ليس لدينا العدد الكافي من الأساتذة يؤمن القضاء من جهة ويؤمن التدريس من جهة ثانية. خير لنا، أيها السادة أن ينصرف الأساتذة إنصرافاً كلياً للتدريس، من أن نجعلهم تارة أساتذة وتارة قضاة. وإذا بقيت الحال على هذا المنوال، فإن مستوى التدريس في الحقوق سيصاب بأذى. وأنتم تعلمون وتدركون وتحسون بأن مستوى تدريس الحقوق أصبح منخفضاً في لبنان، ولا يجوز في بلد كلبنان، نعتز به ونباهي، ونعتبره بلداً للثقافة والعلم، أن يتدنّى فيه مستوى علم الحقوق. وإذا كان زميلنا الأستاذ نهاد بويز يحدثنا عن معهد الحقوق الأصيل في لبنان، فذلك لأن لبنان كان قاعدة لعلم الحقوق في زمن من الأزمان، فهو لا يزال حتى اليوم قاعدة لهذا العلم. وأنا أطلب من معالي وزير التربية الوطنية ومن معالي وزير العدل أن يتشاورا في هذا الأمر وأن يجعلوا أساتذة الحقوق ينصرفون انصرافاً كلياً للتدريس، وأن لا يسمح لمدرس في معهد الحقوق أن يمارس المحاماة أو القضاء لكي يكسب هو وتكسب الناشئة اللبنانية من علمه ومن خبرته.

والمسألة الثانية هي أننا في لبنان نريد أن يكون لنا جامعة لبنانية تشتمل على جميع الفروع كالجامعات الموجودة في أوروبا وفي أميركا. ونحن نعلم أيها السادة، أن الجامعات التي يمكن أن تسمى جامعات، لها استقلالها الإداري واستقلالها الذاتي واستقلالها المالي، ونحن نريد أن نصل معك يا معالي الوزير إلى أن تصبح الجامعة اللبنانية مستقلة استقلالاً ذاتياً فيكون لها مجلس

وزراء، وسمه ما شئت يا معالي الوزير، أما أنا فإني أسمى مجلس وزراء لا مجلس إدارة، كما يسمون اليوم المجلس الذي يشرف على هيئة السوق الأوروبية مجلس وزراء. فيجتمع هذا المجلس، تحت إشراف الحكومة ورقابتها، وينظر في جميع الأمور الكبيرة والصغيرة المتعلقة بالجامعة. ومتى حققنا هذا الأمر يمكننا أن نقول عندئذ إننا حققنا الجامعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: إنني أشكر الزميل الأستاذ محسن سليم على هاتين الملاحظتين اللتين اعتبرهما جديرتين بأن تبحثا في هذا المجلس.

فيما يتعلق بالأساتذة المتعاقدين والأساتذة الأصليين في الجامعة اللبنانية: كلنا يعلم أنه من الأفضل، لمصلحة الجامعة، ولمستوى الجامعة من حيث النوعية والتخصص أن يكون الأساتذة أصليين دائمين وذلك لأن الأستاذ يتفرغ للعمل في الجامعة ويعيش دائماً جو العمل.

ولكننا من جهة ثانية، نعلم أن الجامعة اللبنانية لا تزال في دور التأسيس، فمن الصعب، بين عشية وضحاها، أن نجد العناصر الطيبة الكفيلة بأن تقوم بهذه المهمة. وهذا أمر يتطلب كثيراً من البحث والدرس حتى نتمكن من اختيار هذه العناصر، وهذا ما يجري حالياً، فقد تمكنا من تعيين أساتذة دائمين وذلك بفضل القانون الذي صدقه المجلس الكريم مؤخراً، والذي سمح بأن يدخل الأستاذ برتبة أستاذ مساعد، بعد أن كان يعين في الفئة الدنيا. وهذا ما شجع العناصر الطيبة أن تقبل التدريس في الجامعة. ونحن حريصون على أن نجعل جميع الأساتذة أصليين في الجامعة حتى نتخلص من التعاقد، كما أننا حريصون أيضاً على تعيين الأستاذ من أصحاب الكفاءات المطلوبة.

أما من جهة استقلال الجامعة إدارياً ومالياً، أقول: إن استقلال الجامعات في كل بلاد العالم أمر مفروغ منه ولا أعني بكلمة الاستقلال المعنى الشامل لهذه الكلمة، ولكن هناك استقلال نسبي يجب أن تحصل عليه الجامعة. وهو الاستقلال الإداري والمالي. وهذا الاستقلال لا يمكن تحقيقه في ظل المرسوم التنظيمي الذي نظم الجامعة. وتبين بعد التجربة، والجامعة لا تزال جديدة، أن هنالك عقبات تعترض سير الاستقلال في الجامعة، ولذلك فقد أعدت دراسة في هذا الموضوع على ضوء الخبرة، وأعتقد أن المرسوم التنظيمي الجديد سيصدر قريباً، لا سيما بعد أن درس ملياً من قبل الوزارة والجهات المختصة ومن جهاز الإصلاح الإداري فأصبح جاهزاً وسيصار إلى البت به قريباً جداً.

فالجامعة أيها السادة لا يمكن إجراء الإصلاح فيها إلا على ضوء الخبرة، ولهذا فالنظام الداخلي للجامعة لم يوضع إلا في الفترة الأخيرة مع أنه مضى على تأسيس الجامعة عشر سنوات.

وطالما أن الجامعة هي في طور التأسيس أرجو من الزملاء الكرام أن يأخذوا هذا الواقع بعين الاعتبار عندما يبحثون أمور الجامعة. حتى إذا كانت هناك أخطاء، يعاد النظر فيها على أساس الاختبار وعلى أساس الواقع الذي نلمسه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الأستاذ ريمون إده تكراراً.

ريمون إده: إنني أوافق معالي الوزير على أن أكلاف الفرع اللبناني هي أقل من أكلاف الفرع الفرنسي، ولكن الأمر الذي لا أوافق عليه هو أنه كيف يقبل معاليه أن يدفع طالب لبناني خمسمئة ليرة وطالب لبناني آخر يدفع - مئتين وخمسين ليرة. وكيف يقبل أن تعطي الدولة جوائز لطلاب الفرع اللبناني ولا تعطيها لطلاب الفرع الفرنسي، وكلا الفرعين تابعان للجامعة اللبنانية. فهل هناك مبرر. وأما حجتك القائلة بأن لا حيلة لك في الطالب الذي يختار الفرع الفرنسي فهي لا تقنعني. لأننا اليوم في عصر لا يمكن لطالب أن يكتفي بلغة واحدة. فالروسي يتعلم الإنكليزية والإنكليزي يتعلم الروسية، ونحن، في لبنان، قبل أي بلد في العالم، تعلمنا لغات عديدة، وإذا كنا الآن قد توصلنا إلى هذا المستوى فذلك لأننا تعلمنا عدة لغات. ولو لم يتعلم عبدالله المشنوق الإنكليزية والفرنسية لما كان الأستاذ العلامة عبدالله المشنوق.

لذلك فإنني أطالب معالي الوزير بأن يساوي بين طلاب الفرعين في الحقوق والواجبات، طالما أن كلا الفرعين ينتميان إلى الجامعة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس،

لي كلمة موجزة في موضوع الجامعة اللبنانية، لقد استنتجت من كلام معالي وزير التربية الوطنية أننا لا نزال في دور التطور، وجامعتنا لم تنشأ إلا منذ عشر سنوات. وأنا أقول إنه من الصعب جداً أن نتطور مع الوقت. في العالم جامعات معروفة ولها أنظمة ولها دساتير يجب أن نأخذها عنها ونطبقها في الجامعة اللبنانية. فالتنظيم الإداري تفرضه الجامعات عادة فالجامعات ما وجدت لتكون مدارس مهنية وتقنية. إنما وجدت لتكون بوتقة للفكر ولعبقريّة الجنس البشري.

إنني أريد من معالي وزير التربية الوطنية أن يجعل من الجامعة اللبنانية بوتقة للفكر وللعبقريّة اللبنانية وأن يبعد عنها التقنية والميكانيكية وسائر المهن الفنية، ولو نظرنا إلى جامعات أوروبا وأميركا وبريطانيا لوجدنا أن لا نظام لهذه الجامعات، فهي تسير وتعيش على العرف والعادة. والعرف في تلك الجامعات ينص على إطلاق الحرية للأساتذة وللطلاب. ونحن بوجود الجامعة خرجنا عن مستوى المدارس الثانوية إلى الدرجة الجامعية التي تبوتق الرجال في هذا البلد وتبوتق من يؤم جامعتنا من الخارج.

ولي ملاحظة ثانية: للآن لم نشعر يا معالي الوزير أن الجامعة اللبنانية بلغت مستوى معيناً من العلم والثقافة، وأن مستواها العلمي أو الفكري بلغ درجة من النمو يجعل لها نوعاً من الاجتهاد. ولهذا يجب أن نعطي الجامعة أساتذة قادرين على إثارة الفكر ومناقشته في الجامعة وأن نجعل لها لوناً واجتهاداً فكرياً، لأنه إذا لم يكن لها لون واجتهاد فكري فلن يؤمها طالب من الخارج. وهذا نقص مئآت عن عدم اللقاء المحاضرات في الجامعة، فنحن لا نسمع لمحاضرات ألقى في الجامعة أو بمناقشات أو بوجهات نظر فلسفية يتحداها البعض ويؤيدها البعض الآخر. ولهذا أرجو من معالي وزير التربية الوطنية أن يوجه الجامعة نحو الفكر ومناقشة الفكر وفلسفة الفكر اللبناني.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين،

لقد انتهينا من التصويت على جميع بنود موازنة الجامعة اللبنانية، وأعطيتم الكلام لحضرة الأستاذ ريمون إده لبحث في بند من بنود موازنة الجامعة، ثم تطور البحث وتكلم عدد من النواب، وعليه، فإذا فتحت باب البحث على مصراعيه نكون قد خالفنا النظام، ولهذا فإني أنتقل إلى التصويت على الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء.

الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء

الفصل الأول

التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة

البند ٥١ - معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة: ١٦٠١٢٠٠٠ ل. ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

حضرة الرئيس،

أعتقد أن هناك موضوعاً هاماً يتعلق بمستقبل الموازنة العامة. فأحب أن أسأل الحكومة، ووزارة المالية نوع خاص، هل أجرت دراسة لمعرفة قيمة التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة التي يجب على الدولة أن تدفعها بعد خمس سنوات أو بعد عشر سنوات؟

وأحب أن أسأل الحكومة أيضاً: ما هي الطريقة الأفضل لصالح الخزينة أهى طريقة دفع التقاعد أو طريقة دفع تعويض الصرف؟ وأحب أن أسأل أيضاً، هل يوجد في بلاد أخرى غير بلادنا تقاعد وتعويض صرف، أم أن هنالك تقاعداً فقط؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

الرئيس:

جوزف شادر: سيدي الرئيس، إن هذا الموضوع قد أثير مراراً في اللجنة المالية وقد درسته اللجنة من جميع

وجوهه. إن القوانين النافذة الآن تعطي الحق للموظف أن يتقاضى أما تعويض الصرف أو معاش التقاعد. وتعويض الصرف يحسب على أساس راتب شهر واحد للعشر سنوات الأولى، وعلى أساس شهرين لكل سنة بعد العشر سنوات الأولى. ومعاش التقاعد لا يعطى للمتقاعد فقط بل يعطى للأرملة وللأولاد القصر.

إن الحسابات التي أجريت دلت على أن الحسومات التي تقتطع من معاش الموظف هي تقريباً، ثلث المبالغ التي تدفع معاشاً للموظف المتقاعد ولورثته. أما تعويض الصرف فيكون مبلغاً ضخماً يتقاضاه الموظف مرة واحدة، وذلك حسب اختياره.

الأنظمة تختلف في بلاد العالم، ومعظم هذه الأنظمة تعطي الموظف معاشاً تقاعدياً. ومن الأفضل للخزينة أن تدفع تعويض الصرف إذا كانت مدة الخدمات ثلاثين سنة لا أقل، وحسب الوضع الصحي لكل موظف.

لا يمكن أن نعطي حساباً دقيقاً ومقارنة صحيحة في هذا الموضوع. إلا أن العجز الناتج بين المدفوعات والحسومات يتزايد سنة فسنة، وقد يبلغ هذه السنة أكثر من ثمانية ملايين ليرة، وتتحمل الخزينة هذا العبء ولا يمكنها القيام بعمل يوفر عليها هذا العجز. ولماذا؟ عندما نريد أن نكون حساباً خاصاً، صندوقاً خاصاً، لمعاش التقاعد ولتعويض الصرف، نحن ملزمون أن نغذي هذا الصندوق سنوياً بعشرة أو خمسة عشر مليون ليرة، حتى نصل، بعد عدة سنوات، وبفائدة هذا المال الموظف إلى تسديد العجز الحاصل اليوم بين الحسومات والمبالغ المدفوعة.

وبمعنى آخر، عندما نريد أن نوفر ثمانية ملايين ليرة نحتاج إلى رأسمال يبلغ مليون ليرة. توفر لنا فائدته الثمانية ملايين ليرة، مع العلم أن العجز يتزايد سنة بعد سنة.

لذلك، وبما أنه ليس باستطاعة الخزينة الآن أن تجمد مبلغ مئة مليون ليرة، أو أن تجمعها بمقدار عشرة ملايين ليرة لكل سنة، لن تتمكن الحكومة من تغيير القاعدة الحالية وقد درسنا هذا الموضوع ملياً في لجنة المالية والموازنة وخرجنا من درسنا بالنتيجة التالية: إنه من الأفضل، والحالة كما هي، أن تثابر الخزينة على دفع معاشات التقاعد أو تعويض الصرف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: إن الإيضاحات التي أعطاها الزميل رئيس اللجنة المالية كشفت لنا عن أمر هام جداً. وهو أنه عندما اعتمدت الحكومة اللبنانية مبدئين، مبدأ التقاعد ومبدأ تعويض الصرف، وتركت للموظف حرية الاختيار بين التقاعد أو تعويض الصرف، من الطبيعي أن يختار الموظف تعويض الصرف، أو التقاعد حسب مصلحته ووضع الشخص. إن هذه الازدواجية مضرّة بالخزينة اللبنانية، لأن كل موظف يرى أن من مصلحته أن يأخذ تعويض الصرف يقبض تعويض الصرف

وكل موظف يرى أن من مصلحته أن يطلب معاش التقاعد يحصل على معاش التقاعد.

لذلك توجب أن تعيد الحكومة النظر بهذا التشريع على ضوء الإيضاحات التي أعطاها رئيس اللجنة المالية، وأن لا نكتفي بسماع هذه الإيضاحات وتستمر بالسير على هذه القاعدة الخاطئة ونورط الخزانة بعجز يتزايد سنة بعد سنة بسبب اعتماد هذه الإزدواجية. فإما أن تقرر الحكومة مبدأ التقاعد فقط أو أن تقرر مبدأ التعويض. وحينئذ، ما نخسره من موظف ما، إذا أقرت الحكومة مبدأ التعويض يمكن أن نعوضه من موظف آخر. ولا يجوز أن تبقى الأمور على ما هي عليه اليوم.

الرئيس:

البند ٥١ - معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة ١٦٠١٢٠٠٠ ل. ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

الرئيس:

قبل البند ٥١.

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية:

ربما لم ينتبه حضرات النواب إلى أن التصويت على البند ٦٢ قد تم، وبالرغم من ذلك فإنني أكرر باسم الحكومة ما قلته في الكلمة السابقة بشأن المليون ليرة الذي أثاره حضرات النواب الآن. كانت الحكومة بلسان رئيسها وعدت بأن تجتزي من هذا البند مبلغ مليون ليرة تخصصه للأشغال وبصورة خاصة للطرق الرئيسية. والحكومة لم تزل عند وعد دولة رئيسها. وإنني الآن أتعهد باسم الحكومة التي بحثت الأمر في مجلس الوزراء، بأن ينقل هذا المليون ليرة إلى البند ٤٢ من موازنة الأشغال العامة وفقاً للوائح التي يضعها حضرة النواب بالاتفاق فيما بينهم على توزيع هذا المبلغ.

أما لماذا نفعل هكذا؟ فحسب العادة التي جرت، يتفق النواب في لجنة المالية ولجنة أشغال العامة فيما بينهم على توزيع هذه المخصصات، ونبيلنا حضرة رئيس اللجنة المالية الجدول فتتقيد الدوائر به وتنفذه.

لذلك نقول الآن أن المليون ليرة جاهز، وهو تحت تصرف هذا المجلس، وليس من موجب قانوني على الإطلاق يحول، في أي وقت من الأوقات، عندما تصلنا هذه اللوائح، بأن يوضع هذا الاعتماد تحت تصرف حضرة النواب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

مع احترامي لوعده معالي وزير المالية بالوكالة، إننا الآن كمجلس نواب نشترع ونصوت على

قانون، لقد اتفقنا على أن نقتطع من البند ٦٢ من الباب التاسع عشر مبلغ مليون ليرة وأن تضيفه إلى البند ٤٢ من موازنة وزارة الأشغال العامة، وعندئذ تصوت على البند ٦٢ بعد التخفيض. ونصوت على البند ٤٢ بعد زيادته. لا يمكن أن تصوت على البند ٦٢ كما ورد ومن ثم نقتطع منه مبلغ مليون ليرة يوعد من الحكومة أو بقرار. هذا لا يجوز.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس،

ليس من خلاف بيني وبين حضرة النائب المحترم على أساس المبدأ. نحن متفقون على وجوب نقل مبلغ مليون ليرة من هذا البند إلى البند ٤٢ من موازنة الأشغال العامة. إنما نختلف على طريقة نقل هذا المبلغ من هذا الفصل وهذا البند إلى ذلك الفصل وذلك البند.

إن حضرة النائب يقول لماذا لا ينقل المبلغ الآن طالما نحن نشترع ونصدق على الموازنة. أنا أقول إنه كان يمكن أن يكون الحق بجانبه لأن طريقته أسلم لو أن باستطاعتنا الآن أن نوزع هذا المبلغ على أشياء معينة، لا أن نضعه طائراً في الموازنة، ولا نعرف الغاية التي خصص من أجلها. من أجل هذا أقول: طالما أن للحكومة الحق بأن تنقل، بقرار من مجلس الوزراء من هذا البند، أي مبلغ إلى أي بند من بنود الموازنة، فتعهد الحكومة واضح وملزم لهذه الحكومة ولأية حكومة تأتي بعدها. بناء عليه، قانونياً ودستورياً، هذا التعهد ملزم للحكومات جميعها.

والمجلس هو القيم على كل هذا والمجلس قادر، لو، لا سمح الله أخلت الحكومة بتعهداتها، أن ينقل هذا المبلغ بموجب اقتراح يصوت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: سيدي الرئيس،

نحن جميعاً متفقون على الجوهر، كما تفضل وقال معالي وزير المالية، إنما وزير المالية يعترض على نقل هذا الاعتماد الآن بحجة أن لوائح النواب على توزيع هذا الاعتماد غير جاهزة. هذه الحجة يمكن الأخذ بها، ولكننا نرد على معاليه بأننا صوتنا، قبل الآن، على اعتماد للطرق الداخلية وعلقنا هذا التصويت على شرط الموافقة على اللوائح التي تقدمها اللجنة المالية. فوزير المالية يعتبر أن اتفاقنا على لوائح الطرق الداخلية أصبح جاهزاً، وإننا مختلفون الآن على لائحة الطرق الرئيسية. فإذا كان الأمر غير هذا، فنحن حتى الآن غير متفقين على الطرق المحلية. وقد صوتنا على الاعتماد بشرط أن تقدم اللوائح من النواب. فماذا يمنع أن نصوت على نقل هذا الاعتماد الآن، بشرط أن تكون اللوائح مرفقة باتفاق النواب من اللجنة المالية.

لهذا أنا أقترح التصويت على نقل هذا الاعتماد بشرط أن يرفق باللوائح من اللجنة المالية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير المالية.

حاولت، وعملت واجبي تجاه المجلس لأنه قيل لي إن النواب مختلفون على توزيع هذا المبلغ. أما جميع الذين تكلموا يرون إمكان نقل هذا المبلغ الآن فليس من مانع لدى الكومة على الإطلاق.

وزير المالية:

من يقبل بإنقاص مليون ليرة من البند ٦٢ من الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة، يرفع يده.

الرئيس:

قبل المجلس بإنقاص مليون ليرة من هذا البند فأصبح ٦٢٣١٧٠٠ ل. ل.

الرئيس:

من يقبل بإضافة مليون ليرة إلى الفقرة ٢ من البند ٤٢ من الجزء الثاني من الباب الثالث عشر - موازنة الطرق، يرفع يده.

أكثرية

قبل المجلس بإضافة مليون ليرة إلى الفقرة ٢ من البند ٤٢ من الجزء الثاني من الباب الثالث عشر، على أن يوزع هذا المبلغ بمعرفة النواب في اللجنة المالية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محسن سليم.

دولة الرئيس،

محسن سليم:

طالما أن هذا المليون ليرة سيوزع بمعرفة النواب فإني أرجو من الحكومة الكريمة أن تأخذ علماً بأننا نحن نواب بيروت نطالب بحقنا كما يطالب به كل نائب لمنطقته. ولذلك فإني أصرح هنا بأننا نطالب بحقنا من هذا المبلغ كما يطالب كل نائب بحقه منه.

يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١١٤٧٢ القاضي بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦١.

الرئيس:

فتلي مشروع القانون التالي:

قانون بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦١

المادة الأولى - يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن سنة ١٩٦١ كما يلي مع الاحتفاظ بعمليات

التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة:

أولاً - الموازنة العامة

أ - الواردات :	ق	ل.ل.	ق	ل.ل.
- الحقوق المترتبة خلال السنة عن ضرائب ورسوم .	٣٥٤٤٦٨٠٢٥,٧٥			
- الضرائب والرسوم المدورة من السنين السابقة .	١٧٨٥١٩١٧٦,٥١			
- الأموال المنزلة .	٥٣٢٩٨٧٢٠٢,٢٦	٣٣٤٤٤٠٣٧,٣٧		
- مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل .				
- المأخوذات من مال الاحتياط		٥٤٣١٦٤,٨٩		
١٧٨٨٥٧٤٢٧,٢٣				
المجموع	٦٧٩٤٠٠٥٩٢,١٢			
- الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوت إلى حساب عام ١٩٦٢ .		١٨٧٠٩٦٧٨٦,٦١		
- فتكون الأموال المحصلة بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط .		٤٩٢٣٠٣٨٠٥,٥١		
ب - النفقات :				
- بلغ مجموع المصروفات في الأجزاء الثلاثة الأولى	٢٥٦٥٥٠٠٨٩,٨٦			
- بلغت المصروفات في الجزء الرابع	١٢٧١٠٢١٦,٧٥			
		٢٦٩٢٦٠٣٠٦,٦١		
فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة مفصلة كما يلي :				
١ - المبالغ المأخوذة من مال الاحتياط	١٧٨٨٥٧٤٢٧,٢٣			
٢ - الزيادة الصافية	٤٤١٨٦٠٧١,٦٧	٢٢٣٠٤٣٤٩٨,٩٠		

إن الفرق الظاهر وقدره / ٩٠،٩٨٤٣٤٩٨ / ٢٢٣٠ ل. ل مائتان وثلاثة وعشرون مليوناً وثلاثة وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمان وتسعون ليرة وتسعون قرشاً لبنانياً يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى مال الاحتياط العام.

ثانياً - الموازنات الملحقه:

١ - موازنة مديرية الهاتف العامة:

أ - الواردات:

١ - موازنة الاستثمار:	ق. ليرات لبنانية	ق. ليرات لبنانية
- الحقوق المترتبة خلال السنة والموضوعة قيد التحصيل	١٨٣٢٠٣٣٣،٥٨	
- الحقوق المدورة من السنين السابقة	٧٧٣٤٦٩،٨٩	
- مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل	١٩٠٩٣٨٠٣،٤٧	
- المأخوذات من مال احتياط الهاتف	٢٢٢٨٠٠١،٦٩	
- الأموال الباقية قيد التحصيل في ختام السنة والمدورة للسنة التالية	٢١٣٢٨٠٥،١٦	
- فتكون الأموال المحصلة بما فيها المأخوذ من مال الاحتياط	١٠٦٧٥٦٧،٥٠	
	المجموع	٢٠٢٥٤٢٣٧،٦٦

٢ - موازنة المشاريع الإنشائية:

- سلفة تسدد وفقاً للجدول (ج) من القانون الصادر بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٥٦ والمعدل بموجب المادة الرابعة من القانون الذي نشر بالمرسوم رقم ٤٠٣٧ تاريخ ٤/٥/١٩٦٠.	٢٣٨٤٠٠٤،٨٥
- أخذاً من الاحتياط العام لتنفيذ مشروع تعميم الغرف بموجب قانون ١٤ شباط ١٩٥٧	١٩١٢٤٨٢،٠٠

- المبالغ الملغاة أو المدورة ٤٢٩٦٤٨٦,٨٥ ٢٣٣٣٩٧٣,٠٧

١٩٦٢٥١٣,٧٨

٢٢٢١٦٧٥١,٤٤

فيكون مجموع الواردات بما فيها المأخوذات
من مال الاحتياط

ب - النفقات :

- النفقات المصروفة من موازنة الاستثمار ١٢٥٤٧٦٣,٧٤

- النفقات المصروفة لمشروع ١٥ ألف خط
هاتف ١٢٠٩٦٧١,٩١

- النفقات المصروفة لمشروع تعميم غرف
الهاتف ٧٥٢٨٤١,٨١

١٤٥٠٣٢٧٧,٥٢

فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة ٧٧١٣٤٧٣,٩٢

إن الفرق الظاهر وقدره / ٧٧١٣٤٧٣,٩٢ / ل. ل. سبعة ملايين وسبعمائة وثلاثة عشر ألفاً
وأربعمئة وثلاث وسبعون ليرة واثمان وتسعون قرشاً لبنانياً يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي
المسمى مال احتياط مديرية الهاتف العامة.

٢ - موازنة مديرية اليانصيب الوطني :

أ - الواردات : ق. ليرات لبنانية ق. ليرات لبنانية

٩٥٦٦٩٦٦,١٠

- بلغ مجموع الواردات المحصلة

٢٣٠٧٥٦٥,٨٨

- بلغت المأخوذات من مال الاحتياط

١١٨٧٤٥٣١,٩٨

فتكون الأموال المحصلة بما فيها المأخوذات
من احتياط اليانصيب الوطني

ب - النفقات :

١١١٩٠٠٤٧،٢٦

- بلغ مجموع المصروفات بما فيها الاحتياطي

لصرف قيمة الجوائز المتبقية من عام ١٩٦١

والتي تدفع في سنة ١٩٦٢

٦٨٤٤٨٤،٧٢

فتكون زيادة الواردات على النفقات

إن الفرق الظاهر وقدره /٦٨٤٤٨٤،٧٢/ ل. ل. ستمائة وأربعة وثمانون ألفاً وأربعمائة وأربع

وثمانون ليرة واثنتان وسبعون قرشاً لبنانياً يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى مال

احتياط اليانصيب الوطني.

٣ - موازنة مكتب القمح :

ق. ليرات لبنانية ق. ليرات لبنانية

أ - الواردات :

٥١٢٠٨١٣،٠٧

- بلغ مجموع الواردات المحصلة

١٣٢٨٧٠،٣٣

- بلغت المأخوذات من مال الاحتياط

٨٢٩٠٧،٣٢

- رصيد حساب المواد في ١٩٦١/١٢/٣١

٥٣٣٦٥٩٠،٧٢

٥٣٣٦٥٩٠،٧٢

فتكون الأموال المحصلة بما فيها المأخوذات

من احتياط مكتب القمح ورصيد حساب

المواد

ب - النفقات :

٨٧١٧٦٦،٣٧

- بلغ مجموع النفقات المصروفة

٥٢٣٣٣٩،١٥

رصيد حساب المواد في ١٩٦١/١٢/٢١

١٣٩٥١٠٥،٥٢

فتكون زيادة الواردات على النفقات

٣٩٤١٤٨٥،٢٠

إن الفرق الظاهر وقدره /٣٩٤١٤٨٥،٢٠/ ل. ل. ثلاثة ملايين وتسعمائة وواحد وأربعون ألفاً وأربعمائة وخمس وثمانون ليرة وعشرون قرشاً لبنانياً يؤخذ إيراداً في الحساب الخاص المسمى مال احتياط مكتب القمح.

٤ - موازنة الجامعة اللبنانية:

أ - الواردات:

١٥٠٨٠٠،٠٠	- بلغت الواردات المحققة والمحصلة
١٦٠٠٠٠٠،٠٠	- بلغت مساهمة الحكومة في نفقات الجامعة
١١١٩١٩،٠٠	- بلغت المأخوذات من مال الاحتياط العام
١٨٦٢٧١٩،٠٠	فيكون مجموع الواردات المحصلة بما فيها المأخوذات من الإحتياط العام
	ب - النفقات:
١٠٥٢٩٦٦،٦٦	- بلغ مجموع النفقات المصروفة
٨٠٩٧٥٢،٣٤	فتكون زيادة الواردات على النفقات

إن الفرق الظاهر وقدره /٨٠٩٧٥٢،٣٤/ ل. ل. ثمانمائة وتسعة آلاف وسبعمائة واثنان وخمسون ليرة وأربعة وثلاثون قرشاً لبنانياً يؤخذ إيراداً في الحساب الخاص المسمى مال احتياط الجامعة اللبنانية.

المادة الثانية - تعتبر ساقطة بقايا الضرائب والرسوم المباشرة المدورة في الموازنة العامة لسنة ١٩٥٨ في محتسبية قضاء بعلبك.

المادة الثالثة - تعتبر ساقطة بمرور الزمن، بقايا الضرائب والرسوم المباشرة، المحققة خلال سنة ١٩٥٧ وما قبلها.

المادة الرابعة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١١٤٧٢ تاريخ ١٤/١٢/١٩٦٢

بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٢ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الأستاذ جوزيف شادر وحضور ممثل عن وزارة المالية ودرست مشروع القانون الرامي إلى قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦١.

وقد تبين للجنة أن الأموال المحصلة خلال سنة ١٩٦١ بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط ٤٩٢٣٠٣٨٠٥،٥١ ل.

أما مصروفات الأجراء الأربعة في موازنة ١٩٦١ فقد بلغت ٢٦٩٢٦٠٣٠٦،٦١ فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة خلال سنة ١٩٦١ بما فيه المبالغ المأخوذة من مال الاحتياط وقدرها ٢٣،٢٧ ١٧٨٨٥٧٤٢٧ ل تكون هذه الزيادة ٢٢٣١٤٣٤٩٨،٩٠ ل والزيادة الصافية ٤٤١٨٦٠٧١،٦٧ ل.

أما فيما يعود للمادة الثالثة من هذا القانون والتي تقضي باعتبار بقايا الضرائب والرسوم المباشرة والمحقة خلال سنة ١٩٥٧ وما قبلها.

أي خلال السنوات ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد تبين أن البقايا العائدة لتلك السنين والمبالغ الهالكة منها تفصل كما يلي:

بقايا سنة ١٩٥٥ / ١٠٥٩٦٠١ / ل الهالك منها لا شيء الباقي ١٠٥٩٦٠١ ل.

بقايا سنة ١٩٥٦ / ٤٣٥٥٤٨٢ / ل الهالك منها ٤٠٦٠١٣٥ ل. الباقي ٢٩٥٣٤٧ ل.

بقايا سنة ١٩٥٧ / ٣٢١٤١٢٠٧ / ل. الهالك منها ٣١٧٢٤٣١٧ ل. الباقي ٤١٦٨٩٠ ل.

بعد تخفيض المبالغ الهالكة بصورة أكيدة المنزلة في سنة ١٩٦٣ والتي أفلس أصحابها من مجموع البقايا العائدة لسني ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ لا يبقى سوى ١٧٧١٨٣٨ ل.

ولما كانت وزارة المالية ستمسك حسابات جديدة مع مفعول رجعي لكل مكلف بموجب بطاقات مثقوبة (طريقة آلية جديدة) ولا يمكنها العودة إلى حسابات ما قبل سنة ١٩٥٨.

لذلك وافقت اللجنة على اعتبار بقايا الرسوم والضرائب المباشرة المخصصة خلال سنة ١٩٥٧ وما قبلها ساقطة وافقت على مشروع القانون كما ورد.

بيروت في ٢٨/١٢/١٩٦٢

مقرر لجنة المالية والموازنة - جورج هراوي

الرئيس: نصوت الآن على مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦١.

من يوافق على المادة الأولى يرفع يده

الرئيس: قبلت المادة الأولى

من يوافق على المادة الثانية يرفع يده.

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

من يوافق على المادة الثالثة يرفع يده.

الرئيس: قبلت المادة الثالثة.

من يوافق على المادة الرابعة يرفع يده.

الرئيس: قبلت المادة الرابعة.

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: صدق القانون بالإجماع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: لي ملاحظة بسيطة. أقرأ في قطع الحساب أن الأموال الباقية دون تحصيل في ختام السنة وحولت إلى حساب سنة ١٩٦٢ تبلغ ١٧٨ مليوناً.

وإذا عدنا إلى بيان دولة رئيس الحكومة نجد أن المبالغ الباقية دون تحصيل هي ٢٨ مليوناً، لذلك يجب تصحيح هذا الرقم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: دولة الرئيس، إن الرقم المدون في هذا القانون وقدره ١٨٧ مليون ليرة هو الرقم الصحيح لنهاية ١٩٦١. إلا أنه حصلت تنزيلات خلال سنة ١٩٦٢ عن بعض هذه البقايا، فيكون المبلغ الإضافي بعد التنزيلات ٢٨ مليون ليرة تقريباً. والتنزيلات حصلت بسبب التسويات مع شركة التابلين، لأنه كان قد قيد على هذه الشركة ضريبة دخل بموجب قانون ٢٦ تموز سنة ١٩٥٦ وعندما تم الاتفاق معها أنزلت الإدارة جميع الضرائب التي كانت مقيدة على الشركة، وقدرها ١٣٠ مليون ليرة تقريباً. وهنالك تنزيلات أخرى جرت خلال ١٩٦٢، والآن نحن نقطع حساب موازنة ١٩٦١ لغاية ٣١ كانون الأول ولهذا فإن الرقم الموجود في هذا القانون هو الرقم الصحيح.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده تكراراً.

ريمون إده:

الأمر الذي أريد أن أوضحه هو ما قلته في خطابي الذي انتقده رئيس اللجنة المالية ورئيس الوزارة فقد قلت فيه إن الأموال الباقية دون تحصيل تبلغ ١٨٧ مليون ليرة، وقيل يومئذ إن المبلغ الصحيح هو ٣٠ مليوناً. والآن يتبين أنني كنت على صواب لأنني اعتمدت على قانون قطع الحساب، والتنزيلات التي حصلت خلال عام ١٩٦٢ لم يرد ذكرها في قانون قطع الحساب انتهينا من التصويت على قانون قطع حساب سنة ١٩٦١ وننتقل إلى التصويت على باب الواردات.

الرئيس:

الباب الأول

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول - الضرائب المباشرة

البند ١ - ضريبة العقارات المبنية ٢٤٥٠٠٠٠٠ ل. ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

في سنة ١٩٦١ أعطت ضريبة العقارات المبنية ستة عشر مليون ليرة، وتقديرات هذه الضريبة لسنة ١٩٦٣ أربعة وعشرين مليون وخمسمائة ألف ليرة، فكيف جاءت هذه الزيادة، فهل استندت وزارة المالية إلى قانون العقارات المبنية الجديد، وهنا أحب أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى أن المجلس صدق هذا القانون بمادة وحيدة، وبسبب هذه العادة البشعة حصلت أخطاء كثيرة في هذا القانون. إنني أعتقد أنه بالنتيجة لن تتمكن الخزينة من تحصيل الأربع وعشرين مليون ليرة، لأن تقدير واردات هذا البند تزيد عن واردات سنة ١٩٦١ مبلغ ثمانية ملايين ليرة. هذا وإن الكثيرين من الزملاء انتقدوا فرض الضريبة الجديدة على العقارات المبنية في المناطق وإنني متأكد من أن أصحاب العقارات المبنية في الجبال والأرياف لن يتمكنوا من دفع هذه الضريبة الجديدة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: سيدي الرئيس،

أود أن أوضح لمعالي الوزير الفكرة التي أبدتها الأستاذ ريمون إده حول هذه الضريبة. الشكوى التي يئن منها المواطن اللبناني في القرى، كانت قائمة في الأساس على التخمينات التي أجريت في سنة ١٩٥٧. وقد توخى اللبنانيون من هذا القانون إنصافاً. فجاء القانون الجديد ولم يرد فيه نص يتناول التخمينات السابقة، بل تركها نافذة المفعول حتى آخر سنة ١٩٦٢. أما في

سنة ١٩٦٣ فقد عدلت الضريبة، ولكنها عدلت على أساس تخمينات سنة ١٩٥٧. بمعنى أن التخمينات الجائرة التي حصلت في سنة ١٩٥٧ لا تزال قائمة حتى الآن. وحتى نصف الفقير وصاحب البيت الصغير، لا بد لنا من أن نعيد النظر في تخمينات سنة ١٩٥٧.

ومن جهة أخرى، أود أن ألفت نظر معاليه إلى أن هناك ضرائب مترتبة عن سنين سابقة، وهناك غرامات مترتبة من جراء التأخر في الدفع. فنحن نطلب، إذا أمكن، أما إعفاء هؤلاء الناس من غرامة التأخير على الأقل، وتقسيط الضريبة المترتبة عليهم عن السنين السابقة لمدة خمس أو ست سنوات، ولا يمنع على اللبناني أخذ براءة الذمة إذا دفع هذا القسط سنوياً.

إذاً. هناك مشاكل ثلاث في هذا القانون:

إعادة النظر في تخمينات سنة ١٩٥٧.

الإعفاء من غرامة التأخير.

تقسيط الضريبة المتأخرة عن السنين السابقة وهذا ما نطالب به.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: دولة الرئيس،

إن القانون الجديد الذي صوت عليه هذا المجلس بعد أن درس ملياً في اللجنة المالية هو على ما أعتقد، قانون ممتاز، وقد هنأنا الحكومة عليه، وعدلته اللجنة بمعنى أنه جاء كاملاً تقريباً ومحققاً للعدالة الضريبية. أي أنه أعفى من الضريبة كل عقار مبني قيمته التأجيرية خمسمئة ليرة لبنانية وأنزل الخمسمئة ليرة للقيمة التأجيرية لغاية الألف ليرة. وأحدث ضريبة تصاعدية على الأغنياء الذين يستوفون من أملاكهم أكثر من عشرين ألف ليرة سنوياً.

أما فيما يتعلق بالتخمينات فإن الحكومة، بشخص ممثل وزارة المالية في اللجنة المالية وعدتنا بأنها ستقدم إلى هذا المجلس مشروع قانون يحل هذه المشكلة. إذ إن هناك مشكلة بالفعل، وهناك إجحافاً في بعض التخمينات. وقد انقضت المدة القانونية المنصوص عنها في القانون السابق، وكان من الواجب أن يقدم جميع أهالي القرى اعتراضاتهم، ولكنهم لم يفعلوا فقد اعترض البعض والبعض الآخر لم يعترض، ونحن نريد أن نفتح لهم باب الاعتراض مجدداً بموجب نص قانوني وعدت بتقديمه وزارة المالية. وإننا نذكر معالي وزير المالية بهذا الوعد ونطلب منه أن يقدم هذا المشروع بأسرع وقت ممكن، لأن ضريبة سنة ١٩٦٣ ستنفذ على أساس التخمينات المشكو منها. لذلك يجب الإسراع في تقديم هذا المشروع إلى المجلس.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جبرائيل جرمانوس.

الرئيس:

جبرائيل جرمانوس : دولة الرئيس ،

إنني أؤيد تأييداً تاماً ما ورد في كلمة الزميل الأستاذ محمود عمار لجهة النقاط الثلاث التي أثارها والتي كنت أود أن ألفت نظر معالي وزير المالية إليها .

واسمحوا لي أن أقول إن هنالك مراجعات عديدة بشأن التخمينات بنوع خاص . وإنني أعلم علم اليقين أن إعادة النظر بالتخمينات تحتاج إلى قانون ، وكان على الحكومة أن تتقدم بهذا القانون قبل التصويت على الموازنة الحالية ، لأنها وعدت حسب قول الأستاذ شادر ، بتقديم مشروع قانون لهذه الغاية .

وحيث إنها لم تفعل حتى اليوم ، فإننا نرجو من معالي وزير المالية أن يحدد لنا مهلة تقدم الحكومة خلالها هذا المشروع ، وبإمكانها أن تقدمه معجلاً وبمادة وحيدة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور ألبير مخير . الرئيس :

دولة الرئيس ، ألبير مخير :

إن المواطنين إجمالاً اعترضوا لدى دائرة التحصيل على الضريبة الجائرة التي فرضت عليهم بشكل لا ينطبق على الواقع ، ولكن ما الحياة ودائرة التحصيل دائرة نظ لا تفهم بالخط ، فلم يحصل معترض واحد على جواب أو على تخفيض ، بل نفذت عليه كأن لا اعتراض . وكأن القانون لم يعين لجناً لدرس اعتراضات المواطنين هذا من جهة .

ومن جهة ثانية ، الأمر سهل جداً . فالقانون الذي صدر عن هذا المجلس ، والذي يشكل عدالة اجتماعية للذين يقطنون الريف والجبال والقرى النائية ، نص في إحدى مواده يقول : يطبق هذا القانون في سنة ١٩٦٣ .

إذاً ، ما هي الحكمة من إصدار تشريع عادل لسنة ١٩٦٣ وما بعدها وأن يظلم من هم قبل سنة ١٩٦٣ . إنني ألفت نظر معالي وزير المال إلى أن هذا القانون مر على نشره ستة أشهر ويمكن تعديله بمادة تجعل لتنفيذه مفعولاً رجعيّاً أي ابتداء من سنة ١٩٦٠ .

وهكذا نكون قد تخلصنا من تخمينات سنة ١٩٥٧ ، ونكون قد جعلنا المواطنين يستفيدون من القانون الذي بنصه الحاضر لا يشكل ضريبة عادلة للجميع .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز . الرئيس :

يا سيدي ، إن القانون الصالح هو الذي يرضي جميع الفئات . والقانون الذي نبثه اليوم لا يرضي الفقير ولا يرضي الغني . فالفقير يحتج على التخمينات التي جرت . وأقول بكل إخلاص أن التخمينات كانت جائزة لأن الأشخاص الذين كلفوا بإجراء هذه التخمينات ليس لهم

المؤهلات أو الكفاءات إطلاقاً. وأنا أعرف أنه في منطقة كسروان عين في لجنة التخمينات رجل جاء من تكساس وكلف بتخمين الأملاك في إهمج وفي وطى نهر الكلب وفي مزرعة كفرذبيان. ورجل آخر جاء من كاليفورنيا. ومن هذا يتبين أن الأشخاص الذين أجروا هذه التخمينات لم يكونوا من أبناء البقعة التي يعيشون فيها، فلا يمكن لرجل غريب أن يخمن ما لا علم له به.

أما فيما يختص بالأغنياء فأقول، أن النسبة التصاعدية جعلت الأغنياء يمتنعون عن توظيف رساميلهم في البناء. وعدا عن هذا، فإن المعاملات التي يضطرون لإجرائها أصبحت معاملات مضنية ومتشعبة، وأصبح صاحب البناية مضطراً بأن يأخذ سندات الإيجار إلى دوائر البلدية والمالية والمحافضة ويتنقل بها من دائرة إلى أخرى، وأصبح عليه أن يقدم لهذه الدوائر إمكانيات المستأجر وعدد أفراد عائلته وتاريخ السنة التي استعمل فيها المأجور. ولهذا فضل صاحب الرأسمال أن يضع ماله في صندوقه ويتجنب كل عملية بناء. ومن أجل هذه الاعتبارات أقول إن هذا القانون غير صالح لأنه لم يرض الفقير ولم يرض الغني.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس،

لا أريد أن أنتقد التشريع المالي القائم عندنا، وقد بذل كل منا جهده لجعله ملائماً لحقيقة أوضاع هذا البلد. ولكن ألفت نظر معالي الوزير إلى أن المهم في القضايا الضريبية، لا بل إلى ما هو أهم من التشريع، هو كيفية تنفيذ هذا التشريع، ويؤسفني أن أقول إن ثمة مناطق كاملة تخضع لأنظمة لا تخضع لها مناطق أخرى. مثلاً في منطقة برج حمود، وهي منطقة تضم أكثر من مئة وثلاثين ألف نسمة، وتعد اليوم ثاني مدينة في لبنان. ففي هذه المدينة لا يوجد جداول تكليف شخصية، تستوفي الضريبة دون أن يعرف أصحاب العقارات ما هي الضريبة التي تصيبهم. لأن ذلك يعلن فقط في الجريدة الرسمية أما في بيروت حيي المكلفون يطلعون أكثر من سكان برج حمود على الجريدة الرسمية وعلى سائر وسائل النشر ترسل إليهم أوراق تكليف شخصية.

أرجو من معالي الوزير أن ينظر إلى حقيقة أخرى لبنانية، وهي حقيقة مدى علم الناس بالقوانين وإطلاعهم على الوقائع لكي يعاملهم حسب معرفتهم وقدر إطلاعهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

لقد أشبعنا هذا الموضوع درساً فيما مضى، ونكرر الآن القول لألفت نظر رئيس اللجنة المالية القائل بأن على المواطنين أن يتقدموا باعتراضات، إلى الأمر التالي: إن حضرته ابن هذه المدينة، وهو المحامي القدير، يبحث هذه الأمور كمحام في المدينة، أما سكان القرى النائية البعيدة التي

لا يوجد فيها محام، هم فقراء ولا يستطيعون الذهاب إلى المدن ولا إلى المحاكم بسبب فقرهم المادي. هؤلاء، نطلب إنصافهم، فالذين خمنوا الأبنية في المناطق كانوا من أبناء المدينة حيث يعرفون أن أسعار الإيجارات مرتفعة جداً. فقد خمنوا القن وخمنوا التنور وفرضوا عليه الرسوم. وقد جادلتهم بالأمر، وطلبت منهم أن يقلعوا عن هذا العمل فلم يفعلوا.

لذلك أطلب من الحكومة، أن يجعلوا مفعولاً رجعيّاً لقانون ١٩٦٣ أو أن يعيدوا التخمين كما قال الزميل الأستاذ محمود عمار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: دولة الرئيس،

على كل لبناني عندما يكون له معاملة في دوائر المالية ليقبض مالا عن استثمارات أو غيرها عليه أن يستحصل على براءة ذمة. وعندما يتقدم بطلب براءة ذمة يحصل في جميع المرات أن يكون الشخص طالب البراءة قد تفرغ عن عقار أو عن بناء منذ عشرات السنين للبناني آخر فلا يعطى براءة ذمة لأنه مكلف على أساس أن هذا الملك هو ملكه، والدوائر التي تهتم بهذا الأمر هي جميعها في الدوائر المالية أي الدوائر العقارية ودوائر السجل العقاري في الأراضي اللبنانية وضريبة الدخل وكل هذه تابعة لوزارة المالية. فأرجو من معالي الوزير أن يهتم اهتماماً كلياً بهذا الأمر كي لا تتجاهل هذه الإدارات المختلفة والموجودة بنفس الإدارة بعضها بعضاً. شخص فرغ عقاراً، بيتاً في بعلبك يا دولة الرئيس، منذ ١٢ سنة للمطران نجيم، ذهب لأخذ براءة ذمة فقالوا له: على بيتك في بعلبك خمس سنوات تكليف! فقال: إنني بعته للمطران نجيم منذ اثنتي عشرة سنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده تكراراً.

ريمون إده: حضرة الرئيس، بعد الذي قاله حضرة رئيس اللجنة المالية، بشأن الوعد الذي قطعه ممثل الحكومة في اللجنة، أريد أن أعرف، بصفتي نائباً، هل تصر الحكومة على استيفاء الضريبة أو أنها ستصدر تعميماً بتأجيل الدفع. لأن الكثيرين من المكلفين يأتون إلي يطلبون رأيي فيما إذا كان عليهم أن يدفعوا الضريبة أم لا، فبماذا أجيبهم، إنني أسأل الآن هذا السؤال لكي أتمكن بدوري أن أجيب من يسألني.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس،

يمكن إجمال هذه المناقشة كلها بثلاث نقاط: النقطة الأولى هي طلب إعادة التخمين باعتبار أن

التخمينات التي جرت في الماضي كانت جائرة، أو كانت مفروضة من قبل لجان أعضاؤها يجهلون حقيقة الوضع في الجبال أو في الأرياف أو في المناطق النائية.

عن هذه النقطة نقول: إن وزارة المالية تنوي فعلاً أن تعيد النظر في هذا الأمر.

أما فيما يتعلق بالنقطتين الأخيرتين أقول: إنهما تتعلقان في الماضي أي فيما توجب، ولم يزل متوجباً في ذمة الناس عن المدة التي تسبق تطبيق القانون الجديد. وهاتان النقطتان هما: كيفية تحصيل الغرامات، وكيفية تحصيل الضريبة نفسها.

طلب إعفاء الناس من الغرامات وطلب تخفيض المبالغ الباقية. إنني أعترف لكم بصراحة وإخلاص أنني لست في وضع الآن يمكنني من أن أجيب المجلس يتعهد ما عن هاتين النقطتين، ولكنني أقول: إن رأيي الشخصي الذي سأعرضه لدولة الرئيس وزير المالية الأصيل، فور عودته، هو التسامح مع الناس عن الماضي واعتبار أن الغرامات يجب أن يعاد النظر بها. وإذا أمكن، تخفيض المبالغ المتوجبة.

تصفيق

الرئيس:

البند ١ - ضريبة العقارات المبينة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

الرئيس:

قبل البند ١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور رفيق شاهين.

رفيق شاهين: دولة الرئيس،

نحن نشكر المناسبة التي سنحت لمعالي وزير الخارجية أن يتسلم مهام وزارة المالية بالوكالة لأنه سبق له أن اطلع على الموضوع الذي سألته في هذه الجلسة. وأعني به موضوع التبغ وإدارة الريجي.

حضر الزملاء:

أثناء المناقشة العامة للموازنة طالب زميلنا الشيخ مورييس الجميل بإلغاء امتياز إدارة حصر التبغ والتنباك. منتقداً أعمال هذه الإدارة انتقاداً مريراً. وهو حر في أن ينتقد من يشاء. ولكن فيما يتعلق بإلغاء مبدأ الحصر فلا أعتقد أن زميلنا الشيخ مورييس كان جاداً في الموضوع للأسباب التي سأبينها الآن:

أولاً: ليس من مصلحة الحكومة أن تلغي مبدأ الحصر وهي التي تأخذ سنوياً من إدارة الريجي مبلغ (٣٣) مليون ليرة كواردات تدخل إلى خزانة الدولة كما أنه ليس من مصلحة المزارع الإستغناء عن مبدأ الحصر للأسباب التالية:

(وزير المالية مقاطعاً يؤكد بأن الحكومة مع مبدأ الحصر).

دولة الرئيس،

بعد أن أكدت الحكومة بلسان معالي وزير المالية بالوكالة عدم موافقتها على إلغاء مبدأ الحصر انتقل بعد ذلك إلى قضايا التبغ والريجي.

حضرات الزملاء:

في مثل هذا الوقت من كل سنة (أي عندما تباشر الإدارة باستلام المحصول) نرفع الصوت عالياً ونشكو إلى الحكومة تدمير المزارعين من تدني الأسعار ومن الطريقة المتبعة بفرض التسعيرة (الشيء الذي يسمونه بريم) ولكنه يظهر أن لا حياة لمن تنادي - كما رجوناها مراراً وبعدة مناسبات أن يمثل المزارع مع لجنة الشراء عند استلام المحصول. لكنها لم تعمل برأيها حتى الآن. لذلك كان المزارعون في كل سنة يرسلون البرقيات ويرفعون العرائض احتجاجاً على تصرفات لجان الشراء لأن الأسعار التي تفرض على المزارع ثمناً لمحصوله هي فعلاً دون كلفة الإنتاج - فنحن نرجو منك بكل إخلاص يا معالي الوزير أن تأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار لتعيين لجنة لوضع تسعيرة عادلة للمحصول وأن يكون فيها ممثلاً عن المزارعين بالإضافة إلى مندوبي الريجي ومفوض الحكومة لدرس كلفة الإنتاج في هذا البلد وتخصيص ربح معقول للمزارع - لأن بقاء الوضع كما هو عليه يسبب أغلب الأحيان اصطداماً بين المزارعين وخبراء الريجي - وشاهدي على ذلك - الحادث الذي تعرض له أحد المزارعين عندما جاءت أسعار محصوله دون الأكاليف التي تكبدها على محصوله.

إنني وإن كنت أشجب هذا الاعتداء وأستنكره - أردت أن أبين لك يا معالي الوزير حالة المزارعين وإلى أي حد أوصلهم اليأس آمليين منك أن تأخذ هذه الناحية بعين الجد وتعييرها اهتمامك.

حضرات الزملاء.

هناك أموال التصدير طالما راجعنا دولة رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية وإدارة الريجي مراراً طالبين منهم أن يدفعوا للمزارعين ثمن المحصول المصدر سنة ١٩٥٢ وحتى اليوم لم يحصل المزارع على هذه الأموال التي هي حق مشروع له...

وهناك التعويض عن أضرار مرض: الميلديو - لقد أثرنا هذا الموضوع في جلسات سابقة عندما أصيبت زراعة التبغ بهذا المرض. ولحد الآن لم تدفع الحكومة ولا إدارة الريجي التعويض للمزارعين عن المشاتل التي أتلقتها وسببت بقاء مساحات كبيرة عند المزارعين دون زرع بعد أن هيأها المزارع وتكبد عليها مصاريف كبيرة.

معالي الوزير،

استمكنت إدارة الريجي أرضاً في منطقة البنية وقررت إنشاء مستودع لتخزين الدخان - نرجو من الحكومة أن لا تكتفي بإنشاء مستودع للتخزين فقط، بل أريد أن لا تكتفي بإنشاء مستودع للتخزين فقط، بل أريد منك يا معالي الوزير وأنت الحريص على تشجيع نمو المناطق المختلفة أن تصدر أوامرك إلى إدارة الريجي لتجعل من هذا المستودع مركزاً لتوضيب وفرز الدخان. لكي تستطيع المنطقة التي تقدم للريجي ٨٠٪ من نسبة المحصول العام من الاستفادة من وجود هذا المستودع بتشغيل اليد العاملة. فتكون بذلك متجاوبة مع مخطط هذا العهد الكريم كما قدمت مما يزيد في تشجيع ابن القرية في زراعة أرضه والبقاء فيها كما تخفف عبئاً ثقيلاً عن كاهل العاصمة.

وانسجاماً مع تقرير بعثة ايرفد الذي يقول بتشجيع الصناعات الخفيفة والزراعة في المناطق المتخلفة هذه هي المطالب التي نقدمها ونرجو من الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار وتعمل جادة لتحقيقها. لأننا نمثل بهذه المطالب وجهة نظر المزارعين في قضية الريجي.

الرئيس: من يقبل بالبند الرابع وقد تلي عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٤ -

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ مورييس الجميل.

مورييس الجميل: دولة الرئيس،

إنني أحتفظ بالأدلاء بالدراسة العملية الفعلية فيما يختص في الريجي إلى أن يحين البحث في موضوع القانون الموضوع على جدول أعمال المجلس، والذي بموجبه تطرح مسألة الحصر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

إن بلاد البترون هي من المناطق التي يزرع فيها التبغ. وهذه المنطقة معروفة بأنها منطقة فقيرة بأراضيها إذ ليس عندها مواسم، سوى موسم الدخان. ولسوء حظ هذه المنطقة، وبالرغم من إرسال الصيحات المتكررة لرفع أسعار الدخان ظلت أسعار الدخان في هذه المنطقة أقل من الأسعار التي تعطى في المناطق الأخرى، فضلاً عن أن الدخان الذي تنتجه أراضي البترون هو من أجود الدخان ومن أطيبه نكهة.

إنني أحذر الحكومة من مغبة التغاضي عن مطالب أهالي البترون، فهناك أربعمئة عائلة اجتمعوا

في دير كفيفان وأقسموا اليمين على أنهم لن يسلموا إنتاجهم من الدخان بالأسعار الحالية. غداً سيقع الحمل على عاتقي. وأعطيكم فكرة عن الأسعار التي تعطى لسوانا. في القويطع القريب منا يدفع ثمن الكيلو أكثر من ست ليرات ونصف. هذا لا يجوز. وهذا ما أحببت أن ألفت نظر الحكومة إليه.

الرئيس: البند ٥ - رسوم الترابية.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

الرئيس: قبل البند ٥.

البند ٦ - رسوم السكر والمصنوعات السكرية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: أحب أن أسأل معالي وزير المالية: هل وضع هذا الرقم قبل تخفيض تعرفه السكر أم بعدها؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية:

وزير المالية: إن التخفيض الذي حصل مؤخراً مفعوله لمدة أربعة أشهر ويقدر، حسب إحصاءات وزارة الاقتصاد بمبلغ ٣٥٠ ألف ليرة فقط. وهذا هو التخفيض لا يبدل جوهرياً المبلغ الموجود في البند.

الرئيس: من يقبل بالبند السادس كما تلي عليكم يرفع يده.

الرئيس: قبل البند ٦.

أكثرية. الخ...

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلى القانون برمته، ونودي حضرة النواب بأسمائهم، فخالف السيد جان حرب والأستاذ جبرائيل جرمانوس،

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية،

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلى الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٣ في الساعة السابعة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، صائب سلام، أحمد أسبر، إميل البستاني، بهيج تقي الدين، إدوار حنين، كميل شمعون، سالم عبد النور، جميل لحود، فؤاد البرط، أمين الحافظ، يعقوب الصراف، سليمان فرنجية، يوسف كرم، معروف سعد، سليمان عرب، سميح عسيران، شبلي العريان.

واعتذر السادة: شارل سعد، عدنان الحكيم، انطوان صحنوي، عبد العزيز شهاب، قبلان قبلان، هاشم الحسيني، كميل عقل، حبيب كيروز، عزيز عون، سليمان العلي، عبدو صعب، خليل الخوري، وإميل مكرزل.

وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد فيليب بولس، وأصحاب المعالي الوزراء: بيار الجميل، كامل الأسعد، عثمان الدنا، فيليب تقلا، فؤاد بطرس، رينه معوض، جوزف السكاف، ورفيق نجا، وعلي بزي.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم عرض على المجلس مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ١١٨٧٦ بإجازة تحصيل الواردات ودفع النفقات خلال شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه بالإجماع، وصدق موازنة مكتب القمح وموازنة الجامعة اللبنانية وموازنة الباب الثامن عشر والباب التاسع عشر بعد أن نقل مبلغ مليون ليرة من هذا الباب الأخير إلى البند ٤٢ من الباب الثالث عشر (موازنة الطرق).

وصدق أيضاً على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٤٧٢ يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦١.

وصدق موازنة الواردات لعام ١٩٦٣.

كما صدق على قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٣ والجداول الملحقه به بعد تعديل المادة ١٧ منه، وتلي هذا الملخص وصدق.

ثم عرض الاقتراح الذي قام في الجلسة السابقة، لتعيين لجنة برلمانية من خمسة نواب للتحقيق في التزام مونفريدي وتحديد المسؤولية اشترك في مناقشته عدد من حضرات النواب ومن أعضاء الحكومة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣ الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر.

رفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

فؤاد نفاع

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض أرسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: مارون كوكباني